

6191
31A

مَحْصَرُ الطَّحَاوِيِّ

للإمام المحدث الفقيه أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة
الطحاوي الحنفي المتوفى سنة ٣٢١ هجرية

عنى بتحقيق أصوله والتعليق عليه

أبو الوفاء الأقباني

رئيس اللجنة العلمية للجنة إحياء المعارف للمعاصرة

عُنيَتْ بنشره لجنة إحياء المعارف النعمانية
بميدان آباء المكن بالهند

هرة

مطبعة دار الكتب العلمية

١٣٧٠ هـ

مكتبة (حياء المعارف النعمانية
إلى المكتبة الاصفية الافراء

بدرعيب
(الأنوار)

مختصر الطحاوي

للإمام المحدث الفقيه أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة
الطحاوي الحنفي المتوفى سنة ٣٢١ هجرية



على تحقيق نسوالة والتعليق عليه

أبو الوفاء الأصفهاني

رأس اللجنة العلمية للجنة إحياء المعارف النعمانية

عُنيَتْ بنشره لجنة إحياء المعارف النعمانية
بميدان آباد لدكن بالهند

سنة
مطبوعه دار الكتب
١٣٦٠

أشرف على طبعه

رضوان مجيد، رضوان

وكيل لجنة إحياء المعارف العمومية بمصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد فإن الإمام الطحاوى لا تحصى جلاله وبحره وإمامته فى علمى الحديث والفقہ . ذكر الفقہ أبو إسحاق الشيرازى فى طقاته أن رجلاً من الأعيان قال له (أى للطحاوى) فى قصة طويلة : رأيتك العشيّة مع الفقهاء فى ميدهم ، ورأيتك الآن فى ميدان أهل الحديث وقل من يجمع ذلك . فقال : هذا من فضل الله وإيمانه . لسان الميزان ص ٢٧٧ ج ١ طبع دائرة المعارف

وهو أول من جمع مختصراً فى الفقہ . ن أصحابنا^(١) بذكر أمهات المسائل وعيونها ورواياتها المعبرة ومحاربه الظاهرة المعلوم . علمها عند الفقهاء . قال فى كشف الظنون : محصر الطحاوى فى فروع الحنفية الإمام أبى حمزة الطحاوى الحنفى ألقه كبيراً وصغيراً ، ورسمه كترتب مختصر المزنى . وتوفى سنة إحدى وعشرين وثلثمائة .

(١) ثم صف الإمام أبو الحسن عبد الله بن الحسين الكرخى العدائى المتوفى سنة ٣٤٠ محصره ثم صف هذه تلميذه الإمام أبو بكر أحمد بن على الحصاص الراى العدائى المتوفى سنة ٢٧٠ محصره وهذه الإمام أبو الحسين أحمد بن محمد الدورى العدائى المتوفى سنة ٤٢٨ صف محصره ، وهذه صف الإمام علاء الدى محمد بن أحمد السمرى عدائى محصرأ وسماه بحقة الفقهاء ، وهذه صف الإمام ربهان الدى الرعيان السمرى المتوفى سنة ٦٩٣ محصرأ وسماه بدانة المتدى ، وهذه صف الإمام أبو شجاع كترس التركى المتوفى سنة ٦٥٢ صف محصرا وسماه الطحاوى ، والإمام ناصر الدى أو الاسم محمد بن يوسف السمرى المتوفى سنة ٦٥٦ صف الفقہ الباق ، ثم كثرت المتون كالحجار للإمام عبد الدين عبد الله بن محمود بن المودود البوصلى المتوفى سنة ٦٩٣ ، والواقى بالله ربهان لشرية محمود بن احمد صدر شريعة بن عبد الله الجوى الحجازى الكرخى ، وجمع البحر للإمام ابن لساعى مطهر الدى أحمد بن على بن تهاب العدائى المتوفى سنة ٦٩٤ . والواقى وشيخه كبر الدقائق للإمام حافظ الدى بن ابركات عبد الله بن احمد ادبى المتوفى سنة ٧١٠ وأصر الإمام صدر الشريعة الأصغر عبد الله بن مسعود بن احمد الشريعة عمر الجوى وقاى وسمه لسانا ، وأمثالهما من أول الى يومنا هذا .

أوله : بحمد الله أبتدى وإياه أستهدى — إلى أن قال : قال جمعت في كتابي هذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد . . . الخ .

فهذا — كما ترى — أول المختصرات في مذهبنا وأبدعها ، وأحسنها تهذيباً ، وأصحها رواية عن أصحابنا ، وأقواها دراية ، وأرجحها فتوى . ترى المسائل فيه على وجهها معروفة معزوة إلى من رواها عن الأئمة ، أئمة المذهب : كأبي يوسف ، ومحمد ، وزفر ، والحسن بن زياد . فإن كانت المسألة فيها أقوال تراه يرجح بعضها على بعض ويمتار به بقوله : وبه نأخذ كما هو دأب أصحاب الإمام في كتبهم . وهذا مسلك لم يسلكه أحد غيره من أصحاب المتون إلا قليلاً ، وإنما دأب أصحاب المتون إما أن يذكروا أقوال الإمام فقط كما فعل صاحب الكنز ، أو يختلف أصحابه أيضاً كما فعل غيره من غير ترجيح قول على قول إلا في بعض المواضع تراه يرجح قول الإمام في مسألة ، وتارة قول أبي يوسف ، وتارة قول محمد ، وتارة يخالف ثلاثهم ، ويرجح قول زفر مرة والحسن بن زياد مرة أخرى ، وتارة يخالف الكل ويرجح رأيه ويقول بما يؤدي إليه اجتهاده كإباحة الضب ونحوها وإن قل هذا . وإذا اضطربت الروايات عن الأئمة تراه يرجح بعضها على بعض ويروى أقوالهم بسنده ويبين وجه الترجيح . وترى فيه مسائل لم ترو عن أئمتنا أصاً وإنما استنبطها من نصوصهم أو أخذها مما يلزم من نصوصهم في غير تلك المسائل ، أو أخذها من إشارات نصوصهم ، ويصرح بدأبه هذا . ومع صغر حجمه تجد فيه مسائل لا تجدها فيما سواه من المتون بل لا تجدها في كثير من المطولات المؤلفة بعده . وهو مع اختصاره لا يخلو من حجج من الكتاب والسنة والقياس ، وهو كما قلنا عن الكشف مرتب بترتيب مختصر المزني : بدأ فيه بذكر المياه دون فرائض الوضوء كما هو دأب أكثر كتب الفقه عندنا ؛ لأن أبا إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني رحمه الله كان خاله وكان الطحاوي في بدء أمره يتفقه عليه فانتقل منه إلى أبي جعفر أحمد بن أبي عمران وتفقه عليه ، وكذلك على القاسم بكار ، ثم سافر إلى الشام وتفقه على القاضي أبي خازم عبد الحميد ، وكذلك أخذ

عن سليمان بن شعيب الكيساني ، وهو يروي عن أبيه شعيب ، وهو أخذ عن الإمام محمد . وأما أبو جعفر بن أبي عمران وصاحبه فأخذوا عن محمد بن سماعة ، وهو تفقه على الإمام أبي يوسف والإمام محمد رحمهما الله . وله مختصران غير هذا المختصر كبير وصغير كما مر عن كشف الظنون . وفي الجواهر المضيئة : والمختصر في الفقه ولع الناس بشرحه وعليه عدة شروح — إلى أن قال : والمختصر الكبير ، والمختصر الصغير . فلم من نص القرشي أنهما غير الذي ولع الناس بشرحه . وهذا هو المختصر الوسيط الذي نحن بصدده ونشره والله أعلم . فلهذا رضى الله عنه صنف أولاً مختصراً ثم اختصره ثم اختصره ثانياً ، واختار الأئمة للشروح الأوسط لأن خير الأمور أوسطها ، ولم أر من نص على هذا . فالمختصر هذا مع صغر حجمه رفيع القدر ، كبير الشأن ، معتبر مقبول عند الفقهاء ، معول عليه إلى يومنا هذا . فلهذا ترى الأئمة الكبار من فقهاءنا كتبوا له شروحات كثيرة : منهم ذو التصانيف الشهيرة الإمام أبو بكر أحمد بن علي الجصاص الرازي المتوفى سنة سبعين وثلاثمائة ؛ شرح المختصر في أربعة مجلدات كبار ، وسمعت أن نسخته موجودة في بعض مكتبات الأستانة لا زالت معمورة ، والمجلد الرابع من هذا الشرح موجود في دار الكتب المصرية في نحو ٢٣٩ ورقة يحتوي على معظم كتاب السير وعلى ما بعده من المباحث إلى آخر الكتاب ، وعشرون ورقة من آخره بخط الإتقاني شارح الهداية ، وقد قال في آخره : ولم يصنف مثل هذا قط إلى يومنا هذا فلبس الخبر كالمعينة ، ولن يصنف مثله إلى يوم القيامة :

فمن فاته قد جُلَّ المطالب ومن ناله نال جُلَّ المآرب
ألا إن من أنشأ تحرير عالم فقد حاز في التبيان أقصى المراتب
أبو بكر الرازي لهو إمامنا إمام الهدى شيخ التقي ذو المناقب
لكنه هجر وفقد من أيدى الناس في سائر الملاد ، ولا يكاد يوجد في "در" وذلك سبب تواني الطلبة وتكاسلهم ، وقلة رغبتهم في "محتقن" ، وكتبتهم

بالمختصرات التي لا تشبع ولا تُقنع ، والذي يوجد من نسخه لا يوجد إلا سقياً .
كذا أفادني العلامة المحقق الفضال مولانا الأستاذ الكوثري زاده الله مجدداً
من القاهرة في بعض خطاباته ناقلاً من ذلك المجلد . ومنهم الإمام البارعي أبو بكر
محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي صاحب المبسوط وصاحب الأصول
وشروح ظاهر الرواية المتوفى سنة تسعين وأربعمائة ؛ شرح المختصر شرحاً بسيطاً
في خمسة أجزاء ، ومجلد منها في مكتبة السليمانية بالآستانة . ومنهم الإمام أبو الحسن
علي بن بكر الإسيبجاني ، ذكره القاضي أبو نصر أحمد بن منصور في آخر كتاب
السكرامية من شرحه . قال في الجواهر المضيئة في ترجمته (ج ١ ص ٣٥٤) ناقلاً عن
شرح الإسيبجاني : « وكان الإمام أبو الحسن علي بن بكر نشر هذه وكان في نشرها
وذكرها سابقاً إمام كل عصر وقوام كل دهر إلا أنه لم يجعلها في مصنف ولم يجمعها
في مؤلف » وإنما جعلها في مصنف الحافظ الطبري ، واختصر شرح الطبري
القاضي المظفر الإسيبجاني ، ونذكر كلا منهما فيما بعد . ومنهم الشيخ الإمام أحمد
ابن منصور الطبري الحافظ المتوطن بسمرقند ؛ شرحه في غاية من التطويل ، جمع
فيه المسائل التي جمعها الشيخ الإمام أبو الحسن علي بن بكر المذكور الذي
توفي ولم ينشرها ولم يجعلها في تصنيف . ومنهم الفقيه أبو نصر أحمد بن منصور المظفر
الإسيبجاني القاضي المتوفى سنة ثمانين وأربعمائة ؛ اختصر شرح الحافظ الطبري
المذكور آنفاً وعليه معول العلماء بعده . قال في كشف الظنون (ج ٢ ص ١٦٢٧)
قال الإسيبجاني في آخر شرحه : وكان الإمام أبو الحسن علي بن بكر ينشر هذه المسائل
إلا أنه لم يجعلها في تصنيف ولم يجمعها في مؤلف . وبعده الشيخ أبو نصر أحمد بن منصور
الطبري السمرقندي جمعها في غاية من التطويل ، فهدبت هذا منه متوسطاً ، وكنت
فيما سلف هذبه على غاية من الإيجاز في العبادات خصوصاً في البيوع فوق السهو
منى فرأيت أن أزيد ، فضمت إلى العبادات مسائل الفتاوى والعيون ، وحذفت
منها ما لا يشاكلها وجعلتها على أنواع ورتبتها على مصنف الطحاوي ، فذكرت

نقطة روايته أولاً والجمع ثانياً كما في الكشف المطبوع حديثاً في الأستانة . قلت :
ونسخ هذا الشرح موجودة في الحرمين الشريفين زادها الله تعالى شرفاً ، وفي
مكتبات الأستانة وحلب وغيرها من مكتبات العالم . ومنهم شيخ الإسلام بهاء الدين
علي بن محمد بن إسماعيل بن علي بن أحمد بن محمد بن إسحاق السمرقندي الإسييجاني
شيخ صاحب الهداية المتوفى سنة خمس وثلاثين وخمسة ، وهو أيضاً اختصر شرح
الحافظ الطبري المذكور ، وشرحه يوجد في أكثر مكتبات الأستانة وقطعة منه
في مكتبة مرقد الشيخ محمد شاه في أحمد آباد من بلاد كُجرات من الهند ، وطلبت
تصويره من الأستانة من مكتبة يكي جامع ، وهو الموجود الآن في الأصفية ، وهو
شرح وسيط مفيد استفدت منه في تصحيح المختصر . ومنهم الإمام محمد بن أحمد
الخجندی الإسييجاني ، ذكره في كشف الظنون ، وليس هو أبا الحامد محمد بن أحمد
ابن يوسف بهاء الدين الإسييجاني شيخ الإمام عبيد الله بن إبراهيم بن أحمد جمال الدين
المحبوبى المعروف بأبي حنيفة الثانى الملقب صدر الشريعة الأول المولود سنة ٥٤٦
والمتوفى في حدود سنة ٦٣٠ لأنه متأخر عن الأول بكثير . والإمام الخجندی هذا
فقيه كبير مقدم على الصدر الشهيد حسام الدين عمر بن عبد العزيز البخارى المتوفى
سنة ٥٣٦ ينقل عنه كثيراً في كتبه ، كشرحه لكتاب النفقات ، وشرحه لكتاب
أدب القاضى وسواهما ، وينقل عنه أيضاً مجد الأئمة أبو الليث أحمد بن عمر بن محمد
النسفى صاحب مقدمة الصلاة وفتاوى النوازل وخزانة الفقه المتوفى شهيداً سنة ٥٥٢
في كتبه . قال في خزانة الفقه في كتاب الصلح : قال الشيخ الإمام الخجندی : ذكر
أستاذنا أبو اليسر في كتاب الصلح الخ . فعلم منه أن الخجندی الإمام المشهور عنده
تلميذ أبي اليسر محمد بن محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم بن موسى بن مجاهد
البرزدوى أخى فخر الإسلام على بن محمد البرزدوى صاحب الأصول المتوفى سنة ٤٩٣
ولعله الذى روى عنه شيخه أبو اليسر . قال في الجواهر : روى عن تلميذه أبى بكر محمد
ابن أحمد السمرقندى . وذكر الحدأبو الليث النسفى في الخزانة في باب تنفيذ القضاء

بالمختصرات التي لا تشيع ولا تُنفع ، والذي يوجد من نسخه لا يوجد إلا سقياً .
كذا أفادني العلامة المحقق المفضل مولانا الأستاذ الكوثري زاده الله مجدداً
من القاهرة في بعض خطاباتنا ناقلاً من ذلك المجلد . ومنهم الإمام البارع أبو بكر
محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي صاحب المبسوط وصاحب الأصول
وشروح ظاهر الرواية المتوفى سنة تسعين وأربعمائة ؛ شرح المختصر شرحاً بسيطاً
في خمسة أجزاء ، ومجلد منها في مكتبة السليمانية بالأستانة . ومنهم الإمام أبو الحسن
علي بن بكر الإسيبجاني ، ذكره القاضي أبو نصر أحمد بن منصور في آخر كتاب
السكرامية من شرحه . قال في الجواهر المضيئة في ترجمته (ج ١ ص ٣٥٤) ناقلاً عن
شرح الإسيبجاني : « وكان الإمام أبو الحسن علي بن بكر نشر هذه وكان في نشرها
وذكرها سابقاً إمام كل عصر وقوام كل دهر إلا أنه لم يجعلها في مصنف ولم يجمعها
في مؤلف » وإنما جعلها في مصنف الحافظ الطبري ، واختصر شرح الطبري
القاضي المظفر الإسيبجاني ، وذكركلا منهما فيما بعد . ومنهم الشيخ الإمام أحمد
ابن منصور الطبري الحافظ المتوطن بسمرقند ؛ شرحه في غاية من التطويل ، جمع
فيه المسائل التي جمعها الشيخ الإمام أبو الحسن علي بن بكر المذكور الذي
توفي ولم ينشرها ولم يجعلها في تصنيف . ومنهم الفقيه أبو نصر أحمد بن منصور المظفر
الإسيبجاني القاضي المتوفى سنة ثمانين وأربعمائة ؛ اختصر شرح الحافظ الطبري
المذكور آنفاً وعليه معول العلماء بعده . قال في كشف الظنون (ج ٢ ص ١٦٢٧)
قال الإسيبجاني في آخر شرحه : وكان الإمام أبو الحسن علي بن بكر ينشر هذه المسائل
إلا أنه لم يجعلها في تصنيف ولم يجمعها في مؤلف . وبعده الشيخ أبو نصر أحمد بن منصور
الطبري السمرقندي جمعها في غاية من التطويل ، فهذبت هذا منه متوسطاً ، وكنت
فيما سلف هذبه على غابة من الإيجاز في العبادات خصوصاً في البيوع فوق السهو
منى فرأيت أن أزيد ، فضمت إلى العبادات مسائل القتاوي والعيون ، وحذفت
منها ما لا يشاكلها وجعلتها على أنواع ورتبتها على مصنف الطحاوي ، فذكرت

لفظة روايته أولاً والجمع ثانياً كما في الكشف المطبوع حديثاً في الآستانة . قلت :
ونسخ هذا الشرح موجودة في الحرمين الشريفين زادها الله تعالى شرفاً ، وفي
مكتبات الآستانة وحلب وغيرها من مكتبات العالم . ومنهم شيخ الإسلام بهاء الدين
علي بن محمد بن إسماعيل بن علي بن أحمد بن محمد بن إسحاق السمرقندي الإسييجاني
شيخ صاحب الهداية المتوفى سنة خمس وثلاثين وخمسمائة ، وهو أيضاً اختصر شرح
الحافظ الطبري المذكور ، وشرحه يوجد في أكثر مكتبات الآستانة وقطعة منه
في مكتبة مرقد الشيخ محمد شاه في أحد آباد من بلاد كُجرات من الهند ، وطلبت
تصويره من الآستانة من مكتبة يكي جامع ، وهو الموجود الآن في الأصفية ، وهو
شرح بسيط مفيد استفدت منه في تصحيح المختصر . ومنهم الإمام محمد بن أحمد
الخندي الإسييجاني ، ذكره في كشف الظنون ، وليس هو أبا المحامد محمد بن أحمد
ابن يوسف بهاء الدين الإسييجاني شيخ الإمام عبيد الله بن إبراهيم بن أحمد جمال الدين
المحبوبي المعروف بأبي حنيفة الثاني الملقب صدر الشريعة الأول المولود سنة ٥٤٦
والمتوفى في حدود سنة ٦٣٠ لأنه متأخر عن الأول بكثير . والإمام الخندي هذا
فقيه كبير مقدم على الصدر الشهيد حسام الدين عمر بن عبد العزيز البخاري المتوفى
سنة ٥٣٦ ينقل عنه كثيراً في كتبه ، كشرحه لكتاب النفقات ، وشرحه لكتاب
أدب القاضي وسواهما ، وينقل عنه أيضاً مجد الأئمة أبو الليث أحمد بن عمر بن محمد
النسفي صاحب مقدمة الصلاة وفتاوى النوازل وخزانة الفقه المتوفى شهيداً سنة ٥٥٢
في كتبه . قال في خزانة الفقه في كتاب الصلح : قال الشيخ الإمام الخندي : ذكر
أستاذنا أبو اليسر في كتاب الصلح الخ . فعلم منه أن الخندي الإمام المشهور عندهم
تلميذ أبي اليسر محمد بن محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم بن موسى بن مجاهد
البرزدي أخى فخر الإسلام علي بن محمد البرزدي صاحب الأصول المتوفى سنة ٤٩٣
ولعله الذي روى عنه شيخه أبو اليسر . قال في الجواهر : روى عن زمينه أبي بكر محمد
ابن أحمد السمرقندي . وذكر مجد أبو الليث النسفي في الخزانة في باب تنفيذ القضاء

قال الشيخ الإمام الخجندی لم يردده صاحب الكتاب الخ . قلت : لعل المراد من صاحب الكتاب الإمام أبو بكر الخصاف صاحب أدب القاضي ويمكن أن يكونه للخجندی شرح لكتاب أدب القاضي للخصاف فقال هذا القول في شرحه والله أعلم . ومنهم الإمام الجليل أبو عبد الله الحسين بن علي الصيمري المتوفى سنة أربع وثلاثين وأربعمائة ، وهو صاحب كتاب أخبار أبي حنيفة وأصحابه الكتاب المشهور في المناقب من أصحابنا العراقيين . ومنهم أبو بكر أحمد بن علي الوراق الرازي الإمام ، ذكره في كشف الظنون وقال هو شرح بسيط في أربعة مجلدات ، ودأبه أنه يذكر مسائل المتن أولاً ثم يشرح بأن يقول أولاً قال أحد أوله : الحمد لله رب العالمين الخ قال : سألتني بعض إخواني عمل شرح لمختصر الطحاوي ، فأجبتة قرابة الله تعالى إذ كان هذا الكتاب يشتمل على عامة مسائل الخلاف وكثير من الفروع . وذكره في الجواهر أيضاً وقال ذكره أبو الفرج (كذا) محمد بن إسحاق في الفهرست في جملة أصحابنا بعد أن ذكر الكرخي فقال : وله من الكتب شرح مختصر الطحاوي ولم يزد . فعلم منه أنه من أقران الإمام أبي بكر الجصاص الرازي أو ممن بعده ، والله أعلم . ولم أر أحداً ذكر سنة وفاته ، ونظرت في الفهرست المطبوع الذي بيدنا اليوم فلم أجد ذكره فيه ، بل فيه بعد الكرخي ذكر الجصاص فلعل ذكره الشريف سقط من النسخة المطبوعة ، ويعلم من ذكر صاحب كشف الظنون لهذا الشرح مفصلاً أنه رآه ، وما أظن أنه رآه إلا في بعض مكتبات الآستانة . فالظن الغالب أن يكون موجوداً الآن أيضاً في مكتبات الآستانة . ثم رأيت في الفوائد البهية في ترجمة الإمام أبي القاسم إسحاق ابن محمد الحكيم السمرقندي المتوفى سنة ٣٤٢ أنه أخذ الفقه والكلام عن أبي منصور محمد الماتريدي . وصحب أبا بكر الوراق ومشايخ بلخ في زمانه وأخذ عنهم التصوف . قلت : فإن كان الوراق الصوفي والفقيه واحداً فإذن هو من أقران الماتريدي المتوفى سنة ٣٣٣ والكرخي المتوفى سنة ٣٤٠ فيعد من أول الشراح . والوراق

الزاهد المشهور من أهل بلخ ، اسمه محمد بن عمرو بن أحمد بن علي ، وهذا من أهل
الري وهو من بلخ ، والله أعلم بحقيقة الحال ، وزهده يعلم من حكاية حجه التي حكاها
في الجواهر . ومنهم أبو نصر أحمد بن محمد بن محمد المعروف بالأقطع المتوفى سنة أربع
وسبعين وأربعمائة . قال في الجواهر في ترجمة الأقطع وعد تصانيفه وعد منها شرح المختصر
ولم ينسبه . وفي القوائد البهية : شرح مختصر القدوري . قلت : ذكره في كشف
الظنون في شرح مختصر الطحاوي أيضاً . وأما شرحه لمختصر القدوري فمعلوم عند
أهل العلم وموجود في مكتبات مصر والآستانة ، وهو تلميذ الإمام أبي الحسين
القدوري البغدادي وشارح مختصره . ومنهم أبو نصر أحمد بن محمد بن مسعود
الوبري ، ذكره في كشف الظنون وقال وهو شرح ممزوج متوسط في مجلدين .
وذكره في الجواهر أيضاً في ترجمة الوبري وقال : وله شرح مختصر الطحاوي
في مجلدين ولم يذكر سنة وفاته . قلت : وهو من الذين ذكرهم الزاهدي في القنية
في عداد من ينقل منهم فالظن أنه من القرن الرابع وأقل ما يكون أن يكون من
القرن الخامس ، والله أعلم .

قلت : ومع جلالة قدر هذا المختصر وقبوله عند الفقهاء ندرت نسخه في
المكتبات حتى لم نجد له مع السعي البالغ والتفتيش الكامل في مكتبات البلاد
الإسلامية وغيرها إلا نسختين : نسخة في مكتبة الجامع الأزهر الشريف وهي الأصل
الذي نطبعه وهي مع ما فيها من الأغلاط والبياضات غنيمة ، والثانية نسخة مكتبة
شيخ الإسلام العلامة السيد فيض الله بالآستانة ، فنسخت لنا الأولى بوساطة الأستاذ
رضوان محمد رضوان وكيل اللجنة بمصر ، وطلبنا تصوير الثانية بواسطة الدكتور ريتز
المستشرق الألماني حفظه الله راشداً ، وهي المعبر عنها بالقيضية في هوامش الكتاب
وما زدنا منها وضعناه بين مربعين ولم ننه عليه إلا قليلاً ، لأننا ! نفضل ثابته حتى
تمس الحاجة إلى تسمية كل منها ، وما زدنا من شرح الإمام عو ، بر ١٢٠٠ إلى
نهبنا عليه بالهامش ، فقابانا الأصل الأزهرى على النسخة الأصلية مع حجب الكتاب

بحمد الله تعالى إلا مواضع يسيرة بقيت بعد فصحت من الشرح المذكور ، وأدرجنا اختلاف الفيضية بالهامش إلا من قوله : وبه نأخذ ، لأنه ساقط من الفيضية في الكتاب إلا مواضع يسيرة ، ولهذا لم ننبه عليه إلا قليلا .

وأما الطحاوي فهو أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الإمام المجتهد الحافظ للمؤرخ النسابة ، ولد بطحا الأشمونين بالصعيد الأدنى كما ذكره ياقوت في المشترك ، وميلاده سنة تسع وعشرين ومائتين على الصحيح على ما ذكره أبو سعيد يونس رواية عن الطحاوي نفسه ، ومثل ذلك في أنساب السمعاني . وفي كتاب العقيدة لمعرفة رواة المسانيد لابن نقطة : تفقه على بكار بن قتيبة ، وابن أبي عمران ، وأبي خازم عبد الحميد بعد أن أخذ العلم عن خاله المزني صاحب الشافعي ، وفي شيوخه كثرة . وقد جمع عبد العزيز بن أبي طاهر التميمي جزءاً في مشايخ الطحاوي . وقال الحافظ أبو يعلى الخليلي في الإرشاد في ترجمة المزني : كان الطحاوي ابن أخت المزني وقال له محمد بن أحمد الشروطي : لم خالفت خالك واخترت مذهب أبي حنيفة ؟ فقال : لأنني كنت أرى خالي يديم النظر في كتب أبي حنيفة فلذلك انتقلت إليه . وأما ما ذكره الصيمري نقلاً عن أبي بكر الخوارزمي في سبب انتقاله إلى مذهب أهل العراق فخير منقطع لا تقوم بمثله حجة ، على أن أفظ « والله لا جاء منك شيء » ليس مما يوجب الكفارة في المذهبين على الصورة المبينة في الخبر المنقطع .

والطحاوي شارك مسلماً في الرواية عن يونس بن عبد الأعلى كما شارك أبا داود وابن ماجه والنسائي في الرواية عن سعيد الأيلي مثله . قال البدر العيني رحمه الله : كان عمر الطحاوي حين مات البخاري صاحب الصحيح سبعمائة وعشرين سنة ، وحين مات مسلم اثنتين وثلاثين سنة ، وحين مات أبو داود ستاً وأربعين سنة ، وحين مات القرمذي خمسين سنة ، وحين مات النسائي أربعاً وسبعين سنة ، وحين مات ابن ماجه أربعاً وأربعين سنة ، وحين مات الإمام أحمد بن حنبل اثنتي عشرة سنة . ثم قال : ولا يشك عاقل منصف أن الطحاوي أثبت في استنباط الأحكام من القرآن ومن الأحاديث النبوية وأقعد في الفقه من غيره ممن عاصره

سنا أو شريكه رواية من أصحاب الصحاح والسنن ، وهذا إنما يظهر بالنظر في كلامه وكلامهم . قال أبو سعيد بن يونس في تاريخ العلماء المصريين : كان الطحاوى ثقة ثبتاً فقيهاً لم يخلف مثله ومثله في تاريخ ابن عساكر . وقال ابن عبد البر : كان الطحاوى كوفى المذهب ، وكان عالماً بجميع مذاهب الفقهاء . وقال السمعاني : كان الطحاوى إماماً ثقة فقيهاً عاقلاً . وقال ابن الجوزى في المنتظم : وكان الطحاوى ثبتاً فهماً فقيهاً عاقلاً . وقال سبط ابن الجوزى : وأما الطحاوى فإنه جمع عليه في ثقته وديانته وفضيلته التامة ويده الطولى في الحديث وعلمه وناسخه ومنسوخه ولم يخلفه فيها أحد ، ولقد أثنى عليه السلف والخلف . وقال الذهبي : كان ثقة ديناً عالماً عاقلاً . وذكر في طبقاته ما يدل على مبلغ براعة الطحاوى في الفقه والحديث وإمامته فيهما . وقال ابن كثير في البداية والنهاية : وهو أحد الثقات الأثبات والحفاظ الجهابذة . وما ذكره ابن تيمية في حقه عند توهين حديث أسماء إنما هو مجازفة من مجازفاته ، وليس أدل على ذلك من الاطلاع على كتبه . وما كتبه كثير من الحفاظ في حديث أسماء يرغم ابن تيمية الذي ألف في أغلاله في الرجال خاصة أبو بكر الصامت الحنبلى جزءاً ، وحق لمثله أن يجمع ولا يتكلم في مثل ذلك ، ولا كلام في صحة الحديث من حيث الصناعة ، لكن حكمه حكم أخبار الآحاد الصحيحة في المطالب العلمية ، ومعرفة الطحاوى بالعلل لا يتجاهلها إلا من اعتل بعلل لا دواء لها ، نسأل الله السلامة .

ومن جملة من روى عنه من الحفاظ أبو القاسم بن أبي العوام ، ومسلمة بن القاسم القرطبي ، والطبرانى صاحب المعاجم ، وابن يونس صاحب التاريخ ، وغنجر البغدادى وأبو بكر بن المقرئ ، وابن الخشاب ، وابن المظفر ، وأبى عدى صاحب البكامل وغيرهم . وقد ألف بعضهم جزءاً في الذين أخذوا العلم عنه .

وأما تصانيفه ففي غاية من الحسنى والجمع والتحقيق وكثرة الفوائد . ولما تخط مصر بطبع شيء منه رعى كون مصنفها من مفاخر وادى النبل سوى دساسة صديرة سبقها

بلاد في طبعها وهذا مما يؤسف له . ومن مصنفاته الممتعة كتاب معاني الآثار^(١) وهو يحاكم بين أدلة المسائل الخلافية فيسوق بسنده الأخبار التي يتمسك بها أهل الخلاف في تلك المسائل ويخرج من الأبحاث بما يقنع الباحث المنصف المتبرىء من التقليد الأعمى . وليس لهذا الكتاب نظير في التفقيه وتعليم طرق التفقه وتنمية ملكة الفقه رغم إعراض من أعرض عنه ، ولذلك كان شيخنا العلامة المغفور له الأستاذ محمد خالص الشرواني رحمه الله اختاره في عداد كتب الدراسة مع الآثار للإمام محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله . وكان لأهل العلم عناية خاصة بتدريس كتاب معاني الآثار وروايته وتلخيصه وشرحه ، ومن شراحه الحافظ أبو محمد المنبجي مؤلف الباب في الجمع بين السنة والكتاب ، والحافظ عبد القادر القرشي صاحب الحاوي في تخريج أحاديث الطحاوي ، والحافظ البدر العيني ، وله شرحان كبيران عليه ، أحدهما خلو من الكلام في رجاله بخلاف الآخر ، وكلا الشرحين في غاية من النفع في الكلام على أحاديث الأحكام ، وقد عني بتدريسه سنين متطاولة في المؤيدية ، وله أيضاً كتاب مفرد لرجاله ، وكتاب القرشي وكتب العيني من محفوظات دار الكتب المصرية^(٢) على خرم فيها ، فيا حبذا لو طبعت تلك الكتب القيمة . وكتاب معاني الآثار طبع مراراً في الهند لكن أين جمال الطبع المصري من الطبع الهندي ؟ ورواية هذا الكتاب أبو بكر بن المقرئ . ومنها بيان مشكل الحديث المعروف بمشكل الآثار في نفي التضاد عن الأحاديث واستخراج الأحكام منها ، وروايته أبو القاسم هشام بن محمد بن أبي خليفة الرعيني ، وهو من محفوظات مكتبة فيض الله شيخ الإسلام في اصطنبول تحت أرقام (٢٧٣ — ٢٧٩) في سبعة مجلدات ضخام وهي نسخة صحيحة مقروءة من رواية الرعيني المذكور فابلها وصحها ابن السابق المترجم

(١) قال العلامة الرحوم الشيخ محمد الخضرى في تاريخ التفسير الإسلامى ص ٣١٠ : وقد اطلعت على هذا الكتاب فوجدته كتاب رجل ملء علماً ويمكن من حفظ سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مع تمام الاطلاع على أقاويل الفقهاء ومستنداتهم فيما ذهبوا إليه — ف
(٢) وعملان منه في الآصفية بميدان آباد ، وعمل منه في السند بمكتبة صاحب العلم الخامس في قرية تسمى (بيرجندو) — ف

في الضوء اللامع ، والقسم المطبوع منه في أربعة مجلدات في حيدر آباد الدكن ربما لا يكون نصف الكتاب . ومن اطلع على اختلاف الحديث للإمام الشافعي رضي الله عنه ومختلف الحديث لابن قتيبة ثم اطلع على كتاب الطحاوي هذا يزداد إجلالا له وإكباراً ومعرفة لمقداره العظيم ، وكما كنا نود لو طبع بمصر تمام الكتاب من النسخة المذكورة . ومنها أحكام القرآن في نحو عشرين جزءاً ، ويقول القاضي عياض في الإكمال : إن له ألف ورقة في تفسير القرآن . ومنها اختصار علماء الأمصار في نحو مائة وثلاثين جزءاً ، اختصره أبو بكر الرازي ، واختصاره هو الموجود في مكتبة جاز الله باصطنبول وغيرها . وأما الأصل فلم أظفر به ، وأما القطعة الموجودة بدار الكتب المصرية فهي من المختصر . وفي المختصر يذكر أقوال الأئمة الأربعة وأصحابهم وأقوال النخعي وعثمان البقي والأوزاعي والثوري والليث بن سعد وابن شبرمة وابن أبي إيلي والحسن بن حي وغيرهم ممن صعب الاطلاع على آرائهم في المسائل الخلافية ، فإليت الأصل بحث عنه وطبع هو أو مختصره . ومنها كتاب الشروط الكبير في التوثيق في نحو أربعين جزءاً ، قام بطبع جزء يسير منه بعض المستشرقين وقطع منه توجد في مكتبة مراد ملا ، وفي مكتبة علي باشا الشهيد باصطنبول بدون أن تتم بهما نسخة كاملة . وله أيضاً كتاب الشروط الأوسط ، ومختصر الشروط في خمسة أجزاء ، والأخير من محفوظات مكتبة فيض الله المذكور . ومختصر الطحاوي في الفقه من محفوظات مكتبة الأزهر ، ومكتبتي جاز الله وفيض الله المذكورتين . ومن أحسن سُرُوحه شرح أي بكر الرازي وقطعة منه بدار الكتب المصرية . وله النوادر الفقهية في عشرة أجزاء ، وكتاب النوادر والحكايات في نحو عشرين جزءاً . وجزء في حكم أرض مكة ، وجزء في قسم الفيء والفنائم ، والرد في خمسة أجزاء على كتاب المدلسين لحسين بن علي الكرايسي الذي أعطى حجة لأعداء اسمه بكتابه هذا حيث حاول فيه توهين "رواية من غير أهل الحجة ركية" . وفي كتاب الكرايسي المذكورة في شرح علي الترمذي في نسخة . وفيه باب

جزآن في الرد على عيسى بن أبان ، وجزء في الرد على أبي عبيد في النسب ، وجزآن في اختلاف الروايات على مذهب الكوفيين ، وجزء في الرزية . وله شرح الجامع الكبير للإمام محمد ، وشرح الجامع الصغير له أيضاً ، وكتاب المحاضر والسجلات ، وكتاب الوصايا والفرائض ، وكتاب التاريخ الكبير ، وكتاب في النحل وأحكامها وصفاتها وأجناسها وما روى فيها من خبر في نحو أربعين جزءاً ، وكتاب مناقب أبي حنيفة وأصحابه في مجلد ، والمقيدة المشهورة ، والتسوية بين حدثنا وأخبرنا وقد تلخصها ابن عبد البر في جامع بيان العلم . وله كتاب سنن الشافعي جمع فيه ما سمعه من المزني رحمه الله من أحاديث الشافعي ، والشافعية يروون تلك الأحاديث بطريقه . وله غير ذلك .

توفي بمصر سنة إحدى وعشرين وثلثمائة ، أغدق الله على جدته سحائب رضوانه . وقبره ظاهر يزار على يمين السالك لشارع الليث قبل الإمام الشافعي قرب آخر موقف الترام في الشارع الموازي لشارع الترام يمينا .

وتلك شذرة من فضائل هذا الإمام الجليل ، وكتبه في حاجة إلى دراسة خاصة وبمحت خاص . ولو كان مثل هذا العالم في الغرب لانتدب أهل الشأن لتلك الدراسة وذلك البحث رجالا خاصة ، بل نراهم يعملون هذا في بعض رجال الشرف لكن أصحابنا بعدا عن تقدير مقادير الرجال ومحن أغنياء بما نستقي من أدمقتنا فقط عن البحث والتنقيب ، ولو زاحمناهم في البحث والتعب وراء اجتلاء معارفنا وباعدناهم في الموبقات وصنوف السقوط لكان انا شأن غير شأننا ومن الله الهداية والإنهاض . هذا صنوة ما كتبه العلامة المحقق المبقرى ، مولانا الشيخ محمد زاهد الكوثري حفظه الله تعالى في ترجمة هذا الإمام الجليل ، ومن شاء زيادة الاطلاع فعليه بالحاوي في سيرة الإمام الطحاوي له ، وقد نشر بمصر ، فإنه كتاب مفيد يدل على تبحر مصنفه . والحمد لله وسلامه على عباده الذين اصطفى .

أبرار الوفا رؤوفاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة [بن سلمة] الأزدي المعروف بالطحاوي :
بحمد الله أبتدى وإياه أستهدى ، وأسأله أن يصلى على محمد عبده ورسوله ، وخيرته
من خلقه ، صلى الله عليه وعلى آله وسلم .

أما بعد : فقد^(١) جمعت فى كتابى هذا أصناف الفقه التى لا يسع جهلها
ولا التخلف عن علمها ، وبنيت الجوابات عنها من قول أبى حنيفة النعمان بن ثابت
ومن قول أبى يوسف يعقوب بن إبراهيم [بن حبيب بن خنيس بن سعد بن حنيفة]
الأنصارى ، و[من] قول محمد بن الحسن الشيبانى ، التماساً للثواب من الله عز وجل
فى تقريب ذلك على ملتقى تعليمه ، والله أسأل التوفيق والتسديد . فأول ما أبتدىء
بذكره من ذلك الطهارات [إن شاء الله تعالى] .

كتاب الطهارة

باب ما يكون به الطهارة

قال أبو جعفر : قال أبو حنيفة : لا طهارة إلا بالماء ، أو بالصعيد فى غير الأمصار
وفى غير القرى^(٢) إذا عدم الماء ، أو بنبذ التمر خاصة دون ماسواه من الأنبذة فى غير
الأمصار وفى غير القرى . ووافقته على ذلك كله أبو يوسف إلا فى نبذ التمر فإنه قال
لا يتوضأ به كما لا يتوضأ بما سواه من الأنبذة . قال أبو جعفر : وبه نأخذ . ووافقهما
محمد بن الحسن فى ذلك كله إلا فى نبذ التمر فإنه [قال] بنوضاً به نعم يقيم . وابس
لما^(٣) اعتصر من الشجر والتمر فى ذلك حكم الماء . وما خالط الماء بما رواه فغاب

(١) وفى نسخة : كلمة شح يسد . س به أهدى : فإرجعت .

(٢) وفى الفيصلة : رعى القرى .

(٣) وقد فى الأصل : رعى الصور ما فى الفيصلة : لما

عليه صار الحكم له لا للماء ، وإن لم يغلب عليه كان الحكم للماء لا له .
وما توضئ به من المياه أو اغتسل به منها أو تبرد به منها^(١) فقد صار مستعملاً
لا يجوز التوضؤ به ولا الاغتسال به^(٢) . وإذا وقعت نجاسة في الماء فظهر فيه
لونها أو طعمها أو ريحها أو لم يظهر ذلك فيه فقد نجسته قليلاً كان ذلك
أو كثيراً إلا أن يكون بجرأً أو ماحكاً حكم البحر وهو مالا يتحرك أحد أطرافه
بتحريك ما سواه من أطرافه . وكل بر وقعت فيها فأرة أو عصفورة فماتت
ولم تنتفخ ولم تنفسخ [أخرجت منها] واستقى منها عشرون دلواً فكانت طهارة لها
وإن وقعت فيها سنور أو دجاجة فماتت ولم تنتفخ ولم تنفسخ أخرجت واستقى [منها]
أربعون دلواً فكانت طهارة لها ؛ وإن وقعت فيها شاة [فماتت] فانتفخت
أو لم تنتفخ أو تفسخت أو لم تنفسخ نزحت كلها حتى يغلب الماء فيكون ذلك طهارة
لها ، وما انتفخ أو تفسخ من الفأرة أو العصفورة أو من الدجاجة أو من السنور
نزحت البئر كلها فكان ذلك طهارة لها . وما مات في الماء القليل مما ليست له نفس
سائلة كالزناير ونحوها لم يفسد الماء بذلك ، وما وقع فيه من حوت لم يطف قبل ذلك
في بحر أو من جراحة ميتة لم يفسده . وسؤر كل طائر ما كوله لحمه طاهر غير مكروه
غير سؤر الدجاجة المحلاة فإنه مكروه . وسؤر كل طائر مكروه أكل لحمه مكروه . وسؤر
الدواب الماء كوله^(٣) طاهر . وسؤر الدواب المحرم أكلها وهي الخنازير حرام .
وسؤر ما سواها في حكم لحومها ، فما كان [منها] لحمه طاهر ما كوله^(٤) فسؤره
كذلك وما كان منها مكروه لحمه فسؤره كذلك . وما ولغ مالا يؤكل لحمه منها في إماء
فيه ماء أهر بق ذلك الماء وغسل الإماء حتى يطهر ، ولا وقت في ذلك عندهم . ومن

(١) وفي الفيضية : أو برد به فيها .

(٢) وزاد في الفيضية ما بين السطور : باب ما يجس الماء .

(٣) وكان في الأصل : الماء كل لحم ، ونصواب ما في الفيضية : الماء كوله لحمها .

(٤) وكان في الأصل : ما كولا ، والصواب ما في الفيضية : ما كوله .

كان معه في سفره إماءان فيهما ماء وأحد مائهما نجس واشتبها^(١) عليه خلط ماءهما وتيمم . ولا يستعمل التحري إلا في ثلاثة أوان أو أكثر منها^(٢) .

باب الآنية وجلود الميتات سوى الخنزير

قال أبو جعفر : وإذا دبغ الإهاب بما ذكرنا بما يرفع به^(٣) حكم الميتة وبعيده إلى حكم الألب من القرظ وسائر ما يدبغ به سواء [فقد] صار حلالا وصار ثمنه حلالا وجاز التوضؤ فيه والصلاة عليه . وكل إناء غير الذهب والفضة فغير مكروه في شيء من ذلك . وصوف الميتة وعظامها وعصبها وعقبها^(٤) وشعرها كجلدها فيما ذكرنا .

باب السواك وسنة الوضوء

والسواك سنة . والطهارة بالماء من الأحداث كلها بلانية جائز^(٥) والمتطهر كذلك أن يصلّي بظهوره — ماء يحدث — ما شاء من الفرائض والنوافل . والوضوء ثلاثة ثلاثاً أفضل ما توصى به ، والوضوء مرين مرين دون ذلك في الفصل ، والوضوء مرة مرة دون ذلك [كله] في الفضل وذلك كله جائز^(٦) . والبياض الذي بين العذار وبين الأذن من الوجه . وما زال عنه الشعر من الرأس فحكمه حكم

(١) وفي المصنوعة يستعملها عليه .

(٢) وكان في الأصل كذلك أو أكثر منها و صواب حذف كذلك كما هو في المصنوعة وفي شرح أما في اختلاف الأوان فغير إن كانت لعلقة لاصدر جريه تجري نحو . إذا كان له ثمن أو اثنان منها طاهران وواحد نجس فإنه يتجرى بموقع تحريمه على نجس مبهريته وإن لم يهرق جاز ولا يستعمل المتقيين وإن كانت عليه نجس أو كالأشياء فلا يهرق له تجري ولكن نجسهما وتيمم فيكون بعد من الاختلاف لأن من جهاه من يجوز تجرى في الإماء وهو من التماس رحمة الله .

(٣) وفي المصنوعة ترفع عنه

(٤) وفي المصنوعة وويرى مكان عصبها . مت : وعمل

(٥) وكان في الأصل ح

(٦) ركن في الرأس ح

الرأس لاحكم الوجه . ومسح^(١) مقدار الناصية من الرأس جاز ، والأذنان من الرأس
يمسحهما مقدمهما ومؤخرهما بالماء الذي يمسح به الرأس . وعلى المتوضئ غسل^(٢)
مرفقيه وكعبيه في الوضوء . ومن وإلى وضوءه أو فرقه أو قدم شيئاً [منه] على شيء
لم يضره . ومن ترك مسح أذنيه والمضمضة والاستنشاق في الوضوء حتى صلى كان
مكروهاً وكان مأموراً بإعادة ما ترك من ذلك لما يستأنف ، ومن ترك شيئاً من
ذلك في ظهور من جنابة حتى صلى غسل ما ترك من ذلك وأعاد صلاته . ولا يقرأ
الجنب ولا الحائض الآية التامة ، ولا يحمل المصحف مباشرةً لجله بيده إلا طاهراً ،
ولا بأس أن يحمله بغلافه وهو غير طاهر .

باب الاستطابة والحدث

قال أبو جعفر : ليس على من نام أو أحدث حدثاً سوى الغائط والبول استنجاء
والاستنجاء من البول والغائط سواء . ومن استنجى بأحجار أو ماسواها من الأشياء
الطاهرة فأنقأ أجره ، ولا عدد في ذلك لا يجزئ أقل منه . وما عدا من البول
ومن الغائط مخرجه فكان أكثر من قدر الدرهم لم يطهر إلا بالماء أو بما يغسله
كغسل الماء . وما خرج من فسل أو ذبر أو فم بعد أن يملأه^(٣) أو مما سوى ذلك من
البدن نقض الوضوء غير اللغم فإنه لا ينقص الوضوء في قول أبي حنيفة ومحمد بن الحسن
وإن ملأ الفم ، وينقصه في قول أبي يوسف . قال أبو جعفر : وبه نأخذ^(٤) . وما خرج
من الدم من أى موضع مخرج من البدن فزال عن مخرجه نقض الوضوء . ومن
غلب على عقله تغير النوم فعليه الوضوء . ومن نام جالساً أو قائماً فلا وضوء عليه .

(١) كذا في الأصلين وظهرها سهو من أدوات شرط هو يد أو إن أو لو تديره
وإذا مسح الخ والله أعلم .

(٢) لفظ غسل كان سابقاً من الأصل زيد من الفيصية .

(٣) وفي الفيصية مع أن يكون يملأه .

(٤) وفي الفيصية ويقول أى يوسف أحد .

ومن نام مستنداً إلى شيء لو أزيل لسقط كان عليه الوضوء . ومن نام [قائماً أو] على ما سوى الحالين الأولين اللتين ^(١) ذكرنا ألا وضوء عليه فهما فعليه الوضوء . ولا وضوء على من مس شيئاً من بدنه ولا من بدن غيره بمس فرج ولا بما سواه ^(٢) . ومن أيقن تطهارة فلا يزول عنها بشك في حدث ، ومن أيقن بحدث فلا يزول عنه بشك في طهارة . ومن أنزل بشهوة بغير جماع ^(٣) من رجل أو امرأة فعليه الغسل . ومن غابت حشفته في فرج فعليه الغسل وإن لم ينزل . ومن غاب ذلك في فرجه فهو كذلك أيضاً في وجوب الغسل عليه . وإذا انقطع دم الحائض ^(٤) عنها فبعليلها الغسل وكذلك النفساء ، ولا غسل من جهة الفرض سوى ما ذكرنا ^(٥) . ومن أراد الاغتسال من جنابة أو من حيض ومن نفاس غسّل ما به من الأذى ثم توضأ وضوءه للصلاة ثم أفاض الماء على رأسه وسائر جسده إفاضة يصل بها الماء إلى شعره وبشره ، ولأنه في ذلك من المضمضة والاستنشاق . ولا يجب له ^(٦) أن يغتسل من الماء بدون الصاع ولا ينوضاً منه بأقل من المد ، وإن أسبغ الوضوء والاغتسال بدونهما أحزاه . والصاع في قول أبي حنيفة ومحمد بن الحسن ثمانية أرتال بالبغدادى مما يستوي كيّله ووزنه . قال أبو جعفر : وبه نأخذ . وفي قول أبي يوسف خمسة أرتال وثلاث رطل بالبغدادى مما يستوي كيّله ووزنه . ولا بأس بأسار بنى آدم من مسلميههم ومسرّكيههم [ذكورهم] وإناهم طاهريهم وحيضهم ومن [سوى] ذلك منهم .

(١) وفي الفيضية الأولين اللتين .

(٢) وفي ميمية من فرج وما سواه .

(٣) وفي الفيضية من غير جماع .

(٤) وكان في الأصل الحيض واصواب الحائض كما هو في الفيضية .

(٥) وفي ميمية غير ما ذكرنا .

(٦) كذا في الأصول ولعل الصواب ولا تخف به حبيبه جمع المسكاه لأن لوضوء والصل به مقدار مستحب ولا يستحب له أن يخص من ذلك ولو أخذ به مجرد الوضوء في شرح وفيه طول شرح ما نفعي .

باب التيمم

قال أبو جعفر: ويتيمم في غير الأمصار والقرى إذا أعوز الماء ^(١). والتيمم أن يقصد إلى صعيد طيب فيضرب بيديه عليه [ثم ينفذهما] فيمسح بهما وجهه ثم يضرب بهما ضربة أخرى [ثم ينفذهما] فيمسح يمناه إلى المرفق من ذراعيه على أصابع يده اليسرى وعلى ظاهر راحته حتى يبلغ مرفقه اليمنى ثم يمر باطن إبهامه اليسرى على ظاهر إبهامه اليمنى ويفعل في يده اليسرى كذلك. وإن تيمم من موضع من الأرض غير طاهر لم يجزئه، وكل شيء تيمم به من تراب أو طين أو جص أو نورة أو زرنوخ أو مما يكون من الأرض سوى ذلك فإنه يجزئه في قول أبي حنيفة ومحمد ابن الحسن وهو قول أبي يوسف القديم. وروى عنه أصحاب الإماء أنه قال الصميد هو التراب خاصة لا ما سواه. قال أبو جعفر: وبه نأخذ. ومن كان به جرح يضر به الماء ^(٢) في مكان من جسده ووجب عليه الغسل غسل سائر جسده سواه ولم يكن عليه أن يتيمم مع ذلك، وكذلك إن كان في غير موضع من جسده إلا أن يكون في أكثره فيتيمم ولا يغسل بقية جسده. ومن وجب له [أن يتيمم] لإعواز الماء ^(٣) أو اهالة بيدنه فتيمم كان على تيممه ما لم يحدث أو يجد من الماء ما لو وجده في البدن لم يتيمم. ومن خاف العطش وأعوز الماء إلا مقدار ما يظهره تيمم واحتبس الماء لنفسه. ولا ينبغي لمن أعوز ^(٤) الماء وهو مسافر إذا كان يرجو وجوده أن يعجل بالتيمم ما كان في الوقت سعة فإذا [بلغ] آخر الوقت إلا مقدار التيمم والصلاة تيمم وصلى وإن كان لا يرجو وجود الماء إلى خروج

(١) وفي الفيضية أعذر وهو تصحيف والصواب أعوز بمعنى فقد يمال أعوزه المصلوب أي أعجزه وصعب عليه نياله، وأعوزني الشيء لم أقدر عليه واحتجت إليه، وأعوز الشيء نذر. وفي المغرب: وإن يعوزك الشيء أي يقل عندك وأنت محتاج إليه.

(٢) وفي الفيضية يضره الماء.

(٣) وفي الفيضية لإعواز الماء.

(٤) وفي الفيضية من أعذره الماء.

الوقت تيمم في أول الوقت وصلى كما يفعل في الوضوء . ومن تيمم ثم وجد الماء قبل دخوله في الصلاة أو بعد دخوله فيها قبل أن يقعد مقدار التشهد في آخرها انتقضت طهارته وتوضأ واستأنف الصلاة ، وإن وجده بعد ما قعد في صلاته مقدار التشهد فإن أبا حنيفة كان يقول هذا وما قبله سواء . وقال أبو يوسف ومحمد هذا يخرج به من الصلاة ولا يجب عليه أن يعيدها ويتوضأ لما يستأنف . قال أبو جعفر : وبه نأخذ . ولا بأس بالمسح على الجبائر ، والمسح عليها كالغسل لما تحتها وسواء شدها وهو على طهارة أو وهو محدث^(١) ولا يشبه ذلك المسح على الخفين . ولو سقطت جبائرهم عن غير برء كانت طهارته على حالها وإن كان سقوطها عن برء غسل مكانها ولم يجزئه إلا ذلك .

باب المسح على الخفين

قال أبو جعفر : وإذا أدخل الرجل رجله في خفيه على طهارة من رجله وقد كمل وضوءه قبل ذلك أو لم يكمله ثم كمله بعد إدخاله رجله في خفيه قبل أن يحدث فإنه إن أحدث بعد ذلك مسح عليهما يوما وليلة إن كان مقبلا وثلاثة أيام ولياليها إن كان مسافرا من الحدث إلى الحدث ثم يخلع خفيه ويغسل قدميه . ولو دخل في المسح وهو مقيم ثم سافر قبل أن يكمل وقت مسح المقيم عاد إلى حكم وقت المسافر . ولو كان دخل في المسح وهو مسافر ثم أقام فإن كان قد بقي عليه من وقت مسح المقيم منذ كان وقت حدثه مسح إلى انقطاع ذلك الوقت^(٢) ثم خلع خفيه . وإن كان لم يبق من وقت مسح المقيم شيء خلع خفيه . ومن خلع خفيه أو أحدهما أو أخرج عقبه من موضعه من خفه حتى صار في ساقه كان عليه أن يغسل رجله جميعا ولا ينقض ذلك بقية وضوئه . والمسح على الجوربين إذا كانا [مجدنين كالسح على

(١) وفي الميضية وهو على حدث .

(٢) وفي الميضية إلى انقضاء ذلك الوقت .

الخفين سواء ، وإن [كانا غير مجلدين وهما صفيقان ^(١)] لا يشفان فإن أبا حنيفة قال لا أمسح عليهما . قال أبو جعفر وبه نأخذ ^(٢) [وقال أبو يوسف ومحمد يمسح عليهما] وإن كان في أحد الخفين خرق في موضع واحد أو في مواضع مختلفة منه فإن كان مقدار ما يخرج من ذلك ثلاث أصابع فصاعداً لم يمسح عليه ، وإن كان دون ذلك مسح عليه . والمسح على الخفين خطوط بالأصابع يبتدىء من مقدم القدم حتى يبلغ إلى آخر العقب ^(٣) والرجل والمرأة في ذلك سواء .

باب الحيض

قال أبو جعفر : ويستمتع من الخائض بما عدا مؤزرها ويحْتَئِب ما تحته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف . وبه نأخذ . وقال محمد : يحْتَئِب منها شعار الدم ولا بأس عليه بما ^(٤) سواء مما هو حلال منها في غير الحيض . وإذا انقطع حيضها ^(٥) لم يصبها حتى تغتسل . وإذا استحاضت تركت الصلاة أيام حيضها ولم ينظر في ذلك إلى أيام غيرها من نساها ولا إلى لون دمها ، فإذا مضت أيامها اغتسلت وتوضأت لكل وقت صلاة ما كانت في استحاضتها ^(٦) حتى زاتى أيام حيضها فتعود إلى حكم الخائض ، ولزوجها إصابتها في أيام استحاضتها وتصلى فيها وتصوم وتقرأ القرآن وتطوف بالبيت وإن كانت لا أيام لها ، وإذا ابتدأت مستحاضة أمسكت عن الصلاة أكثر الحيض وهو عشرة أيام ثم اغتسلت وكان حكمها فيما بعد حكم المستحاضة حتى يأتى [أيام] مثل أيامها التي رأت فيها الدم من التمهير المستقبل ، فيكون حيضها على الأغلب من حيض النساء في كل شهر مرة ومقداره عشرة أيام ومقدار طهرها عشرون يوماً . وأقل الحيض

(١) وفي المعرب : ونوب صفيق خلاف سحيق . وفي المسند : ثوب صفيق كشيء رقيق .

(٢) سقط قوله : قال أبو جعفر وبه نأخذ من مبيعة .

(٣) وفي النقيصة من مقدم الخف حتى يبلغ آخر كعب .

(٤) وفي النقيصة مما سواه .

(٥) وفي النقيصة وإن انقطع دمها .

(٦) هذا ماقى النقيصة وكان في الأصل واستحاضتها .

ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام . والصفرة والحمرة والكدره في أيام الحيض حيض في قول أبي حنيفة ، ولا تكون الكدره في قول أبي يوسف ومحمد حيضا إلا أن يكون قبلها شيء من الحيض . قال أبو جعفر : وبه نأخذ . والذي يبتلى بالدم من أى موضع ما كان من بدنه أو بما سواه من الغائط . ومن البول وما سوى ذلك مما حكمه حكم الحدث حكم المستحاضه في جميع ما ذكرنا . وأكثر النفاس أربعون يوما وأقله لا مقدار له إنما هو ما كان الدم . وأقل الطهر خمسة عشر يوما والله أعلم .

كتاب الصلاة

باب المواقيت ^(١)

إذا طلع الفجر فقد دخل وقت صلاة الفجر ، ويخرج وقتها بطولع الشمس . وإذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر . وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه لا يخرج وقتها حتى يصير الظل منايه . وروى الحسن بن زياد اللؤلؤى وغيره رحمهم الله عن أبي حنيفة رضى الله عنه أن الظل إذا صار مثله خرج وقتها ، وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله . قال أبو جعفر : وبه نأخذ ^(٢) . وإذا خرج وقت الظهر تلاه وقت العصر وآخر وقتها غروب الشمس . وإذا خرج وقتها تلاه وقت المغرب ، وآخر وقتها في قول أبي حنيفة البياض الذي بعد الحمرة . قال أبو جعفر : وبه نأخذ ^(٣) . وفي قول أبي يوسف ومحمد الحمرة التي قبل البياض . وإذا خرج وقتها تلاه وقت العشاء ، وآخر وقتها طلوع الفجر وهو البياض المستطير ^(٤) الذي ينتشر في الأفق . والاختيار في صلاة الظهر أن يعجل في [أيام] الشتاء وأن يمددها في أيام الصيف .

(١) وفي الفقهية : باب مواقيت الصلاة .

(٢) وفي الفقهية وبقرنها أخذ .

٣ وفي الفقهية قول أبي حنيفة أن حبيطة أحوذ مكانه وهو أحد وهو مؤخر عن بوقه في الذكر .

(٤) وفي مجمع البحار والأوزومجرب . المنتشر صوره وقتها في أيام شرف المسلمين .

والاختيار في العصر التأخير في الزمان كله غير أنه لا ينبغي لأحد أن يصلحها إلا والشمس بيضاء لم يدخلها صفرة . والاختيار في صلاة المغرب التعجيل في الزمان كله . والاختيار في صلاة العشاء التعجيل قبل مضي ثلث الليل ، فإن فات ذلك فقبل مضي نصف الليل ؛ فإن فات ذلك دخل تاركها بلا عذر له في ذلك في الإساءة والتضييع . والاختيار في الصباح جمع التغليس والإسفار جميعاً ، فإن فات ذلك فإن الإسفار أفضل من التغليس . ولا يقضى أحد صلاة عند طلوع الشمس ، ولا عند غروبها ، ولا عند قيام قائم الظهيرة غير عصر يومه خاصة فإنه لا بأس أن يصلحها عند غروب الشمس^(١) من يومها . ولا يتطوع في هذه الثلاثة الأوقات ، ولا يصلى على جنازة . ولا يسجد للتلاوة . ولا يصلى لطواف ، ولا يتطوع أيضاً بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس ، ولا بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس . ولا بأس أن يصلى على الجنازة^(٢) ويسجد للتلاوة ، ويتمضى الصلوات الفائتات في هذين الوقتين ، ولا يصلى فيهما لطواف . ومن أغمى عليه خمس صلوات فأق^(٣) منها ثم أفاق قضاها ، وإن أغمى عليه^(٤) أكثر من ذلك ثم أفاق لم يقضه . ومن طهر من الحيض أو بلغ من الصبيان أو أسلم من الكفار لم يكن عليه أن يصلى شيئاً مما فات وقته وإنما يقضى ما أدرك وقته . وينبغي للرجل في يوم الغيم أن يصلى الفجر مؤخراً [لها] وأن يصلى الظهر مؤخراً لها . وأن يصلى العصر معجلاً لها ، والمغرب مؤخراً لها ، والاعتس ، معجلاً لها .

باب الأذان

قال أبو جعفر : والأذان : الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر ،
أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله أشهد

(١) هــ في نفيضة وكان في فصل عـ غروب من الشمس .

(٢) وفي النفيضة على الحديث .

(٣) وفي النفيضة أو قل منها .

(٤) وفي النفيضة ومن أغمى عليه .

أن محمداً رسول الله ، حى على الصلاة حى على الصلاة ، حى على الفلاح حى على الفلاح ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله . ولا ترجيع^(١) فى شىء من الأذان . والإقامة كالأذان سواء إلا أنه يزيد فى آخرها بعد [حى على] الفلاح قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة [مرتين] . و يترسل فى الأذان ويحذف الإقامة^(٢) . ولا يؤذن لصلاة من الصلوات إلا بعد دخول وقتها فى قول أبى حنيفة ومحمد . قال أبو جعفر : وبه نأخذ . وقال أبو يوسف لا بأس بأن يؤذن لصلاة الصبح فى الليل قبل دخول وقتها . ومن صلى فى بيته أذن وأقام ، وإن لم يؤذن وأقام أجزاء ، وإن لم يؤذن ولم يتم أجزاء . ومن كان مسافراً فكالمقيم^(٣) فى ذلك إلا أنه مكروه أن يصلى بلا أذان ولا إقامة . ومن سمع المؤذن^(٤) وليس فى صلاة قال كما يقول المؤذن إلا قوله حى على الصلاة حى على الفلاح فإنه يقول مكان ذلك : لا حول ولا قوة إلا بالله^(٥) والله تعالى أعلم^(٦) .

باب استقبال القبلة

وإذا اشتد الخوف صلى الخائف حيث توجه . ومن كان فى غير مصر فلا بأس أن يصلى على راحلته حيث كان وجهه ولا يضره فى ذلك [أن يكون] افتتاحه للصلاة إلى غير القبلة ، وذلك فى النوافل لا فى الصلوات الخمس ولا فى الوتر . ومن كان على دابته فى المصر فليس [له] أن يصلى كذلك فى قول أبى حنيفة ومحمد وهو قول أبى يوسف فى القديم . وروى أصحاب الإمام عن أبى يوسف أنه يصليها فى المصر أيضاً كما يصليها فى غيره . قال أبو جعفر : وبه نأخذ . ومن كان معبداً

(١) وفى الفيضية ولا يرجع فى شىء .

(٢) وفى الفيضية و يترسل الأذان ويجزم الإقامة .

(٣) وفى الفيضية فهو كالمقيم فى ذلك .

(٤) وفى الفيضية ومن سمع إهداء .

(٥) وكان فى الأصل بزيادة العلى وهو من سهو الناسح واصوب سقوطه كما هو فى الفيضية .

(٦) يريد والله أعلم من المصيبة فى أكثر لكتاب فى خم . باب .

للكعبة أو مجتهداً في طلبها فلا يجوز له أن يصلى إلا إليها إن كان معانقاً لها أو إلى ما أدى إليه اجتهاده في طلبه إياها . ومن صلى بالاجتهاد إلى جهة يرى أنها جهة الكعبة ثم علم أنه صلى إلى غير الكعبة لم يعد . ومن صلى في ظلمة على تحر ولم يسأل من بحضرته ثم علم أنه صلى إلى غير الكعبة أعاد ، والله أعلم .

باب صفة الصلاة

وإذا قام الرجل إلى الصلاة المكتوبة كبر لها تكبيراً مخالطاً لنيته إياها ورفع يديه حذو أذنيه ناشراً لأصابعه ، ثم أخذ يده اليسرى بيده اليمنى وجعلهما تحت سترته ثم قال سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ولا إله غيرك ، أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم ، فإن كان إماماً وكان في صلاة من صلوات الجهر أسر ذلك كله ثم جهر بالقراءة في قول أبي حنيفة ومحمد ، وكان أبو يوسف قد قال بآخره فيما روى عنه أصحاب الإملاء أنه يقول قبل التعوذ أيضاً وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئاً وما أنا من المشركين إن صلاتي وسكوتي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لآتريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين يقدم ماشاء من سبحانك اللهم وبحمدك ومن وجهت وجهي ويؤخر الأخرى . قال أبو جعفر : وبه نأخذ^(١) . ومن كان مأموماً قال ذلك على ما ذكرناه من كل واحد من المدهمين ولم يتعوذ ولم يقل بسم الله الرحمن الرحيم ، وإذا قال الإمام ولا الضالين قال آمين وفالها من خلفه ويقولها الإمام سرا ، ثم يقرأ الإمام أو المصلي وحده سورة ، فإذا فرغ منها حرراكها وهو يكبر ولم يرفع يديه ، ثم يضع يديه على ركبتيه ويفرج بين أصابعه ويمد ظهره ولا يصوب رأسه ثم يقول سبحان ربى العظيم ثلاثاً ، ثم يقول سمع الله لمن حمده رافعاً معها رأسه غير رافع أيديه^(٢) فإذا اعتدل

(١) وفي القبضية : وقول أبي يوسف أحب إلى ، مكان وبه نأخذ .

(٢) وفي القبضية عن رفع يديه .

فأما وكان مصلياً وحده قال ربنا لك الحمد^(١) وإن كان إماماً لم يقلها في قول أبي حنيفة رحمه الله ويقولها في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله . قال أبو جعفر : وبه نأخذ . ثم يخر ساجداً وهو يكبر من غير رفع ليديه ويكون أول ما يقع منه إلى الأرض ركبتاه ثم يدها ثم وجهه ويكون في سجوده معتدلاً مجافياً لرفقيه عن جنبيه رافعا بطنه عن فخذه مستقبلاً بأصابع رجله القبلة ، ثم يقول في سجوده سبحان ربى الأعلى ثلاثاً ثم يرفع بتكبير ، فإذا جالس كبر وخر ساجداً مكبراً ثم رفع رأسه مكبراً ناهضاً حتى يستوى قائماً^(٢) ويفعل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الأولى فإذا قعد للتشهد قعد على رجله اليسرى مفترشاً لها ونصب رجله اليمنى واستقبل بأصابعها القبلة ثم يبسط كفيه على ركبتيه وينشر أصابعه ولم يشر بشيء منها ثم يتشهد والتشهد : التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام عفيف وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ثم ينهض مكبراً معتمداً على الأرض بيديه ، فإذا جالس في الرابعة وتشهد صلى على رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعا لنفسه ولوالديه إن كان مؤمناً ومؤمنين وللمؤمنين سواها ويكون دعاؤه بما في القرآن وبما يشبه الدعاء لا بما يشبه الحديث ، وكذلك يفعل في كل تشهد يتلوه السلام من الصلاة ، ثم يسلم عن يمينه فيقول السلام عليكم ورحمة الله وعن يساره كذلك ، وينوى بكل واحدة من التسليمتين من في الجهة التي يسلم إليها من الرجال والنساء والحفظة . وينوى المأموم كذلك ، ويدخل الإمام مع أهل الجهة التي هو فيها ، وإن كان تلقاء وجهه أدخله مع أهل الجهة الذين^(٣) عن يمينه . وأفضل للصلى أن يكون نظره في قيامه إلى موضع سجوده وفي ركوعه إلى قدميه وفي سجوده إلى أنفه وفي قعوده إلى حجره . ولا يقرأ المأموم خف الإمام جهر إمامه أو أسر . ويسر القراءة في الظهر والعصر ويخبر [الإمام] في الأوبين

(١) وفي النقيضة ربنا ولك الحمد .

(٢) هذا في النقيضة وكان في الأصل حتى يستوي قائماً .

(٣) وفي النقيضة اتى عن يمينه .

من المغرب والعشاء وفي الصباح كلها . وأفضل للإمام ولمن يصلي وحده في الآخرين من الظهر والعصر والعشاء وفي الثالثة من المغرب أن يقرأ في كل واحدة منهن فاتحة الكتاب ^(١) وإن شاء سبح ولم يقرأها وإن شاء سكت بغير قراءة ولا تسبيح . ولا قنوت في شيء من الصلاة غير الوتر فإنه يقنت في السنة كلها قبل الركوع . والوتر ثلاث ركعات يجلس في الاثنتين منهن وفي آخرهن . ولا سلام ^(٢) إلا في آخرهن . وإذا أراد المصلي أن يقنت في وتر كبر ورفع يديه ثم أرسلها وقت في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ، وهو قول أبي يوسف رحمه الله الأول وقد كان في آخر عمره رأى رفع اليدين في الدعاء في الوتر . والقراءة في الصلوات [كلها] في السفر سواء أقرأ بفاتحة الكتاب وأى سورة شئت . وأما في الحضر فإن الفجر والأوليين من الظهر يقرأ في كل ركعة منها بأربعين آية ^(٣) سوى فاتحة الكتاب ، والعصر والعشاء القراءة في الأوليين منها سواء دون القراءة في الصباح ودون القراءة في الأوليين من الظهر ، والقراءة في المغرب دون ذلك كله . وتطال الركعة الأولى من صلاة الفجر على الثانية وركعتا الظهر سواء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف . قال أبو جعفر : وبه نأخذ . وقال محمد يطيل الأولى من الصلوات كلها أحب إلى . ومن قرأ في صلاته بدون ما ذكرنا مع فاتحة الكتاب أجزاء ، ومن لم يقرأ بفاتحة الكتاب وقرأ مكانها آية طويلة [أو اثنتين] أو ثلاث آيات دونها أجزاء ذلك وقد أساء . وقد كان أبو حنيفة قبل ذلك يقول ما قرأ به من القرآن أجزاء . قال أبو جعفر : وبه نأخذ . ومن صلى من الرجال فستر ما دون سرته إلى ركبته ووارى ركبته في ذلك أجزاء . وأما المرأة فتوارى في صلاتها كل شيء منها إلا وجهها وكفيها وقدميها . ولا يجب على الأمة ولا على أم الولد ولا على المكاتب ولا على المدبرة تغضية رءوسهن في صلاتهن . ومن ذكر صلاة فاتته ^(٤)

(١) وفي مصبه فاتحة الكتاب .

(٢) وفي القيسية ولا يسلم إلا في آخرهن .

(٣) هذا ما في القيسية وفي الأصل يقرأ في كل اثنتين منها أربعين حديثين آية .

(٤) وفي القيسية صلاة فاتته .

وهو [في] أخرى من الصلوات الخمس فإن كان بين ما ذكره وبين ما هو فيه أكثر من خمس الصلوات مضى فيما هو فيه ثم قضى التي [هي] عليه . وإن كان أقل من ذلك قطع ما هو فيه وصلى التي ذكر أنها عليه إلا أن يكون في آخر وقت التي دخل فيها ويخاف فوتها إن تشاغل بغيرها فإنه [إن] كان كذلك أتمها ثم قضى الأخرى التي ذكرها . ومن ذكر في صلاة الصبح أن عليه صلاة الوتر من ليلته الماضية فسدت عليه صلاة الصبح وصلى الوتر^(١) إلا أن يكون في آخر وقتها يخاف فوتها إن تشاغل بغيرها ، وهذا قول أبي حنيفة ، وأما أبو يوسف فقال ذكره الوتر في صلاة الفجر لا يبطل صلاة الفجر . قال أبو جعفر : وبه نأخذ^(٢) . ويؤدب الرجل ولده على الطهارة والصلاة إذا عقلها ، ولا يجب عليه الفرائض منهما ولا من غيرها حتى يبلغ . وسجود القرآن أربع عشرة سجدة : في الأعراف سجدة ، وفي الرعد سجدة ، وفي النحل سجدة ، وفي بني إسرائيل سجدة ، وفي مريم سجدة ، وفي الحج سجدة وهي الأولى . وفي المؤمن سجدة ، وفي الملأ سجدة ، وفي المآ [تنزيل] سجدة وفي ص سجدة ، وفي حمّ تنزيل سجدة عند قوله « يسأمون » . وفي النجم سجدة [في آخرها] وفي إذا السماء انشقت سجدة ، وفي اقرأ باسم ربك سجدة . والسجود واجب على التالي وعلى السامع . ويكبر لسجود التلاوة مستقبل القبلة ويرفع رأسه من سجوده تكبير من غير تشهد ولا تسليم . ولا بقضى المرتد تيناً من الصلوات ولا مما أعبد به^(٣) سواه ، ويكون بإرتداده كمن لم يزل كافراً ، والله أعلم .

باب | قل | ما يحزى من عمل الصلاة

ول أبو جعفر : لا فريضة في الصلاة إلا ست : السكبرة الأولى . والقيام

(١) وفي النسخة وقضى صلاة الوتر .

(٢) وفي النسخة هو كما قال أبو يوسف . كان وهو نأخذ .

(٣) وفي النسخة ولا شئ أعبد به .

والقراءة في الركعتين ، والركوع ، والسجود ، والقعود مقدار التشهد الذي يتلوه التسليم^(١) فمن ترك [شيئاً] من هذه الست أعاد الصلاة ، ومن ترك [ما] سواها لم يعد الصلاة وكان مسيئاً إن كان ترك متعمداً^(٢) .

باب سجود السهو

إذا سها الرجل في صلاته فترك القعود الأول منها أو قعد في غير موضع القعود منها . أو ترك القراءة بقائمة الكتاب^(٣) فيها أو ترك القنوت في الوتر أو التكبيرة في العيدين كان عليه سجدة السهو فيما سها عنه من ذلك بعد التسليم ، يتشهد فيهما ثم يسلم منهما عن يمينه وعن يساره . ومن لم يدر أصلي ثلاثاً أم أربعاً^(٤) فإن كان ذلك أول ما أصابه استأنف الصلاة وإن كان قد أصابه قبل ذلك تحرى وعمل على ما يؤديه إليه تحريه وسجد للسهو وإن كان لا تحرى معه في ذلك بنى على اليقين وكان عليه سجود السهو . وإذا ذكر الرجل في التشهد الأخير من صلاته أنه ترك سجدة من ركعة سجدها وتشهد وسلم ثم يسجد^(٥) للسهو ، وكذلك لو ذكر أنه ترك سجدة من كل ركعة وهو في صلاة الظهر أو العصر أو العشاء سجد أربع سجديات وتشهد وسلم ثم سجد للسهو ، ونو ذكر أنه ترك سجدة ركعة من صلاته^(٦) فإن كانت الركعة هي الآخرة سجدها وتشهد وسلم وسجد للسهو . وإن كانت غير الركعة الآخرة هم فأتى بها بركوعها وسجودها وكان في حكم من لم يصلها . وسهو الإمام يوجب على من خلفه اتباعه في السجود له^(٧) وسهو المأموم لا يوجب عليه سجوداً .

(١) وفي نصوص كثيرة مدى يتلوه سلام .

(٢) وفي المصنف إن كان لذلك متعمداً .

(٣) وفي المصنف قراءة قائمة الكتاب .

(٤) وفي المصنف ثلاثاً صلى أو أربعاً .

(٥) وفي المصنف وسجد .

(٦) وفي المصنف سجدة من ركعة من صلاة .

(٧) وفي المصنف من أتبعه سجوداً .

باب الصلاة بالنجاسة

قال أبو جعفر : وإذا كان في ثوب المصلي من الدم أو القيح أو الصديد أو الغائط أو البول أو ما يجري مجراهن^(١) أكثر من قدر الدرهم لم تجزه صلاته . والدرهم أكبر ما يكون من الدراهم وإن كان أقل من ذلك لم يفسد عليه صلاته . ومن صلى فكان قيامه^(٢) على نجاسة يابسة أفسد ذلك صلاته ، وإن كانت في موضع ركبتيه أو في موضع يديه لم يفسد ذلك صلاته وإن كان في موضع سجوده أفسد ذلك صلاته ، وهذا قول أنى حنيفة الذي رواه محمد عن أبي يوسف عنه ، وقد روى أصحاب الإماء عن أبي يوسف عنه أن ذلك لا يفسد [عليه] صلاته والقول الأول أصح عنه وهو قول أبي يوسف ومحمد ، وبه نأخذ . وإذا خفي موضع النجاسة [من الثوب] غسل كله . وبول ما يؤكل لحمه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف يفسد [الصلاة] إذا كان كثيراً فاحشاً ، وبه نأخذ . والكثير الفاحش عند أبي حنيفة ربع الثوب الذي يكون ذلك فيه ، وفي قول أبي يوسف ذراع في ذراع . وأما محمد فكان يذهب إلى طهارة بول ما يؤكل لحمه ، وأما بول ما لا يؤكل لحمه فنجس^(٣) في قولهم جميعاً . وأبوال الصبيان الذكران والإناث ممن لا يأكل الطعام كأبوال من سواهم من بني آدم ممن يأكل الطعام . والخمر نجسة كالبول . ومن بال على الأرض فطهارة ذلك المكان إن كان مما إذا صب^(٤) عليه الماء نزل إلى ما هو أسفل منه من الأرض صب الماء عليه حتى يغسل وجه الأرض وينخفض إلى ما تحتها ، وإن كانت حجراً فحتى تغسل غسلاً يطهرها ، وإن كانت غير ذلك من الأرضين الصلبة فأن يحفر مكان البول منها حتى تعود طاهرة منه . ولا توقيت في الماء الذي ذكرناه في تطهير الأرض الرخوة . ومن صلى بالناس جنباً أعاد وأعادوا . والمني نجس إن وقع في ماء نحسه وإن أصاب ثوباً لم يطهر ما كان رطباً إلا غسله ، ويجزئه إذا كان يابس فركه .

(١) وكان في الأصل محرام والأفضل مجراهن كما هو في المضية .

(٢) وفي النقيضة وإن صلى وكان قيامه .

(٣) وفي النقيضة وأما ما لا يؤكل لحمه فيونه نجس .

(٤) وكان في الأصل ممن صب و صواب ما في النقيضة ممن اد صب .

باب الحدث في الصلاة^(١)

قال أبو جعفر : ومن رفع في صلاته أو غلبه قيء أو بول أو غائط خرج فتوضأ^(٢) وغسل ما أصابه من ذلك ثم رجع فبنى على ما مضى من صلاته ما لم يتكلم^(٣) ولو تكلم واستأنف الصلاة كان أحب إليهم . ولو نام [وهو] في الصلاة فاحتلم كان القياس عندهم أن يخرج فيغتسل ثم يرجع فيبنى على ما مضى من صلاته ولكنهم استحسنا في ذلك أن يبتدىء الصلاة . ومن أحدث وهو إمام حدثنا بني بعده على ما مضى من صلاته انفتل وقدم غيره فصلى بالناس ما بقي من صلاته ومضى هو فتطهر ثم رجع فكان كأحد المأمومين ، وينبغي له إن كان الذي استخلفه قد سبقه بشيء من صلاته في حال تشاغله أن يبتدىء بالذي سبقه فيصليه بلا قراءة^(٤) يتوخى فيه مقدار قيام الإمام كان فيه ومقدار ركوعه ومقدار سجوده ، وإن زاد على شيء من ذلك لم يفرد . ولو أنه [لما] أحدث خرج من المسجد قبل أن يستخاف أحداً فإن كان المأمومون قبل خروجه من المسجد قد قدموا مكانه رجلاً كانت الصلاة جائزة وكان تقديمهم ذلك الرجل كتقديم المحدث إياه ، وإن كان المأمومون لم يقدموا رجلاً مكانه حتى خرج المحدث من المسجد اطلت صلاتهم وصلاة المحدث .

باب الإمامة

قال أبو جعفر : أحق القوم بالإمامة أقرؤهم لكتاب الله عز وجل وأعلمهم بأسنة^(٥) فإن كان فيهم كذلك رجلان أو ثلاثة فأكبرهم سناً ، فإن كان غيره أروع منه وأبين صلاحاً وهما في القراءة والفقهاء سواء فأفضلهما ورعاً وأبينهما صلاحاً .

(١) هذا الباب في فبضية مؤخر عن الباب الآتي .

(٢) وفي الفبضية خرج وتوضأ .

(٣) - هـ - في الفبضية وكن في الأصل ما لم يكن يكلم .

(٤) في الأصل : بالافراد . وقوله بتوخى من وخر الأمر تصدق بتوخى وبوخياً و أخى تأخياً بأمر تصدق وعابه دون سوء .

(٥) وفي الفبضية وأعلمهم : رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ومن أم قوماً بغير استحقاق للإمامة بما ذكرنا فأقام الصلاة أجزاً لمن اتم به . ومن اتم وهو يقرأ بأى لم يقرأ لم يحز المأموم . ومن [اتم من] الرجال بامرأة أو بمنحني مشكل لم تجزه صلاته . وصلاة النساء فرادى [أفضل] من صلاة بعضهن ببعض ، فإن أم بعضهن ببعض فامت التي تؤم ينهن^(١) في الصف وسطاً . وصاحب البيت أولى بالإمامة في بيته^(٢) ممن سواه إلا أن يكون من معه ذا سلطان، فإنه إن كان كذلك^(٣) كان أحق بالإمامة منه . ولا بأس أن يصلى المأموم في مكان أرفع من مكان الإمام . ولا ينبغي للإمام أن يكون أرفع من المأمومين بما يجاوز القامة . ولا بأس أن يكون أرفع منهم بما دون القامة . والصلاة خارج المسجد [بصلاة الإمام في المسجد] جائزة إذا كانت الصفوف متصلة .

باب صلاة المسافر

قال أبو جعفر : ومن سافر يريد مسيرة ثلاثة أيام فصاعداً قصر الصلاة إذا جاوز بيوت مصره ، وإن سافر يريد دون ذلك لم يقصر . والتقصر واجب على المسافر فيما يقصر من الصلوات ، وهو الظهر والعصر والعشاء دون ما سواهن من الصلاة إلا أن يصلى خلفه مقيم فيتم الصلاة . ومن صلى من المسافرين وحده أربعاً فيما يقصر من الصلاة ، فإن كان قد قعد في الاثنتين مقدار التشهد أجزأته صلاته وإلا لم تجزه . ومن دخل عليه وقت صلاة وهو مقيم فلم يصلها حتى سافر فإنه يقصرها . ومن دخل عايه وقت صلاة وهو مسافر فلم يصلها حتى أقام أتمها ؛ إنما ينظر في ذلك إلى خروج الوقت لا إلى دخوله . وكيفية الجمع بين الصلاتين ، في السفر وفي المطر وفيما سواهما مما يبيح الجمع فيما سوى عرفة وجمع الحج ، أن يصلى الأولى منهما وهي الظهر^(٤)

(١) وفي الفيضية منهن .

(٢) وفي الفيضية منزله .

(٣) كان في الأصل ذلك واصواب ما في الفيضية كذلك .

(٤) وفي الفيضية أن يصلى الأول منهما وهو الظهر .

أو المغرب في آخر وقتها ثم يدخل وقت الأخرى منهما فيصليها^(١) وهي العصر والعشاء . ومن صلى وهو مسافر بمقيمين صلوا بعد فراغه من صلاته بهم صلاة المقيم^(٢) وُحْدَانَا . وينبغي للإمام في هذا إذا سلم أن يقول للمقيمين أتموا صلاتكم فإنما قوم سَفَر . ومن صلى [فريضة]^(٣) في سفينة قاعداً وهو يطيق القيام فإن ذلك يجزئه في قول أبي حنيفة ، وله في قول أن يصليها كذلك^(٤) . وأما أبو يوسف ومحمد فقالا لا يصليها في السفينة إلا قائماً^(٥) وإن صلاها قاعداً من غير عذر لم يجزه ، وبه نأخذ^(٦) .

باب صلاة الجمعة

قال أبو جعفر^(٧) وإذا زالت الشمس يوم الجمعة جلس الإمام على المنبر وأذن المؤذنون بين يديه وامتنع الناس من البيع والشراء^(٨) وأخذوا في السعي إلى الجمعة ، فإذا فرغ المؤذنون من الأذان قام الإمام [على المنبر]^(٩) فخطب خطبتين يفصل بينهما بجلسة خفيفة ، فإذا فرغ من خطبته أقام المؤذنون الصلاة فصلى بهم الجمعة ركعتين يقرأ في الأولى [منها]^(١٠) بفاتحة الكتاب وسورة الجمعة وفي الثانية منها بفاتحة الكتاب وإذا جاءك المنافقون ، ويجهر^(١١) ، وإن قرأ بغيرها

(١) وفي الفريضة يصليهما .

(٢) وفي الفريضة تمام صلاة المقيم .

(٣) ما بين المربعين ريذة من الفريضة .

(٤) من قوله وله في قول ساقط من الفريضة .

(٥) وفي فريضة وأما أبو يوسف ومحمد فإنهما قالاً يصليها قائماً .

(٦) وفي فريضة و'مياس عندنا ما قال أبو يوسف مكان وبه نأخذ . قلت وسقط منه النص

محمد بعد أبي يوسف .

(٧) قوله قل أبو جعفر ساقط من الفريضة .

(٨) وفي الفريضة من الشراء والبيع .

(٩) وفي الفريضة ويجهر فإن الخ قلت أي يجهر بالمرأة .

أجزأه . ومن أدرك الإمام يوم الجمعة في التشهد أو فيما سواه من صلاة الجمعة^(١) صلى ما أدرك^(٢) معه وقضى ما فاتته كما صلاه الإمام^(٣) في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وبه نأخذ . وأما في قول محمد فإن أدرك معه ركعة قضى أخرى وإن دخل معه في التشهد صلى أربعاً لا بد له من القعود في ثانيتهما^(٤) مقدار التشهد ، فإن^(٥) لم يفعل صلى الظهر أربعاً^(٦) . ولا تجزئ الجمعة إلا في وقت الظهر في سائر الأيام ، ولا تكون إلا في مصر جامع ، ولا يقوم بها إلا ذو سلطان ، ولا تقوم الجمعة أيضاً إلا بجماعة ، وهم ثلاثة سوى الإمام ، وقد قال أبو يوسف بأخرة اثنان سوى الإمام ، وبه نأخذ^(٧) . ومن دخل المسجد يوم الجمعة والإمام يخطب يجلس^(٨) ولم يركع ، ولا بأس بأن^(٩) يجتمع الإمام بالناس في المصر في مسجدين ، ولا يجمع فيما هو^(١٠) أكثر من ذلك ، هكذا روى عن محمد ابن الحسن ، وبه نأخذ . وروى^(١١) أصحاب الإملاء عن أبي يوسف أنه لا يجوز أن يجمع في مسجدين في مصر واحد إلا أن يكون بينهما^(١٢) نهر فيكون حكمه حكم المصرين ، وإن لم يكن بينهما نهر فالجمعة لمن سبق^(١٣) منهما وعلى الآخرين

(١) من قوله في التشهد سقط من الفيضية وهو لا بد منه .

(٢) هذا ما في الفيضية وفي الأصل صلى على ما أدرك .

(٣) وفي الفيضية كما صلى الإمام .

(٤) وفي الفيضية ثانياً .

(٥) وفي الفيضية وإن .

(٦) وفي الفيضية بعد قوله أربعاً قال أبو جعفر بقول أبي حنيفة وأبي يوسف نأخذ وهو

لقياس وليس فيها وبه نأخذ قبل ذلك كما في الأذهرية .

(٧) قوله وبه نأخذ ساقط من الفيضية .

(٨) وفي الفيضية جلس .

(٩) وفي الفيضية أن مكانه أن .

(١٠) وفي الفيضية فيما سوى أكثر .

(١١) وفي الفيضية هكذا روى محمد بن الحسن وروى .

(١٢) كذلك في الفيضية وفي الأصل بينهما .

(١٣) وفي الفيضية لمن سبق .

أن يعيدوا ظهراً ، فإن صلى أهل المصرين جميعاً^(١) كانت صلاتهم جميعاً فاسدة .
ومن صلى الجمعة فينبغي له أن يتطوع بأربع ركعات لا يسلم إلا في آخرهن ، وهذا
قول أبي حنيفة . وأما أبو يوسف فقال : ينبغي له أن يتطوع بعدها بست ركعات
أربعا كما قال أبو حنيفة ثم اثنتين ، وبه نأخذ^(٢) . والتطوع في النهار من شاء أن
يجمله أربعا لا يسلم إلا في آخرهن [فعل] ^(٣) ومن شاء سلم بين كل اثنتين ^(٤) .
والتطوع في الليل من شاء صلى بتكبير ركعتين ، ومن شاء أربعا ، ومن شاء ستا ،
ومن شاء صلى ثمانيا ^(٥) في قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد في صلاة
النهار كما قال أبو حنيفة ، وقالوا في صلاة الليل مثنى مثنى لا غير ذلك ، وبه نأخذ .
ولا تجب الجمعة على مسافر ولا على عبد ولا على امرأة ولا على صبي . وإن صلوا
أجزأهم . ومن صلى يوم الجمعة في بيته الظهر أجزأه ^(٦) ما لم يخرج بعد ذلك يريد
الجمعة قبل فراغ الإمام منها فإنه إن فعل ذلك عاد [إلى] حكمه لو لم يصلها .
وقال أبو يوسف ومحمد : لا يعود إلى حكمه لو لم يصلها حتى يدخل في الجمعة مع
الإمام ، وبه نأخذ . ومن خطب يوم الجمعة بتسبيحة واحدة أجزأه ذلك وكان له
خطبة في قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد لا يجزئه حتى يكون كلاما
يسمى خطبة ، وبه نأخذ^(٧) . ومن اغتسل يوم الجمعة فقد أحسن ، ومن ترك
فلا حرج عليه في تركه إياه .

(١) وفي الفيضية أهل المسجدين معاً .

(٢) وبه نأخذ سقط من الفيضية . وزادت هنا ومن اغتسل يوم الجمعة فقد أحسن ومن ترك
ذلك فلا حرج عليه في تركه . قلت : وتجيء هذه لمباراة عند ختم الباب في نسخة الأزهري .

(٣) ما بين المربعين زيادة من الفيضية .

(٤) وفي الفيضية في كل اثنتين .

(٥) وفي الفيضية ومن شاء ثمانياً .

(٦) وفي الفيضية أجزأته .

(٧) وفي الفيضية وهذا أحسن مكان وبه أخذ والباقي إلى ختم الباب سائغ منها .

باب صلاة العيدين

قال أبو جعفر : ويستحب للرجل يوم الفطر أن يغتسل ، وأن يستاك ، وأن يتطيب ، وأن يطعم ، وأن يضع فطرته في أهلها الذين ينبغى وضعها فيهم ، وأن يلبس من أحسن ثيابه فيغدو إلى مصلاه كذلك جاهراً بالتكبير يقول : الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله ، والله أكبر الله أكبر والله الحمد حتى يأتي المصلي وهو كذلك ، ثم يقطع التكبير بعد ذلك ويفعل يوم النحر كذلك إلا أنه إن شاء طم وإن شاء لم يطعم ، وليس عليه فيه إخراج صدقة كما عليه في الفطر . وينبغي له في انصرافه من مصلاه أن يأخذ في طريق غير الطريق الذي أتى المصلي منه ، والإمام فيما ذكرنا كسائر الناس سواه . وينبغي للإمام أن يصلي بالناس صلاة العيد^(١) إذا حلت الصلاة ، وهي ركعتان يكبر تكبيرة^(٢) يدخل بها فيها ، ثم يستفتح كما يستفتح في سائر الصلوات سواها ، ويتعوذ ثم يكبر ثلاث تكبيرات يرفع يديه في كل تكبيرة منهن ويقرأ^(٣) بفاتحة الكتاب وسورة ، ثم يكبر ولا يرفع يديه ، ثم يركع ويسجد ، فإذا قام في الثانية قرأ فاتحة الكتاب^(٤) وسورة ، ثم يكبر ثلاث تكبيرات يرفع يديه في كل تكبيرة منهن ، ثم يكبر أخرى فيركع بها ولا يرفع يديه فيها ، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف . وقال محمد مثل ذلك إلا أنه قال يؤخر التعوذ إلى موضع القراءة ، وبه نأخذ . ولا يصلي قبل صلاة العيد . ومن أحب أن يصلي بعدها صلى أربعاً وإن شاء لم يصل . ومن حضر ليصلي صلاة العيد وهو على غير وضوء ولا ماء بحضرته تيمم وصلى ، وإن دخل طاهراً ثم أحدث ولا ماء بحضرته أجره في قول أبي حنيفة أن يتيمم ويصلي بقيتها ولم يجزه في قول أبي يوسف ومحمد إلا أن يتوضأ ، لأنه لا يخاف فوتها ، وبه نأخذ . ومن فاتته صلاة العيد

(١) وفي القيفية صلاة العيدين .

(٢) وفي القيفية بتكبير .

(٣) وفي القيفية يقرأ .

(٤) وفي القيفية فإذا فرغ قام في الثانية قرأ بفاتحة الكتاب . قلت : ولعل الواو قبل تيمم

سقطت منها .

لم يقضها . والتكبير في أيام التشريق في قول أبي حنيفة من صلاة الفجر [من] يوم عرفة إلى صلاة العصر من يوم النحر ، يكبر في العصر ثم يقطع . وأما في قول أبي يوسف ومحمد فمن صلاة الفجر [من] يوم عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق يكبر إلى ^(١) العصر ثم يقطع ، وبه نأخذ . والتكبير في قولهم جميعاً [هو] التكبير الذي يكبره الرجل في طريقه إلى المصلي يوم العيد على ما ذكرنا ، ولا يكبر في قول أبي حنيفة من صلى وحده ، ولا المسافرون إذا لم يصلوا مع المقيمين ، ولا النساء إذا لم يأتعن برجل . وقال أبو يوسف ومحمد يكبرون جميعاً ، وبه نأخذ .

باب صلاة الخوف

قال : وإذا كان القوم بحضرة عدوهم وهم مسافرون فحضرت صلاة الصبح أو الظهر أو العصر أو العشاء صلى الإمام بطائفة منهم ركعة بسجديتها وطائفة منهم [يقومون] وجأة العدو ، ثم تذهب الطائفة التي صلت مع الإمام فتقوم بإزاء العدو وتأتي الطائفة الأخرى فيصلى بها ^(٢) الإمام ركعة بسجديتها ثم يتشهد بهم ويسلم ولا يسلمون ثم يمضون وجاه العدو ، وتأتي الطائفة الأخرى فيقضون ركعة وحداً بسجديتها بلا قراءة وينشدهون ويسامون ثم يمضون فيقومون بإزاء العدو . وتأتي الطائفة الأخرى فيقضون ركعة أخرى وحداً بقراءة . فإن كان ذلك في صلاة المغرب صلى بالطائفة الأولى ركعتين والثانية ركعة ، وإن كان ذلك في الظهر [أو العصر] أو العشاء وهو مقيم صلى بكل طائفة منهم ركعتين ثم امتثلوا في القضاء [على] ما ذكره في صلاة نسفر ، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد ، وبه نأخذ . وقال أبو يوسف بآخرة فيم حكاه عنه أصحاب الإمام . إن كان العدو في غير القبلة صلاها هكذا ^(٣) وإن كان العدو في القبلة حمل الناس صفيين فكبر وكبروا جميعاً ثم ركب

(١) وفي القبطية في عصر .

(٢) وفي القبطية فيصلى بهم .

(٣) وفي القبطية صلى هكذا .

[وركعوا جميعاً] ثم رفع ورفعوا [جميعاً] ثم سجد وسجد الصف الذى يليه والآخرين يحرسونهم ، ثم رفع ورفعوا ثم سجد الصف المؤخر والآخرين يحرسونهم ، فإذا رفعوا سجد الإمام والصف المقدم ، فإذا رفعوا سجد الصف المؤخر ، ويفعلون فى الركعة الثانية هكذا أيضاً ، ولا يصلون وهم يقاتلون . وإذا لم يتنبأ لهم النزول عن دوابهم صلوا عليها يومثون إيماء ، ويعملون السجود أخفض من الركوع حينما كانت وجوههم من قبله أو غيرها .

باب صلاة الكسوف

قال أبو جعفر : ولا يصلى لكسوف الشمس فى وقت لا يكون^(١) التطوع فيه وصلاة الكسوف ركعتان كصلاة التطوع فى ركوعهما وسجودهما إن شئت أطلتها وإن شئت قصرتها . ثم الدعاء بعدها حتى تنجلي الشمس ، ولا بأس أن يصليها الإمام بالناس جماعة . وكان أبو حنيفة رضى الله عنه يقول : يخافت القراءة^(٢) فيها ، وكان أبو يوسف ومحمد يقولان : يجهر بالقراءة فيها ، وبه نأخذ^(٣) . ويصلى الناس فى كسوف القمر كما يصلون فى كسوف الشمس ، إلا أنهم يصون فرادى لا يجمعون^(٤) .

باب صلاة الاستسقاء

قال أبو جعفر : كان أبو حنيفة يقول ليس فى الاستسقاء صلاة ولكن يخرج الإمام بالناس فيدعو . وكان أبو يوسف يقول يخرج [الإمام] بالناس فيصلى بهم ركعتين ويجهر فيهما بالقراءة ثم يستقبل الناس بوجهه قائماً على الأرض لا على منبر فيخطب ويدعو الله عز وجل ويتضرع إليه ويستغفر المؤمنين وهو فى ذلك

(١) وفى الفيضية لا يجوز .

(٢) وفى الفيضية يخافت دلقراءة .

(٣) وفى الفيضية وهذا أجود مكان وبه أحد .

(٤) وفى فيضية ولا يجمعون .

مكتكب قوساً^(١) ، فإذا مضى صدر من خطبته قلب رداءه ، وقلبه إياه أن يجعل أعلاه أسفله وأسفله أعلاه ، فإن كان طيلسانا لا أسفل له أو خيصة يتقل قلبها حول يمينه على شماله وشماله على يمينه^(٢) والناس مقبلون عليه لا يقلبون أرديتهم ، وبه نأخذ . وقال محمد يجمع في الاستسقاء ، ويجهر بالقراءة ، ويخطب بعد الصلاة بمنزلة العيد .

باب صلاة الجنائز

قال أبو جعفر : يجرّد الميت إذا أريد غسله ، ويوضع على تخت ، وي طرح على عورته خرقة ثم يوضأ وضوء الصلاة^(٣) من غير مضمضة ولا استنشاق ، ثم يغسل رأسه ولحيته بالخطمي ولا يسرح ، ثم يوضع على شقه الأيسر فيغسل بالماء القراح^(٤) حتى ينقى ويرى أن الماء قد خالص إلى ما يلي التخت منه وقد أمر غاسله قبل ذلك بالماء [فتلى] بالسدر ، فإن لم يكن بالسدر فخرص ، فإن لم يكن واحد منهما فالماء القراح . ثم يضيّع على شقه الأيمن فيغسل كذلك حتى يرى أن الماء قد خالص إلى ما يلي التخت منه . ثم نشف في ثوب وقد أمر غاسله قبل ذلك بأ كفانه وسريره فأجر وترا . ثم ببسط^(٥) اللقافة [اسطاً] وهى الرداء [طولاً] وبسط^(٦) الإزار عايب كذلك ، فإن كان له قميص ألبسه إياه . وإن لم يكن له قميص لم يصر . ثم يوضع الحنوط^(٧) على لحيته ورأسه ، والكافور

(١) يقال انتك الرجل كمانته أو قوسه ألقاه على مسكه . قلت وفي هامش الأصل وذكر الكرحى أنه يعتمد على سيفه .

(٢) وفي العيصية أو خيصة يشعل قنبراً حول عييه عن شماله وشماله عن يمينه .

(٣) وفي العيصية وضوء الصلاة .

(٤) لقراح منتج القراف : الماء الخالص .

(٥) وفي القيصية ، سبط صيغة المصى وكذا في اللفظ الآتى .

(٦) وفي القيصية ، سبط .

(٧) في فتح القدير ج ١ ص ٤٥١ : واخنوط عصر مركب من أشياء طيبة . وفي مجمع عار الأنور ج ١ ص ٣١٠ واخنوط والحنوط ما محلى من الصبب في كتمان الموتى وأحسبهم حصة .

على مساجده ، فإن لم يكن له كافور لم يضره ، ثم تعطف اللقافة عليه وهى الرداء ، فإن خفت أن تنتشر أكفانه عقدته عليه لتحمله على سريرته ، فإذا وضع في قبره حلت عقدته . وأدنى ما تكفن المرأة فيه ^(١) ثوبان وخمار ، والرجل في ثوبين . والسنة في المرأة أن تكفن في خمسة أثواب درع وخمار وإزار ولقافة وخرقة ، وتجعل الخرقه فوق ندييها والبطن . والسنة في الرجل ثلاثة أثواب : إزار وقميص ولقافة . والحرم في ذلك كالحلال . ويكفن الجنين الميت ويغسل ويدفن ولا يصلى عليه إلا أن تعلم حياته باستهلال أو بغيره . ومن قتل في المعركة لم يغسل وصلى عليه ودفن في ثيابه إلا أنه ينزع عنه الحشو والجلد والفرو والسلاح والقلنسوة . ويزيد أولياؤه ماشاءوا أو ينقصون ماشاءوا . ولو حل قبل موته أو أكل في مكانه الذى جرح فيه أو شرب أو باع أو ابتاع أو بات ^(٢) غسل ، وإن أوصى ولم يفعل مما ذكرنا شيئاً لم يغسل . ومن قتله الخوارج في جميع ما ذكرنا كمن قتله أهل الحرب ، وكذلك كل من قتل مظلوماً بحديدة ، ومثله في قول محمد بن الحسن من قتل بغير الحديد مما يقوم مقام الحديد . قال أبو جعفر : وبه نأخذ . ونغسل المرأة زوجها إذا مات ، ولا يغسل الرجل زوجته إذا ماتت . ويغسل المسلم ذا قرابته من الكفار . والكفن والحنوط من رأس المال . والمشي بالجنائز مادن الخلب ^(٣) . وأحق الناس بالصلاة على الميت سلطان بلده ، فإن لم يكن فإمام حيه ، فإن لم يكن فأبوه ، فإن لم يكن فابنه ثم كذلك من أولى قرابته به ، فإن كان فيهم أخوان لأب وأم أو ولدان أو عمان [أو رجالان] مستويان ^(٤) في القرابة وأحد من ذكرنا أكبر من الآخر سنا فهو أولى بالصلاة من الآخر . ويقوم المصلى على الرجل الميت وعلى المرأة

(١) وفي القيفية وأدنى ما تكفن به المرأة .

(٢) وفي القيفية ومات .

(٣) وفي المغرب أحب صرب من اعدو دونه هو لأنه حصو يسبح دونه مق . وفيه .

سير يسبح واسع ومه أعقوا ذيه ، خافه ثم أمرعو ص . ح ٣ .

(٤) وفي القيفية مـ .

الميتة منهما بجذاء الصدر في قول أبي حنيفة ومحمد ، وهو قول أبي يوسف القديم ، ثم روى عنه أصحاب الإماء أنه قال : يقوم من الرجل عند رأسه ، ومن المرأة عند وسطها ، وبه نأخذ . قال أبو جعفر : روى عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك^(١) . ولا يصلى على جنازة عند طلوع الشمس ، ولا عند غروبها ، ولا عند قيامها ، ولا بأس بالصلاة عليها بعد الصبح قبل طلوع الشمس ، وبعد العصر قبل تغير الشمس . والصلاة على الجنازة أن تكبر تكبيرة كما تكبر لافتتاح الصلاة ، وترفع يديك معها ، ثم تحمد الله عز وجل وتثنى عليه ، ثم تكبر أخرى ولا ترفع معها يديك ، ثم تصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم تكبر أخرى ولا ترفع معها يديك ، فتدعو^(٢) للميت وتشفع له ، ثم تكبر أخرى ولا ترفع يديك ، ثم تسلم على يمينك ثم تسلم على شمالك كما تسلم في الصلاة . ولا قراءة في الصلاة على الجنازة ولا استفتاح ولا تشهد . ولا يصلى على جنازة مرتين إلا أن يكون الذى صلى عليها غير وليها^(٣) فيعيد وليها الصلاة عليها إن كانت لم تدفن ، وإن كانت قد دفنت أعادها على القبر . والمشى خلف الجنازة أفضل من المشى أمامها ، وكل ذلك مباح . ويسجى قبر المرأة ولا يسجى قبر الرجل . وتسلم القبور ويرش عليها الماء . ولا بأس بتعزية أهل الميت ، وبالإذن بالجنازة^(٤) . ولا بأس بالبكاء على الميت من غير أن يخطئ ذلك بنذب أو بنياحة .

(١) من قوله قال أبو جعفر إلى قوله فعل ذلك ساقط من الفيضية .

(٢) وفي الفيضة وتدعو .

(٣) وفي الفيضة صلى عليه غير وبه .

(٤) وفي الفيضة للحبرة .

كتاب الزكاة^(١)

باب صدقة الإبل

قال أبو جعفر : وليس فيما دون خمس من الإبل صدقة بعد أن تكون سائمة قد حال عليها الحول وهي كذلك في ملك من هي له من رجل أو امرأة من البالغين العقلاء الأحرار المسلمين ، فإذا كانت كذلك ففيها شاة إلى تسع ، فإذا كانت عشراً ففيها شاتان إلى أربع عشرة ، فإذا كانت خمس عشرة ففيها ثلاث شياه إلى تسع عشرة ، فإذا كانت عشرين ففيها أربع شياه إلى أربع وعشرين ، فإذا كانت خمساً وعشرين ففيها ابنة مخاض لا غيرها ؛ غير أن أبا يوسف قد قال بأخرة فيما حكى عنه أصحاب الإماء : إن لم يكن ابنة مخاض فابن لبون ذكر ، وبه نأخذ إلى خمس وثلاثين ، فإذا كانت ستاً وثلاثين ففيها ابنة لبون إلى خمس وأربعين ، فإذا كانت ستاً وأربعين ففيها حقة إلى ستين ، فإذا كانت إحدى وستين ففيها جذعة إلى خمس وسبعين ، فإذا كانت ستاً وسبعين ففيها اثنا لبون إلى تسعين ، فإذا كانت إحدى وتسعين ففيها حقتان إلى عشرين ومائة . ثم تستأنف الفريضة في زاد على العشرين والمائة ، فإذا كملت خمسين ومائة كان فيها ثلاث حقائق^(٢) ثم تستأنف الفريضة أيضاً كذلك يكمل خمسين^(٣) فإذا كملت خمسين كانت حقة أخرى كذلك يفعل تبدأ في كل خمسين . والعراة والبخاتى سواء^(٤) .

باب صدقة البقر

قال أبو جعفر : وليس فيما دون ثلاثين من البقر السائمة صدقة . فإذا كانت

(١) وفي الفمصة أبواب الزكاة .

(٢) وفي الفمصة كان فيها حقة أخرى .

(٣) كند في الأصل وستعت هذه عبارة من الشبهة وعن مصوب حتى يكمل خمسين . وثمة علم

(٤) عراة جمع عربى للمهائم والأشياء عرياً ففردوا بينهما في الجمع (بعز) والعراة و تحت

جمع محتى وهو ماله سنان مسوب إلى خنصر لأنه أول من جمع بين العرو و محتى فولد منهم

مسمى بحيا (الدر المختار) .

ثلاثين وحال عليها الحول ففيها تبيع أو تبيعة إلى تسع وثلاثين ، فإذا كانت أربعين ففيها مسنة ؛ ثم اختلف عن أبي حنيفة فيما زاد على الأربعين ، فروى عنه أبو يوسف أن ما زاد عليها ففيه من الزكاة بحساب ذلك ، وروى أسد بن عمرو وغيره عنه أنه قال لا شيء في الزيادة حتى يكون البقر ستين ، فإذا كانت ستين ففيها تبيعان ، ثم كذلك زيادتها في كل ثلاثين تبيع ، وفي كل أربعين مسنة . وفي قول أبي يوسف ومحمد في هذا كله من رأيهما كما روى أسد عن أبي حنيفة ، لا كما روى أبو يوسف عن أبي حنيفة ، وبه نأخذ .

باب صدقة الغنم

قال أبو جعفر : وليس فيما دون أربعين من الغنم صدقة ، فإذا كانت أربعين [منها سائمة] وحال عليها الحول ففيها شاة إلى عشرين ومائة ، فإذا زادت واحدة ففيها شاتان إلى مائتين ، فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه ، ثم لا شيء في زيادتها حتى تتم الغنم ^(١) أربعائة ففيها أربع شياه ، ثم كذلك أبدأ في كل مائة شاة . والمعز والضأن في الزكاة كالغنم ، إلا أنه لا يؤخذ في ذلك إلا ما يجوز في الأنصية منها . ولا يؤخذ في الزكاة الرى ^(٢) ولا الماخض . ولا خل الغنم ، ولا الأكولة ^(٣) . ومن حال عليه ^(٤) أحوال في ماشيته ولم يؤد زكاتها أدى زكاة الحول الأول منها ثم انظر إلى ما بقي منها ، فإن كانت فيه زكاة ركاه للحول الثاني وإلا لم يزكه . والخيطان في المواشي كغير الخيلطين لا يجب على واحد منهما فيما يملك منها شيء لا مثل الذي يجب عليه فيه لو كان غير خيلط . وكذلك الذهب والفضة والزروع كلها . وإذا أخذ المصدق الصدقة من ماشيتهما تراجعاً ما أخذ بينهما حتى تعود ماشيتهما لم ينقص

(١) وفي «الفضية» حذف ثم أعى لاشيء في زيادتها حتى يكون الغنم الخ .

(٢) في «الرب» وارى الحديث انتاج من الشاء ، وعن أبي يوسف رحمه الله التي معها ولدها والخمير رب الصم . قلت قال الإمام محمد في الآثار : الرى التي ترى ولدها والماخض التي في بطنها ولد .
(٣) في المغرب ولأكوله هي التي تسمى الأكل . قلت : وهي الأثيلة التي ذكرها الإمام في كتاب الآثار وفسرها كما فسرها العرب .

(٤) كان في الأصل عليها واصواب ما في الفيضية عليه والصمير يرجع إلى من والمراد .. صاحب الماشية .

من مال واحد منهما إلا مقدار ما كان عليه من الزكاة في حصته . وتفسير ذلك أن يكون لهما عشرون ومائة من الإبل والغنم لأحدهما ثلثها وللآخر ثلثاها فلا يجب على المصدق انتظار قسمتهما ، ولكن يأخذ من عرضها شاتين ، فيكون بذلك آخذاً من مال صاحب الثلثين شاة وثلثا ، وإنما كانت عليه شاة ، ومن مال الآخر ثلثي شاة ، وقد كانت عليه شاة فيرجع صاحب الثلثين على صاحب الثلث بثلث الشاة الذي يأخذ المصدق^(١) من حصته زيادة على الواجب كان عليه فيها فتعود حصة صاحب الثلثين [إلى تسع وسبعين وحصة صاحب الثلث إلى تسع وثلاثين] . ولا زكاة على طفل ولا على مجنون في مواشيها ولا في ذهبها ولا في فضتها ، وكذلك المكاتب والذمي . وجائز تقديم الزكاة قبل وجوبها إذا كان^(٢) للذي قدمها من المال ما لو حال عليه الحول وجب عليه فيه الزكاة . ولا تجزئ الزكاة عن أخرجها لإلانية مخاطلة لإخراجها إياها . ومن امتنع من أدائها فأخذها الإمام منه كرهاً فوضعها في أهلها أجزأت عنه . ولا زكاة في الحملان ، ولا في الفُصلان ، ولا في العجاويل في قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما . وأما في قول أبي يوسف رضى الله عنه ففيها الزكاة منها ، وبه تأخذ . ومن باع ماشيته قبل الحول بماشية سواها استقبل بها حولاً . ومن باع ماشيته بعد وجوب الصدقة فيها والمصدق فأثم كان للمصدق الخيار^(٣) إن شاء أخذ البائع حتى يؤدي صدقتها ، وإن شاء أخذها مما بيد المشتري .

باب الخيل فيها زكاة

كان أبو حنيفة رضى الله عنه يوجب الزكاة في الخيل السائمة إذا حال عليها الحول وهي كذلك ، وفسر عنه الحسن بن زياد^(٤) في روايته عنه بم لا نأخذ

(١) وفي الفيضية أخذه المصدق .

(٢) كان في الأصل إذا كانت والحووب ما في الفيضية كان بذكره فعل لأن اسمه ماضى في مد .

(٣) وفي الفيضية كان للمصدق الخيار .

(٤) وفي الفيضية فسر حسن بن زياد سقط مما فيها عنه .

فى رواية غيره عنه أن الزكاة لاتجب فيها حتى تكون ذكوراً وإنائنا يلتبس صاحبها نسلها مع ذلك ، فيكون المصدق بالخيار إن شاء أخذ منه لكل رأس منها ديناراً وإن شاء قومها دراهم ثم زكاها كما يزكى الدراهم . ثم وجدنا هذا التفسير بعد ذلك عنه فى رواية محمد بن الحسن^(١) . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما ليس فى الخيل صدقة على حال ، وبه نأخذ .

باب زكاة الثمار والزروع

كان أبو حنيفة رضى الله عنه يقول : فى قليل الثمار وكثيرها وفى قليل الزروع وكثيرها الصدقة ، فإن كانت مما سقته السماء كان فيها العشر ، وإن كانت مما يسقى بالغروب أو بانسوانى^(٢) أو بما يشبه ذلك كان فيها نصف العشر ، إلا الحطب والقصب والحشيش فإنه لا عشر فى ذلك . وقال أبو يوسف ومحمد : لا شىء فى [ذلك] حتى يبلغ خمسة أوسق . والوسق ستون صاعا بصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبه نأخذ . وقد ذكرنا مقدار الصاع [فيما تقدم] من كتابنا هذا . وهذا فى التمر والزبيب والحنطة والشعير وأشباه ذلك من السمسّم والأرز والحبوب ، فأما الخضر [كلها] والفواكه الخضر والفواكه التى ليست لها ثمرة باقية كالبطيخ فإنه لا عشر فى ذلك ، وهذا الذى ذكرناه بعد أن تخرص ذلك جافاً ، وبعد أن يكون فى أرض عشر ، فإن كان بأرض خراج فلا صدقة فيه ، وسواء كان على صاحبه دين أو لم يكن ، أو كان صغيراً أو كبيراً ، أو عاقلاً أو مجنوناً ، أو مكاتباً أو حرّاً . وقال محمد بن الحسن رضى الله عنه فى الزعفران والورس إنما يعتبران^(٣) بالأمناء فليس فيما دون خمسة أمناء من كل واحد منهما صدقة ،

(١) ومن قوله ثم وجدنا إلى محمد بن الحسن ساقط من الفيضية .

(٢) وفى المغرب 'المغرب : الدلو العظيم من مسك الثور وفيه أيضاً السانية البعير يسمى عليه أى يستقى من البئر ومنها سير السوانى سفر لا ينقطع ، ويقال للمغرب مع أدواته سانية أيضاً .

(٣) وفى الفيضية يعشر .

وكذلك القطن إنما يعتبر^(١) بالأحمال فليس فيما دون خمسة أحمال منه صدقة .
والحمل ثلثائة منّ بالعراقي . فأما العصفور والكتان فلهما بذر يقع في الكيل ،
فإذا خرج من العصفور خمسة أوسق أو من القرطم^(٢) كان في العصفور وفي قرطمه
الصدقة والعصفور تبع للقرطم . فأما العسل فإنما يعتبر بالأفراق فليس فيما دون
خمسة أفراق [منه] صدقة . والفرق ستة وثلاثون رطلا بالعراقي . وكان أبو حنيفة
رضي الله عنه يأخذ من ذلك كله العشر أو نصفه بغير مقدار منه معلوم . وبقول
محمد في هذا نأخذ . وروى أصحاب الإماء عن أبي يوسف أنه قال في هذه
الأشياء المعتبرة بالوزن إنها تُقوّم ، فإن بلغت قيمتها مثل قيمة خمسة أوسق من
أدنى ما يكال كانت فيها الصدقة ، ولا يضاف بعضها إلى بعض كما لا يضاف
بعض ما يكال إلى غير جنسه مما يكال .

باب زكاة الذهب والورق^(٣)

قال أبو جعفر : وليس في أقل من عشرين مثقالا من الذهب ولا في أقل
من خمس أواق من الورق وهي مائتا درهم ، صدقة ، فإذا بلغ الذهب عشرين
مثقالا أو الورق خمس أواق ففيه ربع عشره بعد أن يحول الحول عليه^(٤) قبل
ذلك ، وبعد أن يكون لا دين على صاحبه ، وبعد أن يكون صاحبه حرّا ،
بالغاً عاقلاً مسلماً ، وما زاد على خمس أواق من الورق^(٥) فلا شيء فيه حتى
يكون أوقية وهي أربعون درهما ، فيكون فيها ربع عشرها و [هو] درهم واحد .
ثم كذلك تعتبر زيادتها لا شيء فيها حتى يكون أربعين ، وكذلك في الذهب
لا شيء في الزيادة منه على عشرين مثقالا حتى تكون الزيادة أربعة مثقال

(١) وفي الفيضية يمشر .

(٢) وفي المغرب القرض بالضم والكسر حب العصفور .

(٣) وفي الفيضية والفضة .

(٤) وفي الفيضية عنهما الحول .

(٥) وفي الفيضية في الورق .

فيكون فيها ربع عشرها ، ثم كذلك ما زاد على كل أربعة مثاقيل فلا شيء فيه حتى تكون الزيادة أربعة مثاقيل في قول أبي حنيفة رضي الله عنه ، وبه نأخذ^(١) . وقال أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما : ما زاد في ذلك ففيه من الزكاة بحساب ذلك [قال أبو جعفر : لا شيء في الزيادة حتى يبلغ المقدار الذي قال أبو حنيفة رضي الله عنه فيها ، وهو قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه] . ومن كان له ذهب أقل مما تجب فيه الصدقة من الذهب ، وورق أقل مما تجب فيه الصدقة من الورق قوّم أحد الصنفين بالصنف الآخر ، فإن بلغت قيمته قيمة ما تجب فيه الزكاة من ذلك^(٢) الصنف جعلهما كلهما كأنهما من ذلك الصنف وزكاهما زكاة ذلك الصنف ، وإن كانت قيمة كل واحد من الصنفين تبلغ من الصنف الآخر المقدار الذي تجب فيه الزكاة منه نظر ما فيه الحظ للمسكين فجعل الصنفين كأنهما من ذلك الصنف وجعل فيهما زكاة ذلك الصنف ، وهذا قول أبي حنيفة خاصة . فأما أبو يوسف ومحمد فكانا لا يوجبان في هذا^(٣) شيئاً على القيمة ولكنهما كانا [يوجبان] فيه الصدقة على تكامل الأجزاء ، فإن كانت الأجزاء تتكامل كان في ذلك الصدقة ، مثل أن يكون عنده من كل واحد من الصنفين نصفه ، أو يكون عنده من أحدهما ثلثاه ومن الآخر ثلثه على هذا المعنى ، فإن كانت الأجزاء على هذا المعنى غير متكاملة فلا صدقة في ذلك حتى يكون^(٤) عنده من أحد الصنفين ما لو لم يكن عنده غيره وجبت عليه فيه الزكاة ، وهو قول ابن أبي ليلى والشافعي . قال أبو جعفر : والقياس عندى لاشيء عليه في ذلك .

(١) قوله وبه نأخذ ساقط من مفضية .

(٢) وفي المفضية مع ذلك مكان من ذلك .

(٣) وفي مفضية في ذلك .

(٤) قوله حتى يكون إلى قوله لا شيء عليه في ذلك ساقط من لدرجة المائة وفيها بعد قوله فلا صدقة في ذلك قوله وصدقة واحدة في ذهب مفضية به .

والصدقة واجبة في الذهب وفي الورق وفي عيونهما وفي نقرهما^(١) وفي حليتهما وفي الخواتيم منهما ، وفي حلية المناطق والمصاحف منهما . ومن أفاد فائدة من ذهب أو ورق في الحول وعنده ما تجب فيه الزكاة لو حال عليه الحول ضمها إلى ما عنده وزكى ذلك كله زكاة واحدة ، وكذلك إن أفادها من هبة أو صدقة أو ما سواها ولا زكاة فيما خرج من معدن ولا فيما وجد من ركاز حتى يكون مقداره ما تجب فيه الزكاة بعد أداء الخمس من الركاز إلى من يجب إليه أداؤه ، وبعد أن يحول الحول على مالكه إلا أن يكون عنده مال سواء مما تجب فيه الزكاة فيضمه إليه ويكون حكمه حكمه . ولا شيء فيما يوجد في الجبال ولا فيما يخرج من البحار في قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما . قال أبو جعفر : وبه نأخذ . وقال أبو يوسف : في العنبر واللؤلؤ وكل حلية تخرج من البحر الخمس . ومن وجد ركازاً فعليه فيه الخمس يوضع موضع الأختاس من القنائم ويكون له ما بقي إلا أن يكون وجده في دار قد احتطت فإن أبا حنيفة كان يقول هو اصحاب الخطة وفيه الخمس ، وهو قول محمد . ومن أبو يوسف : هو للذي وجده وفيه [الخمس] . ولأبو جعفر : وبه نأخذ . ومن وجد معدناً في داره فإن أبا حنيفة كان يقول : لا شيء عليه فيه . وقال أبو يوسف ومحمد : فيه الخمس ، وبه نأخذ . ومن وجد ركازاً في دار الحرب وقد دخلها بأمان فإنه إن كان وجده في دار بعضهم ردّه عليه ، وإن وجده في صحراء كان له ولا شيء فيه عليه . ولا شيء في المعادن إلا أن تكون معادن ذهب أو فضة أو حديد أو رصاص أو صفر : فإن في الموجود من ذلك كله الخمس والباقي منه لو وجدته . وقد روى أصحاب الإماء عن أبي يوسف أنه قال : سألت أبا حنيفة عن الزئبق . فقال : لا شيء فيه . ول : فلم أزل به حتى قال فيه الخمس ، ثم رأيت بعد

(١) وفي الفيضية تبرعاً . قلت القمير جمع قرة والصم وهي القطعة المربعة من الذهب والفضة .
و : كتاب غير مصروب من الذهب والفضة ، وعن لرح كل حوهر قيل أن يستعمل كالخمس
والهمن وغيرهما — كذا في العرب .

ذلك أنه كالنقط فقلت : لا شيء فيه . قال أبو جعفر : وبه نأخذ . ولا زكاة في زبرجد ، ولا في اللؤلؤ .

باب زكاة التجارة

قال أبو جعفر : وإذا اشترى الرجل سلعة ينوى بها التجارة فحكم الورق والذهب إذا حال عليها الحول قومها ثم ضم قيمتها إلى ماله سواها ثم زكاه زكاة واحدة . ولو لم يكن [له] مال غيرها فبلغت قيمتها ما تجب فيه الزكاة زكاه ، وذلك إذا كانت قيمتها يوم اشتراها ما تجب فيه الزكاة وقيمتها يوم حال عليها الحول كذلك ، ولا ينظر إلى نقصانها ولا إلى تغير قيمتها بين طرفي الحول ، وإن كان له مال سواها [وكان حول ماله قبل حولها ردها إلى ماله وزكاه مع ماله سواها] وإن باعها في الحول بسلعة أخرى للتجارة ، أو لم يرد بها التجارة ولا غيرها كانت السلعة الثانية كالسلعة الأولى في جميع أحكامها ، وإن نوى في الحول أن تكون للقيمة خرجت من التجارة وكانت للقيمة^(١) ولم تجب فيها زكاة بعد ذلك ، وإن نواها بعد ذلك أن تكون للتجارة لم تكن للتجارة . ولو ورث سلعة فنوى بها التجارة لم تكن للتجارة . ولو وهبت له أو خلع عليها زوجته أو صالح عليها من دم عمد وهو ينوى بها في ذلك كله التجارة ، أو كانت امرأة فزوجة عليها وهي تنوى بها التجارة فإن أبا يوسف كان يقول في ذلك كله يكون للتجارة كالذي يشتريه وهو ينوى به التجارة ، وبه نأخذ . وقال محمد بن الحسن : لا يكون شيء من ذلك للتجارة وهو كسلعة الموروثة [كما قال أبو يوسف] .

باب الدين على رجل وله مال هل يمنع الزكاة

وهل فيه إذا كان لارجل زكاة

وإذا كان للرجل مائتا درهم وعليه دين مثاها أو مثل بعضها وحال عليها الحول

(١) وفي النسخة نسخة في المومنين .

فلا زكاة عليه فيها ، فإذا كانت له مائتا درهم دين على رجل مليء مقر له بها فحال عليها الحول لم يجب عليه أن يزكيها حتى يقبضها ، فإن قبض بعضها فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول : لا يزكى ما قبض حتى تكون أربعين فيزكى عنه درهما واحداً ، ثم كذلك ما قبض منها حتى يقبضها كلها . وكان أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما يقولان ما قبض منها أدى إلى المساكين منه ربع عشرة . قال أبو جعفر : وبه نأخذ . وإن كانت على جاحد لها فلا زكاة عايه فيها . وإن قبضها بعد ذلك فلا زكاة عليه لما مضى من الوقت الذى كان محدوداً فيه ، وإن كانت على مقر بها غير أنه معدم فحال عليها الحول ثم قبضها بعد ذلك فإن أبا حنيفة وأبا يوسف قالوا يزكيها لما مضى . وقال محمد بن الحسن : ليس عليه أن يزكيها لما مضى . قال أبو جعفر : وبه نأخذ^(١) .

باب زكاة الفطر

زكاة الفطر نصف صاع من بر ، أو دقيق بر ، أو سويق بر ، أو زبيب ، أو صاع من تمر أو شعير ، هكذا روى أبو يوسف عن أبي حنيفة رضى الله عنهما . وروى أسد بن عمرو وحسن بن زياد عن أبي حنيفة رضى الله عنهم أن الزبيب فى ذلك كالشعير ، وهو قول أبي يوسف ومحمد رضى الله عنهما من رأيهما . قال أبو جعفر : وبه نأخذ . ويجب على الرجل أن يؤدى زكاة الفطر إذا كان غنياً عن نفسه وعن ولده الصغار وعن ممتلكيه الذين لغير التجارة مسلمين كانوا أو كفرة ، ولا يجب عليه أن يؤدى عن سواهم . ولا [يجب] زكاة الفطر على الفقير ، ويجب زكاة الفطر فى المولودين والمملوكين إذا ولدوا أو ملكوا قبل طلوع الفجر يوم الفطر ، ومن ملك منهم أو ولد بعد ذلك فلا يجب إخراج زكاة الفطر عنه . ومن كان فقيراً لآمال له وله ابن صغير له مال فإن أبا حنيفة وأبا يوسف رضى الله

(١) وفى الفيصية هو كما قال محمد مكان وبه نأخذ .

عنهما كانا يقولان يؤدي عنه أبوه من ماله^(١) زكاة الفطر ، وعن عبيده إن كانوا له [و] يؤدي عنه وصيه إن كان أبوه ميتا كذلك . وقال زفر ومحمد رضى الله عنهما : لا يؤدي عنه أبوه ولا وصيه من ماله شيئا بغنيان مال الصبي ، فإن فعلا ضمنا ، وبه نأخذ . ومن مات وعليه زكاة الفطر أو زكاة مال لم يؤخذ ذلك من تركته إلا أن يشاء ورثته أن يتبرعوا بذلك عنه ، وإن أوصى بذلك كان ذلك في ثلثه غير مبتدأ^(٢) على ماسواه من وصاياء .

باب مواضع الصدقات

[قال] : الفقراء الذين ذكرهم الله في آية الصدقات هم في المسكنة أكبر من المساكين الذين ليسوا فقراء ، والعاملون على الصدقات هم السعاة [عليها] ، والمؤلفة قلوبهم قد ذهبوا ، والرقاب هم المكاتبون يعانون في رقابهم ، والغارمون هم المدينون^(٣) وأهل سبيل الله عز وجل هم أهل الجهاد من الفقراء ، وابن السبيل [هم] المنقطع بهم عن أموالهم . وينبغي للإمام أن يجعل للعاملين على الصدقة من الصدقة ما يكفيهم ويكفي أعوانهم ، ثم يجعل ما بقي منها في أى هذه الأصناف رأى فيه الحاجة إليها . ولا يعطى [من] الزكاة إلا مسلم . ولا يعطى منها ولا من سائر الصدقات سواها أحد من بنى هاشم ولا من ولاؤه لأحد منهم . ولا بأس بأن يدفع صدقة الفطر في قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما وفي قول أبي يوسف القديم إلى الفقراء من النصارى واليهود وسائر الكفار غير الحريين . وقد روى أصحاب الإجملاء عن أبي يوسف أنه قال : لا يعطى صدقة الفطر ولا زكاة المال ولا كفارات الأيمان غير المسلمين . قال أبو جعفر : وبه نأخذ . والغنى الذى تحرم عليه الصدقة هو الذى يملك المقدار الذى تجب عليه فيه الصدقة . ومن كان ممن لا تجب عليه

(١) كان في الأصل من قوله من ماله : عيان مال الصبي . وم يوجد في النصية فأخرجه من الأصل ، ولعله كان على الغامض وأدخله الناسخ في الأصل .

(٢) وفي النصية مبتدأ .

(٣) وفي النسخة المدروسة وأصلها .

الصدقة وله فضل عن مسكنه وكسوته وتبلغ قيمته ما يحب فيه الصدقة فهو كالأغنياء في جميع ما ذكرنا . ولا يعطى الرجل من الزكاة والدأ وإن بعد ولا أملاً^(١) وإن بعدت ولا ولدأ وإن سفل ، ولا زوجة . ولا تعطى المرأة زوجها من زكاة مالها في قول أبي حنيفة ، وبه نأخذ ، وتعطيه في قول أبي يوسف ومحمد إذا كان فقيراً . ومن دفع زكاته إلى رجل على أنه عنده فقير ثم تبين له بعد ذلك أنه غنى فإن أبا حنيفة ومحمدأ قالأ يجرئه [ذلك] . وقال أبو يوسف لا يجرئه ، وبه نأخذ . فإن دفعها إلى رجل يرى أنه مسلم ثم علم أنه كافر ، أودعها إلى رجل يراه أجنبياً منه ثم علم أنه أبوه أو ابنه فإن محمدأ روى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه يجرئه . قال محمد : وهو قولنا . وروى أصحاب الإماء عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أن ذلك لا يجرئه . وقال أبو يوسف من رأيه في الروایتين جميعاً : إن ذلك لا يجرئه ، وبه نأخذ .

كتاب الصيام^(٢)

قال أبو جعفر : وإذا مضى [من شعبان] تسعة وعشرون يوماً طاب الهلال ، فإن رزق قد وجب الصوم ، وإن لم ير أكل شعبان ثلاثين سم استقبل الصيام . ويحتاج من عليه الصيام أن ينوى ذلك في ليلة كل يوم أو فبا بعدها من ذلك اليوم فيما بينه وبين الزوال ، فإن لم يفعل ذلك أمسك عن الطعام بقية يومه وقضى يوماً مكانه . ويجزى في صوم التطوع أيضاً النية كذلك ولا تجزى في الصوم الواجب لا في يوم بعينه النية إلا في الليلة التي قبلها . ومن نوى الصوم في الليل من رمضان فأغنى عليه قبل الفجر وأصبح كذلك حتى خرج من صومه أجزاء صيام ذلك اليوم . ومن سافر قبل الفجر فله أن يفطر^(٣) إذا كانت مسافة سفره المسافة التي تقصر فيها الصلاة . ومن سافر عد الفجر لم يفطر بقية يومه ذلك .

(١) وفي نسخة كذا والدأ وإن بعد ولا ولدة .

(٢) وفي نسخة أبواب الصيام

(٣) وفي نسخة ١٥ إفطار

فإن أفطر من عذر أو من غير عذر كان عليه القضاء ولا كفارة عليه . ومن أكل أو شرب أو أتى ما سوى ذلك مما يمتنع منه^(١) الصيام في رمضان نهائياً لصومه فلا قضاء عليه ويمضى^(٢) في صومه ، ولو فعل ذلك وهو ذاكر لصومه كان عليه في الجماع في الفرج وفي الأكل وفي الشرب القضاء والكفارة ، ولم يكن عليه فيما سوى ذلك إلا القضاء خاصة بلا كفارة . والكفارة في ذلك عتق رقبة يجزىء فيها المؤمن وغير المؤمن فمن لم يجد فعله صيام شهرين متتابعين ، فإن لم يستطع أطعم ستين مسكيناً كل مسكين نصف صاع من بر ، أو صاع شعير أو تمر على مثل ما ذكرنا في صدقة الفطر . ومن أفطر في يوم من شهر رمضان فطراً يوجب عليه الكفارة ثم أفطر كذلك في يوم آخر من ذلك الشهر فإن كان كفر لليوم الأول قبل أن يفعل ما فعل في اليوم الثاني فعليه كفارة أخرى وإلا فكفارة واحدة . وللصائم أن يقبل زوجته ومملوكته ما لم يخف من ذلك ما يحمله^(٣) على مجاوزته إلى غيره فإن قبل وأنزل وهو ذاكر صومه^(٤) فعليه القضاء ولا كفارة عليه . ومن أكل وهو يرى أنه في ليل ثم علم أنه كان في نهار كان عليه القضاء ولا كفارة . ولا بأس بالحجامة للصائم وإذا خافت الحامل أو المرضع على ولديهما أفطرتا وكان عليهما القضاء ولا إطعام عليهما مع ذلك . ومن كبر فعجز عن الصوم وبئس^(٥) من القدرة عليه في المستأنف أفطر وأطعم عن كل يوم مسكيناً مثل الذي يطعمه عن نفسه في صدقة الفطر . وإذا حاضت المرأة أو نفست أفطرت وقضت بعدد ما أفطرت من الأيام إن شاءت تابعت ذلك^(٦) وإن شاءت فرقت ، فإن لم يمكنها القضاء حتى ماتت فلا شيء عليها ، وإن أمكنها ففرطت في ذلك حتى ماتت فقد وجب عليها

(١) وفي الفيضية عنه .

(٢) وفي الفيضية .

(٣) وفي الفيضية ما يحمله .

(٤) وفي الفيضية ذاكر لصومه .

(٥) وفي الفيضية أس .

(٦) وفي الفيضية في ذلك .

أن يطعم [عنها] لكل يوم مسكينا كما يطعم في صدقة الفطر ، فإن كانت أوصت بذلك أخرج عنها من ثلث مالها ، وإن لم تسكن أوصت بذلك لم يخرج عنها من مالها إلا أن يتبرع بذلك وارثها ، وإن أمكنها قضاء بعض ما عليها ولم يمكنها قضاء بقيته حتى ماتت ولم تقض ما أمكنها قضاؤه فإن أبا حنيفة وأبا يوسف رضى الله عنهما قالوا هذا والأول سواء . وقال محمد رضى الله عنه : لم يجب عليها من الأيام إلا مقدار ما قدرت على قضائه منها ، وبه نأخذ . والمسافر والمريض فيما يفطران كالحائض والنفساء في جميع ما ذكرنا . ولكل واحد منهما أن يقضى صومه إن شاء متتابعاً وإن شاء متفرقاً . ومن خاف أن تزداد عينه وجعاً أو تزداد حمّاه شدة إن صام في رمضان أفطر وقضى . ومن بلغ من الأطفال ، أو أسلم من الكفار في يوم من شهر رمضان أمسك عن الطعام في بقية يومه وصام ما بقي من شهره ، فإن أكل أو فعل شيئاً مما يفطر الصائم في يومه ذلك لم يقضه . ومن جن قبل^(١) شهر رمضان فلم يزل كذلك حتى خرج الشهر ثم أفاق بعد ذلك وصح فلا قضاء عليه ، وإن أفاق في شيء من الشهر قضاء كله . ومن أغمى^(٢) عليه قبل شهر رمضان فلم يزل كذلك حتى خرج شهر رمضان ثم أفاق فعليه أن يقضيه . ومن رأى هلال رمضان وحده صام . ومن رأى هلال شوال وحده لم يفطر . ومن اشتبهت عليه الشهور من الأسارى^(٣) في أيدي العدو فتحرى شهر رمضان فصامه فوافقه أو وافق شهراً سواه مما بعده أجزاء إلا أن يكون مما صام يوم فطر ونحر أو أيام شريق . وثى هذه الأبام صام لم يجزته ؛ لأن هذه الأيام لا يجزىء صومها عن واجب ، ولا يحل لأحد صومها تطوعاً . ويقبل في الشهادة على رؤية

(١) وفي المصيبة في شهر رمضان .

(٢) ابتدأ غمّاً في المصيبة من فوه ومن أغمى عليه إلى آخره . باب ٥ بعد .

١٠٠٠ حتم الباب ذكر ما بدأ به في الأهرمة واصوب في هذا الأصل . دون في المصيبة .

هو من تصرفه مسح وشهره .

(٣) كنه في المصيبة وكان في الأصل : وإن شئت عليه شهور من ١٠٠٠

هلال رمضان^(١) رجل واحد مسلم وامرأة واحدة مسلمة أيهما شهد بذلك وحده قبلت شهادته عليه^(٢) عدلاً كان الشاهد بذلك^(٣) أو غير عدل بعد أن يكون يشهد أنه رآه^(٤) خارج المصر ، أو أنه رآه في المصر وفي السماء علة تمنع العامة من التساوى في رؤيته ، وإن كان ذلك في المصر ولا علة بالسماء لم يقبل في ذلك إلا الجماعة^(٥) . ولا يقبل في هلال الفطر فيما يقبل فيه شهادة الواحد في هلال رمضان^(٦) إلا رجلان عدلان أو رجل وامرأتان أحرار عدول . وإن^(٧) رُئى هلال رمضان أو هلال شوال نهراً قبل الزوال أو بعد الزوال فهو للجائية . قال أبو جعفر : وبه نأخذ^(٨) . وقد كان أبو يوسف [قد قال] بأخرة إنه إن كان قبل الزوال فهو الماضية وإن كان بعد الزوال فهو للجائية . ولا بأس بالكحل والسموك للصائم في الغداة وفي العشي . ومن زرعه القى . وهو صائم لم يفطر . ومن استنقاء فقاء فقد أفطر^(٩) ووجب عليه قضاء يوم بلا كفارة^(١٠) . ومن استعط أو احتقن وهو صائم ذاكراً لصومه كان عليه القضاء بلا كفارة . وكذلك من قطر في أذنه قطوراً وهو صائم ذاكراً لصومه فعليه القضاء بلا كفارة . ومن قضر في إحليله قطوراً وهو صائم ذاكراً لصومه فإن أُنْحِيفَ رَضِيَ اللهُ عنه كان بقول لا قضاء عليه في ذلك ولا كفارة . وقال أبو يوسف [و نأخذ] : عليه القضاء .

-
- (١) وفي القيصية : في شهادة رؤية هلال رمضان .
 (٢) من قوله أيهما شهد إلى عليه سابقه من القيصية
 (٣) كان في أصل كتابنا والاصوب دلتان كما في القيصية .
 (٤) وفي القيصية بعد أن يكون شهادته رآه .
 (٥) كان في الأصل جماعة والاصوب . وفي قيصية الجماعة .
 (٦) وفي القيصية من شهر رمضان
 (٧) وفي القيصية وذا رءى .
 (٨) قوله قال أبو جعفر : و نأخذ . سابقه من القيصية وفيها مكاه والميسر هو قول الأول من قوله ولا بأس بالكحل الخ .
 (٩) وفي القيصية ومن استنقاء فقاء فقد أفطر
 (١٠) وفي القيصية ووجب عليه قضاء يوم بلا كفارة .

ولا كفارة^(١) [وبه نأخذ] . ومن أكل ناسياً في صيامه أو شرب ناسياً أو جامع ناسياً ثم أكل بعد ذلك [عامداً] أو شرب أو جامع^(٢) متعمداً فعليه القضاء بلا كفارة . ومن داوى جائفة به أو مأمومة^(٣) وهو صائم في رمضان ذاكراً لصومه فإن أبا حنيفة كان يقول إن كان داواها بدواء رطب فعليه القضاء بلا كفارة ، وإن كان داواها بدواء يابس فلا قضاء عليه ولا كفارة . وقال أبو يوسف ومحمد لا قضاء عليه في ذلك^(٤) ولا كفارة . قال أبو جعفر : وبه نأخذ . ومن أصبح في يوم من شهر رمضان ولم ينو في الليلة التي قبله صوم ثم أكل أو شرب أو جامع متعمداً فإن أبا حنيفة كان يقول عليه القضاء بلا كفارة . قال أبو جعفر : وبه نأخذ^(٥) وكان أبو يوسف ومحمد يقولان إن كان ذلك منه قبل الزوال فعليه القضاء والكفارة وإن كان منه بعد الزوال فعليه القضاء ولا كفارة ، ونقول أبي حنيفة نأخذ^(٦) .

باب الاعتكاف

قال أبو جعفر : الاعتكاف سنة ، ولا يجوز إلا بصوم . ويجوز الاعتكاف في مسجد كان له إمام^(٧) ومؤذن كان مسجد جماعة أو لم يكن . ويخرج المعتكف لحاجة الإنسان عن المسجد . ولا بأس أن يبيع ويبتاع ويشهد ويتحدث ويتزوج

(١) وفي الميضية : لا كفارة .

(٢) وفي الميضية أو جامع أو شرب .

(٣) وفي الميضية مأمومته .

(٤) كان في الأصل عليه القضاء والصواب في الثانية لا قضاء عليه في ذلك . وفي حجر السكن بنى ما إذا لم يعلم يقيناً أحدهما (أى الوصول وعدمه) وكان رطاً ، معداً في حينة مصر للوصول عادة وقالوا : لا لعدم علمه فلا يفطر . اشك ، خلاف ما إذا كان يابساً ، ولم يمس ولا مصر اتفاقاً . كذا في فتح للعدير

(٥) قوله قال أبو جعفر الخ سقط من ميسرة . وسقوطه هو صواب لأنه شئ من ذلك في آخر الباب

(٦) وفي الميضية وقول كما قال أبو حنيفة .

(٧) وفي ميسرة في كل مسجد له إمام .

ويراجع في اعتكافه من غير إصابة لأهله في ذلك ، وإن أصاب أهله في ليل أو نهار خرج بذلك من اعتكافه ، فإن كان قد أوجبه قبل ذلك لوقت لم ينقض^(١) وجب عليه استئنافه . ولا تمتكف المرأة في المسجد كما يمتكف الرجل ولكنها تمتكف في مسجد بيتها . ولا بأس على الممتكف إذا كان اعتكافه في مسجد غير المسجد الذي تقام فيه الجماعات^(٢) أن يخرج يوم الجمعة إلى مسجد الجماعة حتى يصلي فيه الجمعة ، ويكون المقدار الذي يقيمه فيه قبل صلاة الجمعة مقدار ما يصلي أربع ركعات أو ستا وكذلك مقامه بعد صلاة الجمعة ، فإن زاد على ذلك أو نقص شيئاً منه لم يضره . وإن خرج الممتكف إلى جنازة أو إلى عيادة مريض ، أو إلى ما سوى ذلك سوى خروجه منه للغائط والبول والجمعة ، فإن ذلك قد نقض اعتكافه في قول أبي حنيفة ، وبه نأخذ . وأما في قول أبي يوسف ومحمد فإن كان ذلك أقل من نصف النهار^(٣) لم ينقض اعتكافه وإن كان أكثر من ذلك نقض اعتكافه . ولا بأس على الممتكف أن يخرج إلى المئذنة التي للمسجد الذي هو ممتكف فيه حتى يصعد لها للأذان وإن كانت خارجة من المسجد . والاعتكاف يجوز^(٤) يوماً فافوقه من الأيام . ومن أوجب على نفسه اعتكاف أيام كانت متتابعة ، ذكرها في إيجابه إياها بالتتابع أولم يذكرها به فيه أو نواها في إيجابه إياها بالتتابع أو لم ينوها [به] ويدخل الليل فيها^(٥) مع النهار فيكون عليه من الليالي بعدد الأيام التي أوجبها إلا أن يكون نوى الأيام دون الليالي فيكون على ما نوى . ومن أوجب على نفسه اعتكاف ليلة فلا شيء عليه . ومن أوجب على نفسه اعتكاف ليلتين أو أكثر منهما من الليالي وجب ذلك عليه من الأيام بعددها . ومن أوجب على نفسه اعتكاف تمهر كان عليه اعتكافه بلياليه وأيامه ، وإن نوى في ذلك الليالي دون الأيام أو الأيام دون الليالي كانت نيته باطلة . ولا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد^(٦) .

(١) وفي القيسية لم يقص .

(٢) كذا في القيسية ، وكان في الأصل في مسجد غير المساجد التي تقوم فيها الجماعات .

(٣) وفي القيسية نصف يوم . (٤) وفي القيسية يكون .

(٥) وفي القيسية بها .

(٦) وفي القيسية ولا يمتكف أحد عن أحد مكان ولا يصلي أحد عن أحد .

كتاب الحج^(١)

باب وجوب الحج

وال أبو جعفر : ومن لم يستطع الثبوت على الرحل^(٢) أو كان يستطيع الثبوت عليه إلا أنه زمن من رجليه سقط عنه الحج ، وإن كان واجد المال يحج^(٣) به غيره عنه أحبه وأجزأه ذلك من حجة الإسلام إن بقي كذلك حتى يموت ، وإن صحَّ قبل موته وأطاق الحج كان عليه الحج عن نفسه . وأما الأعمى فكالبصير^(٤) في قول محمد ابن الحسن ولم يحك^(٥) خلافاً في ذلك بينه وبين أحد [من] أصحابه . قال أبو جعفر : وبه نأخذ وروى المولى بن منصور عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رضى الله عنهم أنه كالمقعد في سقوط الفرض عنه في الحج . والمرأة في وجوب الحج عليها كالرجل إذا كان خروجها إلى ذلك مع زوجها أو ذى [رحم] محرم ، فإن لم يكن له زوج ولا ذو محرم بخرج بها لم تخرج ولا حج على أحد غير حجة واحدة . والأمرة سنة وليست بواجبة . ومن وجب عليه [الحج] فلم يحج حتى مات فأوصى أن يحج عنه حج عنه من ثلث تركته ، وإن لم يوص بذلك فتبرَّع به وارثه أجزأه ذلك . ولا يجوز الاستئجار على الحج ولا على شيء من الطاعات ، ولا على شيء من المعاصي ، وإنما تدفع النفقة إلى من يحج على أن ما فصل من ذلك رده . ومن حج وهو طفل ثم بلغ ، أو وهو عبد ثم عتق فعليه الحج . ومن خرج للحج من الصبيان أو من البالغين فعجز عن التلبية الدخول في الحج أو عما سواه من أمور الحج ففعل ذلك عنه ، ثم مقامه^(٦)

(١) وفي مفضيه أبواب الحج وسقط منها عنوان الباب لدى هذه .

(٢) كذا في مفضيه . وكان في الأصل على الرحلة .

(٣) وفي مفضيه وجب المال حج . وكل موحه .

(٤) وفي مفضيه فهد كالصير .

(٥) وفي مفضيه : وه حد خلان

(٦) وفي مفضيه محل ذلك ه هذه هذه هذه .

لو فعله بنفسه في قول أبي حنيفة رضى الله عنه . وأما في قول أبي يوسف ومحمد رضى الله عنهما فكذلك أيضا إلا في الإحرام الذى يدخل به في الحج فإنه لا يكون من غير الرجل الذى يريد الإحرام بالحج ، وبه نأخذ . ومن طيف به محمولا أجزاءه ، فإن كان حامله نوى الطواف عن نفسه في حجة هو فيها أو عمرة أجزاءه . وينبغى لولى من أحرم من الصبيان أن يجرده^(١) ويجنبه ما يجنبه الحرم في إحرامه ، فإن وقع في شيء من ذلك فلا شيء عليه [والله تعالى أعلم] .

باب ذكر الحج والعمرة

قال أبو جعفر : أحرمون أربعة : معتمر غير متمتع بالعمرة إلى الحج ، ومعتمر متمتع بالعمرة إلى الحج . ومفرد بالحج ، وفارن للحج إلى العمرة . والمتمتعون والقارنون فريقان : فربق من حاضرى المسجد الحرام ، فأوائك داخلون في إساءة ؛ لأن الله عز وجل إنما جعل التمتع لغيرهم ، والقرآن في معنى التمتع ، فعلى من يفعل ذلك منهم دم لإساءته ويجزئه منه شاة ولا يجزئ الصوم عنه ولا بأكل من ذلك الدم وفريق من غير حاضرى المسجد الحرام فافهم التمتع بالعمرة إلى الحج وله القرآن بينهما ، ثم على من تمتع منهم أو قرآن ما استبسر من الهدى وهو شاة فما أعلى منها ، وإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع . ولو دخل في الصوم لم يبرع أو ذبح منه فلم يخل حتى وجد الهدى أو هدى وحل بالهدى ولا يجزئه غير ذلك وحضرو لمسجد الحرام أهل المواقيت التى وقتها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهى : ذو الحليفة لأهل المدينة . ولأهل الشام الجحفة ، ولأهل نجد قرن ، ولأهل اليمن كالمس ، ولأهل العراق ذات عرق ، فمن كان من أهل هذه المواقيت أو من أهل وراءها إلى مكة فهو من حاضرى المسجد الحرام . والتمتع الذى يوجب الهدى أو الصيام هو الإحرام بالعمرة وتزنى العود إلى الأهل حتى يحج في عمه

ذلك ، فمن رجع إلى أهله بينهما لم يكن متمتعاً ، وإن رجع إلى غير أهله الذين كانوا أهله يوم أنشأ العمرة من الآفاق التي لأهلها التمتع والقران ، فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال ^(١) هو على تمتعه . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما إذا رجع إلى مكان لأهله التمتع والقران لم يكن متمتعاً وكان ذلك كرجوعه إلى أهله ، وبقول أى يوسف ومحمد نأخذ . وأشهر الحج شوال وذو القعدة والعشر الأول من ذى الحجة . والقران جمع الحج والعمرة فى الإحرام لها ^(٢) . والتمتع الذى ذكرنا هو الطواف والسعى فى أشهر الحج ثم الحج بعده . وجائز إدخال الحج على العمرة ^(٣) ، ومكروه إدخال العمرة على الحجة . ومن أدخلها عليها قبل الطواف لها كان قارناً ، ومن أدخلها عابها بعد الطواف لها أمر أن يرفضها وكان عليه دم لرفضها وعمره مكانها ، والقران أفضل مما سواه . ثم التمتع بالعمرة إلى الحج . ثم الأفراد وكل ذلك واسع .

باب المواقيت

قال أبو جعفر : قد ذكرنا فى الباب الذى قبل هذا الباب المواقيت التى وقَّتها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فمن مر وهو يريد الحج أو العمرة بميقات منها فهو كاهل ذلك الميقات فلا يجاوزه إلا محرماً ، ومن كان أهله دون الميقات ^(٤) إلى مكة فميقاته من حيث ينشئ الإحرام . ومن جاوز الميقات وهو يريد الإحرام بغير إحرام ثم أحره بحج أمر أن يرجع إليه فيلبى منه ، فإن رجع إليه قبل أن يقف بعرفة لم يَب منه فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول لا يسقط عنه ذلالت الدم [الذى

(١) وفى فضيلة كذا يقول .

(٢) وفى الفضيلة بهما .

(٣) كذا فى الأصل وجائز إدخال العمرة على الحج وليس بصواب . لأن هـ استى .

نحوه . والاصواب ما فى معنية إدخال الحج على العمرة .

(٤) وفى لمعية ومن كان أهله دون المواقيت .

وجب عليه بمجاوزته الميقات غير محرم [. قال أبو جعفر : والقياس عندى أن عليه دماً رجع أو لم يرجع ، وهو قول مالك ورور^(١) . ومن مر بميقات من هذه المواقيت فلم يحرم منه وهو يريد الحج وجاوزه ثم رجع إلى وقت غيره من المواقيت قبل أن يقف بعرفة فإن محمداً روى عن أنى يوسف عن أنى حنيفة رضى الله عنهم أن الدم قد سقط عنه ولم يحك خلافاً . وروى أصحاب الإماماء عن أبى يوسف عن أبى حنيفة رضى الله عنهما أنه إن كان رجع إلى ميقات يحاذى الميقات^(٢) الأول فهو كرجوعه إلى الميقات الأول ، وإن رجع إلى ميقات بين الميقات الأول وبين الحرم لم يسقط عنه ذلك الدم ، والقياس على أصولهم ما روى أصحاب الإماماء^(٣) . ومن جاور الميقات وهو يريد الإحرام بغير إحرام ثم أحرم بعمرة فإن رجع إلى الوقت قبل أن يطوف لها فلى منه سقط عنه الدم ، وإن رجع إليه فلم يلب منه كان عليه الدم فى قول أنى حنيفة رضى الله عنه . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما إذا رجع إلى الوقت محرماً قبل أن يطوف بالبيت سقط عنه الدم أبى أو لم يلب .

باب ذكر ما يعمل عند الميقات

ول أبو حمزة : وإذا أتى الرجل الميقات وهو يريد العمرة تحرد واغتسل أو نوض والغسل أفضل ، ثم لبس ثوبين إزاراً ورداء ، ومس من طيبه إن شاء ولا يصره بقاء الطيب عليه بعد الإحرام فى قول أنى حنيفة وأنى يوسف^(٤) . وأما محمد فكان^(٥) يكره له ذلك وبهائه عنه ، وفول محمد عندنا أجود ، وبه نأخذ [وهو قول أهل المدينة] سم [بحرم] بالعمرة بعد صلاة مكتوبة أو نافلة تكون

(١) وفى الفيسية مكان قوله قال أبو حمزة قوله وقال أبو يوسف ومحمد قد سقط عنه ذلك الدم وهو قول مالك ورور .

(٢) وفى الميصة صحاح الميقات .

(٣) قوله والقياس إلى الإماماء ساقط من نسخة الماية .

(٤) سقط سم أنى يوسف فى الميصة .

(٥) وفى الميصة فيه كان .

إحرامه عقيماً لها . والإحرام بها التلبية ، والتلبية لها : لبيك اللهم لبيك ^(١) لبيك
لاشريك لك إبيك ، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ، ثم يلبي إذا استوى
على راحلته ، وكلما علا شرفاً ، وكلما هبط وادياً وبالأسحار ، وفي أدبار الصلوات
المكتوبات غير الفائتات ، ثم لا يزال يلبي حتى يفتح الطواف لعمرته فيقطع التلبية
ويطوف سبعة أشواط من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود ويرمل في الثلاثة الأول
منها ويمشي في بقيتها ، ويستلم الحجر الأسود ويقبله كلما مر به إن أمكنه ذلك ،
فإن لم يستطع استقبله وكبر ورفع يديه يستقبل بظهورهما وجهه وبطنونهما الحجر
فيفعل ذلك في الأشواط السبعة . وأما الركن اليماني فإن أبا حنيفة وأبا يوسف رضى الله
عنهما قالاً إن استلمه فحسن وإن تركه لم يضره ، وهو قول محمد رضى الله عنه القديم ،
ثم قال بعد ذلك يستلمه ويقبله ويفعل فيه كما يفعل في الحجر الأسود سواء ، وبه
نأخذ . فإذا فرغ من هذه السبعة الأشواط صلى ركعتين إلا أن يكون بعد الصبح
ولم تطلع الشمس ، أو بعد العصر ولم تغب الشمس ، أو بعد طلوع الشمس قبل
ارتفاعها ، أو عندما يفوم فاتم الظهيرة قبل أن تزول فإنه لا يصليهما حتى تحل الصلاة
ثم يخرج من باب الصفا أو من حيث ما ينسر عليه حتى يقف على الصفا من حيث يرى
البيت فيكبر الله ويهلله ويحمده ويصلي على نبيه صلى الله عليه وسلم ويدعو بما أحب
ثم ينزل ماشياً حتى إذا كان عند الميل الأخضر سعى سعيّاً حتى يحاور الميلين
الأخضرين ، ثم تنف على المروة فيفعل عليها كما يفعل على الصفا حتى يفعل ذلك
سبع مرات . بدت في كل مرة منها نصفاً ويحتم بالمروة . فإذا فعل ذلك حاق
أوقصر والحلق أفضل ثم قد حل من كل شيء . والساء في العمرة كالرجال إلا أنهم

(١) كذا في الأصل وسقط من نصية لبيك ثلثي وهو مكرر في رواية لا حديث
كما في صحيح بخاري وغيره ورواه المحدثون منه أيضاً في شرح معاني الآثار وغيره . . . بن عمر
رضي الله عنه مرفوعاً وكذا ذكره غيره . . . آيت . . . شرح . . . بن محمد
الاسماعيلي فوحدت به الحديث مكرراً كما في الزهرة أعني لبيك
وهو المأمور ! في كتاب الحديث وكتب غيره .

لا يسمين ولا يرملن ولا يحلقن إنما يقصرن . وإذا أقيمت الصلاة وهو يطوف ويسعى بنى ، ولو طاف لعمرة محمولا اهله لم يضروه ، ولو كان لغير علة كان عليه دم وأجزأه ، والعمرة جائزة في السنة كلها إلا في يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق فإنها مكروهة فيها . ومن طاف بالبيت لعمرة وهو جنب أو على غير وضوء فإن أعاد الطواف لها وهو طاهر أجزأه ذلك ولم يكن عليه شيء وإن لم يعده كذلك حتى رجع إلى أهله كان عليه دم ويجزئه . وإن طاف لعمرة في ثوب نجس فلا شيء عليه وقد أساء ، وإن طاف لها مكشوف العورة ثم رجع إلى أهله قبل أن يعيد الطواف بالبيت مستور العورة كان عليه دم وأجزأه ، ومن سعى بين الصفا والمروة على غير طهارة فلا شيء عليه .

باب ذكر الحج

قال أبو جعفر : وإذا أراد الرجل الإحرام بالحج [فعل] كما وصفنا في العمرة غير أنه لا يقطع التلبية عند أخذه في الطواف ويقيم على إحرامه ويطوف بالبيت متى شاء . و [لا] يرمل في طوافه ولا يسعى بين الصفا والمروة ويركع لكل أسبوع ركعتين . فإذا كان يوم التروية خرج إلى منى فصلى بها الظهر وبات بها ، فإذا أصبح وطلعت الشمس دفع إلى عرفة فأقام بها حتى يصلي الظهر والعصر في وقت الظهر مع الإمام ، فإن فاتته أو إحداهما مع الإمام صلى كل واحدة منهما لوقتها في قول أبي حنيفة رضي الله عنه . وأما أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما فقالا يصليهما في رحله كما يصليهما مع الإمام ، وبه نأخذ . ويجمع الإمام بين هاتين الصلاتين بأذان وإقامتين ، ثم وقف بعرفة ، وكل عرفة موقف إلا غرانة^(١) فاجتهد في الدعاء

(١) وفي مجمع بحار الأنوار وبعض حربة بضم عين وفتح راء . وضع عبد الوكوف بعرفات ح ٢ ص ٣٧ — وفي المغرب واد بمخاء عرفات ح ٢ ص ٤٠ . وكذلك بقله في معجم البلدان عن لأرهرى ، ثم قل وقال غيره : بطن عربة مسجد عرفة والمسيل كله ح ٦ ص ١٥٩ . قت أخرج الحضرمي عن ابن عباس والحاكا عنه وقال عن شرط مسلم مرفوعا : « عرفه كلها موقف وارءوا » عن بعض عربة ذكره . المهام في شرح الهداية ح ٢ ص ١٦٦ .

ولا ينبغي له أن يقدم ثقله . ولا بأس أن ينزل الأبطح فيقيم به ساعة قبل أن يصير^(١) إلى مكة لطوافه لوداعه^(٢) . ولا ينبغي لأحد من الحاج أن ينفر من مكة حتى يطوف طواف الصدر إلا أن يكون امرأة حائضاً فلا بأس [عليها] أن تنفر ولا شيء عليها . ومن ترك طواف الصدر سوى الحائض حتى يرجع إلى أهله أجزأه حجه وكان عليه دم يذبح عنه بمكة . ومن ترك طواف الزيارة وطاف طواف الصدر أجزأه من طواف الزيارة وكان عليه دم لطواف الصدر . ومن لم يطف طواف الزيارة ولا طواف الصدر حتى يرجع إلى أهله كان حراماً أبداً حتى يرجع فيطوف طواف الزيارة ويقضى بعده ما بقي من حجه . والقارن يطوف عند قدومه مكة طوافين ويسعى سعيين ؛ يطوف أولاً لعمرته ويركع ركعتين ، ويسعى بين الصفا والمروة كما وصفنا في العمرة ، ثم يطوف بعد ذلك لحجته ويركع ركعتين ويسعى بين الصفا والمروة كما وصفنا في الحج ، ثم يفعل بعد ذلك كما يفعل المفرد حتى إذا كان يوم النحر رمى جمره العقبة ثم ذبح هدى قرانه ثم حلق ، فإن لم يجد الهدى صام ثلاثة أيام في حجه آخرها يوم عرفة [فلا يجزئه أن يصوم شيئاً منها بعد يوم عرفة] ثم يصوم سبعة إذا رجع . ومن اعتمر في أشهر الحج أو طاف أكثر طواف عمرته فيها وليس من حاضري المسجد الحرام ثم حج من عامه كان متمتعاً وعليه من الهدى إن وجدته ، ومن الصيام إن عدمه كما على القارن ، ومن لم يسع من الحاج بين الصفا والمروة في طواف قدومه يسعى بين الصفا والمروة في طواف يوم النحر . وإذا توجه القارن إلى عرفة قبل أن يطوف لعمرته فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول قد صار بذلك رافضاً لعمرته حين توجه إلى عرفة وعليه لرفضه دم وعمره مكانها ويمضي في حجته . وقال أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما لا يكون رافضاً لعمرته حتى يقف بمرفة لحجته بعد زوال الشمس ، وبه نأخذ . وإذا دخلت المرأة مكة معتمرة وهي تريد الحج بعد

(١) وفي الفيضبة قبل أن يمضي .

(٢) كان في الأصل أو لوداعه والاصواب في الفيضبة لطوافه لوداعه .

العمرة أو دخلتها قارئة فحاضت قبل أن تطوف لعمرتها رفضت العمرة وكان عليها لرفضها دم وعمرة مكانها ومضت في حبها إن كانت قارئة ، أو أحرمت بالحج إن لم تكن قارئة . ومن جامع امرأته في حبه قبل وقوفه بعرفة مطاوعة أو مكروهة كان على كل واحد منهما دم ويمضيان في حبهما حتى يفرغا منه وعليهما قضاء الحج من قابل ولا يتفرقان ، وهذا حكمه في الجماع ما لم يقف بعرفة بعد الزوال . فإن جامع بعد ما وقف بعرفة بعد الزوال كانت عليه بدنة ، وكان على زوجته المجامعة بدنة ولا يرجع عليه بشيء لا يكرهه إياها ويجزيهما حبهما ولا يجب عليهما له قضاء . ومن جامع في حبه مراراً قبل وقوفه بعرفة فإن أبا حنيفة وأبا يوسف رضى الله عنهما قالا : إن كان ذلك في موطن واحد كان عليه دم واحد ، وإن كان في موطن كان عليه لكل موطن دم . وقال محمد رضى الله عنه : عليه دم واحد ما لم يهد ثم يجمع بعد ذلك فإنه إن أهدى ثم جامع بعد ذلك كان عليه دم آخر ، وبه نأخذ . ومن جامع في عمرته ما لم يطف^(١) لها أربعة أشواط من طوافها فقد أفسدها وعليه دم لإفساده إياها وعليه عمرة مكانها ، فإن كان ذلك منه بعد ما طاف لها أربعة أشواط كان عليه دم ويجزئه منه شاة وأجزأته عمرته ولم يجب عليه [لها] قضاء ، والمرأة في ذلك كالرجل . ومن قبّل امرأته وهو محرم فأنزل أو لم ينزل فعليه دم ويجزئه حجه أو عمرته . والمرأة في ذلك كالرجل .

باب ما يَحْتَنِبُهُ الْمُحْرَمُ

[قال] ومن أحرِم من الرجال لم يَنْطَيبْ ولم يلبس ثوباً مصبوغاً بوزن

(١) وفي نسخة وم يصف .

ولا بزعفران^(١) ولا عصفور^(٢) ولا قيصا ولا قباء ولا برنسا^(٣) ولم يعط له^(٤) رأساً ولا وجهاً ولا يلبس سراويل ولا خُفّاً ولم يقتل صيداً من صيد البر، ولم يصب له أهلاً، ولم يجز له^(٥) شعراً، ولم يقص ظفراً، ولم يدهن له لحية ولا رأساً ولا ما سواهما من بدنه^(٥) بدهن مُطَيَّب ولا غير مُطَيَّب. ولا بأس [عليه] أن يتزوج من غير أن يدخل بمن يتزوج، ولا ينبغي له أن يقطع من الحرم شجراً غير الإذخر، وكذلك الحلال في شجر الحرم هو بهذه المنزلة أيضاً. وأما النساء فهنَّ في اجتناب الطيب كالرجال، ولا بأس أن يلبسن ما بدا لهنَّ من القميص وما سواها مما لا طيب فيه، غير أنهنَّ لا يغطين وجوههنَّ ولكن يسدلن على وجوههن ويحافين ذلك عن وجوههن. ولا بأس أن تغطي المرأة فاهها في إحرامها إلا في الصلاة فإنها لا تغطيها فيها. ومن لبس من المحرمين قيصاً أو سراويل أو عمامة أو قلنسوة يوماً كاملاً من غير ضرورة فعليه لذلك دم لا يجزئه غيره، ويجزئه من ذلك شاة، وإن لبسه أقل من يوم فعليه لذلك إطعام، وإن لبس ذلك من ضرورة يوماً كاملاً كان عليه أيَّ كفارة شاء؛ إن شاء ذبح شاة وإن

(١) وفي رد المحتار ج ٢ ص ١٧٦ الورس نبات أصفر يكون باليمن يتخذ منه الفمرة للوجه . وفي النهاية عن القانون : الورس شيء أحمر قاني اسمه سحيق الزعفران وهو مخلوب من اليمن . وفي المنجد الورس نبات كالسهم يصبغ به ويتخذ منه العبرة . قلت : والفمرة كالظلمة طلاء يتخذ للوجه من الورس . وفي المغرب : الورس هو صبغ أصفر وقيل نبات طيب الرائحة . ثم نقل من القانون ما مر قل وقال في آخره : ويقال إنه ينحت من أشجاره . قلت : والزعفران نبات أصفر الزهر له أصل كأبصل كما في كتب اللغة يستعمل في الأدوية ويتخذ منه الصبغ الأصفر .

(٢) وفي الثانية ولا بعصفور . قلت : وفي قانون الشيخ أبي علي بن سينا ح ١ ص ٣٩٦ : العصفور هو نبات له ورق ضال مشرف خشن مشوك وساق ضوله نحو من ذراعين بلا شوكة عليها رءوس مدورة مثل حب لزيثون الكدار ورهر شبيه بالزعفران وبور أبيض ومنه ما يضرب إلى الحمرة ، وقد ستمل رهرة في 'ضعام' . وفي المنجد هو صبغ أصفر اللون . قلت وهو يصنع من زهر العصفور .

(٣) وفي المغرب (ج ١ ص ٢٥) البرنس : قلنسوة طويلة كان النسالت يلبسونها في صدر الإسلام . وعن الأزهري : كل ثوب رأسه منه . لترك به دراعة كانت أوجبة أو ممطياً .

(٤) سقط لفظ له من الفضية .

(٥) وفي الفضية ولم يدهن لحية ولا ما سواها من بدنه .

شاء صام ثلاثة أيام وإن شاء أطعم قرّقا من حنطة — وهو ثلاثة أصع بصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم — ستة مساكين كل مسكين^(١) منهم نصف صاع ، فيطعم في ذلك حيث أحب من البلدان ، وكذلك هو في الصيام ، ولا ينسك عن ذلك إلا في الحرم . ومن لم يجد نعلين فليلبس خفين بعد أن يقطعهما أسفل من الكعبين ، وكذلك إن لم يجد إزاراً شق سراويله ولبسه كذلك . ومن^(٢) خلق من المحرمين رأسه من غير ضرورة كان عليه دم لا يجزئه غيره ، وإن كان من ضرورة كان عليه أى الكفارات الثلاث ذكرناهن في اللباس شاء ، وكذلك إن خلق ربع رأسه في قول أبى حنيفة رضى الله عنه ، ولا يجب عليه الدم في قول أبى يوسف ومحمد رضى الله عنهما في حلقه بعض رأسه حتى يخلق أكثر رأسه فيجب [عليه] دم ، وبه نأخذ . وإن خلق شاربه كان عليه إطعام ، وإن خلق موضع الحاجة كان عليه دم في قول أبى حنيفة . وفي قول أبى يوسف ومحمد عليه إطعام . وبه نأخذ . وقال أبو يوسف ومحمد : لا يجب عليه الدم إلا في العصور الكامل . ومن خلق إبطيه أو أحدهما كان عليه دم . وإن قصّ أظافيره كلها كان عليه دم ، وإن قصّ أظافير يد ورجل كان عليه دم أيضا ، وإن قصّ خمسة أظافير من يدين أو رجلين فإن أبا حنيفة وأبا يوسف قالوا عليه صدقة . وقال محمد عليه دم . ومن قطع من شجر الحرم حراما كان أو حلالا مما قد ذكرنا أنه ليس له قطعه كانت عليه قيمته ، ويجزئه أن يشتري بها هديا فينحره في الحرم ويتصدق به على المسكين ، أو يشتري بها حنطة فيطعم كل نصف صاع منها مسكينا ، ولا يجزئه في ذلك صوم . ولا ينبغي لأحد أن يحتس من حشيش الحرم ، ولا يرعيه بعيره في قول أبى حنيفة ومحمد ، وبه نأخذ . وأما

(١) وفي الفيضية بين ستة مساكين لكل مسكين

(٢) وفي ثمانية وكذلك من .

في قول أبي يوسف فلا بأس أن يرعى^(١) بعيره ، ولا ينبغي له أن يحتش^(٢) وشجر الحرم الذي نهينا عنه هو مالا ينبتة الناس من الحشيش وما أشبهه ، إلا الإذخر فإنه لا بأس به ، فأما ما تنبتة الناس فلا بأس بقطعه . ولا يأكل الحرم من صيد البر ما تولى صيده ولا ما تولى صيده غيره من المحرمين . ولا بأس بأن يأكل مما اصطاده حلال ، وإن كان صاده من أجله إذا كان صاده في الحل بغير أمره . ولا بأس أن يذبح ما بدا له من الأنعام . ولا بأس أن يستظل راكباً ونازلاً . ومن أدهن وهو محرم بزيت كان عليه دم . ولا بأس للمحرم بقتل البرغوث والنملة والبقعة ، وإن قتل قملة أطعم شيئاً . ومن حلق وهو محرم شعر رأس غيره أو قص أظفار غيره أطعم شيئاً .

باب الفدية وجزاء الصيد

قال أبو جعفر : ومن تطيب من المحرمين عامداً أو ساهياً أو حلق رأسه عامداً أو ساهياً أو فعل شيئاً سواهما مما لو فعله عامداً كان عليه شيء كان عليه ذلك الشيء في السهو والنسيان كما يكون عليه في العمد . ومن وقف بعرفة من المحرمين بالحج ودفع منها قبل الغروب فعليه دم ، فإن كان الإمام واقفاً على حاله رجع فوقف معه ما بقي من الوقوف والدم عليه [على حاله] . ومن بات في غير منى في أيام منى كان مسيئاً ولا شيء عليه ، وسواء كان من أهل السقاية أو من الرعاة^(٣) أو غيرهم ، وإن قتل محرم صيداً حكم عليه في ذلك ذوا عدل فقوماه في المكان الذي أصابه فيه ، وإن بلغت قيمته ثمن هدى صرفها في هدى ، وإن شاء ابتاع بها طعاماً فأطعم كل

(١) في الفيضية بأن يرعاه من غير ذكر سب .

(٢) في المغرب الحشيش من الكلا^١ اليابس إلى أن قال : وحششت الحشيش قطعته ، واحتششته جمته عن الجوهري وفيه نظر وعليه قول القدوري في الكلا^٢ لبس له أن يمنعه ولا أن يبيمه حتى يحتشه فيحرره . قلت : وعلى هذا قول الطحاوي : أي لا ينبغي له أن يقطعه . وقال في المنجد : احتش الحشيش سعى في طلبه وجمعه وهو أيضاً قريب منه في المعنى .

(٣) قوله أو من الرعاة ساقط من الأهرية .

مسكين نصف صاع من بر ، وإن شاء قوّمها طعاما ثم صام عن كل نصف صاع بر^(١) منه يوما ، هو خير في ذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضى الله عنهما . وقال محمد رضى الله عنه يحكم به ذوا عدل فإن حكما هديا نظر إلى نظيره من النعم الذى يشبهه في المنظر ولم ينظر إلى قيمته ، فيكون عليه في الظبى شاة وفي الأرنب عناق أوجدى ، وما لم يكن له نظير من النعم مثل الحمامة ونحوها ، وسواء كانت الحمامة من حمام مكة أو من حمام غيرها ففيه قيمته طعاما . وقول أبى حنيفة^(٢) في القيمة أجود ، وقول محمد في الاختيار أنه إلى الحكمين على قاتل الصيد أجود ، وإن شاء أن يصوم عن كل نصف صاع من ذلك الطعام يوما فعمل ، وإن حكم الحكمان [بالطعام أو حكما] بالصيام فعلى ما قال أبو حنيفة وقتله الصيد عامداً أو قتله إياه ساهيا سواء ، وكلما قتل صيداً حكم عليه كما ذكرنا . وإذا قتل المحرم صيداً كان على كل واحد منهما جزاء . وإذا قتل القارن صيداً كادسه حزان ، وكذلك كل ما فعله في قرّنه مما يجب على الحاج أو على المعتمر شيئاً وجب عليه مثلاً ذلك^(٣) "تتىء" . وإذا قتل الحلال صيداً [كان] في الحرم كان عليه في ذلك مثل الذى على الحرام إذا قتله في الإحرام إلا أنه لا يحزه في ذلك صوم^(٤) ومن صدّ من المحرمين^(٥) عن الحرم بعدوا . أو حصروه عنه أو حسه عنه مرض . أو ما حسه^(٦) عنه من شئ ، كان ذلك حصراً وثبت على إحرامه حتى ينحر عنه أهدى في الحرم فيحل به ويكون عليه قضاء ما حل منه ، وإن كان الذى حل منه

(١) وفي لفيضة نصف صاع من بر .

(٢) كان في الأصح وفي قول أبى حنيفة وليس صواب ثبوتاً حرف في وسقط هدايا . من الفيضة وفي المرح : وأما إذا حكما عليه طعاماً أو صياماً فعلى ما قال أبو حنيفة وأبو يوسف . (٣) كان في الأصح مثل ذلك وليس بصواب وإلى الصواب . في الفيضة مثلاً ذلك لأن حرّ -

مارر يصاعب عليه جزء للعمرة وجزاء للحج .

(٤) وفي الفيضة الصوم .

(٥) وفي الفيضة الحرميين والصواب المحرمين كما في لأردية .

(٦) وفي الفيضة أمر .

عمرة كانت عليه عمرة مكانها ، وإن كانت حجة كانت عليه حجة وعمرة مكانها ، ولا يكون الإحصار بمكة وإنما يكون قبلها ، ولا يكون الحاج محصرا بعد ما يقف بعرفة وإنما يكون محصرا قبل ذلك . ومن أحصر في حج بعث بهدى وواعدهم أن ينحروه عنه في أى العشر شاء ، فإذا انحروه عنه حل في قول أبى حنيفة رضى الله عنه ، ولا يجوز له أن يواعدهم أن ينحروه عنه في قول أبى يوسف ومحمد إلا في يوم النحر ، وبه نأخذ . ولا ينحر عنه في قولهم [جميعا] إلا في الحرم . وإذا نحر عنه الهدى فإن أبى حنيفة ومحمد أقالا ليس عليه أن يحلق رأسه . وقال أبو يوسف فيما روى عنه محمد : يحلقه ، فإن لم يحلقه فلا شيء عليه . وقال أبو يوسف فيما ^(١) بعد ذلك فيما روى عنه محمد بن سماعة لا بد له من حاقه ، وبه نأخذ . ويفعل المحصر بالعمرة كما يفعل المحصر بالحج إلا أنه لا وقت لنحر الهدى لها . ومن فاتته من الحاج الوقوف بعرفة حتى يطلع الفجر ^(٢) من يوم النحر فقد فاته الحج فيفعل ما يفعل المعتمر وعليه القضاء ولا هدى عليه . وإذا أحرم العبد بغير إذن سيده ، والمرأة بغير إذن زوجها بسوى ^(٣) حجة الإسلام التى هى على المرأة دون العبد فمنعاهما وحالاهما ^(٤) حالاً وكان عليهما مثل ما على المحصر ^(٥) مما ذكرنا ، إلا أن العبد إنما يفعل ذلك بعد ما يعتق . وإذا أحرمت المرأة بحجة الإسلام وهى من واجدى السبيل في وقت إحرام أهل بلدها فلدس تزوجها منعها من ذلك . والهدى من الإبل والبقر والغنم . ويحزى فيه ما يجزى في الأضاحى ، ولا تكل من نىء من الهدى ، إلا هدى المتعة وهدى القران ، وهدى التطوع إذا بلغ محله . وكل هدى عض دون محله فله صاحبه أن يفعل به ما شاء إلا هدى التطوع فإنه ينحرد ويغسل به

(١) غنم من ساقط من فبضية .

(٢) وفى لأصل شئ حتى طلع فجر .

(٣) وفى الفبضية سوى .

(٤) كان فى لأصل حالاهما وفى فبضية حالاهما والصواب وحدهما .

(٥) كان فى لأصل من م يحل المحصر وفى الفبضية مثل ما على المحصر وهو أنصوب .

فى دمه ثم يضرب بها صفحته ويخلى بينه وبين الناس يأكلونه ولا يأكل هو منه ولا بدل عليه فيه ، وعليه فيما سوى التطوع البدل .

باب خطب الحج

قال أبو جعفر : فى الحج ثلاث خطب : إحداهنّ قبل التروية بيوم بمكة بعد صلاة الظهر خطبة واحدة لا يجلس فيها ، وخطبة يوم عرفة بعرفة بعد الزوال قبل الصلاة ، وهى خطبتان يجاس بينهما جلسة خفيفة . وقال أبو حنيفة رضى الله عنه : يبتدئ الخطبة إذا فرغ المؤذنون من الأذان بين يديه كما يفعل فى الجمعة ، وهو قول محمد رضى الله عنه ، وهو قول أبى يوسف القديم أيضا . وقال أبو يوسف رضى الله عنه بعد ذلك يخطب الإمام قبل الأذان ، فإذا مضى من خطبته صدر أذن المؤذنون ، وبه نأخذ . وخطبة بعد النحر بيوم بمنى كالخطبة التى قبل التروية

باب الإشعار

قال أبو جعفر : وكان أبو حنيفة رضى الله عنه يكره الإشعار ، وكان أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما لا يريان به بأساً ، وبه نأخذ . ولا يشعر فى قولها إلا البدن . ولا تشعر البدن إلا فى التطوع وفى القرآن . وفى المتعة ، ولا يشعر فيما سوى ذلك . ولا بأس بتجليل الإبل والبقر فى قولهم جميعاً ، ولا بأس أيضا بتقليدها . والتقليد [أن تجعل] فى رقبة كل واحد منها عروة مزادة أو بعلا جديدة ، ثم يتصدق بذلك كله إذا نحرث . والإشعار فى الجانب الأيسر من السنام إلا أن تكون إبلا صعادا فشعر بعضها فى جانبها الأيسر وبعضها فى جانبها الأيمن لمسقة فى ذلك . ولا بأس بترك التعريف بأهد . (١)

(١) أى ذمها .

باب حكم المتمتع في سياقته^(١) الهدى

عند إحرامه وفي تركه سياقته^(١)

قال أبو حنيفة : وإذا أحرم الرجل بعُمْرة وهو يريد المتعة ولم يسق لها هديا وليس من حاضري المسجد الحرام ؛ فإنه إذا فرغ من عمرته صار حلالا ولا يزال كذلك حتى يحرم بالحج فيصير حراما ، ولو كان ساق هديا لمتعته عند إحرامه لعمرته لم يحل من عمرته حتى يحل من حجته ، ولو أحرم بعمره وهو يريد التمتع وساق لها هديا ثم بدا له ألا يتمتع [كان ذلك له] وكان له بيع الهدى ولم يكن عليه سوى ذلك ، ولو أنه بعد إحلاله بعد^(٢) عمرته وبعد استهلاكه الهدى بدا له أن يحرم بالحج من عامه ذلك ولم يرجع إلى أهله كان ذلك له ، وكان عليه هدى لمتعته وهدى آخر لإحلاله بين عمره وبين حجته بعد سياقته^(٣) الهدى الأول لمتعته .

كتاب البيوع^(٤)

قال أبو حنيفة : وإذا عاقد الرجلان البيع اجاز بهما إلا خيار اشترطه فيه واحد منهما فليس لواحد منهما فسخه بعد ذلك مرقا بأدائهما عن موطن البيع أو لم يتفرقا . والخيار الذي جاءت به السنة هو بين قول المائع قد بعثك وبين قول صاحبه قد قبلت منك : للمخاطب نالبيع الرجوع قبل قبول صاحبه عما قال ، وللمخاطب قبول ذلك القول ما لم يفتق^(٥) هو وصاحبه بأدائهما ، فإذا افترا بأدائهما لم يكن له أن يعمل بعد ذلك ، وإية ثخور له أن يقل

(١) وفي الثانية سياقه .

(٢) وفي النصيحة من عمره . مكان . وعمرته

(٣) وفي النصيحة أبواب اجازت باب بيوع .

(٤) وفي النصيحة . . . يتفرقا . . . وصاحبه مرة .

من صاحبه ما لم يكن أخذ في عمل آخر أو في كلام آخر ، وما لم يكن صاحبه أخذ في عمل آخر أو في كلام آخر قبل ذلك . ولا يجوز اشتراط الخيار في البيع أكثر من ثلاثة أيام في قول أبي حنيفة رضى الله عنه . وأما في قول أبي يوسف ، محمد رضى الله عنهما فلا بأس به ثلاثة أيام وأكثر منها إذا كان إلى نهاية معلومة ، وبه نأخذ . وعناق المشتري فيما له فيه الخيار جائز وعليه ضمان ثمنه . وعناق المشتري فيما فيه الخيار للبائع باطل . وإن مات في يد المشتري ما له فيه الخيار كان عليه ضمان ثمنه لبائعه ، وإن مات في يده ما لبائعه فيه الخيار كان عليه ضمان ثمنه لبائعه . والخيار لا يورث .

باب الزبا والصرف^(١)

ور أبو جعفر : ولا يجوز بيع الذهب بالذهب إلا متلا مثل سواء [سواء] وزن قماضه مع ، هذا الصرف فيه فل أن ينفرأ أداهما ، والقصة بالقصة كذا في أصل في جميع ما ذكر . ولا يجوز اجبار في الصرف . والزبا محل في كل مكبل وفي كل مورد من كولا كان أو غير م كولا . وكل جنس من أحسن المكبل أو من أجناس الموزون فلا يجوز أن يباع بحسه منفاضلا ، ولا يجوز أن يبرق^(٢) متبعا عن الوطن الذي ابتاعه^(٣) فيه قبل قبضهما به ، إلا أن يكون يبعه م سوى الذهب والقضة : فإنه إذا كان كذلك^(٤) أس سرفهما أداهما قبل قبضه . ولا يجوز بيع شيء من الكيانات ولا من الموروث شيء من جسه سدة . ولا أس يبعه بعنه شيء من جسه غير عينه إذا تفاض ما كان معه عده عيه قبل أن يفترو^(٥)

١ في الأصل ريادة وغيره وكسب في شرح وهو سفت من عيصية وحبوب إسدية
٢ سب من فيه شيء سوى مسا في الصرف ورو ، وثمة غير
٣ روى العيصية في شرح .
٤ روى عيصية ما يباعه .
٥ روى من صاكن مرة .

بأبدائهما عن موطن البيع^(١). والثَّمُور^(٢) كلها جنس واحد وإن اختلفت أسماءها ، وكذلك الحنطة جنس واحد وإن اختلفت أسماءها وبلدانها . ولحوم الضأن ولحوم الماعز نوع واحد ؛ ولا يباع بعضها ببعض إلا كما يباع النوع بنوعه مما يدخله^(٣) الربا . ولحوم الإبل العرب [منها] والبخت نوع واحد . ولحوم البقر والجواميس^(٤) نوع واحد ، وكل نوع من هذه الأنواع فلا بأس ببيعه بالنوع الآخر ؛ واحد بأمثاله إذا كان يداً بيد . والشعير والحنطة نوعان مختلفان . والحبوب كلها من القِطْنِيَّة^(٥) وغيرها أنواع مختلفة . ولا بأس ببيع الحيوان باللحم من جنسه وإن كان الحيوان فيه من ذلك اللحم أكثر [من] اللحم الذي يبيع به في قول أبي حنيفة . وأى يوسف رضى الله عنهما . وأما في قول محمد فلا يجوز ذلك^(٦) إلا أن يحيط العلم أن في الحيوان المبيع من اللحم أقل من ذلك اللحم المبيع به فيكون

(١) وفي الفرج : وبيان هذا هو أن يقول بعت هذه الحنطة على أنها قفيز بقفيز أو قال بعت منك هذه الحنطة على أنها قفيز بقفيز من شعير جيد فالبيع جائز لأنه جعل العين منهما مبيعاً والدين الموصوف تماماً ولكن قبض الدين منهما قبل التفريق بالأبدان شرط لأن من شرط جواز هذا البيع أن يجعل الافتراق عن عين بعين وما كان ديناً لا يتعين إلا بالقبض . ولو قبض الدين منهما ثم تفرقا جاز البيع قبض العين منهما أو لم يقبض الخ ومن شاء زيادة الاطلاع فعليه بالشرح .
(٢) الثمر والتمران والتمرات جمع تمر وهو اليابس من ثمر النخل .

(٣) كان في الأصل حتى يدخله والأصوب مما يدخله ، كما هو في الفيضية .
(٤) الجواميس : جمع جاموس وهو معرب كاوميش لفظ فارسي مركب من كاو بالكاف الفارسي بمعنى بقر ومن ميش بالشين المعجبة بمعنى الضأن وهو ضرب من كبار البقر يكون داجناً ومنه أصناف وحشية . قلت : وهو من حيوانات الهند لا يوجد في بلاد آخر إلا نادراً ، ولذا لم يكن له اسم في لسان أهل القرس فاخترعوا له اسماً مركباً لما كان له شبه من كلا النوعين ، ولم يكن في أرض العرب فأخذوه من القرس وعربوه .

(٥) وفي ثمر : القطنية بكسر القاف وتشديد الياء بعد النون . وحكى الأزهري بالضم عن المبرد . وهي من الحبوب ما سوى الحنطة والقمير ، وهي مثل العدس والماش والباقي واللوبيا والخمس والأرز والسمسم والخابان عن الدينوري . وعن أبي معاذ القطنى خضر الصيف . وقال غيره : وهي اسم جامع لهذه الحبوب التي تدخر وتضخ ، سميت بذلك لأنه لا بد منها لكل من قطن بالمكان أى أقام ، وقيل لأنها تحصد مع قطن .

(٦) وفي الفيضية وأما محمد فلا يجيز ذلك .

ذلك اللحم بمثله ويكون الباقي منه بما في الحيوان سوى اللحم ، وبه نأخذ . ولا يجوز بيع الزيت بالزيتون إلا أن يعلم أن ما في الزيتون من الزيت أقل من ذلك الزيت فيكون الزيت بمثله ويكون ما بقي منه بالزيتون . وبيع الشاة التي في ضرعها لبن بلبن من جنس لبنها كبيع الشاة باللحم من جنس لحمها على ما ذكرنا من الاختلاف في ذلك . ولا بأس ببيع الرطب بالتمر يداً بيد مثلاً بمثل في قول أبي حنيفة ، وبه نأخذ . ولا يجوز ذلك في قول أبي يوسف ومحمد ، ولا يجوز متفاضلاً في قولهم جميعاً . وإذا اشترى الرجل شيتين كعبدین أو كثنوين فلم يقبضهما حتى رأى بأحدهما عيباً فإنه يردهما جميعاً أو يأخذهما جميعاً ليس له غير ذلك ، وإن كان قد قبضهما جميعاً ردَّ المعيب منهما بحصته من الثمن على الصحة ، وإن كان قد قبض بعض المبيع وبقى بعضه فهو في حكم من لم يقبض شيئاً منه في ذلك . وإذا وجد الرجل درهما معيباً في دراهم صرفها بعد ما افترق هو والذي صارفه إياها فإن كان زائفاً أو نبهراً ^(١) جازرده واستبداله ، ولا يفارق صاحبه عن موطن البدل حتى يقبض البدل منه فإن فارقه قبل أن يقبض البدل منه انتقض الصرف في ذلك الدرهم خاصة وكان شريكاً في الدينار الذي صارفه به ^(٢) تلك الدراهم بذلك الدرهم ، وكذلك لو وجد فيها زائفاً أو نبهراً أكثر من درهم فيما بينه وبين نصف الدراهم ، فإن وجد فيها كذلك أكثر من نصف الدراهم ردَّ ما وجد منها كذلك وكان شريكاً في الدينار بحسابها في قول أبي حنيفة . وأما في قول أبي يوسف ومحمد فإنه يردّها ويستبدلها ولو كانت كلها كذلك ، وبه نأخذ . وإن وجد في الدراهم واحداً فما فوقه ستوقاً أو رصاصاً ^(٣) أمد ما افترقا رده وانتقض الصرف فيه وعاد هو والذي صارفه الدراهم شريكين في الدينار الذي كان قبضه منه .

(١) وفي النسخة الثانية بهرج وكذا في الحرف الآتي . والبهرج والنهريج بتقديم النون الدرهم الذي فضته ردية . وقيل : الذي الغلبة فيه للفضة . لإعراب نبرة كلمة فارسية . وقيل : هندية أصابها بهله . وقلت إلى الفارسية . وقيل بهرة ثم عربت فقيل نهريج .

(٢) كن في الأصل صارف والأفضل صارفه كما هو في النسخة .

(٣) وفي المغرب . لستوق دافج : أردأ من امهرج . وعن السكرخي استوق عندهم . كان =

باب العرية

قال أبو جعفر : العرية أن يعرى الرجل الرجل ثمر نخله فلا يجذها المعرى حتى يبدو للمعرى أن يمنعه منها أو يعوضه بها خرصها تمرّاً ، أو يقبل ذلك منه المعرى فيطيب ذلك للمعرى والمعرى ؛ يخرج المعرى من حكم من وعد وعداً ثم أخلفه ، ويخرج المعرى من حكم من أخذ عوضاً عن^(١) شيء لم يكن ملكه .

باب بيع أصول الشجر والنخل والثمار

قال أبو جعفر : وإذا باع الرجل شجراً أو نخلاً فيه ثمر قد بدا منها فالثمر للبائع وعليه قلعه من شجر المشتري ومن نخله وليس للبائع تركه إلى جذاذ ولا إلى غيره وسواء أثمر أو لم يؤثّر إذا ظهر في نخله وبان فيها ، وإن اشترى الثمرة دون الأصل فالمشتري جائز وعلى المشتري أن يجذها أثمرت قبل ذلك أو لم تؤثّر ، فإن اشترط في البيع تركها إلى جذاذها فإن أبا حنيفة وأبا يوسف رضى الله عنهما قالوا : البيع على ذلك فاسد . وقال محمد : إن كان صلاحها لم يبد فالباع فاسد ، وإن كان قد بدا فالباع جائز والشرط جائز ، وبه نأخذ . ولا يجوز بيع الثمرة إلا صاعاً منها . ولا بأس ببيع الجزء المعلوم من أجزائها . وما أصاب الثمرة^(٢) بعد قبض مبتاعها إياها من السماء أو من جنابة جانٍ عليها فن مال المشتري ، وإن كان ذلك قبل قبض المشتري إياها فن مال البائع ، ويبطل البيع فيما تلف منها بذلك إلا أن يشاء المشتري أن يأخذ الباقي منها بعد ما ذهب منها من السماء بحصته من الثمن وإن شاء^(٣) في جنابة الجاني

== الصفر أو النحاس هو الغالب الأكثر . وفي الرسالة اليوسفية البهجة إذا عليها النحاس لم تؤخذ وأما الستوق فحرام أخذها لأنها ملوس . وقيل : تعريب سه تو . وفي المنجد : الستوق والستوق درهم زيب ملبس بالفضة . وفي المغرب وفي الزبوف من الدراهم هو المموه .
(١) وفي الفيضية من شيء .

(٢) كان في الأصل من الثمرة والصواب ما في الفيضية وما أصاب ثمرة . قلت : ولعل لفظ من كان من تروك الأصل بالهامش فأدخله الناسخ قسلاً للثمرة وهو وما أصاب الثمرة من بعد قبض ، والله أعلم .

(٣) وفي الفيضية أو يشاء أن يشتري .

عليها أن يمضى البيع ويبيع الجاني قيمة ما جناه عليها فيكون ذلك له . وإذا اشترى الرجل الرطبة القائمة في الأرض جاز ذلك وكان عليه جزاؤها ، وإن اشترط ذلك على البائع كان البيع فاسداً . وإذا باع الرجل للرجل أرضاً دخل ما كان فيها من بناء ونخل وشجر في البيع ، ولم يدخل فيه ما كان فيها من زرع ولا من ثمر وكان للبائع أن يقطعها لنفسه . ومن ابتاع شيئاً بعينه فهلك في يد بائعه بطل البيع فيه . ومن اشترى شيئاً [بعينه فما زاد في ذمة بائعه لم يحز بيعه قبل قبضه ، فإن هلك في يد بائعه بطل البيع فيه . ومن اشترى شيئاً بعينه] أو في ذمة لم يحزله بيعه قبل قبضه ولا الشركة [منه] ولا التولية فيه ، والحوالة به كالبيع فيه ، ولا يجوز في شيء من ذلك ^(١) والإقالة قبل قبض المبيع فسخ للبيع فيه ، وهى بعد قبض المبيع في قول أبي حنيفة رضى الله عنه كذلك ، وبه نأخذ . وهى في قول أبي يوسف رضى الله عنه بعد قبض المبيع بيع مستقبل ، وقبل قبضه فسخ للبيع . ومن وجب له حق من قرض أو من ثمن مبيع فابتاع به شيئاً بعينه جاز قبضه أو لم يقبضه . وإن ابتاع به شيئاً بغير عينه فإن قبضه قبل أن يفترق هو وبائعه إياه عن موطن البيع تم البيع ، وإن تفرقا قبل أن يقبضه بطل البيع . ومن اشترى طعاماً صبرة فقبضه جاز له بيعه نقله عن موضعه الذى ابتاعه فيه أو لم ينقله . ومن اشترى صبرة طعام على أن كل قفيز منها بدرهم فإن أبا حنيفة كان يقول في ذلك إنما وقع البيع على قفيز واحد بدرهم وإذا كالمها البائع للمشتري كان المشتري بالخيار إن شاء أخذ بقيتها بعد القفيز الذى لزمه منها كل قفيز بدرهم وإن شاء ترك . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : يلزمه البيع فيها كلها كل قفيز بدرهم ، وبه نأخذ . وإن اشترى الصبرة كلها بمائة درهم كل قفيز منها بدرهم فقد وقع البيع على جميعها كل قفيز منها بدرهم في قولهم جميعاً .

باب المصرة وغيرها

قال أبو جعفر : وإذا اشترى الرجل ناقة أو بقرة أو شاة على أنها لبنون

(١) وفي البيضاية لا يجوز شيء من ذلك .

ثم حلبها مرة بعد مرة^(١) فتبين له بنقصان^(٢) لبنها أنها مصراة فإنه يرجع على بائعه بنقصان عيها وليس له ردها عليه دون لبنها ولا مع لبنها ، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما ، وهو قول أبي يوسف رضى الله عنه القديم ، وبه نأخذ . وقد قال [أبو يوسف] بأخرة فيما روى عنه أصحاب الإملاء إنه يردها وقية صاع من تمر ويحتبس لبنها لنفسه . ومن اشترى أمة فاستغلها ثم أصاب بها عيبا ردها على بائعها واحتبس غلتها وكانت طيبة له ، ولو جامعها ثم وجد^(٣) بها عيبا كان بائعها بالخيار إن شاء أخذها ولا شيء له [عليه] غيرها وإن شاء رد أرش عيها من ثمنها وسواء كانت بكرًا أو ثيبا . وكذلك لو جنى عليها جنابة [ثم أصاب بها عيبا ، ولو كانت تزوجها أو جنى عليها غيره جنابة] فوجب لها مهر أو أرش ثم أصاب بها عيبا رجع على بائعها بأرش عيها من ثمنها الذى ابتاعها به منه ولم يكن لبائعها أخذها . ولو اشتراها ثم باعها ثم ظهر على عيب^(٤) كان بها فى يد بائعها فلا شيء له على بائعها . ولو أعتقها ثم علم بعيبها رجع بأرشه على بائعه . ولو قتلها غيره ثم علم بعيبها لم يرجع على بائعها بشيء . ولو قتلها هو ثم علم بعيبها لم يرجع على بائعها فى قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما وهو قول أبي يوسف رضى الله عنه القديم . وروى عن أصحاب الإملاء عن أبي يوسف بعد ذلك أنه قال^(٥) يرجع على البائع بأرش عيها ، وبه نأخذ . ولو اشترى طعاماً فأكله ثم علم أنه كان معيباً عند بائعه فإن أبا حنيفة قال لا شيء له على البائع . وقال أبو يوسف ومحمد : يرجع عليه بنقصان العيب ، وبه نأخذ . وإذا ظهر بها عيب يحتمل أن يكون كان فى يد البائع ويحتمل أن يكون حدث فى يد المشتري فادعى المشتري أنه كان فى يد البائع وأنكر البائع

(١) وفى الفيضية بعد أخرى .

(٢) وفى الفيضية نقصان .

(٣) وفى الفيضية ثم أصاب .

(٤) أى اطلع على عيب يقال ظهر عليه إذا اطلع عليه .

(٥) وفى الفيضية وروى عنه أصحاب الإملاء أنه قال بعد ذلك . قلت فالصواب روى أصحاب

الإملاء عن الخ ، وأما عن الأولى فن تصرفات النسخ .

ذلك فطلب المشتري يمينه فعليه اليمين على البتات لقد باعها منه وسلمها إليه وما بها هذا العيب ، فإن حلف برىء إلا أن يقوم عليه بينة [بخلاف ذلك] فتكون البينة أولى من يمينه ، وإن نكل عن اليمين ألزمه القاضي ذلك وردها المشتري على البائع . ومن اشترى شيئاً مأكوله في جوفه^(١) فكسره فوجده فاسداً فإن كان لقشره قيمة كان البائع بالخيار إن شاء أخذ قشره ورد ثمنه على المشتري ، وإن شاء أبى ذلك ورد من ثمنه ما بين قيمته معيباً وبين قيمته صحيحاً على المشتري ، وإن كان لا قيمة له رجع بثمنه كله على البائع . ومن باع عبداً له مال فماله للبائع إلا أن يشترطه المبتاع فيكون له على ما تحل عليه البياعات ، فإن كان له مائة درهم [والتمن دراهم] صار البائع كأنه باع من المشتري العبد ومائة درهم بالتمن الذي وقع به البيع فإن كان الثمن ذهباً جاز ذلك إذا تقابضا قبل أن يتفرقا ، فإن كان فضة أكثر من المائة الدرهم جاز ذلك إذا تقابضا قبل أن يتفرقا فكان ثمن المائة الدرهم مثلها من الثمن وكان ما بقي ثمناً للعبد ، وإن كانت الفضة مثل المائة الدرهم أو أقل من ذلك لم يحز البيع . وإذا جنى العبد جنات في بني آدم ثم باعه مولاه فإن كان باعه على علم منه بجناته كان مختاراً لها وكان عليه أرشها ، وإن كان عن غير علم^(٢) منه بها كان عليه الأقل من قيمة العبد ومن أرشها وتم البيع . وإن كانت الجنات في مال كان وليها بالخيار إن شاء أمضى البيع وأخذ الثمن في الواجب له فيها إلا أن يكون الثمن أكثر منه فيكون الفضل للبائع ، وسواء باع العبد على علم بها أو على جهل منه [بها] وإن شاء أبطل البيع وأخذ البائع ببيع العبد في الواجب له فيها إلا أن يغرم له ذلك البائع من ماله . والبيع بالبراءة من العيوب جائز في الحيوان وفيما سوى الحيوان ، ويدخل في ذلك ما علمه البائع وما لم يعلمه ، وما وقف عليه المشتري وما لم يقف عليه .

(١) وفي الشرح مأكولا جوفه وهو الأصوب .

(٢) وفي الفيضية على غير علم منه .

ومن اشترى شيئاً بثمن معلوم حال أو آجل فقبض ما اشترى ولم يلغ ثمنه فلا يجوز لبائعه أن يبتاعه من مبتاعه منه بأقل من ثمنه الذي باع به منه ، وكذلك لو بقى عليه من ثمنه شيء وإن قل . وإذا باع الرجل من الرجل شيئاً مرابحة ثم علم المشتري بخيانة كانت من البائع له في ثمنه زادها عليه فإن أبا حنيفة ومحمداً رضي الله عنهما قالوا المشتري بالخيار إن شاء حبسه ولا شيء له ^(١) غير ذلك وإن شاء رده ونقض البيع فيه ، وبه نأخذ . وقال أبو يوسف رضي الله عنه يرجع المشتري على البائع بالخيانة وبحصتها من الربح ، وإن كان ذلك في تولية فإن أبا حنيفة وأبا يوسف رضي الله عنهما قالاً يحط [له] الخيانة عن المشتري ويلزمه المبيع . وقال محمد بن الحسن رضي الله عنه لا يحط عنه شيء والقول فيه كما قال أبو حنيفة في الخيانة في المراجعة ، وبه نأخذ . وإذا اختلف المتبايعان في الثمن والمبيع قائم تحالفاً وتراداً البيع ، وإن كان فائتاً فإن أبا حنيفة وأبا يوسف قالوا القول قول المشتري في الثمن مع يمينه إن طلب البائع يمينه على ذلك ولا يترادان البيع . وقال محمد بن الحسن : يتحالفان في ذلك ويترادان قيمة المبيع والقول فيها قول المشتري مع يمينه [إن طلب البائع يمينه] على ذلك ، وبه نأخذ . ولا يجوز بيع الآبق على حال ولا يجوز بيع طير لم يصطد ولا سمك لا يؤخذ إلا بصيد مستأنف . ومن باع شيئاً بغير أمر مالكة بغير عرض ^(٢) فالملك

(١) كان في الأصل عليه والصواب له كما هو في الفيضية . قلت : ولو جمع له وعليه لكان أصوب أعى لا شيء له عليه لكن لم يكن فأبقيناه على أحد الأصلين الأقرب إلى الأصوب .

(٢) وفي المغرب : والعرض أيضاً خلاف النقد . وفي الفرح قال : ومن باع ملك الغير بغير إذن مالكة فهو على وجهين إما أن يبيعه بدين أو بدين عين فإن باعه بدين كالدرهم والدنانير والفلوس والكيل والوزن للموصوف بغير عينه فإن البيع موقوف إلى إجازة المالك . وقيام الأربع فيه شرط للحقوق الإجازة فيه وهو البائع والمشتري والمالك والمبيع . وقيام الثمن في يدى البائع ليس بشرط فإن أجازته المالك بعد قيام الأربع جاز البيع وتكون الإجازة اللاحقة بمنزلة الوكالة السابقة ويكون البائع كالوكيل للمعيز في بيعه والثمن يكون للمعيز إن كان قائماً وإن هلك في يد البائع هلك أمانة للمعيز لأن الثمن في يد الوكيل أمانة إلى أن قال : وأما إذا باعه بدين عرض بما يتعين للعقد إذا عينه فهاهنا قيام الخمس شرط للحقوق الإجازة : الأربع ماذكر والخامس قيام العرض وهو =

بالخيار ما لم يمت واحد من متعاقلي البيع ومن المسالك للمبيع وما لم يتلف المبيع إن شاء أمضى البيع وإن شاء فسخه . وإن باع بعرض كان مالك المبيع بالخيار إن شاء أمضى البيع فجاز البيع الذى تولاه وكان عليه قيمة المبيع للذى كان يملكه وإن شاء أبطل البيع . وإن اشترى رجل لرجل شيئاً بغير أمره كان ما اشترى من ذلك لنفسه أجازة الذى اشتراه له أو لم يجره . وبيع الأعشى جائز وابتياعه جائز ، وله فيما اشترى الخيار بالجلس إن كان مما يجس ، وإن كان مما لا يجس فإن محمد بن الحسن رضى الله عنه قال : إذا وصف له فكان كما وصف له قام ذلك مقام رؤيته إياه لو كان بصيراً ، وبه نأخذ . وقال مرة أخرى إذا قام من المبيع المقام الذى لو كان بصيراً كان ذلك رؤية له كان ذلك المقام منه وهو أعمى كذلك . وبيع الملامسة والمنازمة لا ينعقد بهما بيع ، وهما يبعان كأننا فى زمن الجاهلية : يتراوض الرجلان على السلعة فيلمسها المشتري بيده فيكون ذلك ابتياعاً لها ^(١) رضى مالكها بذلك أو لم يرض ، فهذه الملامسة . وأما المنازمة فكان الرجلان يتراوضان ^(٢) على السلعة فيحب مالكها إلزام المساوم له عليها إياها فينبذها إليه فيلزمه بذلك ولا يكون له ارتجاعه ^(٣) . وبيع آخر قد كان أهل الجاهلية يتبايعونه ويسمونه بيع الحصاة ؛ وهو أنهم كانوا يتراوضون ويتساومون على السلعة فإذا وضع الطالب لشرائها حصاة عليها يجب ^(٤) له البيع فيها على صاحبها ولم يكن لصاحبها ارتجاعها ، فنهى ^(٥) رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك كله . ولا يجوز بيع الحمل دون أمه ، ولا بيع الأم دون

== الثمن شرط أيضاً فإذا لحقت الإجازة عند قيام التحس جاز البيع ويكون الثمن للبائع دون الخبير وله أن يرجع على البائع بقيمة ماله إن لم يكن له مثل فإن كان له مثل يرجع عليه بمثله الخ والتفصيل فى المرح بما لا مزيد عليه .

(١) وفى الفيضية ابتياعها .

(٢) وفى المغرب : وفى الإجازات البائع والمشتري إذا تراوصا الساعة أى تداريا فيها الخ .

(٣) وفى الفيضية رده عليه .

(٤) وفى الفيضية تم له .

(٥) وفى الفيضة فنهى .

حملها ، ولا يبيع اللبن في الضرع ، ولا يبيع عَسَب الفحل^(١) . ومن اشترى مالم يره فله فيه خيار الرؤية . ومن باع عبده من رجل بثمان على أن يبيعه الآخر عبده بثمان ذكراه لم يحز البيع . ولا يحل النجش . ولا يصح تلقى السلعة في البلد الذي يضر ذلك أهله^(٢) ولا بأس به في البلد الذي لا يضر ذلك أهله^(٣) وكذلك يبيع الحاضر لليادى . ولا ينبغي أن يسوم الرجل على سوم أخيه إذا جنح^(٤) البائع إلى بيعه . ومن كان عليه دين من غير قرض فأخر به إلى أجل لزم التأخير [وجاز] وكان كأنه كان في أصله ، وإن كان من قرض لم يحز ذلك وكان حالا . ولا بأس أن يتجر الوصى بمال اليتيم ولا ضمان عليه إن أصيب في ذلك . وإذا أقر العبد بدين وكذبه مولاه فإن كان مأذوناً له في التجارة لزمه وبيع ما في يده من التجارات فيه ، فإن قصر ثمنه عن ذلك يبيع العبد فيه ، فإن قصر ثمنه عن ذلك كانت البقية عليه إذا عتق ، وإن كان محجوراً عليه لم يلزمه من ذلك شيء حتى يعتق . وبيع الكلاب التي ينتفع بها والصقور والفهود والهر جائز . ومن قتل شيئاً من ذلك غرم قيمته لمالكه . وأجر وزان الثمن على المشتري ، وأجر كيال المبيع ووزانه وعاده وذارعه على البائع . ولا يجوز بيع مالم يقبض من الأشياء المبيعات إلا العقار فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يحيز بيعه قبل قبضه . وأما أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما فكانا لا يحيزان بيع ذلك أيضاً حتى يقبض ، وبه نأخذ . ثم رجع أبو يوسف عن ذلك إلى قول أبي حنيفة . ولا يجوز لمن اشترى شيئاً كيلاً وإن قبضه أن يبيعه حتى يكتاله ، وكذلك حتى يتزنه إن كان اشتراه وزناً ، وكذلك حتى يعمده إن كان اشتراه عدداً . ولا بأس أن يبيعه قبل أن يذرع له إن كان اشتراه مذارعة . وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رضى الله عنهم ،

(١) وفي المغرب : نهى عن عسب الفحل وهو ضرابه يقال عسب الفحل الناقة يسحبها عسباً إذا قرعها . والمراد من كراء العسب على حذف المضاف .

(٢) وفي القيسية بأهله في الموضعين .

(٣) حنح جنوحاً مال واجتنتح مثله وفي التنزيل : « وإن جنحوا للسلم فاجنح لها » مغرب .

وجه نأخذ . غير أن أبا يوسف قد قال بأخوة في المندود : له [أن يبيعه] قبل أن يصد
 إن كان قد قبضه . وقد روى ذلك أيضاً عن محمد بن الحسن . وجميع الأخرس
 وابتياعه وعقوده على نفسه بالإشارات المفهومات منه جائز كله ، وهو في إشارته
 كالتكلم في كلامه . وهذا إذا كان ولد أخرس ، فأما إن كان [طراً]^(١) عليه الأخرس
 فإنه ليس كذلك ، ولا يجوز شيء من هذا منه كما يجوز من الأخرس الأصلي
 إلا أن يكون ذلك قد دام به حتى يئس من كلامه فإنه بذلك يقوم مقام الأخرس
 الأصلي . ومن اشترى شيئين لا يقوم أحدهما إلا بصاحبه كالخفين وكالتعلين قبضهما
 وأصاب بأحدهما عيباً فهما كالشيء الواحد إن شاء ردهما وإن شاء احتبسهما .
 وللبيع احتباس ما باع ما بقي له على المبتاع أو على حويل إن أحاله عليه شيء من
 الثمن إن كان الثمن حالا ، وإن كان آجلاً لم يكن له ذلك . ولا ينبغي لأحد
 أن يفرق بين ذوى رحم محرمة فيهما^(٢) صغير ، فإن فعل فإن أبا حنيفة كان يكره
 ذلك ولا يفسخ البيع فيه ، وكان أبو يوسف يكره ويفسخ البيع فيه^(٣) وبه نأخذ .
 وكذلك الحكم في هذا حتى يبلغ الصغير . وقال^(٤) محمد بن الحسن في الصبي
 إذا كان له أخوان أو أختان أو عمتان^(٥) أو خالتان فإنه لا بأس ببيع واحد
 من ذلك واحتباس الصغير مع الآخر .

باب أحكام البيوع الفاسدة

قال أبو جعفر : ومن اشترى شيئاً شراء فاسداً لم يقبضه بأمر بائه لم يخرج
 من ملك بائه ، وإن قبضه بأمر بائه خرج من ملكه إلى ملك مبتاعه منه ،

(١) في الأصل كان عليه وسقطت هذه العبارة من الأصل الثاني وفي الشرح طراً مكان كان
 وعبارته أو طراً عليه الأخرس فزدنا طراً بعد كان .

(٢) كذا في الفيصلة ، وكان في الأصل : بين ذى رحم محرمة فيها صغير . وفي الشرح بين
 ذوى رحم محرمة فيها الصغير .

(٣) وفي الميضية وكان أبو يوسف ومحمد يكرهان ذلك ويفسخان البيع فيه .

(٤) وفي الفيصلة غير أن مكان قال .

(٥) وفي اثنية عمان .

فلعله عليه ملك فاسد ، فإن قوته يبيع أو تملك منه إياه غيره جاز ما فعل من ذلك وكان عليه ضمان قيمته يوم قبضه لبائمه . وكذلك إن كان عبداً فأعتقه أو دبره أو كاتبه ، أو كانت أمة فأولدها .

باب السلم

قال أبو جعفر : ولا يجوز بيع السلم ولا آجال البياعات إلى الحصاد ، ولا إلى الجداد^(١) ولا إلى الدياس^(٢) ولا إلى صوم النصارى ، ولا إلى فطر اليهود^(٣) قبل دخولهم في صومهم ، فإن كانوا قد دخلوا في صومهم فقد صار آخره معروفاً فجاز [أن يكون] آجلاً فيما ذكرنا . ولا يجوز السلم بلا أجل ، ولا يجوز السلم في شيء من الحيوان ، ويجوز السلم في الأشياء المكيلات ، وفي الأشياء الموزونات ، وفي الأشياء المذروعات مثل الثياب ونحوها ، وفي الأشياء المعدودات ، مما لا يختلف وما هو مضبوط بصفته بالجودة من نوعه أو بالوسط من نوعه أو بالردىء من نوعه ، وما كان من ذلك مما لا يضبط بما ذكرنا لم يجز فيه السلم . وصغير البيض وكبيره سواء . ولا يجوز السلم في طعام من موضع بعينه مما قد يجوز أن لا يكون له طعام ، وإنما يجوز في الأشياء للأمانة . ولا يجوز السلم إلا في موجود في وقت وقوع السلم ، وفي حين حلول السلم ، وفيما بعد وقوع السلم إلى حلوله . ولا يجوز السلم حتى يقبض المسلم إليه رأس مال السلم قبل افتراقه والذي أسلم إليه بأبدانهما عن موطن السلم ، عرضاً^(٤) كان رأس مال السلم أو ديناً . ولا يجوز السلم فيما لم يشترط فيه مكان قبض له في قول أبي حنيفة رضي الله عنه إذا كان له حمل ومؤونة ؛ فإن لم يكن له

(١) في المغرب حصد الزرع : جزء حصدًا وحصاداً من بابي ضرب وطلب . وفيه أيضاً : وجد النخل صرمة : أي قطع ثمره جداداً فهو جاد .

(٢) في المغرب الدياسة في الطعام : أن يوطأ بقوائم الدواب أو يكرر عليه المدوس يعني الجرجر حتى يصير تبناً . والدياس مقل السيف . واستعمال الفقهاء إياه في موضع الدياسة جائز . إلى أن قال : وأصل الدوس شدة وطء الشيء بالقدم .

(٣) وفي النفيضة ولا إلى فطرهم .

(٤) أي نقداً كما مر .

حمل ولا مؤونة جاز السلم ووجب على المسلم إليه أن يوفيه المسلم^(١) في الموضع الذي تعاقدوا فيه السلم . وقال أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما : كل ما كان من السلم له حمل ومؤونة أولا حمل له ولا مؤونة قد ذكر^(٢) له موضع قبض في السلم جاز السلم وقبض هناك ، وما لم يذكر له منه موضع قبض جاز السلم ووجب للمسلم قبضه من المسلم إليه حيث تعاقدوا السلم ، وقد كان أبو حنيفة قبل قوله الذي ذكرناه عنه يقول : لا يجوز السلم في شيء من الأشياء له حمل ومؤونة أولا حمل له ولا مؤونة إلا باشتراط المسلم على المسلم إليه موافاته به في مكان بعينه يذكره له في السلم ، وإن وقع بخلاف ذلك كان فاسداً . قال أبو جعفر : وبه نأخذ . ومن مات وعليه سلم أو غيره إلى أجل حل ما عليه من ذلك فصار حالا . ولا بأس بالكفالة والحوالة للمسلم من المسلم إليه بما أسلم إليه فيه . فأما الكفالة والحوالة للمسلم إليه من المسلم برأس مال السلم^(٣) فإن قبض المسلم إليه منهما رأس المال قبل افتراقه وصاحبه الذي أسلم إليه عن موطن السلم تم السلم بينهما . وإن لم يتقابضاه كذلك بطل . ولا يجوز السلم كيلا إلا بمكيال يؤمن فقهه ، وكذلك إن كان وزناً . ولا بأس بالسلم في المكيال وزناً وفي الموزون كيلا . ولا بأس بإسلام ما يكال فيما يوزن وما يوزن فيما يكال . ولا يجوز أن يسلم موزون في موزون ولا مكيال في مكيال^(٤) . ولا يجوز بيع السلم قبل قبضه ممن هو عليه ولا من غيره . ولا بأس بالرهن بالسلم فإن هلك الرهن في يد المرتهن فكان في قيمته وفاء بالسلم

(١) وفي الفيضية السلم .

(٢) وفي الفيضية فذكر له ، مكان قد ذكر له .

(٣) وفي الفرح : والكفالة والحوالة برأس المال جائز لأنهما لما تعاقدوا عقد السلم صار رأس المال ديناً مضبوا على رب السلم للمسلم إليه . والكفالة والحوالة بالدين المضمون جائز إلا أن في الكفالة لا يبرأ رب السلم عن رأس المال إلا إذا كانت بشروط براءة الأصل حينئذ يبرأ ، وفي الحوالة يبرأ قبل أن يفترق العاقدان بالأبدان إذا قبض السلم رأس المال من الكفيل أو من المحتال عليه أو من رب السلم تم العقد بينهما ولا يضرهما فرقة الكفيل والمحتال عليه ، بما أنه لأنه ليس سائد . ولو تفرقا قبل استيفاء رأس [مال] السلم بطل السلم وبطلت الكفالة والحوالة .

(٤) وفي الفيضية ولا يجوز السلم موزواً في موزون ولا مكيالاً في مكيال .

كان بذلك مستوفياً ، وإن كان مقصراً عن ذلك رجع المسلم بالنقيصة على المسلم إليه [وإن كان الرهن من المسلم للمسلم إليه وضاع في يد المسلم إليه] اعتبر فيه مثل الذى ذكرنا أيضاً ، وهذا إذا كان ضياعه قبل افتراق المتعاقدين عن موطن السلم ، وإن تفرقا عنه قبل ذلك بطل السلم . ولا تجوز الشركة ولا التولية في السلم . ولا بأس بالإقالة في السلم من السلم كله ، ومن بعضه دون بقيته إذا كان الباقي منه جزءاً معلوماً كنصفه أو كما أشبهه من أجزائه . وإذا أسلم الرجل إلى الرجل في شيئين من جنسين مختلفين مالاً واحداً فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان لا يجيز ذلك ، وكان أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما يجيزانه ، وبه نأخذ . ولا يجوز في قولها الإقالة من واحد منهما دون صاحبه^(١) . ولا بأس بالسلم في نوع واحد مما يكال أو مما يوزن على أن يكون حلول بعضه في وقت وحلول بقيته في وقت آخر^(٢) وإذا لم يقبض المسلم السلم حتى فات فصار مثله غير موجود^(٣) فالمسلم بالخيار إن شاء فسخ السلم وارتجع رأس ماله ، وإن شاء صبر إلى وجود مثله فأخذه حينئذ من المسلم إليه . ومن قبض ما أسلم فيه ثم أصاب به عيباً رده ، وطالب المسلم إليه بما أسلم إليه فيه غير معيب ، فإن كان حدث به في يده عيب آخر قبل ذلك فإن أبا حنيفة كان يقول المسلم إليه بالخيار إن شاء أخذه معيباً العيين جميعاً وعاد عليه المسلم بسلمه ، وإن شاء

(١) وفي الفرح وذكر الطحاوى ههنا أنه إذا أسلم مالا واحداً في شيئين مختلفين يجوز السلم في قولهم جميعاً ثم لا يجوز عندهما الإقالة في أحدهما دون صاحبه ، وهذا غير سديد فعلى قولها وجب أن يجوز الإقالة في أحدهما دون صاحبه ، لأن الإقالة فسخ والفسخ جائز في أحدهما دون صاحبه ، ألا ترى أنه لو قبضها ثم وجد بأحدهما عيباً كان له أن يرده . قلت وهذا كما ترى مخالف لما في الأصلين هنا من ادعاء الاتفاق بينهم ونسبته إلى الطحاوى وتنبه له .

(٢) وفي الفرح ولا يحتاج إلى بيان حصة كل واحد منهما ؛ أما على قولها فلا يشك ، وأما على قول أبي حنيفة فكذلك لأن حصة كل واحد منهما معلوم يتوصل إليه بلا حوز ، خلاف ما إذا كان السلم في جنسين .

(٣) وفي الفرح قال : وإذا لم يقبض المسلم السلم حتى فات وصار مثله غير موجود فإن السلم لا يبطل عند علمائنا الثلاثة ، وعند زفر يبطل السلم ويرجع رب السلم برأس ماله . وعندنا لا يبطل ولكن رب السلم بالخيار إن شاء انتظر إلى وجود مثله يأخذه منه ، وإن شاء لم يصبر إلى ذلك الوقت وأخذ رأس ماله . قلت : وكان في الفيضية نصار عليه مثله وزيادة عليه ليس بعي .

أبى أخذه^(١) ولا شيء عليه^(٢) . وكان أبو يوسف يقول : المسلم إليه بالخيار إن شاء أخذ مادفع معيباً معيناً جميعاً ودفع إلى المسلم ما كان أسلم إليه فيه غير معيب ، وإن شاء أبى ذلك وكان المسلم بالخيار ، إن شاء احتبس ما قبض من المسلم إليه ولا شيء له غيره ، وإن شاء رد على المسلم إليه مثله معيباً العيب الأول ويرجع عليه سلمه . وقال محمد : المسلم إليه بالخيار إن شاء قبل سلمه معيباً معيناً جميعاً وعاد السلم عليه للسلم كما كان عليه في الأصل ، وإن شاء أبى ذلك [و] غرم^(٣) نقصان عيبه من رأس مال السلم للسلم ، وهذا إذا كان العيب من جنابة المسلم أو من السواء ، فإن [كان] جنابة جانٍ وجب بها شيء للسلم ولا سبيل له إلى رده على المسلم إليه ، ولا سبيل للسلم إليه إلى قبوله ، ولا شيء لواحد منهما على صاحبه في قول أبي حنيفة . وأما على قول أبي يوسف فيغرم المسلم للسلم إليه مثل ما قبض منه ويرجع عليه بمثل سلمه^(٤) . وأما في قول محمد فيرجع المسلم على المسلم إليه بنقصان عيب سلمه من رأس ماله . ولا بأس أن يبيع المسلم السلم بعد قبضه إياه مرابحة وأن يوليه من شاء كما يكون له ذلك لو كان ابتاعه عيناً^(٥) . ولا يجوز للسلم بعد الإقالة

(١) سقط لفظ أبى من الفيضية وفيها وإن شاء أخذه . وليس بشيء .
(٢) وفي الصرح : أعلم بأن السلم يثبت فيه خيار العيب ولا يثبت فيه خيار الرؤية ولا خيار الشرط ، فإذا وجد بها عيباً فإن شاء تجوز به وإن شاء رده ، فإن حدث به عيب آخر فالسلم إليه بالخيار إن شاء رضى بزيادة العيب وقبضه [وإن شاء أخذه] وسلم إليه سليماً غير معيب فإن أبى قبوله اختلفوا فيه على ثلاثة أقوال : قال أبو حنيفة بطل حق السلم وليس له الرد ولا الرجوع بحصة العيب ، وقال أبو يوسف يرد على السلم إليه مثل ما قبض معيباً بميب واحد مثل عيب المقبوض الذى عند المسلم إليه فإذا رجع عليه بتسليمه غير معيب وإن شاء تجوز به في قول محمد ويرجع عليه بحصة العيب من رأس المال فيقوم المقبوس غير معيب ويقوم معيباً بالعيب الذى عند المسلم إليه فينظر إلى النقصان ، فإن كان النقصان من قيمته غير معيب بذلك العيب عشرها يرجع عليه بعشر رأس المال . وهذا الاختلاف ذكره الصحاوى وم يذكر في المبسوط .

(٣) وفي الفيضية وعمره .

(٤) وفي الصرح : ويؤخذ منه سلمه غير معيب .

(٥) وفي الفيضية يباع .

أن يشتري برأس مال السلم شيئاً قبل قبضه إياه من المسلم إليه . ولا يجوز التسعير على الناس ولا يصلح ذلك لأن الله عز وجل قال : « لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ^(١) » .

كتاب الاستبراء^(٢)

قال أبو جعفر : وإذا كان للرجل جارية يطؤها فأراد أن يخرجها من ملكه إلى ملك غيره يبيع أو هبة أو ماسوى ذلك فإنه لا ينبغي له ذلك حتى يستبرئها بحيضة إن كانت ممن تحيض ، أو بشهر إن كانت ممن لا تحيض . وإذا قبضها المبتاع منه أو ممن ملكه إياها بما سوى الابتاع فإنه لا ينبغي له أن يطأها بعد ذلك حتى يستبرئها بحيضة إن كانت ممن تحيض ، أو بشهر إن كانت ممن لا تحيض ، فينبغي له في حال استبرائه إياها أن لا يقبلها ولا ينظر إلى فرجها من شهوة حتى تخرج من الاستبراء . ومن ابتاع جارية حاملاً من غير مولاها أو من غير زوج لها فإنه لا يطؤها حتى تضع حملها . ومن ابتاع جارية ممن تحيض أو ممن لا تحيض فلم يقبضها حتى حاضت في يد بائعها إن [كان^(٣)] استبرأها الحيض أو مرَّ عليها [شهر]^(٤) إن كان استبرأها الشهر ثم قبضها بعد ذلك فإن ذلك لا يجزئ من الاستبراء في قول أبي حنيفة ومحمد ، وهو قول أبي يوسف القديم ، ثم قال بعد ذلك فيما روى عنه أصحاب الإملاء إنه يجزئ بذلك الاستبراء^(٥) وبه نأخذ . ومن ابتاع جارية ممن تحيض فقبضها

(١) زاد في الصرح ولقوله عليه السلام : « لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه » . وإذا سحر السلطان على الخباز أو على انقصاب سعر الخبز وسعر اللحم وما أشبه ذلك هل يجوز بيعهم بعد التسعير أم لا ؟ إياه ينظر إن كان يحال لو لم يبع مثل ماسعر السلطان عليه حبس في السجن فيبعه لا يجوز كأنه باعه مكرهاً وإن كان باعه برضاه صح البيع .

(٢) هذا الكتاب ساقط من القيفية وفي الشرح باب مكان كتاب .

(٣) زدما هذا اللفظ الذي بين المربع لأنه يستفاد من سياق الكلام وسقط من الأصل ولم يذكر الشارح هذه العبارة هذا اللفظ .

(٤) وفي الصرح يجزئ بذلك الحيضة وكان في الأصل بذلك بعد الاستبراء ، فلفظ بعد لا يناسب وهو من سهو السامع .

فارتفع حيضها لامن حمل يعلم أنه بها فإن محمداً روى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه قال لا يطؤها حتى يعلم أنها غير حامل ولم يعتبر ذلك بشيء^(١). وأما أصحاب الإماماء فرووا عن أبي يوسف عن أبي حنيفة مثل ذلك ؛ إلا أنهم رويوا عنه أن مقدار ذلك أن يمضي عليها ثلاثة أشهر أو أربعة أشهر ، فإذا مضت عليها ولم يعلم حملاً كان له وطؤها ، ولم يحك محمد عن أبي يوسف خلافاً لأبي حنيفة في ذلك ، ولا حكاه أصحاب الإماماء . وقال محمد : من رآه لا يطؤها حتى يمضي عليها شهران وخمسة أيام ، فإذا مضت ولم يعلم حملاً كان له وطؤها ، ثم رجع عن ذلك فقال لا يطؤها حتى يمضي عليها أربعة أشهر وعشرة أيام ، فإذا مضت عليها ولم يعلم بها حملاً كان له وطؤها . ومذهبنا في ذلك أنه لا يطؤها حتى يمضي عليها حولان إلا أن تحيض قبل ذلك ، وهو مذهب سفيان الثوري وزفر ابن الهذيل رضي الله عنهما ، وهو معنى قول أبي حنيفة رضي الله عنه الذي رواه محمد عن أبي يوسف عنه^(٢) . ومن اتباع جارية ولها زوج لم يدخل بها وقبضها وهي كذلك ثم طلقها زوجها حلّ له وطؤها ولم يكن عليه أن يستبرئها . ومن اتباع جارية ولم يفارق بالثمنها عن موطن البيع ولم يكن قبضها حتى تقايلا البيع فيها فإن أبا حنيفة قال في ذلك [فيها^(٣)] روى محمد عن أبي يوسف عنه أن القياس أن لا يكون له أن يطأها حتى يستبرئها ، ولكن أستحسن فأجعل له وطأها من غير استبراء . وروى أصحاب الإماماء عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه قال لا يطؤها حتى يستبرئها ، وبه نأخذ . قالوا : قال أبو يوسف إنه إن وطأها بلا استبراء^(٤) [جازله] لأن علمه يحيط أنها لم توطأ . وروى

(١) وفي المرح : ولم يوقت لذلك وقتاً .

(٢) أي قوله الذي مر قبل ذلك وهو لا يطؤها حتى يعلم أنها غير حامل لأن أكثر مدة الحمل حولان ، فالحل وعدمه يعلم بمضيها .

(٣) سقط لفظ فيما من الأصل أو ما بمعناه نحو على . ولم نجد اللفظ بعينه في المرح مزداه لترتبط العبارة .

(٤) كذا في الأصل ولم نجد هذه لمارة في شرح ولعل لفظ جاز له سقط هنا من الأصل ، والله أعلم فزدناه بين المربين لارتباط العبارة .

محمد بن سماعة عن محمد بن الحسن أنه ليس عليه أن يستبرئها ، قال وهو القياس لأن ملك المشتري لم يكن تم عليها^(١) .

كتاب الرهن^(٢)

قال أبو جعفر : ولا يجوز الرهن إلا مقبوضاً مفرغاً محوذاً خارجاً عن يد راهنه إلى يد مرتهنه أو إلى يد من يثق راهنه ومرتهنه أن يكون في يده دون أيديهما عدلاً فيه لهما . ولا يجوز رهن بعض عبد ولا بعض دار^(٣) مشاع فيها

(١) زاد الشارح ولو بقايلاً بعد التسليم إلى المشتري وجب على البائع الاستبراء قياساً واستحساناً ، ولو لم يتقايلاً ولكن المشتري رد عليه الجارية بخيار عيب أو بخيار رؤية يجب على البائع الاستبراء أيضاً ، وإن كان شرط الخيار للمشتري وعادت الجارية إلى البائع فإن كان الفسخ قبل القبض فلا يجب الاستبراء على البائع بالإجماع ، وإن كان الفسخ بعد القبض فكذلك عند أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد يجب على البائع الاستبراء . ولو كان البيع فاسداً ففسخ البيع وردت إلى البائع إن كان قبل القبض فلا استبراء على البائع في قولهم جميعاً ، وإن كان الفسخ بعد القبض فعلى البائع الاستبراء في قولهم جميعاً ، ولو أسرها العدو ثم عادت إليه بعد الإحراز بدار الحرب فعليه الاستبراء ، ولو أخذت من العدو قبل الإحراز بداره فردت إلى صاحبها بوجه من الوجوه فلا استبراء عليه ، ولو انفلتت إلى دار الحرب ثم عادت إلى صاحبها بوجه من الوجوه فلا استبراء عليه في قول أبي حنيفة ، وعند أبي يوسف ومحمد عليه الاستبراء . ولو أخذوها في دار الإسلام وهي آتية وأحرزوها بدارهم ملكوها في قولهم جميعاً فإذا عادت إلى مولاهما فعليه الاستبراء في قولهم ومن اشترى جارية وهي معتدة من الزوج عدة وفاة أو طلاق ونقي من عدتها يوم أو بعض يوم وانقضت عدتها بعد قصص المشتري لا استبراء عليه ، وإن انقضت عدتها قبل القبض لا تحمل له إلا بالاستبراء . قلت : ثم ذكر مسألة الجارية التي ارتفعت حيضتها وقد صرت هنا في المتن قبل ذلك ، ثم ذكر مسألة نفل الإمام الجند فقال : وإذا نفل الإمام الجند وقال من أصاب منكم جارية فهي له فأصاب واحد من الجند جارية فاستبرأها بحیضة فأراد أن يطأها في دار الحرب أو قسم الإمام الفنائم في دار الحرب فأصاب واحد منهم جارية فاستبرأها بحیضة وأراد أن يحامعها أو باع الإمام الفتنية من رجل فاستبرأها المشتري بحیضة وأراد أن يطأها في دار الحرب - قال أبو حنيفة وأبو يوسف : يكره له أن يطأها قبل الإحراز بالدار فإذا أحرزها بدار الإسلام فعليه أن يستبرئها ثم يطأها . وقال محمد لا بأس بوطئها ، ولو دخل واحد غائماً فغم جارية فاستبرأها في دار الحرب فليس له وطؤها بالإجماع . قلت أظن أن هذه المسائل من مسائل المتن سقطت منه أو فرعها الشارح ، وكذلك زاد مسائل في أول الباب من شراء الجارية من عبده أو مكاتبه أو ابنه الصغير أو امرأة أو اشتراها وهي بكر ولم أذكرها اختصاراً والله أعلم أي من المتن أم فرعها الشارح رحمه الله .

(٢) وفي الفيزية أبواب الرهن .

(٣) وفي الفيزية ولا دار مشاع .

ولا بعض ماسواهما كذلك ، ، كان مما يقسم أو كان مما لا يقسم . ولا يؤاجر الرهن ولا يخرج ولا شيء منه من يد من قبضه بحق الرهن إلا ببراءة المرتهن من الدين كله . وجائز للرجل رهن عبد ابنه الصغير بالدين الذى على الأب قليلاً كان [الدين] أو كثيراً . وإن هلك العبد فى يدى المرتهن كان ما بطل بهلاكه فى يدى المرتهن من الدين على الأب للابن ، والوصى فى ذلك كالأب . وإذا ضاع الرهن فى يدى المرتهن أو فى يدى الأمين عليه وهو يساوى ما رهن به أو أكثر منه ضاع بالدين الذى رهن به ولم يكن على مرتته غرم شيء من قيمته ، وإن كانت قيمته أقل من الدين الذى رهن به رجع المرتهن على الراهن من دينه . بما جاوز قيمة الرهن . وإذا أعتق الراهن عبده المرهون كان حراً وخرج من الرهن ، فإن [كان] الراهن موسراً وكان الدين حالاً أخذ بقرمه للمرتهن . وإن كان الدين إلى أجل لم يحل كان على الراهن قيمة الرهن تكون مكان الرهن على حكمه الذى كان عليه ، وإن كان الراهن معسراً استسعى^(١) العبد فى الأقل من قيمته ومن الدين ، ويأخذه المرتهن قضاءً من دينه ، ثم يرجع به العبد المعتق على الراهن ، ويرجع المرتهن على الراهن بقيته إن بقيت له بعد ذلك [قضاء] من دينه . وإن كان الرهن أمة فحملت فادعى الراهن حملها فوضعت^(٢) بعد ذلك فإن كان الراهن موسراً كان عليه ضمان الدين للمرتهن إن كان الدين حالاً ، وإن كان الدين إلى أجل كانت عليه قيمته تكون رهناً مكان الأمة ، وإن كان الراهن معسراً سعت الأمة فى الدين بالغاً ما بلغ ، ولم ترجع به على الراهن ، وأخذه المرتهن قضاءً من دينه ، ولا سعاية على الولد . وإن كان الدين إلى أجل سعت فى قيمته فكانت رهناً فى يد المرتهن مكانها فإذا حل الدين أخذها من دينه وسعت له الأمة فى بقية دينه ، وإن كان الراهن

(١) وفى الفيضية سعى .

(٢) وفى لعيضية ثم وضعت .

ادّعى الحمل أنه منه بعد وضع الأمة إياه والراهن معسر قسم الدين على قيمة الأم^(١) يوم وقع الرهن عليها وعلى قيمة ولدها يوم كانت الدعوة ، فما أصاب الأمة سعت فيه بالغاً ما بلغ للمرتهن ولم ترجع به على مولاه ، وما أصاب الولد سعى في الأقل منه ومن قيمته ورجع بذلك على الراهن وقبض المرتهن ماسى فيه الولد من دينه ورجع المرتهن أيضاً ببقية الدين على الراهن . وإن كان الرهن لم يولد الأمة الرهن ولم يعتقها ولكنه دبرها خرجت بذلك من الرهن وكان حكمها في السعاية إن وجبت عليها بإعسار الراهن حكم الأمة التي ادّعى الراهن ولدها قبل وضعها إياه في جميع ما ذكرنا . والزيادة في الرهن جائزة لاحقة بالدين ، والزيادة في الدين كذلك في قول أبي يوسف رضى الله عنه . وأما في قول أنى حنيفة ومحمد رضى الله عنهما فلا يجوز ، ولا يكون الرهن رهناً بها ، وبه نأخذ . وإذا جنى العبد المرهون جناية فقتل رجلاً خطأ وفي قيمته وفاء بالدين لأفضل فيها فالمرتهن بالخيار إن شاء فداء بأرشها وكان الرهن على حاله ، وإن شاء أبى ذلك وقيل للراهن ادفعه بالجناية ، أو افده بأرشها ، فلايهما^(٢) فعل خرج العبد من الرهن وبطل الدين الذي كان رهناً به على الراهن ، فإن كان في قيمة الرهن فضل عن الدين كان على الراهن فداء الفضل وكان على المرتهن فداء المضمون إلا أن يأبى ذلك المرتهن فيعود الحكم في العبد كله إلى الراهن فيما يجب لولى الجناية بالجناية مما ذكرنا ويبطل الدين عن الراهن . وما أصيب^(٣) به العبد الرهن من جناية نفسه أو في بدنه فالتصم فيها المرتهن دون الراهن حتى يعيد الواجب بها إلى يده رهناً مع العبد . وإذا ولدت الأمة الرهن ولداً من غير مولاه ، أو أثمرت النخلة المرهونة ثمرة في يد المرتهن ، أو كانت شاة فدرّ لبنها في يد المرتهن فذلك كله داخل في الرهن ، غير أنه إن ضاعت هذه الحوادث

(١) وفي العيصية قيمة الأمة .

(٢) وفي العيصية فأيهما .

(٣) وفي الأصل الأدهرى وما أصاب ، والصواب ما في العيصية : وما أصيب .

في يد المرتهن ضاعت بغير شيء وجعلت كأنها لم تكن ، وإن ضاعت الأشياء التي كانت منها قسم الدين على قيمتها يوم رهنّت وعلى قيمة ما كان حدث فيها يوم يفتك فما أصاب قيمة ما حدث منها بقي به رهنا ، وما أصاب قيمة ما كان الرهن وقع عليه بطل من الدين على الراهن ، فإن مات الحادث بعد ذلك جمل كأنه لم يكن ، وجمل ما كان وقع عليه الرهن ذاهبا بالدين كله ، والقول قول الراهن في مقدار الدين الذي وقع به الرهن إذا اختلف هو والمرتهن فيه مع يمينه بالله عز وجل على ذلك إن طلب المرتهن يمينه عليه ، والقول قول المرتهن في قيمة الرهن إذا ضاع في يده واختلف هو والراهن في قيمته مع يمينه بالله على ذلك إن طلب الراهن يمينه عليه ؛ فإن حلف برئ ، وإن نكل عن اليمين لزمه ما ادّعاء عليه الراهن فيه . والمرتهن أحق بالرهن وبشئنه إن بيع ، في حياة الراهن كان ذلك أو بعد وفاته .

كتاب المداينات^(١)

قال أبو جعفر : وإذا اشترى الرجل من الرجل سلعة شراء جائزا وقبضها منه بتسليمه إياها إليه فمات أو أفلس قبل أن يدفع ثمنها أو بعد دفعه طائفة من ثمنها وعليه ديون لأناس شتى فالغرماء في ذلك أسوة وليس بائعها بأحق بها منهم ، وإن سأل الغرماء القاضي حبس المطلوب [بدينهم] وقد أثبتوه عليه عنده أو أقرّ لهم به عنده فعل ذلك به ، فإن سألوه بيع السلعة أو ما سواها مما يملكه المطلوب لم يجبههم إلى ذلك ، إلا أن يكون الذي سألوه في ذلك دناير وديونهم دراهم . أو دراهم وديونهم دناير ، فإنه يجبههم إلى ذلك ، وإن كان المطلوب توفي باع لهم القاضي جميع ما سألوه^(٢) يبيعه من ذلك بعد

(١) وفي العيضة أبواب المداينات .

(٢) وفي العيضة ما يستلزمه .

أن يثبت عنده ملك المتوفى كان لذلك ^(١) إلى أن يتوفى ويجعل عهدة ما يبيعه لهم من ذلك إن كان تولى لهم يبيعه أو [كان] تولاه أمينه لهم بأمره عليهم دون الميت ثم يرجعون بديونهم في مال الميت ، وهذا كله قول أبي حنيفة [وأبي يوسف] ومحمد رضى الله عنهم إلا في عروض المديون فإن القاضى يبيعها في دينه في قول أبي يوسف ومحمد إذا سأله غرماؤه ذلك ، وبه نأخذ . ومن مات وعليه دين إلى أجل فقد حلّ دينه . ومن ثبت عند القاضى عدمه بعد حبسه إياه أطلقه ولم يحل بينه وبين غرمائه وبين لزومه . وإذا ثبت دين الغرماء عند القاضى على رجل وقضى لهم به عليه فسأله حبسه فادّعى الغريم إعساراً وكذبه غرماؤه حبسه لهم القاضى ثم سأل عنه بعد أن يمضى له في حبسه شهر ، فإن وقف على أن له مالاّ حبسه القاضى حتى يقضى ديونه أو سأله غرماؤه لإطلاقه قبل ذلك فيفعل ، وإن وقف على أن لا مال له أطلق سبيله ، وإن كانت عليه ديون عاجلة وديون آجلة فأمر القاضى ببيع ما يجب يبيعه من ماله لغرمائه الذين ديونهم عاجلة وطلب غرماؤه الذين ديونهم آجلة أن يقضى لهم بحلول ديونهم والدخول في مال غريمهم لم يكن لهم ذلك ودفعت الأثمان إلى أصحاب الديون العاجلة خاصة دونهم ، فإذا حلت الديون الآجلة دخل أهلها عليهم فيما قبضوا من ذلك لخاصّتهم ^(٢) فيه بديونهم . ومن حبس بدين عليه لقوم ثم أقرّ بدين لقوم آخرين فإن أبا حنيفة وأبا يوسف رضى الله عنهما كانا يقولان في ذلك إقراره جائز ويشارك من أقرّ لهم أهل الديون الأول فيما يصرف من مال المطلوب في قضاء ديونه . وإن سأل الغرماء الأولون القاضى قبل إقرار غريمهم بدين الحاجر ^(٣) على غريمهم ومنعه [من] الإقرار لغريمهم فإن أبا حنيفة وأبا يوسف

(١) وفي النسخة كان له ذلك ، والصواب ما في الأصل : كان لذلك ، ومعناه بعد ما ثبت عنده أن ملك المتوفى كان لذلك المملوك إلى أن يتوفى والله أعلم . وعبرة الفرح : بعد أن ثبت عنده أنه ملك المتوفى وقت الموت ، فلعل لفظ أن سقط قبل قوله ملك المتوفى من الأصول ، والله أعلم .

(٢) وفي المغرب وحماس الغريمان أو الغرماء أى اقتسموا المال بينهم حصصاً .

(٣) وفي النسخة أن يحجر .

رضى الله عنهما قالاً لا يجيبهم إلى ذلك . وقال محمد بن الحسن رضى الله عنه :
يجيبهم إلى ذلك ويحجر على المطلوب ، ويمتنع من الإقرار لتغيرهم ، ومن صرف
ماله في صدقة أو في هبة حتى يبرأ من الديون التي حبسه فيها ، ويقول محمد
نأخذ . ولا يقضى بشاهد ويمين في شيء . وينفق في قول محمد من مال
المحجور عليه المحبوس على من يجب عليه الإنفاق عليه . ومن وجب عليه
حق إلى أجل كان له السفر قبل حلول ما يجب عليه ، قرب حلوله أو أمد ،
وليس لغريمه أن يمتنع من ذلك .

كتاب الحجر^(١)

قال أبو جعفر : إذا بلغ الغلام رشداً دفع إليه ماله ، وكذلك الجارية ، وإن
لم يتزوج ، وإن بلغ واحد منهما غير رشيد ، فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان
لا يطلق^(٢) يده في ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة ، فإذا أكملها دفع إليه
ماله ولم ينظر إلى رشد ولا إلى ما سوى^(٣) ذلك من أحواله ؛ بعد أن يكون
صحيحاً في عقله . وقال أبو يوسف رضى الله عنه : إذا وقف القاضى من أحواله
على غير الرشد حجر عليه فعاد بحجر عليه^(٤) إلى حكم الأطفال في ماله ، إلا أنه
إن تزوج أجاز تزويجه ، ولم يطلق لزوجته من الصداق من ماله فوق صداق مثلها
من نساءها . وإن أعتق مملوكاً له جاز عتقه فيه ، ويسعى له المملوك في قيمته ،
فتكون مردودة في ماله فلا يزال كذلك^(٥) حتى يثبت عند القاضى رشده .
والرشد والله أعلم^(٦) عنده الصلاح في المال^(٧) ، فإذا ثبت ذلك منه أطلق

(١) وفي الفيزية أبواب الحجر .

(٢) وفي الثانية لا يطلق .

(٣) كان في الأصل إلى سوى ، وفي الفيزية : إلى ما سوى ، فزيد لفظ ما منها .

(٤) وفي الثانية فعاد حجره عليه .

(٥) وفي الفيزية ولا يزال كذلك .

(٦) كان في الأصل والله وهو تصحيف ، والصواب والله أعلم كما في الفيزية .

(٧) وفي المرح مبيناً قول أبي حنيفة والرشد المذكور في القرآن هو صلاح في المال =

عنه الحجر ونخل بينه وبين ماله . وقال محمد بن الحسن رضى الله عنه : إذا بلغ ابتلى أمره ، فإن وقف على رشده دفع إليه ماله ، وإن وقف على غير ذلك منه كان بذلك مجبوراً عليه ، حجر القاضى عليه أو لم يجبر ، ثم لا يزال كذلك حتى تعود أحواله^(١) إلى الرشـد فيكون بذلك غير مجبور عليه ، أطلق القاضى الحجر عنه أو لم يطلقه ، وبه نأخذ . وقوله فى التزويج من المجبور عليه كقول أبى يوسف فيه ، وقد كان قوله أيضاً فى العتاق من المجبور عليه كقول أبى يوسف فيه ثم رجع عن ذلك فأجاز عتق المجبور عليه بغير سعاية على المعتق . وقول محمد فى هذا الباب كله أحب إلينا من قول مخالفيه فيه . وقوله فى نفي السعاية عن العبد إذا أعتقه أحب إلينا من قوله فى إثباتها عليه إذا أعتقه . وما أقر به المجبور عليه مما يوجب عليه حداً أو عقوبة فى بدنه أو طلق زوجته لزمه ذلك وكان فيه كغير المجبور عليه .

كتاب الصلح^(٢)

قال أبو جعفر : والصلح جائز على الإقرار وعلى الإنكار وعلى السكوت الذى لا إقرار معه ولا إنكار . وإذا ادعى الرجل داراً فى يد رجل فصالحه منها على عبد فاستحق العبد رجع المدعى على دعواه ، فإن كان المدعى عليه صالحه على إقرار منه له بالدار سلم إليه الدار ، وإن كان صالحه منها على غير إقرار رجع المدعى على دعواه كما كان قبل الصلح ، وإن كان صالحه منها على خدمة عبد له سنة فخدمه بعض السنة ثم مات العبد رجع المدعى بمقدار ما بقى من الخدمة فيما قابله من الدار فكان حكمه فيه كحكم العبد المستحق على ما ذكرنا

== دون الصلاح فى الدين والاعتقاد . قلت : وضير عنده لآفى حنيفة .

(١) كان فى الأصل تعود إليه أحواله ولو لفظ إليه ساقط من الفيضية وهو الظاهر فأخرجناه من الأصل .

(٢) وفى الفيضية أبواب الصلح .

من حكم الإقرار ومن حكم الإنكار، وإن لم يمت العبد ولكن مات المصالح أو المصالح فكذلك أيضاً. ولا يستحق الخدمة في هذا إلا المصالح والمصالح والعبد المصالح على خدمته أحياء على مثل حكم الإجازات المقودات على ذلك. وإذا كان الجدار حاجزاً [بين دارين وادعى كل واحد من صاحبي الدارين فإن كان الجدار] داخلًا في ترابيع^(١) بناء إحدى الدارين دون بناء الأخرى فهو لصاحبها دون صاحب الأخرى، وإن كان غير داخل في ترابيع بناء واحدة من الدارين وكان مرتبطاً ببناء إحدى الدارين فهو لصاحبها دون صاحب الأخرى وإن كان غير داخل في ترابيع بناء واحدة من الدارين وغير مرتبط ببنائها، وكانت عليه حمولة خشب لإحدى الدارين فهو لصاحبها دون صاحب الأخرى، وإن كان لإحدى الدارين فيه رباط أو كان داخلًا في ترابيع بنائها وللأخرى عليه حمولة خشب كان لصاحب الدار الداخل في ترابيع بنائها أو المرتبط ببنائها غير الحمولة التي عليه فإنها ثابتة فيه لصاحبها، وإن طلب غير المحكوم له من هذين المتداعيين يمين صاحبه على ما يدعيه عليه من هذا الجدار استحلف له على ذلك، فإن حلف برىء، وإن نكل عن اليمين عليه أزم ذلك وقضى به عليه للمدعى، وإن كان لرجل سفلى وآخر عليه علو فسقطا جميعاً فأبى صاحب السفلى أن يبني سفله لم يجبر على ذلك وقيل لصاحب العلو إن بنيت^(٢) فإن سفله وابن عليه العلو الذي كان لك عليه وامنع صاحب السفلى من سفله حتى يؤدي إليك فيه ما أنفقته^(٣) فيه. وإذا أشرع رجل

(١) وفي المرح وصوره التريع أن يبني هذا الجدار الذي وقع فيه المنازعة متربطاً وبنيت (كذا) حيطان دار أحدهما أو يبني أحدهما داخلًا أنصاف اللين بمخاط لإحدى الدارين فيكون ذلك بمعنى النتائج. وروى عن أبي يوسف أنه قال: صورة التريع أن يكون طرف هذا الحائط الذي وقع فيه المنازعة متداخلة بمخاط لإحدى الدارين سواء كان مربطاً أو غير مربط بعد أن كان طرفاه متداخلين في بناء أحدهما قضى بالحائط لصاحب التريع.

(٢) وفي الفيض إن شئت.

(٣) كان في الأصل ما أبنيه، والأصوب ما في الفيض: ما أنفقته.

جناحاً^(١) على طريق نافذة فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال : له الانتفاع به ما لم يمنعه من ذلك أحد أو يخاصمه فيه أحد ، فإن منعه من ذلك أحد أو خاصمه فيه لم يسعه الانتفاع به وكان عليه نزع . وأما أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما جميعاً فقالا : إذا كان ذلك مما لا ضرر فيه لم يكن لأحد منعه منه وكان له الانتفاع به منع ذلك أو لم يمنع منه ، وبه نأخذ . وإذا كان للرجل على الرجل مال [إلى أجل] لم يحل فصالحه على أن يعطيه بعضه حالا وعلى أنه برىء مما بقى منه فإن ذلك لا يجوز . وإن كان لرجل على رجل ألف درهم فصالحه منها على خمسمائة [درهم] على أن يدفعها إليه في يومه هذا وعلى أنه إن لم يدفعها إليه حتى يمضى يومه هذا عاد المال عليه كما كان [كان] الصلح على ذلك جائزاً^(٢) فإن دفع إليه الخمسمائة [الدرهم] التي صالحه عليها في يومه ذلك برىء من بقية المال ، وإن لم يدفع إليه الخمسمائة حتى مضى ذلك اليوم عاد المال كله عليه . وإن كان صالحه منها على خمسمائة درهم على أن يدفعها إليه في هذا اليوم ولم يذكر شيئاً سوى ذلك كان الصلح جائزاً ، وكان هذا [و] الأول سواء على ما ذكرنا في قول أبي حنيفة ومحمد . وأما في قول أبي يوسف فالصلح جائز وهو برىء من بقية المال دفع إليه الخمسمائة الدرهم التي شرط له دفعها إليه في ذلك اليوم أو لم يدفعها [إليه] وبه نأخذ . وإذا ادعى الرجل على الرجل داراً فأنتكره ما ادعى عليه فيها فصالحه من دعواه على جارية وسلمها إليه فوطئها المصالح فأولدها ولداً ثم جاء مستحق فاستحق الجارية ففضى له بها [عليه] فإنه يأخذها ويأخذ عقرها وقيمة ولدها من الذي كان صالحه ويرجع المدعى على دعواه في الدار كما كان

(١) الجناح : الروشن ، يقال : أشرع فلان جناحاً إلى الطريق أى روشناً ومنظراً (محيط) وفي المغرب : وهو الرب عن الأزهرى . وعن القاسمى الصدر : المرعى العلو وهو مثل الرب . قلت : الرب خشبة أو نحوها تشد إلى الحائط فتوضع عليها طرائف البيت كما هو في المجدد .

(٢) وفي الفيزية كما كان فالصلح من ذلك جائز وسقط من الأصل انقضاء كان الثانى ويدل عليه نصب جائراً فأثبتناه في الأصل بين المربين .

قبل الصلح ، فإن أقام البيئنة على ما ادعى من الدار قضى له بها وقضى له بقيمة الولد على الذى صالحه على الجارية ، وإن لم يقم على ذلك بيئنة يستحق بها الدار لم يكن له على المدعى عليه شيء غير الرجوع عليه على دعواه . وإذا ادعى الرجل على الرجل مالا أو ما سواه فأنكره ذلك ولم يكن له عليه بيئنة فطلب يمينه فأوجب القاضى ذلك له عليه فصالحه على دراهم سماها على أن لا يستحلفه على ذلك فإن الصلح جائز وهو بذلك برىء من اليمين . وإذا ادعى الرجل داراً في يد رجل فأقر له بها أو أنكره إياها ثم صالحه من دعواه على دراهم معلومة ثم جاء شفيع الدار يطلبها بشفعته فيها فإنه إن كان صالحه منها على إقرار كان للشفيع أن يأخذها بالشفعة بما وقع عليه الصلح ، وإن كان صالحه منها على إنكار لم يكن للشفيع فيها شفعة ، إلا أن يقيم الشفيع البيئنة على ملك المدعى للدار فإنه إن أقام البيئنة على ذلك سمع منه ^(١) وقضى له بأخذ الدار بشفعته فيها بما وقع عليه الصلح منها ، وإن كان الصلح لم يقع على دراهم ولكنه وقع على عرض بعينه والمسألة على حالها كان للشفيع أن يأخذ الدار بقيمة ذلك العرض . وإذا ادعى الرجل على الرجل مالا من دراهم فأنكره ذلك وصالحه منه ^(٢) على دنائير ثم افترقا قبل أن يتقابضا بطل الصلح ورجع المدعى على دعواه ، ولو كان صالحه منها على عرض بعينه [وقبضه] ثم أصاب به عيباً كان له أن يردّه على المدعى عليه وينتقض الصلح بذلك ويرجع على دعواه . هذا إن كان صالحه على إقرار ، فإن كان صالحه على إنكار وكان العيب فاحشاً فإن الجواب في ذلك كذلك أيضاً ، وإن كان غير فاحش كان الصلح ماضياً . قال أبو جعفر : وهذا التفصيل بين العيب الفاحش وبين العيب الغير الفاحش ليس بموجود في كتبهم ولكنه مما تدل عليه مذاهبهم ^(٣) . ولو كان ما قبض

(١) في الأصل منها والصواب منه كما هو في الفيزية .

(٢) وفي الفيزية منها وضمير منه يرجع إلى المال كما أن ضمير منها يرجع إلى الدراهم .

(٣) قوله قال أبو جعفر إلى قوله مذاهبهم سقط من الفيزية .

العرض لم يجد به عيباً حتى جنى عليه جان جنابة فأخذ لها أرشاً ثم وجد بالعرض الذى كان صولخ عليه عيباً فاحشاً قديماً فإنه يرجع بحصة ذلك العيب من الشيء الذى كان ادعاه على دعواه فيه . وإذا ادعى الرجل على الرجل مالا فأنكره ذلك فصالحه غيره عنه بأمره أو بغير أمره فإنه إن كان صالحه [عنه] بأمره فقد تم الصلح ووجب ما صالحه^(١) عليه ، والمطلوب بالديار المدعى عليه لا المصالح ، وإن كان صالحه بغير أمره فالصلح موقوف على إجازة المدعى عليه ، فإن أجاز الصلح وقبله جاز الصلح وكانت الديار عليه ، وإن لم يقبله ورده بطل الصلح وعاد المدعى على دعواه .

كتاب

الكفالة والحوالة والضمان^(٢)

قال أبو جعفر : وإذا أحال الرجل رجلاً بمال له عليه على رجل له عليه مثله فرضى المحتال والمحتال عليه^(٣) بذلك وضمن المحتال عليه للمحتال المال وقبل ذلك منه المحتال فقد برىء المحيل من مال المحتال وصار مال المحتال على المحتال عليه ولم يكن للمحتال أن يرجع على المحيل بشيء ما لم يتو المال^(٤) [على المحتال عليه فإذا توى رجع المحتال بماله على المحيل] . والتوى فى قول أبى حنيفة وجه من كل واحد [من] وجهين وهما أن يحدد المحتال عليه المحتال

(١) كذا فى الفيزية . وكان فى الأصل كما صالحه .

(٢) وفى الفيزية أبواب الحوالة والضمان والكفالة .

(٣) كان فى الأصل المحال عليه ، والصواب : المحتال عليه كما فى الفيزية والشرح .

(٤) وهنا مد قوله المال زيادة فى الفيزية وهى « على المحتال عليه رجع المحتال بماله على المحيل » وهذه العبارة لا تستقيم إلا أن تكون مثل الآتى « ما لم يتو المال على المحتال عليه فإذا توى رجع المحتال على المحيل » ، فإذا سقط لفظ إذا توى منها وعبارة العرح إلا أن يتوى على المحتال عليه فإذا توى عليه بطلت الحوالة وعاد الدين على المحيل الخ . وهذه العبارة تؤيد قولى فالهكذا زدت العبارة بين المربعين هكذا وزدت فيها فإذا توى .

الحوالة ويحلف له عليها عند التقاضى ولا يكون للمحتال بها بينة أو يموت المحتال عليه معدماً^(١) لا يترك شيئاً فيه وفاء الدين^(٢) الذى أحيل به عليه ، فأى هذين الوجهين كان فإن للمحتال أن يرجع بماله على الخيل . وأما أبو يوسف ومحمد فقالا^(٣) التوى وجه من كل واحد من ثلاثة أوجه ، هذان وجهان منها والوجه الآخر منها أن يقضى التقاضى بعدم الاحتال عليه ويطلقه من السجن ؛ فأى هذه الثلاثة الوجوه كان رجع المحتال بدينه على الخيل ، وبه نأخذ . وإن كانت الحوالة بنير أمر الذى كان عليه المال كان هذا والأول سواء ، غير أن المحتال عليه إذا أدى المال إلى المحتال لم يرجع به على الذى كان عليه المال إذا كانت الحوالة ولا شيء على المحتال عليه المطلوب ، وإن كانت الحوالة وله عليه مال مثله كان المال عليه على حاله المطلوب . وإذا أحال رجل رجلاً على رجل بمال له عليه بمثله وقبل المحتال الحوالة وضمن له المحتال عليه المال الذى أحيل به عليه فإنه جائز للمحتال أن يصارف المحتال عليه من الذى أحيل به عليه فيأخذ منه به دراهم إن كان الذى أحيل به عليه دنائير ، ويأخذ منه دنائير إن كان الذى أحيل به عليه دراهم إذا رضى بذلك المحتال عليه ، ودفع ماصورف عليه إلى المحتال فى موطن الصرف قبل أن يتفرقا منه بأبدانها . وإذا ضمن الرجل للرجل مالاً عن رجل بأمره ولا شيء للمضمون عنه على الضامن فقد وجب الضمان ، والمضمون له أن يطالب بالمال كل واحد من المطلوب ومن الضمين ، فإن طالب به الضمين فأداه إليه فإن له أن يرجع به على المطلوب ، وإن طالب الضمين المطلوب بالمال قبل أدائه إياه عنه إلى الطالب لم يكن له أن يطالبه بالمال [ولكن له أن يطالبه بتخليصه مما أدخله فيه ، وإنما يكون له أن يطالبه بالمال] إذا كان قد أداه قبل ذلك عنه . وإن

(١) يقال أعدم الرجل إذا افتقر فهو معدم وعدم كما فى كتب اللغة يعنى يموت مفلساً .

(٢) كان فى الأصل قضاء الدين ، والأصوب : وفاء الدين كما هو فى الفيض .

(٣) وفى الفيض فإنها قالوا .

كان الضمان بغير أمر المطلوب ألزم الضامن وكان للطالب أن يطلب ماله من كل واحد من المطلوب ومن الضامن ، وليس للضامن أن يطلب المطلوب بتخليصه من ذلك الضمان ، وليس له أن يرجع عليه بالمال الذى ضمنه عنه إذا أداه إلى من ضمنه له . والكفالة والحالة^(١) كالضمان فى جميع ما وصفنا . ولا تجوز الكفالة ولا الضمان ولا الحالة ، ولا تجب فى قول أبى حنيفة إلا بعد قبول المكفول له والمضمون له والمتحمل^(٢) بها له [كان] ذلك من الضامن أو من الحميل أو من الكفيل مخاطباً له بذلك إلا فى خصلة واحدة فإن أباً حنيفة رضى الله عنه^(٣) كان يميز الضمان فيها بغير قبول ممن ضمن له ، وهى أن يحضر رجلاً الوفاة فيقول لورثته إن على ديوناً فاضمنوها عنى فيضمنونها بغير محضر من أهلها ثم يموت الذى هو عليه لهم فيكون الضمان عنده بذلك جائزاً استحساناً . وأما أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما فكانا يميزان الضمان والكفالة والحالة بغير قبول من المكفول له ومن المضمون له ومن المتحمل له فى جميع ما ذكرنا ، وبه نأخذ . والحالة^(٤) فى قبولها وفى ترك الذى له المال فيها قبولها كالكفالة فى جميع ما ذكرنا من قبولها ومن ترك الذى له المال قبولها على ما ذكرنا من الاختلاف فى ذلك . وإذا أبرأ المكفول له المطلوب من المال الذى كفّل له به وقبل ذلك منه برىء منه المطلوب والكفيل جميعاً ، ولو لم يبرىء منه المطلوب ولكنه أبرأ منه الكفيل وقبل ذلك منه الكفيل برىء الكفيل من المال الذى كفّل به ، وكان للطالب أن يرجع بالمال على المطلوب ، وسواء فى ذلك قبل

(١) وفى الفيضية والحالة .

(٢) وفى الفيضية والحميل له .

(٣) وذكر الشارح قول محمد مع الإمام وذكر خلاف أبى يوسف منفرداً فى هذه المسألة .

(٤) وفى الفيضية والحالة فى قولها فى قبول الذى له المال فيها قبولها ، فالضمان له فى جميع ما ذكرنا من الاختلاف فى ذلك . قلت : والظاهر أن هنا سقطات وتحريفات والله أعلم لأن المقصود غير مفهوم .

الكفيل البراءة^(١) أو لم يقبلها، وإن لم يبرئه من المال ولكنه وهبه له أو تصدق به عليه وقبل ذلك منه الكفيل فإن الهبة والصدقة جائزتان، والكفيل أن يرجع بالمال على المطلوب، وإن لم يقبل الكفيل الهبة ولا الصدقة بطلتا وكانت الكفالة على حالها والمال على حاله يأخذ به الطالب من شاء من الكفيل ومن المطلوب وإذا أصر الطالب المال عن الكفيل إلى مدة معلومة لم يكن له أن يطالب الكفيل بالمال دون تلك المدة، وكان له أن يطالب المطلوب بماله حالا؛ وإن لم يؤثر المال عن الكفيل ولكنه أخره عن المطلوب كان المال مؤخراً على المطلوب وعلى الكفيل^(٢) إلى المدة التي أخرها الطالب المطلوب بالمال. وإذا كفل الرجل للرجل بمال له على رجل بأمر المكفول عنه بذلك ثم صالح الكفيل الطالب بما كفل له به على بعضه فالصلح جائز، فإن كان الصلح وقع على براءته وعلى براءة المطلوب مما بقي من المال كان الصلح جائزاً وقد برىء المطلوب والكفيل من بقية المال، وإن كان الصلح وقع على براءة الكفيل من بقية المال برىء الكفيل من بقية المال وكانت بقية المال على المطلوب دون الكفيل وكان للطالب أن يطالب بالذي صالح عليه كل واحد من المطلوب ومن الكفيل، وإن كان الصلح وقع بغير شيء ذكر فيه من براءة [واحد] من الكفيل ومن المطلوب فإن ذلك الصلح براءة للمطلوب وللکفيل من بقية المال بعد الذي وقع عليه الصلح^(٣). ومن ضمن لرجل

(١) وفي الشرح قال (أبى الطحاوي) وإذا ضمن الرجل لرجل مالا عن رجل بأمره هذا لا يخلو إما أن يكون كفالة بصرط براءة الأصيل أو كفالة بغير شرط براءة الأصيل؛ فإن كانت بصرط براءة الأصيل صارت حوالة وأحكامها على ما ذكرنا وإن لم يشترط براءة الأصيل فهي كفالة. وفي الفبضية والحوالة في قولها في قبول الذي له المال فيها قبولها، فالضمان له في جميع ما ذكرنا من قبولها ومن ترك قبول الذي له المال قبولها على ما ذكرنا من الاختلاف في ذلك.

(٢) كذا في الأصلين على المطلوب وعلى الكفيل وأمل الأصواب عن مكان على في الحرفين. وفي المرح وإذا أصر الطالب الدين عن الكفيل إلى مدة فقبل "الكفيل هذا التأخير معه صح التأخير عن الكفيل خاصة ولا يكون ذلك تأخيراً عن الأصيل.

(٣) وفي لفرح: والوجه الذي أن يصاح على خمسمائة درهم برئاً جلياً لأن الصلح وقع عن أصل الدين والدين كان أصله على المكفول عنه فيتضمن هذا الصلح براءة كليهما جلياً.

عهدة في دار ابتاعها فإن أبا حنيفة قال ضمانه باطل ، وقال ضمان العهدة عندي إنما هو ضمان الصحيفة^(١) وقال أبو يوسف ومحمد الضمان في ذلك جائز ، وهو ضمان الدرك في الدار المبينة ، فإن استحققت كان لمبتاعها أن يرجع بثمنها على بائعها ، وبقيمة بناء إن كان أحدثه فيها قاعة^(٢) على بائعها فإذا قضى له بذلك عليه كان له أن يطالب به كل واحد من بائعها ومن الضامن له العهدة^(٣) على بائعها ، وبه نأخذ^(٤) .

كتاب الشرعة^(٥)

قال أبو جعفر : والشرعة المفاوضة جائزة ، وهو أن يخرج كل واحد من حرين

(١) قال في المرح : وذكر الطحاوي عن أبي حنيفة أن ضمان العهدة ضمان الصحيفة يعني ضمان الصك وهو غير مضمون على البائع حتى يصح الضمان به .

(٢) وفي الفيزية فإنها مكان قاعة وهو تصحيف . وفي المرح : ولو أن المشتري يبي في الدار ثم استحقها رجل بالينة وقضى عليه بناءه فللمشتري أن يرجع على البائع بثمنه وبقيمة بنائه مبنياً إذا سلم النقض إلى البائع وإن حبس النقض ولم يسلمه إلى البائع لا يرجع عليه إلا بالثمن خاصة . وروى عن أبي يوسف أنه قال يرجع عليه بالثمن وبقيمة بنائه مبنياً . قال الطحاوي : أن يأخذ بهما جميعاً أيهما شاء إن شاء أخذهما من البائع ، وإن شاء أخذهما من الكفيل بالدرك ويرجع الكفيل على البائع إن كانت كفالته بأمره وجعل الطحاوي هذا غير سديد ، وذكر محمد في ظاهر الرواية أن قيمة البناء على البائع خاصة ولم يؤخذ بها الكفيل الخ .

(٣) وفي الفيزية بعهدة وسقط منها ما بعدها إلى ختم الباب .

(٤) زاد الشارح هنا في آخر الباب مسألة سقطت هنا من الأصلين وهي قال : وإذا ضمن رجل لرجل ما دائن فلاناً أو ما قضى له عليه أو بما ذاب له عليه كان جائزاً إلى أن قال : وبيان ذلك أن من ضمن لرجل عن رجل بما ذاب له عليه أو ما قضى له عليه أو ضمن له ثمن ما بايعه أو ما أقرضه أو ضمن له ما استهلك من ماله فإن هذه الكفالة صحيحة وإن لم يكن الضمان ما يتنافى الحال لأنه أضيف إلى سبب مضمون والمضمون له وعنه معلوم مقدور على الإيفاء ، فإن قال الكفيل ما بايعت فلاناً قيمته على ، أو قال كلما بايعت فلاناً ، أو قال الذي بايعت فإنه يقع ذلك في جميع ما بايعه ولو لم تكن الكفالة بهذه الألفاظ الثلاثة ولكنه قال إن بايعته فثمنه على أو قال إذا بايعته أو قال متى بايعته فإنما يؤخذ الكفيل بثمن أول المبايعه ، ولا يؤخذ بثمن ما بايعه بعدها . ولو قال لرجل ما ذاب لك على أحد من الناس فهو على فإنه لا يصح لجهالة المضمون عنه ، وكذلك لو قال ما ذاب عليك لأحد من الناس فهو على فإنه لا يصح لجهالة المضمون له . وأما الكفالة بالمضمون في الحال كالديون والأعيان المضمونة بأنفسها عند رجل لرجل يضمن لصاحبه فإن الضمان صحيح في الدين يأخذ أيهما شاء . ولو كانت العين مضمونة بغيره أو أمانة كالبيع في البائع فالضمان صحيح في تسليم العين إليه فإذا هلكت العين بطلت الكفالة لأنه غير مضمون على المكفول عنه والله أعلم .

(٥) وفي الفيزية أبواب الشرعة .

مسلمين بالغين دراهم يتساويان فيها فيتعاقدان عليها الشركة على أن ما ربحا بينهما بالسوية ، ولا يكون لواحد منهما من المال المعين غير الدراهم التي شارك بها صاحبه ، ولا من الدنانير شيء ، وسواء خلطا مالهما أو لم يخلطاهما . وما ورث كل واحد منهما بعد ذلك أو طرأ على ملكه من غير شركتهما كان له خاصة دون صاحبه ، ولا يفسد ذلك الشركة المفاوضة حتى يقبضه الذي هو له ويكون دنانير أو دراهم فيخرج هو وشريكه بذلك من المفاوضة . وما أقر به كل واحد منهما على نفسه من مال من أسباب المفاوضة لزم الشريك المفاوض كما يلزم المقر . والشركة العنان تجوز مع تفاضل الشريكين في الربح ، ومع ملك كل واحد منهما من الدنانير ومن الدراهم ما يملك سوى ما شارك عليه صاحبه . وما أقر به كل واحد منهما من دين بسبب الشركة التي بينهما وكذبه في ذلك صاحبه لزمه دون صاحبه ، وجائز أن يتعاقدها المسلم والذمي وإن كان ذلك مكروهاً للمسلم في دينه . وجائز أن يتعاقدها الحر والعبد المأذون له في التجارة ، والبالغ والصبي المأذون له في التجارة . والشركة بالأبدان جائزة في كل ما تجوز فيه الوكالة ، ولا تجوز فيما لا تجوز فيه الوكالة . وتفسير ذلك أنه يجوز للرجل أن يوكل صاحبه بالابتياح له وبالاستئجار عليه ، ولا يجوز له أن يوكل صاحبه بالاصطياد له ، فما تجوز فيه الوكالة من هذا^(١) يجوز فيه الشركة وما لم يجز فيه الوكالة من هذا لم يجز فيه الشركة . ويجوز للرجلين أن يشتركا في الصناعتين ، وكذلك المرأتان ، وكذلك المرأة والرجل ، سواء في هذا كانت الصناعتان المعقودة عليهما الشركة متفتحتين أو مختلفتين ، ولا يجوز في هذا أن يفضل أحد الشريكين صاحبه في الربح كما يجوز في شركة العنان . ولا تجوز شركة العنان إلا على الدراهم والدنانير ، ولا تجوز على ما سواهما غير الفلوس ؛ فإن أبا يوسف رضى الله عنه كان أجاز الشركة عليها ثم رجع عن ذلك ، وبقوله الذي رجع

(١) وفي النقيضة من هذا من شيء .

إليه نأخذ . وأما محمد بن الحسن رضى الله عنه فكان يميز الشركة عليها . وكل ما جاز عقد الشركة القنان عليه من الأموال جاز عقد الشركة المفوضة عليه [من الأموال . والشريكان] في جميع ما ذكرنا^(١) فيما بينهما أمينان مقبول قول كل واحد منهما على صاحبه في ضياع المال منه ، وللدعى في ذلك استحلاف المدعى عليه على ما يدعيه عليه من ذلك ، وأى الشريكين مات في جميع ما ذكرنا انفسخت الشركة فيما بينه وبين صاحبه . ولكل واحد من الشريكين أن يفسخ الشركة [التي] بينه وبين صاحبه ما كان المال عيناً ، وليس لصاحبه بعد علمه بذلك صرف المال في شيء مما كانت الشركة تطلقه له ، وما لم يعلم بفسخ صاحبه الشركة أو بنهيه إياه عن صرف المال فيما كاتا تعاقداها عليه كانت الشركة على حالها . وإن مات أحدها أو ماتا جميعاً انفسخت الشركة بينهما ، علم بذلك الباقي منهما أو لم يعلم .

كتاب الوكالة^(٢)

قال أبو جعفر : وللرجل أن يوكل بحفظ ماله وبيعه وبالنزويج عليه وبطلاق نسائه وبعثق عبيده ومكاتبتهم^(٣) من شاء ، وليس له أن يوكل في خصومة لنفسه ولا في خصومة فيما يطالبه به غيره إلا برضاء من يخاصمه بذلك إلا أن يكون مريضاً لا يستطيع الحضور للخصومة ، أو يكون غائباً على مسيرة ثلاثة أيام ولياليهن فإنه إن كان كذلك قبلت الوكالة منه في هذا في قول أبي حنيفة رضى الله عنه^(٤) وسواء عنده في ذلك النساء والرجال . وأما أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما فيقبلان الوكالة في ذلك من الناس جميعاً رضى الخصم أو لم يرض ، وبه نأخذ . وليس للوكيل

(١) وفي الفيضية ما وصفا .

(٢) وفي الفيضية أبواب الوكالة .

(٣) وفي الفيضية ومكاتبتهم .

(٤) وفي الفيضية وهذا قول أبي حنيفة

أن يوكل ما وكل به إلا أن يطلق ذلك له الذى وكله أو يميز أمره فيما وكله به فيكون له ذلك . وللموكل أن يعزل الوكيل متى شاء ، ويكون بعزله إياه خارجاً من وكالته إذا خاطبه بذلك أو بلغه^(١) إياه عنه رجلاً أو رجل عدل ، وهذا قول أبى حنيفة . وأما أبو يوسف ومحمد فقالا^(٢) من أخبره بذلك وكان خبره حقاً كان ذلك عزلاً له عن الوكالة ، وبه نأخذ . وليس لأحد وكل رجلاً في خصومة رجل برضا خصمه فيما يخصه فيه أن يعزل الوكيل عن ذلك إلا بمحضر ممن وكله له ، وما فعله الوكيل قبل علمه بالوكالة فغير نافذ ، وإن بلغته الوكالة ففعل ما وكل به فيها وكان الذى بلغه ذلك رجلاً أو امرأة وكان الذى بلغه حقاً كان ما فعل من ذلك جائزاً إذا كان على ما توجه به الوكالة له في قولهم جميعاً . وكل ما فعله الوكيل قبل علمه بعزل الموكل إياه عن الوكالة مما كان وكيلاً به كان فعلاً لازماً للذى وكله . ولا تجوز الوكالة في الحدود ولا في القصاص إلا في إثبات البيّنات عليها ، فإذا وجبت إقامتها لم تقم إلا بمحضر [من] الموكل بها في قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله ، وبه نأخذ . وقال أبو يوسف رحمه الله : لا تقبل الوكالة في شيء من ذلك من خصومة فيها ولا من إثبات بينة عليها ولا من غير ذلك منها . وإذا وكل رجل رجلاً ببيع عبده غداً كان وكيلاً في بيعه^(٣) في غد وفيما بعده ، وليس بوكيل في ذلك^(٤) قبل غد . وإذا وكل رجل رجلاً ببيع عبده فقبض الثمن في ذلك إلى الوكيل لا إلى الموكل ، وتسليم المبيع في ذلك أيضاً على الوكيل لا على الموكل . والخصم في حقوق البيع من الاستحقاقات والمطالبات في العيوب في ذلك الوكيل لا الموكل ، وكذلك الوكالة بالشراء فحكمها فيما ذكرنا حكم الوكالة بالبيع . والوكالة بالإجارة كالوكالة بالشراء والبيع في جميع ما ذكرنا . وإذا وكل رجل رجلاً أن يعقد عليه نكاحاً

(١) وفي الثانيه أو يبلغه .

(٢) وفي الثانية فإيهما قال

(٣) وفي الفيضيه ببيعته .

(٤) وفي الفيضيه بذلك .

فجعل فالصداق في ذلك على الزوج لا على الوكيل ، وكذلك حكم الوكالة بالخلع على الجمل والصلح من الدم العمد على الجمل . وموت الموكل يخرج الوكيل^(١) من الوكالة علم بذلك الوكيل أو لم يعلم . وإذا وكل الحر البالغ صبياً أو عبداً محجوراً عليه يبيع عبده ففعلاً ذلك فالعهدة في ذلك على الأمر لا على الصبي ولا على العبد ، وهذا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله^(٢) ، وهو قول أبي يوسف القديم رحمه الله . ثم روى عنه أصحاب الإملاء أنه قال في ذلك : إن كان المشتري يعلم أن بائعه صبي محجور عليه أو أنه عبد محجور عليه فكذلك وإن كان لا يعلم بذلك ثم علم به كان بالخيار إن شاء فسخ البيع وإن شاء أمضاه وكانت عهده على الأمر ، وبه نأخذ . وإذا باع الوكيل ثم ادعى تلف الثمن منه كان القول في ذلك قوله مع يمينه إن طلب الأمر يمينه على ذلك . ولو ادعى دفع الثمن إلى الأمر كان كذلك أيضاً و[كذلك] لو أقر أن الأمر قبضه من البائع أو ادعى البائع ذلك وأنكره الأمر ؛ غير أن المشتري إن أصاب بالمبيع عيباً كان له رده على الوكيل وأخذ ثمنه منه ، ولم يكن للوكيل أن يرجع بالثمن على الأمر ، وكان للوكيل بيع العبد وأخذ ثمنه فيما كان غرمه للمشتري^(٣) إلا أن يكون فيه فضل فيدفع ذلك الفضل [إلى] الأمر وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله ، وبه نأخذ . وأما في قول أبي حنيفة رحمه الله فليس للوكيل بيع العبد في ذلك . وإذا دفع رجل إلى رجل مالا ليدفعه إلى رجل فذكر أنه قد دفعه إليه وكذبه في ذلك الأمر والمأموره بالمال فالقول قول الوكيل في براءة نفسه ، ولا يصدق على إلزام المأموره بالمال ذلك المال . ولا يجوز شراء الوكيل من نفسه ولا بيعه منها فأما أبو الطفل فهما جائزان منه لالطفل ، وكذلك الجد أبو الأب وإن علا إذا لم يكن دونه أب يحجبه عن الولاية . فأما الوصي في ذلك من قبل الأب فإن أبا حنيفة رحمه الله

(١) وفي العيضية يرح به الوكيل .

(٢) وفي الفيضية وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله .

(٣) وفي العيضية المشتري .

كان يقول إن كان ما فعل من ذلك خيراً للصبي جاز عليه ، وإن كان بخلاف ذلك لم يجوز عليه . وأما أبو يوسف ومحمد رحمهما الله فكان قولهما في ذلك أنه لا يجوز شيء منه من الوصي ، كان الوصي بائناً أو كان مبتاعاً ، وبه نأخذ . ولا يجوز ابتياع الوكيل ما وكل بابتياعه إلا أن يبتاعه بما يتغابن الناس فيه إذا لم يسم له في الوكالة ما يبتاعه به ، وجائز في قول أبي حنيفة بيع الوكيل ما وكل ببيعه بما يتغابن الناس فيه وبما لا يتغابنون فيه ، ولا يجوز ذلك في قول أبي يوسف ومحمد إلا بما يتغابن الناس فيه لا بما سواه ، وبه نأخذ . والمقدار الذي يتغابن [الناس] فيه نصف العشر فأقل منه . هذا غير متصوص عنهم ولكن مذاهبهم تدل عليه . وإذا وكل الرجل رجلاً بابتياع عبد فابتاع له نصفه أو ما سواه من أجزائه لم يلزم الأمر إلا أن يبتاع له ما بقى منه قبل خروجه من الوكالة ، وكذلك الوكالة بالبيع في قول أبي يوسف ومحمد ، وبه نأخذ . وأما في قول أبي حنيفة ، فإن ذلك كله جائز ، وخالف بينه وبين الشراء . ولا يجوز لمن وكل بابتياع عبد أو بما سواه أن يبتاعه إلا بالدنانير أو بالدرهم ، ومن وكل ببيع عبد أو بما سواه كان له في قول أبي حنيفة أن يبيعه بما شاء من عرض ومن غيره ، ولا يجوز له في قول أبي يوسف ومحمد أن يبيعه إلا بالدنانير أو بالدرهم ، وبه نأخذ . وجائز لمن وكل ببيع شيء ولم يسم له نقداً ولا نسيئة أن يبيعه بنسيئة^(١) في قول أبي حنيفة ومحمد . وهو قول أبي يوسف القديم ثم روى عنه أصحاب الإجملاء أنه قال بعد ذلك إن كان الأمر أمره ببيع ما أمره ببيعه لحاجته إلى ثمنه ويثبت ذلك له في توكيله إياه فقال بع عبدى لأقضى دينى بثمانه ، أو قال له بع عبدى لأبتاع بثمانه دقيقاً لأهلى ، فعماه في ذلك من قوله كهو لو قال له بع عبدى بنقد فلا يجوز له أن يبيعه بغير ذلك ، وبه نأخذ .

(١) وفي النسخة سيئة .

وإن كانت الوكالة وقعت مطلقة لم يذكر الوكيل فيها من هذا شيئاً كان للوكيل أن يبيع ما وكل به بالنقد والنسيئة . ومن وكل ببيع شيء فوكل غيره بذلك ففعله بمحضره^(١) كان جائزاً ، وإن فعله بغيبته^(٢) لم يحز إلا أن يميزه فيجوز بإجازته . وإذا باع رجل عبد رجل بغير أمره كان لمولى العبد أن يميز ذلك ما كان هو وللمبتاع والعبد أحياء ، فإن مات واحد منهم لم يميز له أن يميز البيع . ومن ابتاع شيئاً لرجل بغير أمره كان مبتاعاً له لنفسه ولا تعمل في ذلك إجازة من المشتري له . وإذا وكل الرجل الرجلين ببيع [عبد] أو ابتاعه ، أو بتزويجه امرأة ، أو بخلع امرأته منه على مال ، أو بعث عبده على مال ، أو بمكاتبته ففعل ذلك أحدهما دون الآخر لم يحز إلا أن يميزه الآخر فيجوز ، وإن وكلهما بعث عبده بغير مال ، أو بطلاق امرأته بغير مال ففعل ذلك أحدهما دون الآخر جاز . ومن وكل بابتياح عبد ولم يسم جنساً ولا مالاً كانت الوكالة بذلك باطلة . ولا تجوز الوكالة في ذلك إلا أن يسمى من العبيد جنساً أو يسمى من الأئمان ثمناً . ومن وكل بابتياح دابة ، أو بابتياح ثوب ولم يسم صنفاً لم يحز ذلك ، وإن سمي صنفاً جازت الوكالة بذلك ، وسواء سمي في ذلك ثمناً أو لم يسمه . ومن وكل بابتياح دار ولم يسم ثمناً لم يحز ذلك [وإن سمي ثمناً جاز ذلك] وكان ذلك على دور المصر الذي وقعت فيه الوكالة ؛ لأعلى دور ما سواه من الأمصار في قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما ، وهو قول أبي يوسف القديم ، ثم رجع عن ذلك فيما روى أصحاب الإمام فقال : لا تجوز الوكالة في ذلك وأن يسمى فيه الثمن حتى يسمى قيه مصرأ بعينه ، وبه نأخذ .

(١) وفي المبضية بمحضره مه .

(٢) وفي الفيضية بغيبته عه .

كتاب الاقرارات^(١)

قال أبو جعفر : إذا أقر الرجل فقال لفلان^(٢) على شيء ثم قال هو كذا شيء ذكره لم يلزمه غيره وكانت عليه اليمين على زيادة إن ادعاها المقر له^(٣) وطلب يمينه عليها . ولو قال : له على عشرة دراهم إلا سبعة دراهم لم يلزمه إلا ثلاثة دراهم . ولو قال : له على عشرة دراهم إلا ثلاثة دراهم إلا درهماً كان له عليه ثمانية دراهم ، كأنه قال له على عشرة دراهم إلا ثلاثة دراهم غير درهم . ولو قال له على عشرة دراهم إلى شهر فقال المقر له بل هي حالة لى عليه كان القول قول المقر له مع يمينه بالله عز وجل على ما يدعى المقر^(٤) من الأجل إن طلب ذلك المقر . ولو قال كفلت له بعشرة دراهم إلى شهر فقال المقر له بل كفلت لى بها حالة كان القول قول المقر فى قول أبى حنيفة ومحمد رضى الله عنهما ، وهو قول أبى يوسف القديم ، وبه نأخذ . وقال أبو يوسف رضى الله عنه بعد ذلك : القول قول المقر له مع يمينه بالله عز وجل [على] ما يدعى المقر من الأجل إذا طلب المقر يمينه على ذلك . ولو قال له على عشرة دراهم ثم سكت ثم قال إلا درهماً كانت عليه عشرة دراهم وكان استثناءه باطلاً لأنه لم يصله بإقراره . ولو قال له على عشرة ودرهم كانت له^(٥) عشرة دراهم ودرهم . ولو قال له على عشرة وثوب كان عليه ثوب ، وكان القول قوله فى العشرة أى عشرة هي ومن أى صنف هي ، فما أقرب به من ذلك كان القول قوله فيه مع يمينه على خلافه إذا ادعاها المقر له وطلب يمينه عليه . وكذلك لو قال له على عشرة وثوبان كان له عليه ثوبان ورجع فى العشرة إلى ما يقوله المقر فيها [ولو قال له على عشرة وثلاثة أثواب كان له عليه ثلاثة عشر ثوباً] ولو قال له على درهم لا بل دينار لزمه [له] درهم ودينار إذا طلبهما المقر له وادعاها عليه .

(١) وفى الفيزية أبواب الإقرار «حقوق» .

(٢) وفى الفيزية وإذا قال الرجل لفلان أخ .

(٣) وفى الفيزية على زيادة ادعاها فيه المقر له .

(٤) وفى المبيضة ما يدعى المقر

(٥) وفى الفيزية كانت عليه .

ولو قال : له على درهم لا بل درهمان لزمه درهمان . ولو قال هذا العبد لزيد لا بل لعمره سلمه إلى زيد ولم يكن عليه لعمره شيء . ولو قال هو لزيد فسلمه إلى [زيد] بقضاء قاض أو بغير قضاء قاض ، ثم قال لا بل هو لعمره فإن كان سلمه إلى زيد بقضاء قاض فلا شيء عليه لعمره ، وإن كان سلمه إليه بغير قضاء قاض ضمن قيمته لعمره . ولو قال غصبت هذا العبد من زيد فسلمه إليه ثم قال بل غصبت من عمرو ضمن لعمره قيمته ، وسواء كان سلمه إلى زيد بقضاء قاض أو بغير قضاء قاض . وإذا قال لفلان على من درهم إلى عشرة دراهم كان له عليه تسعة دراهم في قول أبي حنيفة ، وكانت له عليه في قول أبي يوسف ومحمد عشرة دراهم . وكذلك لو قال له على ما بين درهم وعشرة دراهم كان القول في ذلك على الاختلاف الذي ذكرناه في المسألة الأولى . وقال زفر له عليه ثمانية دراهم ، وبه نأخذ ^(١) . ولو قال لفلان من هذه الدار ما بين هذا الحائط وبين هذا الحائط ، أو قال لفلان ما بين هذين الحائطين كان له ما بينهما وليس له من الحائطين شيء في قولهم جميعاً . ولو قال له على دينار إلا درهماً ، أو إلا قفيز حنطة أو إلا فلساً أو إلا مائة جوزة فإن أبا حنيفة وأبا يوسف قالوا عليه دينار إلا مقدار قيمة [ذلك] منه . ولو قال له على دينار إلا ثوباً كان عليه دينار وكان استثناءه الثوب منه باطلاً ، وقالوا إنما يجيز ^(٢) أن يستثنى من غير صنف الإقرار ما يكال أو يوزن وما يعد ، فأما ما سوى ذلك فإننا لا نجيزه ، وهذا قولها استحساناً لا قياساً . وأما محمد بن الحسن فكان لا يجيز أن يستثنى شيئاً من ذلك مما أقر به مما هو من خلاف جنسه ، وبه نأخذ . وهو قول زفر ^(٣) . ومن قال لرجل أخذت منك ألف درهم وديعة فهلكت مني وقال صاحب المال بل أخذتها مني غصباً ، فإن المقر ضامن لها للمقر له مع يمين المقر نه على ما يدعى عليه المقر من إيداعه إياه إياها إن طلب يمينه على ذلك وإن قال أعطيتني ألف درهم وديعة فهلكت فقال له الآخر بل أخذتها

(١) سقط من النص من قوله وقال زفر إلى وبه نأخذ .

(٢) وفي النص وفيه أيضاً يجوز

(٣) سقط من النص من قوله وبه نأخذ .

منى غصباً كان القول قول المقر مع يمينه بالله عز وجل على ما يدعى عليه المقر له إن طلب يمينه على ذلك. وإن قال له على ألف درهم من ثمن متاع ثم قال هي زيوف^(١) أو نهرجة لم يصدق. وكذلك لو وصل لم يصدق على ذلك في قول أبي حنيفة خاصة. وقال أبو يوسف ومحمد: يصدق إذا وصل، وبه نأخذ. ولو قال له على ألف درهم من ثمن متاع ستوة أو رصاص^(٢) ووصل ذلك بإقراره فإن أبا يوسف قال له عليه ألف درهم جيداً وقال لا أصدقه على ما ادعى مما ذكرنا لأنى لو صدقته على ذلك أفسدت البيع. وقال محمد بن الحسن: القول في ذلك قوله وأصدقه فيه لأنه لم يقر إلا ببيع فاسد، وعليه اليمين على ما ادعى عليه المقر له لأنه يدعى عليه بيعاً صحيحاً، وبه نأخذ. ولو قال أقرضتنى^(٣) ألف درهم ثم قال بعد ذلك هو زيوف أو نهرجة لم يصدق في قول أبي حنيفة وصل أو قطع، وصدق في قول أبي يوسف ومحمد إذا وصل، وبه نأخذ. ولو قال غصبتك ألف درهم ثم قال [بعد] ذلك هي زيوف أو نهرجة صدق [وكذلك إذا قال أودعتنى ألف درهم ثم قال بعد ذلك هي زيوف أو نهرجة صدق] إذا وصل. ولو قال له على ألف درهم ثم قال بعد ذلك هي من ثمن عبد باعنيه ولم أقبضه منه فإن أبا حنيفة قال لا أصدقه وألزمه الدراهم التي أقر بها^(٤) للمقر له إلا أن يقول^(٥) موصولاً بإقراره: من ثمن هذا العبد لعبد قائم في يد المقر له فيكون القول في ذلك قوله. وأما أبو يوسف ومحمد فكأنما يقولان في ذلك إن صدق المقر له المقر أن الدراهم

(١) في المغرب: رافعت عاينه دراهمه أى صارت محدودة عيه ففش فيها، وقد ريفت إذا ردت ودرهم ريف ورائف ودرهم ريوف وزيف. وقيل هي دون الهرج في الرداءة لأن الريف ما يردده بيت من، والهرج ما يردده التجار.

(٢) في المغرب: استوق بالفتح: أردأ من بهرج، وعن كرخي ستوق عديمه ما كان من أو ليس هو الغالب لأكثر. وفي الرسالة: يرسفية لبهرجة: أعياها الحمارم توحده، وأما ستوة حرم أحدها لأنب فلوس. وقيل هو تعريب سه تو. وميه: والرصاص مذق وز زيوف من لدرهم هو لموه.

(٣) كان في الأصل: أقرضى وكتب في النسخة: أقرضى.

(٤) وفي نسخة: ر. الم. لدى امر.

(٥) كذا في نسخة، وكان في الأصل: لا يكون.

التي أقر له بها المقر من ثمن عهد باعه إياه كما ذكر كان القول قول المقر أنه لم يقبض ذلك العبد ، وإن قال المقر له هي لي عليه لا من ثمن عبد بعته إياه كان القول قوله وكان له أخذ المقر بالندرام وكان للمقر استخلافه على ما يدعى عليه مما قد أنكره من دعواه ، وبه نأخذ . ومن أقر بدين في مرضه لزمه ، كما يلزمه لو أقر في صحته إلا أن يكون عليه دين في صحته فيبدأ^(١) أهله على من أقر له في مرضه ولا يجوز إقرار المريض بدين لأحد من ورثته إذا مات في مرضه ذلك^(٢) .

كتاب العارية^(٣)

والعارية غير مضمونة إلا أن يتعدى فيها المستعير فيضمن قيمتها ساعة تعدى فيها . ومن استعار دابة فلم يسم شيئاً كان له أن يعيرها غيره ، وإن سمي شيئاً لم يكن له أن يتجاوزها إلى غيره ، فإن تجاوزها إلى غيره ضمنه . ومن استعار من رجل أرضاً إلى مدة معلومة وقبضها منه على ذلك كان للمعير أخذها منه دون مضي المدة^(٤) ونقض العارية فيها . ولو استعارها منه على أن يبني فيها ما شاء وعلى أن يغرس فيها ما شاء بغير مدة ذكرها فيها فبني فيها أو غرس فيها ثم بدا للمعير أخذها منه كان ذلك له ، وكان له أخذ المستعير بهدم بنائه وبقلع شجره

(١) قوله فيبدأ أهله : أي يقدم أهل الدين الذي لزم في الصحة على من أقر له في مرضه . وفي الصرح : قال ومن أقر بدين في مرضه موته لأجنبي جاز لإقراره وإن أتى ذلك على جميع ماله ، وهو مقدم على الميراث والوصية إلا أنه مؤخر عن دين الصحة . ودين الصحة ما كان ثبوته بالبينة أو بالإقرار في حال الصحة ، ودين أرض ما كان ثبوته بإقراره في مرضه موته . وأما ما كان ثبوته بالمعينة فهو ودين الصحة سواء . قلت : وكان في الفضية فيراً مكان فيبدأ ، ولا يصح .

(٢) وفي الصرح ولو أقر لوارثه بعين أو دين أو هبة أو أوصى له بوصية لم يحز ذلك وإن لم يكن عليه دين إلا بأجازة سائر الورثة إلا أن يكون أقر لامرأته بمهر فيصدق إلى تمام مهر مثلها ، ولا يصدق من الفضل على مهر المثل لأن القول قولها إلى تمام مهر المثل من غير إقرار الزوج فلذلك صدق .

(٣) وفي الفضية أبواب العارية .

(٤) وفي الفضية أخذها في المدة دون مضيقها .

وغروسه منها إلا أن يشاء أن يمنع^(١) من ذلك لما فيه من تخريب أرضه ويعطيه قيمته مقلوعاً فيكون ذلك له . ولو كانت العارية إلى وقت بعينه لم ينقض والمسألة على حالها كان على المعير قيمة البناء وقيمة الفرس اللذين أحدهما المستعير للمستعير^(٢) قائمين في الأرض .

كتاب الغصب^(٣)

قال أبو جعفر : وكل ما غصبه رجل من رجل من شيء مما ينقل من مكان إلى مكان فتلف في يده بغير فعله فعليه قيمته يوم غصبه إلا أن يكون مما له مثل فيكون عليه مثله . وإذا نقص المنصوب عند الغاصب في يديه^(٤) فغلب الغاصب ضمان قيمة نقصانه للمنصوب منه يرداه مع المنصوب على المنصوب منه . وإذا زاد المنصوب في يد غاصبه ثم هلك^(٥) في يديه قبل أن يردده على الذي غصبه^(٦) إياه كان عليه ضمان قيمته يوم غصبه للذي غصبه إياه ، ولا ضمان عليه في زيادته إلا أن يكون استهلكها فيجب عليه ضمانها باستهلاكه إياه ، كذا روى محمد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رضى الله عنهم . وقد روى أصحاب الإجماع عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه قال : لا يجب على الغاصب

(١) وفي الفرج : ومن استعار من رجل أرضاً ليبقى فيها أو يفرس أشجاراً أو كروماً أو يزرع فيها زرعاً فهذا لا يخلو إما أن تكون العارية موقتة أو غير موقتة ، فأما إذا كانت غير موقتة فأراد [أن يجبر] المستعير على قلع الزرع [له ذلك] ولكن يترك في الأرض حتى يستحصد ، وإنما يترك بالأجرة حتى لا يضر المعير في ذلك لأن الزرع له نهاية معلومة . ولو كان في الأرض بناء وضراس وكروم فإنه يجبر المستعير على القلع إذا طلب المعير ذلك لأنه لا نهاية له وكان في الترك ضرر للمعير إلا أن يكون في القلع مضرة بالأرض ونقصان يدخل فيها فإنه يترك [ويأخذ] قيمتها مقلوعة غير ثابتة إذا صاب المعير ذلك .

(٢) متعلق بما تعلق به الخبر وهو قوله على المعير ، أي كان على المعير للمستعير قيمة البناء والفرس .

(٣) وفي القصة أبواب الغصب .

(٤) وفي القصة في يد الغاصب مكان عند الغاصب في يديه .

(٥) كان في الأزهرية في يد غاصبه في يديه ، وظاهر أن في يديه . وخبر في الأصل عن هلك

تقدمه . لناسخ خطأ .

(٦) كذا في القصة وكان في الأصل تضمنه .

ضمان الزيادة وإن استهلكه إلا أن يكون الموصوب عبداً فيقتله بعد الزيادة خطأً ، فيختار الموصوب منه تضمين عاقلة الغاصب بالجناية ، فإنه يضمنها قيمة العبد زائدة . و [أما] أبو يوسف ومحمد فقوله^(١) في ذلك مثل القول الأول من القولين الأولين اللذين رويناها عن أبي حنيفة لا اختلاف عنهما فيه ، وبه نأخذ . وإذا غصب رجل رجلاً جارية فحملت في يد الغاصب فولدت ثم مات ولدها من غير فعل الغاصب فلا ضمان عليه فيه وعليه ضمان نقصان الجارية بالولادة للموصوب منه^(٢) . ولو لم يمت الولد في يد الغاصب نظر إلى قيمة الولد وإلى قيمة النقصان بالولادة ، فإن كان في قيمة الولد ما يفي به فلا ضمان على الغاصب فيه ، وإن كان لا يفي به ضمن للموصوب قيمة نقصان الولادة . ومن حال بين رجل وبين داره فحدث فيها في تلك الحال هدم أو ما أشبهه من غير فعل الحائل بينه وبينها فإن أبا حنيفة كان يقول لا ضمان في ذلك ، وكان مذهبه أن الدور لا تنصب ، وأنه لا ينصب إلا ما يجوز تحويله ونقله من مكان إلى غيره . وأما أبو يوسف ومحمد فكانا يجعلانها بذلك مضمونة ويوجبان على ضامنها^(٣) قيمة ما حدث فيها ، وبه نأخذ . ولا أجر على غاصب في استخدامه عبداً غصبه ولا في سكناه داراً غصبها . وإذا أبق العبد الموصوب في يد الغاصب فطلب الموصوب منه تضمينه قيمته في صممه فيها إلى القاضي فضمنه إياها بتصدقهما على ذلك أو بينة أقامها الموصوب منه عليها ف قضى له القاضي بها ثم حضر العبد بعد ذلك كان للغاصب ولا سبيل للموصوب منه عليه ، وإن كان القاضي ضمنه له القيمة بقوله فقبضها ثم ظهر العبد بعد ذلك كان الموصوب منه بالخيار ، إن شاء رد القيمة على الغاصب وارتجع منه العبد الموصوب ، وإن شاء احتبس القيمة وسلم له

(١) وفي 'الفيضة' عنهما قالا .

(٢) كان في الأصل الموصوبة منه ولصواب ما في الفيضة للموصوب منه أي الذي غصبت منه الحارة .

(٣) وفي 'الذانية' صاحبها .

العبد المنصوب . ومن أتلف لذي خراً أو خنزيراً وكلن اللطف مسلماً أو ذمياً كان عليه ضمان قيمة ما أتلف من ذلك لصاحبه إلا أن يكون اللطف ذمياً فيكون عليه ضمان مثل الخمر لصاحبها . ومن أتلف شيئاً لرجل مما له مثل ثم انقطع مثله فلم يقدر عليه كان عليه ضمان قيمته يوم يخاصمه فيه صاحبه لصاحبه . وقال محمد بعد ذلك عليه ضمان قيمته لصاحبه آخر ما كان موجوداً ، وبه نأخذ ، وهو قول زفر . ومن عدا على قلب^(١) لرجل فهشمه^(٢) وكان القلب [من] فضة كان صاحب القلب بالخيار إن شاء أخذه مهشوماً لا شيء له غيره وإن شاء ضمنه قيمته مصوغاً ذهباً ، وإن كان ذهباً كان بالخيار إن شاء أخذه مهشوماً لا شيء له غيره وإن شاء ضمنه قيمته مصوغاً فضة ثم لا يضره بعد ذلك ، قبض ما وجب له عليه قبل فراقه إياه أو لم يقبضه منه حتى تفرقا بأبدانهما عن موطن التضمين . وإذا كسر رجل لرجل ديناراً أو درهماً كان ربه بالخيار إن شاء أخذه مكسوراً لا شيء له غيره ، وإن شاء سلمه إليه وضمنه في الدينار ديناراً مثله ، وفي الدرهم درهماً مثله . ومن غصب رجلاً ثوباً فقطعه فإن كان ذلك مما حكمه حكم الاستهلاك له كان صاحبه بالخيار إن شاء أخذه كذلك وأخذ نقصانه من الغاصب وإن شاء سلمه إلى الغاصب وضمنه قيمته صحيحاً ، وإن كان ما أحدثه فيه لا يستهلكه أخذه منه وأخذ مع ذلك نقصانه منه . ومن غصب ثوباً أبيض من رجل فصبغه بعصفر أو زعفران فالمنصوب منه بالخيار إن شاء أخذه كذلك وضمن للغاصب ما زاد الصبغ فيه وإن شاء أبى ذلك وسلمه إلى الغاصب [وضمن الغاصب] قيمته أبيض يوم غصبه إياه ، وإن كان صبغه بسواد فإن أبا حنيفة كان يقول إن شاء صاحبه سلمه إلى الغاصب كذلك وضمنه قيمته أبيض يوم

(١) في المغرب : وفي يدها قلب فضة أي سوار غير ملوى مستعار من قلب الحقة وهي جارتها لما فيه من لباس . وقيل على مكس .

(٢) هشم الشيء كسره .

غصبه ، وإن شاء احتبسه ولم يفرم للغاصب شيئاً . وقياس قوله ^(١) أنه يضمن الغاصب نقصان قيمته بما أحدثه فيه . وقال أبو يوسف ومحمد : صاحب الثوب بالتليار إن شاء سلمه إلى الغاصب وضمنه قيمته أبيض يوم غصبه وإن شاء احتبسه وضمن للغاصب ما زاد الصبغ . قال أبو يوسف : وذلك لأن السواد زيادة عند قوم ونقصان عند قوم آخرين ، كالحمرة زيادة عند قوم ونقصان عند آخرين ، فكما حل أمره في الحمرة على الزيادة لا على النقصان فكذلك يحمل أمره في السواد على الزيادة لا على النقصان ، وبه نأخذ ^(٢) .

كتاب الشفعة ^(٣)

قال أبو جعفر : ولا شفعة فيما سوى الدور والأرضين ، والشفعة في ذلك مقسوماً كان أو مشاعاً . وأولى الشفعاء بالمبيع الشريك الذي لم يقاسم ، ثم يتلوه الشريك الذي قاسم وبقيت له شركة في الطريق ، ثم يتلوه الجار الملاصق ^(٤) وإذا وقع البيع فيما تجب فيه الشفعة فلم بذلك الشفيع ، فإن أشهد مكانه أنه على شفעתه وإلا بطلت شفעתه ، وسواء أخضر عند ذلك مالاً مقدار ^(٥) ثمن المبيع أو لم يحضره . وقد روى عن محمد بن الحسن رضى الله عنه خاصة أنه قال : وينبغي أن يكون الإشهاد بمحضر المطلوب بالشفعة أو بحضرة المبيع المشفوع فيه . وإذا قضى القاضى بالشفعة كان للمقضى عليه بها احتباس المشفوع فيه حتى يدفع إليه ثمنه . وقد روى عن محمد بن الحسن أنه قال : لا يقضى القاضى بالشفعة للشفيع حتى يحضره

(١) وفي الفيزية وقياس ذلك قوله .

(٢) قلت : وهذا بناء على العرف فإن كان في البلاد التي وقع فيها الغصب ينقص قيمته بالاتفاق فيكون إذا قون الإدمم معمولاً ، وإن كان في بلاد يزيد السواد قيمة الثوب بالاتفاق فكما قال أصحابه . والله أعلم .

(٣) وفي الفيزية أبواب الشفعة .

(٤) كذا في الفيزية وكان في الأصل الملازق .

(٥) وفي الفيزية بمقدار ثمن المبيع .

مثل الثمن الذى وجبت له الشفعة [به] ، وبه نأخذ . والشفعة تجب بالبيع . وتستحق بالإشهاد والطلب ، وتملك بالأخذ . وإذا كان ثمن المشفوع فيه له مثل أخذه الشفيع بمثله ، وإن كان لا مثل له أخذه بقيمته . ولا شفعة فى صداق ، ولا فى أجرة ، ولا فى جعل فى خلع ، ولا فى شيء صولح عليه من دم عمد^(١) . وإذا أشهد الشفيع على شفيعته ثم تراخى بعد ذلك عن طلبها وقد أمكنه ذلك فإن أبا حنيفة وأبا يوسف رضى الله عنهما قالا هو على شفيعته أبدا ما لم يسلمها ، وبه نأخذ . وقال محمد : إن طلبها فيما بينه وبين شهر قضى له بها ، وإن تركها حتى يمضى [لها] شهر لا يطلبها فيه لم يقض له بها . والخصم فى الشفعة الذى يقضى [له] بها بمحضره إذا كان المبيع فى يد البائع ، المشتري والبائع جميعاً ، ولا يقضى بها وأحدهما غائب ، فإذا قضى بها بمحضرها للشفيع أخذ [المبيع] بما قضى به فيه وكتب عهده على البائع ، وإن كان المشتري قد قبضه فأنخصم فيه هو المشتري دون البائع ، ويكتب الشفيع العهدة وفيه على المشتري دون البائع . والشفعة للشفعاء على [عدد] رءوسهم لا على تقادير^(٢) أنصبتهم . ومن طلبها منهم استحقها كلها ، فإن طلبها بعد ذلك شفيع مثله شره فيها ، وإن طلبها شفيع أشفع منه لأن^(٣) الأول كان شفيعاً بجوار وكان هذا الثانى شفيعاً بمخالطة ، أخذها الشفيع بالمخالطة كلها . وإذا اختلف المطلوب بالشفعة والشفيع فى الثمن فالقول قول للمطلوب بالشفعة فى ذلك مع يمينه بالله عز وجل عليه إن طلب الشفيع يمينه عليه ،

(١) وفى الفرح وإنما تجب الشفعة فيما إذا ملك بعوض هو عين مال وأما إذا ملك بغير عوض كالمبة والصدقة والوصية والميراث أو ملكه بعوض ليس بعين مال فلا شفعة فيها كإذا جعل ثمنها فى النكاح أو بدل الخلع أو صولح عليها من دم العمد . ولو تزوجها على مهر مسمى ثم باع داره بمثل المثل تجب فيها الشفعة . ولو تزوجها على الدار أو تزوجها بغير مهر مسمى ثم فرض لها داره مهرأ فلا شفعة فيها . ولو صولح على الدار من الجناية التى توجب الأرض دون القصاص تجب فيها الشفعة بالأرض . ولو جعلت أجرة فى الإجازات فلا شفعة فيها لأن بدلها ليس بعين مال اه ويعنى به المسكونة مثلاً لأنها ليست بمنزلة داره وإن كانت الدار مالا .

(٢) وفى القبضية لا على مقادير .

(٣) كذا فى الأصول وظاهر أن الأنسب بأن مكان لأن .

وإن أقام كل واحد منهما على ما ادعى من ذلك بينة كانت البينة بينة الشفيع في قول أبي حنيفة ومحمد بن الحسن^(١). وقال أبو يوسف البينة بينة المشتري في ذلك . وإن اختلفا في قيمة الذي هو ثمن الشفعة وكان ثمنها عرضا فالقول فيها قول المشتري أيضا مع يمينه إن طلب الشفيع يمينه ، وإن أقام كل واحد منهما بينة على ما ادعى من ذلك فإن أبا حنيفة كان يقول البينة بينة الشفيع . وقال أبو يوسف ومحمد البينة في ذلك بينة المشتري لا بينة الشفيع ، فوافق محمد أبا يوسف في هذه المسألة ، ووافق أبا حنيفة في المسألة الأولى^(٢) ، وبه نأخذ . وللشفيع خيار الرؤية فيما يأخذه بالشفعة إذا لم يكن رآه^(٣) قبل ذلك ، وله الخصومة في عيب إن وجده فيه كما يكون للمشتري . ومن اشترى دارا من رجلين وقبضها أو لم يقبضها صفقة واحدة فأراد الشفيع أن يأخذ ما باع^(٤) أحدهما دون ما باع الآخر فليس ذلك له وإنما له أن يأخذها كلها أو يدعها كلها ، وإن كان الذي ابتاع الدار رجلين كان للشفيع أن يأخذ

(١) وفي المرح لو أقام أحدهما البينة على الافراد قبلت بينته وإن أقاما جميعا البينة فالبينة بينة الشفيع في قول أبي حنيفة ومحمد . وقال أبو يوسف البينة بينة المشتري لأنه أثبت الفضل كما لو اختلف البائع والمشتري في الثمن وأقاما البينة قبلت بينة البائع بالإجماع . ولأبي حنيفة علتان في المسألة إحداهما عللها أبو يوسف لأبي حنيفة ومحمد يأخذ بها ، والأخرى علل بها محمد له وأخذ بها . أما علة أبي يوسف فهي أن الشفيع ههنا أشبه بالمدعى ، لأن علامة المدعى أن يكون مخيرا في الدعوى والمشتري مجبور على الدعوى ، والبينة إنما تقبل من المدعى . وأما علة محمد لأبي حنيفة التي أخذ بها وهي أن المشتري ظهر منه إقرار بما قال الشفيع وإقرار بما يقول نفسه بعد أن ظهر في حق الشفيع والمشتري عنتان له أن يأخذ بأيهما شاء أن العقد الثاني لا يفسخ العقد الأول في حق الشفيع ، ألا ترى أنها لو تباعا دارا بألف درهم ثم تباعا بخمسائة فإن الشفيع يأخذ بأى العقدين شاء كذلك ههنا ، بخلاف البائع والمشتري إذا أقاما لبينة فالبينة بينة البائع لأن هناك لم يظهر إلا عقد ، واختلاف العقد الثاني يرفع الأول من عقد ، وكذلك على العبارة الأولى لأن البائع أشبه بالمدعى لأنه لو ترك دعواه ترك ، ولو اختلف الشفيع والمشتري في مقدار قيمة 'عرص الذي هو بدل الدار فإن القول قول المشتري مع يمينه ، فإن أقاما جميعا البينة فالبينة أيضا بينته لأنه أثبت الفضل في القيمة ، وهذا قول أبي يوسف ومحمد ، وهو قول أبي حنيفة على قياس 'العلة التي علل بها محمد لأنه ما ظهر ههنا إلا العقد وهو العقد على العرض بعينه وإنما اختلفا في قيمة 'العرض الذي وقع عليه العقد . وفي قول أبي حنيفة على قياس تعليل أبي يوسف له يجب أن تكون البينة بينة الشفيع لأنها أشبه بالمدعى . وهكذا ذكر الطحاوى .

(٢) وفي الفضية إذا كان لم يره .

(٣) كان في الأصل أن يأخذه ما باع واصواب متى الفضية أن يأخذ ما باع .

ما ابتاع أحدهما ويدع ما ابتاع الآخر . والشفعة لا تورث . ومن اشترى دارين صفقة واحدة ولهما شفعيع واحد فأراد الشفعيع أن يأخذ إحداها دون الأخرى فليس له ذلك ، والمشتري مالك لما اشترى مما فيه الشفعة مالم يأخذه الشفعيع^(١) بشفعته فيه ، فإن باعه كان بيعه جائزاً ، وكان الشفعيع بالخيار إن شاء أخذه بحق شفعته بالبيع الأول وإن شاء أخذه بحق شفعته بالبيع الثاني ، وإن لم يبعه ولكنه وهبه^(٢) وكان مما يجوز فيه الهبة وسلمه إلى الموهوب له وقبضه منه ثم جاء الشفعيع كان له أن يأخذه بشفعته وفي أخذه إياه بها إبطال لهبة المشتري التي تقدمت فيه إذا كان أخذه بها بقضاء قاض له به . وللشفيع أن يمتنع من أخذ المبيع بالشفعة ، وإن بذل له^(٣) المشتري حتى يقضى له به القاضى . و[من] أخذ داراً بشفعة فبنى فيها بناء ثم استحقها عليه مستحق فنقض بناؤه رجع الشفعيع على المأخوذ منه بالشفعة بالتمن الذى دفعه إليه ولم يرجع عليه بقيمة البناء الذى تقضى عليه ، ولم يكن فى ذلك كالمشتري فى مثله ، لأن المشتري مغرور والشفيع غير مغرور^(٤) . ومن اشترى داراً وقبضها فبنى فيها بناء ثم حضر شفعيعها فطلب أخذها بالشفعة فقفى له بذلك فيها فإنه يقال للمشتري انقض بناءك لأنك بنيت فيها كان الشفعيع أولى به منك إلا أن يشاء الشفعيع أن يمنعه من ذلك ويعطيه قيمة بنائه^(٥) منقوضاً فيكون ذلك له ، وهذا قول أبى حنيفة ومحمد بن الحسن وهو الصحيح عن أبى يوسف ، وبه نأخذ . وقد روى عن أبى يوسف أنه قال :

(١) كان فى الأصل مما يأخذه والصواب ما فى الفيضية مالم يأخذه . وعبارة الفرح : والمشتري مالك لما اشترى حتى يأخذ الشفعيع بالشفعة الخ .

(٢) وعبارة الشارح : ولو وهب المشتري الأول جميع الدار وسلمها إليه ثم حضر الشفعيع ، والمشتري لموهوب له حاضران ، كان له أن يأخذ الدار بحق شفعته بالبيع دون الهبة . فإذا أخذها به بطلت لهبة والتمن المشتري ، وإن حضر الشفعيع ووجد لموهوب له فلا خصومة فيه حتى يحضر المشتري ثم يأخذها بالبيع وتبطل الهبة ... الخ .

(٣) كذلك فى الأصل بذل له المشتري . وفى الفيضية بذله المشتري . وفى الفرح بذلها له المشتري وهو الأحسن .

(٤) وفى الفرح بخلاف المشتري لأن المشتري مغرور وبأيمه ضمن له فيها قرار بنائه حيث زعم أنه يجوز بيعه والشفيع غير مغرور ... الخ .

(٥) كان فى الأصل بناء والصواب ما فى الفيضية بنائه .

إن شاء الشفيع أخذها بالثمن وبقيمة البناء قائماً وإن شاء ترك لاشيء له غير ذلك .
ومن باع داراً من رجل على أنه بالخيار في بيعه إياها ثلاثة أيام لم يكن للشفيع
أخذها بالشفعة حتى ينقطع الخيار ويجوز البيع فيها ، وإن لم يكن البائع بالخيار فيها
ثلاثة أيام ولكن المشتري كان فيها بالخيار ثلاثة أيام كان للشفيع أخذها بالشفعة ،
وكان أخذه إياها قطعاً لخيار المشتري وإمضاء للبيع . والشفعة للذي كهي للمسلم ،
والشفعة للصغير كهي للكبير ، فإن سلمها وليه فإن أبا حنيفة وأبا يوسف قالوا تسليمه
عليه جائز ، وقال زفر ومحمد تسليمه عليه باطل ، وبه نأخذ . ومن اشترى داراً لرجل
بأمره وقبضها ثم جاء شفيعها فإن أبا يوسف كان يقول يقال لمشتريها سلمها إلى الذي
أمره بشرائها حتى يأخذها الشفيع منه بشفعته فيها ويكتب عهده عليه . وقال محمد :
للشفيع أن يأخذها من الوكيل إن جاء وهي في يد الوكيل ويكتب عهده عليه فيها ،
وإن جاء وقد سلمها إلى الموكل أخذها من الموكل ويكتب عهده عليه فيها ،
وبه نأخذ .

كتاب المضاربة^(١)

قال : وإذا دفع الرجل إلى الرجل مالا مضاربة على أن ما أطعم الله عز وجل
فيه من ربح كان للمضارب منه نصفه أو ثلثه أو جزء من أجزائه كان ذلك جائزاً .
ولا تجوز المضاربة إلا بما تجوز به الشركة من الدنانير ومن الدراهم ومن الفلوس
في قول من أجازها بالفلوس على ما قد ذكرنا في كتاب الشركة . ولا تجوز المضاربة
إذا عقدت على أن لواحد من رب المال أو من المضارب دراهم مذكورة ولا دنانير
مذكورة له من ربحها ، وإن عقدت المضاربة كذلك كانت فاسدة ، وكان ما ربح
فيها المضارب [كله] لرب المال فكان للمضارب في عمله على رب المال أجر
مثله . والمضارب في المضاربة الصحيحة أمين مقبول قوله فيما يدعيه من ضياع المال

(١) وفي القيسية أبواب المضاربة .

منه ، ومن ردّه إياه على رب المال مع يمينه بالله عز وجل على ذلك إن طلب يمينه رب المال عليه . والمضارب في المضاربة الفاسدة كالأجير فيها وإن ضاع منه [المال] وهو على ذلك ، ولا ضمان عليه فيه في قول أبي حنيفة ، وبه نأخذ . وعليه الضمان . في قول أبي يوسف ومحمد . وللمضارب في المضاربة الصحيحة أن يعمل في المضاربة بنفسه ويستعمل فيها غيره بأجرة وبغيرها ، وليس له أن يدفعها مضاربة إلى غيره إلا أن يكون رب المال أمره أن يعمل فيها برأيه فيكون له ذلك . ولو أراد أن يسافر بمال المضاربة وقد كان رب المال [أمره] أن يعمل فيه برأيه كان له ذلك ، وإن لم يكن رب المال أمره بذلك فإن محمد بن الحسن روى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أن له أن يسافر به حيث شاء ^(١) في بر وبحر . قال : وهو قول أبي يوسف وقولنا ، وبه نأخذ . وروى أصحاب الإملاء عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه ليس له أن يسافر به . قالوا : وقال أبو يوسف من رأيه ^(٢) له أن يسافر به إلى الموضع الذي يقدر على الرجوع منه إلى أهله فيبيت فيهم كمنحو قطربل ^(٣) من بغداد . ونفقة المضارب في عمله في المال المضاربة في مصره على نفسه لا على المال المضاربة ^(٤) ونفقته في سفره به في طعامه ^(٥) وشرابه وكسوته وركوبه في المال المضاربة ^(٦) فأما ما تداوى به أو احتجم به فمن ماله دون المال المضاربة ^(٧) . وإذا عقدت المضاربة على العمل بالكوفة خاصة لم يكن للمضارب أن يتعدها إلى غيرها وإن تعدها

(١) وفي الفيضية إلى حيث شاء .

(٢) وفي الفيضية من رأيه خاصة .

(٣) في المغرب وقطربل بالضم فتشديد الباء واللام موضع بالعراق تنسب إليه الخور . وفي معجم البلدان بالضم ثم السكون ثم فتح الراء وباء موحدة مشددة مضمومة ولام . وقد روى بفتح أوله وطلاته وأما الباء فشده مضمومة في الروايتين وهي كلمة أعجمية اسم قرية بين بغداد وعكبرا .

(٤) وفي الفيضية لافي مضاربة .

(٥) وفي الفيضية ونفقته وسفره في طعامه .

(٦) وفي الفيضية والشرح في مال المضاربة .

(٧) وفي الفيضية مال المضاربة وفي الشرح في ماله خاصة .

[إلى] غيرها^(١) فعمل بالمال هناك كان ضامناً له وكان ربحه له ويؤمر أن يتصدق به في قول أبي حنيفة ولا [يؤمر أن] يتصدق في قول أبي يوسف ومحمد بن الحسن ، وبه نأخذ . وإذا أذن المضارب المال المضاربة^(٢) ثم امتنع من تقاضيه فإن ذلك له [فيه] إذا كان لا فضل له فيه ، ولكنه يؤخذ بأن يحيل رب المال به على من هو عليه حتى يتقاضاه لنفسه ، وإن كان فيه فضل أجبر على أن يتقاضاه . وإذا مات المضارب ولم يوجد المال المضاربة^(٣) فيما خلف فإنه يعود ديناً فيما خلف ، وإن اشترى المضارب بالمال المضاربة^(٤) عبداً فيه فضل عن المال المضاربة^(٥) أو اشتراه ولا فضل فيه عنه ثم صار فيه فضل عنه كان المضارب مالاً لحصة من ذلك الفضل ما كان الفضل موجوداً ، فإن أعتق المضارب العبد المضاربة^(٦) وفيه فضل جاز عتقه فيه وكان كعبد بين رجلين [أعتقه أحدهما ، وإن اشترى المضارب بمال المضاربة عبيدين قيمة] كل واحد منهما مثل رأس المال فأعتق المضارب أحدهما كان عتقه باطلاً وكان العبدان في ذلك بخلاف العبد الواحد فيه ، وكذلك لو أعتقهما المضارب جميعاً في كلمة واحدة أو في كلمتين كان عتقه باطلاً . ولو أعتقهما رب المال جميعاً كان عتقه جائزاً وكان عليه للمضارب ضمان قيمة فضله فيهما موسراً كان رب المال أو معسراً ، وسواء كان عتقه إياهما معا أو كان أعتق أحدهما ثم أعتق الآخر . ونيس للمضارب أن يشتري بالمال المضاربة^(٧) من لا يقدر على بيعه ؛ ليس له أن يشتري أحداً من ذوى أرحام رب المال المحرمات الذين يعتقدون عليه بملكه إياهم ، وإن فعل ذلك كان ما اشترى لنفسه . ونيس له أن يبتاع به من الإمام من قد ولد من رب المال لأنه لو جاز ابتياعه ذلك لم يكن له بيع ما ابتاع منه ، وليس له أن يبتاع به ذوى أرحام أنفسه^(٨) المحرمات ، ولا من قد ولد منه من الإمام إذا كان في المال

(١) كان في الأصل غيرها وسقط هو في الأصل إمامي وزدت إلى قبله ليستقيم المعنى وهو هذا
ين أربعين .

(٢) وفي الفيضية مال مضاربة .

(٣) وفي الفيضية عبد مضاربة . (٤) وفي الفيضية بمال المضاربة .

(٥) كذا في فيضية عنه وهو صواب وكان في الأصل بنفسه .

فضل ، وإن كان المال لا فضل فيه كان ابتياعه ما ابتاع من ذلك جائزاً [عليه]
وداخلاً في المضاربة ، وإن زادت قيمته بعد ذلك خرج [من] المضاربة ؛ فإن كان
المشتري أحداً من ذوى أرحامه المحرمات سعى لرب المال فى قيمة رأس ماله وفى حصته
من الربح ، وإن كان المشتري بعض من قد ولد من المضارب من الإمام ضمن
المضارب لرب المال قيمة رأس ماله منه وقيمة حصته من الربح فيه ، ولا سعاية
فى ذلك على الأمة المشتراة لأنها قد صارت أم ولد للمضارب .

كتاب المساقاة^(١)

قال أبو جعفر : كان أبو حنيفة رضى الله عنه لا يجيز المساقاة على حال من
الأحوال ، وكان أبو يوسف ومحمد بن الحسن رضى الله عنهما يجيزانها فى النخل
وحدائق الأعناب وسائر الأشجار التى تثمر سواها على جزء معلوم مشروط فيها
للمساقى بعد^(٢) أن تكون المساقاة معقودة على وقت معلوم مشروط^(٣) العمل فيها
من تلقيح نخلها أو إبارها^(٤) وحفظها على المساقى ، فإن ترك ذلك فلم يشترط
فى المساقاة نظر ، فإن كان ما وقعت عليه المساقاة يحتاج إلى حفظ وترك اشتراط
ذلك على المساقى فى المساقاة كانت المساقاة [فاسدة ، فإن كان لا يحتاج إلى حفظ
كانت المساقاة] جائزة ، وكذلك التلقيح والإبار أيضاً ، ويقول أبى يوسف ومحمد
فى ذلك نأخذ^(٥) .

(١) وفى غنيضة أبواب المساقاة .

(٢) وفى الغنيضة والمساقى عد ذلك .

(٣) وفى الأصل شئ مشروط .

(٤) فى المغرب بر . جعل له وأصاحبه إباراً وتآبر .

(٥) وفى غنيضة وقول أبى يوسف أجود ولم يذكر فيه نون محمد .

كتاب الاجارات^(١)

وإذا استأجر الرجل من الرجل داراً أو عبداً أو شيئاً سواهما وقبضه من المؤاجر بغير اشتراط من المؤاجر في الأجرة حلولا ولا غيره فإنه لا يجب للمؤاجر أن يطلب المستأجر بالأجرة حالة، ولكنه كل ماضى من وقت الإجارة أخذه بأجرته ، وهذا قول أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد رضى الله عنهم جميعاً ، وبه نأخذ . وقد كان أبو حنيفة قبل ذلك يقول : ليس له أن يأخذه بشيء من الأجرة حتى يستحقها كلها عليه بمضى مدتها واستيفاء المستأجر الواجب له فيها . ولو وقعت الإجارة على أن الأجرة آجلة أو عاجلة أو منجمة كانت على ما اشترطا فيها . ولو وقعت الإجارة بأجرة عاجلة أو آجلة أو منجمة أو مسكوت عن ذلك كله فيها ثم دفع الأجر^(٢) الأجرة إلى المؤاجر وقبضها منه ملكها بذلك . ولو انتقضت الإجارة بعد قبض المؤاجر الأجرة كان له منها بحسب ما مضى مما قد استوفى منافعه ورد على المستأجر ما بقى منها . ومن مات من المستأجر أو المؤاجر في مدة الإجارة انتقض ما بقى من الإجارة بموته . ومن استأجر دابة إلى مكان فجاوز بها إلى مكان آخر كان ضامناً لها ساعة جاوز بها وكان عليه الأجر . ولا شيء في مجاوزته بها بعد سلامتها . وإن عطبت في مجاوزته بها كان عليه ضمان قيمتها ساعة تجاوز بها . ولو قبضها بحق الإجارة وقد استأجرها إلى مكان بعينه فلم ينفذ بها إلى ذلك المكان لم يكن عليه فيها أجرة ، ولو نفذ بها إليه كانت عليه أجرتها ركبها أو لم يركبها . ولو استأجر داراً مدة معلومة فقبضها فلم تزل في يده حتى مضت المدة كان عليه أجرتها سكنها أو لم يسكنها . ولو قبضها ثم حال بينه وبينها حائل من سلطان أو غيره لم يكن عليه فيها ما كانت كذلك أجرة . ومن استأجر

(١) وفي القيفية أبواب الإجازات .

(٢) وفي القيفية دفع المستأجر .

داراً لم يرها ثم رآها بعد ذلك فله خيار الرؤية فيها ، إن شاء احتبسها وإن شاء ردها ونقض الإجارة فيهما وإن عطبت دابة مستأجرة أو عبد مستأجر في يده مستأجرهما بغير تعد منه فيهما ولا خلاف ولا جناية منه فلا ضمان عليه في ذلك . ومن استأجر داراً فليس له أن يؤاجرها حتى يقبضها ، وليس له بعد قبضه إياها أن يؤجرها بأكثر مما استأجرها به ، فإن فعل كانت الأجرة له وأمر أن يتصدق بفضلهما عما استأجرها به ، وإن كان لما قبضها زاد فيها زيادة قليلة كانت أو كثيرة كانت الزيادة في الأجرة طيبة له^(١) . ومن استأجر داراً وقبضها ثم حدث بها عيب يضر به في سكناها فهو بالخيار إن شاء احتبسها وكانت الإجارة على حالها وإن شاء نقض الإجارة فيها . ومن استأجر على عبد يحججه^(٢) أو على دابة يبرغها^(٣) ففعل ذلك فمطبا في فعله فلا ضمان عليه . ومن استأجر رجلاً على خياطة ثوبه أو على قصارته وقبضه فتلف في يده بغير فعله وبغير تعد منه فيه فإن أبا حنيفة كان يقول في هذا وفي كل أجير مشترك سواء : لا ضمان عليهم في ذلك ، ولا أجرة لهم فيه وإن كانوا قد عملوا ما استأجروا عليه ، وبه نأخذ . وقال أبو يوسف ومحمد : هم ضامنون لذلك ، فإن كانوا قد عملوا ما استأجروا عليه فيه فالمستأجر بالخيار إن شاء ضمنهم قيمة ما دفعه إليهم يوم دفعه ولم يكن عليه أجر وإن شاء ضمنهم قيمته يوم ضاع وكان عليه أجر ما عملوه^(٤) فيه . ومن كان

(١) وفي المرح : ولو أنه زاد في الدار زيادة كما إذا وتد فيها وتداً أو حفر بئراً أو أطبقها وما أشبه ذلك فإنه يطيب له الزيادة . وأما الذين لا يكون زيادة وله أن يؤاجرها ممن شاء إلا الحداد والقصار والطحان وما أشبه ذلك ممن يوهن البناء والحيطان .

(٢) وفي القبضية : ومن استأجر على عبد لحججه . وفي المرح : إذا استأجر رجلاً عن عبده ليحججه أو على دابته يبرغها ففعل ذلك فمطبا لا ضمان عليه ، لأن أصل العمل كان مأذوناً فيه فما تولد منه لا يكون مضموناً عليه إلا إذا تعدى فحشد يضمن ، وكذلك إذا كان في يده آكلة فمستأجر رجلاً يقطع بده فقطع فاب لا ضمان عليه كما ذكرنا .

(٣) في المغرب : برغ البطار الدابة شهما فالبرغ وهو مش مشروط الحجام .

(٤) وفي الثانية : وقال أبو يوسف ومحمد هم ضامنون لذلك ، فإن كانوا قد عملوا ما استأجروا عليه فيه فالمستأجر بالخيار إن شاء ضمنهم قيمة ما دفعه إليهم يوم دفعه ولم يكن عليهم أجرة ، وإن شاءوا ضمنهم قيمته يوم ضاع فكان عليهم أجر ما عملوه فيه .

من ذكرنا أجيراً خاصاً ، والخاص هو المستأجر على مدة معلومة [والعام هو المستأجر على الأفعال لا على مدة معلومة] فلا ضمان على الخاص الذي ذكرنا في قولهم جميعاً فيما ضاع من يده بغير تعد منه فيه . ومن استؤجر على خياطة ثوب أو على قصارته فزعم أنه قد رده على صاحبه وأنكر ذلك صاحبه وحلف على ذلك فإن أبا حنيفة كان يقول في ذلك : القول قول الصانع ، وبه نأخذ . وقال أبو يوسف ومحمد : القول في ذلك قول رب الثوب . وللصباغ والخياط والحائك احتباس ما استؤجروا على عمله حتى يوفوا أجرته ، وليس للجمال ولا للجمال احتباس ما حملا حتى يستوفيا الأجرة ، لأنه لا عمل لهما في ذلك فأنهم فيه ، وفي المسألة الأولى لهم فيما استؤجروا عليه عمل فأنهم فيه . ومن استؤجر على قصارة ثوب فدقه فعطب الثوب بذلك أو حدث به منه عيب كان عليه ضمان ، تعدى في ذلك أو لم يتعد فيه . ومن استأجر حانوتاً إلى مدة فليس له أن ينقض الإجارة فيه قبل انقضاء تلك المدة ، وكذلك ليس للمؤاجر نقض الإجارة فيه إلى انقضاء [تلك] المدة إلا من عذر . ومن العذر في ذلك من المستأجر قيامه من السوق وتركه التجارة ، ومن العذر في ذلك من قبل المؤجر أن يحبس القاضى في دين عليه ولا يكون له مال سوى الحانوت الذى ذكرنا ، ويرى القاضى يبيعه في دينه فيبيعه فيكون يبيعه إياه فسخاً للإجارة فيه . ومن استأجر داراً^(١) ثم باعها قبل انقضاء مدة الإجارة فيها فإن أبا حنيفة [ومحمداً] فالأ^(٢) للمستأجر منع المشتري منها ونقض البيع عليه فيها ، فإن نقضه كان منتقضاً ولم يعد^(٣) بعد ذلك ، وإن لم ينقضه [حتى] فرغت الدار من الإجارة ثم ذلك البيع فيها . وهذا قول أبي يوسف القديم . وقد روى عنه أصحاب الإملاء أنه

(١) وفي الميضية : ومن أجر داره .

(٢) كان في الأصل فإن أبا حنيفة قال وإنما زدنا قول محمد من المصيبة وكذلك صير الثنية .

(٣) وفي المرح بالإدماطاب مانع بالتاسيم فل انقضاء مدة الإجارة يمكنه ذلك ووسع القاضى العقد بينهما فإنه لا يمود جائراً مسمى المدة الخ .

قال : لا سبيل للمستأجر إلى نقض البيع فيها ، والإجارة فيها كالمبيع فيها ، فإن كان المشتري عالماً به فقد برىء البائع منه ، والمشتري قبض الدار بعد انقضاء الإجارة فيها ، وإن لم يكن له علم بذلك كان بالخيار إن شاء نقض البيع فيها للمعيب الذي وجده بها وإن شاء أمضاه . والذي يرويه محمد بن قول أبي حنيفة أنه ليس للمستأجر نقض البيع فيها ولكنه إن أجاز البيع كان في ذلك إبطال ما بقي من إجارته . والقول [الأول المروى] إنما رواه من قول أبي حنيفة غيره ، وقد رواه أصحاب الإملاء عن أبي يوسف عن أي حنيفة . فمن رواه منهم الكيساني حدثناه عن أبيه عن أبي يوسف عن أبي حنيفة ، وهو الأولى بأبي حنيفة على أصوله التي لم يختلف عليه فيها ، وبه نأخذ^(١) . والراعى فيما تلف منه كالصباغ فيما تلف منهم بغير تعد منهم فيه على ما ذكرنا في ذلك من اختلاف أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد فيه . ومن استأجر حانوتاً ولم يسم ما يعمل فيه فله أن يعمل فيه ما بدا له إلا أنه ليس له أن يجعل فيه حداداً ولا قصاراً ولا طحاناً . ومن استأجر داراً سنة لم تدخل بعد فالإجارة جائزة . ومن استأجر من رجل حصته من دار وحصته فيها شائعة وذكر مفدارها في الإجارة إلى مدة معلومة بأجرة معلومة فإن أبا حنيفة كان لا يميز ذلك إلا أن يكون المستأجر مالكا لبقية الدار ، فإنه إن كان كذلك كانت الإجارة عنده جائزة ، وبه نأخذ . وأما أبو يوسف ومحمد فكانا يميزان الإجارة في ذلك كله . ومن استأجر داراً من رجلين إلى مدة معلومة صفقة واحدة فمات أحدهما^(٢) في مدة الإجارة فانتقضت الإجارة في حصته فإنها غير منتقضة بذلك في حصة ذلك الآخر . ومن استأجر رجلاً على أن يحمل ثداءً مسافة معلومة فحمله [بعض المسافة] ثم طاله بأجرة ما حمله من المسافة التي استأجره على حمله فيها فُدس عليه أن يعطيه ستة من الأجرة حتى يستوفى منه

(١) هذا القول من قوله : رواه محمد بن عيسى ، رواه محمد بن عيسى ، رواه محمد بن عيسى .

(٢) وفي نسخة : أحد الرجلين .

المحولة كلها . ومن استأجر رجلا على أن يحمله إلى موضع بعينه بأجرة معلومة ، فطالبه بأجرته بحمله [له] إياه إلى بعض الطريق إلى ذلك الموضع الذي استأجره . على حمله إليه كأن عليه أن يعطيه حصته من الأجرة ^(١) . ومن استأجر رجلا على حفر بئر في مكان [أراه إياه ووصف له سقبها وذكر له عمقها بأجرة معلومة] فحفر له بعضها ثم طالبه بأجرة ما حفره منها لم يكن عليه أن يدفع إليه شيئا من أجرتها حتى يفرغ له منها ^(٢) .

كتاب المزارعة^(٣)

وما جاز أن يستأجر به المنازل والعبيد وما سوى ذلك مما تجوز عقود الإيجارات عليه من دراهم أو دنانير أو مكيل أو موزون أو معدود ، جاز استئجار الأرض به للزراعة . ولا بأس باستئجار الأرض للزراعة إلى طويل المدة وقصيرها بعد أن يكون معلوما . ولا بأس باستئجارها للزراعة قبل ربيها ^(٤) بعد أن تكون

(١) وفي الشرح : ومن استأجر رجلا على أن يحمل شيئا مسافة معلومة فهذا لا يخلو : إما أن يستأجره ليحمله إلى موضع بعينه ، أو استأجره ليحمل له شيئا بعينه . أما إذا استأجره ليحمله إلى موضع كذا فغمله بعض الضيق ثم طالبه بالأجرة بمقدار ما حمله فله ذلك ولكنه يحمل إلى المكان الذي شرط فاذا حمله يستوفى جميع الأجرة . ولو استأجره ليحمل له حمولة من مكان إلى مكان فحمل بعضه فطلب حصته من الأجرة ذكر الطحاوي أنه ليس له ذلك ما لم يحمل الباقي ولا فرق بينهما في ظاهر الرواية في كل من الفصلين له أن يطالبه بالأجرة بمقدار ما يحمل ويحجب على حمل الباقي ويعطى الباقي من الأجرة . وكان أبو حنيفة يقول أولا لأنه لا يستحق الأجرة ما لم يفرغ من العمل وكذلك الحمل ما لم يحمل إلى المكان الذي شرط وكذلك المكاري إلا أنه رجع عن ذلك وقال بأنه يجب لأجرة ساعة فساعه يوما فيوما بقدر ما استوفى من العمل بعد أن كان لذلك القدر أجرة معلومة .

(٢) قلت زاد في الشرح مسألة ضرب الائن ومسألة الحياط إن خطته اليوم فلك درهم وإن خطته غداً فلك نصف درهم ، وكذلك ذكر اختلاف خياطة النوعين وذكر كلا عن الإمام الطحاوي وأطال الكلام فيها ولم نجد ما في المتن فقلهما سقطتا من الأصول أو هو اختلاف الرواية ثم ذكر مسألة العبد المستأجر الذي أعتقه المولى في أثناء مدة الإجارة ثم ذكر مسألة استئجار العبد المحجور فقلهما كلهم من المتن وسقطت هنا من المتن والله أعلم .

(٣) وفي الفيصية أبواب المزارعة .

(٤) روى شجر دياوريا تسمه واخضر .

معتادة للرى فى مثل المدة التى يعقد الإجارة فيها^(١) ، فإن لم يأتها الماء الذى تزرع به لم يجب عليه فيها أجرة ، أو جاءها من الماء ما يزرع به بعضها ولا يزرع به بقيتها كان المستأجر بالخيار إن شاء نقض فيها^(٢) وإن شاء لم ينقضها وكان عليه من الأجر بحساب ما روى منها . ولا بأس بالمزاعة على جزء من أجزاء ما تخرج فى قول أبى يوسف ومحمد بن الحسن رضى الله عنهما ، وبه نأخذ . ولا يجوز ذلك فى قول أبى حنيفة رضى الله عنه . قال محمد بن الحسن : المزاعة على أربعة أوجه ، فثلاثة أوجه منها تجوز المزاعة عليها ، ووجه منها لا تجوز المزاعة عليه : فأما الثلاثة الأوجه التى تجوز المزاعة عليها فأن يكون البذر من قبل المزارع والعمل والآلة المستعملة فيها كلها من قبله ، فهذا وجه ؛ أو يكون [البذر] من قبل رب الأرض والآلة كلها من قبل المزارع ، فهذا وجه ؛ أو يكون البذر والآلة كلها من قبل رب الأرض والعمل من قبل المزارع ، فهذا وجه ؛ فالمزاعة فى كل واحد من هذه الثلاثة الأوجه جائزة ببعض ما تخرج الأرض^(٣) . وأما الوجه الآخر الذى لا تجوز المزاعة عليه ببعض ما تخرج الأرض فأن يكون البذر من قبل المزارع والآلة من قبل رب الأرض ، فذلك غير جائز . وإذا استأجر الرجل أرضاً سنة بأجرة معلومة على أن يزرعها وهى أرض عشر فزرعها ، فإن أبا حنيفة كان يقول : عشر ما أخرجت على رب الأرض . وقال أبو يوسف ومحمد : عشر ما أخرجت فيما أخرجت ، وبه نأخذ . ولو منحها مالكها [رجلاً] فزرعها كان الواجب فيما أخرجت من ذلك على الممنوح فى قولهم جميعاً . ومن استأجر أرضاً لإجارة فاسدة فاستعملها ثم خوصم فى ذلك كان عليه لصاحبها الأقل مما أجرها به ومن أجر مثلها . ومن دفع أرضه مزاعة على وجه من الثلاثة الأوجه التى ذكرنا جواز المزاعة عليها فى قول أبى يوسف ومحمد فى هذا الباب

(١) وفى النفيسة عليها .

(٢) وفى النفيسة تقصر الإجارة مكان فيها .

(٣) وفى النفيسة يخرج من الأرض .

فخرج من زرعها تبين ، فإن محمداً كان يقول : التبن لصاحب البذر دون الآخر .
وروى أصحاب الإماء عن أبي يوسف أن المزارعة لا تجوز حتى تكون معقودة:
لكل واحد من المزارع ، ومن رب الأرض بجزء من التبن معلوم ، فإن قصراً
عن ذلك كانت المزارعة فاسدة ، وبه نأخذ . وجعل أبو يوسف التبن في هذه
الرواية كالصنفين من البذر يعقد المزارعة عليهما فلا يجوز انفراد من رب الأرض
ومن المزارع بأحدهما ، وجعل محمد التبن لصاحب البذر إلا أن يقطع^(١) الشرط
بينهما فيه بخلاف ذلك . ثم وجدنا لمحمد بعد ذلك ما يدل على رجوعه عن
قوله الذي ذكرناه عنه ، إلى ما قال أبو يوسف في الإماء ، وهو الصحيح على
أصله ، وبه نأخذ . وإذا استأجر الرجل أرض مزدراع ولم يسم ما يزرع فيها
فالمزارعة فاسدة ، فإن اختصا فيها قبل أن يزرع^(٢) فسخت ، وإن لم يختصما
فيها حتى زرعت وحصد زرعها وانقضت مدة الإجارة فيها كان لرب الأرض
الأجر الذي وقعت الإجارة به ؛ لا شيء له غيره .

كتاب أحكام الارضين الموات^(٣)

وكل أرض يملكها مسلم أو ذمي لا يزول ملكه عنها بخرابها . وما قرب من
العامر فليس بموات [وما بعد من ذلك لم يملك قبل ذلك فهو موات] .
وروى أصحاب الإماء عن أبي يوسف أن الموات هو الذي إذا وقف رجل على
أدناه من العامر فنادى بأعلى صوته لم يسمعه من في أقرب العامر إليه . وقال
أبو حنيفة رضي الله عنه : ليس لأحد أن يحيي مواتاً إلا بأمر الإمام [ولا يملكه
إلا بتملك الإمام] إياه ذلك ، وبه نأخذ . وقال أبو يوسف ومحمد رضي الله
عنهما : من أحيا مواتاً من الأرض فقد ملكه بذلك ، أذن له الإمام في ذلك أو لم .

(١) وفي الفيضية يقع .

(٢) وفي الفيضية أن يزرعها .

(٣) وفي الفيضية كتاب أحكام إحياء الموات .

يأذن له فيه . ولا ينبغي للإمام أن يُقَطَّع ما لا غنى بالمسلمين عنه كالبحار التي يشربون منها وكالمالح الذي يمتارون^(١) منه وما أشبه ذلك^(٢) مما لا غنى بهم عنه . ومن ملكه الإمام مَوَاتًا فأحياه وأخرجه من الموات إلى العمران فيما بينه وبين ثلاث سنين تَمَّ ملكه فيه ، وإن تركه فلم يعمره كذلك حتى تمضي ثلاث سنين بطل إقطاع الإمام إياه ذلك وعاد إلى ما كان عليه قبل إقطاع الإمام إياه ذلك . ومن ملك شيئاً من الموات بإقطاع أو بإحياء على ما ذكرنا من الاختلاف فيه حتى صار مزروعاً بماء المطر فهو من الأرض العشر^(٣) وإن ساق الذي أحياه أو أقطعه إليه [من] الماء من نهر من أنهار المسلمين فإن أبا يوسف قال : حكمه حكم الأرض التي فيها ذلك النهر ، فإن كانت من الأرض الخراج [فهو من الأرض الخراج] وإن كانت من الأرض العشر [فهو من الأرض العشر]^(٤) وقال محمد إن كان الماء الذي ساقه إليه من مياه الأنهار العظام التي [هي] لله عز وجل كالنيل والفرات وما أشبههما فهو من أرض العشر؛ وإن كان ساقه إليه من نهر حفره الإمام من مال الخراج فهو من أرض الخراج ، وبه نأخذ . وأرضو الخراج مملوكات يجوز بيعهن وهبتهن ووقفهن ، ويجرى فيهن المواريث كما يجري فيما سواهن . ومن حفر نهراً^(٥) في أرض ميتة بإذن الإمام في قول أبي حنيفة ، أو بإذنه أو بغير إذنه في قول أبي يوسف ومحمد فإنه لا حريم له في قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد له حريم وهو ملق طينه^(٦) وبه نأخذ . ومن حفر بئراً لعطن في أرض ميتة فملكها على ما ذكرنا من الاختلاف في الوجه الذي يملكها به فله حريمها من كل جانب

(١) في المغرب : ما رآه أتاها بالميرة وهي الصمام وامتارها . انفسه .

(٢) كذا في لقيضية وكان في الأصل : وكما أشبه ذلك .

(٣) وفي الصرح : من أرض العشر .

(٤) وفي الصرح كل ذلك أرض الخراج وأرض العشر غير الآله .

(٥) وفي اميصية بئراً .

(٦) كان في الأصل وهو . يقي نبيه وفي لقيضية وهو ملق نبيه وهو لأصرب . وفي مبرج

له حريم ملق طينه .

من جوانبها أربعون ذراعاً إلا أن يكون الجبل^(١) يتجاوز الأربعين فيكون له إلى ما يقتضيه إليه الجبل ، وإن كانت بئر ناضح فحريمها ستون ذراعاً من كل جانب من جوانبها إلا أن يكون جبلها يتجاوز الستين فيكون له إلى منتهى جبلها^(٢) . ومن حفر عينا في أرض موات وملسها بما يملك به مما قد ذكرنا فله حريمها خمسمائة ذراع من كل جانب من جوانبها . ومن كانت في أرضه بئر أو عين كان له منع الناس من دخول أرضه إلا أن يكون بالناس إلى ذلك حاجة ولا يمدون ماء من غيرها فيكون عليه إباحتهم ماءها^(٣) لسقائهم ولمواشيهم ، وليس عليه إباحتهم ذلك لزروعهم . ومن غلبه [رجل] فدخل أرضه فأخذ شيئاً من أنهارها أو من ماء آبارها فقد ملكه وليس لرب الأرض أخذ ذلك منه ، وكذلك الكلاً والنارهما في ذلك كالماء سواء . ولا يجوز لأحد بيع ما في نهره ولا في بئر من الماء ولا بيع كلاً ولا نار في أرضه إلا أن يأخذه ذلك فيكون مالكا له بأخذه إياه ، ويجوز له بيعه بعد ذلك كما يجوز بيعه لسائر ما له سواء .

كتاب العطايا [والوقوف^(٤)]

ولا يجوز تحبيس الرجل داره ولا أرضه ولا وقفه^(٥) لها ولا صدقته لها وإن جعل آخرها لله عز وجل في قول أبي حنيفة رضي الله عنه إلا أن يكون فعل ذلك في مرضه الذي مات فيه فيخرج مخرج الوصايا ويجوز كما تجوز الوصايا . وقد روى

(١) يريد جبل الدلو .

(٢) زاد في الفرح هنا مسألة وهي : ولو أن نهراً لرجل وأرضا على شط النهر لرجل آخر فتنازعا في المسنة فإن كان بين الأرض وبين النهر حائل كالحائط ونحوه فالمسنة لصاحب النهر بالإجماع . ولو لم يكن بينهما حائل قال أبو حنيفة هي لصاحب الأرض ولصاحب النهر فيها حق حتى إن صاحب الأرض إذا أراد دفعها كان لصاحب النهر منعه عن ذلك . وقال أبو يوسف ومحمد المسنة لصاحب النهر .

(٣) كان في الأصل ماء والأصوب ما في الفيضية ماءها .

(٤) في الفرح كتاب الوقف والعطايا والمهبة .

(٥) وفي الفيضية ولا إلفاقه .

عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة أن ذلك لا يجوز منه في مرضه كما لا يجوز منه في صحته وأنه لا يخرج بخرج الوصايا وهو الصحيح على أصوله . وقال أبو يوسف إذا جمل^(١) حبسا كان ذلك باطلا إلا أن يجعلها حبسا موقوفاً أو حبساً^(٢) صدقة فيكون ذلك جائزاً وتكون رقبته لله عز وجل [ومنافعها لمن اشترطها له . وإن اقتضوا رجعت إلى الله عز وجل فتكون] مصروفة في وجوه القرب منه ، وسواء أخرجها من يده أو لم يخرجها منها ، وسواء كانت في كامل أو في جزء شائع ، وسواء جعلها الواقف لها وفقاً على نفسه أو على من سواه ، وبه نأخذ . وقال محمد في ذلك بقول أبي يوسف إلا أنه قال لا يجوز صدقة ولا الوقوف^(٣) حتى يخرجها المتصدق بها والواقف لها من يده إلى يد سواها . ولا يجوز إلا في مقسوم ، كما لا يجوز الصدقة ولا الهبة للملوك تان من العقار إلا في مقسوم . ولا يجوز اشتراط الموقف^(٤) منافعها ولا شيئاً منها لنفسه ، فإن فعل كان ذلك الوقف باطلا وكانت الصدقة أيضاً باطلة^(٥) . ولا يجوز الوقف إلا على شرائط لا تنقطع ما كانت الدنيا قال أبو جعفر : القول في هذا كله عندنا كما قال أبو يوسف^(٦) . ولا يجوز الوقف في عبد ولا في أمة ولا في شيء سوى العقار والأرضين إلا أن يكون في أرض فيها بقر أو عبيد لمصالحها فيشترط ذلك في الصدقة بها وفي الوقف^(٧) لها فيكون ذلك وقفاً معها . وقال محمد : لا بأس بتحسيس الخيل في سبيل الله ، وكذلك قال أبو يوسف . ولا بأس ببيع ما هرم من ذلك أو صار بحال^(٨) لا ينتفع [به] فيها في الوقف

(١) وفي الفيضية جعلها .

(٢) وفي الفيضية حبسا في هذا الحرف وفيما قبله من الحروف كلها .

(٣) وفي الفيضية الصدقة ولا الوقف .

(٤) كذا في الأصل وفي 'الفيضية' الموقوف هنا وكذا في الحرف 'الأول' وليس بمعنى 'والم'

لصواب الواقف والله أعلم .

(٥) كذا في الفيضية . وكان في الأصل باطلا .

(٦) من قوله قال أبو جعفر إلى أبو يوسف سألته من 'فيضية' .

(٧) وفي الفيضية ولا في الانقضاء لها .

(٨) وفي 'الفيضية' في حال .

وفي الصدقة اللتين^(١) لله عز وجل جميعا ورد ثمن ما يباع من ذلك في مثله للصدقة والوقف اللذين كانا منه ، ولا يخرج [الهبة] ولا الصدقة للملوكة من ملك صاحبها^(٢) إلى ملك الذي يملك إياهما حتى يقبضهما منه بإذنه . ويقبض^(٣) للطفل أبوه ووصى أبيه بعد أبيه ، وجده^(٤) أبوا أبيه بعدهما ، ووصى جده أبي أبيه بعدم^(٥) وكذلك من علا من أجداده [من قبل الأب وأوصياؤهم بعدم] ، ويقبض له أيضا من هو في عياله إن لم يكن أحد^(٦) من هؤلاء . وينبغي للرجل أن يعدل بين أولاده في العطايا ، والعدل في ذلك في قول أبي يوسف : التسوية بينهم ذكورهم وإناثهم ، وبه نأخذ^(٧) . و[في] قول محمد بن يحيى على سبيل موارثهم منه لو توفي ، وإن أجرى الأمر بخلاف^(٨) ذلك كرهناه له وأمضيناه عليه . وكل هبة وقعت على اشتراط عوض فيها فهي والعوض منها في حكم الهبة ما لم يتقاضى المتعاقدان عليهما ، فإذا قبضاهما حلا محل المبيعين ؛ ولكل واحد من متعاقدي الهبة أو الصدقة فيهما كذلك أن يرد ما قبضه منهما بعيب إن وجده فيه . وللأب أن يقبض لابنه الصغير ما وهبه له أو ما تصدق به عليه ، وكذلك من فوقه من الآباء إذا كان هو الوالي عليه وقبضه [كذلك] من نفسه وإشهاده على ما كان منه وإعلانه به^(٩) . وكل صدقة كانت فليس للمتصدق بها الرجوع فيها . وكل هبة كانت وقبضت فلواهبها الرجوع فيها في حياته ما لم ترد في يديه أو يزيد فيها الموهوب له ، وما لم يمت واحد منهما ،

(١) وفي الفضية اللذين .

(٢) كذا بالأصل ، والحكم ظاهر على الرعة من عدم موافقة الضمائر (المصحح) .

(٣) وفي الفضية ويقبل .

(٤) وفي الفضية ويقبضه له حده .

(٥) وفي الفضية ووصيه بعده .

(٦) وفي الفضية إن لم يوجد مكان لم يكن أحد .

(٧) ومن قوله ذكرهم ساقط من الفضية .

(٨) وفي 'فضية على خلاف ذلك .

(٩) وفي 'شرح : ولو قبض الصغير نفسه وهو يعقل جاز استحسانا . ولو وهب للصغير أبوه

فالآب هو الذي يقبض نفسه وكذلك كل من كان حق القبض إليه من الأولوية ، وقبضه في ذلك لإعلامه والإشهاد عيه ، والإشهاد الاستيثاق . ولو لم يشهد جاز فيما بينه وبين الله تعالى .

وما لم تخرج الهبة من ملك الموهوب له إلى ملك غيره ، وما لم يعوض الموهوب له .
 واهبها عوضا يقبله ويقبضه منه ، وما لم يكن أحدهما ذارحاً محرمة من الآخر ،
 وما لم يكونا زوجين ؛ فأى هذه الأشياء كان فلا رجوع في الهبة معه ، وإذا لم يكن
 [شيء من] هذه الأشياء كلها كان للواهب الرجوع في الهبة ، ولا يرجع إليه .
 إلا بحكم الحاكم له بها [أو بتسليم الحاكم له بها] أو بتسليم من الموهوب له إياها
 [إليه] والعمرى كالهبة في جميع ما وصفنا ، وهى أن يقول الرجل للرجل قد أعرتكَ
 دارى هذه حياتك ويسلمها إليه ويقبضها منه على ذلك ، واشترط المعمر [رجوعها]
 إليه . باطل^(١) . والرقبي في قول أبى يوسف كذلك ، وهى أن يقول الرجل للرجل
 قد أرقبتك دارى هذه ويقبضه إياها على ذلك ، وبه نأخذ . وفى قول أبى حنيفة
 ومحمد : الرقبى عارية لا يملكها المرقب^(٢) . ولا تجوز الهبة ولا الصدقة في جزء مشاع
 مما يقسم ، وهما جائزتان في مثله مما لا يقسم ، والأشياء التى تقسم هى الأرضون
 [والدور والبساتين] والأرز والحنطة والشعير وما أشبه ذلك ، والأشياء التى لا تقسم
 الواحد من الثياب والماليك والحمامات والرحى وما أشبه ذلك . ومن وهب أو تصدق
 بدار على رجلين لم يجز ذلك في قول أبى حنيفة رضى الله عنه ، وبه نأخذ . وجاز
 في قول أبى يوسف ومحمد رضى الله عنهما .

كتاب اللقطة والآبق

وإذا وجد الرجل اللقطة فينبغى له أن يعرف عِفْصَهَا ووَكاءَهَا^(٣) وعددها
 ووزنها وأن يشهد أنه إنما يأخذها ليعرف بها ثم يعرفها بعد ذلك سنة في
 الأسواق وعلى أبواب المساجد ، فإن جاء صاحبها فاستحقها بيينة أقامها عليها

(١) وفى شرح : ولو قال محبت دارى أو عطيته أو مسكيتك أو وهبتك كانت عرية
 إلا أن يريد به الهبة . ولو قال محبت كانت أيضا عارية .

(٢) وفى الأصل ثانی اسرقوب .

(٣) فى المغرب : لفصص الوعاء الذى تكون فيه . وفى حاشية : وعبر ذلك . وبه :
 والوكاء هو الربط . وبه : سقاء . نوكت .

دفعها إليه وإلا تصدق بها ولم يأكلها إلا أن يكون ذا حاجة إليها ، فإن تصدق بها ثم جاء صاحبها فاستحقها كان بالخيار ، إن شاء أمضى الصدقة بها وكان له ثوابها ، وإن شاء ضمنها الذي كان وجدها ، وإن كان للمساكين الذين تصدق بها عليهم معروفين فأراد مستحقها أن يضمّنهم إياها كان له ذلك ، وإن لم يتصدق بها الذي التقطها حتى ضاعت من يده وقد كان أشهد حين التقطها أنه إنما التقطها ليعرف بها أو لم يشهد على ذلك فإن أيا حنيئة رضى الله عنه كان يقول إن كان أشهد على ذلك فلا ضمان عليه فيها ، وإن كان لم يشهد على ذلك كان عليه ضمانها . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما لا ضمان عليه فيها ، أشهد على أنه إنما أخذها ليعرف بها أو لم يشهد بعد أن يحلف بالله عز وجل ما أخذها إلا ليعرفها ، وبه نأخذ . وإن كان الذي ادعاهها وصف وكأها ووعاءها ووزنها وعددها وقال له الذي التقطها ليست لك ولا أعطيتك إلا بيينة لم يجبره القاضى على أن يعطيه إياها إلا بيينة تشهد له عليها . وإن كانت اللقطة مما لا يبقى إذا أتى [عليها] يوم أو يومان ، عَرَفَهَا الذي التقطها حتى إذا خاف أن تفسد تصدق بها . وإن كانت اللقطة شاة أو بغيراً أو بقرة أو حماراً أو بغلاً أو فرساً فخبسها وعَرَفَهَا وأتفق عليها ثم جاء صاحبها [فاستحقها] كان متبرعاً بما أنفق عليها إلا أن يكون أنفقه بأمر القاضى ^(١) فيكون ما أنفقه من ذلك ديناً فيها ؛ فإن جاء صاحبها فدفع ذلك إليه وإلا بيعت له فيه فأخذ نفقته من ثمنها ، وإن رأى القاضى قبل مجيء صاحبها الأمر يبيعها لما رأى في ذلك من الصلاح لصاحبها أمر يبيعها ويحفظ ثمنها على صاحبها ، وجعل حكم ثمنها كحكم اللقطة نفسها فيما ذكرنا من أحكامها . وإن كانت اللقطة غلاماً أجره القاضى ثم أنفق عليه من أجرته ، وإن كانت دابة فرأى أن يؤاجرها وأن ينفق عليها من أجرتها وألا تباع على صاحبها ، فعل . ومن وجد بغيراً ضالاً كان الأفضل له أخذه وتعريفه ، وأن لا يتركه

(١) وفي مبيضة بأمر حاكم .

فيكون ذلك سبباً لضياعه . والذي روى في الخبر « مالك ولما معها سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا » ذلك إذا أمن ألا يقع في يد من لا يعرفها^(١) . ومن وجد عبداً أبقاً خارجاً من المصر على مسيرة ثلاثة أيام فردّه على مولاه استحق عليه جملة أربعين درهماً ، فإن كان لا يساويها كان للذي جاء به قيمته إلا درهماً في قول أبي حنيفة ، وهو قول أبي يوسف الأول ، ثم قال بعد ذلك له أربعون درهماً وإن كانت قيمته درهماً واحداً . وحكم الآبق في النفقة عليه وفي ضياعه من يد الذي أخذه بعد إثماده على أنه إنما أخذه ليعرفه وليرده على ربه إن وجدته وقبل إثماده على ذلك ، مثل الذي ذكرنا في اللقطة في جميع ما ذكرنا .

كتاب اللقيط

وإذا وجد اللقيط بقرية ليس بها^(٢) مسلم فادعى رجل أنه ابنه فهو ابنه وهو على دينه ، وإن كان وجد في مصر من أمصار المسلمين وكان الذي ادعاه ذمياً لم يصدق ولم يكن في القياس ابنه ، ولكنهم جعلوه ابنه^(٣) استحساناً وجعلوه مسلماً . وإن ادعى أنه عبده لم يصدق على ذلك لأن اللقيط حر . وإن ادعته امرأة أنه ابنها لم تصدق ، فإن ادعت أنه ابنها من زوج وصدقها الزوج على ذلك قضى به لهما وجعل ابنهما . وإن ادعاه رجلان كل واحد منهما يزعم^(٤) أنه ابنه ووصف أحدهما علامات في جسده ولم يصف الآخر شيئاً فإنه يجعل ابن صاحب الصفة ويصدق عليه ، ولو لم يصف واحد منهما شيئاً منه جعلناه ابنهما جميعاً . وما أنفق الملتقط على اللقيط كان فيه متطوعاً لا يرجع به على أحد .

(١) من قوله والذي روى في الخبر الخ ساقط من الفيض .

(٢) وفي نفيضة فيها .

(٣) وفي لميضية ابنا له .

(٤) وفي ميضية يدعى .

كتاب الفرائض^(١)

ولا يرث القاتل عدداً ولا خطأ من المقتول مالا ولا دية . والعبد لا يرث
أحدًا ولا يرثه أحد لأنه لا مال له وإنما هو مال لغيره . والمترد لا يرث أحدًا
مسلمًا ولا مرتدًا . وإذا مات المترد على رده أو قتل عليها فماله لورثته من
المسلمين^(٢) على فرائض الله جل وعز التي يُورَث عليها لو مات على غير ردة^(٣)
والكافرون سوى المرتدين يرث بعضهم بعضا اختلفت مللهم أو اختلفت لأن
الكفر كله ملة واحدة ، ولا يرثون مسلمًا ولا يرثهم مسلم . وإذا غرق
المتوارثان أو ماتا تحت هدم أو ماتا بما سوى ذلك فجعل تقدّم موت أحدهما
بعينه موت الآخر منهما لم يتوارثا^(٤) وورثهما من سواهما^(٥) من الأحياء .
ومن لم يرث ممن ذكرنا لم يحجب . والأب لا يرث معه [من فوقه] من
الآباء ولا أحد من أمهاته ولا أحد من الإخوة ولا من الأخوات ، لأب وأم
كانوا أو لأب أو لأم . ولا يرث مع الأم جدة ، من قبلها كانت أو من قبل
الأب . ولا يرث مع الجد ابن أخ للمتوفى ، ولا أحد من إخوة المتوفى ، ولا
من أخواته لأمه . ولا يرث الإخوة ولا الأخوات للأم مع بنت الصلب وإن
سفلت . ولا ترث المرأة بالولاء إلا من أعتقت أو من أعتق من أعتقت .

باب قسمة الموارث

وللزوجة النصف من ميراث زوجها إذا لم يكن لها ولد ولا ولد ابن^(٦) قرب

(١) زاد في المصنوع وأبوابها .

(٢) وفي القيسية لورثته المسلمين .

(٣) وفي القيسية في غير الردة .

(٤) وفي الصرح وإذا عرق المتوارثان أو ماتا تحت هدم وجعل تقدم موت أحدهما على الآخر
كالأب والابن إذا ماتا ولا يسرى أيهما مات أولاً فإنه لا يرث أحدهما من صاحبه ولكن ميراث
كل واحد منهما لورثته الأب غير لأن وجعل كأنه يكن له ابن ، ومال الابن لورثته غير الأب
وجعل كأنه لم يكن له أب .

(٥) وفي القيسية وورثهما من بقى لهما من الأحياء من ورثتهما .

(٦) وفي القيسية : ولد الولد .

منها أو بعد ، فإن كان لها ولد أو ولد ابن^(١) فله الربع من ميراثها ، وإتما
نعنى من ولد الولد من هو لها عصبه أو من يرث منها بفرض مسمى . وللرأة
من ميراث الزوج الربع إذا لم يكن له ولد ولا ولد ابن^(٢) ، فإن كان له ولد أو ولد
ابن وإن سفل فلها الثمن . والمرأتان والثلاث والأربع شركاء فى الربع إذا لم يكن
ولد قرب أو بعد ، وفى الثمن إذا كان ولد . وللأم الثلث إذا لم يكن للمتوفى ولد ولا ولد
ولد وإن سفل ، ولا اثنان^(٣) من الإخوة أو من الأخوات فصاعداً ، فإن كان له ولد
وإن سفل أو اثنان من الإخوة أو [من] الأخوات فصاعداً فلها السدس إلا فى
فريضتين : إحداهما زوج وأبوان ، والأخرى امرأة وأبوان . ولا ولد للمتوفى
ولا للمتوفاة وإن سفل ولا إخوة ولا أخوات فإنه يكون فى هاتين المسألتين^(٤)
للأم ثلث ما يبقى بعد نصيب الزوج أو الزوجة ، ومابقى فللأب ، وإن كان
فى موضع الأب فى هاتين الفريضتين حدّ وإن علا ، فإنه يكون للأم الثلث
كاملاً ، وللبنت النصف ، وللابنتين الثلثان ، وكذلك ما كثر من البنات لم يزدن
على الثلثين ، ولبنت الابن مع ابنة الصلب السدس تكملة الثلثين^(٥) ، ولا شيء
لابنة الابن مع ابنتين من بنات الصلب ، ولا مع أكثر منهن من بنات الصلب
لأنهن قد استكملن الثلثين وحجبها عنه ، إلا أن يكون لليت ابن ابن ،
فيكون مابقى بعد نصيب الابنة للصلب ، وبعد أنصباء البنات للصلب^(٥) له
ولن فى درجته من بنات البنين للذكر منه ومنهن من ذلك مثل حظ الأنثيين
فإن كان للمتوفى بنت أصلبه ، أو بنات لأصلبه وبنات [ابن] وابن ابن ابن أسفل
منهن كان مابقى بعد نصيب الابنة وبعد نصيب البنات بين ابن ابن الابن

(١) وفى الفيضية ولد الولد .

(٢) وفى الفيضية ولا اثنان .

(٣) وفى الفيضية امرأتين .

(٤) وفى الفيضية تكملة للثلثين .

(٥) كان فى الأصل فيكون مابقى بعد نصيب الابنة للصلب أربعة أحمال .

ولا يفهم مقصود العارء ، وصواب ما فى الفيضية وهو ما أتت به .

وبين من فوقه من بنات ابن الميت للذكر منه ومنهن مثل حظ الأنثيين^(١) .
ولا يحجب الجد من الجدات أحداً إلا من كان منهن من قبله . فأما من كان
منهن من قبل الأم فإنه لا يحجبهن وإن بعدن ، وللواحد من الإخوة ومن
الأخوات للأم السدس وللأنثيين منهم فصاعداً الثلث وذكورهم وإنهم في ذلك .

(١) وفي الفرح ولا شيء لبنات الابن مع ابنتي الصلب إلا إذا كان معهن ذكر فحينئذ يصرن
عصبة والباقي بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين . واعلم أن أولاد الابن يقومون مقام أولاد الصلب .
عند عدم أولاد الصلب ذكورهم مقام ذكورهم وإنهم مقام إناثهم يرثون ما يرثون ويحبون
ما يحبون ومع أولاد الصلب لا يرثون إلا إذا كان أولاد الصلب بنات وأولاد الابن ذكور أو
ذكور مختلط بالاناث فحينئذ يرثون على ما ذكرنا . والأصل في بنات الابن أنهن يرثن الأقرب
فالأقرب ، فإن كن في الدرجة الأولى اثنتين أحرزن الثلثين والباقي للعصبة وتسقط الباقيات ، وإن
كان في الدرجة الأولى واحدة استحققت النصف ولقي تليها السدس تكملة الثلثين والباقي للعصبة
وتسقط الباقيات إلا أن يكون مع الواحدة من الباقيات ذكر حينئذ صرن عصبة ويكون الباقي
بعد نصيب العليوين أو العليا والتي تليها بينهما يردان على من فوقهما ومن يحياها للذكر مثل حظ
الأنثيين . بيان ذلك رجل مات وترك ثلاث بنات ابن بعضهن أسفل من بعض فلعليا من بنات الابن
النصف والتي بينهما وهي الوسطى السدس تكملة الثلثين ولا شيء للسفلى لأنه اسنوفى حصة
البنات وهو الثلثان ، ولو كان مع السفلى غلام أو أسفل من السفلى غلام فالباقي للغلام مع السفلى
من بنات الابن للذكر مثل حظ الأنثيين . ولو ترك ابنة وثلاث بنات ابن بعضهن أسفل من بعض
فللبنت النصف والتي تليها وهي العليا من بنات الابن السدس تكملة الثلثين ولا شيء للوسطى
والسفلى . ولو كان مع السفلى غلام فإن الباقي يكون بين الغلام والسفلى والوسطى للذكر مثل حظ
الأنثيين . ولو ترك ثلاث بنات ابن بعضهن أسفل من بعض وثلاث بنات ابن ابن بعضهن أسفل
من بعض فلعليا من بنات الابن النصف والتي تليها وهي الوسطى من بنات الابن والعليا من بنات
ابن الابن السدس تكملة الثلثين وسقطت الباقيات ، فإن كان مع السفلى من بنات ابن الابن أو أسفل
منها غلام فإن الباقي للغلام والسفلى من بنات ابن الابن يرد على ما فوقهما ومن فوقهما الوسطى
والعليا من بنات ابن الابن والسفلى والوسطى من بنات ابن الابن والسفلى من بنات الابن للذكر
مثل حظ الأنثيين ولو كان مع السفلى من بنات ابن الابن والسفلى من بنات الابن والعليا من يردان
على ما فوقهما ومن يحياهما الوسطى من بنات ابن الابن ولا شيء للسفلى من بنات ابن الابن
ولا شيء أيضاً لبنات الابن الذي حصل له من السدس شيء . وقس على هذه المسائل على هذا
الاعتبار .

سواء ، وللأخت من الأب والأم النصف ، وللأختين فما أكثر من ذلك منهن الثلثان . وإذا استوفى الأخوات للأب والأم الثلثين من الميراث فلا شيء للأخوات من الأب منه إلا أن يكون معهن أخ لأب فيكون ما بقى له ولهن للذكر منهم من ذلك مثل حظ الأنثيين ، فإن لم يكن من الأخوات إلا أخت واحدة لأب وأم وكان معها أخت أو أخوات لأب كان للأخت وللأب والأم النصف وللأخت أو الأخوات من الأب السدس تكملة الثلثين ، وإن كان مع الأخت أو الأخوات للأب أخ لأب فلا سدس لهن ، ولهن وللأخ الذى معهن ما بقى للذكر مثل حظ الأنثيين . ولا يرث [مع] أخ لأب^(١) وأم من الإخوة ولا من الأخوات من قبل الأب أحد والميراث كله للأخ وللأب والأم ، ولا مشاركة^(٢) بين الإخوة للأب والأم وبين الإخوة والأخوات للأم على حال فى سدس ولا فى ثلث ، وإنما أردنا بذلك الوقوف على مذهبنا فى المشاركة^(٣) وهى زوج وأم وأخوات وإخوة لأم وإخوة لأب وأم : فللزوجة النصف من

(١) وفى الفيضيه الأخ لأب .

(٢) وفى مبسوط السرخسى ج ٢٩ ص ١٥٤ وافقوا أنهم (أى بى الأخفاف) لا يسقطون بى الأعيان ولا بى العلات ولا ينقص نصيبهم بى العلات وإنما يختلفون فى أنه هل ينقص نصيبهم بى الأعيان أم لا . وبيان هذا الاختلاف فى امرأة ماتت وترك زوجاً وأماً وأخوين لأم أو أختين أو أخاً وأختاً وأخوين لأب وأم فالذهب عند على وأبى موسى الأشعرى وأبى بن كعب رضى الله عنهم أن للزوج النصف وللأم السدس وللأخوة لأم الثلث ولا شيء للأخوة لأب وأم وبه أخذ علماؤنا رحمهم الله . وقال عثمان وزيد رضى الله عنهما اثلث مقسوم بين الإخوة لأم وبين الإخوة لأب وأم بالسوية ، وهو مذهب شريح والنورى والشافعى ، وهذه المسألة المشركة ، وكان عمر رضى الله عنه ينهى التفريق ثم رجع إلى التفريق . وعن ابن عباس روايتان أظهرهما التفريق ، وعن ابن مسعود روايتان أظهرهما نفي التفريق الخ . وفى مفرح وعلى قول من يحرر يكون اثلث بينهم بالسوية لقراءة الأم وستوى فيه الذكر والأنثى .

(٣) كان فى الأصل المشتركة والصواب ما فى الفيضية . لمشركة قال فى مبسوط السرخسى ج ٢٩ ص ١٥٤ وهذه المسألة المشركة إلى أن قال وعن ابن مسعود روايتان أظهرهما نفي التفريق . وتسمى هذه المسألة مسألة التفريق والخارية ، وذلك لأنه روى أن الإخوة لأب وأم سألوا عمر رضى الله عنه عن هذه المسألة فأبى نفي التفريق كما كان يقوله . ولا . فعلموا به أن ما كان حراماً أبداً من ثم واحدة ؟ فقال عمر رضى الله عنه : صدقتم ، ورجع إلى قول بالتفريق الخ .

الميراث ، وللأم السدس ، وللإخوة والأخوات من الأم الثلث ، ويسقط الإخوة للأب والأم ومن كان معهم من الأخوات للأب والأم فلا يرثون شيئاً . ولا يكون الأخوات من قبل الأب والأم ولا من قبل الأب إذا لم يكن معهن ذكر عصبة في شيء من الفرائض إلا مع البنات وإن سفلن فإنهن يكن معهن عصبة ، فإن كانت بنتاً واحدة كان لها النصف ، وإن كانت اثنتين أو أكثر من ذلك من البنات كان لهن الثلثان وكان ما بقي بعد ذلك للأخت أو الأخوات من قبل الأب والأم ، فإن لم يكن هناك أخوات لأب وأم ولا أخت لأب وأم وكان هناك أخوات لأب كان ما بقي لهن أيضاً ، وكذلك إن لم يكن من الأخوات للأب إلا واحدة كان ما بقي لها والأخوات من الأب في ذلك كالأخوات من الأب والأم إذا لم يكن أخوات لأب وأم . وللأب السدس مع الولد وإن سفل ، وإن بقيت بقية بعد سدسه وبعد استيفاء أهل الفرائض سواء فرائضهم^(١) كانت البقية له ، وهو يرث جميع المال إذا لم يكن معه أحد يحجبه عنه . وللجدات وإن كثرن إذا تساوين السدس لا يزدن عليه ، فإن قربت الجدة من قبل الأم وبعدت الجدة من قبل الأب ، أو قربت التي من قبل الأب وبعدت التي من قبل الأم ، فالقربى مهما أولى من البعدى منهما ، وإذا اجتمع أربع جدات اثنتان من قبل الأم واثنتان من قبل الأب وهن أم أم أم ، وأم أبي أم ، وأم أم أب ، وأم أب أب ، فالسدس بينهما جميعاً إلا أم أبي الأم فإنها تسقط ولا ترث شيئاً^(٢) .

(١) وفي انقيضية وبعد استيفاء أهل الفرائض فرائضهم سوى فرائضهم اح وليس إهمى والصواب ما في الأصل هنا ومعنى سواء أى أصحاب الفرائض سوى الأب لما استوفوا فرائضهم كانت البقية منهم له .

(٢) قلت لأنهم فاسدة حال بينها وبين النسبة إلى الميت جد فاسد وأبائيتان لسن كذلك بل عما صححنا .

باب العصبية

وإذا كان ابن أو أكثر منه من البنين المذكور فهو أوم [أقرب] العصبية ثم بنوهم المذكور لأصلابهم كذلك وإن سفلوا ، فإذا لم يكونوا كان الأب هو العصبية ، فإذا لم يكن كان من قرب ممن فوقه من آبائه هو العصبية في قول أبي حنيفة رضى الله عنه ، وبه نأخذ . وأما في قول أبي يوسف ومحمد رضى الله عنهما فالإخوة للأب والأم أو للأب يشاركون الجد في ذلك غير أنه لا يكون الإخوة من قبل الأب والأم ، ولا من قبل الأب عصبية مع الجد في قولهما ؛ إلا أن يكون أحد من الإخوة من قبل الأب والأم ، ولا من الإخوة من الأب^(١) ثم بنو الإخوة المذكور للأب والأم ثم بنو الإخوة المذكور للأب يجرى ذلك فيهم درجة بعد درجة ، ثم العم للأب والأم ، ثم العم للأب ، ثم بنوهم المذكور كذلك . يتقدم في ذلك من قرب على من هو أبعد منه ، وإذا لم يكن عصبية من نسب فمولى النعمة هو العصبية ، ثم كذلك عصبته هم عصبية المعتق ، ثم مولى الموالاة ، ثم عصبته كذلك بعد أن لا يكون للموالى أحد من ذوى أرحامه ممن هو عصبية ولا ممن ليس هو عصبته^(٢) .

باب ميراث الجد أب الأب

وللجد مع الولد السدس ، فإن كان الولد غير ذكر كان ما بقى بعد الواجب له للجد أيضاً ، وإن كان مع الجد أحد من الإخوة والأخوات للأب والأم وليس معهم من له فرض معلوم فإن أبا حنيفة كان يقول للمال كله للجد ولا يرث معه أحد من الإخوة ولا من الأخوات وأقامه في ذلك مقام الأب ، وهو قول أبي بكر الصديق رضى الله عنه ، وبه نأخذ^(٣) . وأما أبو يوسف

(١) كذا في الأصل وفي الفيضية غير أنه لا يكون إخوة من قبل الأب عصبية مع الجد في قولها إلا أن يكون أحد من الإخوة من قبل الأب اهـ ومعنى غير واضح

(٢) من قوله ثم مولى الموالاة إلى آخر الباب ساقط من الفيضية

(٣) من قوله وهو قول أبي بكر ساقط من الفيضية .

ومحمد فسكانا يقولان في ذلك إن الجدد يقاسم الأخ الواحد والأخت الواحدة وأكثر من ذلك من الإخوة ومن الأخوات من الأب والأم ما كان حظ الجدد بالمقاسمة ثلث للمال فصاعداً ، فإن نقص حظه بالمقاسمة من ثلث المال أكمل له ثلث المال ثم قسم ما بقي بين الإخوة والأخوات للأب والأم للذكر منهم من ذلك مثل حظ الأنثيين ، وإن لم يكن للمتوفى إخوة لأب وأم ولا أخوات لأب وأم وله إخوة أو أخوات لأب كانوا في ذلك كالإخوة والأخوات للأب والأم ، وإن كان في شيء مما ذكرنا مع الجد أحد ممن له فرض معلوم زوج أو امرأة أو أم أو جدة أو بنات أو بنات ابن ، وكان ذلك الفرض المعلوم نصف المال أو أقل منه ، بدىء بأهل الفرائض فوفوا فرائضهم ثم قسم ما بقي بين الجد وبين الإخوة والأخوات للذكر منهم من ذلك مثل حظ الأنثيين ما كان الذي نصيب الجدد بالمقاسمة ثلث ما يبقى فصاعداً وكان ما يبقى للإخوة والأخوات للذكر منهم من ذلك مثل حظ الأنثيين ، وإن كثرت الفرائض فزادت على النصف ولم يتجاوز الثلثين فاقسم الجدد من معه من الإخوة والأخوات ما كان حظه السدس من المال ، فإن نقص عن ذلك بالمقاسمة كان له السدس من المال كاملاً وكان ما بقي من المال [بينه و] بين من معه من الإخوة والأخوات للذكر مثل حظ الأنثيين ، وإن زادت الفرائض على الثلثين لم يقاسم الجدد أحداً من الإخوة ولا من الأخوات وكان له السدس وكان ما بقي للإخوة والأخوات للذكر منهم من ذلك مثل حظ الأنثيين ، وإن عالت الفريضة فالسدس للجد من المال . والعول يدخل عليه منه كما يدخل على غيره منه ، وليس يعال لأحد من الإخوة والأخوات مع الجد إلا في الأكدرية ، وهي زوج وأم وأخت لأب وأم أو لأب وجد : فلزوج النصف ، ولأم الثلث ، وللجد السدس ، وللأخت النصف يعال به ها^(١) ثم يضم الجدد سدسه إلى نصف الأخت فيقسمان ذلك للذكر منهم

(١) وفي إمضية لها مكانها .

مثل حظ الأثنيين ، وتصحيح سهامها من سبعة وعشرين : للزوج منها سبعة ، وللأم منها ستة ، وللجد منها ثمانية ، وللأخت منها أربعة ، والإخوة والأخوات للأب والأم يعادون الجد بالإخوة والأخوات للأب ، ولا يصير في أيدي الذين للأب شيء إلا أن يكون أخت واحدة لأب وأم فيصيبها بالمقاسمة أكثر من النصف فتزد ما زاد على النصف على الإخوة والأخوات لأب . وهذا قول زيد ابن ثابت رضي الله عنه^(١) . وأكثر ما تقول به القرائن ثلثاها .

باب ميراث ولد الملاعة وولد الزنا

وإذا مات ولد الملاعة وولد الزنا ورثت أمه حقها في كتاب الله عز وجل ، وورث إخوته لأمه حقوقهم في كتاب الله ، فإن كانت أمه مولاة لقوم ولاء عتاقة كان ما بقي لمواليها ، وإن لم يكن كذلك كان ما بقي ردا على أمه وعلى إخوانه لأمه على مة دير فرائضهم . وإن كان اللعان بين رجل وامرأته فولدت ولدين في بطن واحد كانا في ميراث كل واحد منهما صاحبه كالأنثى للأم في ميراثه من أخيه لأمه ، وكذلك ابنا الزنا إذا كانا ولدا في بطن واحد^(٢) . وإذا ادعى الملاعن الولد الذي لاعن عليه ضرب الحد ورد نسبه إليه ، فإن كان الولد قد توفي قبل ذلك ولم يخلف ولداً ولا ولد ولد لم يكن له من ميراثه شيء ، وكان ميراثه لواثره سواء ، وإن كان له ولد من صلبه ورث معهم كما يرث من ولده الذي لم يلاعن به ، وإن كان له ابن بنت ففيها قولان : أحدهما فالدعوة جائزة^(٣) ويرد السب إليه وهو قول أبي حنيفة ، وفي قول آخر الدعوى باطلة^(٤) ولا يرد السب إليه ولا يرت ، وهو قول أبي يوسف ومعنى قول

(١) سقط من نصيبه قوله وهو قول زيد بن ثابت .

(٢) من قوله وإن كان اللعان من سابق من مبيعية .

(٣) كبر في نصيبه وعمل صواب مدعيه أو أن الدعوة أو هو حكاية .

(٤) كبر في نصيبه ، وكان في الأصل .

محمد^(١) وبه نأخذ . قال أبو جعفر : وأما أنا فأرى أن دعواه جائزة ، وأن يحد .
ويرد النسب إليه ويرث . وهو قول الثوري^(٢) .

باب ميراث المجوسى

[قال] ولا يتوارث المجوسى بالنكاح إلا ما كان منه صحيحاً حلالاً ، فأما ما كان منه فاسداً حراماً فإنهم لا يتوارثون به . وإذا مات المجوسى وترك امرأة وهى أمه التى ولدته وهى أيضاً أخته لأبيه كان الأب تزوج ابنته فأولدها إياه ، ورثته ثلث المال بأنها أمه ، ونصف المال بأنها أخته لأبيه ، وكان ما بقى من المال رداً عليها برحميها اللتين ورثت المتوفى بهما يرد عليها بكل واحد منهما بقدر ما ورثت به ، وإن ترك امرأة هى ابنته وهى أخته لأمه كأنه كان تزوج أمه فأولدها إياها كان لها

(١) وفى الفرح : وإن كان ولد الملائنة أنثى سواء كان ولدها ذكراً أو أنثى اختلفوا فيه : قال أبو حنيفة لا تقبل دعواه وعندها تقبل . قلت : فقله وبه نأخذ لا يناسب هنا لأن مذهب المصنف يجرى بعد ، وسقط هذا من الفرح أيضاً .

(٢) من قوله ومعنى قول محمد ساقط من الفيض . قلت وفى مبسوط السرخسى : فى هذه المسألة قولان متناقضان : أحدهما فى آخر كتاب الولاء ج ٨ ص ١٢٤ وإن كان الابن ميتاً لم تجز دعوة الأب إلا أن يكون بقى له ولد لأنه بالموث استغنى عن النسب فدعوى الأب لا تكون لإقراراً بالنسب بل تكون دعوى الميراث وهو فى ذلك متناقض . قال خلف الولد ابناً فحاجة ابن الابن كحاجة الابن فى تصحيح دعوى الأب . ولو كان ولد الملائنة بنتاً فماتت وترك ولداً ثم ادعاه الأب جازت دعوته فى قول أبي يوسف ومحمد لأن موته عن ولد مكوت ابن الملائنة ، وهذا لأن ولدها محتاج إلى إثبات نسب أمه ليصير كريم الطرفين ، وفى قول أبي حنيفة لم تجز دعوته لأن نسبة هذا الولد إلى أبيه دون أمه فإن الولد من قوم أبيه الخ ، والثانى فى ح ٧ ص ٥٢ وإذا لاعن بولد ونزى أمه ثم مات الولد عن مال فادعاه الأب لم يصدق على النسب والميراث لأن الولد بالموث قد استغنى عن النسب وكان هذا منه دعوى الميراث وهو مناقض فى دعواه لكن يضرب الحد لأنه أكذب نفسه وأقر أنه كان كافراً لها فى كلمات اللعان ، فإن كان الولد ابناً له مات وترك ولداً ذكراً أو أنثى ثبت نسبه من المدعى وورث الأب منه لأن الولد الباقى محتاج إلى النسب فبقاؤه كبقاء الولد الأول ، فأما إذا كان ولد الملائنة بنتاً فماتت عن ولد ثم أكذب الملائنة نفسه فكذا الحواب عند أبي حنيفة رحمه الله ، وعندها لا يثبت النسب هنا لأن نسب الولد القائم من جانب أبيه لا من جانب أمه الخ . قلت : فلعلة اختلاف الروايتين ، واختار الإمام الضحاوى فى مختصره رواية كتاب الطلاق دون كتاب الولاء وقوله فيها قولان إشارة إلى هذا ، والله أعلم .

ن لأنها ابنته ، ولا شيء لها لأنها أخته ، لأن الأخت للأم لا تراث
مع الابنة

باب الميراث بالأرحام

وإذا ترك الرجل ابنته أو أمه أو أخته لأمه أو أخاه لأمه ولم يترك وارثاً سواه
من عصبية ولا من غيرها ، كان له من الميراث ما فرض الله عز وجل له منه ، وكان
ما بقي منه رداً عليه برحمه ، وإن ترك أمه وأخاه لأمه كان لأمه الثلث بالقرض ،
ولأخيه لأمه السدس بالقرض ، وكان له ما بقي رداً عليهما بأرحامهما على مقادير
مواريثهم ، وكذلك يرد على ذوى السهام من ذوى الأرحام ولا يرد على زوج ولا
زوجة ، وإنما يرد على ذوى الأرحام دون ما سواهم ، ولا يرد على غير ذى سهم مع من
له سهم . وإن لم يكن للمتوفى أحد من ذوى القرائن المعلومه ، وكان له أحد من ولد
ولده الذين لا فريضة لهم كأولاد البنات ، كان الميراث لهم للذكر مثل حظ الأنثيين .
ولا يرث أحد برحم^(١) معهم . وإن ترك هذا المتوفى ابن ابنته وابنة بنت له أخرى كان
الميراث بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين ، وإن كان المتوفى ترك ابنة أخيه لأبيه وأمه
وابن أخته لأبيه وأمه ، فإن أبا يوسف قال : الميراث بينهما للذكر منهما منه مثل
حظ الأنثيين وكان يورثهما^(٢) في ذلك على أبدانها ، وكان محمد يقول : الميراث
بينهما نصفان لأرحامهما يدلان بهما^(٣) متساوية ، وبه نأخذ . ولا يرث أحد برحمه
معهما ممن ليس يرجع إلى المتوفى بولادة ، وإن كان المتوفى ترك بنت أخيه لأبيه وأمه
وابن أخيه لأبيه وأمه ، فإن أبا يوسف قال : الميراث بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين .
وقال محمد : لابنة الأخ الأب والأم منه الشش ، ولابن الأخت للأب والأم منه

(١) وفي نقضية برحمه .

(٢) كان في الأصل في قول أبي يوسف يورثهما وظهر أن هذا مكرر لأحاجة إليه وإسقاط
في نقضية كان يورثهما ، من غير ذكر قول أبي يوسف .

(٣) وفي النقضية بهما .

الثالث . وكان أبو يوسف يورثهما في ذلك على أبدانهما ، وكان محمد بن الحسن يقول : الميراث بينهما على أرحامهما التي يدلان بها ، وبه نأخذ . ولا يرث [أحد] برحم معهما من ليس يرجع إلى المتوفى بولادة . وإن كان المتوفى ترك ولد أخت لأب وأم ، وولد أخت لأب ، وولد أخت لأم ، فإن أبا حنيفة ومحمد بن الحسن رضى الله عنهما قالا : لولد الأخت للأب والأم ^(١) النصف ، ولولد الأخت من الأب السدس تسكئة الثلثين ^(٢) ولولد الأخت من الأم السدس ، وما بقي كان مردوداً عليهم على مقادير موارثهم ، فيعود الميراث بينهم على خمسة : لولد الأخت للأب والأم منه ثلاثة أخماسه ، ولولد الأخت للأب خمسة ، ولولد الأخت من الأم خمسة . وقال أبو يوسف المال لابنة الأخت من الأب والأم ويسقط من سواها ، وكان قوله قبل ذلك كقول أبي حنيفة ومحمد بن الحسن . وإن ترك ثلاث بنات إخوة متفرقين ، فلبنت الأخ من الأم السدس وما بقي فلابنة الأخ من الأب والأم وسقطت ابنة الأخ من الأب ، وبه نأخذ . وأما في قول أبي يوسف الآخر : فالميراث لابنة الأخ من الأب والأم خاصة وسقط من سواها ممن ذكرنا ، ولا يرث مع هؤلاء أحد من عمة ، ولا من خالة ، ولا [أحد] من أولادها . وإن ترك عمة وخالة كان للعممة [الثلثان وللخالة الثلث وإن ترك خالة وابن عمة كان المال للخالة] ، وكذلك إن ترك عمة وابن خالة أو ابن خال ، فالمال للعممة ولا شيء لابن الخال ولا لابن الخالة . وإن ترك ثلاث عمات متفرقات فالمال للعممة التي من قبل الأب والأم ، وكذلك [إن ترك] ثلاث خالات متفرقات ، فالمال للخالة من قبل الأب والأم ، وإن ترك خالا وخالة متساويين في القرابة منه ، فالمال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين . وإن ترك جده أبا أمه وابنة أخيه لأمه فإن أبا حنيفة [كان] يقول : المال للجد . وقال أبو يوسف ومحمد : هو لابنة الأخ للأم لأنهم من ولد الأم ، وبه نأخذ .

(١) كان في الأصل الأب والأم وصواب في مبيعة للأب والأم .

(٢) وفي مبيعة تسكئة للثلاثين .

باب الميراث بالموالة

وإذا والى الرجل الرجل ثم مات الموالى ولم يترك وارثاً من عصبته ، ولا من ذوى أرحامه ، فاللّال للذى والاه ، وإن كان له ذو رحم من خالة أو من عمه فاللّال لها دون مولى الموالة .

باب من يجوز للرجل أو للمرأة دعواه إياه فيحجب من سواه من عصبته أو من ذوى أرحامه

ولا يجوز دعوى الرجل إلا فى أربعة : أن يقول هذا ابنى ، أو هذا أبى أو هذا مولأى الذى أعتقنى ، أو هذه زوجتى ، بعد أن يكون فى دعواه البنوة أو الأبوّة موهوماً ما قال فيهما . ولا يجوز دعوى المرأة إلا فى ثلاثة : أن تقول هذا أبى بعد أن يكون [جائزاً أن يكون] مثله [أباه] أو هذا زوجى ، أو هذا مولأى الذى أعتقنى ؛ ولا يجوز قولها هذا ابنى لأنها إنما تحمل السب فى ذلك على غيرها . [والله أعلم] .

باب إقرار بعض الورثة بوارث مجهول

[قال] : وإذا توفى الرجل وترك ابنين فأقر أحدهما بزوجة لأبيه وكذبه فيها أخوه فإنها تقاسمه ^(١) ما فى يده على تسعة أسهم ، لها منه سهمان ، وله منه سبعة أسهم لأنه يقول : كان الواجب أن يكون لك من مال أبى ^(٢) سهمان ولكل واحد منى ومن أخى سبعة أسهم ، فلما حذوك أخى فأخذ من الميراث فضلاً عن الواجب كان له فيه ، كان ما بقى منه يبنى وبنتك على مقادير سهامنا كانت فيه ، وإن لم يقر بزوجة ولكنه أقر بأخ [له من يه] وكذبه أخوه فيه فاسم المقر له المقر ما صار إليه من الميراث نصفين ، وإن أقر بخوين له لأبيه صدقه أخوه فى أحدهما وكذبه

(١) وفى لمصيبة تقاسم .

(٢) وفى لمصيبة من ميراث أبى .

في الآخر ، فإن أبا يوسف قال : يأخذ المصدق منهما من الذي أقر بهما ربع مافي يده فيضمه إلى مافي يده الذي^(١) أقر به خاصة فيقتسمان ذلك نصفين ، ويرجع المكذب به إلى الذي أقر به خاصة فيقاسمه ما بقى في يده [نصفين ، قال : وهذا قياس قول أبي حنيفة . وقال محمد :] يأخذ المصدق به من يد المقر به وبالأخر خمس مافي يده فيضمه إلى مافي يد المقر به^(٢) خاصة فيقاسمه إياه نصفين ، ويرجع المكذب به على المقر به وبالأخر فيقاسمه ما بقى في يده نصفين . وقد روى الحسن بن زياد هذا القول عن أبي حنيفة وهو الصحيح على مذاهبهم ، وبه نأخذ . وهذا الذي ذكرنا إذا كان المقر بهما متكاذبين كل واحد منهما يدفع صاحبه ، فإن كانا متصادقين فيما بينهما فإن محمد بن الحسن قال^(٣) : يأخذ المكذب به من يد الذي أقر به خاصة ثلث مافي يده فيضمه إلى مافي يدي الآخر ، ثم يفتسمانه والمقر به الآخر بالسوية ، ولم يحك محمد في هذا خلافاً . وإذا أقر أحد الابنين بآبٍ مجهول وكذبه فيه أخوه لم يثبت نسبه وإن كان يأخذ من الميراث ما ذكرنا أنه يأخذه منه . ومن توفي وترك ابنتين معروفين أو ورثة سواهما معروفين فأقروا بآبٍ للهالك غير معروف ، قضى بنسبه من الهالك وجعل ابنه ، وإن كان الهالك لم يترك إلا وارثاً واحداً فأقر بآبٍ للهالك فإن أبا حنيفة ومحمداً فالأ : يدخل في الميراث ولا يثبت نسبه من الهالك . وهذا القول هو المشهور من قول أبي يوسف . وقد روى أصحاب الإجماع عنه أنه قال : إذا كان وارث [واحد] لا يعرف للهالك وارث غيره ، فأقر بآبٍ للهالك ، قضى بنسبه من الهالك ، وجعل إقرار هذا المقر كإقرار ورثته^(٤) لو كانوا للهالك جميعاً به .

باب الخنثى^(٥)

قال أبو حنيفة : إذا هلك الرجل عن ولد خنثى وعن ابن غير خنثى فإن الخنثى

(١) وفي الفيضية يدي الذي ويدي المقر به . صيغة الثانية في الحريين من غير ضمير .

(٢) وفي الفيضية كان يقول .

(٣) وفي الفيضية ورثة .

(٤) هذا الباب ساقط من الفيضية وفي المرح كتاب الخنثى .

على أنه ابنه حتى يعلم ما سوى ذلك ، وبه فأخذ ، وبعد أن يكون أسوأ حال الخنثى .
 في ذلك الميراث أن يكون أثنى . وإذا كان أسوأ أحواله في ذلك أن يكون ذكراً
 وأحسن أحواله في ذلك أن يكون أثنى كامرأة ماتت وتركت زوجها وأختها لأبيها
 وأُمها وخنثى لأبيها ، فإن كان ذلك الخنثى أثنى كان لها السدس تكملة الثلثين .
 تُعَالُ به ، وإن كان ذكراً كان لا شيء له ، لأنه عصبه ولم يفضل من المال شيء
 فيكون له ، وأسوأ أحواله فيما ذكرنا أن يكون ذكراً ، وأحسن أحواله أن
 يكون أثنى ، فهو في ذلك عندنا على حكم الذكر حتى يعلم ما سوى ذلك . قال
 أبو يوسف : يكون المال بينه وبين الابن المعروف على سبعة : للابن المعروف
 منه أربعة ، وللخنثى منه ثلاثة ، لأن الابن المعروف يضرب له في نصيب
 بن كامل ، ويضرب للخنثى بثلاثة أرباع نصيب ابن كامل . وقال محمد بن
 الحسن : يقسم الميراث بينهما على تنزيل الأحوال ، فيكون للخنثى منه خمسة من
 نني عشر ، والمستقر سبعة من اثني عشر . وقال أبو حنيفة : إن بال الخنثى من
 حيث يبول الرجل كان رجلاً ، وإن بال من حيث تبول المرأة كان امرأة ،
 وإن بال منهما جميعاً فإنه لا علم لى به^(١) . وقال أبو يوسف : إن بال منهما جميعاً
 فمن أيهما سبق البول جعلت له الحكم ، وإن بال منهما جميعاً معاً فلا علم لى
 به^(٢) . وقالوا جميعاً : إذا بلغ باحتلام أو بحيض أو بشيء مما يدل عليه واحد
 منهما صار من أهل ذلك الدليل الذي وقف عليه منه وانقطع عنه الإشكال .
 وقال محمد بن الحسن : الإشكال فيمن لم يبينغ ، فإذا كان البلوغ ذهب الإشكال ،
 وإن احتاج إلى الختان ، فإن كان له مال اشترت له منه جارية ختانه فختنته^(٣)

(١) وفي شرح على الاسبيجاني ومن خرج منهم ، قال أبو حنيفة لا أعلم بهذا . وقال
 أبو يوسف ومحمد يعتبر الأكثر منهما ، وإن تساوى في الكثرة قلوا جميعاً لا علم لنا بذلك .

(٢) وفي المرح : وقال أبو يوسف ومحمد يعتبر الأكثر منهما ، وإن تساوى في الكثرة قلوا
 جميعاً لا علم لنا بذلك .

(٣) وفي المرح : ولكنه من كان له مال يشترى له حرة ختانه بختنه ثم تبيع ، وقبل من
 الإماء يزوجه امرأة ختانه فختنته حتى لو كان ذكر كانت امرأته فتحت زوجها . ومن كان
 شيء فتشترى امرأة إلى عورة امرأة عند ضرورة .

وإن لم يكن [له] ^(١) مال اشترى له الإمام من بيت مال المسلمين ختانة ، فإذا ختنته . باعها ورد ثمنها في بيت مال المسلمين . ولم يحك محمد في ذلك خلافاً بينه وبين أبي يوسف . وموقفه في الصلاة بين صفوف الرجال و صفوف النساء ولا يقف في واحد منهما . وسمعت ابن أبي عمران رحمه الله يقول : القياس عندي في الخنثى إذا احتاج إلى الختان أن يزوجه الإمام امرأة ختانة فتختنه ، فإن كان ذكراً كانت زوجته وحلاً لها النظر إلى فرجه ، وإن كانت أنثى كان مباحاً لها ذلك ، وبه نأخذ . وإن مات الخنثى يم ولم يغسله الرجال ولا النساء ، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد . والذي يتولى ذلك منه إن كان بحضرة رجال رجل منهم ، فإن كان ذلك الرجل ذا رحم محرم منه يمه بوقوع يده على الأعضاء التي يؤمها عليها ، وإن كان أجنبياً منه يمه من وراء ثوب ممن ^(٢) بحضرة نساء جميعاً لرجل فيهن فكذلك أيضاً كما ذكرنا في الرجال الذين لانساء معهم ^(٣) . وإن حضر الخنثى قتلاً فغم أهله غنيمه لم يضرب له فيها بسهم ورضخ له منها وكان في جميع ما ذكرنا على حكم النساء حتى يعلم منه ما سوى ذلك .

كتاب الوصايا

ولا وصية لوارث إلا أن يميز ذلك سائر الورثة سواء بعد موت الموصى وهم أحماء بالغون . ولا وصية لحربي وإن أجاز ذلك [له] الورثة . ولا وصية لقاتل من المقتول إلا أن يميز ذلك له الورثة في قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما ، وبه نأخذ . وأما في قول أبي يوسف فلا يجوز ذلك له وإن أجاز له الورثة . ومن أوصى بـ أكثر من ثلثه فأجاز ذلك له ورثته في حياته كان لهم أن يرجعوا [عن ذلك] بعد وفاته . والأفضل لمن كان ماله قليلاً وله ورثة

(١) لم نجد هذه العبارة في الشرح والظاهر أن ألفظ له سقط من الأصل فردناه بين المراجعين .

(٢) كذا بالأصل ، ولعل هنا سقطاً يستقيم به التفصيل ، تقديره بنحو : فإن كان من (المصحح)

(٣) وفي الشرح والذي يؤممه سواء كان رجلاً أو امرأة إن كان ذا رحم محرم منه يؤممه من

غير خرقه ، وإن كان أجنبياً يؤممه مع الخرقه ويكف بصره عن ذراعيه .

أن لا يوصى فيه بشيء ، وأن يتيقنه ميراثا لورثته . والأفضل لمن كان ماله كثيراً^(١) الوصية بما لا يتجاوز به الثلث مما لامعصية فيه . ومن أوصى بأكثر من ثلثه لأجنبي ، فأجاز ذلك بعض ورثته بعد موته ولم تجزهم بقينهم ، جاز له من ذلك الثلث من مال الموصى ، وجاز له من نصيب من أجاز له ما كان يرجع إليه لو لم يجز له ، لم يجز له ما سوى ذلك^(٢) . ومن أوصى لرجل بوصية ثم مات الموصى له في حياة الموصى ، أو مع موته ، بطل ما أوصى له به من ذلك . ومن مات بعد موت الموصى قبل قبوله الوصية وقبل رده إياها كان موته كقبوله إياها وصارت الوصية كسائر ماله سواها . ومن أوصى لرجل بمحض من ماله أو بشيء من ماله كان للورثة أن يعطوه ما شاءوا . ومن أوصى لرجل بسهم من ماله فإن أبا حنيفة كان يقول إن كانت الفريضة أقل من ستة أسهم كان له السدس ، وإن كانت الفريضة أكثر من ستة أسهم كان له كأخس سهم الورثة . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : له أخس سهام الورثة في هذه الوجوه كلها ما لم يتجاوز ذلك الثلث ، فإن جاوز الثلث جاز له منه اثنتان ولم يجز له ما سواه ، وبه نأخذ . ومن أوصى لرجل بمثل نصيب ابنه ثم مات ولا وارث له غير ذلك الابن فقد أوصى له بالنصف من ماله فإن أجاز ذلك له الابن أخذه ، وإن لم يجز ذلك الابن لم يكن له غير الثلث . ومن أوصى لرجل بنصيب ابن وله بنون فوصيته باطلّة ، فإن كان لابن له كان له بحق الوصية [مثل] الذى كان يكون لابن لو كان له من تركته . ولو أوصى

(١) وفي الفريضة لمن كان له مال كثير .

(٢) وفي المرح ولم أجاز بعض الورثة ولم يجز البعض في حق الذى أجاز كأنهم كلهم أجازوا وحق الذى لم يجز كأنهم كلهم لم يجزوا . يان هذا إذا مات رجل وترك ابين وأوصى لرجل بنصف ماله فإن أجازت الورثة فإل بينهم أرباعاً للموصى له ربعان وهو نصف وربعان للابن لكل واحد ربع المال ، وإن لم يجزوا فله الموصى له ثلثان وللأبوين ، لكل واحد ثلث ثلث ، ولو أجاز أحد ولم يجز الآخر يجعل في حق الذى أجاز كأنهم كلهم أجازوا يعطى ربع المال وفي حق الذى لم يجز كأنهم كلهم لم يجزوا يعطى ثلث الثلث والباقي يكون للموصى له يجعل المال على اثني عشر حاجتاً إلى الثلث والرّبع ، فالربع للذى أجاز وهو ثلاثة وثلث للذى لم يجز وهو أربعة وثلاثون فهو الموصى له . وفي الفريضة ولم يجز له . سوى ذلك بزيادة الواو .

له بمثل نصيب ابن لو كان^(١) صححت الفريضة ثم زدت عليها نصيب ابن لو كان للموصى ، ثم زدت عليها بعد ذلك مثل ذلك النصيب للموصى له ، فيكون ذلك له إن حمله الثلث ، وإن لم يحمله الثلث لم يكن له منه ما جاوز الثلث إلا أن يجيزه له الورثة . ووصية المسلم للكافر غير الحربي جائزة . ومن أوصى لرجل بربع ماله ولآخر بنصفه فأجاز ذلك الورثة بعد موته كان للموصى لهما ما أوصى لهما به الموصى وكان ما بقى من المال — وهو ربه — لورثة الموصى ، وإن لم يجيزوا فإن أبا حنيفة كان يقول الثلث بين الموصى لهما على سبعة أسهم لصاحب النصف منه أربعة أسهم ولصاحب الربع منه ثلاثة أسهم . ووجه قوله ذلك^(٢) أن الموصى له بالنصف لا يضرب مما أوصى له به بما جاوز الثلث ، لأن الورثة قد استحقوا ذلك عليه ولكنه يضرب بالثلث وهو أربعة من اثني عشر ، ويضرب الموصى له بالربع بجميع الربع الذي أوصى له به ، وهو ثلاثة من اثني عشر ، وهو قول زفر ، وبه نأخذ . وأما في قول أبي يوسف ومحمد فإن الثلث يكون بين الموصى لهما على ثلاثة أسهم لصاحب النصف منه اثنان ولصاحب الربع منه سهم [ولا يضرب] في قول أبي حنيفة [أحد] من أوصى له بشيء بما جاوز منه الثلث إلا بالدراهم المرسلة^(٣) ، وبقية نفسه^(٤) إن كان معتقاً في المرض ، وبقية نفسه إن كان موصى بعقه ، وبمحاباة^(٥) في بيع إن كان جرى بينه وبين المي^(٦) . وأما أبو يوسف ومحمد فقالا في ذلك :

(١) وفي الفريضة لومات .

(٢) وفي الفريضة في ذلك .

(٣) في المغرب والأموال المرسلة هي المطلقة التي تثبت بدون أسبابها من الإرسال خلاف تنقيده ومنه الوصية بالمال المرسل يعنى المطلق غير المقيد بصفة الثلث وانرى .

(٤) وفي الفريضة وبضمه الورثة نفسه .

(٥) وفي الفريضة وفي محاباة .

(٦) وفي الشرح : والأصل عند أبي حنيفة أن الموصى له بأكثر من الثلث لا يضرب في الثلث إلا في ثلاث وصايا : في الوصية بالعنق ، وفي المحاباة ، وفي الدراهم المرسلة . وإذا كانت الوصية أقل من الثلث الربع والسادس ونحوه فإنه يضرب بجميع وصيته عند أبي حنيفة ، وعند أبي يوسف ومحمد =

يضرب بالوصايا كلها . والوصية بالحمل والحمل جائزة إذا ولد لما يعلم أنه كان محمولا به يوم كانت الوصية . ومن أوصى بأمة لرجل ثم أوصى بها لآخر كانت بينهما نصفين . ولو كان قال الأمة التي [كنت] أوصيت بها لفلان — يعني الموصى له الأول — فقد أوصيت بها لفلان ، كان ذلك رجوعا منه عما كان أوصى به للأول ووصية منه بها للآخر . ومن أوصى لرجل بأمة ثم باعها أو أعتقها أو وهبها أو تصدق بها أو كاتبها أو دبّر لها أو أخرجها من ملكه بوجه سوى ما ذكرنا ، أو كان قمحا فطحنه ، كان ذلك رجوعا فيما كان أوصى به . وكل مرض صار به [صاحبه] ذا فراش ثم مات فيه كان حكم ما كان فيه من ذلك المرض في حكم الوصايا إذا كان ذلك بلا عوض يعرضه منه فيه وفاء به^(١) ، وكانت هباته وصدقاته ومحاباته في بيوعه وفي مهور نسائه من ثلثه . ومن أصابه ما لا يخاف عليه منه الموت كالقالج وكالسل الذي يتناول أمر صاحبهما فيهما فإنه في حاله فيهما كأحوال الأصحاء . والحامل إذا ضربها الطلق في أفعالها كالمریض إذا ماتت من ذلك ، وكذلك من قدم ليقتل في

== يضرب بجميع وصيته في المواضع كلها وتفسير الوصية بالعتق هو أنه إذا أوصى بعتق هذين العبدین وقيمة أحدهما ألف درهم وقيمة الآخر ألفان وليس له مال غير العبدین ، فإن أجازت الورثة یمتتان معا ، وإن لم یميزوا عتق (كذا) من الثلث وثبت ألف درهم فالألف بينهما على قدر وصيتهما ثلثا الألف للذي قيمته ألفان ويسمى في الباقي والثلث للذي قيمته ألف ويسمى في الباقي إلى أن قال : وكذلك في الدراهم المرسلة كما إذا أوصى له بألف وللآخر بألفین وثلاث ماله ألف فإن الثلث يكون بينهما أثلاثا كل واحد منهما يضرب بجميع وصيته وإنما يضرب الموصى له في هذه المواضع بجميع وصيته لأن الوصية في مخرجها صحيحة لجواز أن يكون له مال آخر لأن اللفظة في مخرجها غير صحيحة لأن ماله قل أو أكثر أو خرج له مال آخر إن لم يكن له ورثة أو كانت له ورثة وأجازوا فإن المال يقسم بينهما على طريق المول ، ويضرب كل واحد منهما بجميع وصيته ، الموصى له بالثلث يضرب بالثلث وهو سهم ، والموصى له بالجميع يضرب المال وهو ثلاثة أسهم بينهما على أربعة أسهم لصاحب الثلث سهم ولصاحب الجميع ثلاثة ، هذا إذا أجازت الورثة ، ولو لم تجز الورثة جازت الوصية من الثلث ، ثلث المال يكون بينهما نصفين ، وإنما يقسم عند أبي حنيفة بينهما نصفين لأن الموصى له بأكثر من الثلث لا يضرب إلا بالثلث . وأما على قول أبي يوسف ومحمد يضرب كل واحد بجميع وصيته أرباعا .

(١) وفي الفيضية في وفاته .

قصاص أو ليرجم في زنا كان في ذلك بمنزلة المريض بعد أن يكون بلفه ذلك . وأما أهوال المرتد في حال ارتداده فإن أبا حنيفة كان يقول ينتظر بها ما ينتهى به الأمور فيها ، فإن قتل على رده أو مات عليها بطلت ، وإن أسلم جازت . وقال أبو يوسف : هو كالصحيح في أفعاله كلها . وقال محمد : هو كالمرضى في أفعاله كلها لأنه يقتل ، وبه نأخذ . ومن أوصى بوصايا في مرضه وأعتق عبيداً له بدىء بالعتاق فأخرج من الثلث ، فإن فضل شيء كان لأهل الوصايا ، وإن لم يفضل شيء فلا شيء لهم . ومن حابى في مرضه في بيع وأعتق عبيداً له فإنه إن كان بدأ بالحياة [بدئت بالحياة] على العتق وإن كان بدأ بالعتق تحاص^(١) المعتقون وصاحب الحياة ، وهذا قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد^(٢) : يبدأ بالعتق في ذلك كله ، مقدماً كان أو مؤخراً ، وبه نأخذ . ومن أوصى بوصايا لقوم بأعيانهم وأوصى بزكاة عليه وبكفارات أيمان وبحج عنه فكان الثلث مقصراً عن ذلك ، ضرب بالوصايا كلها فيه ، فما أصاب أحداً من أصحاب الوصايا الذين أوصى لهم بأعيانهم دفع إليهم ، وما أصاب ما سوى ذلك من وجوه القرب إلى الله عز وجل بدىء من ذلك بما أوصى به من الزكاة ، ثم ثنى بما أوصى به من ذلك في حج مفروض عليه ، ثم ثلث بما أوصى به من ذلك في كفارات أيمانه ، يبدأ في ذلك بالأولى من الأشياء على ما هو أولى منها^(٣) فإن تساوت بدىء منها بما بدأ به الموصى في وصيته . والأوصياء الأحرار البالغون على ثلاث مراتب : وصى مأمون على ما أوصى به إليه مضطلع^(٤) بالقيام به فلا ينبغي للحاكم أن يعترض عليه فيما أوصى به إليه ما لم يعلم منه خروجاً عن الواجب عليه فيه إلى غيره ، ووصى مأمون على ما أوصى به إليه غير مضطلع

(١) في المغرب : وتحاص الغريمان أو القرماء أى اقتسموا المال بينهما حصصاً

(٢) وفي الفيضية وأما أبو يوسف ومحمد فقالا .

(٣) كذا في الفيضية ، وكان في الأصل منه .

(٤) اضضع قوى بحمله نهض به وقوى عليه .

بالتقيام به فهذا ينبغي للحاكم أن يشده بغيره ، ووصى بخوف منه على ما أوصى به إليه فهذا واجب على الحاكم لإخراجه من الوصاية ورد الأمر فيها إلى من يؤمن عليها ويضطلع بالتقيام فيها . وللوصى أن يوصى بما أوصى به إليه أطلق ذلك له الموصى أو لم يطلقه . ومن أوصى إلى عبده فإن أبا حنيفة كان يقول إن كان الورثة صفاراً كلهم فالوصية جائزة ، وإن كان فيهم كبير واحد فأكثر منه فالوصية إليه باطلة . وقال أبو يوسف ومحمد : الوصية إليه باطلة في الوجوه كلها ، وبه نأخذ . ومن أوصى إلى رجلين فليس لأحدهما أن يشتري للورثة إذا كانوا صفاراً إلا الكسوة والطعام وليس له أن يشتري لهم خادماً إن احتاجوا إليها إلا بأمر صاحبه في قول أبي حنيفة ومحمد ، وبه نأخذ . وقال أبو يوسف : فعل أحد الوصيين جائز كفعلهما جميعاً . وقال أبو حنيفة : لأحد الوصيين ابتياع كفن الميت وإن لم يأمره بذلك صاحبه . وقال محمد بن الحسن بأخرة في نوادره : ليس لأحدهما أن يفعل شيئاً دون صاحبه ، ولا يجوز ذلك منه أن يفعله إلا في ستة أشياء فإنها تجوز له دون أمر صاحبه وهي : شراء كفن الميت ، وقضاء ديونه ، وإنقاذ وصيته فيما أوصى به من صدقة ونحوها ، أو شيء لرجل كان له بعينه في يد الميت يدفعه إليه ، وفي الخصومة فيما يدعى على الميت [به] ، وفي الخصومة للميت فيما يدعيه له في الحقوق ^(١) قبل الناس ، فأما غير ذلك من شراء أو بيع فإنه لا يجوز [له] دون صاحبه ، وبه نأخذ . وإن مات أحد الموصى إليهما وقد كان في حياته جعل صاحبه وصيته فيما كان الميت أوصى به إليه فإن محمد بن الحسن قال هذا جائز ، وهو قياس قول أبي حنيفة . وقد روى عن أبي حنيفة من ^(٢) غير هذا الوجه أن ذلك لا يجوز ، لأن الميت إنما كان رد الأمور إلى رأيين ، فإن جازت وصية أحد الوصيين إلى صاحبه رجعت إلى رجل ^(٣) واحد ، وهذا

(١) وفي القبض من الحقوق .

(٢) وفي الثانية في .

(٣) وفي القبض إلى رأى واحد .

هو القياس على أصوله ، وبه نأخذ . ومن أوصى إلى رجل ثم مات فباع الموصى إليه شيئاً من تركة الموصى ولم يعلم بوصيته إليه كان بيعه إياه جائزاً ولم يكن له بعد ذلك رد الوصية . ومن أوصى إلى رجل في خاص من ماله كان في قول أبي حنيفة وصياً في كل ماله وفي كل ما كان إليه من وصاية . وقال أبو يوسف ومحمد : يكون وصياً فيما أوصى به إليه خاصة دون ما سواه ، وبه نأخذ . ومن أوصى إلى رجل فقبل وصيته في حياته ثم مات الموصى فقد لزمته الوصية وليس له ردها في حياة الموصى في غير وجهه لم يكن رده ردّاً وله قبولها بعد ذلك . ومن أوصى إلى رجل ثم مات فقال الوصى لا أقبل ثم قبل ، فإن قبوله جائز إلا أن يكون القاضى أخرجه من الوصاية حين قال لا أقبلها . وللوصى أن يبيع عروض الميت لقضاء ديونه بغير محضر من غرمائه . ولا يجوز بيع الوصى شيئاً من مال الميت إلا بما يتغابن الناس فيه . ومن أوصى لرجل بسدس ماله ثم أوصى له بعد ذلك بسدس ماله في مجلس واحد أو في مجلسين مختلفين لم يكن له إلا سدس واحد . فإن كان أوصى له في إحدى الوصيتين بثلاث ماله كان له ثلث ماله ودخل فيه ما أوصى له به من سدس ماله . وللوصى أن يحتال بمال اليتيم الصغير على غير الذى هو عليه إذا كان ذلك خيراً لليتيم . ومن أوصى بثلاث ماله لرجلين فكان أحدهما ميتاً فالثالث كله للحى منهما علم الموصى بموت الآخر أو لم يعلم في قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما ، وبه نأخذ ، وهو قول أبي يوسف رضى الله عنه الأول^(١) . ثم قال بعد ذلك فيما روى عنه أصحاب الإملاء إن كان يعلم بموته فالتقول كذلك ، وإن كان لا يعلم بموته فللحى نصف الثلث ويرجع نصفه الباقي إلى ورثة الموصى . ومن أوصى بثلاثة لأجنبي ولأحد ورثته كان للأجنبي نصف الثلث وكان نصفه الباقي في حكم

(١) وفي النسخة القديمة .

ما أوصى به لأحد ورثته منفرداً . ومن أوصى بثلاث ماله بين زيد وعمرو^(١) فكان أحدهما ميتاً كان للحي منهما نصف الثلث ونصفه الباقي لورثة الموصى . ووصية الجد أب الأب على الصبي الصغير ابن ابنه كوصية أبيه عليه إذا لم يكن [له أب وكذلك من فوقه من الآباء فوصيتهم عليه كذلك ما لم يكن] دونهم من يحجبهم عن الولاية عليه من الآباء . ومن مات وقد أوصى إلى رجل وله ابن كبير غائب لم يكن للموصى أن يبيع عقاراً من مال الميت ، وله بيع ما سواه منه^(٢) ، وليس له أن يتجر بشيء من مال الميت . وحكم أوصياء غير الآباء كحكم أوصياء الآباء على الكبير الغائب . ولوصى الأب^(٣) أن يتجر بمال الصبي الصغير . والوصية بخدمة العبد وبسكنى العقار وبشجرة النخل وبغلة العبيد والعقار جائزة . ومن أوصى لرجل بشجرة بستانه ثم مات الموصى وفيه ثمرة قائمة فلا شيء للموصى له غيرها ، وإن مات ولا ثمرة فيه كانت له ثمرة فيما يستقبل مادام حياً ولا يورث عنه ذلك . وإن أوصى له بغلة بستان ثم مات وفيه ثمرة كانت له تلك الثمرة وثمرته أبداً ما عاش . ولا تجوز وصية المسلم إلى الذمي . وليس للموصى أن يأكل من مال اليتيم قرضاً ولا غيره . ومن أوصى إلى رجلين ثم مات وخلف مالا كان ماله في أيديهما ، فإن طلب كل واحد منهما التفرد بطائفة منه كان له التفرد بنصفه ولصاحبه التفرد بنصفه ، إذا كان مما يقسم ، وإن كان مما لا يقسم كان في يد كل واحد منهما يوماً ، ولهما أن يودعاه إن شاء^(٤) .

(١) والفرق بين المسألة الأولى وبين هذه لفظ بين في قوله بين زيد وعمرو . وفي المخرج : ولو قال أوصيت بثلاث ملى لعمرو وزيد ، إن كانا حيين يكون لهما وإن كان أحدهما ميتاً فنصف الثلث يكون للحي ويرجع نصيب الآخر إلى الورثة وبقي نصف الثلث للآخر . ومثله لو قال أوصيت بثلاث ملى لفلان ولعقبه يكون للباقى كله لفلان لأن الإضافة إلى لعقب لا تصح لأنهما لا يجتمعان معاً أبداً لأن العقب يكون بعده . ولو أوصى بثلاث ماله بين فلان وفلان وأحدهما كان ميتاً فإن للحي نه . الثالث بأنها خلاف المسألة الأولى [لأن] كلمة بين كلمة تحزئة وتقسيم فقد أوصى لشك واحد بنصف الثلث .

(٢) لفظ منه ساقط من الفيضية .

(٣) كان في الأصل ولو أوصى الأب ونيس شيء والصواب ما في فيضية وإوصى لأب .

(٤) كان في الأصول شاء مفرداً والصواب الثنية كما هو ظاهر فزدنا لأن في الهمز .

كتاب الوديعة

والوديعة أمانة غير مضمونة . ومن أودع رجلاً شيئاً ثم سألَهُ رده إليه فأبى ذلك عليه ومنعه [منه] ضمنه . ومن أودع رجلاً مالا كان للمودّع أن يخرج به وأن يضعه حيث شاء من ملكه مما هو حرز له ، وأن يدفعه إلى من شاء من عياله ، فإن نهاء المودّع أن يخرج به فخرج به فهلك منه فهو ضامن له ، وإن نهاء أن يدفعه إلى أحد من عياله فدفعه إليه فإن كان [ذلك] مما^(١) لا بد له منه فلا ضمان عليه ، وإن كان مما^(٢) له منه بد فهو ضامن . ومن أودع رجلاً مالا وأمره أن يجعله في داره ونهاه أن يجعله في دار له أخرى فجعله في الدار التي نهاء أن يجعله فيها فهلك ، فالمستودّع ضامن ، وإن كان في داره بيتان فأمره أن يجعله في أحدهما ونهاه أن يجعله في الآخر [فجعله] في البيت الذي نهاء أن يجعله فيه فهلك فلا ضمان عليه . ومن مات وعنده وديعة ولم تعرف بعينها ولم يعلم له ضياع منه في حياته ولم يعلم من الذي كانت في يده دعوى لضياعها منه أو لرد^(٣) منه إياها إلى الذي أودعه إياها فقد صارت ديناً [له] في مال الذي أودعه إياها . ولو علمت سلامتها بعد وفاة المودّع ووقوعها في يد وصيه كذلك كان الوصي مؤتمناً [فيها] و [كان] في الأمانة فيها كالميت كان في ذلك . ومن استودعه ثلاثة نفر دراهم أو ماسواها مما يقسم ثم جاء أحدهم يطلب نصيبه منها ولم يحضر صاحبا لم يكن عليه أن يعطيه منها شيئاً ، وهذا قول أبي حنيفة رضي الله عنه ، وبه نأخذ . وقال أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما : عليه أن يعطيه ثلثها . ومن استودع رجلاً وديعة فأودعها المودّع رجلاً آخر فضاعت منه فإن لصاحبها أن يضمها المستودّع الأول وليس له أن يضمها

(١) كان في الأصل من والصواب ما في الفيضية مما .

(٢) وفي الفيضية أو برد .

المستودع الثاني في قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد يضمنها أيهما شاء ، فإن ضمنها الأول لم يرجع على الآخر ، فإن ضمنها الآخر رجع بها على الأول ، وبه نأخذ . ومن كان في يده ألف درهم فحضره رجلان كل واحد منهما يدعى أنه أودعه إياها ، فقال الذي هي في يده أودعني إياها أحدا ولا أدري أيتكما هو فإنه يستحلف لهما ، فإذا حلف لهما برىء منهما ولم يكن [لهما] عليه غير الألف الذي في يده ، وإن أبي أن يحلف لهما كانت الألف بينهما وغرم لهما مثله فكان بينهما .

كتاب قسمة الغنائم والفيء

وفي الغنيمة^(١) الخمس الذي ذكر الله عز وجل فيها^(٢) يوضع في مواضعه التي يجب وضعه فيها . والمشهور عن أبي حنيفة وعن أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهم أن يقسم في ثلاثة أصناف وهم اليتامى والمساكين وأبناء السبيل . وقد روى أصحاب الإجماع عن أبي حنيفة وعن أبي يوسف أنه يقسم في ذوى القربى برسول الله صلى الله عليه وسلم واليتامى والمساكين وأبناء السبيل ، وبه نأخذ . وأما الفيء فيقسم كله كذلك على ما ذكرنا مما يقسم عليه الخمس من الغنائم في كل واحد من^(٣) القولين اللذين ذكرنا . وما أخذ من مال المشرك^(٤) ولم يوجف عليه بخيل ولا ركاب ، أو من خراج الأرضين أو من خراج رقاب المشركين ، أو من المختلفين من أهل الذمة ، أو من أهل الحرب في التجارات في بلدان المسلمين ، فإن في ذلك كله أرزاق القضاة وسد الثغور وأرزاق المقاتلة وإصلاح الجسور والقناطر وبناء المساجد ، فما فضل بعد ذلك قسمه الإمام بين المسلمين على ما يرى

(١) وفي الفيضة وفي غنائم .

(٢) وفي الفيضة ذكره الله في الكتاب .

(٣) كان في الأصل في والأصوب من الفيضة من .

(٤) كان في الأصل من مشترك و صواب من الفيضة مال المشرك .

قسمته ، ولا يدخل في ذلك عبداً ولا أحداً^(١) من أعراب^(٢) المسلمين الذين لا يحضرون قتال أعداء المسلمين مع المسلمين ، وإنما يقصد بذلك أهل الأمصار ومن حكمه حكمهم ممن سواهم فيعطى رجالهم ونساءهم وذرايعهم على ما يرى من حاجتهم في ذلك ، ومن تفضيل إن رآه ، ومن تسوية إن رآها من غير أن يميل في ذلك إلى هوى^(٣) ومن غير أن يقصد فيه محاباة لأحد . وأما أربعة أخماس الغنيمة مما سوى الأرضين فيقسم بين الذين غنموها على ما تجب^(٤) قسمتها عليه ، فإن كان فيهم نساء أو عبيد أو أهل ذمة حضروا القتال بأمر الإمام أَرْضَحَ لهم الإمام منها ما يراه وأعطى كل واحد من الرجال الأحرار البالغين لنفسه سهماً ولفرسه في قول أبي حنيفة سهماً واحداً ، وبه نأخذ . وفي قول أبي يوسف ومحمد يعطيه لفرسه سهمين ، ويسوى في ذلك بين الضعيف والقوى وبين المريض والصحيح . ومن كان معه فرسان لم يعطه في قول أبي حنيفة ومحمد إلا لفرس واحد ، وهو قول أبي يوسف المشهور عنه ، وبه نأخذ . إلا أن أصحاب الإملاء قد رووا عنه أنه يعطيه لفرسين ولا يعطيه لأكثر منهما^(٥) ، ويسوى في ذلك بين العرَّاب والمهجن^(٦) . ولا يفرض لفرس ابتاعه صاحبه في دار الحرب . ويفرض لمن نفق فرسه في دار الحرب لفرسه . ومن مات في دار الحرب قبل أن تفتح وقبل أن تقسم الغنائم فيها وقبل أن يبيعها الإمام فيها لم يسهم له من الغنيمة . ومن مات بعد خروجه من دار الحرب أو بعد قسمة الإمام الغنيمة في دار الحرب أو بعد بيعه إياها قبل قسمتها لم يسقط سهمه

(١) وفي الفيضية عبد ولا أحد .

(٢) كان في الأصل الأعراب والأنسب أعراب كما في الفيضية .

(٣) وفي الفيضية إلى أحد .

(٤) وفي الفيضية على من تجب .

(٥) كان في الأصل أكثر والأصوب ما في الفيضية لا أكثر فأثبتناه .

(٦) في المغرب والمهجن الذي ولدته أمة أو غير عربية وخلافه المقرف والجمع هجن ، قال المبرد أصله يبيض الروم والصقالبة ويقال للثيم هجين على الاستمارة الخ وفي المنجد : يقال درس وبرذونة هجين أي غير عتيق أو الهجين من الخيل الذي ولدته برذونة من حصان عربي .

منها . و [من] لحق الإمام في دار الحرب قبل خروجه منها وقبل افتتاحه إليها طالباً للقتال معه ، أسهم له من الغنيمة وجعله كمن حضر القتال وإن كان إنما حصر^(١) . بعد انقطاع القتال . ولا ينبغي للإمام أن يستعين بأهل الذمة في قتال العدو إلا أن يكون الإسلام هو الغالب^(٢) . ولا ينبغي للإمام أن يقسم^(٣) الغنائم في دار الحرب حتى يخرجها إلى^(٤) دار الإسلام . وما غنمه المسلمون من الأرضين كان إلى الإمام أن يقسمها على ما تقسم عليه الغنائم إن رأى ذلك حظاً ، وإليه أن يقفها للمسلمين^(٥) ويجعلها أرض خراج فيكون خراجها فيئاً لهم منصرفاً إلى ما ينصرف^(٦) إليه فيئهم^(٧) على ما ذكرنا من وجوهه في هذا الباب ، وإن شاء أن يمن على أهلها المغنومة [من] عليهم كما منَّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه على أهل السواد^(٨) فتكون الأرض إذا فعل ذلك بهم ملكاً لهم يتوارثونها كما يتوارثون سائر أموالهم سواها ، وإن شاء أن ينقل إليها قوماً من

(١) وفي الفيضية إنما حقه .

(٢) وفي المرح : ولا ينبغي للإمام أن يستعين بأهل الذمة على القتال مع أهل الحرب لأنه لا يؤمن غدورهم بالمسلمين لأن عداوتهم بالمسلمين ظاهرة فلا أن يكونوا معهودين مغلوبين مما بين المسلمين ما يخاف من غدورهم وخيانتهم بالمسلمين فلا بأس بأن يستعين بهم الإمام على القتال مع أهل الحرب ، وإذا فعل ذلك يرضخ لهم ولم يعطهم شيئاً معلوماً كاملاً من الغنيمة .

(٣) كذا في الفيضية ، وكان في الأصل أن يقاسم .

(٤) كان في الأصل في الأصوب إلى كما في الفيضية .

(٥) وفي الفيضية يوقفها للمسلمين وكان في الأصل للمسلمين .

(٦) وفي الفيضية متصرفاً إلى ما ينصرف .

(٧) وفي الفيضية منهم وهو بصحيف والأصواب فيئهم كما يعلم من الأصل المصحف أي فيئهم .

(٨) وفي المرح : وإذا فتح الإمام أرضاً من أراضي الحرب فهو فيها بالخير والرأى فيها إلى الإمام يفعل ما هو خير للمسلمين ومنفعة لهم إن شاء رفعه الخس من رجاؤه ونسائه وذرايعهم وقسم أربعة أخماسها بين الفاتحين ، وهذا لما لم يسلم رجاؤه وأبوا الإسلام أما إذا أسلموا سقط عنهم القتال ولا يسقط عنهم الاسترقاق والاسر إذا أسلموا بعد الظهور والقبلة والقهر ، وإن شاء قسمه على وترك الأراضي وجعلها بمنزلة الوقف على المقاتلة أبداً ونقل إليها قوم من أهل الذمة وجعلها خراجية إما خراج مقاسمة أو خراج مقاطعة فيصرف خراجها إلى المقاتلة ، وإن شاء من عبيدهم وجعلهم حرراً ويترك أموالهم وأراضيهم على أيديهم ملكاً لهم ويضع على أعناقهم جزية وعلى أراضيهم خراج كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه بأهل السواد ، فإن أسلموا سقطت عنهم جزية رهوس ولا خراج خراج الأرض .

أهل الذمة سواهم فيجعلهم في ذلك كهم ، أو من عليهم فيها ، فإن قسمها الإمام بين مفتحيها كما ذكرنا صارت أرض عشر ، وإن وقفها أو من على أهلها فيها أو قل إليها قومًا من أهل الذمة سواهم فللكم إياها صارت أرض خراج ورجع خراجها [فيثا] للمسلمين . ومن باع من أهل الذمة الذين ذكرنا شيئًا من الأرض التي ملكها بوجه من الوجوه التي ذكرنا من مسلم ، كانت له على ما كانت عليه للذي الذي باعها إياه ، وكان عليه فيها الخراج كما كان على الذي . ومن ابتاع من أهل الذمة أرض عشر من مسلم فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول : قد صارت بذلك أرض خراج كالأرض التي لم تكن قبل ذلك أرض عشر ، ثم لا ترجع بعد ذلك إلى العشر أبدًا وإن ملكها مسلم . وأما أبو يوسف رضى الله عنه فقال : لا تكون أرض خراج ولكن يؤخذ من الذي فيها عشرا وبوضع موضع الخراج . وأما محمد بن الحسن رضى الله عنه فقال : هي أرض عشر على حالها ويؤخذ مما يخرج منها العشر فيوضع في مواضع العشر ؛ وهذا أحب هذه الأقوال إلينا . ومن أسلم من أهل الذمة وله أرض خراج ، كانت بعد إسلامه على ما كانت عليه قبل ذلك إلا أن يكون أصلها كان عشراً فانتاعها فتحولت إلى ما تحولت إليه ، فإن أبا يوسف كان يقول ترجع إلى حكمه وتصير أرض عشر . وأما أبو حنيفة فكان يقول : هي على حالها من الخراج لا تزول عنه إلى غيره . وأما محمد فقد ذكرنا عنه فيما تقدم من هذا الباب ما يدل على أنه لا يراعى مالكي الأرضين وإنما يراعى الأرضين في أنفسها ، فإن كانت عشرا في أصلها لم ينقلها عن ذلك أبدًا ، وإن كانت خراجا في أصلها لم ينقلها عن ذلك أبدًا . وبه نأخذ . وأما أبو ثعلبة النصارى فما ملكوا من أرض المسلمين العشريات فإن أبا حنيفة كان يجعل عليهم فيها العشر مضاعفا ثم لا ينقلها عن ذلك أبدًا ويجعل ذلك موضع الخراج . وأما أبو يوسف فكان يجعل فيها العشر مضاعفاً ويضعه موضع الخراج ويقول إن ملكها مسلم بعد

ذلك أو أسلم [بعد ذلك] الذى التغلبى الذى يملكها عادت إلى العشر فصارت أرض عشر ورجع عشرها إلى ما ترجع إليه الأعشار من الصدقات . وأما محمد فكان يقول : تكون الأرض فى ملك التغلبى الذى على ما كانت عليه فى ملك المسلم الذى كان يملكها قبله ولا تتحول إلى غير ذلك أبداً ، وبه نأخذ .

كتاب النكاح^(١)

ولا نكاح إلا بشهود أحرار مسلمين بالغين : شاهدين أو أكثر أو رجل وامرأتين^(٢) أو أكثر من ذلك . وولى المرأة فى تزويجها أبوها ، ثم من فوقه من الآباء درجة بعد درجة ، لا ولاية لأحد منهم مع من هو أقرب إليها منه ؛ فإن كان لها ابن وأب ، فإن أباً يوسف قال : وليها منهما ابنها دون أبيها . وقال محمد : وليها أبوها دون ابنها ، وبه نأخذ . والولاية فى قول أبى يوسف فى بنى بيها الأقرب فالأقرب إليها حتى لا يبقى منهم أحد ، ثم ترجع الولاية بعدهم فى آبائها ، ثم الولاية بعد انقضاء الآباء والأبناء فى قول أبى يوسف وبعد انقضاء الآباء خاصة فى قول محمد إلى الإخوة للأب والأم ، ثم إلى الإخوة للأب ، ثم إلى بنى الإخوة للأب والأم ، ثم يخلفه من كان فى بنى الإخوة للأب ، يجرى ذلك كذلك أبداً فيهم حتى ينقرضوا ، ثم الولاية إلى العم أخ الأب [للأب] والأم ، ثم إلى العم أخى الأب للأب ، [ثم] يجرى ذلك فى بنهم وفى بنى بنهم [على حسب ما ذكرنا فى الإخوة للأب والأم وفى الإخوة للأب] وفى بنى بنهم ، ثم كذلك من يكون عصبة [من] بعدهم من ذوى الأنساب حتى لا يبقى أحد من العصبة كذلك ، ثم تكون الولاية إلى المولى المعتق . يستوى فى ذلك المعتق والمعتقة ، لأن كل واحد منهما فى وجوب ولاية المولى كصاحبه .

(١) رادى لقيصية وأبوابه .

(٢) كان فى الأصل ومهران وصوب . فى امبصية .

ثم من بعده إلى من هو منه ^(١) مثل ما ذكرنا في ولاية النكاح في هذا الباب ،
 ثم من بعدهم إلى مولى المولاة ، ثم إلى الأولى ^(٢) به على ما ذكرنا في مولى النعمة .
 ومن كان مغلوباً على عقله ممن ذكرنا أو كان مملوكاً أو كافراً ، والمرأة مسلمة فلا ولاية
 له في نكاحها ، وهو كالميت ، الولاية إلى الذي يتلوه ممن ذكرنا . ومن كان منهم
 غائباً غيبة منقطعة مقدارها فيما ذكر ابن سماعة عن أبي يوسف كما بين بغداد والرى
 وهي عشرون مرحلة ، كان كالميت ، وكانت الولاية إلى الذي يتلوه ممن ذكرنا ،
 وإذا كان في درجة من درجات ^(٣) الولاية اثنان ، وكل واحد منهما في الولاية
 كصاحبه فيستغنى ^(٤) بنفسه عن ^(٥) صاحبه إذا عقد كما يجب عقده ممن لا يجب ^(٦)
 فيه على صاحبه ^(٧) . ولا يكون المسلم ولياً للكافرة ولا الكافر ولياً للمسلمة . وإذا امتنع
 ولي المرأة أن يزوجه ممن تسأله تزويجها إياه ممن هو كفؤ لها ، زوجها إياه الحاكم .
 وقرش بعضها أ كفاء لبعض ، والعرب بعضهم أ كفاء لبعض ، والموالي من كان
 له منهم أبوان فصاعداً أ كفاء بعضهم لبعض . ولا يكون كفؤاً في شيء ممن
 ذكرنا إلا بوجود المهر والنفقة ، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد ، وهو [قول] ^(٨)

(١) وفي الفضية إلى من موضعه .

(٢) كان في الأصل أولى والأصوب الأولى كما هو في الفضية .

(٣) كان في الأصل الدرجات والصواب ما في الفضية درجات .

(٤) وفي الفضية مستغن .

(٥) كان في الأصل في صاحبه والصواب ما في الفضية عن صاحبه .

(٦) وفي الفضية لا عيب .

(٧) وفي النسخ ثم إذا اجتمع في الصغير والصغيرة وليان في الدرجة على السواء فزوج أحدهما
 جاز أجاز الآخر أو فسخ بخلاف الجارية إذا كانت بين اثنين فزوجها أحدهما لا يجوز إلا بإجازة
 الآخر ، فإن زوج كل واحد من الوليين رجلاً على حدة فالأول يجوز والآخر لا يجوز ، وإن وقعا
 معاً ساعة واحدة لا يجوز كلاهما ولا واحدة منهما ، وإن كان أحدهما قبل الآخر ولا يدرى السابق
 من اللاحق فكذلك أيضاً لا يجوز لأنه لو جاز جاز بالتحري والتحري في الفروج حرام .
 هذا إذا كان الوليان في الدرجة سواء ، أما إذا كان أحدهما أقرب من الآخر فلا ولاية للأبعد
 مع الأقرب فإن زوج كل واحد منهما يجوز نكاح الأقرب سبق أولحق ، ونكاح الأبعد لا يجوز
 إلا إذا كان لا يدرى السابق من اللاحق لأن الأقرب والأبعد صاروا في الدرجة وفي الحكم سواء
 لأن للأقرب بعد تدبير وقرب قرابة ، وللأبعد قرب تدبير وبعد قرابة فصارا سواء .

(٨) ما بين المربعين زيادة من الفضية .

أبي يوسف الأول ، ثم روى أصحاب الإملاء عن أبي يوسف في ذوى الأنساب وذوى الولاء كذلك أيضاً قال : وأهل الصناعات وأهل التجارات كذلك ما قرب بعضه من بعض منها تكافأ أهله ، كالعطار مع البراز وما أشبه ذلك ، وما تباعد بعضه من بعض وتباين كالبراز مع الحجام ، أو [مع] الحائك فليس بكفو له ، وبه نأخذ . وإذا تزوجت المرأة البالغة الصحيحة العقل بغير أمر وليها فإن أبا حنيفة كان يقول في ذلك : ينظر إلى الذى تزوجته ، فإن كان كفواً لها كان النكاح جائزاً ولم يكن لوليها فسخه عليها ، وإن كان غير كفواً لها كان لوليها فسخه عليها ، فهما^(١) زوجان ما لم يفسخ نكاحهما . وقال أبو يوسف : ينظر القاضى في حال^(٢) الذى تزوجها ، فإن كان غير كفواً لها فسخ نكاحه عنها وجعل أصله غير جائز عليها ، وإن كان كفواً لها أمر وليها بإجازة نكاحها^(٣) فإن أجازته [جاز] بإجازته إياه وإن أبى أن يجيزه قضى عليه بعضلها^(٤) وأخرجه من ولايتها وأجاز نكاحها ، فصار بذلك جائزاً . وقال [محمد بن الحسن] مثل

(١) وفي الفيضية وما .

(٢) كان في الأصل في خلال والصواب ما في الفيضية حال .

(٣) كان في الأصل بإجبار نكاحها والصواب ما في الفيضية بإجازة نكاحها .

(٤) كان في الأصل بعضها وهو تصحيف والصواب بعضلها يدل عليه ما يأتي في الشرح بالفضل إذا قال : والمرأة البالغة إذا زوجت نفسها بغير إذن الولي فالنكاح جائز إلا أنه نظر إن كان الزوج كفواً ولم يقصر عن مهر فلا يكون للأولياء حق التفريق ، وإن كان الزوج كفواً لكن قصر عن مهر مثلها كان للأولياء حق التبليغ إلى تمام مهر المثل فيخاصونه فإن بلغ إلى تمام مهر المثل لا يفرق الحاكم بينهما ، وإذا فرق الحاكم بينهما إن كان بعد الدخول فلها المهر الذى سمي لها ، وإن كان قبل الدخول فلا شيء لها لأن الفرقة جاءت من قبلها ، وإن كان الرجل غير كفواً فللأولياء حق الفسخ سواء قصر عن مهر مثلها أو لم يقصر ، وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف في ظاهر الرواية ، وفي رواية أخرى عن أبي يوسف رواه الضحاوي قال إن كان غير كفواً يفسخ القاضى بينهما وجعل أصله غير جائز ، وإن كان كفواً يأمر الولي بإجازة ذلك ، فإن أجاز جاز بإجازته ، وإن أبى يقضى بالقاضى عليه بالفضل ويجيز العقد بنفسه . وفي قول محمد في ظاهر الرواية العقد موقوف على إجازة الولي ، فإن أجاز جاز ، وإن رد رفع إلى الحاكم حتى يجيزه إن كان كفواً لها . وفي رواية الطحاوي إن أجزه جاز وإن رد بطل فإن كان الزوج كفواً لها يستأنف القاضى العقد عليه وأبطل العقد المنتقد . قلت وقوله قضى عليه بعضها معناه والله أعلم أقضى عليه بأنه عضلها أى منعها عن حقها وظاهره فيستحق حينئذ أن يخرج من ولايتها .

ذلك إلا في إباء وليها إجازة نكاحها فإنه قال : يخرج القاضى بذلك من ولايتها ويبطل العقد المتقدم ، ويستأنف عقد النكاح عليها للذى كانت عقدت النكاح له على نفسها . ومن تزوج امرأة شهادة رجل وامرأتين كان ذلك جائزاً . ومن تزوج امرأة بشهادة شاهدين عبيدين لم يتعقد نكاحه [لها بذلك] ، وإن كانا فاسقين أو محدودين أو أعميين ، فالنكاح [بهما] منعقد . وإن كانا كافرين والزوج^(١) كذلك كان النكاح منعقداً بهما ، فإن كانا كافرين والمرأة كافرة والزوج مسلم فإن أبا حنيفة وأبا يوسف كانا بقولان النكاح جائز . وإن جحدت المرأة بعد ذلك النكاح فشهد الكافران عليها قبلت شهادتهما عليها ، وإن لم تجحده المرأة ولكن جحده الزوج فشهد الكافران عليه لم تقبل شهادتهما . وقال محمد : لا يجوز العقد في هذا النكاح إلا بشهادة شاهدين^(٢) مسلمين وهو قول رفر وبه نأخذ^(٣) ولا ينبغي للرجل أن يزوجه ابنته البكر البالغة^(٤) الصحيحة العقل حتى يستأذنها ، فإن سكنت كان ذلك كإذنها بلسانها في تزويجها ، وإن أبت لم يزوجه ، فإن روجها ولم يستأذنها فإن بلغها ذلك فصنت جاز عليها ، وإن بلغها فردت بطل ذلك عنها ، وإن بلغها ثم اختلفت هي والذى عقد النكاح له عليها فقالت بلغني فرددت وقال الذي عقد النكاح له عليها بلغك فصمت ، فإن القول في ذلك قولها ، فإن طلب يميها على ما ادعى عليها من صمتها فإن مذهب أى حنيفة في ذلك أن لا يمين له عليها ، ومذهب أبى يوسف ومحمد أن فيه اليمين ، وإن حلفت برئت ، وإن نكحت عن اثنين ألزمت ذلك الذى^(٥) عقد له النكاح عليها ، وبه نأخذ . وإن كانت ثبباً لم يسغ لأبيها أن يزوجه حتى استأمرها ، فإن أمرته زوجه وإن لم تأمره لم يزوجه ، وإن روجها بغير أمرها ثم بلغها بعد ذلك كان لها

(١) وفي الأصل الناء ابروحي .

(٢) كان في الأصل إلا شاهدين والأصوب ما في نصيبه إلا شهادة شاهدين .

(٣) وفي النصبة قال أبو حنيفة وهو قول رفر وهو قول الصحيح .

(٤) وفي النصبة مائة .

(٥) وفي النصبة للذى .

أن تميزه فيجوز أو تبطله فيبطل . وسائر الأولياء غير الآباء في جميع ما ذكرناه كالآباء سواء . ومن زوج ابنته وهي صغيرة من كفر بدون صداق مثلها ، أو زوج ابنه وهو صغير من امرأة بفوق صداق مثلها ، فإن أبا حنيفة كان يميز ذلك ، وكان أبو يوسف ومحمد لا يميزانه إلا أن يكون النقيصة فيما ذكرنا فيه قبيصة والزيادة فيما ذكرنا فيه زيادة مما بتغابن الناس فيه ، وبه نأخذ . ومن زوج صبيًا لم يبلغ أو صبية لم تبلغ وهو وليه أو وليها من سائر الأولياء الذين ذكرنا فالنكاح جائز ويتوارثان بذلك ، فإذا بلغا فإن أبا حنيفة ومحمد أكانا يجعلان لهما الخيار فأيهما اختار المقام على ما هو عليه أقام ، وأيهما اختار رد ذلك عن نفسه ردّه عنها ، غير أنه لا يكون ذلك فرقة حتى يفرق الحاكم بينهما . وأما أبو يوسف فقال : لا خيار لهما والنكاح جائز عليهما ، وبه نأخذ . والذي ذكرناه عن أبي حنيفة ومحمد مما يميزان فيه النكاح ويجعلان فيه الخيار بعد البلوغ إنما هو في غير الأب وغير الجد أب الأب وغير من هو فوقهما من الآباء . ولا ولاية نوصى بحق الوصاية في عقد نكاح . ومن زوج القاضى صغيرة لم تبلغ أو صغيراً^(١) لم يبلغ فإن محمدًا قال : هو كتزويج الولي غير الأب وغير الجد أب لأب وغير من هو فوقهما وفيه الخيار بعد البلوغ ، وبه نأخذ ، وهذا مما لا علم عن أبي حنيفة فيه رواية إلا شيئاً رواه هشام ابن عبد الله لرازي عن حلد بن صبيح^(٢) عن أبي حنيفة أن ذلك العقد من

(١) وفي نسخة صبية .

(٢) هو خالد بن صبيح أبو هبيرة أو أبو معاذ ، ماء أهل مرو وقصم ، كان من ثقات أصحاب الإمام ، قال في أسانئير : روى عن عكرمة وإسماعيل بن رافع . روى عنه هشام بن عبد الله البراري ، قال في حقه عن أبيه كان صاحب رأي وكان صدوقاً ، وفي مناقب البراري ص ٢٣ ذكره في أهل مرو من أصحاب الإمام . قال في مناقب أهل مرو وكان ورعاً عادلاً قد ذكره بخاره مع ابن جرير وابن أبي عمير . قال ابن أبي عمير : رأيت في مجلس ابن المبارك وكان يني عليه المسألة ومروءة له عند الله يا أبا هبيرة أحب إليّ . ثم ذكره ابن جرير في تاريخه الكبير ولم يذكر فيه حديثاً . وأما ما أشار إليه البراري من خبره مع المأمون من ص ٥٥ ح ٢ من مناقب سكي : من علي بن الحسن المحدثي كتب الإمام وسيع خالد بن بكير وهو قاصبها يومئذ ترك خالد بن صبيح وأما وسيع بن الحسن بن سعيد ، قال وكذا في قول ابن أبي عمير .

القاضي كعقد الأب على الصغير وعلى الصغيرة ولا خيار فيه بعد البلوغ ، كما لا خيار في عقد الأب . ومن زوّج رجلاً امرأة بغير إذنه ثم بلغه فأجاز ذلك فإن أبا حنيفة ومحمداً كانا لا يميزان ذلك إلا أن يكون العاقد لما عقد النكاح قال له رجل قد قبلت منك ذلك لفلان [ابن فلان] فإنه إن كان ذلك كذلك ثم أجاز فلان النكاح كان جائزاً ، وبه نأخذ . وقال أبو يوسف : النكاح جائز بالإجازة في الوجهين جميعاً . وكذلك كان أبو حنيفة يقول في الرجل يعقد لنفسه النكاح على المرأة الغائبة بغير أمرها ثم يبلغها فتجيز ذلك : إنه لا يجوز إلا أن تكون قد قبل لها ذلك قابل فيجوز لها أن تجيز النكاح . وجائز للرجل أن يزوّج أمته وإن كانت كارهة . وأما عبده في ذلك فهو كأمته في قول أبي يوسف ومحمد . وقد اختلف عن أبي يوسف عن أبي حنيفة في ذلك فروى عنه هذا القول ، وروى عنه أن لا يزوّجه إلا برضاه أو يبلغه وقد زوّجه بغير رضاه فيجيز ذلك . وإذا زوّج المرأة وليّها زوّجها هذا رجلاً وهذا رجلاً ولم يدر أيهما الأول فسخ النكاحان عنها إذا كان الوليان قد زوّجاها بأمرها ، وإن كانا زوّجاها بغير أمرها كان لها أن تجيز أيّ النكاحين شاءت فيجوز ويبطل الآخر ، وإن كانا زوّجاها بأمرها وقد تقدم أحدهما صاحبه في ذلك . كان الذي تقدم نكاحه منهما أولى ، دخل بها الآخر أو لم يدخل . ومن انتسب إلى قوم فزوّجوه ثم علم أنه ليس كما انتسب أبطل نكاحه ^(١) .

== أو أكثر ممن يصلحون للقضاء ، وركب مع خالد إبراهيم بن رستم وسهل بن مزاحم (القصة مشهورة) في احتجاج المأمون للإمام أبي حنيفة وزجره المحدثين وعقده حلقة مائتي فقيه في مجلسه بعد ذلك . قلت وكفى خالد فضلاً أن يكون في أهل بيته أكثر من خمسين فقيهاً يصلحون للقضاء . (١) وفي الفضية لهم إبطال نكاحه . وفي المشرح وإذا انتسب الرجل إلى قوم فزوّجوه امرأة ثم ظهر نسبه خلاف ما أظهر فإنه لا يخلو إما أن يكون المكنوم أعلى من المظهر لها الخيار لأنها لما رضيت بالمظهر لأن الأعلى ربما لا يحتل عنها مثل ما يحتل الأدنى كما لو أظهر أنه عرنى فإذا هو قرشي . وأما إذا كان أدون من المظهر فلها الخيار ، سواء كان نسب المكنوم كفوّاً لها أو ليس بكفوّاً لأنها رضيت بهرط الزيادة وقد فأت شرطها ، فعدم رضاها فلها الخيار ، هذا إذا كان الرجل هو الذي فعل ذلك ، ولو كانت المرأة هي التي فعلت هذا فانه لا خيار للزوج في هذا سواء تبين أنها حرة أو أمة .

ومن تزوّج امرأة على أنها حرة فولدت منه ثم ظلمت البيعة أنها مملوكة قضى عليها بذلك كان لمولاهما أن يميز نكاحها أو يبطله . وأما ولدها فخره ، على أبيه قيمته يوم يختصمان بمستحقها ، ويرجع أبوه بتلك القيمة على من كان غره في أمه إن كان غيرها غره منها ، وإن كانت هي غرته من نفسها رجع بتلك^(١) عليها إذا اعتقت وعلى هذا المبرور منها عقرها لمستحقها ولا يرجع به على أحد^(٢) . ومن تزوّج عبده أو أمته بغير إذنه فله إجازة ما كان منهما ، وله إبطاله ، فإن أبطله وقد كان العبد دخل بالمرأة وهي حرة بالغة صحيحة كان لها عليه صداق مثلها إذا اعتق . ومن اعتق أمته على أن تزوّج نفسها ثم زوّجته نفسها كان لها عليه صداق مثلها في قول أبي حنيفة ومحمد ، وبه نأخذ . وأما

(١) وفي الثانية بذلك .

(٢) هذه المسألة بينها في الشرح وفصلها تفصيلاً شافياً ، وما إذا أُنقِلها بأسرها . قال الشارح : ثم الرجل إذا تزوّج امرأة على أنها حرة فأقام رجل البيعة أنها أمته فاستحقها وقد ولدت من الزوج أولاداً فإن المولى بالخيار إن شاء أجاز النكاح ، وإن شاء أبطل الزوج يفرم القيمة ، والمولى حر بالقيمة ، هذا لا يخلو إما أن يكون الفار أجنبياً أو كانت هي التي غرته أو المولى غره ، أما إذا كان الأجنبي غره كما إذا قال للزوج تزوّج بها فانها حرة فإذا هي أمة فانه يفرم المهر للزوج والنكاح فاسد إذا كان بغير إذن المولى إلا إذا أجازته جاز والأولاد أحرار يفرم قيمة الأولاد للمولى ويرجع الزوج على الفار بقيمة الأولاد ولا يرجع بالفر . هذا إذا أمره بأن يزوجه ، وكذلك لو لم يأمره ولكنه زوجها منه على أنها حرة فالجواب على هذا : أما إذا قال هي حرة ولم يأمره بذلك ولم يزوجه منه فانه لا يرجع على المميز بقيه ، هذا إذا كان الفار أجنبياً وأما إذا كان المولى هو الذي غره فانه لا يضمن من قيمة الأولاد شيئاً لأنه لو ضمن للمولى كان له أن يرجع عليه بما ضمن فلا فائدة في وجوب الضمان ، ولو كانت الأمة هي التي غرته فانه يرجع على الأمة بعد "عتاق" إذا كان المولى لم يأمرها بذلك ، وإن كان لمولى أمرها بذلك يرجع عليها في الحال ، وإن كان أجنبياً لم يرجع إن لم يأمره المولى بذلك ، وإن أمره المولى بذلك يرجع عليه في الحال ، فإن كانت مكاتبه فلا يصح أمر المولى لها بذلك ، وتؤخذ بعد العتاق أمرها المولى أو بأميرها ، هذا إذا غره أحد . وأما إذا لم يفره أحد ولكن [ظن] أن المرأة حرة فإذا هي أمة فانه لا يرجع على أحد بقيه . والأولاد رقيق لمولى المرأة ، هذا كله إذا كان المولى حراً وإن كان المولى ميتاً لا يفرم من قيمة الأولاد شيئاً لأنه إنما يفرم بأجنبين ولم يوجد أجنبين لأنه لا صنع له في موته ، وإن مات لابن وترك مالا لا يجب على الأب شيء ، وإن كان الولد قتله رجل وأخذ الدية فانه يفرم قيمته لأن القيمة بدل عنه والبدل يقوّم مقام البدل بمصار كائن الولد حي . إلى أن قال : ولو كان المبرور عبداً فإن الأولاد يكونون أرقاء لمستحق عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، وعند محمد الأولاد أحرار ويكونون أولاد مبرور .

في قول أبي يوسف فلا صداق لها . وإن أبت أن تزوجه نفسها كان عليها أن تسعى له في قيمتها في قولهم جميعاً غير زفر ، فإنه قال لاسعاية له في ذلك عليها ، وبه نأخذ . وليس للحر أن يجمع من الزوجات بين أكثر من أربع ، وليس للعبد أن يجمع بين أكثر من اثنتين ^(١) . وليس له أن يتسرى وإن أذن له مولاه في ذلك . ومن طلق امرأته طلاقاً بائناً ، أو طلاقاً يملك فيه رجعتها لم يكن له تزويج أختها ولا أربع سواها حتى تنقضي عدتها .

باب ما يحرم نكاحه من النساء و [

ما يحرم الجمع بينه وغير ذلك ^(٢)

وأما الرجل عليه حرام ، وكذلك سائر أمهاته من قبل أبيه ومن قبل أمه . وأمه من الرضاع وأمهاها كأمه من النسب . وأمها وأخواته ^(٣) من النسب وما ولدن وإن سفان عليه حرام ، وكذلك أخته من الرضاع وما ولدت وإن سفلى ^(٤) ، وعماته من النسب ومن الرضاعة وخالاته من النسب ومن الرضاع محرمات عليه ، وبناتهن حلال له . وامرأة أبي الرجل حرام عليه دخل بها أبوه أو لم يدخل . وسائر آبائه في ذلك كأبيه الأدنى ، وآبؤه من الرضاعة في ذلك كأبائه من النسب . ومن أصاب امرأة حراماً كانت حراماً على أبيه كمن أصابها حلالاً . وأمها الزوجات من النسب ومن الرضاع حرام على أزواجهن ، دخلوا بيناتهن أو لم يدخلوا ، والرضاع في ذلك كالنسب . وبنات النساء المدخول بهن

(١) كذا في الأصول وأصل الصواب اثنتين وفي الشرح وأما في الممد يجوز له أن يتزوج امرأتين يجمع بينهما حرتين كانتا أو أميين ، ولا يجوز أكثر من هذا في النكاح . وأما في الملك ليس له أن يتسرى ولا يسريه مولاه . ولا يملك نكاح ولا العبد شيئاً إلا الطلاق .

(٢) وعنوان الباب في الشرح هكذا باب ما يحرم نفس أو غير ذلك .

(٣) وفي الفبضية وأمهاها وأخواته وكل ذلك تصحيف والصواب وبناته وأخواته لأن السات لا بد من ذكرها ولم تذكر أمهاته ذكر ، وكذلك أمهاها من الرضاع .

(٤) وفي الفبضية ون سفلى .

من الولادة ومن الرضاع محرمت على أزواج أمهاتهن . وإن لم يكن أزواج الأمهات^(١) دخلوا بالأمهات كانت بفاتهن لم حلال ، والرضاع في ذلك كالنسب سواء . وكل من أصاب امرأة حراماً فهي في جميع ما ذكرنا كهي لو أصابها حلالاً . ومن تزوج أختين من نسب أو رضاع في عقدة واحدة فرق بينه وبينهما ، وإن تزوجهما في عقدتين كان نكاح الأولى منهما صحيحاً ، ونكاح الثانية منهما باطلاً . وكذلك للمرأة وعمتها والمرأة وخالتها لا يجوز الجمع بينهما . وكذلك كل امرأتين حكم كل واحدة منهما أنها لو كانت رجلاً لم يصح له نكاح الأخرى فلا يصح الجمع بينهما . والرضاع في جميع ما ذكرنا كالنسب . ومن تزوج أخته من الرضاعة أو من النسب وأجنبية في عقدة واحدة ثبت نكاح^(٢) الأجنبية وبطل نكاح الأخت . ومن ملك مملوكتين ممن لا يصح^(٣) الجمع بينهما في النكاح لم يصح له الجمع بينهما في الوطء ، وله أن يطأ إحداها دون الأخرى ، فإن وطئ إحداها تم أراد وطئ الأخرى لم يصح^(٤) له ذلك حتى يحرم فرج الأولى عليه إما بتملك منه إيها سواء ، أو بتزويج منه إيها غيره ، فإذا فعل ذلك حلت له الأخرى ، وإن كاتبها حلت له الأخرى . هذا قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما ، وهو قول أبي يوسف رضي الله عنه الأول ، وقال بعد ذلك [فيما روى عنه أصحاب الإماء إنه] لا يحل له وطئ الأخرى بمكاتبته الأولى ، وبه نأخذ . ودل أيضاً في هذه الرواية : وإن ملك فرج الأولى عليه^(٥) غيره لم يكن له أن يطأ الأخرى حتى يكون بين وطئه إيها وبين آخر وطأة^(٦) وطئها الأولى حيضة كاملة إذا كانت ممن تحيض . ولا بأس بالجمع بين المرأة وزوجة أبيها . ومن روى بامرأة حرمت عليه أمها وابنتها وحرمت على آباءها

(١) وفي الفقيضة أرواح أمهاتهن .

(٢) وكان في الأصل نسب الأجنبية والصواب في نصيبه نكاح لأحدية .

(٣) وفي الفقيضة لا يصلح .

(٤) وفي الفقيضة لم يصلح .

(٥) كما في الأصول واطأه أباً له عليه لا بأس بقاء وهل الصواب منه .

(٦) اطأ وصاة ساقط من الفقيضة .

وأبنائه . وحرائر نساء أهل الكتاب وذبايحهم حلال للمسلمين ، سواء في ذلك الإسرائيليات ومن سواهن من العرب ومن العجم ممن ينتحل دين أهل الكتاب ، وسواء في ذلك من انتحله^(١) قبل نزول الفرقان ومن انتحله بعد نزوله . ولا يجوز للمسلم تزويج مجوسية ولا وطؤها ، وجائز للمسلم تزويج الأمة كتابية كانت أو مسلمة إذا لم تكن عنده حرة . ونساء الصابئين في قول أبي حنيفة كسائر أهل الكتاب سواهن . ولا بأس بتزويجهن ، ولا بأس بوطنهن بالملك ، ولا بأس بأكل ذبايحهم . وقال أبو يوسف ومحمد : النساء الصابئات في ذلك كالنساء المجوسيات لا يحل منهن إلا ما يحل من نساء المجوسيات ، وبه نأخذ . ومن كان أحد أبويه مجوسيا والآخر كتابيا كان حكمه حكم أهل الكتاب . ومن تزوج من المسلمين كتابية لم يكن له إجبارها على الفسل من الحيض ، وكان له منعها من الخروج إلى كنائس النصارى وأعيادهم . ومن تزوج من المسلمين كتابية فتمجّست حرمت عليه وانفسخ نكاحها . ولو كانت نصرانية قهودت خلى بينها وبين ما اختارت من اليهود^(٢) وكانت زوجته على حالها ، وكذلك لو كانت يهودية فتنصرت . ومن خطب امرأة فلم تترك إلى خطبته إياها لم يكن على غيره بأس في خطبتها وإنما يكره له خطبتها بعد خطبة غيره إياها إذا كانت قد ركنت إلى خطبتها الأولى^(٣) والتصريح بالخطبة في العدة مكروه ، والتعريض بذلك مباح

باب نكاح أهل الكتاب^(٤)

وإذا تزوج النصراني النصرانية على غير صداق ، وذلك في دينه نكاح ، فدخل بها [ثم طلقها] أو طلقها قبل أن يدخل بها أو مات عنها فلا صداق لها [عليه] . وكذلك الحربي إذا تزوج الحربية في دار الحرب . وكذلك لو تزوجها على ميتة

(١) كذا في الفيزية وفي الأصل انتحل

(٢) وفي الفيزية من اليهودية .

(٣) وفي الفيزية خاطبها الأول .

(٤) وفي الفيزية أهل الفرك .

لم يكن لها شيء . وهذا كله قول أبي حنيفة رضى الله عنه . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما في الحريين في دار الحرب مثل ذلك ، فأما النميان في دار الإسلام فلها صداق مثلها إن لم يسم لها صداقا ، فإن طلقها قبل أن يدخل بها كانت لها المنة ؛ لأن الفكاح وقع في دار الإسلام فحكم الإسلام جار عليها ، وبه نأخذ . ومن تزوج من أهل الذمة امرأة في عدة من زوج ذمی قد مات أو طلقها ، وذلك في دينهم جائز ، فهو نكاح جائز . وكذلك من تزوج منهم ذات رحم محرمة منه وذلك في دينهم جائز خلى بينهم وبين ذلك لأنه من دينهم وليس هو بأشد من تركهم على عبادة غير الله عز وجل . وكذلك من جمع منهم بين خمس نسوة في عدة أو بين أختين في عدة وذلك في دينهم جائز فإنه يحل بينه وبين ذلك ما لم يتراض الزوجان في ذلك بأحكام المسلمين فإنهما إذا تراضيا [بها] ردا إليها ، ولا يردان إليها برضا أحدهما دون الآخر . وهذا قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد : لا تعرض لها في شيء من ذلك ما لم يرفعها أحدهما إلى حاكم المسلمين [فإذا رفعه أحدهما إلى حاكم المسلمين حكم فيه بينه وبين صاحبه حكم الإسلام] رضى بذلك صاحبه أو كرهه ، وبه نأخذ . ومن تزوج من المسلمين ذمية فدخل بها ثم طلقها أو مات عنها فتزوجها في عدتها منه مسلم أو ذمی ، فرق بينهما لأنها تعتد من مسلم . وإذا تزوج المجوسى امرأة مجوسية ثم أسلم قبل دخوله بها أو بعد ذلك ، عرض عليها الإسلام ، فإن أسلمت كانت امرأته على حالها ، وإن أبت فرق بينه وبينها ، فإن كان دخل بها فلها الصداق الذى كان تزوجها عليه ، وإن لم يكن دخل بها لم يكن لها عليه صداق . ولو أن نصرانيا تزوج نصرانية ثم أسلمت عرض على زوجها الإسلام ، فإن أسلم كانت امرأته على حالها ، وإن أبى الإسلام فرق بينه وبينها ، فإن كان دخل بها كان لها الصداق الذى تزوجها عيه ، وإن لم يكن دخل بها كان لها نصف الصداق الذى تزوجها عليه . ولا حكم للعدة في شيء مما ذكرناه في هذه المسألة ، ولا في المسألة التى قبل . ومن تزوج

في دار الحرب أختين ثم أسلم وأسلمتا فإن أبا حنيفة وأبا يوسف رضى الله عنهما كانا يقولان : إن كان تزوجهما [في عقدة واحدة فرق بينه وبينهما ، وإن كان تزوجهما] في عقدتين كانت الأولى منهما امرأته وفرق بينه وبين الأخرى ، وبه نأخذ . وقال محمد : يخير فيها فيمسك إحداها ويفارق الأخرى ، ولا فرق عنده في ذلك بين ^(١) تزويجه إياها في عقدة واحدة أو في عقدتين مختلفتين ، وكذلك لو كان تزوج من النساء اللاتي لا قرابة بينهما أكثر من أربع نسوة ثم أسلم وأسلمن ، كان الجواب في ذلك على ما ذكرنا من الاختلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف وبين محمد في الأختين اللتين وصفنا . ولو تزوج أمًا وابنة في عقدة واحدة أو في عقدتين ثم أسلم وأسلمتا ، كان الجواب في ذلك على قول أبي حنيفة وأبي يوسف على ما ذكرنا عنهما من الجواب قبل هذا . وأما في قول محمد فإنه إن كان دخل بهما فرق بينه وبينهما ؛ لأن كل واحدة منهما محرمة عليه حرمة أبدية لا تحل له بعدها أبدًا ، وإن كان لم يدخل بواحدة منهما حرمت عليه الأم وكان له احتباس الابنة . وكل امرأة فرقنا بينها وبين زوجها بشيء مما ذكرنا من إسلامه وإسلامها وقد كان دخل بها قبل ذلك فعليها العدة كعدة المطلقة ، ولها النفقة والسكنى على الذى فرقنا بينها وبينه . وكل امرأة فرقنا بينها وبين زوجها لإسلامه وإلإبائها ^(٢) الإسلام ولتمسكها بالمجوسية وقد كان دخل بها فعليها العدة المطلقة ، ولا نفقة لها فيها على الذى فرقنا بينها وبينه لأنها بانت منه بمعصية فهي في تلك العدة في حكم الناشز ^(٣) فلا نفقة لها ، وعلى الذى فرقنا بينه وبينها سكنها في عدتها لأن السكن ليس من حقوقها فتبطله بشوزها ، إنما هو حق عليها . ومن أئى الإسلام وقد أسلمت زوجته وتمسك بدينه ففرقنا بينه وبين زوجته وقد كان دخل بها فلها السكنى

(١) كان في الأصل من وهو تصحيب بن كما هو في الفيضية .

(٢) كان في الأصل ولا يابها وهو تصحيب ولصواب ما في الفيضية وإلإبائها .

(٣) وفي الفيضية مباشرة .

والنفقة ما كانت في عدتها . وأى الزوجين ارتد وقعت الفرقة بينهما ، فإن كان ذلك بعد الدخول فللزوجة الصداق وعليها العدة ، وإن كانت هي المرتدة فلا نفقة لها في عدتها ، وإن كان الزوج هو المرتد فلها النفقة في عدتها ، وإن ارتدا معا بقيا على نكاحهما ، فإن رجعا إلى الإسلام معا ثبتا على نكاحهما ، وإن رجع إليه أحدهما دون الآخر أوجع إليه أحدهما قبل الآخر فرق بينهما ، ولا تراعى العدة في شيء مما ذكرنا . ولا يصح^(١) الشغار وهو أن يزوج كل واحد من رجلين صاحبه وليته أو أمته على أن لا صداق لكل واحدة منهما غير بضع الأخرى ، فإن وقع النكاح كذلك جاز العقد ولم يجز الشاغر المفقود عليه وكان لكل واحدة من المرأتين صداق مثلها على الرجل الذي تزوجها . وإذا تزوج الذمي النمية على خمر بعينها أو على خنزير بعينه ثم أسلم أو أسلم أحدهما فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال : لا شيء للمرأة غير ما تزوجت عليه . وقال أبو يوسف رضى الله عنه : لها مهر مثلها في الوجهين جميعا . وقال محمد رضى الله عنه : لها القيمة في الوجهين جميعا ، وبه نأخذ . ولو كان تزوجها على خمر غير عينها أو على خنزير غير عينه ثم أسلم أو أسلم أحدهما فإن أبا حنيفة قال : لها في الخمر قيمتها ، ولها في الخنزير مهر مثلها . وقال أبو يوسف : لها مهر مثلها في الوجهين جميعا . وقال محمد : لها القيمة في الوجهين جميعا ، وبه نأخذ . ونكاح المتعة غير جائز وهو أن يتزوج الرجل المرأة وقتا معلوما . ولا بأس على المحرم أن يتزوج واسكنه لا يدخل حتى يحل ، والمحرم في ذلك كالحر سوا . ولا يفسخ النكاح بين الرجل والمرأة بمجنون في أحدهما ، ولا بجذام ولا بصر ولا بما سوى ذلك من عيوب الرجال ومن عيوب النساء ، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضى الله عنهما ، وقد كان محمد رضى الله عنه قال بأخرة : إذا كان بالرجل من الجنون ما يمنعه من الوصول

(١) وفي المصنوعة ولا يصح .

إلى زوجته أو من البرص^(١) مالا يستطيع معه الوصول إلى زوجته في جماعها وكان الجنون جنونا حادئا ، كان في ذلك كالعنين ينتظر برؤيه منه حولا ، فإن برأ منه حتى أمكنه الوصول إلى زوجته في جماعها في الحول كانت امرأته على حالها ، وإن ثبت على ذلك حتى مضى الحول خُيرت في المقام معه على ذلك وفي فراقه ، وبه نأخذ . وإن كان ما به من الجنون جنون إطباق أو ما به من البرص^(٢) ما حكمه كذلك خيرت بين المقام معه وبين فراقه ولم يراع في ذلك حكم الحول وكان فيما ذكرنا كالجبوب ، وليست المرأة في ذلك كالرجل ؛ المرأة في ذلك كله في قوله^(٣) كهي فيه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف . ومن تزوج حرة فلم يدخل بها حتى قتلت نفسها فلها الصداق عليه [كاملا] ويرثها وسائر ورثتها معه ، ويدخل صداقها في تركتها سواء . ومن تزوج أمة فلم يدخل بها حتى قتلها مولاهما فإن أبا حنيفة قال : لا صداق في ذلك على زوجها . وقال أبو يوسف ومحمد : على زوجها الصداق في ذلك لمولاهما ، وبه نأخذ . وإذا عتقت الأمة وزوجها حر أو عبد فلها الخيار في فسخ النكاح عنها وفي ثبوتها عليه مع زوجها إذا كانت بالغاً^(٣) صحيحة ، فإن كانت صغيرة لم تبلغ كان لها الخيار إذا بلغت صحيحة . وإذا أعتقت المكاتبية وقد كان مولاهما زوجها بأمرها في حال كتابتها فإن لها الخيار في ذلك كخيار الأمة سواء .

باب أجل العتّين والخصى والمحبوب والخنثى

ومن تزوج امرأة فأدّعت أنه لا يصل إليها وصداقها الرجل بذلك وطلبت الواجب لها فإنه يؤجل حولا ، فإن وصل إليها في ذلك الحول كانت

(١) وفي الفيصية المرض .

(٢) وفي الفيصية في قولهم ولا يصح .

(٣) وفي الفيصية بالغه .

زوجته على حالها ، وإن لم يصل إليها فيه خيرت بين المقام معه وبين فراقه فإن اختارت المقام معه كانت زوجته على حالها ولم يكن لها خيار بعد ذلك ، وإن اختارت فراقه فرق بينها وبينه ، وكانت بذلك بائمة منه بتطليقة . وإن ادعى أنه قد وصل إليها في الحول وأنكرت هي ذلك ، فإن كانت بكرأ في وقت خصومتها في ذلك أريها النساء الآن ، فإن قلن إنها بكر على حالها كان القول قولها في ذلك وخيرت ، وإن كانت ثيبأ كان القول في ذلك قول الزوج مع يمينه بالله عز وجل على ما تدعى عليه المرأة إن طلبت يمينه عليه ، وسواء كان هذا الرجل يصل إلى من سوى [هذه] المرأة من أزواجه وإمائه أو لا يصل . وإن لم يكن هذا الرجل عتينا ولكنه كان محبوباً وتزوجه هذه المرأة [و] لم تعلم بذلك منه خيرت مكانها ، فإن شامت فراقه فارقتة ، وإن شامت المقام معه أقامت معه ولم يكن لها خيار بعد ذلك . وإذا فرق بين العتین و [بين] زوجته كانت عليها العدة وكان حكمها في عدتها حكم المطلقة في عدتها وكان لها جميع الصداق . وإذا فرق بين المحبوب وبين زوجته بعد خلوته بها فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال : لها عليه جميع الصداق وعليها العدة في قياس قوله . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : لها نصف الصداق وعليها العدة استحساناً ولا عدة عليها في القياس ، وبالقياس نأخذ . وإن لم يكن محبوباً ولكنه كان خصياً ، والخصى الذى يعنونه [هو] الذى قد أخرجت أنثياه وبقي ذكره على حاله . فإنه في ذلك كالعتین سواء في جميع ما ذكرنا . ومن وصل إلى زوجته وجامعها مرة واحدة فما فوقها ثم عن عنها كانت زوجته على حالها ولم يؤجل كما يؤجل العتین الذى ذكرناه قبله . وإن لم يكن عتينا ولكنه كان خنثى فإن وصل إليها كانت زوجته على حالها ، وإن لم يصل إليها كان كالعتین في جميع ما ذكرنا .

باب الأصدقة

وإذا كانت المرأة بالفئة صحيحة العقل فأرادت تزويج رجل كقولها على أقل من صداقتها فأبى ذلك أولياؤها وطلبوا أن يبلغ^(١) بها صداق مثلها فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال : لم ذلك . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : ليس لهم ذلك . ولا يكون الصداق أقل من عشرة دراهم أو ما يساويها . ومن تزوج امرأة على غير صداق سماه لها في تزويجه إياها كان تزويجه جائزاً ، وكان لها صداق مثلها من نساءها ، ونساؤها أخواتها لأبيها وعماتها وبنات عمها ، وليست أمها ولا خالاتها من نساءها إلا أن يكن من عشيرتها ومن بنات عمومتها . ولا ينظر في ذلك إلى نساءها من غير أهل بلدها ، إنما ينظر إلى نساءها من أهل بلدها ، لأن أصدقة البلدان مختلفة . وإن طلقت هذه المرأة بعد ذلك وقد دخل بها زوجها أو مات عنها وقد دخل بها [أو لم يدخل بها] أو ماتت هي وقد دخل بها أو لم يدخل^(٢) كان الصداق الذى قضى به لها عليه . وإن طلقها قبل أن يدخل بها كان لها المتعة وبطل ما سواها مما كان قضى به لها عليه . وأدنى المتعة درع وخمار وملحفة ؛ إلا أن يكون صداق مثل المرأة أقل من عشرة دراهم فيكون لها خمسة دراهم ويقضى في ذلك بالمتعة . ويجبس الرجل فيها للمرأة إن طلبت ذلك . وإن مات أحدهما قبل أن يفرض بينهما صداق ، وقبل أن يقع بينهما طلاق كان للمرأة صداق مثلها ، وإن كان الزوج هو المتوفى كانت عليها العدة منه . وإذا اختلف الزوجان في الصداق والنكاح قائم بينهما على حاله ، فإن أبا حنيفة ومحمداً فالأقول قول المرأة فيما بينها وبين صداق

(١) وفي النقيصة أن يبلغوا بها .

(٢) قوله أو لم يدخل سقط من النقيصة ، والصواب نبوته ، قال في التمرح : وإن طلقها بعد الدخول أو بعد الحوة الصحيحة أو مات الزوج أو ماتت هي فإن لها مهر الثل أو المسمى إن كان مسمى . قلت ويأتى ذكر موت أحدهما إذا لم يكن بينهما المهر المسمى بأن لها مهر الثل .

مثلها ، والقول قول الزوج في زيادة إن أقر لها بها . وإن كان ذلك وقد
طلقتها قبل أن يدخل بها فإن أبا حنيفة قال : القول قول الزوج فيما أقر لها به .
وقال محمد : قياس قول أبي حنيفة في ذلك أن يكون القول قول المرأة فيما بينه
وبين متعة مثلها [والقول قول الرجل في زيادة على ذلك إن أقر لها به . قال
محمد] : وهو قولنا ، وبه نأخذ . وقال أبو يوسف : القول قول الزوج في مقدار
الصداق ، طلق أو لم يطلق ، إلا أن يأتي من ذلك بشيء قليل مستنكر جدا
فلا صدق^(١) . ولا يكون دخول الزوج بزوجه قطعاً لها عن طلب صداقتها
ولا إقراراً منها بقبضها إياه منه^(٢) . وإذا مات الزوجان ثم ادعى ورثة المرأة
الصداق أنه باق للمرأة [على الزوج] على حاله وأنكر ذلك ورثة الزوج فإن
أبا حنيفة كان يستحسن إبطال الصداق في ذلك وترك النصل^(٣) وكان يفرق
في ذلك بين طلب المرأة الصداق في حياة زوجها وطلب ورثتها إياه بعد وفاتها
من زوجها وطلبها إياه من تركته زوجها بعد وفاته ، وبين طلب ورثتها إياه من
تركة زوجها بعد وفاتها ، وبعد وفاته على ما ذكرناه من قوله في كل فرع من
هذه الأنواع . وقال أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما في ذلك كله إنه سواء
في الموت من^(٤) الزوجين ومن أحدهما وفي حياتهما^(٥) وإن الموت لا يبطل
شيئاً مما كان ثابتاً في الحياة من صداق ، وبه نأخذ^(٦) . ومن تزوج امرأة

(١) وفي المرح : وقال أبو يوسف : القول قول الزوج في الأحوال كلها إلا أن يأتي بشيء
مستنكر جدا ثم المستنكر الجد قال بعضهم : هو أن يدعى شيئاً دون مهر مثلها ، وقال بعضهم
المستنكر الحد ما استنكره المهر وهو أقل من عشرة دراهم ، وهذا هو الأصح .

(٢) ويأتي تفصيل هذه المسألة والخلاف فيها بين الإمام وصاحبه بعد في هذا الباب .

(٣) وفي الفيزية نزول لقضاء وأظن أن نزول تصحيف ترك والصواب ترك القضاء والله أعلم .

(٤) كان في الأصل أنه سوى في الموت بين واصواب سواء في الموت من كافي نفيسة .

(٥) وفي الفيزية كله سواء في الموت من الزوجين أو أحدهما في حياتهما .

(٦) وفي المرح : ولو وقع الاختلاف بين ورثة الزوج وورثة المرأة قل أبو حنيفة :
لا أفقي بغيره حتى يثبت بالبينة على أصل التسمية ، وعلى قول أبي يوسف القول قول ورثة الزوج
إلا أن يأتي بغيره مستنكر جداً ، وعلى قول محمد القول قول ورثة المرأة إلى قدر مهر مشها ،
والقول قول ورثة الزوج في الزيادة .

على أقل من عشرة دراهم ، أو على ما قيمته أقل من عشرة دراهم ، كان تزويجه إياها على ذلك كتزويجه إياها على عشرة دراهم ، والمرأة أن تهب مالها على زوجها من صداق زوجها ، دخل بها قبل ذلك أو لم يدخل ، وليس لأحد من أوليائها أب ولا غيره الاعتراض عليها في ذلك . والذي بيده عقدة النكاح هو الزوج لا الولي . ولأب البكر أن يقبض صداقها من زوجها ويكون ذلك براءة لزوجها منه ، وإن لم تكن ابنته وكلته به . وكذلك من كان وليا لها سوى أبيها من أجدادها آباء أبيها فهم في ذلك كأبيها ، وليس ذلك لمن سواهم [من] أوليائها . ومن تزوج امرأة على عبد بعينه فقبضته فوجدت به عيباً نظر ، فإن كان عيباً فاحشاً ردته وأخذت من زوجها قيمته صحيحاً لا عيب به ، وإن كان غير فاحش لزمها ، ولا شيء لها غيره . وإن وجدته حراً فإن أبا حنيفة ومحمداً رضي الله عنهما كانا يقولان : لها صداق مثلها ، وبه نأخذ . وقال أبو يوسف : لها^(١) قيمته لو كان عبداً . وإن لم يكن حراً ولكنه استحق عليها كانت لها قيمته على زوجها في قولهم جميعاً . ومن تزوج امرأة على وصيف أبيض غير عينه كان ذلك جائزاً ، وكان لها عليه خمسون ديناراً في قول أبي حنيفة ، فإن أعطاه وصيفاً أبيض يساوي^(٢) ذلك كان لها وإلا أخذته بالمخسرين الدينار . وقال أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما : هذا على وصيف وسط لا توقيت في قيمته ولكنه على ما يكون عليه في الأزمنة والبلدان التي يقع فيها النكاحات ، وبه نأخذ . ومن تزوج امرأة على بيت وخادم ولم يسم لذلك ثمناً فإن لها من ذلك خادماً وسطاً وبيتاً وسطاً قيمة كل واحد منهما أربعون ديناراً . وقال أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما : لا وقت [في]

(١) كان في الأصل هنا ومحمد ولا يصح لأنه يخالف أبا يوسف في هذه المسألة والصواب حذفه كما في النقيضة .

(٢) كان في الأصل فساوى وهو تصحيف والصواب يساوى كما هو في النقيضة .

القيمة في هذا ولكنه يعتبر في ذلك الغلاء والرخس والأوسط في البلد الذي يقع^(١) فيه الفكاح ، وإن كان ذلك في البادية كان للمرأة خادم وسط وبيت من بيوت الشعر على ما يتعارف أهل البادية في ذلك . ومن تزوج [امرأة] وهو مسلم على خمر أو على خنزير كان الفكاح جائزاً ، وكانت المرأة في ذلك في حكم من تزوجها على غير صداق . ومن تزوج امرأتين في عقدة واحدة على صداق واحد كان ذلك جائزاً ، وكان الصداق الذي تزوجهما عليه مقسوماً على صداق كل واحدة منهما من نسلتهما ، فما أصاب صداق كل واحدة منهما من الصداق الذي تزوجهما عليه كان لها . ومن تزوج امرأة على صداق في السر وسمع في العلانية أكثر منه ، فإن اتفقا على ذلك رجع الصداق إلى ما كانا أسرا منه^(٢) وإن اختلفا فيه رجع إلى العلانية فحكم به مع يمين المرأة على ما يدعى من السر إن طلب الزوج يمينها عليه . ومن تزوج امرأة على عبد بعينه وسلمه إليها فاستغلته ، أو تزوجها على دار وسلمها إليها فاستغلتها ثم طلقها قبل أن يدخل بها ردت إلى الزوج^(٣) نصف العبد ونصف الدار ، وكانت الغلة للمرأة لا شيء للزوج منها . ولو نقص العبد أو نقصت الدار في يد المرأة قبل الطلاق ثم وقع الطلاق ، كان الزوج بالخيار إن شاء أخذ النصف منها ناقصاً لا شيء له غيره ، وإن شاء أبى قبولها ضمن المرأة نصف قيمتهما يوم سلهما^(٤) إليها . ولو أحدثت في الدار بناء ثم طلقها قبل أن يدخل بها لم يكن للزوج على الدار سبيل ، وكان له على المرأة نصف قيمتها يوم سلها إليها . وإن زاد العبد في بدنه في يد المرأة قبل الطلاق فإن أبا حنيفة وأبا يوسف رضى الله عنهما قالوا : لا سبيل للزوج عليه وله على المرأة نصف قيمته يوم سلمه

(١) وفي الفيضية يقوم به .

(٢) في الأصل أسرا من والأصوب أسر منه كما هو في الفيضية .

(٣) وفي الفيضية على الزوج .

(٤) كان في الأصلين سلها وفي ميسية تأييد لضمير في منهما وقبولها وقيمتها أي .

إليها . وقال محمد : له أن يأخذ نصفه منها زائداً ، وليس لها الاستماع عليه من ذلك ، وبه نأخذ . ومن تزوج امرأة على أمة وسلمها إليها فولدت في يدها ، أو على ماشية فولدت في يدها ، أو على نخل أو شجر فأثمرت في يدها ثم طلقها قبل أن يدخل بها فإنه لا سبيل للزوج على شيء من ذلك ، وعلى المرأة أن تغرم [له] نصف قيمتها يوم دفعها^(١) إليها . ومن تزوج امرأة على عبد وسلمه إليها وقبضته منه ثم طلقها قبل أن يدخل بها كان نصف العبد بعد ذلك على ملكها في حكم المملوك على البيع الفاسد حتى تسلمه إلى الزوج [ويقضى] به القاضى له عليها . ومن تزوج امرأة على صداق عاجل لها أن تمنعه من الدخول بها ما بقى لها عليه منه شيء ، وإن دخل بها برضاها ثم أرادت منعه حتى يدفع صداقها إليها فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال [لها] ذلك . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : ليس لها ذلك ، وبه نأخذ . ومن تزوج امرأة على صداق معلوم ثم زادها فيه زيادة وقبلتها منه ، كانت الزيادة لاحقة بالصداق الذى تزوجها عليه وجرى فيها حكمه إلا أن يطلقها قبل الدخول فتبطل الزيادة في قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما ، وقد^(٢) كان أبو يوسف رضى الله عنه قال إنها لا تبطل ، وإن نصفها^(٣) يرجع إلى الزوج والنصف الباقي منها للمرأة ثم رجع عن ذلك إلى قول أبي حنيفة رضى الله عنه ، وبه نأخذ . ومن تزوج امرأة على دراهم بعينها كان له أن يعطيها^(٤) غيرها مثلها ، وكذلك الدنانير ، ولا يشبهان ما سواهما من المكيالات ولا من الموزونات ولا من المعدودات ، وكذلك إن قبضتها منه ثم طلقها قبل أن يدخل بها وهى قائمة في يدها كان

(١) كان في الأصل قيمته ودفعه بتذكير الضمائر والصواب تأنيث الضمائر كما في الفيضية .

(٢) كان في الأصل فقد والأصوب ما في الفيضية وقد .

(٣) كان في الأصل لها لا تبطل وإن طلقها والصواب ما في الفيضية لأنها لا تبطل وإن مصها
صحفت الكلمتان في الأصل .

(٤) كان في الأصل لها يعطيها ، والصواب : له أن يعطيها كما هو في الفيضية ، ولعله كان في الأصل كان لها وله أن يعطيها فسقط لفظ وله أن ، والله أعلم .

لها أن تعطيه مثل نصفها . ومن تزوج امرأة على دنانير أو على دراهم أو ما سواهما فلم يقبض ذلك منه حتى وهبته له وقبل ذلك منها ثم طلقها قبل أن يدخل بها فلا شيء له عليها ، وإن كانت قبضت ذلك منه ثم وهبته له وقبله منها وقبضه بتسليمها إياه إليه ثم طلقها قبل أن يدخل بها فما كان من ذلك واجباً عليها أن تعطيه لو وقع الطلاق من عينه فلا شيء له عليها ؛ لأنه قد رجع [إليه] بنير عوض ، وما كان من ذلك لها أن تعطيه غيره لو وقع الطلاق ولم تهبه له كان له أن يرجع عليها بعد الهبة بمثل الذي كان يرجع به عليها لو لم تكن الهبة^(١) . ومن تزوج امرأة على حكمه [أو حكمها] كان كمن تزوجها على غير صداق سماه لها . ولا يجب على الرجل النفقة على زوجته إذا كانت صغيرة لا يدخل بها . ويجب في ملك الصغير^(٢) النفقة على زوجته الكبيرة .

باب ولية وعشرة النساء

ولا ينبغي التخلف عن إجابة الدعوة إلى ولية العرس ، ومن أجاب إليها فقد فعل ما عليه ، أكل أو لم يأكل ، وإن أجاب إليها فرأى هناك لهواً لم يكن

(١) وفي المرح : ولو أن المرأة وهبت صداقها من زوجها ثم طلقها قبل الدخول بها ، فلا يخلو إما أن يكون المهر عيناً أو ديناً فلا يخلو إما أن تهب الكل أو البعض قبل القبض أو بعد القبض ، أما إذا كان المهر عيناً فوهبت الكل قبل القبض أو بعد القبض ثم طلقها قبل الدخول بها فإنه لا شيء للزوج عليها بالإجماع وإن كان شيئاً بغير عينه كالكيلى والوزنى أو بعد الوسط بغير عينه أو كانت دراهم أو دنانير فوهبت الكل قبل القبض فكذلك أخواب عندنا . وقال زهر : يرجع الزوج عليها بنصف ذلك . ولو وهبت انصف فإنه لا يرجع عليها ، شيء عند أبي حنيفة ، وإن كانت الهبة أقل من النصف فيرجع الزوج إلى تمام نصف . وقال أبو يوسف ومحمد يرجع عليها بنصف المقبوس قل أو أكثر . ولو قبضت ثم وهبت نصف من كان مما يتعين لرد فلا شيء للزوج عليها ، وإن كان مما لا يتعين لرد فلا يرجع عنها بنصف القيمة يوم قبضت ، وإن قبضت النصف ثم وهبت للزوج لا يرجع عليها بشيء لأن باقى سقط عنه بالطلاق إلا إذا كان المقبوس أكثر من النصف فيرجع إلى تمام نصف .

(٢) وفي الفيض : مال الصغير .

عليه أن ينصرف عنها لذلك . ولا بأس بنتار العرس ، وليس بنهية إنما التَّهْبَة
ما اتَّهَب بغير طيب أنفُس أهله . وإذا كان للرجل زوجتان حرتان كان عليه
أن يعدل بينهما في القسم ولا يفضل إحداها فيه على الأخرى ، وإن كانت
إحداها أمة كان لها من القسم مثل نصف مال الحرة ، وإن كانت له زوجة
واحدة حرة فطالبته بالواجب لها من القسم من نفسه ، كان عليه أن يقسم لها
يوماً وليلة ثم يتصرف في أمور نفسه ثلاثة أيام بثلاث ليال ، وإن كانت زوجته
هذه أمة والمسألة على حالها كان لها كل سبعة أيام يوم ، ومن كل سبع ليال
ليلة ، لأن له أن يتزوج عليها ثلاثة حرائر ، فيكون الواجب لكل واحدة منهن
من القسم يومين وليلتين ، ولها يوم وليلة ، والمسلمة والكافرة من الزوجات
في ذلك سواء . ومن أباحت منهن قسمها وجعلته لسائر أزواجه سواها
أو لبعضهن ، كان ذلك على ما جعلته عليه ، وكان لها أن ترجع فيه متى شاءت ،
فيجوز في المستأنف على الواجب فيه . ومن تزوج بكرة أو ثيباً وله نسوة
سواها فأقام عندها وقتاً فإنه يقيم عند كل واحدة من نسائه مثله ولا يفضلها
في ذلك على واحدة منهن . ومن كان له أربع نسوة فأراد أن يسافر ببعضهن
دون بعض كان له ذلك ، لأن له أن يسافر دونهن ، فكذلك له أن يسافر ببعضهن
دون بعض ، ولكن أحسن ذلك أن لا يفعل [هذا] فيظهر به ميلاً إلى بعضهن
دون بعض ، وأن يقرع بينهن فيسافر عن قرع منهن . وليس للرجل أن
يعزل عن زوجته إلا بإذنها له في ذلك إن كانت حرة ، وإن كانت أمة
فالإذن إلى مولاهما في ذلك في قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما ، وكذلك
روى عن محمد عن أبي يوسف رضي الله عنهما ، وروى الحسن بن زياد عن
أبي يوسف رضي الله عنهما أن الإذن في ذلك إليها لا إلى مولاهما ، وبه نأخذ .
والرجل أن يعزل عن أمته وإن لم يستأذنها في قولهم جميعاً . ومن تزوج حرة
وأمة في عقد واحدة جاز نكاح الحرة وبطل نكاح الأمة . ومن تزوج أمة

في عدة حرة منه من طلاق بائن لم يجر ذلك [له] في قول أبي حنيفة رضي الله عنه
وجاز ذلك له في قول أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهما ، وبه نأخذ . ومن وقع
بينه وبين زوجته شقاق فله أن يطلقها على جعل يأخذ منها بعد أن لا يتجاوز به
ماساقه إليها ، وإن كان النشوز من قبله لم ينبغ له أن يأخذ منها على ذلك شيئاً ،
فإن فعل لم يجبر على رده عليها ، وكذلك إن كان النشوز من قبلها فافتدت منه
بأكثر مما ساقه إليها لم يجبر على رد الزيادة إليها وكرهناها له في دينه . وليس
للحكيم في الشقاق أن يفرقاً إلا أن يجعل ذلك إليهما الزوج . والخلع تطليقة بائنة
إلا أن يسمى فيه أكثر من تطليقة فيكون كما سمي فيه . والعدة فيه كالعدة
في الطلاق . والمرأة فيه النفقة والسكنى حتى تنقضى عدتها . فإن كان لواحد
من الزوجين على صاحبه حق بسبب النكاح الذي كان بينهما من صداق أو نفقة
فالخلع براءة منه في قول أبي حنيفة رضي الله عنه وليس ببراءة منه في قول أبي يوسف
ومحمد رضي الله عنهما ، وبه نأخذ . ولو كان مكان الخلع مبارأة كانت كالخلع الذي
ذكرناه في قول أبي حنيفة رضي الله عنه ، وكانت أيضاً ^(١) براءة مما لكل واحد
من الزوجين على الآخر بسبب النكاح الذي كان بينهما في قول أبي يوسف
رضي الله عنه ، ولا يكون ذلك براءة منه في قول محمد بن الحسن رضي الله عنه ،
وبقول محمد رضي الله عنه في هذا الباب كله نأخذ ^(٢) .

كتاب الطلاق ^(٣)

وطلاق المكره لارم له كطلاق من سواه ممن ليس بمكره ، وطلاق من لم يبلغ
العلم باطل ، وطلاق الحنون كذلك ، وطلاق السكران جائز عليه . ومن أراد
أن يطلق زوجته وهي ممن تحيص وقد دخل بها فينبغي له أن يطلقها طاهراً من غير

(١) قوله أيضاً ساقط من الفيصية .

(٢) من قوله وبقول محمد ساقط من مبيضة .

(٣) راد بعده في المبيضة وأجوابه .

جماع [طلاقاً يملك فيه الرجعة] فيقول لها : أنت طالق ، أو قد طلقتك ، فتكون بذلك طالقاً طلاقاً يملك فيه رجعتها^(١) فإن شاء راجعها فيما بينه^(٢) وبين انقضاء عدتها ، وإن شاء تركها فلم يراجعها حتى تنقضى عدتها فتحل لمن سواه من الأزواج . والمراجعة أن يشهد على رجعتها كان ذلك برضاها أو بغير رضاها . ولا ينبغي له أن يراجعها بما سوى ذلك من جماع ولا من قبلة ، فإن جامعها أو قبلها بشهوة كان بذلك مراجعاً [لها] وكان مسيئاً في مراجعتها إياها بذلك دون الإشهاد وأشهد على مراجعتها إياها بعد ذلك . ولو نظر إلى فرجها بشهوة^(٣) كان بذلك مراجعاً لها . ولا يكون نظره إلى شيء من بدنها رجعة لها إلا إلى فرجها خاصة . ولو كان قد جامعها ثم أراد أن يطلقها للسنة فإنه لا ينبغي له أن يفعل ذلك حتى يكون بين جماعه إياها و [بين] طلاقه لها حيضة كاملة . ولو طلقها لغير السنة وهي حائض كان بذلك مخطئاً ولزمه الطلاق الذي^(٤) طلقها إياه ، ثلاثاً كان أو أقل منها ، فإن كان طلقها واحدة أو اثنتين أسراً أن يراجعها فيخرجها بذلك من الاعتماد من الطلاق الذي أوقعه عليها في غير موضعه الذي أمره الله جل وعز بالطلاق فيه ، ولا يجبر^(٥) على ذلك ، فإن راجعها ثم أراد أن يطلقها أيضاً للسنة فإن أباحنيفة رضى الله عنه^(٦) كان يقول : إذا طهرت من حيضتها هذه طلقها ،

(١) وفي الفيضية الرجعة .

(٢) وفي الفيضية بينها .

(٣) كذا في الفيضية وكان في الأصل من شهوة .

(٤) كان في الأصل للذي ، والصواب ما في الفيضية : الذي .

(٥) في الفيضية ولا تحبر والصواب : ولا يجبر .

(٦) لم يذكر قول محمد هنا ، والظاهر أنه سقط من الأصول وهو مع أبي حنيفة . قال في الشرح : ولو كانت الرجعة بالقول قال أبو حنيفة له أن يطلقها للسنة وهو قول زمر . وقال أبو يوسف : ليس له أن يطلقها للسنة في هذا الطهر ما لم تحص وتطهر ، وقول محمد مع أبي حنيفة في رواية الطحاوي . وذكر الفقيه أبو الليث هذه المسألة في محتله ، وذكر قول محمد مع أبي يوسف . وفي الهداية : فإذا طهرت وحاضت ثم طهرت فإن شاء طلقها وإن شاء أمسكها . قال رضى الله عنه : وهكذا ذكر في الأصل ، وذكر الضحاوي أنه يطلقها في الطهر الذي يلي الحيضة الأولى ، قال أبو الحسن الكرخي ما ذكر الضحاوي قول أبي حنيفة وما ذكر في الأصل قولها =

ولم يحك محمد رضى الله عنه في روايته هذه عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رضى الله عنهما خلافاً^(١) بينه وبين واحد منهما . وروى أصحاب الإسلام عن أبي يوسف رضى الله عنه أنه خالف أبا حنيفة رضى الله عنه في ذلك فقال : لا يطلقها حتى تطهر من هذه الحيضة ثم تحيض بعدها حيضة أخرى ثم تطهر منها ، وبه تأخذ . ولو كانت هذه المرأة ممن لا تحيض من صغر أو من كبر ثم أراد زوجها أن يطلقها للسنة طلقها متى شاء ، ولم يمنعه من ذلك إصابتها [وكذلك إن كانت حاملاً طلقها متى شاء ولم يمنعه من ذلك إصابتها] . وإن^(٢) أراد رجل أن يطلق امرأته ثلاثاً للسنة وهى ممن تحيض فقال [لها] : أنت طالق ثلاثاً للسنة وهى في موضع سنة^(٣) وقعت عليها واحدة ، ثم إذا حاضت وطهرت وقعت عليها أخرى [ثم إذا حاضت وطهرت وقعت عليها أخرى] وكان قد مضى من عدتها حيضتان ، فإذا حاضت حيضة أخرى وخرجت منها كملت عدتها وحلت للأزواج ، وإن أراد لزوج بقوله لها أنت طالق ثلاثاً للسنة أن يقعن معا وقعن كذلك ولم يكن للسنة ومن قال لامرأته وهى ممن لا تحيض من صغر أو كبر أنت طالق ثلاثاً للسنة وقعت عليها تطليقة منهن الآن ، ثم إذا مضى شهر وقعت عليها أخرى ثم إذا مضى شهر وقعت عليها أخرى^(٤) وحرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره ،

== وفى فتح القدير : والظاهر أن ما فى الأصل قول الكل لأنه موضوع لإثبات مذهب أبي حنيفة إلا أن يشكى الخلاف ولم يحك خلافاً به ، فلذا قال فى الكفى إنه ظاهر الرواية عن أبي حنيفة ، وبه قال الشافعى فى المشهور . لك وأحمد . وما ذكر الطحاوى رواية عن أبي حنيفة وهو وجه للشامعية . قلت : والإمام المنجوى أعلم بكتب أصحابنا وبمذاهبهم وله يذكر ما رواه محمد بن أبى يوسف عن الإمام فى أى كتاب رواه . ورواية الأصل خلاف هذه الرواية ، وكما ذكر هنا كذا فى معاني الآثار من مذهب الإمام وأحمد بن يوسف وله يذكر مذهب محمد . والله أعلم .

(١) كذا فى الفيضيه وكان فى الأصل فيها : بته .

٢ . وفى لقبضية وإذا أراد .

(٣) وفى الشرح يقع عليها إذا صدف الوقت والوقت دوحه شهر أى لا جمع من حيرة .

ولا فى مذهبها ، ولو لم يصادف الوقت يقع إلى أن يصادف ولو صدف . . .

٤ . سقط من قبضية الحجة ثمانية حتى قوله : ثم إذا مضى شهر وقعت عليها أخرى .

وإذا مضت بقية عدتها وهي شهر حلت للأزواج . ومن أراد أن يطلق زوجته ثلاثاً للسنه وهي حامل فقال لها أنت طالق ثلاثاً للسنه كانت في ذلك في حكم^(١) من لا تحيض من صغر أو كبر فوقعت عليها واحدة ساعتئذ ، ثم بعد شهر أخرى ، ثم بعد شهر أخرى ، فإذا وضعت انقضت عدتها وحلت ، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضي الله عنهما . فأما في قول محمد رضي الله عنه فإن حكم الحامل في طلاقها ليس بحكم من لا تحيض من صغر أو كبر في الطلاق للشهور ؛ لأن عدتها غير الشهور ولا يصلح له أن يطلقها في حملها كله للسنه غير واحدة ، فإذا وضعت حملها انقضت عدتها ، وبه نأخذ . ومن أراد أن يطلق امرأته وهي غير مدخول بها للسنه ، فإنه لا سنة لها لأنها ليست من أهل العدد اللاتي يطلق النساء لها ولكنه يطلقها متى شاء . ومن طلق امرأته ثلاثاً للسنه وهي ممن تحيض وقد دخل بها فوقعت عليها واحدة منهن ثم قال لها قد راجعتك وقعت عليها أخرى منهن في قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما . وأما في قول أبي يوسف رضي الله عنه فلا يقع عليها شيء حتى تحيض ثم تطهر كما كان يقع عليها لو لم يراجعها ، وبه نأخذ . ولو لم يراجعها بقول ولكنه راجعها بقبلة كان كذلك أيضاً . ولو كان راجعها بإصابة منه إياها لم يقع الطلاق بتلك المراجعة في قولهم جميعاً . ومن قال لزوجته وهي في حال سنة أو في حال بدعة : أنت طالق للبدعة أو قال لها أنت طالق ولم يقل للبدعة ولا للسنه ولم يرد بذلك طلاق السنه ، كانت طالقاً ساعتئذ .

باب صريح الطلاق وغيره

قال أبو جعفر : ونفتي المطلق زوجته بعد دخوله بها أن يتمتعها ونخصه^(٢) على ذلك ولا نجبره عليه كما نجبر المطلق [لها] قبل الدخول ولم يسم لها صداقاً . ومن

(١) وفي نقيضه وهي كانت في ذلك كحكم .

(٢) وفي الشرح قال أبو جعفر ويقتضي له مملو زوجته بعد دخوله أن يتمتعها ويمنه على ذلك .

قلت : وكان الحر من غير معوزين ومما يفتي ويخصه .

قال لزوجته وقد دخل بها : أنت طالق ، أو أنت واحدة وأراد الطلاق ، أو اعتدى وأراد الطلاق ، أو استبرئى رحمك وأراد الطلاق ، وقمت عليها تطليقة يملك فيها رجعتها ، ولا يقع بهذا القول من الطلاق أكثر من واحدة وإن أراد ذلك ؛ والطلاق لكل واحدة من هذه الأربعة الأوجه طلاق يملك فيه الرجعة ، ولا قول سوى ذلك يكون به الطلاق للرجعة . ومن قال لزوجته : أنت خلية أو برية أو بائن أو بثة أو حرام أو اعتدى أو أمرك بيدك أو اختارى ، فقالت : قد اخترت نفسى ، فقال الزوج : لم أرد بذلك طلاقاً ، فإن كان ذلك فى ذكر طلاق لم يقبل قوله وكان ذلك طلاقاً بائناً غير اعتدى فإنها تكون تطليقة يملك فيها الرجعة ، وإن قال فى شيء من هذا غير اعتدى : نويت به ثلاث تطليقات قبل ذلك منه وكانت طالقاً ثلاثاً غير الخيرة فإنها لا تكون بالاختيار طالقاً غير تطليقة واحدة بائن وإن نوى أكثر منها ، وإن قال فى غير اعتدى أو فى غير اختارى قد نويت واحدة أو اثنتين أو ثلاثة يلا عدد أردته منه كانت طالقاً واحدة بائناً ، وإن كان شيء من هذا [جرى] فى رضاء وفى غير ذكر الطلاق فقال لم أرد به الطلاق ، كان القول فى ذلك قوله مع يمينه بالله عز وجل على ذلك ، وإن كان ذلك منه فى غضب وقال لم أرد به طلاقاً ، لم يصدق فى اعتدى وأمرك بيدك واختارى ، وصدق فى الخمس البواقي ، وهكذا روى عن محمد وعن أبى يوسف^(١) عن أبى حنيفة رضى الله عنهم ، ولم يحك فى ذلك خلافاً بينه وبين واحد منهما . وقد روى عن أبى يوسف رضى الله عنه أنه قال : إن قوله^(٢) قد خليت سبيلك ولا ملك لى عليك ولا سبيل لى عليك بمنزلة هذه الخمس التى أوقع أبو حنيفة رضى الله عنه الطلاق فيها . وروى عن أبى يوسف رضى الله عنه أيضاً أنه قال : قد فارقتك وقد خدمتك بمنزلة من أيضاً .

(١) وفى لفصية وهذه رواية محمد عن أبى يوسف .

(٢) وفى لفصية أنه قال فى قوله .

ومن طلق زوجته ثلاثاً في كلمة واحدة وقد دخل بها أو لم يدخل لزمه ذلك وحرمت عليه ولم يحل له وطؤها بنكاح ولا بملك حتى تنكح زوجاً غيره .
ومن قال لامرأته : اذهبي أو قومي أو استبرئي أو تقنعي أو تخمري ونوى به الطلاق فإن كان [نوى] منه ثلاثاً كانت طالقاً ثلاثاً ، وإن كان [نوى] منه واحدة أو اثنتين أو طلاقاً لا عدد فيه كانت طالقاً واحدة بائنة . ومن خيّر امرأته أو جعل أمرها بيدها فإن لها الخيار ما دامت في مجلسها ، فإن مكثت يوماً لم تقم [منه] أو تأخذ في عمل آخر وإن كانت قائمة فجلست فهي على خيارها ، وكذلك إن كانت متكئة فجلست ، وكذلك إن كانت قاعدة فاتكأت ؛ وإن كانت تسير على دابة فإن وقفت كان لها الخيار ، وإن سارت فلا خيار لها ، وكذلك الحمل ؛ وأما السفينة فهي بمنزلة البيت . وإن كانت في مجلسها فقالت ادع لي أبي أستشيره أو ادع لي شهوداً أشهدهم على اختياري نفسي فهي على خيارها . ومن قال لامرأته : بارك الله فيك أو أطعميني [رغيفاً] أو اسقيني ونوى بذلك الطلاق لم يقع به طلاق ، وإنما يقع الطلاق بالكلام الذي يشبه الطلاق وينوى به فائه الطلاق ، فأما ما كان لا يشبه الطلاق لم يقع به الطلاق وإن نواه .
ومن قال لامرأته : طلقي نفسك إن شئت أو طلقي نفسك ولم يقل إن شئت أو جعل إليها الطلاق بما سوى^(١) ذلك فإما ذلك إليها في مجلسها ما لم تقم منه أو تأخذ في عمل آخر أو في كلام آخر ، وليس له أن ينهها عن ذلك ولا يخرجها من يدها ، ولو جعل ذلك لغيرها كان ما جعله إليه بقره طلقها كالوكالة على المجلس وعلى ما مده ، وكان له أن ينهها عن ذلك ، وكان فيما سرى ذلك مما ذكرنا كالمرأذ فيه ليس له أن ينهها عن ذلك ، ولا يكون للمجعول إليه إلا في المجلس الذي جعله إليه فيه خاصة ما لم يتشاغل عنه بقيام عنه أو يأخذ

(١) وفي أبيصية ٢٠٥ .

بني عمل آخر أو في كلام سواه . ومن قال لامرأته اختاري فقالت أنا أختار نفسي كانت طالقا وكان هذا جائزا . ولو قال لها طلقي نفسك فقالت أنا أطلق نفسي لم يكن هذا طلاقا . ومن قال لامرأته أنت طالق طلاقا ، فإن نوى واحدة كانت واحدة يملك فيها الرجعة ، وإن نوى ثلاثا فثلاث ، وإن نوى اثنتين كانت واحدة يملك فيها الرجعة . وكذلك لو قال لها أنت طالق^(١) الطلاق . ولو قال لها أنت الطلاق كان كذلك أيضا . ولو قال لها أنت طلاق كانت طالقا واحدة يملك فيها الرجعة ، وإن نوى أكثر منها كانت نيته باطلا . ومن قال لامرأته طلقي نفسك ينوي ثلاثا فطلقت نفسها كانت طالقا ثلاثا . ومن قال لامرأته طلقي نفسك فقالت قد أبنت نفسي كانت طالقا ، وإن قالت قد اخترت نفسي لم تكن بذلك طالقا . ومن قال لامرأته أنت طالق وطالق وطالق ، فإن كانت مدخولا بها كانت طالقا ثلاثا ، وإن كانت غير مدخول بها بانت [منه] بالأولى منهن وبطلت الباقيتان . وإن كان قال لها أنت طالق وطالق وطالق إن دخلت الدار فدخلت الدار كانت بعد دخولها طالقا ثلاثا مدخولا بها كانت أو غير مدخول بها . ولو قال لها إن دخلت الدار فأنت طالق وطالق وطالق فدخلت الدار طلقت واحدة ، وهي الأولى مسن في قول أبي حنيفة رضي الله عنه ، ولم تطلق في قوله غيرها ، وطلقت في قول أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهما ثلاث تطليقات يقع عليها [معا] لا يتقدم غضبن على بعض ، وبه يأخذ . ولو قال لها أنت طالق فطالق فطالق إن دخلت دار أو إن دخلت الدار فأنت طالق فطالق فطالق كانت الفاء في جميع ذلك كالواو في جميع ما ذكرنا . ولو قال لها أنت طالق ثم طالق ثم طالق إن دحت لدار وهي غير مدخول بها فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول إن ثم لا تصل الكلام كما تصله الواو والفاء فتقع عليها الأولى من التطليقات الثلاث حين قال لها

(١) كان الأصل أنت طالق ومما تكرر من سهو وهم وسرور في بياضه وشرح أنت طالق الطالق من غير تكرار أنت .

ما قال وتبطل الباقيتان . قال : ولو قال لها إن دخلت الدار فأنت طالق ثم طالق . ثم طالق وقعت عليها الثانية حين قال لها ما قال وبانت بها منه وبطلت الثالثة فلم تقع عليها أبداً ، وكانت الأولى معلقة عليها فإن دخلت الدار وهى فى نكاح [ثان] قد عقدته عليها ولم تكن دخلتها قبل ذلك طلقها . وأما فى قول أبى يوسف ومحمد رضى الله عنهما فإن ثم تصل الكلام كما تصله الواو والفاء إلا أن الطلاق يقع [بها] بعضه تاليا لبعض فتبين بأوله ويبطل عليها ما سواه منه ، ويكون ذلك كهو^(١) لو قال لها إن دخلت الدار فأنت طالق تطليقة وبعدها تطليقة وبعدها تطليقة . أو أنت طالق تطليقة وبعدها تطليقة وبعدها تطليقة إن دخلت الدار . قال أبو جعفر : وبه نأخذ . ومن قال لامرأته وهى غير مدخول بها أنت طالق واحدة بعد واحدة كانت طالقا اثنتين ؛ لأن معنى قوله بعد واحدة أى بعد واحدة قد كانت . ولو قال لها أنت طالق واحدة وبعدها واحدة كانت طالقا واحدة ؛ لأن معنى بعبدها ههنا أى بعبدها واحدة تكون . ولو قال لها أنت طالق واحدة قبل واحدة كانت طالقا واحدة ؛ لأن معنى قوله قبل واحدة أى قبل واحدة تكون . ولو قال لها أنت طالق واحدة قبلها واحدة كانت طالقا اثنتين ؛ لأن معنى قوله قبلها واحدة إنما هو معنى قد كانت . ولو قال لها أنت طالق واحدة مع واحدة كانت طالقا اثنتين ؛ لأن معنى مع ههنا إنما هو مع واحدة قد كانت ، ولو قال لها أنت طالق واحدة معها واحدة كانت أيضا طالقا اثنتين ؛ لأن معنى قوله معها واحدة أى معها واحدة قد كانت قبلها . ومن قال لامرأته أنت طالق مع موتى أو مع موتك فليس ذلك بشيء ؛ لأن الطلاق فى هذا إنما يقع بعد موت الذى علقه مع موته منهما . ومن قال لامرأته أنت طالق إذا كان كذا وكذا لما هو كائن لا محالة أو لما قد يكون وقد لا يكون ، كان ذلك كله سواء ولم يقع الطلاق حتى يكون ، ولم يجب فى ذلك على قائله اعتزال زوجته قبل أن يكون

(١) وفى انقيضة كن .

الذى به تطلق . ومن قال لامرأته أنت طالق في غد^(١) طلقت إذا طلع الفجر في غد ، وإن قال نويت آخر النهار دين في قول أبي حنيفة رضى الله عنه في القضاء ودين في قول أبي يوسف ومحمد رضى الله عنهما فيما بينه وبين الله جل وعز ولم يدين في القضاء . ومن قال لامرأته أنت طالق إن شاء الله لم تطلق ، وكذلك إن قال لها أنت طالق إن لم يشأ الله لم تطلق . ومن قال لامرأته أنت طالق نصف تطليقة أو ذكر جزءاً من أجزائها سوى ذلك كانت طالقاً تطليقة كاملة ، وإن قال لها أنت طالق ثلاثة أنصاف تطليقتين كانت طالقاً ثلاثاً . ومن قال لامرأته أنت طالق قبل أن أتزوجك كان هذا القول باطلاً ، وإن قال لها أنت طالق أمس وإنما تزوجها اليوم كان كذلك أيضاً ، وإن كان تزوجها قبل ذلك وقع الطلاق . ومن قال لزوجه رأسك طالق ، أو وجهك طالق ، أو رُوحك طالق ، أو رقبتك طالق أو فرجك طالق ، طلقت عليه بذلك . ولو قال يدك طالق أو رجلك طالق لم تطلق عليه بذلك ، وكذلك كل مامعناه معنى العضو لامعنى النفس . وأما الرأس [فليس] معناه^(٢) معنى العضو ، وكذلك ما ذكرنا معه في الفصل الأول لأنه قد يقول الرجل للرجل يعنى به هذا الرأس ليس يعنى به العضو ، ويقول هذا وجه القوم ليس يعنى به العضو ، ويقول على عتق رقبة ، ويقول على حرام فرج هذه المرأة ، ويقول في بيتي كذا وكذا فرجاً ولا يريد بشئ مما ذكرناه الأعضاء ، فما كان في هذا المعنى وقع فيه الطلاق ، وما كان في خلافه مما يرجع [إلى] الأعضاء لا إلى ماسواها لم يقع به الطلاق . ومن دخل عليه الشك فم يدرك أطلق زوجته أو لم يطلقها لم يجب عليه الطلاق ولا اجتناب زوجته وكان على يقينه حتى يعلم وقوع الطلاق يقيناً . ومن قال لزوجه إحداهما طالق ثلاثاً ولم ينو واحدة منهما بمينها فقد وقع الطلاق على إحداهما تغير عينها ويؤخذ أن يوقعه

(١) وفي الفضية إلى عد وليس بصواب وفيها في الخرف لآق من عد .

(٢) كان في الأصل فعناه وقوله فليس كان سابقاً منه كذلك وليس بصواب وفيه صواب ما في الفضية فليس معناه .

على إحداهما بعينها فتكون هي المطلقة وتبقى الأخرى زوجة له على حالها ، وإن كانتا غير مدخول بهما فمات قبل أن يقع الطلاق على إحداهما وقد كان تزوج كل واحدة منهما على صداق معلوم كان لها صداق ونصف بينهما نصفين لكل واحدة منهما ثلاثة أرباع الصداق الذي تزوجها عليه وكان لليراث بينهما نصفين . ومن قال تزوجته أنت طالق مثل الجبل وقد دخل بها كانت طالقا تطليقة بائنا في قول أبي حنيفة رضى الله عنه . وأما في قول أبي يوسف ومحمد رضى الله عنهما فإنها طالق تطليقة يملك [فيها] الرجعة . ولو قال لها أنت طالق مثل عظم الجبل كانت طالقا تطليقة بائنا في قولهم جميعا . ولو قال لها أنت طالق ملء هذا الكوز^(١) كانت طالقا تطليقة بائنا إلا أن ينوى ثلاثا فتكون طالقا كذلك ، وهذا قول أبي حنيفة رضى الله عنه . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما هي طالق تطليقة يملك فيها الرجعة إلا أن ينوى ثلاثا فتكون طالقا ثلاثا ، وبه نأخذ . ولو قال لها أنت طالق تطليقة تملأ الكوز كانت طالقا تطليقة بائنا^(٢) في قولهم جميعا . ومن قال لزوجته^(٣) أنت طالق كأنك كانت طالقا واحدة [بائنا] إلا أن ينوى ثلاثا فتكون طالقا ثلاثا . ومن قال لامرأته أنت طالق إن شئت فقالت قد شئت إن كان كذا وكذا ، فإن كان ذلك الشيء قد مضى وقع الطلاق ، وإن كان لم يمض لم يقع الطلاق ولم يكن لها بعد ذلك أن تطلق نفسها . ومن طلق امرأته تطليقة شديدة أو طويلة أو عريضة كانت طالقا تطليقة بائنا . وإن قال لها أنت طالق من ههنا إلى مكان كذا وكذا كانت طالقا تطليقة يملك فيها الرجعة . وإن قال لها أنت طالق أقبح الطلاق كانت طالقا تطليقة بائنا إلا أن ينوى ثلاثا فتكون ثلاثا . ولو قال لها أنت طالق أحسن الطلاق كانت طالقا تطليقة للسنة على ما ذكرنا من حكم طلاق السنة

(١) وفي الفيضية: الكوز .

(٢) وفي الفيضية: بائنة .

(٣) هذه المسألة في الأصل الثاني مؤخره عما بعدها

في موضعه من كتابنا هذا . ولو قال لها أنت طالق تطليقة حسنة أو جميلة كانت طالقاً تطليقة يملك فيها رجعتها حائضاً كانت أو غير حائض ولم تكن هذه التطليقة للسنة [وهكذا قال محمد رضي الله عنه ولم يحك في ذلك خلافاً] . وقد روى أصحاب الإماء عن أبي يوسف رضي الله عنه أنها طالق تطليقة للسنة كهو لو قال لها أنت طالق تطليقة أحسن التطليقات . قال أبو جعفر : وبه نأخذ . ومن قال لامرأته اختارى اختارى فقلت : قد اخترت نفسي بالأولى أو بالوسطى أو بالآخرة^(١) فإن أبا حنيفة رضي الله عنه قال : هي طالق ثلاثاً . وقال أبو يوسف [ومحمد] رضي الله عنهما : هي طالق واحدة ، وبه نأخذ . ولو قالت قد طلقت نفسي واحدة كانت طالقاً واحدة بائناً في قولهم جميعاً . ولو قالت قد اخترت نفسي بواحدة أو قالت قد اخترت نفسي واحدة كانت طالقاً ثلاثاً في قولهم جميعاً ، وكذلك لو قال لها اختارى واختارى فهو على ما ذكرنا في الفصل الأول في جميع ما ذكرنا فيه . و [كذلك] لو قال لها اختارى اختارى بألف درهم فاخترت نفسها بالأولى أو بالوسطى أو بالآخرة^(٢) كانت طالقاً ثلاثاً وكانت الألف درهم عليها في قول أبي حنيفة رضي الله عنه . وأما في قول أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهما ، فإن اختارت نفسها بالآخرة كانت طالقاً تطليقة واحدة وعليها ألف درهم ، وإن اختارت نفسها بواحدة من الباقيتين كانت طالقاً واحدة ولا شيء عليها ، وبه نأخذ . وإن [كان] قال لها اختارى واختارى وألف درهم فاخترت نفسها بالأولى أو بالوسطى أو بالآخرة كانت طالقاً ثلاثاً في قول أبي حنيفة رضي الله عنه وعليها ألف درهم . وأما في قول أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهما فلا تطلق لأنه أمرها أن تحرم^(٣) نفسها عليه بألف درهم فخرمت نفسها عليه بأقل منها ، كرجل قال لامرأته طالق نفسك ثلاثاً بألف درهم فطلقت نفسها واحدة فلا يقع عليها شيء ،

(١) وفي الثانية أو بالآخرى .

(٢) وفي الأصل انتفى الأخيرة .

(٣) كان في الأصل تخير والصواب في المباعدة نهي .

وبه نأخذ . ومن قالت له امرأته طلقني ثلاثا بألف درهم فطلقها واحدة كانت طالقاً واحدة بثلاث الألف بلا اختلاف في ذلك ؛ لأن الزوج ههنا أبان للمرأة من نفسه بأقل مما سألته أن يبينها به فقد زادها خيراً . ومن قالت له امرأته طلقني ثلاثا على ألف درهم فطلقها واحدة فإن أبا حنيفة كان يقول هي طالق واحدة يملك فيها الرجعة بشئ شيء ، وكان يفرق بين قولها له في هذا بألف درهم وبين قولها له فيه على ألف درهم . وأما أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما فكانا يقولان . هما سواء وهي طالق فيهما جميعاً واحدة بثلاث الألف بائن^(١) ، وبه نأخذ . ومن قال لامرأته أنت طالق من واحدة إلى ثلاث أو قال أنت طالق ما بين واحدة إلى ثلاث . طلقت اثنتين في قول أبي حنيفة رضي الله عنه . وقال أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما : هي طالق ثلاثا . ومن قال لامرأته أنت طالق ما لم أطلقك فإن سكت فلم يطلقها طلقت ، وإن طلقها برّ ولم يقع عليها من الطلاق غير ما طلقها ، وإن كان قال لها أنت طالق إذا لم أطلقك أو إن لم أطلقك فإن أبا حنيفة رضي الله عنه قال : لا تطلق حتى يموت ولم يطلقها قبل ذلك ، فإذا مات كذلك طلقت يعني في آخر جزء من أجزاء حياته في الحين الذي لو آثر أن يطلقها فيه قطعه عنه الموت . وقال أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما مثل قوله فيه إذا قال إن لم أطلقك . وخالفاه في قوله إذا لم أطلقك وجعلاه كقوله ما لم أطلقك ، وبه نأخذ . ومن قال لامرأته أنت طالق كم شئت أو ما شئت لم تطلق إلا ما شئت من الطلاق [في] مجلسها ذلك وقبل أخذها في عمل آخر أو في كلام آخر . ولو قال لها طلق نفسك كلما شئت كان ذلك لها وإن قامت من مجلسها واحدة بعد واحدة حتى تبين منه بثلاث تطليقات . ولو قال أنت طالق كيف شئت فإن أبا حنيفة رضي الله عنه قال : قد وقع الطلاق عليها وهو واحدة ويملك فيها رجعتها ، ولها أن تجعل الطلاق ثلاثا وأن تجعله بائناً . وقال أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما : لا يقع عليها الطلاق حتى تطلق نفسها ، وبه نأخذ . ومن

(١) كذا في الأصول ولعل الصواب بائناً .

طلق امرأته تطليقة أو تطليقتين ثم قضت عدتها وتزوجت بعدها^(١) زوجاً ودخل بها ثم طلقها أو مات عنها فانقضت عدتها ثم رجعت إلى الأول فإن أبا حنيفة وأبا يوسف رضى الله عنهما قالاً ترجع إليه على طلاق جديد وهو ثلاث تطليقات . وقال محمد رضى الله عنه ترجع إليه على ما بقى من الطلاق ، وبه نأخذ . ومن طلق امرأته تطليقة يملك فيها رجعتها ثم قال لما قبل انقضاء عدتها قد جعلت التطليقة التي أوقعها عليك ثلاثاً أو قد جعلتها بائناً فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال : تكون كما جعلها . وقال أبو يوسف رضى الله عنه : إن جعلها ثلاثاً لم تكن ثلاثاً ، وإن جعلها بائناً كانت بائناً . وقال محمد رضى الله عنه : لا تكون ثلاثاً ولا تكون بائناً ، وهى على ما وقعت فى الوقت الذى أوقعها فيه ، وبه نأخذ . ومن قال 'مرأة أجنبية إذا تزوجتك فأنت طالق فتزوجها طلقت ، فإن دخل بها كان لها بوقوع الطلاق عليها ما للمطلقة قبل الدخول بها ، وكان لها بالدخول بها صداق مثلها ، وإن تزوجها بعد ذلك لم يقع عليها طلاق . وكذلك لو قال لها متى تزوجتك أو إن تزوجتك . ولو كان قال لها كلما تزوجتك فأنت طالق كانت طالقاً كلما تزوجها . ومن خلا بزوجه ثم طلقها ولم يصبها كان لها جميع الصداق الذى تزوجها عليه إن كان تزوجها على صداق ، أو صداق مثلها إن كان تزوجها على غير صداق ، إلا أن يكون أحدها محرماً تطوعاً أو فريضة ، أو يكونا صائمين فى شهر رمضان ، أو يكون أحدهما كذلك ، أو يكون المرأة ما يمنع زوجها منها فيكون لها نصف الصداق إن كان سمي لها صداقاً فى تزويجه إياها وإن لم يكن سمي لها صداقاً كانت لها المنة . ومن طلق زوجته وهو مريض مرض موته بغير سؤال منها إياه ذلك ثم مات وهى فى العدة ولم يخرج الزوج من ذلك المرض ورثته ، وإن خرج منه أو انقضت عدتها قبل أن يموت لم ترثه ، وإذا ورثته بما ذكرنا أنها ترثه اعتدت منه فى قول أبى حنيفة رضى الله عنه أربعة أشهر وعشراً عدة الوفاة فيها ثلاث حيض عدة الطلاق . وقال أبو يوسف

(١) كذا فى لقيضية وكان فى الأصل منه .

. ومحمد رضى الله عنهما تعقد منه بثلاث حيض لا عدة وفاة عليها فيها ، وبه نأخذ . ومن قال لزوجه أنت طالق إذا حضت فقالت قد حضت صدقت وطلقت [تطبيقاً واحدة^(١)] بعد أن يستمر بها الدم مقدار أقل الحيض . ولو قال لها إذا حضت حيضة فأنت طالق كان ذلك^(٢) على حيضة كاملة ، فإذا قالت قد حضت حيضة كاملة صدقت وطلقت . ولو قال لها إن حضت فعبدى حر ، أو قال فأمرأتى الأخرى طالق فقالت قد حضت فصديقها لزمه ما قال من ذلك ، وإن كذبها لم يلزمه [فيه] شيء من [ذلك] . ومن قال لامرأته إذا حضتاً حيضة فأنتما طالقان ، أو إذا ولدتما ولدا فأنتما طالقان ، كان ذلك على حيضة تكون من إحداها أو على ولد يكون من إحداها . ومن قال لزوجه أنت طالق اثنتين فى اثنتين ، فإن كان نوى الضرب بالحساب كانت طالقاً اثنتين ؛ وإن كان [نوى] اثنتين واثنتين كانت طالقاً ثلاثاً . وطلاق المرأة الحرة ثلاث تطليقات حراً كان زوجها أو عبداً ، وكذلك عدتها ثلاث حيض حراً كان زوجها أو عبداً . وطلاق الأمة تطليقتان ، وعدتها حيضتان حراً كان زوجها أو عبداً . الطلاق بالنساء والعدة بالنساء . وتحل النصرانية لزوجها المسلم الذى قد طلقها ثلاثاً من^(٣) زوجها بعده من الأزواج على الصحة من المسلمين البالغين ، ومن [المسلمين] المراهقين غير البالغين ، ومن العبيد ، ومن النصارى . ومن طلق زوجته ولم يدخل بها ثم جاءت [بولد] فيما بينها وبين أقل من ستة أشهر من يوم طلقها لزمه ، وإن جاءت به لأكثر من ذلك لم يلزمه ، وإن كان قد دخل بها فإن جاءت به لأقل من سنتين من يوم طلقها لزمه ، وإن جاءت به لأكثر من ذلك لم يلزمه إلا أن يكون بعد ما طلقها أقرت بانقضاء العدة ، فإنها إن كانت كذلك لم يلزمه إلا أن تأتى به لأقل من ستة أشهر من يوم أقرت بانقضاء العدة فيلزمه . ومن توفي عن زوجته ثم جاءت بولد

(١) هذه الريادة لم تذكر فى نسخة النسخ أيضاً ولما امردت القيصية بها ولابد منها .
(٢) كان فى الأصول كذلك والصواب أنه كان ذلك يدل عليه ما فى الشرح تال الشارح :
ولو قال إذا حضت حيضة فأنت طالق لا يقع الطلاق ما لم تحس وتطهر .
(٣) وى تقيصية فى مكان من .

وقد كان دخل بها أو لم يدخل بها لزمه فيما بينه وبين سنتين إلا أن تقر باقضاء العدة . فيلزمه فيما بينه وبين أقل من ستة أشهر بعد ذلك . ومن طلق زوجته وهي من لا محيض من صغر [أو كبر] ثم جاءت بولد لزمه فيما بينه وبين أقل من تسعة أشهر في قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما ، وهو قول أبي يوسف رضي الله عنه الذي رواه عن محمد ، وبه نأخذ . وقد روى أصحاب الإملاء عنه أنه يلزمه فيما بينه وبين أقل من سنتين إلا أن تقر باقضاء العدة قبل ذلك فيلزمه فيما بينه وبين أقل من ستة أشهر بعد إقرارها باقضاء العدة ، وهذا كله ما لم تزوج المرأة . فإن كانت قد تزوجت رجلاً ثم جاءت بولد بعد ذلك لسته أشهر فصاعداً كان من زوجها الثاني ، وإن كان لأقل من ستة أشهر لم يكن من زوجها الثاني ، ونظر فإن كانت جاءت به لأقل من سنتين منذ يوم طلقها زوجها الأول كان من زوجها الأول ، وإن كان لأكثر من سنتين منذ يوم طلقها الأول لم يكن من واحد^(١) من زوجها الأول ولا من زوجها الثاني . ومن طلق زوجته تصايقة باتناً بالخلع أو بما سواه ، ثم طلقها وهي في العدة وقع طلاقها فيها إذا كان الطلاق مصرحاً غير مكثي . ولو قال لها أنت على حرام أو خلية أو برية ، أو ما أشبه ذلك من الطلاق المكثي وراد به الطلاق لم تطلق ، وإذا عتقت الأمة كان لها الخيار في المقام مع زوجها وفي فراقه حراً كان [زوجها] أو عبداً .

باب الرجعة

[و] ومن طلق زوجته طلاقاً ميه رجعتها^(٢) كان له أن يراجعها مادامت في عدتها . ويتوارثن في العدة كما يتوارثن لو لم يطلتها ، وليس له أن يسافر بها حتى يستهد على رجعتها . ولا يبيع له أن يدخل عليها حتى يؤذيها باتتحنج خوف . يرى من بدنها شهوة ما يكون رويته إياه مراحداً . وإن قر له قد

(١) وفي نسخة لو كان من واحد

(٢) وفي نسخة مائه ذلك رجعة فيه .

راجعتك فقالت قد انقضت عدتي قبل ذلك لم تصدق ولزمتها الرجعة . وإن قالت قد انقضت عدتي فقال لها قد راجعتك قبل ذلك لم تصدق وكانت بائناً منه ، وإنما تصدق المرأة في هذا فيما قد يجوز فيه ما قالت ، فأما ما لا يجوز فيه ما قالت فإنها غير مصدقة فيه . وأقل المدة التي تصدق فيها في ذلك في قول أبي حنيفة رضي الله عنه ستون يوماً وتختلف عنه في تفسيرها . فأما أبو يوسف رضي الله عنه فذكر عنه أنه قال : أجعلها حائضاً خمسة أيام وطاهراً خمسة عشر يوماً ، وحائضاً خمسة أيام وطاهراً خمسة عشر يوماً وحائضاً خمسة أيام ، والحسن اللؤلؤي فذكر عنه أنه قال : أجعلها حائضاً عشرة أيام وطاهراً خمسة عشر يوماً ، وحائضاً عشرة أيام وطاهراً خمسة عشر يوماً وحائضاً عشرة أيام [قال أبو جعفر] وهذا أشبه بقوله ^(٢) . وأما أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما فقالا : لا تصدق في أقل من تسعة وثلاثين يوماً ، وذلك أنها تكون حائضاً ثلاثة أيام وطاهراً خمسة عشر يوماً وحائضاً ثلاثة أيام وطاهراً خمسة عشر يوماً وحائضاً ثلاثة أيام ، وبه نأخذ . ولو كان طلقها بعقب ولادة [فطلقها] وهي نفساء ، فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول : لا تصدق في انقضاء العدة في أقل من خمسة وثمانين يوماً في رواية أبي يوسف عنه ، قال : وذلك أني أجعلها نفساء خمسة وعشرين يوماً . ثم أجعلها في العدة كما جعلتها في المسألة الأولى . وفي قياس رواية الحسن عنه أنها لا تصدق في أقل من مائة يوم ^(٣) ؛ لأنها تكون نفساء خمسة وعشرين يوماً وطاهراً خمسة عشر يوماً وحائضاً عشرة أيام وطاهراً خمسة عشر يوماً وحائضاً عشرة أيام وطاهراً خمسة عشر يوماً وحائضاً عشرة أيام . وأما أبو يوسف فقال : لا تصدق في أقل من خمسة وستين يوماً لأنه جعلها نفساء أحد عشر يوماً وطاهراً خمسة عشر يوماً وحائضاً ثلاثة أيام

(١) وهذا كما ترى سارت خمسة وأربعين يوماً والمفروض ستون يوماً .

(٢) لأنه قال لا تصدق في أقل من ستين يوماً وهذه هي الستون .

(٣) لأن خمسة عشر يوماً زادت بين النفاس والحيض وإلا لكانت خمسة وسبعين .

وطاهرا خمسة عشر يوماً وحائضا ثلاثة أيام وطارها خمسة عشر يوماً وحائضا ثلاثة أيام . وأما محمد بن الحسن رضى الله عنه فإنه قال : لا تصدق في أقل من أربعة وخمسين يوماً وساعة ، وجملها نساء ساعة وطارها خمسة عشر يوماً وحائضا ثلاثة أيام وطارها خمسة عشر يوماً وحائضا ثلاثة أيام . [قال أبو جعفر] : ولا اختلاف بينهم في مقدار النفاس المستعمل للصلوات أنه قد يكون ساعة وأكثر منها إلى تمام الأربعين .

باب الإيلاء

قال أبو جعفر : ومن حلف بالله جل وعزّ [أن] لا يقرب زوجته أربعة أشهر فأكثر منها ، فإن قربها في الأربعة [الأشهر] حث ، وهو الفء الذى ذكره الله تبارك اسمه في آية الإيلاء ، وكانت عليه كفارة يمين ، وإن لم يقربها حتى تمضى أربعة أشهر وقعت عليها تطليقة بائة ، وهو عزم الطلاق^(١) الذى ذكره الله في آية الإيلاء . وكذلك لو حلف على ذلك بعق ، أو بطلاق ، أو بمشى إلى بيت الله الحرام أو بصيام ، كان بذلك موليا . ولو حلف على ذلك بصلاة لم يكن موليا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضى الله عنهم ، وكان موليا في قول محمد رضى الله عنه ، وبه نأخذ . والحلف المراد في هذا هو الإيجاب ، والعبد في الإيلاء كالحُر ، وإنما ينظر في ذلك إلى الزوجة لا إلى الزوج : فإن كانت الزوجة أمة فالإيلاء^(٢) منها شهران ، وإن^(٣) كانت حرة فالإيلاء منها أربعة أشهر . ومن آلى من امرأته وبينه وبينها مسيرة أربعة أشهر فأكثر منها فإن ميته بسننه أن يقول : قد فئت ، فإن قل ذلك

(١) وفي الفيضية عزم لصائق .

(٢) كان في ادّئس والإيلاء و صواب في فيضية والإيلاء .

(٣) كان في أدس فإن و صواب في مبضية وإن .

لم يلزمه طلاق بمضى الأربعة الأشهر ، وإن قربها بعد ذلك حث في يمينه . وكذلك لو آلى منها وهو مريض أو مريضة مرضاً لا يصل معه إلى قربها فكان كذلك حتى تمضى أربعة أشهر بانت منه . وإن فاء^(١) في الأربعة الأشهر بلسانه كان ذلك فيثاً ، وكذلك لو كان به أو بها ما يمنعه من قربها فكان محبوباً ، أو كانت هي رتقاء كان فيثه الرضا بلسانه أن يقول قد فثت . وإن قدر المريض الذى ذكرنا أو زوج المريضة التى وصفنا على القرب فى الأربعة الأشهر بعد فيثه أو قبل فيثه ، لم يكن فيثه إن كان فاء بلسانه فيثاً ، ولم يكن فيثه إلا كفى . الصحيح للذى لا مانع له من القرب . ومن أحرم بالحج قبل وقته بأكثر من أربعة أشهر ، ثم آلى من امرأته ساعتئذ لم يكن فيثه الرضا بلسانه وكان فيثه الجماع وإن كان لا يصل إليها إلا حراماً . ومن حلف على قرب امرأته بعق عبد له ثم باعه سقط الإيلاء ، وإن عاد فابتاعه ، أو ملكه بما سوى الابتاع كان مولياً بإيلاء مستقبلاً من زوجته التى حلف عليها . ومن حلف أن لا يقرب امرأته لا إلى وقت وقته فى نفسه^(٢) فضت أربعة أشهر ولم يقربها فيها بانت منه بتطبيقه ، فإن عاد فتزوجها عاد عليه الإيلاء ، فإن مضت أربعة أشهر ولم يقربها [فيها] بانت منه أيضاً بتطبيقه ، ثم كذلك إن تزوجها ثالثة ، فإن تزوجها بعد الثالثة وقد حل له أن يتزوجها لم يكن مولياً منها ، ولكنه إن قربها^(٣) حث ووجب عليه كفارة إن كلن ما حلف به له كفارة ، ولزمه طلاق إن كان حلف به ، أو عتاق إن كان حلف به ، أو ما سوى ذلك من الأشياء التى يحلف بها . ومن قال لامرأته إن قربتك فأنت على حرام سئل عما نوى بتلك الحرمة ، فإن قال نويت بها طلاقاً كان مولياً وكان كمن حلف إطلاقها أن لا يقربها ، وإن قال نويت بها يميناً فإن محمداً روى عن أبى يوسف

(١) كان فى الأصل وإن قال والأصوب ما فى الفضية وإن فاء

(٢) وفى لعمريه فى يمينه .

(٣) كان فى الأصل إن تزوجها والصواب ما فى الفضية إن قربها .

عن أبي حنيفة رضى الله عنهم أنه [قال] يكون بذلك مولياً . وروى الحسن عن أبي حنيفة رضى الله عنهما أنه [قال] لا يكون مولياً وهو الصحيح على أصله ، وهو قول أبي يوسف ومحمد رضى الله عنهما ؛ لأنه يرجع إلى حكم من قال لامرأته إن قربتك فوالله لا أقربك . ومن قال لامرأته والله لا أقربك حتى اشتريك وهي أمة لم يكن مولياً لأنه قد يشتريها لغيره فيبقى النكاح على حاله . ولو قال حتى اشتريك لنفسى كان كذلك أيضاً لأنه قد يشتريها بشراء فاسد أو لا يقبضها فيبقى النكاح على حاله . ولو قال حتى اشتريك لنفسى وأقبضك كان مولياً لأنه إذا كان كذلك فسد نكاحه . ولو قال والله لا أقربك حتى أملكك كان مولياً . ولو قال حتى أعتق عبدى أو أطلق زوجتى الأخرى كان مولياً في قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما ، ولم يكن مولياً في قول أبي يوسف رضى الله عنه ^(١) ، وبه نأخذ . ولو قال حتى أقتل فلاناً لم يكن مولياً في قولهم جميعاً ، وكان أبو حنيفة ومحمد رضى الله عنهما يقولان : كل ما لو حلف به ألا يقربها أو أوجه ^(٢) على نفسه إن قربها ^(٣) كان بذلك مولياً ، فإذا جعله غاية لقربها كان مولياً . وكل ما لو حلف به ألا يقربها أو أوجه على نفسه إن قربها ^(٤) لم يكن به مولياً فإذا جعله غاية لقربها لم يكن به مولياً ^(٥) ، وكان أبو يوسف رضى الله عنه يقول :

(١) وفي الفضية وأما في قوله أنى يوسف ولا يكون مولياً .

(٢) وفي لثانيه وأوجه وأيسر شيء .

(٣) وفي أميصبه أن يقربها في الحرفين كليهما .

(٤) وفي شرح : أى الأصل بعد هذا أنه متى حل الإيلاء غاية ينظر إن كان مما لا يرجى وجودها في مدة أنه يكون موباً وإن كان يرجى وجودها في المدة فإنه لا معقاة . نكاح وأنه يكون مولياً وإن كان يرجى وجودها في المدة معقاة . نكاح ينظر إن كان مما يلغى به ويندر إذا أوجب على نفسه يكون مولياً ، وكذلك إذا جعله غاية في قول أنى حبيبة ومحمد . وقول أبو يوسف . لا يكون مولياً ، وإن كان مما لا يحلف به ولا ينذر به لا يكون مولياً بالاتفاق سواء أوجه على نفسه أو جعله غاية . صورة لإياد : هو أن ارحل إذ قال لامرأته والله لا أقربك ذكر ذلك . أو يدكر لا . أو قد والله لا أملكك ذكر الأبد أو لا يدكر ذلك . به يكون مولياً إذا مضت لأمة الأشهر ولم يقربها . ست منه تصفية والمهر على حدها وأعدة من وقت البيونة وإن قربت . في الأربعة أشهر حدث في عيسه ويحب عليه كعارة نبيس ولا تلبس منه امرأته تنصير أربعة أشهر . ومعنى قولنا لا يرجى وجودها في مدة أن ارحل إذ قال لامرأته والله لا أقربك حتى تصوم الشهر وهو

كل ما لم يوجب له قربها لم يكن به مولياً^(١) إذا جعله غاية تقربها ، وهو قول زفر رضى الله عنه ، وبه نأخذ . ومن قال لامرأته والله لا أقرب بكما كان مولياً منهما [جميعاً] استحساناً ، وكان القياس عندهم ألا يكون مولياً حتى يقرب إحداها فيكون حينئذ مولياً من الأخرى ، كقول لو قال لزوجته وأمتي والله لا أقرب بكما يكون مولياً من زوجتي بقرب أمتي . وإن قال والله لا أقرب إحداها كان مولياً من إحداها ، فإن أراد إيقاع الإيلاء على واحدة منهما بعينها في الأربعة الأشهر لم يكن له ذلك ، فإذا مضت الأربعة الأشهر كان عليه أن يوقع الطلاق على إحداها ثم يكون مولياً من الأخرى ، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما ، وبه نأخذ . وقال أبو يوسف رضى الله عنه بعد متابعتها إياها على ذلك إنه إذا أوقع الطلاق على إحداها كانت هي التي لزمها الإيلاء وكان حكمها في ذلك حكم المقصود بالإيلاء إليها ولم يلزمه في الباقية إيلاء بذلك القول أبداً . ولو قال لها والله لا أقرب واحدة منكما كان مولياً منهما جميعاً استحساناً وفي القياس عندهم إنما يكون مولياً من إحداها . ومن قال لزوجته والله لا أقربك سنة إلا يوماً لم يكن مولياً حتى يقربها وقد بقي من السنة بعد قربها إياها أربعة أشهر أو أكثر منها فيكون حينئذ مولياً . ومن آلى من امرأته فضت أربعة أشهر فبانت منه ثم مضت أربعة أشهر أخرى وهي في العدة فلا شيء عليه فيها سوى التطليقة التي وقعت عليها لأنه لم يكن مستطيعاً للقاء إليها فكذلك لم يكن

في رجب فانه يكون مولياً ، وكذلك إذا قال والله لا أقربك إلا في مكان كذا وبينه وبين ذلك المكان مسيرة أربعة أشهر فصاعداً فانه يكون مولياً ، وإن كان أقل من ذلك لا يكون مولياً . وكذلك إذا قال لامرأته والله لا أقربك حتى تطلع الشمس من مغربها أو حتى يخرج الدجال كان في القياس أن لا يكون مولياً لأنه يرجى وجوده ساعة فساعة ولكن في الاستحسان أن يكون مولياً لأن هذا اللفظ في العرف والعادة إنما يكون للتأييد . وكذلك إذا قال لامرأته والله لا أقربك حتى تقوم الساعة أو حتى ينج الجمل في سم الحيات فانه يكون مولياً . ومعنى قولنا يرجى وجودها لا مع بقاء لسكاح فان الرجل إذا قال لامرأته والله لا أقربك حتى تموت أو أموت أو حتى تقتلني أو حتى تقتلك فانه يكون مولياً بالانقضاء .

(١) من قوله وكان أبو يوسف إلى مولياً ساقط من التقيضية ولعل بعض العبارة سقط من هنا أيضاً والله أعلم .

مضى الأربعة أشهر عليها عزمًا منه بوقوع الطلاق ^(١) ولو آلى منها ثم طلقها بتطليقة بائناً أو تطليقة يملك فيها رجعتها كان الإيلاء على حاله ، فإن مضى تمام أربعة أشهر وهي في العدة ولم يقربها وقع الطلاق عليها ، وإن خرجت من العدة قبل ذلك لم يقع الطلاق عليها . ومن آلى من امرأته ثلاث مرات في مجلس واحد يريد بذلك التغليظ والتشديد ثم تركها أربعة أشهر فإنها تبين منه بتطليقة واحدة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضي الله عنهما ، استحسنا ذلك وقالوا قد كان ينبغى في القياس ^(٢) أن تبين منه بثلاث تطليقات ، وخالفهما محمد بن الحسن رضي الله عنه وقال [في] ذلك بالقياس ^(٣) وبه نأخذ . وأهل الزمة في الإيلاء من نسائهم كأهل الإسلام في الإيلاء من نسائهم في قول أبي حنيفة رضي الله عنه ، وأما في قول أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهما فهم في الإيلاء من نسائهم بالحلف على قربهم إياهن بطلاق أو عتاق كأهل الإسلام ، وليسوا كلهم في الحلف بالله وبالحج وبالصيام على ذلك ؛ لأن ذلك لا يلزمهم إياه الحنث ، وبه نأخذ .

(١) وفي الفرج : ولو آلى من امرأته فضت أربعة أشهر ولم يفء إليها بات منه بتطليقة ثم مضت أربعة أشهر أخرى قبل أن يتزوجها لا تبين بأخرى ، لم يتزوجها فلو تزوجها ولم يفء إليها حتى مضت أربعة أشهر أخرى باتت منه بتطليقة أخرى ثم إذا تزوجها ولم يفء إليها حتى مضت أربعة أشهر أخرى باتت منه بتطليقة أخرى ووقع عليها ثلاث تطليقات فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ولو أنها تزوجت بزوج آخر ثم عادت إلى الزوج الأول لا ينعقد الإيلاء ولكن إذا تزوجها حنث في يمينه ووجبت عليه كفارة اليمين . قلت : وم يذكر العدة ومضى أربعة أشهر أخرى في العدة ويم حكمها من المسألة اني ذكرتها وعن أبي آتفا ، والله أعلم .

(٢) كان في الأصل للقياس والنسب في القبيضة في القياس .

(٣) وفي نشرح وإن أراد به التغليظ ولتشديد كان الإيلاء واحداً واليمين ثلاث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف إذا مضت أربعة أشهر ولم يقربها باتت منه بتطليقة ولو قربها وجبت عليه ثلاث كفارات ؛ وفي قول محمد وزفر الإيلاء ثلاث واليمين ثلاث في الإيلاء الأول ينعقد حين ينفذ ثانی ، والثالث ينعقد حين ينفذ الأول . والثاني ينعقد حين ينفذ الثاني ، والثالث ينعقد حين ينفذ الثالث . فإذا مضت أربعة أشهر ولم يقربها باتت منه بتطليقة فإذا مضت ساعة باتت منه بتطليقة أخرى ثم إذا مضت ساعة أخرى باتت بتطليقة أخرى وإن قربها وجبت عليه ثلاث كفارات . ومحمداً أنه إذا آلى من امرأته ثلاث مرات في ثلاث مجالس في الإيلاء ثلاث واليمين ثلاث .

باب الظهار

[قال] والعبد في الظهار كالحر ، غير أنه لا يجزئ عنه في ظهاره إلا الصيام ليس لمولاه أن يمنع من الصيام في ذلك ، كما يمنع من الصيام المنذور وفي كفارات الأيمان ؛ لأن الصيام في هذا من حق زوجته أن تأخذه به حتى تصل إلى حقها الواجب لها بحق النكاح . ولا ظهار إلا من زوجته حرة كانت أو أمة ، مسلمة كانت أو نصرانية . والظهار بالأمهات وبمن سواهن من النساء اللاتي لا يحملن لمن ظاهر بهن أبداً ، وسواء كان ذلك من نسب أو رضاع ، ويستوى في ذلك من طرأت حرمة على المظاهر قبل ظهاره ، ومن لم يكن المظاهر قط إلا وحرمة لازمة له . ولا ظهار بالرجال كقول الرجل لامرأته : أنت عليّ كظهر أبي ، إنما الظهار بالنساء . ومن أصاب امرأة حراماً فحرمت عليه أمها وابنتها ثم قال لزوجه أنت عليّ حرام كظهر أمها أو ابنتها لم يكن بذلك مظاهراً ؛ لأن هذا مما يختلف فيه ؛ ألا ترى أن قاضياً لو قضى بإجازة ذلك ثم رفع إلينا أننا ننفذه . ومن قال لامرأته أنت عليّ كظهر أمك كان بذلك مظاهراً ، ولو قال كظهر ابنتك ، فإن كان قد دخل بها كان مظاهراً ، وإن كان لم يدخل بها لم يكن مظاهراً . ومن ظاهر من امرأته بشيء من أمه سوى ظهرها لم يكن به مظاهراً إلا بطبها أو فرجها أو فخذها فإن ذلك كظهرها ، والظهار به كالظهار بظهرها ، فأما ما سوى ذلك من رأسها أو وجهها فلا يكون به مظاهراً . ومن ظاهر من امرأته وقتاً ذكره لم يكن مظاهراً [إلا في ذلك الوقت خاصة ، ولم يكن مظاهراً منها فيما بعده] . ومن ظاهر من زوجته ثم ماتت بطل عنه الظهار وسقطت عنه الكفارة . والظهار يجب بقول واحد لا يحتاج معه إلى قول ثان . والعود المتأول في قول الله عز وجل : « ثُمَّ بَعُوهُنَّ مِثْلَ مَا قَالُوا » (١)

(١) كان في الأصل إنه ولأدب إنما كما هو في نفيضية .

هو إرادة القرب بعد التحريم فلا يوصل إليه إلا بالكفارة التي ذكرها الله عز وجل . ومن ظاهر من امرأته بقول واحد أو بقولين مختلفين كان مظاهراً من كل واحدة منهما ظاهراً على حدة . ولو ظاهر من امرأته ثم طلقها ثلاثاً ثم عاد فتزوجها بعد حلها له عاد الظهار عليه . ومن ظاهر من زوجته لم يحل له قريبها ولا شيء منها حتى يكفر ، وسواء كان من أهل العتاق أو [من] أهل الصيام ، أو [من] أهل الإطعام . والكفارة في ذلك لواحد الرقة عتق رقبة يجزى فيها الذكر والأنثى ، والصغير والكبير ، والمؤمن والكافر ، إلا أن تكون الرقة مستهلكة كالعمياء أو كالمقعدة أو كالمقطوعة يداً ورجلا من جانب واحد ، فأما إن كانت مقطوعة يد أو رجل ، أو ذاهبة عين ، أو مقطوعة يد ورجل من خلاف فإنها تجزى ، ولا يجزى في ذلك مدبر ولا أم ولد ، ويجزى في ذلك المكاتب إذا لم يكن أدى شيئاً من كتابته استحساناً ، وإن كان أدى شيئاً منها لم يجزئه ، ولا يجوز^(١) في ذلك عبد مقطوع الإبهامين ، ولا مقطوع ثلاث أصابع من كل كف سوى الإبهامين ، وإن كان مقطوعاً من أصابعه أقل من ذلك أجزاء . ومن أعتق في ذلك عبداً بينه وبين آخر لم يجزه موسراً كان أو معسراً في قول أبي حنيفة رضي الله عنه ، ويجزئه في قول أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهما إذا كان موسراً ، ولا يجزى له إذا كان موسراً ، وبه نأخذ . ومن كان لا يقدر على الرقة صام شهرين متتابعين ليس فيهما يوم فطر ولا يوم نحر ولا شيء من أيام التشريق ، فإن قطع صومه عليه مرض أو ما سواه كان عليه استئنافه ، وإن قدر على الرقة قبل خروجه من صومه بطل ما مضى من صومه ولم يجزئه إلا العتاق . ومن كان لا يقدر على انصيامه كان عليه إطعام ستين مسكيناً يجزئه في ذلك إطعام المؤمنين وأهل الزمة

(١) وفي الأصل يبي ولا يجزى .

والمؤمنون أحب إليهم في ذلك ، ويطعم كل مسكين من الحنطة أو من سويقها
أو من دقيقها في ذلك نصف صاع ، ومن الشعير أو من سويقه أو من دقيقه
صاعاً ، ومن التمر كذلك ، ومن الزبيب في رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة
رضي الله عنهما نصف صاع ، وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنهما
صاعاً ، وهو الصحيح على أصله ، وهو قول أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهما ،
من رأيهما ، وبه نأخذ . ومن أراد أن لا يعطى المساكين الطعام في أيديهم
ولكن يطعمهم إياه أجزأه في ذلك أن يطعمهم إطعامين غداء وعشاء ، أو غداء
وغداء ، أو عشاء وعشاء ، أو غداء وسحوراً ، أو عشاء وسحوراً ، أي ذلك فعل
أجزأه ، وإن أطعم مسكيناً واحداً ثم كرر عليه فأطعمه من الغد حتى فعل
ذلك به ستين يوماً ، فإن أبا حنيفة رضي الله عنه قال يجزئه ، وهو قول محمد
رضي الله عنه ، وبه نأخذ . وقد اختلف عن أبي يوسف رضي الله عنه في ذلك
فروى عنه محمد رضي الله عنه أنه يجزئه ، وروى عنه الحسن بن زياد أنه
لا يجزئه عنه . ومن أصاب أهله بعد الظهر قبل الكفارة لم يكن عليه إلا كفارة
واحدة ، ومن كان ذلك منه في الصيام ليلاً أو في النهار ناسياً والمجمعة
هي المظاهر منها ، فإن أبا حنيفة ومحمد رضي الله عنهما قالاً يستأنف الصيام .
وقال أبو يوسف رضي الله عنه يمضي على صيامه ولا يستأنف ، وبه نأخذ .
وإن فعل ذلك نهياً متعمداً بالمظاهر منها أو بمن سواها استأنف الصيام في قولهم
جميعاً ، وإن كان ذلك منه وهو من أهل الإطعام بعد أن أطعم بعض المساكين
لم يقطع عليه الإطعام وكان عليه إطعم بقية المساكين لأشياء عليه غير ذلك .
ولا يجزئ عن العبد إذا ظهر إطعام مولاه عنه ، ولا عتاقه عنه . ومن
ظاهر من أهل الذمة من زوجته لم يكن مظهراً .

باب اللعان

وإذا قال الرجل لزوجته وهو حر مسلم بالغ غير محدود في قذف وهي كذلك : زنت أو يازانية أو رأيتك تزنين ، كان عليه اللعان إذا طالبته بذلك ، وأيهما لم يلتعن حبس حتى يلتعن ، أو يقر الزوج بكذبه على المرأة فيما رماها به فيحد لها حد القاذف ، أو تقر المرأة بالزنا الذي رماها به الزوج فيسقط به اللعان عن الزوج ، فإن أقرت المرأة به تنمة أربع مرات في مجالس مختلفة حُدت حد الزنا ، فإن كان الزوج في هذا عبداً أو محدوداً في قذف والمرأة حرة مسلمة كان عليه الحد ؛ لأنه لا يستطيع اللعان ، وإن كانت المرأة أمة أو كافرة فلا حد عليه لها ولا لعان ؛ وإن كانت محدودة في قذف وهو حر مسلم لم يكن عليه لعان ولا حد ؛ لأنها لا تستطيع اللعان : ولو كان محدوداً في قذف وهي كذلك ، أوليست كذلك إلا أنها حرة مسلمة فعليه الحد ؛ لأنه هو الذي يتبدأ به في اللعان قبلها وهو لا يستطيعه . وإذا تلاعن الزوجان وكل اللعان منهما لم يكن ذلك فرقة حتى يفرق الحاكم [بينهما] فإذ فرق بينهما وقعت الفرقة حينئذ ، وكانت في قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما فرقة بتطليقة بائنة ، وبه نأخذ . وفي قول أبي يوسف رضى الله عنه فيما روى عنه أصحاب الإملاء يكون فسخاً بغير طلاق . وليس للملاعن تزويج الملاعنة أبداً في قول أبي يوسف رضى الله عنه . وله ^(١) في قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما إن أكذب نفسه فحد ذلك أو قذف غيره فحد لذلك أو قذفت هي [رجلاً] فحدت لذلك أو زنت فحدت لذلك أن ينزوجها ، لأنهم قد صاروا في حال لا يجوز اللعان فيها منهما ^(٢) ، فَمَا كَانَ عَلَى خِلَاف ذَلِكَ ، وَكَانَ لِلْمَلْعَنِ مَقِيمٌ عَلَى قَذْفِهِ لَمْ يَجْتَمِعَا أَبَداً

(١) كُنْ فِي الْأَمْرِ وَهُوَ وَصُوبُ وَنَهْجٌ فِي الْمِصْبَةِ وَهَذَا حَرَمٌ مُقَدَّمٌ وَنَهْجٌ أَنْ يَنْزَوِجَهَا كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ حَرَمٌ لِأَنَّهُ يَكُونُ سَعَةً مَرَّةً أَنْ يَنْزَوِجَهَا بِإِذْنِ يَسِيمٍ لِنِكَاحِهِمْ وَنَهْجٌ .

(٢) وَفِي مِصْبَةِ يَوْمٍ بِهِمْ .

في قولهم جميعا ، فإن نفى ولدها بحضرة ولادتها إياه أو بعد ذلك بيوم أو يومين لاعتها به وانتفى الولد عنه وصار ابناً لها لا أب له ، وإن لم ينفيه بحضرة الولادة ، أو بالمقدار الذي ذكرناه بعدها لم يكن له أن ينفيه بعد ذلك في قول أبي حنيفة رضى الله عنه ، وبه نأخذ . وأما في قول أبي يوسف ومحمد رضى الله عنهما فله أن ينفيه فيما بينه وبين مدة أكثر النفاس منذ ولد ، وهي أربعون يوماً ، وإن مضت وقد كان حاضراً للولادة لم يكن له أن ينفيه بعد ذلك ، وإن نفاه بعد ذلك لاعن بالقذف وكان الولد ابنه على حاله ، وإن كان غائباً تقدم فيما بينه وبين حولين كان له أن ينفيه فيما بينه وبين أقصى مدة النفاس ، وهي أربعون يوماً ما كان^(١) ذلك في الحولين ، فإن خرج الحولان لم يكن له أن ينفيه بعد ذلك ، وإن نفاه لاعن بالقذف وكان ابنه على حاله . ولو نفى رجل حمل امرأته فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال لا لعان بينهما في حال الحمل ولا بعد الولادة^(٢) . وقال محمد رضى الله عنه لا لعان بينهما في حال الحمل ، وإن ولدته لنا يعلم أنه كان محملاً به يوم قذفها لاعن ، وإلا لم يلاعن . قال محمد رضى الله عنه وهو قول أبي يوسف رضى الله عنه ، وبه نأخذ . وقد روى أصحاب الإماء عن أبي يوسف أنه يلاعن بينهما بالحمل قبل وضع المرأة إياه ، وليس بالمشهور من قوله . ومن قال لزوجه يا زانية ابنة الزانية كان بذلك قاذفاً لها وقاذفاً لأُمها ، فإن اجتمعا جميعاً على مطالبتها حد لأُمها وسقط اللعان فيما بينه وبينها ، وإن لم تطالبه أُمها بالقذف وطالبته المرأة باللعان لعن بينه وبينها وفرق بينهما ، ولم يحد بعد ذلك لأُمها إن طالبته بعد ذلك بالحد لقذفه إياها . واللعان أن يحضر الحاكم الزوج والمرأة فيبتدئ بالزوج فيقول له قل أشهد بالله إني لمن الصادقين فيما رميتها به من الزنا ، حتى يفعل ذلك به أربع مرات . ثم يقول له قل لعنة الله علىَّ إن كنت من الكاذبين

(١) كان في الأصل يوماً كان و أدون يوماً ما كان كما في الفيضية .

(٢) كان في الأصل إلا بعد الولادة والصواب ولا بعد الولادة كما في الفيضية .

هما رميتها به من الزنا ، ثم يرجع إلى المرأة فيقول لها قولى أشهد بالله إنه لمن السكاذبين فيما رمانى به من الزنا ، فإذا فعل ذلك بها أربع مرات قال لها قولى غضب الله علىّ إن كان من الصادقين فيما رمانى به من الزنا ، فإذا كمل اللعان كذلك من كل واحد منهما فرق بينهما بعد ذلك . هذا إن كان اللعان بغير ولد ، فإن كان بولد كان كذلك إلا أن الرجل يقول فى كل التعانة من التعاناته : فيما رميتها به من الزنا فى نفى ولدها هذا ، وتقول فى كل التعانة من التعاناتها : فيما رمانى به من الزنا فى نفيه ولده هذا . ومن قذف امرأته ثم طلقها ثلاثاً أو ما دونها من الطلاق البائن سقط اللعان ولم يجب فيه حد . ولو طلقها هذا الطلاق ثم قذفها بولد أو بغير ولد حد ولم يلاعنه بقذف ولا بولد . ومن جاءت امرأته بولدين فى بطن فأقر بالأول منهما ونفى الثانى لا عن بالقذف ولزماه جميعاً ، وإن نفى الأول وأقر بالثانى لزماه جميعاً وحد [لها] .

باب العدة

قال أبو جعفر : وإذا طلق الرجل زوجته بعد دخوله بها وهى حرة فعدها ثلاثة قروء كما قال الله عز وجل . والأقراء الحيض ، فإذا^(١) طهرت من الحيضة الثالثة فقد انقطع ما بينه وبينها وحلت لغيره ، وإن أخرجت النفس من الحيضة الثالثة وكان حيضها دون العشرة الأيام كانت فى العدة على حالها حتى تغتسل أو يمتضى عليها وقت صلاة ، ولو كانت فى سفر ولا ماء معها فكان^(٢) حكمها التيمم فتيممت فإن أباً حنيفة رضى الله عنه قال هى فى العدة على حالها حتى تصلى بيمينها ذلك . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما إذا تيممت فقد خرجت من العدة ، وبه نأخذ . وإذا كان حيضها عشرة أيام كانت خروجه من العدة بقطع الدم عنها اغتسلت أو تغتسل . وإن كانت هذه الزوجة صربية

(١) كان الأصل وإذا وفى تمضية فذ وهو صواب .

(٢) وفى تمضية ولا تحرمه وكان .

كانت خارجة من العدة بانقطاع الدم عنها . ومن طلق زوجته وهي أمة ثم اعتقت بعد ذلك وهي في العدة فإنه ينظر في ذلك ، فإن كان الطلاق الذي طلقها إياه طلاقاً يملك فيه رجعتها^(١) كانت عدتها منتقلة إلى حكم عدة الحرة ، وإن كان الطلاق بائناً كانت عدتها على حالها عدة أمة . ومن طلق زوجته وهي ممن تحيض فارتفع حيضها لا بحمل^(٢) بها كانت في عدتها أبداً حتى تحيض ثلاث حيض أو تياس من الحيض فترجع إلى استقبال عدة الأيسة وهي ثلاثة أشهر ، وإن طلقها وهي ممن لا تحيض من صغر أو كبر فعدها إن كانت حرة ثلاثة أشهر كما قال الله عز وجل ، وإن كانت أمة فعدها شهر ونصف^(٣) وإن كانت [أمة] وهي ممن تحيض كانت عدتها حيضتين ، وإن كانت حرة [وهي] ممن لا تحيض من صغر أو كانت أمة وهي كذلك فدخلت في العدة فحاضت قبل خروجها منها استأنفت الاعتداد بالحيض . ومن مات عن زوجته وهي حرة قبل دخوله بها أو بعد ذلك^(٤) كانت عدتها أربعة أشهر وعشراً ، وإن كانت أمة كانت عدتها شهرين^(٥) وخمسة أيام . وكل من ذكرنا ممن قد وجبت عليها عدة بشيء مما وصفنا فكانت حاملاً فعدها وضع حملها لا غير ذلك وعدة أم الولد من مولاهما إن اعتقها أو توفي عنها وضع الحمل^(٦) إن كان بها منه ، وإن لم تكن حاملاً فثلاث حيض إن كانت ممن تحيض أو ثلاثة أشهر إن كانت ممن لا تحيض . ومن أعقب أمته وقد كان بمسها لم يكن عليها عدة منه ، ولها أن تتزوج ساعتئذ . ولا عدة على الزانية حاملاً كانت من الزنا أو غير حامل ، ولها أن تتزوج^(٧) في قول أبي حنيفة

(١) وفي الفيضية الرجعة .

(٢) وفي الفيضية لا كل .

(٣) وفي الفيضية كانت عدتها شهراً ونصف شهر .

(٤) وفي الفيضية بعد دخوله بها أو قبل ذلك .

(٥) وفي الفيضية فعدها شهران .

(٦) وفي الثانية حملها .

(٧) كان في الأصل لها أن يتزوجها ولصواب ما في الفيضية لها أن تتزوج .

ومحمد رضى الله عنهما ، وبه تأخذ . فإن كانت حاملا لم يدخل بها زوجها حتى تضع حملها ، وكذلك قال أبو يوسف رضى الله عنه في غير الحامل ، فأما الحامل فإنه قال . لا يجوز لها أن تتزوج حتى تضع حملها . وتجنب المعتدة من الوفاة ومن الطلاق إذا كانت مسلمة الطيب والزينة والكحل ولبس الثياب إذا كانت مصبغة بالورس والزعفران أو العصف ، والبيتوتة في غير منزلها ، فأما الخروج في النهار . فإن ذلك مباح للمتوفى عنها زوجها وغير مباح للمطلقة . ولا حداد على صبية لم تبلغ ولا على كافرة ، وعلى الأمة المسلمة ^(١) الإحداد ^(٢) كما على الحرة ، إلا أنه لا بأس أن تخرج في حوائج مولاه ، ولا إحداد على المعتدة من النكاح الفاسد ، ولا على أم الولد إذا أعتقها مولاه أو مات عنها . ومن خرج بزوجه من بلده يريد الحج بها فمات عنها في بلد من البلدان وبينها وبين بلدها الذي خرجت منه ثلاثة أيام فصاعداً ، فإنها لا تخرج إلى بلدها ولا إلى مكة إلا مع ذي محرم ، فإن كن لها ذو محرم لم تخرج ما كانت في عدتها ، ولا بأس أن تخرج إذا انقضت عدتها ، وهذا قول أبي حنيفة رضى الله عنه وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : إذا كان معها ذو محرم فلا بأس أن تخرج في عدتها ؛ لأنها ليست في منزلها ، وبه تأخذ . وإن كان مات عنها في غير مصر من الأمصار فإن شاءت رجعت إلى مصرها ، وإن شاءت عادت ^(٣) في حجبها ، وإن كان بينها وبين مصرها أقل من مسيرة ثلاثة أيام فلا بأس عليها بالرجوع إليه وإن كان ليس معها محرم . والعدة واجبة على المطلقة والمتوفى عنها زوجها من يوم كن الطلاق ، ومن يوم كن الموت ، علمت بذات المرأة أو لم تعلم به .

(١) كن في الأصل ولا على الأمة المسلمة ، وأصوب حذف لا كما في النقيضة .

(٢) وفي المغرب : وحداد امرأة ترك زيتها وخضها ، وهو حد وفاة زوجها ؛ لأنها منعت عن ذلك أو منعت نفسها عنه ، وقد أحدث إحداداً فهي محد . وحدت نور ضم الحاء وكسرها حدداً ، وحداد أيضاً ثياب الماتمة السوداء .

(٣) وفي النقيضة تأدت مكان عادت .

ولا سكنى للمتوفى عنها زوجها ، ولا نفقة في ماله ، حاملاً كانت أو غير حامل .
ومن خرج إلينا من دار الحرب من نساءهم بإسلام أو بذمة وقد كان لها زوج
في دار الحرب ليست بحامل فلا عِدَّةَ عليها منه ، ولها أن تتزوج في قول أبي حنيفة
رضى الله عنه ، وبه نأخذ . وأما في قول أبي يوسف ومحمد رضى الله عنهما فعليها
العدة وليس لها أن تتزوج إلا بعد انقضائها ، وإن كانت حاملاً فإن هذا مما
قد اختلف فيه عن أبي حنيفة رضى الله عنه ؛ فروى محمد عن أبي يوسف عن
أبي حنيفة رضى الله عنهم أنه ليس لها أن تتزوج حتى تضع حملها . وروى
أصحاب الإماء عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رضى الله عنهما أن لها أن تتزوج
ولا يدخل بها زوجها حتى تضع حملها ، وهذا أولى القولين به . وقال أبو يوسف
ومحمد رضى الله عنهما ، من رأيهما : ليس لها أن تتزوج ، حاملاً كانت أو غير
حامل ، حتى تنقضى عدتها .

باب الرضاع

قال أبو جعفر : وإذا حملت المرأة من لحق^(١) نسب ولدها به فصار لها
لبن فأرضعت به صبياً رضعة واحدة فما فوقها في الحولين حرّمت عليه وصارت
بذلك له أمّاً وصار أولادها له به إخوة ، وهذا قول أبي يوسف ومحمد رضى الله
عنهما ، وبه نأخذ . وأما أبو حنيفة رضى الله عنه فقال^(٢) : إذا كان ذلك
في الحولين أو في ستة أشهر بعد الحولين ؛ يعنى في ثلاثين شهراً من يوم ولد ، فله
هذا الحكم أيضاً ، وصار أبو^(٣) هذا الحمل لهذا الموضع أباً محرماً على هذا الموضع^(٤)
تزوج أحد من بناته ؛ لأنهن جميعاً له أخوات لأب ، فإن كن من المرأة التي
أرضعته كن أخواته لأبيه وأمه ، وكذلك ما كان لهذه المرأة المرضعة من ولد

(١) وفي الفيضية يلحق .

(٢) وفي الفيضية مكان يقول .

(٣) كان في الأصل : وصار هو أبو ، بزيادة هو ، والصواب سقوطه كما في الفيضية .

(٤) كذا في الأصلين هما وفي الحروف الآتية والمراد منه ارضيع .

غير أبي هذا الحمل صاروا بهذا الرضاع إخوة لهذا المرضع لأمه ، يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب . ولو كان حمل هذه المرأة المرضعة ممن لا يلحق نسب ولدها به كانت لمن أرضعته برضاها إياه به أمّا وكان أولادها به له إخوة لأمه . ولو تزوج رجل امرأة كبيرة وصغيرة ولم يدخل بالكبيرة حتى أرضعت الصغيرة انفسخ نكاحهما ولا صداق للكبيرة ؛ لأن فسخ نكاحهما جاء من قبلها^(١) ، وعليه للصغيرة نصف صداقها الذي كان تزوجها عليه ، فإن كانت الكبيرة أرضعت الصغيرة قاصدة لفساد نكاحها على زوجها عاد زوجها عليها بذلك ، وإن كانت لم تقصد إلى ذلك لم يرجع عليها بشيء منه ، والقول قولها أنها لم تقصد إلى ذلك مع يمينها بالله عز وجل عليه إن ادعى عليها الزوج أنها قصدت برضاها التحريم عليه ، فإن حلفت برئت ، وإن نكلت عن اليمين لزمها ذلك له ، وليس للزوج بعد هذا أن يتزوج الكبيرة ؛ لأنها من أمهات نسائه ، وله أن يتزوج الصغيرة لأنها من بنات نسائه اللاتي لم يدخل بهن ، فإن كان قد دخل بالكبيرة قبل رضاها الصغيرة حرمتا عليه جميعا ، وكان الجواب في الصغيرة في الصداق على ما ذكرنا ، وكان للكبيرة جميع الصداق ، ولم يكن له تزويج الصغيرة أبداً لأنها من بنات نسائه اللاتي قد دخل بهن . والسعوط والوجور يحرمان كما يحرم الرضاع ، والحقة ليست كهما ولا تحرم شيئاً . ومن تزوج امرأة ثم قال قبل دخوله بها : هي أختي من الرضا انفسخ النكاح بينه وبينها ، فإن صدقته فلا صداق لها ، وإن كذبت على ذلك وحلفت باستحلافه إياها عليه كان لها نصف الصداق الذي تزوجها عليه ؛ إلا أن تقوم بينة عادلة تشهد على ما ادعى من الرضاع ، ولا يقبل [في] ذلك [من البينة] إلا رجلان أو رجل وامرأتان عدول . ومن طلق امرأته ولها نهن من ولد كانت ولده منه فأنقضت عدتها وتزوجت زوج

(١) زاد في نفيضة بعد قوله من قبلها ، وإن كان قد دخل بالكبيرة ففسخ نكاحها . ولا حاجة إلى هذه الزيادة لأن النسأة تجيء بعد ذلك .

وهي كذلك فأرضعت صبياً ، كان ابنها وابن زوجها الأول . ولو حملت من الثاني ثم أرضعت صبياً فإن أبا حنيفة كان يقول هو ابنها وابن الأول ، واللبن للأول في قوله حتى تضع ، فإذا وضعت صار اللبن للثاني ، وبه نأخذ . وقال أبو يوسف رضى الله عنه : إذا عرف أن هذا اللبن الذى أرضعت به هذا الصبي من الثاني كان ذلك الصبي [ابناً] للثاني بذلك الرضاع . وقال محمد استحساناً : إن هذا اللبن للزوجين جميعاً ، ويكون به الصبي المرضع ابناً لهما . وجعل [بذلك] اللبن [في حال الحمل] للزوجين جميعاً حتى يكون الوضع ، فإذا كان الوضع كان للثاني خاصة . ولا يحرم رضاع الكبير شيئاً . ولبن الميتة كلبن الحى في التحريم سواء . كل لبن صب في ماء ثم أوجره صبي فإن كان اللبن هو الغالب على الماء كان في التحريم كاللبن الذى لم يخالطه ماء ، ولو كان الماء هو الغالب عليه لم يحرم شيئاً ، وإن كان اللبن لم يخالط بماء ولكنه خلط بلبن امرأة أخرى فغلب أحد البنين لكثرتة ولقلة اللبن الآخر ثم أوجر [به] ذلك الصبي فإن أبا يوسف رضى الله عنه كان يقول الحكم في ذلك اللبن للغالب من البنين ويكون الصبي ابناً لصاحبه دون الأخرى . وقال محمد رضى الله عنه : يكون ذلك الصبي بذلك اللبن ابناً للمرأتين جميعاً ، ويستوى في ذلك القليل من ذينك^(١) البنين والكثير منهما ، وبه نأخذ . وإذا نزل للمرأة [لبن] وهي بكر لم تنزوج قط كان من أرضعت من الصبيان بذلك اللبن أولاداً لها . وإذا تزوج الرجل صبيتين فأرضعت إحداها امرأة أيسر من الزوج في شيء ثم أرضعت الأخرى فقد صارتا أختين وحرمتا جميعاً على زوجها . ولو تزوج ثلاث صبايا فأرضعتن امرأة أجنبية واحدة بعد واحدة حرمت الأوليان منهن على الزوج^(٢) ؛ لأنهما صارتا أختين [ولم تحرم عليه الثالثة لأنها إنما صارت أختاً للأوليين بعد ما صارتا

(١) كان في الأصل ذلك وهو صحيح والصواب ذينك كما هو في الفيضية .

(٢) كان في الأصل على الزوجين وليس بصواب ، والصواب ما في الفيضية على الزوج لأن هنا زوجاً واحداً وزوجات متعددت .

أجنبيتين [من الزوج . ولا يحرم من الألبان الحرمه التي ذكرنا إلا ألبان بنات آدم خاصة دون ألبان من سواهن [من النعم] .

باب النفقة على الأقارب والزوجات والمطلقات

قال أبو جعفر : وعلى الزوج النفقة على زوجته^(١) فيما لا غنى بها عنه : من طعام ومن شراب ومن كسوة ومن خدمة بالمعروف على الموسع قدره وعلى المقتر قدره ، وعلى الزوج أن ينفق لزوجته على خادمها و[ليس] عليه أن ينفق لها على أكثر منها من الخدم ، بعد أن تكون تلك الخادم متفرغة لخدمتها ، لا تشغل لها غيرها ، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما وهو المشهور عن أبي يوسف رضى الله عنه . وقد^(٢) روى أصحاب الإملاء عنه أنه قال : إن كانت المرأة ممن يجبل مقدارها عن خدمة خادم واحدة أنفق على من^(٣) لا بد لها منه من الخدم ممن هو أكثر من الخادم الواحدة اثنتين أو أكثر من ذلك . وبه أخذ . وعلى العبد النفقة لزوجته الحرة يكون ذلك ديناً في عنقه يبيع فيه إلا أن يفديه المولى به ، وليس عليه نفقة على ولد له ، من حرة كان أو من أمة . ومن أعسر عن نفقة زوجته وعجز عنها استدين عليه وأنفق على زوجته فإن لم يقدر على ذلك فرض لها عليه النفقة فكانت ديناً لها عليه إذا أيسر أخذته به . وكل ما أنفقته المرأة على نفسها بغير إذن من زوجها لها في ذلك ، وبغير فرض من الحاكم إياه لها عليه كانت متبرعة في ذلك ، ولم يكن لها أخذ زوجها بشيء منه . ولمصلحة ثلاثاً أو طلاقاً بئنساً سوى هذا^(٤) النفقة والسكى على انطق لها ، حملاً كانت أو غير حامل حتى تنقضى عدتها . ومن طلق زوجته وهى أمة

(١) وفي التقيضية الزوجية .

(٢) كان في الأصل وذلك وصواب ما في تقيضية وة .

(٣) كان في الأصل على ما ، واصواب على من كما هو في التقيضية .

(٤) وفي التقيضية سواها .

طلاقاً بائناً وقد كان مولاهما بؤاًها معه بيتاً وضمها إليه وقطعها عن خدمته فإن النفقة لها على مطلقها، [و] إن كان مولاهما لم يبوئها بيتاً فلا نفقة لها . ويجبر الرجل على نفقة أبويه إذا كانا محتاجين وإن لم يكونا زمنين . ويجبر على نفقة أولاده الصغار إذا كانوا فقراء ذكوراً [كانوا] أو إناثاً ، وإن كانوا كباراً محتاجين [أجبر] على نفقة الإناث منهم ولم يجبر على نفقة الذكور منهم . ومن كان من ذكورهم به زمانة كالعمي أو كالشلل في اليدين أو ما أشبه ذلك فإنه يجبر على نفقته ، وكذلك كل ذى رحم محرم من الصبيان والرجال والنساء فهم كما ذكرنا يجبر كل ذى رحم محرم منهم على النفقة عليهم إذا كان ممن يرثهم ميراثاً في صغارهم الفقراء خاصة ، وفي ذكران كبارهم الفقراء والزمانه ، وفي إناث كبارهم الفقراء دون الزمانه ، ولا يجبر في ذلك على نفقة أحد من ليس بذى رحم محرمة منه ، وإن كانوا جماعة كذلك سوى الأب والولد كانت النفقة عليهم على مقادير موارثهم ، وهذا كله مع ائتلاف الأديان ، فإن اختلفت الأديان لم يجبر أحد منهم على نفقة أحد سواه إلا الزوج المسلم على زوجته النصرانية ، وإلا الأب الكافر على أولاده الصغار الذين صاروا مسلمين بإسلام أمهم . والرجل على أبيه الفقير الخائف له في دينه وأمه الفقيرة في القياس [مثله] . ولا يشارك الرجل في النفقة على ولده أحد ، ولا يجبر فقير على نفقة أحد إلا الأب على ولده الصغار [وإلا الرجل على أمه الفقيرة ، وإلا الزوج على زوجته] وإلا المرأة على أمها الفقيرة ، فأما الأب فإنه لا يجبر ولده الفقير على النفقة عليه إلا أن يكون الأب زمنياً لأن الولد إنما يكسب بقوته فالأب من القوة مثل الذي له منها فلا يجبر على النفقة عليه ، وهو كذلك حتى يكون الأب في العجز عن الاكتساب بقوته بخلاف ولده في القوة على ذلك فيؤخذ ولده حيثن يدخله فيما يكسب معه وبالإتفاق عليه معه منه . وإذا ^(١) كان الصبي [معسراً] وأبوه معسراً وأمه موسرة فإن أبا يوسف

(١) وفي الفضية فإن ورث الواقف إذا استقم الكلام وفي المرح ولو كان الأب معسراً غير ممن فلقاضى يأمر الأم بأن تمنع عنه ويصير ذاك ذكراً له على الأب ترجع بذلك عليه .

ومحمداً رضي الله عنهما كانا يأمران الأم بالنفقة عليه ويحملان ذلك ديناً لها على أبيه ، وإذا كان الصبي فقيراً وله أم موسرة وجداً موسر وقد مات أبوه قبل ذلك فإن نفقته على أمه وعلى جده على حساب موارثهما منه لو توفى ، وكذلك المم مع الأم ، وكذلك سائر العصبية سواء معها ، وليس أحد منهم في ذلك كالأب . ومن كان له ابن عم موسر وخال موسر وهو معسر زمن أو صغير صحيح فقير فإن نفقته على خاله دون ابن عمه ؛ لأن خاله ذو رحم محرمة منه وابن عمه ليس كذلك إنما هو ذو رحم غير محرمة منه . وإذا كان الرجل معسراً زمناً وله ابنة معسرة وله ثلاثة إخوة متفرقون فإن نفقته على أخيه لأبيه وأمه خاصة دون أخويه الآخرين ؛ لأنه وارثه لو توفى مع ابنته ، ونفقة الابنة على عمها أخى أبيها لأبيه وأمه خاصة دون عميها الآخرين . ولو كان مكان الابنة ابن زمن فقير كانت نفقة الأب على أخيه لأبيه وأمه وعلى أخيه لأمه على ستة أسهم : على أخيه لأبيه وأمه من ذلك خمسة ، وعلى أخيه لأمه من ذلك واحد ؛ لأن الابن لما كان يحجبهم عن الميراث جعل كالنيت . ونفقة الابن على عمه أخى أبيه لأبيه وأمه خاصة دون عميه الآخرين . وإذا كان الرجل زمناً فقيراً وله أب موسر [وابن موسر] فنفقته على الابن دون الأب .

باب أحكام المطلقات في عددهن والنفقة والسكنى

قال أبو جعفر : وإذا طلق الرجل امرأته وقد دخل به فإياها النفقة والسكنى حتى تنقضى عدتها ، حاملاً كانت أو غير حامل . ، وإذا كانت من المحيض أو صغيرة ممن لا تحيض ، أو كبيرة تحيض ؛ ذلت كنه سوء ، وسواء كانت مسلمة أو كافرة ، فإن كانت ممة وقد كان مولاهم معها بيت فبها السكنى والنفقة ، وإن كان لا بيت لها فليس لها سكنى ولا نفقة ؛ وكذلك كل من من زوج ، بإطلاق أو بغير طلاق ، بغيرها أو غير فعدها . مد أن يكون فعدها لا معصية فيه . من

اختيارها نفسها في عتاق مولاهما إياها ، ومثل اختيارها نفسها بعد بلوغها في قول
أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما وقد كان زوجها في صغرها من يجوز تزويجه
إياها من أوليائها سوى أبيها وسوى جدها أبي أبيها . وكل عدة وجبت عليها
بينونة وقعت [عليها] بينها وبين زوجها بمصية منها كارتدادها عن الإسلام
وكتبيلها بأزوجها أو ابنه من شهوة فإنها لا نفقة لها في ذلك ولها السكنى حتى تنقضى
عدتها . وكل عدة وجبت من نكاح فاسد أو مما سوى النكاح كعدة أم الولد إذا
أعتقها مولاهما أو مات عنها فلا نفقة في ذلك ولا سكنى . ولا نفقة للمتوفى عنها
زوجها ولا سكنى في ماله حاملا كانت أو غير حامل . ومن طلق امرأته فأنفق
عليها في عدتها حتى مضى أكثر من حولين ثم جاءت بولد فإن أبا حنيفة ومحمد
رضى الله عنهما قالا : ترد على زوجها نفقة ستة أشهر مما كان أنفقه عليها ،
وبه نأخذ . وقال أبو يوسف رضى الله عنه لا ترد شيئا .

باب الحضانة

قال أبو جعفر : وإذا طلقت المرأة طلاقا بائنا أو مات عنها زوجها ولها منه
ابن أو ابنة صغيران فإن الأم أحق بحضانتها ، ثم الجدة التي من قبل الأم ،
ثم الجدة التي من قبل الأب ، ثم الأخت من قبل الأب والأم ، ثم الأخت
من قبل الأم ، ثم الخالة ، ثم الأخت من قبل الأب ، ثم العممة . والأم
والجدة التي من قبل الأم والجدة من قبل الأب أحق بالغلام حتى يستغنى
فياكل وحده ويلبس وحده ويشرب وحده ، وأحق بالجارية حتى تحيض .
وأما الأخوات والعمات والخالات فهن أحق بالغلام والجارية حتى يأكلا وحدهما
ويشربا وحدهما ويلبسا وحده . والمجوسية واليهودية والنصرانية في ذلك بمنزلة
المسلمة . وأم الولد إذا مات عمها سيدها أو أعتقها بمنزلة الحرة المسلمة الزوجة
في ذلك . وكل ما تزوجت واحدة ممن ذكرنا أحداً لارحم محرمة بينه وبين
من تحضنه ، ذكراً كان الذى تحضنه أو أنثى ، انقطع حقها من الحضانة ووجبت

الحضانة لمن كانت تجب^(١) له لو توفيت^(٢) من ذكرنا ، فإن جاءت غير ذات زوج عادت إلى حقها [من] الحضانة . وإذا استغنى الغلام والجارية وخرجا من الحضانة فالأب أحق بالغلام وبالجارية بنير تخيير في ذلك للغلام ولا للجارية . ولا يحرم أحد مما ذكرنا الحضانة بزواج ذى رحم محرمة من الصبي والصبية في شيء من ذكرنا . وإذا انقطعت الحضانة عن النساء كما ذكرنا ، وكان أبو الصبي أو الصبية ميتا كان من سواء من العصبه أولى . وإن^(٣) أرادت المرأة المطلقة أن تنتقل بولدها إلى بلد آخر سوى البلد الذى طلقت فيه فتحضن الولد هناك فإن الزويح إن كان وقع بينها وبين أى الولد هناك كان لها ذلك ، وإن كان وقع في بلد آخر لم يكن لها ذلك ، وإنما ينظر في هذا إلى عقدة النكاح أين وقعت لا إلى ما سوى ذلك ، وإن كان النكاح وقع بينها وبين أبى الصبي [أو الصبية] في قرية فأرادت أن تنقلهما إلى قرية أخرى انظر في ذلك ، فإن كان توهما أو عصبتها، سوه يقدر على إثبات تلك القرية والإلزام بالصبي وبالصبية وإرجوع إلى منزلهم حتى يبيتوا فيها كان ذلك لها ، وإن كان الأمر على خلاف ذلك لم يكن ذلك لها . وكذلك إن أرادت أن تنقلهما من قرية إلى مصر ، وإن أرادت أن تنقلهما من مصر إلى قرية لم يكن لها ذلك على نوجوه كلها وقيل لها : إن شئت أقمى على حضاتهما حيث أنت وإلا فخلي بينهما وبين عصبتهم^(٤) واذهى حيث شئت .

باب نفقة المالك والبهايم

هو أبو جعفر : وعنى مالك المملوك الذكر والأنثى إذا تغلبهما باستخدامه

(١) كذا في الأصل من حب و صواب حذف من كما في نسخة .

(٢) أى مبروحة غير محرمة للصبي .

(٣) وفي الأصل شروء .

(٤) وفي نسخة تحصيلهما .

إياهما أن ينفق عليهما ، وأن يكسوها بالمعروف ، فإن أبى ذلك أو جرا وأنفق عليهما من أجرتهما ، فإن كانت الجارية لاتصلح لإجارة مثلها أو كانت زمينة أو كان الغلام زمينا أجبر على الإنفاق عليهما ، أو يبعأ عليه إن رأى الحاكم ذلك . وأما البهائم فإنه يؤمر مالكوها بالإنفاق عليها فيما تحتاج إليه من علف وما لا تقوم أنفسها إلا به ، فإن أبوا ذلك فإن محمداً رضى الله عنه روى عن أصحابه أنه يقال للملكية اتقوا الله وأنفقوا عليها ، فإن أبوا ذلك لم يجبروا عليه ، ووافقهم محمد على ذلك . وقد روى أصحاب الإماء عن أبى يوسف رضى الله عنه مما لم يحك فيه خلافاً بينه وبين أبى حنيفة رضى الله عنه أنه يجبر أرباب البهائم على النفقة عليها أو على بيعها ، وه نأخذ .

باب الزوجين يختلفان في متاع البيت

قال أبو جعفر : وإذا اختلف الرجل^(١) وامراته وهما زوجان حران في متاع البيت الذى يسكنانه ، فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول : ما كان فيه من متاع الرجال فهو للرجل مع يمين الرجل عليه للمرأة في دعواها إياه عليه ، وما كان من متاع النساء فهو للمرأة مع يمين المرأة عليه للزوج في دعواه إياه عليها ، وما كان فيه مما يكون للرجال والنساء فهو للرجل مع يمينه على دعوى المرأة إياه عليه ، فإن كان أحد الزوجين قد مات والآخر منهما حى كان الجواب كذلك أيضاً : إلا أنه يجعل ما يكون للرجال والنساء في ذلك للباقي منهما أيهما كان . وقال أبو يوسف رضى الله عنه في احياء والموت في ذلك كقول أبى حنيفة رضى الله عنه ، إلا أنه قال : يدفع إلى المرأة من متاع النساء خاصة ما يجهز به

(١) كذا في النسخة وكان في الأصل : الزوج

مثلها إلى زوجها ويكون ما يبقى سوى ذلك للزوج . وقال محمد رضى الله عنه
 فى ذلك كله فى الحياة والموت كقول أبى حنيفة رضى الله عنه فى الحياة .
 وأما زفر رضى الله عنه فقد روى عنه أن ذلك كله يكون بينهما نصفين مع
 يمين كل واحد من الزوجين فى ذلك على ما يدعيه صاحبه فى ذلك ، وبه نأخذ .
 وقد روى عن زفر خلاف ذلك أيضا . والذميان فى ذلك والذمية فيه تحت المسلم
 كالزوجين المسلمين فى جميع ما وصفنا . وإن كان أحد الزوجين عبداً فإن أبا حنيفة
 رضى الله عنه قال : المتاع للحر منهما فى حياته ولورثته بعد وفاته . وقال أبو يوسف
 ومحمد رضى الله عنهما : نرى العبد ^(١) المأذون له فى التجارة والمكاتب فى ذلك
 بمنزلة الحر ، وبه نأخذ .

كتاب القصاص والديات والجراحات^(٢)

قال أبو جعفر : وإذا جنى الصبي الذى لم يبلغ أو المجنون فى حال جنونه ،
 على رجل فقتله كانت ديته على عاقلته ؛ لأنه لا عمد له ^(٣) . وكذلك كل
 جناية تكون منه فيما دون النفس على يد أو رجل أو عين ، أو ما أشبه ذلك
 فديتها على عاقلته ، وما كان مما وجب فيه الدية [كاملة] بجنايته كانت
 على عاقلته فى ثلاث سنين . وما كان مما وجب فيه ثلثا الدية كان عليها
 فى سنتين ، وما كان مما فيه نصف الدية كان عليها فى سنتين أيضا : فى السنة
 الأولى منهما ثلث الدية ، وفى السنة الثانية منهما سدس الدية ، وما كان
 فيه ثلث الدية كان فى سنة واحدة ، وما كان من ذلك مقداره نصف عشر
 الدية فصاعدا إلا أنه لا يتجاوز ^(٤) ثلث الدية كان عليها أيضا فى سنة واحدة ،

(١) وفى قبضية إن .

(٢) وفى قبضية وإسرح وأوبها .

٣ وفى قبضية لأعمه له وليس بجنى .

(٤) وفى ثبته لا يتجاوز .

وجا كان منه دون نصف عشر الدية كان على الجاني منهما^(١) في ماله ؛ لا تحمله عنه عاقلته . والقصاص بين الرجال الأحرار العقلاء البالغين في الأنفس وفيما دونها ، مسلمين كانوا أو كفارا ، غير الحربيين فإنه لا قصاص بحربي^(٢) وإن كان في أمانه على مسلم ، ولا على ذمي ، وله دية ما جنى عليه في نفس كان ذلك أو فيما دونها ، وهذا قول أنى حنيفة ومحمد رضي الله عنهما ، وهو قول أبي يوسف الذي رواه محمد رضي الله عنهما ، وبه نأخذ . وقد روى أصحاب الإملاء عنه في ذلك أن الحربى في أمانه كالذمي في ذمته فيما يجب له من القصاص [سواء مما أصابه به مسلم أو ذمي في بدنه ، والعبيد والأحرار في القصاص] في الأنفس سواء ؛ يقتص للحر من العبد ، ولولى العبد من الجاني على عبده ، لا يختلفون في ذلك . وما جناه حرٌّ على عبد فيما دون النفس أو جناه عبد على حر فيما دون النفس فلا قصاص بينهما في ذلك . والواجب فيما جناه العبد على الحر أن يدفعه به مولاه إلى ولي الحر أو يفديه منه بديته . والواجب فيما جناه الحر في ذلك على العبد في قول أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهما ما قصه لمولاه في ماله لا على عاقلته ، إلا أن يكون الذى جناه عليه يستهلكه كفقء عينيه أو كقطع يديه^(٣) أو كقطع رجله أو ما أشبه ذلك مما يكون به مستهلكه ، فيكون مولاه بالخيار إن شاء احتبسه وضمن الجاني ما بين قيمته بعد الجناية وما بين قيمته قبلها ، وإن شاء سلمه إلى الجاني [و] ضمن الجاني قيمته يوم جنى عليه في ماله وأما أبو حنيفة رضي الله عنه فكان يقول في ذلك : ما جناه الحر عليه من قطع عضو^(٤) أو من فقء^(٥) عين وجب عليه فيه جزء^(٦) من قيمته ، إلا حصّة من

(١) كذا في الأصل وفي التاية عليها . قلت . وأمل صير منهما رجوع إلى الصبي والمحو . والله أعلم .

(٢) وفي النسخة لحرى .

(٣) وفي النسخة كفقء عينيه أو كقصه يديه

(٤) وفي النسخة قطع عظم .

(٥) كان في الأصل أو . . كفقء عين والأصوب أو من فقء عين كما هو في النسخة .

(٦) كان في الأصل قيمة حرثه والصواب في النسخة فيه جزء .

عشرة دراهم من قيمته ، إلا أن يكون قطع له أذنًا فبراً منها ، أو تنف له حاجباً فلم ينبت فإنه كان يجعل في ذلك غرم نقصانه لمولاه لا ماسوى ذلك ، وإلا أن يكون [جنى] عليه جنابة مستهلكة ، ويجب في مثلها لو جنيت^(١) على حر ديتة كاملة ، فيكون مولاه بالخيار ، إن شاء احتبسه ولا شيء له غيره ، وإن شاء سلمه إلى الجاني وضمنه قيمته يوم جنى عليه . ولا قصاص بين العبيد ولا بين العبيد والأحرار فيما دون النفس ، والقصاص بينهم في الأنفس كالقصاص بين الأحرار فيها ، والقصاص بين النساء الخرائر في الأنفس وفيما دونها ، والقصاص بينهم وبين الرجال في الأنفس كالقصاص بين الرجال فيها ، ولا قصاص بينهم وبين الرجال فيما دون الأنفس ، والواجب في ذلك الديات أو الأرش^(٢) لا ماسواها . ويقتل الجماعة بالرجل الواحد ، ولا يقطع يداً بيد ، ولا رجلان برجل . ولا يقق عيّن بعين ، والواجب في ذلك الأرش لا ماسواها . ولا قصاص بين والد وبين ولده في جناه الوالد على الولد في نفس ، ولا في دونها على حل من لأحوال ، والواجب في ذلك الدية لا ماسواها . والقصاص واجب للوالد على الولد في جناه الولد عليه في النفس وفيما دونها على ما يجب في ذلك لو كان أحنبيين . وإذا قطع رجل يمين رجلين عمداً كان لها أن يقطعا يده اليمنى ويضمناه دية يد بينهما . وإذا قتل رجل رجلين عمداً قُتل بهما لا شيء عليه [لهم] سوى ذلك . وإذا اجتمع في الجنابة من لو تفرد بها [وجب عليه القصص فيها ومن لو تفرد بها] لم يجب عليه القصص فيها ، لم يكن عيهم فيها قصص ، وكان عيهم ديتها على الذى لو تفرد بها منهم كان عليه القصص في منه^(٣) وعلى الآخر على عاقته^(٤) والله أعلم .

(١) وفي الفصية حدثت .

٢٠ وفي الفصية والأرش .

(٣) قل في هرج : لأن عمداً في حته وعاقته لا عقل مدد .

(٤) رد في شرح مقول كحصى .

باب كيفيات القتل والجراحات

قال أبو جعفر : القتل على ثلاثة أوجه : عمد وخطأ وشبه عمد . فأما العمد [فهو] ما تعمد به بالسلاح أو بما سواه مما يجرح قتلته به ، ففيه القود ، وهو القصاص بالسيف لا بما سواه ، ولا شيء فيه من دية ولا مما سواها^(١) إلا أن يصطلح على ذلك الجاني وولى المجنى عليه فيجوز عليهما من ذلك ما اصطلحا عليه ويبطل به القود ويكون ما اصطلحا عليه على الجاني في ماله حالا إلا أن يكون الصلح وقع بينهما على أنه إلى أجل فيكون إلى ذلك الأجل ، ولا كفارة في ذلك على الجاني ، وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رضي الله عنهم ، إلا أن أبا يوسف ومحمد رضي الله عنهما قالوا : كل ما قتل به مما مثله يقتل وإن كان لا يجرح فهو كالسلاح وكما سواه مما يجرح في جميع ما ذكرنا . وبه نأخذ . وأما الخطأ فهو ما أصابه قتلته مما لم يردده وإنما أراد غيره ، ففي ذلك الدية على العاقلة في ثلاث سنين في كل سنة منها ثلثها . والدية في ذلك من الإبل أخماس : عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون ابن مَخَاض وعشرون ابنة مَخَاض وعشرون بنت لبون^(٢) . وهي من الورق عشرة آلاف درهم ، ومن الذهب ألف دينار ولا صنف للدية في قول أبي حنيفة رضي الله عنه غير هذه الثلاثة الأصناف . وأما أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما فقالا : الدية في كل صنف من هذه الثلاثة الأصناف كما قال أبو حنيفة رضي الله عنه . وهي أيضاً من الأشياء ألفا شاة مُسِنَّة قنية^(٣) ، ومن البقر مائتا بقرة ، ومن الحلال مائة حلة ، ولا صنف للدية في قول أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهما غير هذه الأصناف الثلاثة ذكرنا . وفي ذلك الكفارة

(١) كذا في النسخة وكان في الأصل ولا مما سواه .

(٢) ذكر في فبضية بنت لبون من خدعة

(٣) اقنية بالضم والسكر من كند وجمع قى . يقال : له عنه قنية وقنية أى خالصة له

ثلاثة عليه .

وهي ما قال الله عز وجل تحرير رقبة مؤمنة . والذي يجرى فيها من الرقاب مثل الذي ذكرناه من الرقاب في كفارة الظهار، إلا أنه لا يجرى في هذا^(١) من الرقاب إلا من كان من أهل الإيمان ، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين لا يجرى في الكفارة إلا ذلك . والعاقلة هي أهل الديوان التي تأخذ الأعطية ، ولا يدخل في ذلك النساء ولا الصبيان ولا المماليك ولا من لا عطاء له في ديوان . ولا يعقل في ذلك ذو رحم عن ذي رحمه إذا لم يجمعه وإياه ديوان واحد . ومعنى ثلاث سنين في قولهم إنما هو ثلاثة أعطية ، قدمت لأهلها قبل ثلاث سنين أو أخرت عن أهلها إلى أكثر من ذلك من السنين . ويعقل الجاني مع عاقلة جنابة نفسه إذا كان رجلاً حراً صحيح العقل ، فإن لم يكن ديوان عادت الدية على القبائل على ما كانت عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى ردها عمر رضي الله عنه إلى الدواوين فجعلها فيها دون القبائل . والذي يغرمه كل رجل من الدية ثلاثة دراهم أو أربعة لا أكثر من ذلك . فإن تجاوز ذلك في التقسيط إلى ما هو أكثر من ذلك ضم إلى العاقلة أقرب القبائل إليها في النسب حتى يصيب كل رجل في التقسيط من الدية مقدار الذي ذكرناه . وإن كان الجاني لا عاقلة له فقد روى محمد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رضي الله عنهم أن الدية عليه في ماله ولم يحك في ذلك خلافاً . والمشهور عنه مما قد ذكره في غير موضع من كتبه أن الدية في بيت مال المسلمين . وأما شبه العمد فهو ما أريد وتعمد فصيب به النفس بما لا قصاص فيه مما شبه يقتل ومثله لا يقتل في قول أبي حنيفة رضي الله عنه ، وهو قول أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهم ما يأتي به^(٢) على النفس بم مثله غير موهوم منه القتل

(١) وفي الأصل ثمانى : فيه .

(٢) وفي نسخة : ثمانية .

كالضربة بالسوط أو بالمصا أو كاللكرزة باليد أو كاللطة بها إلا إن تكرر ذلك حتى يكون جلته موهوماً منها القتل فيخرج ذلك في قولها من شبه العمد ، ويدخل في باب العمد الموجب للحدود ، وكذلك في قولها كل ما مثله يقتل مما يجرح ومما لا يجرح إذا أتى به على النفس على العمد لذلك فهو عمد وفيه القود بالسيف لا بما سواه . وفي شبه العمد في قولهم جميعاً الكفارة كاللطفة التي ذكرناها في الخطأ ، والدية تغاظ فيها في الإبل خاصة دون ما سواها من أصناف الدية ، وهي في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضي الله عنهما أربعاً : خمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة وخمس وعشرون بنت تحاص وخمس وعشرون بنت لبون ، وهي في قول محمد رضي الله عنه ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون ما بين ثنية إلى بازل^(١) عامها كلها خلفه^(٢) في بطونها أولادها ، وبه نأخذ . وكل ما ذكرنا في النفس أنه شبه العمد فهو فيما دون النفس عمد . فالقتل على ثلاثة أوجه على ما ذكرنا ، والجراحات فيما دون النفس إذا برأ منها على وجهين : خطأ وعمد ، ولا ثالث لهما .

باب من أحكام العمد

قال أبو جعفر : وإذا عدا رجل على رجل فشق بطنه وأخرج^(٣) حشوته ثم ضرب رجل عنقه بالسيف عمداً فالقاتل له الذي يجب عليه القود هو الذي ضرب عنقه بالسيف دون الآخر ، وكذلك كل ما فعله به مما قد يعيش بعده يوماً أو بعض يوم ثم يموت فضرِب رجل عنقه بالسيف في تلك الحال ،

(١) الثنية من الإبل الذي أتى : أى أتى نتيته وهو ما استكمل السنة الخامسة ودخل في السادسة ، ومن الخلف ما استكمل الثانية ودخل في الثالثة ، ومن الحافر ما استكمل الثامنة ودخل في الرابعة ، وهو في كلها بعد الجذع وقبل الرباعي والجمع نان وثناء ، والبازل من الإبل ما دخل في السنة التاسعة ، والذكر والأثني فيه سواء (مغرب) .

(٢) وفي المغرب : والخلفة الحامل من النوق ، وجمعها غلام وقد يقال خلفات .

(٣) وفي أمية خرج حشوته .

فالقود عليه أيضاً لا على الأول ، وعلى الأول فيما أصلب منه الأرض ولا قود فيه عليه ، وإن كان الأول قد أتى على نفسه ولم يبق منها إلا الاضطراب للصوت من الجناية التي جناها عليه ثم جاء رجل فضرب عنقه بالسيف عمداً ، فالتقاتل هو الأول وعليه القود ، ويعاقب الثاني على ما كان منه . وإذا قطع رجل يدي رجل ورجليه عمداً فإن برأ من ذلك [كله] كان عليه القصاص فتقطع يده ورجلاه ، وإن مات من ذلك كله كان عليه القصاص في النفس خاصة ولم يقطع يده و [لا] رجلاه . ومن قطع يد رجل عمداً ثم قتله بعد ذلك عمداً بسيف فإنه إن كان لم يبرأ من قطع يده حتى قتله فإنما عليه القصاص في النفس [خاصة] ولا قصاص عليه في اليد ، وإن كان برأ من اليد ثم قتله بعد ذلك كان عليه القصاص في اليد وكان عليه القصاص في النفس جميعاً . ومن رمى رجلاً مسلماً بسهم فارتد المرمى ثم وقع به السهم فقتله وهو كذلك ، فإن أبا حنيفة رضي الله عنه قال على الرامي دية المرمى . وقال أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما : لا شيء عليه ، وبه نأخذ . وإن رماه وهو مرتد ثم أسلم ثم وقع به السهم فقتله وهو مسلم فلا شيء عليه في قولهم جميعاً . ومن رمى عبداً بسهم فأعتقه مولاه ثم وقع به السهم فقتله فإن محمداً رضي الله عنه قال : على الرامي لمولى العبد ما بين قيمة عبد مرمي^(١) إلى قيمته^(٢) غير مرمي ولا شيء عليه سوى ذلك ، وبه نأخذ ، وعليه في قياس قول أبي حنيفة رضي الله عنه قيمته عبداً لمولاه^(٣) . ومن قطع يد مرتد فأسلم ثم مات فلا شيء على القاطع . وإن قطعه وهو مسلم ثم ارتد ثم مات أو قتل على الردة فعلى القاطع دية اليد لا شيء عليه سواها ، وإن رجع إلى الإسلام قبل أن يتوت ثم مات منها

(١) كان في الأصل عبده مرمي وأصوب ما في الفيضية عبد مرمي وعي تقدير عبده لا ما أن يكون مرمي أو مرميا .

(٢) وفي الفيضية : إلى ما بين قيمته .

(٣) وفي فيضية قيمة عبد لمولاه .

بعد ذلك فإن أبا حنيفة وأبا يوسف رضى الله عنهما قالا : له على قاطع يده دية نفسه ، وقال محمد رضى الله عنه : لا شيء عليه غير ^(١) دية يده ، وبه نأخذ . وإن كان ارتد ولحق بدار الحرب ثم رجع إلى دار الإسلام مسلماً ثم مات من القطع بعد ذلك فلا شيء على قاطعه غير دية يده في قولهم جميعاً . ومن قطع يد عبد خطأ فأعتقه مولاه ثم مات منها فلا شيء على القاطع غير أرش اليد وعتاقه إياه كبرئه [من] اليد ^(٢) . ولو كان قطع يده عمداً والمسألة على حالها فإن أبا حنيفة وأبا يوسف رضى الله عنهما قالا : إن كان المولى هو وارثه لا وارث له غيره فله أن يقتل الجاني ، وإن كان له وارث غيره يحجبه عن ميراثه أو يدخل معه في ميراثه فإنه لا قصاص على الجاني وعليه أرش اليد للمولى ، ولا شيء عليه سوى ذلك . وقال محمد رضى الله عنه : لا قصاص عليه في الوجهين جميعاً ، وعليه أرش اليد للمولى ، ولا شيء عليه سوى ذلك ، وبه نأخذ . ومن قطع من رجل يداً أو رجلاً أو [قطع] أصبعاً أو أظفلاً من أصبع أو ماسوى ذلك من مفصل من المفاصل عمداً فعليه القصاص بعد البرء من الجنابة ، ولا قصاص عليه قبل ذلك . ومن قطع من رجل يده من نصف ذراعه عمداً فلا قصاص عليه في ذلك ، وعلى القاطع في ذلك دية اليد وحكومة فيما قطع من الذراع في قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما وهو قول أبى يوسف رضى الله عنه الأول ، وبه نأخذ . ثم روى أصحاب الإجماع عنه أن عليه في ذلك دية اليد لا شيء عليه فيه سواها . ومن قطع أصابع يد رجل كلها خطأ فبرأ منها فعليه في كل أصبع منها عشر الدية ، فيكون جميع الذى عليه في ذلك

(١) كان في الأصل له مكان غير الصواب غير كما هو في الفيضية .

(٢) كذا في الأصلين ولعل الصواب ولعل كبرئه من اليد . وفي الشرح : ولو قضي يد عبد ثم أعتقه مولاه والقطع خطأ فقد رى عن السراية ويجب دية اليد وهو نصف القيمة لمولاه ؛ لأن أصل الجنابة حصل وهو عبد ، وإن كان عبداً لأن كان للعبد وارث غير المولى أو غيره يشاركه في ميراثه فلا قصاص ، وإن لم يكن له وارث سوى المولى فعلى قول أبى حنيفة وأبى يوسف المولى حق الاقتصاص ، وعلى قول محمد ليس له حق الاقتصاص لاختلاف سبب الولاية .

نصف الدية على عاقلته في سنتين : في السنة الأولى منه ثلثه^(١) ، وفي السنة الثانية ثلثه . ولوقطع الكف من المفصل كان الذي عليه مثل ذلك أيضاً . ويدخل الواجب في الكف في الواجب في الأصابع . ولا قصاص في عظم إلا في السن خاصة [بالمبرد] فإنها تقاص^(٢) ويقتص منها بالمبرد^(٣) مثل الذي أخذ منها . ولا يؤخذ في القصاص يد يسرى بيد يميني ، ولا يد يميني بيد يسرى . ولا قصاص في آمة^(٤) ولا جائفة ، و [في] كل واحدة منهما بعد البرء منها ثلث دية النفس ، وفي الأذن القصاص ، وفي الأنف القصاص ، وفي السن القصاص . ولا قصاص في يد سليمة بيد شلاء . ومن قطع يمين رجل صحيحة ويمين القاطع شلاء كان المقطوع بالخيار ، إن شاء أخذ يد القاطع الشلاء قصاصاً بيده الصحيحة لاشيء له سوى ذلك ، وإن شاء ضمن القاطع دية يده الصحيحة وترك القصاص في يده الشلاء ، فإن لم يختار شيئاً من ذلك حتى ذهبت اليد الشلاء [بأفة] من السماء أو من جناية جان عليها^(٥) فأخذها بغير حق كان وجب له أخذه به ، بطل حق المقطوع الأول ، وكان الواجب على هذا الجاني الثاني للجاني الأول^(٦) ولا شيء للذي جنى عليه الأول في شيء من ذلك . ولا قصاص في شيء من الشجاج غير الموضحة وهي التي توضح العظم ، فإن فيها القصاص إذا كانت عمداً . وإن كانت خطأ ففيها

(١) كذا في الأصل منه وفي الفيضية منها ولعل الصواب منها ويكون الضمير لسنتين .
(٢) كان في الأصل بالسين المهملة والصواب بالصاد المهملة كما هو في الفيضية . قال : قاترا رجل قصاصاً بما كان له قبله : أي حبس عنه مثله وأوقع به القصاص وجازاه وفعل به مثل ما فعل .
(٣) المبرد بكسر الميم آلة سحق الحديد وأمثاله وهو السوهان . يقال برد الحديد إذا سحقه وأخذ منه بالمبرد . وفي العرب وبرد الحديد سحقه بالمرد برداً ، ومنه تبرد السن . و بردة ما يسقط منه بالسحق .

(٤) كان في الأصل في الآمة باللام وفي فيضية في آمة بالتيكثير وهو الذي يسب ولا جنة

(٥) وفي الفيضية فإن وهو تصحيف و صوب جان .

(٦) أي لدية أو لقصص .

نصف عشر الدية على الجاني على عاقلته . وموضع الموضحة الرأس والجبين والحيان والذقن ، موضعها موضع العظام من الرأس ومن الوجه . والآمة التي تؤم الدماغ وفيها ثلث الدية . والجاثة [التي تصل] إلى ^(١) الجوف ، فإن فذت حتى خرجت من الجانب الآخر كان فيها ثلثا الدية وكانت جائفتين . وفي الهاشمة عشر الدية وهي التي تهشم العظم ، وموضعها موضع الموضحة . وفي المقلة عشر الدية ونصف عشر الدية ، وهي التي انتقل ^(٢) منها العظام وموضعها موضع الموضحة . وفي السحاح حكومة عدل وهي التي بينها وبين العظم ^(٣) جلدة رقيقة وموضعها موضع الموضحة . وفي الباضعة وهي التي تبضع نعض اللحم ولا تبلغ الجلدة التي تبلغها السحاح حكومة عدل . وموضعها موضع الموضحة . وفي المتلاحة حكومة عدل وموضعها موضع الموضحة ، وفي الدامية حكومة عدل وهي التي تدمى ، وموضعها موضع الموضحة . وقال محمد : المتلاحة هي التي يلتحم فيها الدم وبالتحامه سميت متلاحة ؛ ولم يحك في ذلك اختلافاً ، وبه نأخذ . وروى أصحاب الإملاء عن أبي يوسف رضى الله عنه أنها [هي] التي تشق الجلد ولا تأخذ من اللحم شيئاً . والحكومة في كل ما ذكرنا أن يقوم الحنئ عليه حين وقعت به الجناية لو كان عدداً ثم يقوم لو كان عبداً به الجناية فينظر كم بينهما ^(٤) من القيمة فيكون عيه ما يقاومه من الدية ^(٥) . ومن فئل عدداً وله

(١) كان في الأصل في خوف والصواب ما في البيضة إلى اخوف .

(٢) وفي البيضة يقلل منها .

(٣) كان في الأصل وبين الرأس عظم وفي البيضة بينهما وبين العظم وهو الصواب . وفي الشرح سحاح وهي التي تقض اللحم وتصل إلى احلدة الرقيقة التي بين اللحم والعظم . قلت : ولعل الرأس الذي في الأصل والله أعلم كان بعد عظم فسقص من الأصل فكتب اناسح على الهامش فأدخل في المسح الثاني في غير مقامه وكان يساوي بين عظم الرأس .

(٤) وفي البيضة كم يقصها .

(٥) وخالفه الكرخي قال : في ديوات مسوط ا-بحر حتى ح ٢٦ من ٧٤ ثم اختلف المتأخرون من مشايخنا في معرفة حكومة عدل فقال اصحابي : السبيل في ذلك أن يقوم لو كان مملوكا بدون هذا الأثر ، ويقوم مع هذا الأثر ثم يطرح إلى تماوت ما بين القمتين كم هو فإن كان بقدر نصف العشر يحسب نصف عشر الدية ، وإن كان بقدر ربع عشر يحسب ربع عشر الدية ، وكان نكرحي =

أولياء بعضهم حاضر وبعضهم غائب لم يقتل حتى يحضروا جميعاً . ومن قُتل وله ابنان أحدهما كبير والآخر صغير فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال : للكبير أن يقتل قبل أن يكبر الصغير ، وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : ليس له ذلك حتى يكبر الصغير ، وبه نأخذ . ومن عفا من ورثة المقتول عن القصاص من رجل أو امرأة زوجة أو أم أو جدة أو من سواهن من النساء أو كان المقتول امرأة فعفا زوجها عن القاتل فلا^(١) سبيل إلى القصاص ، ولبن سوى العاقبة من الورثة حصته من الدية . ومن قطع يد رجل عمداً فغنى له عن اليد ثم مات منها فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول قد بطل العفو وعلى القاتل لدية لورثة المقتول . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : لا شيء عليه والعفو من اليد عفو عما وعمما يحدث منها ، وبه نأخذ . ولو كان عفى عن اليد وعمما يحدث منها أو عن الجناية ثم مات المقتول من ذلك لم يكن على القاطع شيء في فومه جميعاً . ومن قطع يد رجل عمداً فصالحه معها وعمما يحدث منها على قليل أو على كثير كان ذلك جائزاً ، ولو مات منها وقد كان صر صاحب فراش أو لم يكن صار كذلك كان^(٢) كذلك أيضاً^(٣) لأن الجناية لم تكن

يقول : هذا غير صحيح وراء يكون قصاص لقيمة بالمشاجح التي قل الموصحة أكثر من نصف الممر فتوى هذا القول إلى أن يوجب في هذه المشاجح من الدية فوق ما أوجبه المشرع في الموصحة وذلك لا يجوز ، ولكن الصحيح أن يطرأ كمقدار هذه المشاجح من نصف عشر لدية ، لأن وجوب نصف عشر الدية ثبت بالنسبة ولا من فيه يرد إلى مصوص عليه باعتباره لمضى . فتسكن صحيح قول اصحابي عند معناه . قال في شرح الدر المختار هو أى هذا ثموت أى حكومة مدله يعنى كما في الودية والقبية والملتقى والدرر والحاية وغيره . وحزمه في الجمع ، وفي خاصة . يستقيم قول سكرحي لو الحاية في وجه ورأس فحينئذ يعنى به ولو في غيره أو تمر على يعنى يعنى بقول الطحاوى مطلقاً أنه أسرته . ووجهه في جوعرة ريذة . زعمل تسير حكومة هو ما يحتاج إليه من النفقة وأجرة صلب والأدوية من رأسه . فت : وقد في رد المحتار هـ من ٤١٢ قوله هـ يعنى به حد حيوى وهـ قل لائمه لئانه قل من المدين وهو مول كل من يتعاطى عنه الميم . معراج .

(١) كان في الأصل ونسبيل و صوب . في نسخة ٦٠٠ .

(٢) موه صار كذلك كان . - قدم من عيصية .

(٣) رضى بـ صحيح . حنايت من مـ صـ - رضى حـ ٢١ من هـ ولؤوب حـ من اخرج =

أوجبت مالا وإنما أوجبت قوداً^(١) . ومن قطع يد رجل عمداً فاقطع له منه الإمام ثم مات المقتص منه من القصاص فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال دية نفس المقتص منه على المقتص له ، وبه نأخذ . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : لاشيء [له] عليه . ومن قتل رجلاً عمداً وللمقتول ولى فقطع الولى يد القتال ثم عفا عنه ، فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول : للقاتل على ولى المقتول دية يده فى ماله . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : لاشيء [له] عليه ، وبه نأخذ^(٢) .

باب الديات فى الأنفس وفيما دونها

قال أبو جعفر : وفى النفس إذا قتلت خطأ الدية ، وقد ذكرنا مقدارها وأصنافها فيما تقدم منا فى كتابنا هذا . وديات المسلمين وديات أهل الذمة من اليهود والنصارى والمجوس فى الأنفس وفيما دونها سواء . ودية المرأة على النصف من دية الرجل فيما دق وفيما جل^(٣) . والذى تحمله العاقلة من دية كل واحد من الرجل ومن المرأة نصف عشرها فصاعداً . ودية كل واحد منهما تؤخذ

أو الحراقة أو الضربة أو الفصع أو الشحة أو اليد على شيء ثم برأ فالصلح جائز لأنه أسقط بهذه الألفاظ حقه بعوس . وإن مات بطل الصلح فى قول أبى حنيفة وعليه القصاص فى القياس وفى الاستحسان عليه الدية فى ماله ، وإن آل أخرج إلى قتل كانت الدية على عاقلته ، وعقد أنى يوسف ومحمد الصلح مفسوخ ولا شيء عليه . لى أن قال ولو كان صالحه على ذلك وما يحدث منه ، كان الصلح ماضياً إن مات أو عاش لأن ما يحدث عنه أسرابة يكون هو بهذا اللفظ مسقطاً حقه عن النفس موسى ، والقصاص فى النفس وإن كان يجب مع الموت دائماً يجب سب الحياة . وإسقاط الحق بعد وجود سبب الوجوب صحيح ، وكذلك من الجارية صحيح إن عاش أو مات . لأن احياة تمام النفس وما دونها حتى لو قال لا جارية لى قبل ولان ثم دعى عليه نفس مسمع دعوته الخ .

(١) يقول من احياة موح لا ابتداء بل قوداً إذا سقط القود فالصلح لا يعود مالا حتى يوجب عليه الدية فى ماله .

(٢) وفى العيصية : تل أبو جعفر هذه كلها كما قال أبو يوسف ، مكان وبه نأخذ .

(٣) أى مما تل أكثر يعنى فى الدية الكلمة وفى نفعها ورعها وعشرها فى كلها مثل نصف دية لرجل .

في ثلاث سنين ، وفي العينين الدية ، وفي إحداها نصف الدية ، ويستوى في ذلك عين الأعور وعين الصحيح ، ويكون الواجب في كل واحدة منهما نصف الدية لا أكثر من ذلك ، وفي اليدين الدية ، وفي إحداها نصف الدية ، وفي الذكـر الدية ، وفي الرجلين الدية ، وفي إحداها نصف الدية ، وفي الذكر الدية ، وفي الأنثيين الدية وفي إحداها نصف الدية ، وهما سواء ، وفي الذكر إذا قطع مع الأنثيين عرضاً أو بديء بالذكر تم بالأنثيين^(١) طولاً ديتان ، وإذا بديء بالأنثيين حتى أتى ذلك عليهما وعلى الذكر كان في ذلك دية وحكومة [عدل] ، وفي الشفتين الدية وفي إحداها نصف الدية وهما سواء ، وفي أشعار العينين الدية وفي كل واحد منهما ربع الدية . وفي الأنف الدية ، وفي المارن الدية ، وفي الحاجبين الدية وفي إحداها نصف الدية . وفي كل أصبع من أصابع اليدين والرجلين عشر الدية . والأصبع كلها سواء . وفي كل أنملة من كل إصبع فيه ثلاث أنامل ثلث عشر الدية ، وفي كل إصبع فيها أناملتان نصف عشر لدية ، وفي كل سن نصف عشر الدية . والأضراس والأسنان سواء في ذلك . ومن ضرب رجلاً ضربة فأتى أسننه كلها كانت عليه دية وثلاثة أخماس دية ، لأن عليه في كل سن [منها] نصف عشر الدية ، واثنان وثلاثون سناً منها عشرون ضرساً وأربعة أنياب وأربع ثنايا^(٢) وأربع ضواحك فعلى^(٣) الجاني من ذلك في السنة الأولى من جميع الدية ثلث دية ، ومن ثلاثة أخماس الدية ثلث الدية ، فذلك ثلث الدية . وعليه في السنة الثانية من الدية ثلث الدية وم يبق من ثلاثة أخماس الدية . وعليه في السنة الثالثة ثلث الدية^(٤) وهو

(١) وفي الفيضية دون الأنثيين مذكور ثم بالأنثيين .

(٢) وراد في الفيضة عدد ثنايا : وأربع ردعيات فتكون للأسنان إذا ست وثلاثين والأولى حذف الضواحك لأنها من الأضراس فلا أن يكون ذكرها البصير ، ولا ديس ذكر الرباعيات في تقسيم الأسنان . ولله أعلم .

(٣) كان في الأصل في و صواب في كما هو في جميعه .

(٤) قلت : ويجوز دية رأسه يكون أربعة وعشرون مائة ، ودون لأنها تحبها دية كرامة وذلته فخماس الدية محتج . وعدد يكون به خمس وثلاث مائة وخمسة عشر =

بقية [الدية] . وفي ثديي المرأة الدية ، وفي إحداهما نصف الدية . وفي حلفتي ثدييها الدية ، وفي إحداهما نصف الدية . وفي ثديي الرجل حكومة عدل ، وفي إحداهما مثل نصف ذلك . ومن قطعت يده ليس فيها إلا إصبع واحدة أو أكثر منها من الأصابع ففيها دية ما فيها من الأصابع ، ولا شيء في الكف في قول أبي حنيفة رضي الله عنه ، وقد كان أبو يوسف رضي الله عنه يقول هذا ثم رجع عنه فقال : إذا قطعت يده وفيها إصبع أو إصبعان نظر إلى أرش الإصبع أو إلى إصبعين ، أو إلى أرش اليد سوى ذلك ، فجعل عليه الأكثر منها ، وإن كان الذي فيها من الأصابع ثلاث أصابع فصاعداً فقله في ذلك كقول

== فالدية خمسة عشر سهماً وثلاثة أخماسها تسعة أسهم فالكل يكون إذا أربعة وعشرين فثلث الدية خمسة ، فإذا أخذنا ثلث الدية من الدية الكاملة وهي خمسة وثلث الدية وهي خمسة من ثلاثة أخماس الدية وهي تسعة وأضفنا خمسة إلى خمسة تكون عشرة وهي ثلثا دية كاملة للسنة الأولى ، وثلث الدية وهو خمسة وما بقي من ثلاثة أخماس الدية وهي أربعة تكون تسعة أسهم للسنة الثانية ، وللسنة الثالثة ثلث الدية الباقي وهي خمسة من أربعة وعشرين . والدية الكاملة بالدرهم عشرة آلاف درهم وثلاثة أخماسها ستة آلاف ، وبحجوع دية الأسنان ستة عشر ألفاً ، في السنة الأولى ستة آلاف وستمائة وستة وستون وثلثا درهم ، وهي ثلثا عشرة آلاف التي هي دية كاملة منها من الدية الكاملة ثلاثة آلاف وثلثمائة وثلثا درهم وثلث درهم ومثلها من ثلاثة أخماس الدية أعى نصفها من الدية الكاملة ونصفها من الثلاثة الأخماس ، وفي السنة الثانية من الدية الكاملة ثلثها وهي ثلاثة آلاف درهم وثلثمائة وثلثا درهم وثلث درهم والباقي من ثلاثة أخماس الدية وهي ألفان وستمائة وستة وستون وثلثا درهم . ويصير المجموع ستة آلاف درهم ، وفي السنة الثالثة ما بقي من الدية وهي ثلث الدية ثلاثة آلاف وثلثمائة وثلثا درهم وثلث درهم . وفي كتاب الديت من رد المحتار ج ٥ ص ٤١٠ : واعلم أن الدية وثلاثة أخماسها وهي ستة عشر ألفاً مائة في ثلاث سنين ، لكن هل في الجوهره وغيرها لأنه يجب في السنة الأولى ثلثا دية ثلث من الدية لكاملة وثلث من ثلاثة أخماسها ، وفي السنة الثانية ثلث الدية وما بقي من الثلاثة الأخماس ، وفي السنة الثالثة ثلث الدية وهو ما بقي من الدية الكاملة ، وذلك لأن الدية في ثلاث سنين في كل سنة ثلثها ويحب ثلاثة أخماسها وهي ستة آلاف في سنتين ، في الأولى منها ثلث الدية والباقي في السنة الثانية . إقرار عن شرح لطحاوي . ثلث : وعليه في السنة الأولى ستة آلاف وستمائة وستة وستون وثلثا ، وفي السنة الثانية ستة آلاف . وفي الثالثة ثلاثة آلاف وثلثمائة وثلثا وثلثا وثلثا ، ولكن في المحتى والتتار حاية وعبرهم عن المحط أنه في السنة ائامة ستة آلاف وستمائة (١) وثلاثة وثلثا وثلث ، وفي السنة الثالثة ثلاثة آلاف ومثلها في المدح ، والظاهر أنهما روايتان تأملهما في الرد (١) وهما من قوليه ستة آلاف وستمائة (لعل صوابه لمائة . قلت : وستائة من سهو القلم ، وهذا التقرير كله إذ فرصت لدية بالدرهم ، وأما إذا فرصت بالإبل فمائة وسبسون جلالة فتنبه .

أبى حنيفة رضى الله عنه . وقد روى عن محمد رضى الله عنه أنه قال : إذا كان في الكف أربع أصابع قطعت كان على القاطع دية الأربع الأصابع ^(١) ، وخمس حكومة الكف لو قطعت بلا أصابع ^(٢) . وكذلك كان يعتبر في قليل الأصابع وفي كثيرها ، وبه نأخذ . ومن قتل من الأحرار عبداً لرجل خطأ كان عليه قيمته على عاقلته في قول أبى حنيفة ومحمد رضى الله عنهما في ثلاث سنين ، إلا أن تكون قيمته تبلغ الدية أو تجاوزها فيكون الذى تحمله العاقلة منها مقدار الدية إلا عشرة دراهم لأنشئ لمولاه على القاتل ولا على عاقلته سوى ذلك . وقد روى محمد عن أبى يوسف رضى الله عنهما أنه قال : قيمته على الجاني بالعاقلة بالغة ما بلغت . وقد روى أصحاب الإماء عنه أنه قال : قيمته على الجاني في ماله بالغة ما بلغت ، ولا تحمل العاقلة عنه منها شيئاً . وما جنى على العبد فيما دون النفس لم تحمله العاقلة في قولهم جميعاً . ومن حنى على امرأة حامل فصر بطنها ونقت حنباً ميناً ففيه غرة عبد أو أمة . وعدل الغرة خمسمائة درهم . وإن خرج حياً ثم مات كانت فيه الدية كاملة ، وذلك كله على العاقلة ، وكانت على الضارب الكفارة في الوجه الثانى ، ولا كفارة عليه في الوجه الأول . ودية الجنين من الغرة ومن الدية موروثه عنه على مرائع الله عز وجل . ولو قتلت امرأة ثم خرج من بطنها جنين ميت فلا شيء في جنينها وعلى قاتلها ما يجب عليه في قتلها من قود ومن دية ، وإن خرج قبل موتها ثم ماتت كانت فيه غرة ، والغرة في الذكر ولأنشئ سواء . وجنين الذمية يهودية كانت أو نصرانية أو مجوسية كجنين المسلمة في كل ما ذكرنا . وفي جنين لأمة من مولاها كما في حين الحرة ، وفي ^(٣) جنين الأمة من غير مولاها إن خرج حياً ثم مات

(١) وفي البيضة : دية الأصابع

(٢) كان في الأصابع ثلاث أصابع وفي البيضة أربع وأربعة عبارة من قوله وحسن فيها سقوط أو صحيح لا يهمل مقصودها وقد أخذها في غير هذا كتاب حتى إن شارح أيضاً لم يأت بها .

(٣) كان في الأصل من والصوب من في البيضة و .

قيمته ، وإن خرج ميتاً فإن كان ذكراً كان فيه نصف عشر قيمته لو كان حياً ، وإن كان أنثى كان فيها نصف عشر قيمتها لو كانت حية ، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما ، ولم يحك محمد عن أبي يوسف رضي الله عنهما في ذلك خلافاً ، وبه نأخذ . وقد روى أصحاب الإملاء عن أبي يوسف رضي الله عنه أنه قال في جنين الأمة إذا ألقته حياً ^(١) ما نقص أمة كما يكون في جنين البهائم ^(٢) . وكل جنابة جنيت على مولود من فقه عين أو قطع عضو ففيها حكومة عدل ، إلا أن تعلم سلامة عينه وصحة نظره بها ، وإلا أن يعلم سلامة ما قطع من أعضائه بتحريكه إياه ، فيكون الواجب في ذلك كالواجب فيه لو أصيبت من كبير . ومن جنى على عين رجل فأذهب نظرها ، أو على سن رجل فأسودت ، أو على يده فشلت حتى لا ينتفع بها ، أو على رجله فصارت كذلك ، فإن عقل ذلك على الجاني في ماله إن كان عمداً ، وعلى عاقلته إن كان خطأ وأرش دينه . ومن ضرب سن رجل فحركها استؤى بها حولا ، فإن اشتدت وعادت كما كانت فإن أما حنيفة رضي الله عنه قال : لا شيء فيها . وقد روى عن أبي يوسف رضي الله عنه أنه قال : فيها حكومة الأمل ^(٣) . وإن سقطت أو أسودت ^(٤) كانت فيها دتبه . وبه نأخذ . فإن اختلف الصارب والمضروب وقد سقطت أو أسودت فقال الصارب : حدث ذلك من

(١) كذا في لمصية . وكان في الأصح ميت . ولعل الصواب ما في الفيضية .

(٢) وفي الدر المختار بهامش الرد ح د ص ٤١٨ : ولو ألقته حياً وقد قصتها الولادة فعليه قيمة الحيين لا نقصانها لو بقيته وفاء ، وإلا فعليه إتمام ذلك . عتي . وقال أبو يوسف فيه نقصانها كالبهيمة . وقال الشافعي فيه عشر قيمة الأم . صدر الشريعة . ولا ينبغي أنها للدول . وقال في الرد قوله وقال أبو يوسف الخ هذا غير ظاهر إروية عن أبي يوسف قال في المبسوط ثم وجوب الدل في حين الأمة قول أبي حنيفة ومحمد وهو ظاهر من قول أبي يوسف وعنه في رواية أنه لا يجب إلا نقصان الأم إن تمكن منها نقص ، وإن . يتمكن لا يجب شيء . عناية . قلت : فالسألة في الدر عرضت فما إذا ألقته حياً .

(٣) في الفيضية حكومة عدل الأم والصواب .

(٤) رد مد قوله وأسودت في المصية قال الصارب حدث ذلك من غير جنابة .

غير جنائتي ، وقال المضروب : بل كان ذلك من جنائتك ، فإن القول في ذلك قول المضروب استحسنًا ، وقد كان القياس أن يكون القول في ذلك قول الضارب . ولو شجَّ رجل رجلاً موضحة فصارت مثقلة^(١) فاختلف الشاج والمشجوج فقال الشاج حدث ذلك من غير جنائتي ، وقال المشجوج : بل هو من جنائتك فإن القول في ذلك قول الشاج مع يمينه على ما يدعى المشجوج . ومن قلع سن رجل فثبتت كما كانت فلا شيء على القالع في قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما . وقد روى عن أبي يوسف رضي الله عنه أن عليه في ذلك حكومة عدل للألم ، وبه نأخذ . ومن قلع^(٢) ظهر رجل فثبت متغيراً كان فيه حكومة عدل . ومن قلع سن رجل [فأخذها المقلوع به] فأثبتها مكانها فثبتت وقد كان القلع^(٣) خطأ فعلى القالع أرشها كاملاً ، وكذلك الأذن . وقد روى عن محمد رضي الله عنه أنه قال في ذلك على الجاني مقدار أجر علاج مثل ذلك . ومن شجَّ رجلاً موضحة خطأ فذهب منها شعر رأسه وبرأ [من] ذلك فعلى عاقلته الدية ، ويدخل أرش الموضحة فيها ، وإن كان ذهب شيء من الشعر نظر في أرشه وفي أرش الموضحة فدخل قليلهما في كثيرهما^(٤) ، ولو لم يذهب الشعر منها ولكن ذهب العقل منها دخل أرشها في دية العقل ، ولو لم يذهب العقل منها ولكن ذهب السمع والبصر كان في كل واحد منهما الدية ولم يدخل أرش الموضحة في ذلك . ومن جنى على رجل فضر به صرته فانقطع عنه الشم كان عليه في ذلك الدية^(٥) وإن ذهب

(١) كان في الأصل مثقلة وهو تصحيف والصواب مثقلة كما في القيسية .

(٢) وفي القيسية قطع .

(٣) كان في الأصل أقالعه وصوب منع كما هو في القيسية .

(٤) كذا في القيسية ، وكان في الأصل قليلها في كثيرها .

(٥) وفي فتاوى قاضيخان ج ٢ ص ٣٨٥ : ولو ضرب ثوب رجل ولم يخذله ريح صيب ولا يتدفعه حكومة عدل ، وفي بعض الروايات فيها الدية ، وذهب شمس بن محمد ذهب سمع . وفي نسخة ج ٢٦ ص ٩٩ : ولو أذى في غير ذلك من العقل والسمع والحسروا يوق ويقيم ولكن واحد منهما دية كاملة ، هكذا روى عن محمد رضي الله عنه أنه مضى رجل على رجل فارتفع ديت صرته وحدة كان ضرب على رأسه فذهب عنه ، وسمع وصبره ومبعة ذكره ج ٢ .

منها ماء ظهره كان عليه في ذلك الدية أيضاً^(١) . ومن رمى امرأة بحجر فأفضاها به فإن كان بولها يستمسك كان عليه ثلث الدية ، وإن كان بولها لا يستمسك كانت عليه الدية كاملة . ومن قطع إصبع رجل عمداً فشلت إصبع أخرى من أصابعه منها فإن أبا حنيفة قال عليه أرش الأصبعين جميعاً ولا قصاص عليه في واحد^(٢) منها . وقال أبو يوسف ومحمد : يقتص منه من الإصبع التي قطعها خاصة وعليه أرش الإصبع الأخرى . ومن قطع إصبع رجل فسقطت كفه من المفصل فإن أبا حنيفة وأبا يوسف رضى الله عنهما قالوا : لا قصاص عليه في ذلك وعليه دية الكف . وقال محمد رضى الله عنه : عليه القصاص في الكف كأنه قطعها وبه نأخذ . ومن ضرب رجلاً ضربة فانتقطع منها كلامه فعليه الدية ، وفي اللسان الدية إذا قطع . وإذا شجَّ رجل رجلاً موضحة فأحدث ما بين قرني المشجوج وهي لا تأخذ ما بين قرني الشاج فإن المشجوج ينجى ، فإن شاء أخذ الأرش ولا قصاص له ، وإن شاء اقتص له فيبدأ من أى الجانبين أحب حتى يبلغ مقدارها في طولها إلى حيث تبلغ ثم يكف ، وإذا كانت الشجة لا تأخذ ما بين قرني المشجوج وهي تأخذ ما بين قرني الشاج ويفضل منها فضل فإنه ينجى المشجوج أيضاً ، فإن شاء أخذ الأرش ، وإن شاء اقتص له ما بين قرني الشاج لا يزداد^(٣) على ذلك شيء ، وإذا كانت الشجة في طول رأس المشجوج وهي تأخذ من رأس الشاج من جبهته إلى قفاه فإنه ينجى المشجوج ، فإن شاء أخذ الأرش ، وإن شاء اقتص له مقدار شجته إلى مثل موضعها في رأسه لا يزداد^(٣)

(١) يريد إن ضربه أحد على ظهره فانتقطع منه منفعة جماعه . وفي مبسوط السرخسي ج ٢٦ ص ٦٩ وكذلك في الصلب الدية كاملة إذا منع الجماع لما فيه من نفوت منفعة مقصودة وهي منفعة النسل . وفي فتاوى قاصيخان ج ٤ ص ٣٨٥ وكذلك دية العقل والسمع والبصر والشم والكلاب والذوق والإنزال والحذب وسعر الرأس واللحية والأذنين والحاجبين وأهداب العينين وأصابع اليدين والرجلين ، وحلتي المرأة ، والإفشاء إذا لم يستمسك البول أو انفاط ، وفي الحشفة والناظر والشفتين والأنبين واللحيتين والألبيتين واللسان واعوجاج الوجه وقطع فرج المرأة إذا منع الوطء وضرب على الظهر فانتقطع ماؤه في جميع ذلك دية كاملة إذا كانت خطأ .

(٢) كذا في الأصول والظاهر في واحدة .

(٣) وفي ثمانية لا يزداد .

على ذلك ، وإن كانت من المشجوج ما بين جبهته إلى قفاه ولا تبلغ من رأس الشاج [إلى نصف] ذلك ، خير المشجوج ، فإن شاء أخذ الأرض ، وإن شاء اقتصر له مقدار شجته إلى حيث ما تبلغ ، ويبدأ من أى الجانبين أحب . وفى اليد الشلاء ، وفى السن السوداء ، وفى ذكر الخصى حكومة عدل .

باب القسامة

قال أبو جعفر : وإذا وجد القتل فى محلة قوم فعليهم أن يُقسم منهم خمسون رجلاً بالله عز وجل ما قتلناه ولا علمنا قاتلاً ، ثم يغمون الدية ، وإن لم يكمل العدد خمسين رجلاً كررت عليهم الأيمان حتى يكمل خمسين^(١) يميناً . وإذا وجد قتل بين قريتين أو بين سكتين فإنه يقاس ما بينه وبين كل واحدة منهما فألى أيتهما كان أقرب [كان] عليها القسامة والدية ، وإن نكلوا عن الحلف حبسوا حتى يحلفوا ، والمسلمون والكافرون فى ذلك سواء . والقسامة على أهل الخطئة لا على السكان ولا على المشترين إلا أن لا يبقى^(٢) أحد من أهل الخطئة فتكون القسامة والدية على الذين تحول ملكهم إليهم ، وهذا قول أبى حنيفة ومحمد رضى الله عنهما ، وبه نأخذ . وقد روى أصحاب الإملاء عن أبى يوسف رضى الله عنه أن القسامة والدية على السكان دون المالكين . ومن وجد ميتاً فى قبيلة أو محلة لا أثر به لم تكن فيه قسامة ولا دية ، والمسجد فى جميع مذكره كالحلقة وكالقبيلة . ومن وجد قتيلاً فى دار نفسه فديته على عاقلة فى قول أبى حنيفة . وأما فى قول أبى يوسف ومحمد فدمه هدر ولا شيء فيه على عاقلة ولا على من سواه . وبه نأخذ . ومن وجد قتيلاً فى سوق المسلمين أو فى مسجد جماعة فهو على بيت مال المسلمين . ونيس فيه قسامة . ومن وجد قتيلاً فى قبيلة فدعى^١ وليه فنه على رجل من غير تلك القبيلة فشبهه^٢ لهم

(١) فى مفضية حمسون مائة .

(٢) وفى مفضية مائة .

على ذلك بعض أهل تلك القبيلة فإن أبا حنيفة قال : لا تجوز شهادتهم ولا شيء عليهم . وقال أبو يوسف ومحمد شهادتهم في ذلك جائزة ، وبه نأخذ . ومن وجد قتيلا في قبيلة غير أنه قد ذهب رأسه فكان الموجود منه بقيته ففيه القسامة والدية ، وإن كان الموجود منه رأسه أو يده أو رجله دون ما سوى ذلك منه فلا شيء فيه ، وإن وجد أكثر من نصف البدن فعليهم القسامة والدية ، وإن وجد منه نصف البدن فيه الرأس فعليهم القسامة والدية ، فإن وجد نصف البدن مشقوفا طولا فلا شيء [فيه] من قسامة ولا دية^(١) . ولا قسامة في بهيمة^(٢) ولا غرم إذا وجدت في محلة قوم أو قبيلتهم . وفي العبد القسامة في قول أبي حنيفة ومحمد كما تكون في الحر ، ثم تكون قيمته على المقتسمين^(٣) وعلى سائر القبيلة أو المحلة التي وجد فيها ، وبه نأخذ . ولا قسامة فيه في قول أبي يوسف . ومن وجد قتيلا في دار مكاتب فإن على المكاتب أن يسعى لولى القتل في الأقل من قيمته ومن دية القتل إلا عشرة دراهم ، وإن وجد في دار عبد مأذون له في التجارة عليه دين أو لا دين عليه فإن الدية والقسامة على عاقلة مولاه في قول أبي حنيفة ومحمد ، وهو قول أبي يوسف الأول الذي رواه عنه محمد . وقد روى أصحاب الإجماع عن أبي يوسف أنه إذا كان عليه دين دفعه مولاه بالجناية أو فداء بالدية ، وبه نأخذ . ولا يدخل فيمن يقسم امرأة ولا صبي ولا عبد إلا أن يوجد فتيل في دار امرأة في مصر

(١) وفي ماسوط السرحسي ح ٢٦ ص ١١٦ : وإذا وجد بدن القتل أو أكثر من نصف البدن أو نصف لدن ومعه الرأس في محلة فعلى أهلها القسامة والدية لأن هذا فتيل وجد في محله والأكثر حكم الكل ، وإن وجد صفة متقوفاً بالطول أو وجد أقل من نصف ومعه الرأس أو وجدت رجله أو يده أو رأسه فلا شيء عليهم منه لأن الموحود ليس بفتيل إذ الأقل لا يجعل بهيمة السك ، ثم هذا يؤدي إلى تكرار لقسامة والدية في قتل واحد ، فإننا لو أوحنا بوحود النصف في هذه المحلة القسامة والدية على أهلها لمحمد لما من أن يوح إذا وجدنا النصف الآخر في محلة أخرى القسامة والدية على أهلها ، وتكرار اقسامة والدية في قتل واحد غير مشروع ، وهذا طبع ما تقدم في حكم لصلاة عليه .

(٢) وفي الفيصية نهية ويس شيء .

(٣) كان في الأصل على المقيمين وصور على المقيمين كما هو في الفيصية .

لا عشيرة لها فيه^(١) فإن الأيمان تكرر عليها في هذا الموضع في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد حتى تكمل خمسين^(٢) يمينا ثم تكون الدية على أقرب القبائل منها ، ثم رجع أبو يوسف عن هذا وقال يضم إليها أقرب القبائل منها فيقسمون ويغرمون الدية . وإذا كانت للذي دار فوجد فيها رجل قتيلا كانت عليه القسامة والدية تكرر عليه الأيمان [في] القسامة . وكل مصر لا قبائل فيه وفيه دروب ومحال كانت دروبه ومحاله له كقبائل المصر الذي فيه القبائل على ما ذكرنا . ومن وجد قتيلا في قرية ليتامى لا عشيرة لهم فليس على اليتامى قسامة ، وعلى عواقلم القسامة والدية^(٣) . ومن أصابه حجر في قبيلة أو سهم أو جراحة ممن لم يعرف فصار بذلك صاحب فراش حتى مات فعلى الذين أصابه ذلك منهم القسامة والدية ، وإن كان صحيحا يذهب ويحيى فلا شيء فيه . ومن وجد قتيلا في سفينة فالقسامة على من في السفينة من الركاب وغيرهم من أهلها الذين هم فيها والدية عليهم . ومن وجد قتيلا في نهر عظيم يسوقه الماء فليس فيه شيء ، وإن كان إلى جانب الشاطئ محتبس فهو على أقرب القبائل والأرضين إليه وعليهم فيه القسامة والدية ، وإن كان في نهر قوم^(٤) معروفين فهو عليهم ، وإن وجد على عنق رحل يحمله أو على يده يحمله فهو عليه ، وكذلك إن كان على دابة لها سائق أو راكب أو قائد فهو عليه ، فإن كانت الدابة مخلاة لا أحد^(٥) ممن ذكرنا معها فهو على أهل الحلة الذين وجد فيهم على لدابة . ومن وجد فتىلا في قبيلة قوم فزعم أهل القبيلة أن رجلا منهم قتله وأنكر ذلك وفي القتل ولم يدع قتله على رجل منهم اعنيه فإن فيه القسامة والدية على أهل تلك القبيلة ، فأما أبو يوسف فقال يحفون الله ما قتلنا ويرفع عنهم ولا علمنا قتلنا

(١) كان في الأصل فيها واصواب في نصيبه فيه ونصير مصر .

(٢) وفي نصيبه خمسون مرموعاً .

(٣) وفي نصيبه ولا على عواقلمه اح ويسر بصوب ، لأن مسامة على عواقلمه وهو هو معروف عند الفقهاء .

(٤) وفي نصيبه في نهر صغير مرموع .

(٥) كان في الأصل لا أحد لها وفي نصيبه لا أحد وفي شرحه ولا يذكر مع مدته أحد .

لأنهم قد ذكروا أنهم قد علموا قاتلا . وأما محمد بن الحسن رضى الله عنه فقال :
يخلفون بالله ما قتلناه^(١) ولا علمنا [قاتلا] غير فلان بن فلان ، وبه نأخذ^(٢) .

باب جناية الراكب والسائق والقائد والناخس والخافر^(٣) والمرتد

قال أبو جعفر : إذا ساق^(٤) الرجل على دابة^(٥) في طريق ضمن ما أصابت بيدها
أو برجلها أو كدمت أو خبطت^(٦) إلا النفحة^(٧) بالرجل والنفحة بالذنب^(٨) فإنه
لا يضمنها . وكل ما ضمن فيه الراكب ضمن فيه القائد والسائق إلا أن الكفارة
على الراكب وليس على السائق والقائد كفارة ، وإن راثت^(٩) أو بالت فعطب
إنسان بروثها أو ببوها لم يكن في ذلك ضمان على راکبها . ومن ساق دابة وعليها
سرج فوق سرجها على رجل قتلته كانت ديبته على السائق . ومن كان يمتنى
في الطريق وهو حامل لشيء سقط منه فعطب به عايط ضمنه ، وإن سقط عنه
رداء كان لاسه فعطب به إنسان لم يضمن ، وإن أثارت الدابة المركوبة غبارا
أو حصاة [أو نواة] بمقدمها أو مؤخرها ففقت عين إنسان لم يضمن راکبها .
وإن كان حجرا كبيرا ضمن . ومن قعد في مسجد فعطب به إنسان والجالس

(١) وفي الميضية ما قتلناه .

(٢) وفي الميضية قال أبو جعفر هو كما قال محمد بن الحسن مكان وبه نأخذ .

(٣) وفي الميضية والخاف وفي شرح علي الأسدي جاني والخافر وهو الصواب والمرتد
الراكب خيف الراكب .

(٤) وفي الميضية : سار .

(٥) وفي الميضية دابته .

(٦) الكدم العصى بمقدمة الأسنان كما يكدمه الحمار والجبط الضرب باليد والصدم الدومع وآر
تضرب الشيء بحسبك . معرب .

(٧) كذا في الميضية وكان في الأصل نفحة . قتت : والنفحة الصرب بالرجل يقال نفحت
الدابة أرجل صرته محمد حافرها .

(٨) الذبح بالخاء المهملة يقال نفحت الدابة : أى صرته محمد حافرها . معرب . وفي رد المحتار
فهو له برجلها من استعمال التقيد في انطلق كما ذكره القهستاني وغيره ، ولكن في الصحاح :

أى صرته برجلها فلم يبعد الخافر فتبقى دعوى المحار بالسة إلى قوله أو ذنبها . تأمل .

(٩) ابروث سرجين الفرس وكل شئ حافر . يقال راث الفرس مثل تعوط الرجل .

من العشرة التي ذلك للمسجد فيها فإن كان جلس في صلاة لم يضمن ، وإن كان جلس في غير صلاة ضمن . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : لا يضمن في الوجهين جميعاً ، وبه نأخذ . وإن علق [فيه] رجل قنديلا فمطب به عاطب فإن كان من العشرة ، يعنى معلق القنديل ، لم يضمن ، وإن كان من غيرهم ضمن ، وفي قياس قول أبي يوسف ومحمد : لا يضمن في الوجهين جميعاً ، وبه نأخذ . ومن أرسل بهيمة فأصاب في فورها ^(١) شيئاً ضمنه ، وإن أرسلها وزال عنها فلم يكن لها سائقاً ولا قائداً ولا زاجراً فما أصابت كان ضامناً له إلا أن تعدل عن الطريق الذي أمامها إلى ماسواه من الطريق ، فإنه إذا كان ذلك منها خرجت عن إرساله ولم يجب عليه ضمان ماعطب بها ، وإن لم يكن لها طريق إلا ما عدلت إليه كان ضامناً لما أصابت في ذلك الطريق أيضاً . ومن أرسل طائراً فأصاب في فورهِ شيئاً لم يضمنه . وإن أغرى كلباً ^(٢) فأصاب شيئاً من إسان [لا] يضمنه . وقال أبو يوسف عليه ضمان . وقال محمد : إن كان له سائقاً أو قائداً ضمن ما أصاب . وإن كان ليس نه سائق ولا هادراً ^(٣) له لم يضمن ما أصاب ، وبه نأخذ . ومن سقط على رجل فقتله كانت دية على عاقلته ، وإن مات الساقط فإن كان المسقوط عليه في دربه . أو في موضع ليس بجبان في جلوسه فيه كان ذلك هدرأ ، وإن كان في موضع جلوسه فيه جناية كانت دية الساقط عليه على عاقلته . ومن كان راحاً ^(٤) فضرب دابته أو كبها ^(٥) باللجام فأصاب برجلها أو ذنبها لم يكن عليه شيء . ومن نحس ^(٦) دابة وعليها راكب فنفعت رجلاً فقتلته كانت دية على الناحس دون ثراكب .

(١) فور كل شيء أوله أى أصاب في تده عدوه .

(٢) أى حضه وزجره ، يقال أغرى الرجل كذا إذا حضه .

(٣) كان في الأصل سائق ولا هادراً . ومعنى هادراً هادياً كما في مسبية وسعد منها (له) كلام .

(٤) وفي لقيضية راكباً مكان راحاً . وراحاً أى ضاعاً مرمحاً عرس .

(٥) كبح الدابة بلحمه جديده به تنقب ولا تحرى .

(٦) وفي العرب : نحس الهداة محب من داب مع إذ صعد هود أو حره .

وكذلك ما عطب من تلك النخسة من رعى الدابة راكبها ، أو من وثوبها على غيره كان ضامناً لذلك كله . ولو نخصها بأسر راكبها كان ذلك بمنزلة راكبها لو كان هو الذى نخصها . ومن قاد قطاراً فى طريق فسا أو طأ أول القطار أو آخره بيد أو برجل أو صدم إنساناً فمات كان لذلك ضامناً ولا كفارة عليه ، وكذلك إن كان معه سائق كان حكمه فى ذلك حكمه ، وإن كان السائق وسط القطار كان ما أصاب مما خلف السائق ومما بين يديه عليهما وكانا سواء فى الضمان ، وإن كان على بعير من هذا القطار راكب^(١) وهو وسط القطار لا يسوق منه شيئاً لا يضمن شيئاً مما عطب مما أمامه من القطار ، وكان فى ضمان ما عطب مما^(٢) خلفه من القطار كالسائق والقائد جميعاً . ومن دخل دار قوم بإذنهم أو بغير إذنهم فمقره كلبهم فلا ضمان عليهم . ومن وقف دابته فى طريق مربوطة أو غير مربوطة ، فجالت فى رباطها كان لما أصابت أيضاً ضامناً ، وإن كانت غير مربوطة فزالت عن موضعها ثم جنت على رجل جنابة لم يضمن ما جنته . وكذلك ما ألقاه رجل فى الطريق من الهوام ومن غيرها فهى فى جميع ما ذكرنا كاللدواب ، ولا كفارة فى شيء من ذلك . ومن طرح فى الطريق حجراً أو بنى ميمه بناء كان ضامناً لما عطب بذلك . ومن أخرج من داره ميزاه إلى الضرب فسقط على رجل فقتله ، فإن كان الذى أصابه منه فقتله^(٣) ما كان فى الحائط لم يكن عليه فى ذلك ضمان ، وإن كان الذى أصابه^(٤) منه فقتله ما كان خارج من الحائط كان عليه فى ذلك الضمان ، وإن لم يعلم ما أصابه منهم فيه ينفى فى القياس أن لا يضمن ولكنه فى الاستحسان يجب عليه فى ذلك صف دية لعاطب . وإذا استأجر رجل رجلاً من الفعلة^(٥) على

(١) وفى مصيبة ركب .

(٢) وفى مصيبة هـ .

(٣) وفى غيبة الذى أصاب فقتله .

(٤) وفى مصيبة أ ص ب .

(٥) جمع ، عن : أى من عملة والكسرة والبائس .

شيء يحدته له في بقاءه فأحدثه له فعطب به عاظم فضائه على المستأجر . وقد كان ينبغي في القياس أن يكون على الفاعل . وكل ما ذكرنا مما يجب فيه الضمان إذا تلفت به نفس لم يكن فيها كفارة على الذي عليه الضمان إلا فيما أصابه بيده ، أو عطب بوطء دابته التي هو راكبها فإن ذلك فيه الكفارة بعد أن يكون الراكب رجلاً بالغاً صحيحاً ، فإن كان بالغاً مجنوناً أو كان صبياً لم يكن عليه في ذلك كفارة . وكل من جعلنا عليه الكفارة حرمانه الميراث من المقتول إن كان وارثاً له ، وحرمانه وصية منه إن كان أجنبياً منه أوصى له بوصية وكل من لم نوجب عليه كفارة ممن ذكرنا لم نمنعه [من] الميراث من المقتول ولم نمنعه من وصية إن كان أوصى له بها ولم يكن وارثاً له .

باب حكم الحائط المائل فيما يتلف به في سقوطه^(١)

قال أبو جعفر : ومن مال حائطه إلى الضرب أو إلى دار رجل فوقع فعطب به عاظم فلا ضمان عليه في ذلك . إلا أن يكون أشهد عليه في ذلك وتقدم إليه فيه ، وأمكنه بعد ذلك إزالته فلم يفعل ، فإنه يصمن ما عطب به بعد ذلك من الأنفس ومن الأموال ، فما كان من الأنفس فعلى عاقلته ، وما كان من الأموال ففي ماله ، سواء كان التقدم [و] الإشهاد في ذلك إن كان مال إلى دار رجل من ربها ، أو من مستأجرها ، أو من مستعير لها ، وإن كان الحائط لجماعة فتقدم إلى بعضهم فلم يهدمه حتى سقط فعطب به عاظم . فإنه ينبغي في القياس أن لا يضمن أحد منهم شيئاً ؛ لأنه لا يستطيع بعضهم هدمه دون بقيتهم ، وبه تأخذ . ولكن أبا حنيفة رضي الله عنه استحسّن جدل على المتقدم إليه من إدية مقدار حصته من الحائط . وأما أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما فكانا يجعلان عليه من إدية حصته ومن تقدم إليه في هدم حائطه وشهد عليه بذلك ثم خرج منه .

ملكه ببيع أو بميراث أو بما سواهما بطل ذلك الإشهاد وذلك التقدم . ومن أشد عليه في حائط ثم سقط فعطب عاظم بترابه أو بطوبه^(١) فإن أبا يوسف رضى الله عنه قال في ذلك فيما روى عنه أصحاب الإملاء إنه لا ضمان عليه في ذلك ؛ لأنه قد زال عن المكان الذى كان فيه وقت الإشهاد . وأما محمد بن الحسن رضى الله عنه فكان يقول في ذلك : هو ضامن لما عطب بذلك .

باب جنابة العبد والمدبر والمكاتب^(٢) وأمهات الأولاد

قال أبو جعفر : وإذا قتل العبد رجلاً خطأ قيل لمولاه : ادفعه إلى ولي الجنابة أو افده بالدية ، فإن اختار فداءه بالدية كان مأخوذاً بها حاله لولى المقتول ، فإن ثبت بعد ذلك إعساره بها فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول : قد زالت الجنابة عن عنق العبد باختيار مولاه إياه وصارت ديناً على مولاه في رقبة العبد الجانى ، وبه نأخذ . وقال أبو يوسف رضى الله عنه : إذا لم يكن للمولى من المال في وقت اختياره إياه مقدار الدية كان اختياره إياه باطلاً فكان حق ولي الجنابة في رقبة العبد كما كان قبل الاختيار ، فيقال له ادفع العبد إلى ولي الجنابة أو افده منه بالدية . وقال محمد رضى الله عنه : الاختيار جائز معسراً كان لمولى أو موسراً ، وتكون الدية في عنق العبد ديناً لولى الجنابة يبيعه فيها مولاه لولى جنبة . وإن أعتقه المولى قبل اختياره إياه وهو يعلم بجنابته ، كان مختاراً له وكانت الدية عليه في ماله ، وإن كان أعتقه وهو لا يعلم بالجنابة لم يكن مختاراً له وكان عليه لولى الجنابة الأقل من قيمة العبد ومن الدية ، وكذلك لو دبره أو .عه أو كتبه أو أجرد أو رهنه أو كان مكانه أمة فزوجها أو استخدمه^(٣) .ه كان مختاراً . ولو ضربه ضرباً^(٤) حينه أو جرحه أو قتله وهو يعلم بجنابته

(١) صوب بسمعه : آجر . ولو حدة صوبة .

(٢) كذا في نسخة . وكان في الأصل : والمدبرين والمكاتبين .

(٣) كذا في الأصل وسقط هذا في نسخة من النسخة والظاهر أنه أو استخدمها . والله أعلم .

(٤) وفي نسخة صلبة .

كان هذا منه اختياراً له . ولو كانت جناية العبد لم تبلغ النفس فأعتقه المولى وهو يعلم بها قبل برئه منها ثم انتقضت الجناية فأتى منها كان هذا منه اختياراً وكانت [عليه] الدية . ولو لم يعتقه ولكن المجنى عليه برىء من الجناية فغرم المولى أرشها وأمسك عبده ثم انتقضت الجناية فأتى المجنى عليه منها والعبد على حاله عند مولاه فإن أبا حنيفة قال : ينبغي في القياس أن يكون هذا منه اختياراً ولكنى أدع القياس وأخيره الآن خياراً مستقبلاً . وقال أبو يوسف رضى الله عنه بعد ذلك : آخذ^(١) بالقياس فإن شاء دفعه وأخذ ما أعطى ، وإن شاء فداه بتمام الدية ، وبه نأخذ . وإن قتل العبد الجانى عبداً لرجل غير مولاه فدفع به حل محله^(٢) وقيل لمولاه ادفعه بالجناية أو افده بالدية ، ولو لم يدفع العبد الجانى خيراً بجنايته على العبد الجانى أولاً ولكن مولاه فداه بقيمة الجانى أولاً ودفعها إلى مولى الجانى أولاً دفعها^(٣) المولى إلى ولى الجناية التى كان عبده جندها ولم يقل له فده . ولا يكون^(٤) مختاراً للجناية لو أنفقها لأنب دراهم ولا تغدى الدراهم بدراهم . ولو يقتله عبد لأجنبى وسكن قتله عبد لمولاه قيل لمولاه ادفع هذا العبد الثانى لقتل^(٥) إلى ولى الجناية التى جناها العبد الأول أو افده منه بقيمة العبد الأول . ومن أعتق عبده وقد جنى قبل ذلك فقتل رجلاً عمداً كان لمولى الجناية قتله . فإن كان لأجدية وليان فعفا أحدهما كان للآخر أن يستسعى العبد المعتق في نصف قيمته عبداً . وإذا جنى العبد على رجل فقتله خطأ واستهلك لآخر مالا وحضر جميعاً يطلبان الواجب لهما فإنه يدفع إلى ولى الجناية ثم يتبعه الآخر فيبيعه فيما استهلك له من ماله . ولو حضر صاحب المائت أولاً ولم يحضر صاحب الجناية داه [له] القاضى

(١) وفي فبضية أخذنا .

(٢) وفي الثاني محبه .

(٣) وفي القبضية ودمها .

(٤) وفي القبضية فأن يكون .

(٥) كان في الأصل ثمة تلى وصواب في قبضية لقتل .

في ماله الذي كان استهلك له ، فإن حضر بعد ذلك ولي الجناية لم يكن له شيء .
 وإذا جنى المدبر قتل رجلاً خطأ كان على مولاه لولى الجناية الأقل من قيمة المدبر
 ومن الدية إلا عشرة دراهم ، وكذلك لو قتل جماعة لم يكن على المولى غير ما ذكرنا ،
 وإن قتل رجلاً خطأ [فدفع المولى قيمته إلى ولي الجناية بقضاء قاض ثم قتل آخر
 خطأ] كان لولى الجناية الثانية أن يتبع ولي الجناية الأولى حتى يأخذ منه نصف دية
 ما كان أخذ من المولى ، وإن كان دفع ذلك إليه بغير قضاء قاض كان ولي الجناية
 الثانية بالخيار ، إن شاء اتبع ولي الجناية الأولى فقاسمه ما كان أخذ من المولى نصفين ،
 وإن شاء اتسع المولى بذلك فأخذه منه ثم عاد به ^(١) المولى على ولي الجناية الأولى فأخذه
 منه ، وهذا قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد ^(٢) : دفع المولى إلى الأول القيمة بغير
 قضاء قاض كدفعه إياها ^(٣) إليه بقضاء قاض في جميع ما ذكرنا ؛ لأنه دفعها إليه ولا حق
 لأحد فيها غيره ، وبه نأخذ . وما جناه المدبر في غير بني آدم فعليه أن يسعى في قيمته
 لما لكة بالغة ، بلغت ولا شيء على مولاه منها . وأم الولد في جميع جنائتها في بني آدم
 وفيما سواهم كمدبر في جميع ما ذكرنا سواء لا يختلفان في شيء منه . وإذا جنى المكاتب
 على رجل فقتله خطأ فعلى المكاتب [أن] يسعى لولى القتل في الأقل من قيمة المكاتب
 ومن الدية إلا عشرة دراهم ولا شيء على مولى ^(٤) من ذلك . وإن قتل المكاتب جماعة
 كدلت ولم يقص القاصي لأحد منهم شيء قبل أن يقتل المكاتب من سواء
 منهم فإن القاصي يقتضى على مكاتب لأوليائه اجبايات كلها بالأقل من الدية
 إلا عشرة دراهم ، ومن قيمة مكاتب لا شيء لهم غير ذلك ، وإن كان القاصي
 قضى لأحد منهم ثم ذكره فوذى مكاتب ذلك إليه أو لم يؤده ، ثم قتل
 آخر خطأ ، حتى به تاتى على المكاتب ثم لى كان قضى به [عليه] لولى

١١١ وفى نسخة مكاتب ذكر .

١٢١ سقط لمدبر .

١٣١ وفى نسخة يه .

١٤١ كذا فى نسخة ولا يه .

الجناية الأولى . وما جناه المكاتب على رجل في ماله سعى له في قيمته بالغة ما بلغت . وإذا قتل المكاتب رجلاً خطأ فلم يقض عليه القاضى بشيء حتى عجز عن المكاتب^(١) وعاد رقيقاً قيل لمولاه ادفعه بالجناية أو افده بالدية كما يقال له لو جنى تلك الجناية وهو عبد غير مكاتب . وإن كان القاضى قضى عليه قبل أن يعجز بالواجب عليه مما ذكرنا فلم يدفع ذلك حتى عجز كان ديناً في عنقه يباع فيه للذى كان قضى [به] له عليه . وما جناه المكاتب في غير بنى آدم فقضى به عليه أو لم يقض به عليه حتى عجز ، كان ذلك سواء ، وكان ديناً في عنقه يباع فيه إلا أن يفديه^(٢) المولى به .

كتاب قتال أهل البغى

قال أبو جعفر : وإذا أظهرت^(٣) جماعة من أهل القبلة رأياً ودعت إليه وقاتلت عليه وصارت لها منعة سئت عم دعاه إلى الخروج ، فإن ذكرت شيئاً ظلمت فيه أنصفت من ظلمها^(٤) وإلا دعت إلى الرجوع إلى الجماعة والدخول في طاعة الإمام الذى يحب عليها طاعته . فإن فعلت ذلك وإلا قوتلت . ولم يقتل منها مدر ولا أسير ، ولم يجهز^(٥) لها على جريح ، ولم يغم لها مال ، ولم يسب لها ذرية ، ولم يصل على من قتل منها . وما أخذوه في حال امتناعهم من زكاة ممن مروا عليه لم يعد عليه وكان الأفضل له فيما بينه وبين الله أن يعيدوها . وأما من سر عليهم عماله فأخذوا زكاته فإنها ثأني عليه ولا ينقص من أحكامهم إلا ما كان ينقص من أحكامهم غيرهم . وما أصابوه في حربهم من جرح أو نفس أو مال

١١ وفي نسخة السكة .

١٢ كان في الأصل مدى مبرصه . وهو في نسخة يديه .

١٣ كان في نسخة صارت وأمرأت صبرت كما في نسخة .

١٤ في نسخة أصابهم . وفي نسخة قتلت من مدر .

١٥ ويرمى به جرحه ، شبره ، ربه ، ربه .

١٦ حربه .

لم يؤخذوا به إلا أن يؤخذ مال لرجل بعينه فيرد عليه . ومن قتلناه منهم من يرثه ورثناه ؛ لأننا قتلناه بحق . ومن قتلوا^(١) منا من ذوى أرحامهم فإن أبا حنيفة ومحمداً رضى الله عنهما كانا يقولان إن قالوا قتلناه على حق في رأينا ونحن الآن على أن ذلك عندنا حق ورثوه^(٢) ، وبه نأخذ . وإن قالوا قتلناه على باطل ونحن الآن على ذلك لم نورثهم منه ، وبه نأخذ . وقال أبو يوسف : لا يرث باع من عادل على الوجه كلها . ومن شهر من الأصحاء على رجل سلاحاً ليقته به فقتله المشهور عليه فلا قود ولا دية . ومن شهر من المجانين على رجل صحيح سلاحاً فقتله المشهور عليه عمداً فإن على القاتل الدية في ماله . ومن شهر على رجل سلاحاً فضربه فقتله الآخر بعد ذلك ثم برأ المضروب الأول فإن على القاتل القصاص . ومن صال عليه بعير لرجل فقتله فعليه ضمان قيمته لمالكه في قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما ، وبه نأخذ . وقال أبو يوسف رضى الله عنه : أستقبح في هذا أن أضمنه قيمته^(٣) والله أعلم .

كتاب المرتد

قال أبو جعفر : ومن كفر بعد إيمان من الرجال البائعين الأحرار العقلاء استتيب ، فإن تاب ولا قتل ، وقضى من ماله دينه [وأنفذت منه وصاياه] وكان ما بقي منه ميراثاً نزلته من التسمين على فرائض الله التي كان يورث عبيد أو مات مسلم ، ولا وُكل له في رده ذبيحة ، ولا يجوز له فيها تزويج مسلمة ولا كفارة مرتدة ولا غيره . وإذا ارتد الزوجان معاً كانا على نكاحهما

(١) وبى عيسى قتوه .

(٢) وفى عيسى ورثه .

(٣) كان فى الأصل استحسن فى حد من قيمته . وفى نسخة أستقبح هذا أن اح وهو موابون . فى الأصل تصحى وفى شرح وقتا أبو يوسف لا يزهى نى ، وهو موافق لما فى القصة

فإن أسلما معا كانا على الفكاح ، وإن^(١) أسلم أحدهما قبل الآخر وقعت الميمنة بينهما ، وأيهما ارتد دون صاحبه وقعت الفرقة بينهما ، فإن كانت المرأة هي المرتدة فإن الفرقة بينهما فسخ بغير طلاق ، وإن كان الرجل هو المرتد فإن أبا حنيفة وأنا يوسف رضى الله عنهما قالا : هي أيضاً فرقة بغير طلاق ، وبه نأخذ وقال محمد بن الحسن رضى الله عنه : [هي فرقة] بطلاق . والفرقة في إبانة الإسلام من الزوج بعد إسلام زوجته النصرانية في قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما فسخ بطلاق ، وبه نأخذ . وفي قول أبي يوسف رضى الله عنه فسخ بغير طلاق . وإن لحق الزوجان المرتدان بدار الحرب ثم سبيا فإن الزوج يستتاب ، فإن تاب وإلا قتل ولم يسترق . وأما المرأة فتسترق وتكون أمة ، وتجبر على الإسلام ، ولم تقتل . وما ولد لها [في الردة في دار الإسلام من ولد أجبر على الإسلام ولم يقتل ، وما ولد لها] في دار الحرب فسي كان فيئ وأجبر على الإسلام ولم يقتل ، وما ولد لأولادها في دار الحرب من ولد فسي كان فيئ ولم يجبر على الإسلام . والذي ذكرناه من حكم المرأة المرتدة أنها لا تقتل هو قول أنى حنيفة ومحمد رضى الله عنهما كانا لا يقتلانيها قبل اللحاق بدار الحرب ، ولا بعد السبي من دار الحرب . وأما أبو يوسف رضى الله عنه فقد كن مرة على هذا القول ، وقد كان مرة فيما روى عنه أصحاب الإمام على خلافه وأنها تقتل . وفي قياس هذا القول أنها كالرجل في جميع ما ذكر^(٢) وقد حكى عنه بعض أصحاب الإمام أنه قد رجع عن قوله إنها تقتل إلى قول أبي حنيفة إنها لا تقتل . وبذلك ردت المرأة في قول من لا يقتلها ليرثها زوجها ، وبست كالزوج إذا ارتد . ومن شهد عليه بآردة وهو يجهل ذلك ، كان ذاك منه توبة . ومن ارتد وهو سكران لم يقتل بذات . ومن تبين زوجته منه في قول

١ . كان في الأصل من وصوب وإن كما هو في نسخة .

(٢) . وفي نسخة . ذكر .

أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما ، وبه نأخذ . وقد روى أصحاب الإجملاء عن أبي يوسف رضى الله عنه أن زوجته تبين منه بذلك ^(١) . وارتداد من لم يبلغ ممن يعقل الردة في قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما ارتداد ، ويجبر على الإسلام ولا يقتل ، ولا يرث أبويه وإن كانا مسلمين . وأما أبو يوسف رضى الله عنه فقال : ليست رِدَّتُهُ رِدَّةً . وإسلام من لم يبلغ من الصبيان ممن يعقل الإسلام إسلام في قوله جميعاً . ومن ارتد عن الإسلام ولحق بدار الحرب بمال له ثم ظهرنا على ذلك المال كان فيئاً ولم يكن لورثته ، وإن كان لحق بدار الحرب ثم رجع إلى دار الإسلام فأخذ مالا له ثم لحق بدار الحرب بذلك المال ثم ظهرنا على ذلك المال رددناه على ورثته كما نرد على غيرهم ^(٢) . ومن نقض العهد من أهل الزمة ولحق بدار الحرب كان بمنزلة المرتد في جميع الأشياء ، إلا أنه إن سُبى استُرِق . ومن ارتد عن الإسلام فأتت أمة له نصرانية كانت في ملكه في حال الإسلام بولد فادعاه وقد جاءت به لأكثر من ستة أشهر

(١) وفي المرح : وارتداد السكران لا يكون ردة ، ولا تبين امرأته . وروى عن أبي يوسف رضى الله عنه أنه قال تبين منه امرأته وعقوده نافذة وطلاقه واقع إلا على قول عثمان رضى الله عنه فإن طلاقه لا يقع كالمجنون . ذكر الطحاوى قول نفسه مع عثمان . هذا إذا كان سكره من لذة الخمر وأما إذا كان لأجل أن النعيب لا يوافق ضبعه كان في ذلك بمنزلة المجنون لا تنفذ عقوده . قلت : قول الإمام الطحاوى على مذكر نشارح سابق هنا من اثنين . وقال في كتاب الملاق : وطلاق السكران جائز عليه ولم يذكر قوله هناك . وسيأتى قوله في الأثرية : قال أبو جعفر : السكران عندى في أحكامه كالمجنون وبه نأخذ ، ولم يذكر قول سيد عثمان وهو أيضا سقط من الأصول هنا . قلت وما اختاره الطحاوى قول الإمام زمر ومحمد بن سلمة وهو مختار الكرخى من أصحابنا . قال ابن المهام في الفتوح : وروى البخارى أيضا عن عثمان بن عفان رضى الله عنه أنه قال : ليس للمجنون ولسكران طلاق وقول : وروى عن ابن عباس رضى الله عنهما وهو قول القاسم بن محمد وطاوس وربيعة بن أنى عبد الرحمن والبيه واسحق بن راهويه وابن ثوراه ملخصا بالمعنى .

(٢) وفي المرح : بعد ذلك إذا خرج من دار الإسلام كافرا وأخذ بمفرده ولحق بدار الحرب فإن ظهر مسموح على نذر رخصوا عنه . قال به لا يكون فيه ، فإن جاء ورثته فوجدوه قبل القسمة أخذوه بشيء . وإن كان مد تسمية أخذوه بالقيمة إلا إذا كان مثليا فيهم لا يأخذونه ، لأنه لا دئدة فيه في أخذه . مثل رحكه سكر حرى إذا خرج لا يبا وأخذ مالا ، هذا إذا خرج كافرا وأخذ مالا ، وإن خرج مسما فقد ولد من له فيه يأخذه ، وما كان هاسكا يبيع وخروجه من أيدي الورثة فإنه لا يمسح شيء من ذلك ولا سبيل له على ذلك .

منذ يوم ارتد كان حراً ، وكانت أمه أم ولد للمرتد ، ولم يرث هذا الابن أباه ، وإن كانت هذه الأمة مسلمة ورثه الابن إذا لحق بدار الحرب أو مات على رده أو قتل عليها . ومن ارتد عن الإسلام ولحق بدار الحرب قضى القاضي بلحقه بها فإنه يقضى بعق مدبريه وأمهات أولاده وبحلول ديونه ، ويقسم بقية ماله بين ورثته على فرائض الله ، فإن جاء بعد ذلك مسلماً أخذ من ماله ما وجده قائماً في أيدي ورثته ، ولا ضمان له عليهم فيما استهلكوه منه . ومن ارتد من العبيد الذكران البالغين العقل استتيب ، فإن تاب وإلا قتل . ومن ارتد من الإمام اللأني كذلك عن الإسلام ردت إلى مولاه وأمر مولاه أن يجبره على الإسلام . وما اكتسب^(١) المرتد من المال في حال رده ثم قتل أو مات عليها فإن أب حنيفة رضى الله عنه كان يقول : هو فيء ، وكان أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما يقولان : هو ميراث لورثته من المسلمين كماله الذي كان في مكة يوم ارتد . وبه نأخذ . ومن ارتد عن الإسلام فقتله رجل قبل استتابة الإمام يده أو قطع نه عضواً ، لم يجب عليه في ذلك قصص ولا دية ، ولكنه يؤدب على ما صنع . ومن ارتد عن نصرانية إلى يهودية أو عن يهودية إلى مجوسية ، خلى بينه وبين ما ارتد إليه من ذلك ، ولا يؤخذ بالرجوع [إلى دينه الأول : لأنه لا يؤخذ بالرجوع] من الكفر إلى الكفر . ولا يجب على المرتد عن الإسلام إذا تاب من الردة ورجع إلى الإسلام قضاء ما كان ترك من الصلوات ولا من الصيام ، ولا أداء زكاة عن حول مر عليه في ماله وهو مرتد : لأنه كمن لا يزال كافراً منذ يوم ولد . وعليه عدم رجوعه إلى الإسلام الحجج من ذي قبل^(٢) . وإن كان صلى صلاة من

(١) وفي القمبية وما كتبه .

(٢) لفظ من سقط من القمبية . وفي شرح : وإذا ر - نسبه صار كافراً - يز - يريد أسبه ولا يجب عليه قضاء ما ترك من عبادات في حالة الردة . ويجب عليه الحج وإن حج قبل ذلك . وإن صلى من صلوات الخمس ثم ردد - وهو في الوقت ثم أسبه في آخر الوقت فيه - زمه بددة تلك الصلاة =

الصلوات [الخمس] ثم ارتد ثم رجع إلى الإسلام في وقتها كان عليه إعادتها .
ومن سب رسول الله صلى الله عليه وسلم من المسلمين أو تنقصه ^(١) كان بذلك
مرتدا وكان حكمه حكم المرتد في جميع ما ذكرنا من أحكام المرتدين . ومن كان
ذلك منه من الكفار ذوى اليهود لم يكن بذلك خارجاً من عهده ، وأمر أن
لا يعاوده ، فإن عاوده أدب عليه ولم يقتل .

كتاب الحدود

قال أبو جعفر : وإذا زنى المحسن والمحسنة زُججا حتى يموتا ثم غسلا وكفنا
وصلى عليهما ودفنا ، ولا جلد عليهما مع ذلك ، ولا يكون الرجل محصناً
بأمرأته ، ولا المرأة [محصنة] بزوجها حتى يكونا حرين مسلمين بالغين قد جامعها
وهما بالغان ، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما وهو قول أبي يوسف
رضى الله عنه الذى رواه عنه محمد رضى الله عنه ، وبه نأخذ . وقد روى أصحاب
الإمام عن أبي يوسف رضى الله عنه أن النصارى يحصن بعضهم بعضاً ، وأن
المسلم يحصن النصرانية ، وأنها لا تحصنه . وإذا زنى الحر البكر والحرّة البكر خلد
كل واحد منهما مائة جلدة ، ولا تغريب عليهما مع ذلك . وإذا زنى محصن
بغير محصنة أو غير محصن بمحصنة كان على كل واحد منهما حد على حكمه على
ما ذكرنا . وإذا زنى العبد أو الأمة جلد خمسين جلدة . والزنا الذى يوجب

== قلت : وفي لدر المختار : باب المرتد (ويقضى ما ترك من عادة في الإسلام) لأن ترك الصلاة والاصيام
معصية ولمعصية تبقى بعد الردة (وما أدى منها فيه يصل ، ولا يقضى) من العبادات (إلا الحج)
لأنه بالردة صار كالكافر الأصل فإذا أسلم وهو على فعله أخح فقط . وفي رد المختار ج ٣ ص ٣٣٢
لأن سبه أيت نكروه وهو ذى خلاف غيره من عبادات التي أداها خروج سبها ؛ ولهذا قالوا
إذا صلى ظهر مثلاً ارتد ثم تاب في الوقت بعيد الظهر لقاء السبب وهو الوقت ؛ وهذا اعترض
اقتضاه على ذكر الحج وتسميته قضاء . هو إعادة لعدم خروج السبب . قلت : والإمام احتل
الطحاوى ذكر الصلاة أيضاً . وه يخلق عيبها أمض قضاء وهو رجل ملء علماً وقضلاً فمن يمايه
في حفظ حدود العلم . فرمى الله عنه .
(١) وفي غيبة أو تنقصه .

ما ذكرنا من الحدود هو الزنا في القرح كالمرود^(١) في المكحلة ، فأما من عمل عمل قوم لوط فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال : يعزر ويحبس حتى يحدث توبة . وأما أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما فقالا : عليه في ذلك حد الزانى كما ذكرنا ، وبه نأخذ . ومن أتى بهيمة كما تؤتى المرأة فلا حد عليه في ذلك ولكنه يعزر ، فإن كانت البهيسة له ذبحت ولم تؤكل . وإنما يجب الحد فيما ذكرنا وجوب الحد فيه إذا شهد على معاينته أربعة رجال عدول أحرار مسلمون ، ولا يقبل في ذلك شهادة النساء مع الرجال ، ولا شهادة على شهادة ، ولا يقبل في ذلك شهادة الرجال حتى يصفوا^(٢) الأمر كيف كان وصفاً مصرحاً لا كناية فيه ، أو يقرّ به من فعل ذلك عند الحاكم في مجلس حكمه أربع مرات في مجالس مختلفة . ولا تقام الحدود بدون ذلك على رجل ولا [على] امرأة . وإذا ثبت الحد على الزانى بأربعة شهدوا عليه بذلك وكان محصناً ، أمر الحاكم برجمه ، فرجه التهود أولاً ، ثم الخاك ، ثم الدس . وإن هرب نُبِع بالخجارة حتى يأتى عليه . وينبغى أن يكون الدس إذ حصرو بجمه يده أن يصفوا صفوفاً^(٣) كصفوف الصلاة ، فكما رجم قوم تنحوا وتقدم غيرهم فرجوا . وإن رأى الحاكم [أن] يأمر بالخفر لمرجوم حفرة يكون فيها حتى يرميه فعل ، وإن رأى أن يرمي بجمه بلا حفرة فعل . وأما المرأة فإنه يرمي بالخفر لها حتى توارى في الحفرة إلى صدرها . وإن ثبت الحد عليه بإقراره وكان محصناً رجمه الحاكم أولاً ثم الناس . وإن رجع عن إقراره ذلك أو هرب خفى بينه وبين رجوعه وخلى بينه وبين هربه ولم يتبع . ولا ترجم المرأة إن كانت حاملاً حتى تضع حمها ، وأم إن كانت مريضة أو كان الرجل مريضاً وكان محصناً رجمه ولم يمنع من ذلك مرضهما . ومن كن منهما غير محصن فكان مريضاً أو كانت المرأة نفسها وكان

(١) وفي نسخة كالليل . قت : مرود بين ندى يكتحل به .

(٢) وفي النسخة : لأن يصفوا .

(٣) وفي نسخة وينبغى أن يكون الدس حضور بجمه يده صبر . قت وأما بجمه .

الوقت الذي حكم عليهما بالجلد^(١) وقتاً شديداً البرد فخاف^(٢) عليهما منه^(٣) [أخرت] إفاة الحد عليهما [حتى يؤمن عليهما] . ويضرب الزاني قائماً غير ممدود مجرداً ، وتضرب أعضاؤه كلها إلا الرأس والوجه والفرج في قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما ، وبه نأخذ . وقال أبو يوسف رضي الله عنه يضرب الرأس أيضاً . وتضرب المرأة في ذلك قاعدة علياها إلا أنه ينزع عنها الجلد والفرو والحشو . ومن أقر بالزنا بعد حين أقيم عليه [الحد] ، وإن شهدت عليه به بينة بعد حين لم يقيم عليه . وكان أبو حنيفة رضي الله عنه لا يوقت في ذلك وقتاً ويقول هو [على] ما يرى الإمام ، وبه نأخذ . وكان أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما يوقتان في ذلك شهراً . ومن شهد عليه أربعة بالزنا وقالوا تعمدنا النظر لم يضر ذلك شهادتهم وقبلت . ومن شهد عليه أربعة أنه زنى بامرأة لا يعرفونها لم يحد ؛ لأنه قد يجوز أن تكون زوجته أو أمته . ومن شهد عليه بالزنا وكان^(٤) محصناً فلم يرجم حتى مات الشهود أو غابوا فإن أبا حنيفة ومحمد رضي الله عنهما قالا : قد سقط عنه الحد في ذلك ، وهو قول أبي يوسف رضي الله عنه الأول . وقد روى عنه أصحاب الإماء أنه يقام عليه الحد ، وأنه لا يبطله موت الشهود ولا غيبتهم ، وبه نأخذ . ومن شهد عليه أربعة بالزنا فمضى عليه بذلك ولم يقيم عليه الحد حتى أقر بالزنا فإن أبا يوسف رضي الله عنه قال : بطلت الشهادة عليه بذلك وعاد إلى حكم المقر به . فإن أقر به تنمة أربع مرات في مجالس مختلفة حد^(٥) وإلا لم يحد . وأما محمد رضي الله عنه فكان يقول : الشهادة على حالها ويحد به بعد إقراره كما كان يحد بها قبل^(٦) إقراره إلا أن يقر [تنمة] أربع مرات في مجنس مختلفة فيحد بالإقرار ويرتفع عنه حكم الشهادة ، وبه نأخذ .

(١) وفي النسخة يحد .

(٢) وفي نسخة ويخاف .

(٣) كان في الأصل فيه وضوب منه كما في النسخة .

(٤) كان في الأصل فسكن والأصوب وكان كما في النسخة .

(٥) وفي النسخة يحد .

(٦) كان في الأصل -- وضوب متى غيضة قس .

باب حكم القذف^(١)

قال أبو جعفر : وإذا قذف الرجل رجلاً لم يجب على القاذف حد حتى تثبت حرية المقدوف أو يقر القاذف بحريته ، وحتى تثبت حرية القاذف أو يقر القاذف بذلك من نفسه فيحد القاذف . والحد ثمانون جلدة يضرها القاذف قائماً [غير] ممدود^(٢) وعليه ثيابه إلا أنه ينزع عنه الحشو والجلد والقرو . وتضرب المرأة [فيه] جالسة . ولا يجب الحد في القذف إلا أن يكون قذفاً مصرحاً لا كناية فيه . فأما إن كان عني^(٣) غير ذلك أو كان تعريضاً فإنه لا يجب حد ولكنه يجب فيه التعزير . وقد كان أبو حنيفة ومحمد رضي الله عنهما يقولان لا يبلغ [بالتعزير] أربعين سوطاً ، وقد كان أبو يوسف رضي الله عنه يقول ذلك أيضاً ثم رجع فقال : هو على ما يراه الإمام فيما بينه وبين أقل حدود الأحرار وهو ثمانون جلدة . ينقص من ذلك جلدة واحدة أو ما رآه مما هو أكثر منها ، وبه نأخذ . وروى عنه أيضاً أنه قال : هو على ما يراه الإمام بلا توقيت وقته فيه . وإن لم تثبت حرية القاذف لم يقر عليه من الحد إلا حد العبد ، وهو أربعون جلدة . ومن قذف رجلاً فعفا عنه المقدوف فإن أبا حنيفة ومحمد رضي الله عنهما قالا : عفوه باطل وله أن يطالبه بالحد بعد ذلك . وقد روى محمد رضي الله عنه هذا القول عن أبي يوسف رضي الله عنه . وروى أصحاب الإملاء عن أبي يوسف رضي الله عنه أن عفوه جائز وأنه ليس له مطالبة القاذف به بعد ذلك ، وبه نأخذ . ومن قذف رجلاً فمت المقدوف قبل أن

(١) وفي الفيضية باب الحدود في القذف .

(٢) كان في الأصل ممدوداً وصوب من فيضية غير ممدود لأن يد لا تند في مصرع في الحدود .

(٣) كان في الأصل عني وصوب من فيضية عني .

يقام له الحد على القاذف سقط الحد عن القاذف ولم يورث عن المقذوف . ومن قَذَف وهو ميت فإنه لا يأخذ بمجده إلا أبوه وولده وولد ولده وجده ، ولا يأخذ به من سواهم من أخ ولا أخت ولا من أشبههما^(١) من قرابته . ولا حد على من قذف ذمية ولا أمة ولا أم ولد ولكنه يعزر على ذلك . ولا حد على من قذف امرأة قد أقيم عليها حد الزنا أو قد وطئت بشبهة رفع عنها فيها حد الزنا ، ولا على من قذف امرأة قد تزوجت نكاحاً فاسداً ودخل بها على ذلك . والرجل فيما ذكرنا كالمرأة . ومن جلد حداً في قذف سقطت بذلك شهادته أبداً ، تاب بعد ذلك أو لم يتب ، وتوبته فيما بينه وبين الله لا فيما سوى ذلك . ومن قَذَف وهو نصراني فحد في نصرانيته لم تجز شهادته في حال النصرانية ، وإن أسلم بعد ذلك جازت شهادته على أهل الإسلام وأهل الذمة . وإن قذف وهو نصراني فضرب بعض الحد في نصرانيته ثم أسلم فضرب بقيته وهو كذلك جازت شهادته . ومن زنى من النصارى ثم أسلم فقفذه فاذف لم يحده قاذفه . ومن قذف رجلاً مرات أو قذف جماعة بقول واحد أو بأقوال مختلفة لم يكن عليه بذلك إلا حد واحد . ومن حضر من المقذوفين فطالب القاذف بمجده حد [له] ولم يكن عليه لبقية المقذوفين حد سوى ذلك ، وكان الحد الذي أقيم عليه للمقذوفين جميعاً . ومن قذف رجلاً فضرب بعض الحد قليلاً كان ذلك أو كثيراً . ثم قذف آخر فلا حد عليه إلا ما بقى عليه من الحد الأول فإنه يقيه عليه للمقذوف الأول وللمقذوف الثاني . ومن [قذف من] العبيد أحد من الأحرار مُسَمِّين فلم يقم عليه الحد حتى عتق كان عليه الحد على حاله متى كان وجب عاياه وهو عليها وهو أربعون جلدة . ومن دخل إلبس من أهل الحرب بمن قذف رجلاً مسلماً كان عليه الحد ، وإن زنى عندنا فإن أباً حنيفة ومحمداً رضي الله عنهما قالوا : لا يحده في ذلك ، وبه تأخذ .

(١) وفي لفظة من أشباههما .

وقال أبو يوسف رضى الله عنه : يحد فيه كما يحد الذى . ومن أقر أنه زنى بامرأة غائبة أقيم عليه الحد ، فإن حضرت المرأة بعد ذلك فصدقته وأقرت بمثل الذى أقر به أقيم عليها الحد أيضاً ، وإن كانت حاضرة فى وقت إقراره فكذبت فيما أقر به وطلبت أن يحد لها حد القذف فيما رماها به ، حد لها حد القذف فى ذلك ولم يحد فى الزنا الذى أقر به ، وإن لم تحضر حتى يقام عليه حد الزنا ثم حضرت فطالبته بحد القذف لم يحد لها ؛ لأننا قد أحطنا علماً أنه لا يجب عليه الحدان جميعاً وأن الذى يجب عليه أحدهما ، فإذا أقيم عليه أحدهما لم يبق عليه الآخر منهما . ومن شهد عليه أربعة بالزنا فلم يقض القاضى بشهادتهم حتى رجع أحدهم حدوا جميعاً حد القذف ، وإن قضى القاضى بشهادتهم ورجع للشهود عليه ثم رجع أحدهم فإن عليه ربع الدية المشهود عليه ، وعليه الحد فى قذفه إياه ، وإن رجع أحدهم بعد ما قضى القاضى شهادتهم وقبل إقامته الحد على مشهود عليه فإن أنا حيفة رضى الله عنه كان يقول يحدون جميعاً . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما يحد اراجع^(١) حصّة ولا يحد الداقون ، وبه نأخذ . ومن شهد عليه أربعة بالزنا فجاءوا متفرقين حدوا جميعاً حد القذف ، وإنما تقبل شهادتهم إذا جاءوا مجتمعين أو جاءوا إلى الحاكم فى مجلس واحد قبل قيامة منه وإن تفرقوا فى الحياء . ومن قذف رجلاً بالزنا فقال له رجل صدقت حد الرجل الأول ولم يحد الثانى ، وإن قال له صدقت هو كذا قتل حدا^(٢) جميعاً . ومن كان له عبد وللعبد أم مسلمة حرة قد ماتت فقذفها مولاه لم يكن للعبد أن يأخذه محدداً . ومن كان له ابن وقد مات أمه وهى حرة مسلمة فقذفها أوه لم يكن لابنها أن يأخذ أباه محدداً . ويأخذ غيره ممن يجب له أن يأخذه له . ومن قذف امرأة حرة مسلمة مسلمة ولها بن صراى وللقذف مسلم كان الابن النصراى أن يأخذ القذف بخده . وكذلك إن كان لابن عبداً ومن

(١) وكان فى الأصل اراجع وفى نسخة رجع مكان رجع وهو صواب .

(٢) وفى النسخة يحدون .

قذف امرأة مصرية أو أم ولد ولها ولد حر مسلم لم يكن عليه حد ، لأنه إنما قذف من لا حد عليه في قذفه . وإذا قدمت المرأة من بعض البلدان ومعها أولاد لا يعرف لهم أب فقذفها رجل فلا حد عليه [ومن شهد عليه أربعة بالزنا وهم عريان أو محدودون في قذف حدوا جميعاً] . ومن شهد عليه أربعة فساق أحرار مسلمون بالزنا فردت شهادتهم انفسقهم فلا حد عليهم . ومن قال لرجل في غضب لست بابن فلان الذي يدعى له ضرب الحد ، فإن قال ذلك في غير غضب لم يكن عليه حد . ومن قال لرجل أنت ابن فلان لعنه أو خاله أو زوج أمه لم يحد . ولو قال لست بابن فلان لجدته لم يحد . ومن قال لرجل يازانى^(١) فقال لا بل أنت ، حد كل واحد منهما لصاحبه . ومن قال لامرأته يازانية فقالت لا بل أنت فإنها تحد ولا تلعن . ومن قال لامرأته يازانية فقالت زينت بك فإنه لا حد على كل واحد منهما ولا لعان . ومن أقر أنه زنى [بامرأة] أربع مرات في محاسن مختلفة^(٢) فقالت : بل تزوجني فإنه يجب عليه الصداق ولا حد عليه ، وكذلك لو أقرت امرأة بالزنا أربع مرات في محاسن مختلفة لرجل بعينه ، وقال الرجل بل تزوجتها ، فإن عليه الصداق أيضاً ولا حد عليهما . ومن تزوج من المحوس ذات محرم منه ودخل بها ثم أسلم جميعاً فقذفهما رجل فإن أبا حنيفة رضي الله عنه قال يحد . وقال أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما : لا يحد . ومن قال نسلم يا فاسق أو يا خبيث أو يا سارق عزز . ومن قال لرجل زنا في الجبل ثم قال عنيت صمود فإن أبا حنيفة وأبا يوسف رضي الله عنهما قالا : يحد . وقال محمد رضي الله عنه : لا يحد . ومن قال لرجل : رابية لم يحد . ومن قال لامرأة يازانى حد . ومن قال هربى : عصى . لأنه لا يقذف إنما نسبه إلى غير بلد .

(١) كان في أصول زنا سريية ونسوة .

(٢) من هذا إلى قوله فإن كان من المحاسن المختلفة في سائر الأقسام من الكتاب السابقة ساقط من الأصل لأمره . وردده من نسخة شيخ الإسلام بن عبد الله .

ومن قال لرجل يا ابن الخياط وأبوه ليس كذلك لم يكن بهذا قاذفاً له . ومن قال لرجل لست من العرب وهو منهم لم يحد ؛ لأن ذلك قد يقع على قذف الآباء العليا التي لا حد على قاذفها .

كتاب السرقة

ولا يقطع السارق في سرقة حتى يكون عشرة دراهم فصاعداً أو ما يساويها بعد أن يخرجها من حررها ، ولا يقطع إن أخذ قبل أن يخرجها من حرزها ، وحرزها الدار التي سرق منها ^(١) إذا كانت منزلاً واحداً ، فإن كان منازل ^(٢) مختلفة فحتى يخرجها إلى ساحتها ولا يقطع من سرق متقالاً من ذهب حتى يكون المتقال يساوي عشرة دراهم [فصاعداً ولا يقطع من سرق نقرة فضة وزنها عشرة دراهم ولا تساوي عشرة دراهم] مضروبة . ولا يقطع من سرق عشرة دراهم زائفة أو بهرجة إذا كانت لا تساوي عشرة دراهم بيضاء . ولا يقطع في شيء مما ذكرنا إلا بنص صريح من صاحب السرقة وخصومته فيها . ومن قطع في شيء مما ذكرنا وهو قائم رد على المسروق منه . وإن كان قد هلك استهلك السارق أو باستهلك غيره فلا ضمان على السارق في ذلك ، وإن كان انذى استهلكه غير السارق كان للمسروق منه أن يصمن المستهلك ^(٣) قيمته ، وإن كان هلك في يد رجل أودعه بإياه السارق لم يجب على السارق ولا على المستودع فيه ضمان ؛ لأننا لو ضممنا المستودع رجع به على السارق ، وكذلك لو كانت السرقة ثوبه في جميع ما وصفنا . وإن صاع الثوب مسروق في يد مستأجر سندحره من السارق فلا ضمان على السارق ، وإذا عي المستأجر : لأن وصفنا المستأجر قيمته رجع به على السارق . ونوضع الثوب في يد مستعير سندحره من سارق كان مسروق منه أن يصمن مستعيره قيمة ثوبه : لأنه إذا خسرناه به لم يكن له أن يرجع به على سارقه .

١ - ذكرنا ذلك في كتابنا في السرقة .

٢ - كما في بعض النسخ .

٣ - كما في بعض النسخ .

ولوضاع الثوب في يد مبتاع له من السارق كان للمسروق منه أن يضمن المبتاع قيمة الثوب : لأنه ههنا إنما يرجع على السارق بالثمن الذي كان دفعه إليه ، ولا يرجع عليه بالقيمة التي كان ضمها . وكل من درى عنه القطع في السرقة وجب عليه ضمان السرقة . ولا قطع على رجل فيما سرق من زوجته ، ولا على امرأة فيما سرقت من زوجها ، ولا قطع على من سرق من ذى رحمه المحرمة عليه . ومن سرق من أمه من الرضاعة قطع في ذلك إذا بلغ ما يقطع فيه . ومن سرق سرقات مختلفات فرفعه أحد المسروق منهم فقطع له كان ذلك القطع للسرقات كلها ولم يضمن شيئا منها ، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما . وقد روى عن أبي يوسف رضى الله عنه أنه قال : لا ضمان عليه فيما سرق لئذى رفعه خاصة حتى قطع^(١) له وعليه الصمان الآخريين ، وبه نأخذ . ولا قطع على جماعة في سرقتهم حتى يكون ماسرقة كل واحد منهم عشرة دراهم فصاعدا . ومن سرق من رجلين عشرة دراهم سرقة واحدة قطع فيها . ولا قطع على من سرق من الغنائم ، ولا على من سرق من بيت مال المسلمين ، ولا على من سرق من الحرم . ومن سرق من مسجد جماعة شيئا من تحت رأس رجل ، أو من حجره ، أو من هو بجيت بكون صاحبه حافظاً له مما يساوى ما يجب فيه التقصير قطع . ولا قطع على محتسب ، ولا [على] منتهب ، ولا [على] خائن ، ولا على عبد رجل في سرقة من مال زوجة مولاه ، ولا على عبد امرأة في سرقة من مال زوجها . وإذا سرق الرجلان سرقة فقال أحدهما هي لي درى التقصير عليهما جميعاً وضمت السرقة ، وإن لم يدعها^(٢) واحد منهما ولكن أحدهم هرب وأخذ الآخر في أبي حنيفة رضى الله عنه قال مرة لا يقطع ، وبه نأخذ^(٣) ، ثم رحمه برحمة رضى الله عنه فقد : بقطع ، وبه أخذ أبو يوسف ومحمد

(١) وفي فبعية حبي قصير .

(۲) کان فی (أصول عریضیم . یاء و صوب جحد یاء .

(٣١) وفي مِصْبَةِ قَوْلِهِ : وَهُوَ أَخَذَهُ مُؤَخَّرَ عَنْ قَوْلِهِ : وَهُوَ أَخَذَ أَبُو يُونُسَ وَحَمْدُ .

رضى الله عنهما . ومن سرق سرقة فلم يقطع فيها ولم يخاصم حتى ردها إلى الممسروق منه ، أو وهبها له الممسروق منه فملكها عليه بذلك ، أو ملكها عليه بغير الهبة لم يقطع فيها . ومن قضى ^(١) عليه بالقطع ثم وهب له الممسروق منه السرقة فملكها بذلك عليه فإن أبا حنيفة ومحمداً رضي الله عنهما قالا : لا يقطع أيضاً ، وكذلك روى محمد عن أبي يوسف رضي الله عنهما ، وبه تأخذ . وقال أبو يوسف رضي الله عنه بعد ذلك فيما روى عنه أصحاب الإماء إنه يقطع . ومن كانت في يده وديعة فسرقتها منه سارق كان للمودع أن يقطع السارق ، وكذلك إن كان غاصباً كان له أن يقطع السارق . ولرب السرقة أن يقطع السارق في الوجهين جميعاً ^(٢) . ومن سرق ثوباً فقطع فيه أو لم يقطع ، ثم سرقه منه سارق لم يقطع . ومن سرق ثوباً فقطع فيه ، ثم سرق مرة أخرى لم يقطع . ومن سرق غزلاً قيمته عشرة دراهم فقطع فيه ، ثم سجع ذلك الغزل ثوباً فسرقه مرة أخرى قطع . ومن طرء ^(٣) من رجل دراهم كانت معه مما يجب في مثلها القطع فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول : إن [كان] طرء من خارج لكم لم يقطع ، وإن كان طرءاً من داخله قطع . وقال أبو يوسف رضي الله عنه : يقطع في الوجهين جميعاً ، وبه تأخذ . ومن سرق فضة أو ذهباً يساوي عشرة دراهم فقطع في ذلك وقد عمل الفضة دراهم أو الذهب دينار فإن أبا حنيفة رضي الله عنه قال : تؤخذ الدراهم والدينار فيردان عن الممسروق منه . وقال أبو يوسف

(١) وفي القبيضة وإن قضى .

(٢) والمراد من رب السرقة مالك المال دون الأمين ومصب . قال في شرح : ويقضي بخصوصية المودع (أي الأمين) والمستعير والمترس والتأجير ومن كانت يده مائة . وكذلك إذا كانت يده مائة فسرقت منه مائة يقطع كما إذا سرق من يده مائة أو كانت في يده مائة يبيع أو كان مقصوداً بعد فسد . وتأخذ ربعاً لا يجب بخصوصية هؤلاء قطع . وجمهورنا ينعى بخصوصية المالك . قلت : المراد من الوجهين وديعة ومصب وما في حكمهما .

(٣) طرء شيء قطعه ، وطرء ثوب شقه ، واضرر لثوب شقه ، واضرر لثوب شقه أي شق ثوباً في شيء وحصلها في نفقة من صاحب ثوب .

ومحمد رضى الله عنهما : لا سبيل له عليهما^(١) ، وبه نأخذ . ومن سرق من رجل حديداً فعمله كوراً ثم قطع فيه لم يكن للمسروق منه على الكوز سبيل في قولهم جميعاً^(٢) ومن أقر بالسرقة عند الإمام مرة واحدة قطع في قول أبى حنيفة ومحمد رضى الله عنهما ، ولم يقطع في قول أبى يوسف رضى الله عنه حتى يقر مرتين ، وبه نأخذ . ولا تقبل شهادة الساء في سرقة ولا في حد ولا في قصاص ، ولا تقبل في ذلك شهادة على شهادة . ولا قطع على من سرق مصحفاً وإن كان مفضضاً ولا قطع في طير ولا في صيد وإن علت قيمتهما^(٣) . ولا قطع فيما نفسد من نحو الفاكهة واللحم والطعم الذى هو كذلك وإن علت قيمته . ولا قطع في شيء من الخشب إلا في الساج إذا ساوى عشرة دراهم فصاعداً . هكذا روى محمد عن أبى يوسف عن أبى حنيفة رضى الله عنهم وقد روى أصحاب الإماء عن أبى يوسف عن أبى حنيفة رضى الله عنهما أن القنا في ذلك كالساج فإنه يقطع فيه كما يقطع في الساج ، وبه نأخذ . وقد روى أصحاب الإماء عن أبى يوسف رضى الله عنه أيضاً أنه قد كان خالف أباً حنيفة رضى الله عنه في ذلك فقال يقطع في الخشب كله إذا بلغت قيمته قيمة ما يقطع فيه . ولا يقطع في رزنيخ^(٤) ولا في نورة ولا في مغرة^(٥) ومن سرق فصوصاً خضراء أو ياقوتاً أو زبرجداً يساوى ما يجب فيه انقطع قطع . ومن سرق شيئاً لم ينتهي به إلى باب البيت الذى

(١) في شرح وديا بينه وبين الله تعالى وجب أن يردّها .

(٢) وفي شرح : لأصل في هذه المسألة أن في كل موضع يقطع حق المصوب منه من العين يقطع حق سرقتها منه ، وكل موضع لا يقطع حق المصوب منه لا يقطع حق السرقة منه وإذا عصب بقرعة مئة وصرف درهم لا يقطع حق المصوب منه عنه في حنيفة ، كذلك هاهنا في السرقة وعند أبى يوسف ومحمد يقطع . ولو سرق حبة أو محاساً أو صغراً أو ما أشبه ذلك فجعلها أو يصرها كان مدعيه يقطع . وكذلك إذا كان يقطع . وإن كانت تناع عدداً يكون للسارق بالجمع . وهو سرق كقول أبى يوسف وفيه نظائر كثيرة ذكرها الشارح .

(٣) وفي شرح : وجه شرح : وجه شرح : وجه شرح :

(٤) روى محمد بن روى محمد بن روى محمد بن روى محمد بن

(٥) روى محمد بن روى محمد بن روى محمد بن روى محمد بن

سرقه فيه رماه إلى غيره^(١) فأخذه ثم خرج فذهباً جميعاً لم يقطع واحد منهما ، وإن رمى به خارجاً من البيت ثم أتبعه فأخذه قطع . ومن سرق ما يساوى ما يجب فيه القطع فلم يقطع فيه حتى نقصت قيمته فصارت دون ما يجب فيه القطع قطع . ومن دخل عليه جماعة فولى رجل منهم أخذ متاعه وحمله قطعوا جميعاً . ومن كان نائماً في طريق من الطرقات ومعه متاع فكان حيث يكون حافظاً لمتاعه فسرقه سارق قطع . ومن سرق من إبل قيام عليها أحلاماً أو كانت تسير فشق جوارفها فسرق ما فيه وهو ما يجب فيه القطع قطع ، وإن سرق الجوالق بعينه لم يقطع . ولا يقطع النباش^(٢) في قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما ، وبه نأخذ . ويقطع في قول أبي يوسف رضى الله عنه كما يقطع فيما سرق من الحى . ومن سرق من حانوت تاجر قد أذن للناس في دخول حانوته ضمن ما سرق ولم يقطع فيه . والنساء في السرقة كالرجال . ولا يقطع صبي ولا محنون فيما سرقاً ولكنهما يضمنان ذلك . ولا قطع^(٣) في سرقة دف ولا طبل ولا مزمار^(٤) ولا في سرقة كلب ولا فهد . ولا قطع^(٥) في سرقة تمر^(٦) من رءوس النحل ، ولا في حنطة وهى [فى] سنبل فى منبتها ، ولا فى ثمر ولا [فى] كثر^(٧) . وإن حرز الثمر^(٨) وجعل فى حظيرة وأعلق عليه باب أو حصدت الحنطة ففعل فيها مثل ذلك كان على من سرق منهما ما يجب فيه القطع [القطع] . ومن سرق صبيّاً حرّاً لم يقطع ، كان عليه حلى أو لم يكن ، وإن كان مملوكاً قطع إذا ساوى ما يجب فيه

(١) كان فى الأصل إلى عبده والصواب ما فى البيضة إلى غيره .

(٢) الساش الذى يندس القبور ايدى ما كعان الموت .

(٣) وفى البيضة ولا يقصع .

(٤) يقال رمى إذا عصى الفج فى القصب ونحوه والقصب يسمى مزماراً أى الآلة يزم .

وهو الذى يسمى بالمارسية : نى .

(٥) وفى البيضة تمر فى رءوس .

(٦) وفى ميصياً ولا أكثر والصواب ولا وكثر ، والكثير نثار كما فى لعد .

والجوار شجرة الحنة .

(٧) وفى ميصية : ثمره .

القطع . ومن سرق ثوباً ولم يخرج^(١) من حرزه حتى شقه بنصفين فإنه إن كان
يساوى بعد شقه إياه ما يجب فيه القطع قطع إذا طلب ذلك رب الثوب ولم يكن
عليه فيما شق من ثوبه ضمان ، وإن كان لا يساوى ذلك لم يقطع وكان رب
الثوب بالخيار إن شاء أخذ ثوبه مشقوقاً وضمن الجاني قيمة ما نقصه ، وإن شاء
سلم ثوبه إلى الجاني وضمنه قيمته صحيحاً ، وإن قال رب الثوب أنا أضمن الجاني
قيمة ثوبى صحيحاً وأسلم إليه ثوبى وقيمة ثوبه مشقوقاً ما يجب فيه القطع كان له
ذلك ورفع^(٢) بذلك القطع عن السارق ، وهذا كله قول أبى حنيفة رضى الله
عنه . وأما فى قول أبى يوسف وقياس قول محمد رضى الله عنهما فإنه لا يقطع
فى شيء من ذلك ؛ لأن السارق لم يخرج السرقة من حرزها حتى وجب عليه
صمانها ، وبه نأخذ . ومن سرق شاة فلم يخرجها من حرزها حتى ذبحها لم يقطع
فى قولهم جميعاً وإن كانت قيمتها مذبوحة تبلغ ما يجب فيه القطع ؛ لأنه لم
يخرجها حتى صارت لحماً لو سرقه لم يقطع . قالوا : ويجب على السارق إذا
وجب عليه القطع قطع يده اليمنى من المفصل ، فإن كانت يده اليمنى ذاهبة
مقطوعة قبل ذلك قطعت رجله اليسرى من المفصل ، وإن كانت رجله اليسرى
قد قطعت قبل ذلك لم يقطع منه . ذلك نرى . وضمن السرقة واستودع
السجن حتى يحدث توبة ، فإن كان أشل اليد اليمنى صحيح اليد اليسرى قطعت
يمينه الشلاء ، وإن كانت يمينه صحيحة وشماله شلاء لم يقطع ؛ لأنه لو قطع صار
ذاهب "ليدين جميعاً" ، فإن كانت يداه صحيحين ورجله الشمال يابسة قطعت يده
اليمنى ، وإن كانت لرجل يمينى يابسة والشمال صحيحة ويداها صحيحتان لم يقطع
أيضاً . ومن وحب عليه القطع فى السرقة فلم يقطع حتى قطع قاطع يمينه كان له
على القاطع مثل الذى كان يجب له عليه لو لم يسرق^(٣) من القصاص ومن

(١) كان فى أصله ولم يخرج و هو ما فى فضية ولم يخرج .

(٢) وفى فضية ودفع .

(٣) وفى فضية لم يسرق .

الهدية ، ولم يقطع بسبب ذلك في تلك السرقة . ومن سرق وإيهاماً يديه^(١)
 حقلوعتان لم يقطع ؛ لأننا لو قطعنا يده اليمنى لم يبق له من يده إلا يده اليسرى^(٢)
 وهي كالذهابة ، وكذلك لو كان قد ذهب من يده اليسرى ثلاث أصابع أو
 أصبعان سوى الإبهام لم تقطع يده اليمنى ، وإن كان الذاهب منها أصبعاً واحدة
 سوى الإبهام قطعت يده اليمنى وكانت يده اليسرى كالصحيحة . ومن سرق
 من نصراني خيراً لم يقطع فيها . ومن سرق فأمر الإمام بقطع يده اليمنى ققطع
 المأمور يده اليسرى عمداً أو خطأ فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال : لا ضمان عليه .
 وقال أبو يوسف رضى الله عنه : إن كان فعل ذلك خطأ فلا شيء عليه ، وإن
 كان فعل ذلك عمداً ضمن . وما أقرب به العبد مما يوجب العقوبة في بدنه من
 سرقة لمال قد استهلكه قبل إقراره أو لمال بعينه في يده وكذبه مولاه
 وادعى المال لنفسه والعبد مأذون له في التجارة ، ومن قتل عمداً^(٣) ومن قذف
 محصنة ، صدق على ذلك [كله] وأقيم عليه الواجب فيه ، وإن كان مجبوراً
 عليه فأقر سرقة عشرة دراهم في يده من رجل وصدق ذلك الرجل وكذبه
 مولاه في ذلك وادعى الدراهم لنفسه ، فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال : أقطعه
 وأدفع الدراهم إلى المقر له بها . وقال أبو يوسف رضى الله عنه أقطعه وأدفع الدراهم
 إلى مولاه . وقال محمد رضى الله عنه : أدفع الدراهم إلى مولاه ولا أقطعه ، وبه
 نأخذ . وهو قول زفر . وإذا قطع القوم من أهل الإسلام أو من أهل الذمة
 الطريق على قوم^(٤) من أهل الإسلام أو من أهل الذمة فلم يأخذوا مالاً ولم
 يقتلوا أحداً ثم ظهر عليهم الإمام نفاهم ، والنفي حبسهم حتى يحدوا توبة ، وإن
 خرجوا فبحروا قوماً جراحات ولم يأخذوا مالاً ولم يقتلوا نفساً ثم أخذوا اقتص

(١) وفي الفيضية إيهامتا يديه .

(٢) وفي الفيضية : يبق له إلا أربع أصابع من يده اليسرى .

(٣) وفي الفيضية أو قتل عمداً .

(٤) وفي ثمانى على فريق .

منهم مما كان فيه القصاص وأخذ منهم الأرض مما لا يستطلع فيه القصاص وكان ذلك إلى الأولياء ، وإن خرجوا فأخذوا المال وجرحوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف وبطلت الجراحات ، وكذلك إن كانوا قتلوا قتلوا وبطلت الجراحات ، فإن أخذوا المال وقتلوا قتلهم الإمام ولم يقطع لهم يداً ولا رجلاً ، ولم يوجب عليهم فيما أخذوا من الأموال ضماناً ، وهو قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما ، وبه نأخذ . وقد روى أصحاب الإملاء عن أبي يوسف رضى الله عنه من قوله أنهم إذا أخذوا المال وقتلوا أن الإمام بالخيار إن شاء قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ثم قتلهم ، وإن شاء قتلهم ولم يقطع أيديهم وأرجلهم ، والقول الأول أجود . والصلب المذكور في آية المحاربة التي أخذ هذا الحكم منها هو الصلب بعد القتل في قول أبي حنيفة رضى الله عنه ، وبه نأخذ . وقد روى أصحاب الإملاء عن أبي يوسف رضى الله عنه أنه قال : الإمام بالخيار إن شاء قتلهم ثم صلبهم ، وإن شاء صلبهم أحياء ثم قتلهم مصلوبين ، وإن لم يقدر الإمام على قطاع الطريق حتى جاءوه تأبين فإنه توضع عنهم ^(١) حقوق الله عز وجل التي كانت تقام عليهم لو لم يتووا ، ويرجع ^(٢) حكم ما أصابوا من القتل ومن الجراحات [إلى] أولياء القتولين وإلى المجروحين فيكون حكمهم في ذلك كحكمهم لو أصابوا ذلك على غير قطع الطريق . ولا يكون قطع الطريق في مصر من الأمصار ، ولا في مدينة من المدن ، ولا بين مدينتين [ولا بقرب مدينة من المدن ، ولا بقرب مصر من الأمصار] في قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما وهو قول أبي يوسف رضى الله عنه اتى رواه عنه محمد رضى الله عنه . وقد روى أصحاب الإملاء عن أبي يوسف رضى الله عنه أنهم إذا كابدوا ^(٣) أهل مدينة من

(١) وفي ثلثي عليهم .

(٢) كان في لأصل ويرجعوا والصوت ويرجع كما في الميضية .

(٣) كرهه عنده عابه عن حقه جرده وكثير الرجل في ماله أخذ منه عنوة وقهراً فهو مكابر عليه .

المدائن ليلا إلى مدينتهم كانوا في ذلك في حكم قطاع الطريق ، وبه نأخذ^(١) .
 وإن كان الذى ولى القتل من قطاع الطريق بعضهم كان حكم ذلك كحكمهم
 لو ولوه كلهم ، وسواء قتلوا بمجر أو بعصا أو بسيف في ذلك ، وإن كان في
 قطاع الطريق ذو رحم محرمة من المقطوع عليهم الطريق لم تقم عليهم الحدود ،
 وقتل الذين ولوا القتل ، وكان ذلك إلى الأولياء دون الإمام . والحكم في قطاع
 الطريق فيما يقطع من أيديهم وأرجلهم كحكم السراق في جميع ما وصفنا ، من
 شلل أيديهم وأرجلهم ، ومن ييوستها ، ومن ذهب بعضها . والنساء والعبيد
 في قطع الطريق كالرجال وكالأحرار في جميع ما وصفنا . ولا يكون على قطاع
 الطريق فيما أخذوا من الأموال ما يوجب أخذ الأموال في ذلك من العقوبة حتى
 يكون الذى يصيب كل واحد منهم من ذلك المال إذا قسم على عددهم عشرة
 دراهم فصاعداً أو قيمتها .

كتاب الاثربة وأحكامها

وما يجب فيه الحدود منها ومقادير الحدود فيها

قال أبو جعفر : ونبيذ الزبيب النقيع إذا لم يطبخ فلا بأس به ما لم يفل
 واشتد ، فإذا غلا واشتد فلا ضير فيه . وكل شيء من الألبدة سوى نبيذ
 الزبيب النقيع^(٢) من العسل والذرة والزبيب والتمر وما سواهن ، عتق أو لم يعتق ،

(١) اعلم بأن قطع الطريق إنما يكون بعد أن تستجمع شرائطه ، وشرائطه هي أن يكون
 لهم قوة وشوكة ومنعة فتنتزع الطريق بهم ، ولا يكون بين قريتين ، ولا بين مصريين ولا مدينتين ،
 وأن يكون بينهم وبين مصر مسيرة سفر ، فإذا وجدت هذه الأشياء يكون قاطع طريق وإلا فلا ،
 هكذا ذكر في ظاهر الرواية . وروى عن أبي يوسف أنه قال : لئلا كان أقل من مسيرة سفر
 أو كانوا في المصر ليلا فانه يجزى عليهم (حكم) قصاع الطريق وهو أن يقطع أيديهم الخبي
 وأرجلهم اليسرى ، واقتوى على قول أبي يوسف . انتهى في شرح المختصر نسيح لامة على بن
 محمد لاسيچاني .

(٢) وفي الميضية و نقيع .

حُلط بفضه ببعض أو لم يخلط ، بعد أن يطبخ ، فلا بأس به ، وإفهام المكروه
 نبيذ الزبيب المعتق إذا غلا ، وهذا كله قول أبي حنيفة رضى الله عنه الذى
 رواه محمد عن أبي يوسف رضى الله عنهما عنه فى كتابه الأثرية من الأصول .
 وقه روى هشام بن عبيد الله رحمه الله^(١) أن أبا حنيفة رضى الله عنه كره
 قميع الزبيب وقميع البسر وقميع التمر ، يعنى إذا غلا ، وأنه لا يرى بغير ذلك
 من قميع التين والإجاص^(٢) بأما . وقال أبو يوسف رضى الله عنه فى المعتق
 من التمر والزبيب نكرهه ونهى عنه . وقال محمد رضى الله عنه بعد ذلك :
 ما أسكر كثيره فأجب إلى ترك شربه ولا أحرمه ، وبه نأخذ . قال محمد
 رضى الله عنه : وأكره قميع التين والإجاص وقميع الدوشاب وقميع الشهد^(٣) .
 قال هشام : وكان محمد رضى الله عنه يقول : من صلى وفى ثوبه ما يسكر
 كثيره أكثر من مقدار الدرهم أعاد الصلاة ، وبه نأخذ^(٤) . ومن شرب من
 النبيذ فسكر حُدّ فى قولهم جميعاً . ثم يختلفون فى السكر الذى يوجب هذا
 الحد ؛ فأما أبو حنيفة رضى الله عنه فكان يقول : هو الذى لا يعقل صاحبه
 الأرض من السماء ولا المرأة من الرجل . وأما أبو يوسف رضى الله عنه
 فروى عنه أصحاب الإماء أنه قال : إذا كان أكثر كلام صاحبه الاختلاط
 حُدّ ، وبه نأخذ . وقد كان قوله الأول كقول أبي حنيفة رضى الله عنه وهو
 قول محمد رضى الله عنه . والحد فى قولهم جميعاً ثمانون جلدة . وحد المملوك

(١) كان فى الأصل هشام بن عبد الله والصواب هشام بن عبيد الله مصفراً وهو الراى من
 أصحاب الإمامين أبي يوسف ومحمد رضى الله عنهما .

(٢) وفى تذكرة داود الانصافى : إجاص هو الخوخ ، والمركش منه بالفارسية هو البرقوق
 بمصر ، وآلوجه بالعجمية ، والقيصرى بحلب ، والشاء لوجه الأبيض الكبار وهيون البقر بالمغرب .
 قلت : والخوخ فى العجمية شفتالو وهو غير آلوجه ، وما صورده فى المنجد يعلم منه صورة امروداوناك
 بالفارسية . والله أعلم .

(٣) وهو اسم لصل بالفارسية .

(٤) وفى الفيضية مكانه قال أبو جعفر وهذا الوجه أجود ، وكذلك كان ابن
 تيمى عمران يقول .

في ذلك مثل نصف حد الحر أربعون جلة . والله في جميع ما ذكرنا كالرجال ، إلا أنهم لا يضربن قياماً كما يضرب الرجال إنما يضربن قعوداً . والماليك في سائر حدودهم في قذفهم وفي زناهم على النصف من حدود الأحرار . والمصير جلال شربه ما لم يخل ويقذف بالزبد ، فإذا كان ذلك منه فقد صار خمرأ . وقد روى عن أبي يوسف رضى الله عنه [قال] : إنه إذا خلا و [إن] لم يلق بالزبد فقد صار خمرأ ، وبه نأخذ . فمن شرب شيئاً من هذه الخمر بعد ذلك قليلاً كان أو كثيراً من الأحرار أقيم عليه حد الحر ثمانون جلة . ومن شربها من الماليك أقيم عليه حد الماليك أربعون جلة . ولا يحل الانتفاع بها للرجال ولا للنساء ولا للصبيان ، ولا في مداواة جراحهم بها ، ولا في استعمالها على حال من الأحوال ، فإن صارت خللاً حلت وجاز بيعها أو الانتفاع بها ، وسواء صارت خلا بذاتها أو بعلاج عولجت به حتى صارت كذلك . ومن كانت عنده خمر فطرح فيها سمكا وملحاً حتى صارت مربى . فلا بأس به في قول أنى حنيفة ^(١) رضى الله عنه ، ولم يحك محمد رضى الله عنه في ذلك خلافاً . وروى أصحاب الإماء عن أبي يوسف رضى الله عنه : أن الخمر إن كانت هي الغالبة فكما قال أبو حنيفة رضى الله عنه ، وإن كان ما جعل فيها هو الغالب عليها فلا ضير في ذلك ، وبه نأخذ . ومن صب خمرأ في حنطة فقد أفسدتها ،

(١) وفي المبسوط ناقلاً عن الأصل : قلت فالخمر يطرح فيها السمك والملح فيصنع مربى ؟ قال : لا بأس بذلك إذا تحولت عن حال الخمر . من ٢٢ ج ٢٤ . وفي العرح : ولو طرح فيه الملح أو السمك حتى صار مربى فإنه يحل شربه في ظاهر الرواية . وروى عن أبي يوسف أنه قال إذا كانت الغلبة للخمر يحل ويظهر ، وإن كانت الغلبة للسمك والملح فلا يحل ويكون نجساً ، وهكذا ذكر الطحاوى قول أنى يوسف . والخمر إذا صارت خلا فدخل فيها بعض المحوذة ولكن فيها بعض المرارة فإنها لا تكون خلا حتى تذهب المرارة عند أبي حنيفة ، وعند أبي يوسف ومحمد بقليل المحوذة يحل ؟ لأن من أصل أبي حنيفة أن بقليل التغير من المصير إلى الخمر لا يصير خلا ، كذلك بقليل التغير من الخمرية إلى الخلية لا يصير خلا عنده ، وعند أبي يوسف ومحمد يصير الخل خمرأ كذلك بقليل التغير من الخمرية إلى الخلية . وعند أبي يوسف ومحمد يصير خلا ، ولو ذهبت المرارة كلها تصير خلا بالإجماع ، هذا إذا تخللت نفسها ، وأما إذا خللتها صاحبها بالعلاج بالملح أو غيره بحل عندنا ، وعند الشافعي لا يحل له التحليل ولا يحل له ، وصارت خلا .

فإن غسلت وطبخت فكانت الخمر غير موجود لها طعم ولا ريح^(١) فلا بأس
بأكلها . ولا ينبغي سقي البهائم الخمر . ومن كان له عصير فلا بأس عليه ببيعه ،
وإيس عليه أن يقصد بذلك إلى من يأمنه أن يتخذ خمرًا دون من يخاف
ذلك عليه ، لأن العصور حلال فيبيعه حلال كبيع ما سواه من الأشياء الحلال
مما ليس على بائعها الكشف^(٢) عما يفعله المشتري فيها . ومن كانت له شاة
فشرت خمرًا ثم ذبحها ساعته لم يحرم عليه بذلك لحمها . ومن اضطر وخاف
للموت من العطش ولم يجد إلا خمرًا كان له أن يشرب منها ما يأمن به الموت
على نفسه ثم يكف عما سوى ذلك منها ، وكذلك من اضطر إلى ميتة أو إلى
لحم خنزير فإعما يحمل له من ذلك ما يمكك به نفسه ثم يعودان حراماً
عليه . وضرب الشارب كضرب الزاني في جميع ما وصفنا في^(٣) ضرب الزاني
في كتاب حدود الزنا والتعزير أشد الضرب . وضرب الزاني أشد من ضرب
الشارب ، وضرب الشارب أشد من ضرب القاذف . والضرب في ذلك كله
لامد فيه ، وبسوط لا ثمرة له . ولا ينبغي للجلاد في ذلك إبانة إبطه وإنما
ضربه دون ذلك . ويجرد المضروب في ذلك كله ، إلا القاذف خاصة فإنه
يضرب وعليه ثيابه ، إلا أنه ينزع عنه جلد أو فرو أو حشو إن كان فيها .
ولا يعد من وجد منه ريح خمر ، ولا من قاء خمرًا ، لأنه قد يجوز أن يكون
أوحره مكرها . وطلاق السكران وعتاقه وأفعاله كلها وأقواله كأفعال الصحيح
وأقوال الصحيح إلا الردة فإن زوجته لاتبين منه بهذا ، وهذا قول أبي حنيفة
ومحمد رضي الله عنهما . وهو قول أبي يوسف رضي الله عنه الذي رواه عنه
محمد رضي الله عنه . وقد روى أصحاب الإملاء عن أبي يوسف رضي الله عنه

(١) وفي نقيضة غير موجودة لاضما ولا ريحاً .

(٢) وفي لنقيضة تكشف .

(٣) وفي نقيضة من مكان في .

أن زوجته تبين منه برده . [قال أبو جعفر : السكران عسدى فى أحكامه كالجنون ^(١) ، وبه نأخذ] . ومن طبع عسيراً من عصير العنب حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه ثم غلا بعد ذلك فلا بأس به فى قولهم جميعاً . ولا بأس بشرب ما انتبذ ^(٢) فى الدباء والنقير والحتم والمزفت ، لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من إباحة ذلك بعد نهييه عنه . ومن شرب من أهل النمة خراً أو ما سواها مما يسكر كثيره فلا حد عليه فى ذلك وإن سكر ، وهكذا روى محمد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رضى الله عنهم ، ولم يحك فيه خلافاً بين واحد منه ومن أبي يوسف عن أبي حنيفة ، وبه نأخذ . وقال الحسن بن زياد لا حد عليه فى ذلك ، إلا أن يسكر ؛ فإنه إن سكر حد فى ذلك كما يحد المسلم .

كتاب السير والجهاد

قال أبو جعفر : الجهاد واجب إلا أن المسلمين فى سعة ما لم يحتج إليهم . ومن كان له أبوان لم يجاهد إلا بإذنهما له فى ذلك . ويقاقل أهل الكتاب عربهم وعجمهم والمجوس ممن سوى العرب حتى يسلموا أو يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ، ويقاقل من سواهم من الكفار حتى يسلموا . ولا ينبغي قتال أحد من العدو ممن لم تبغ الدعوة حتى يدعى إلى الإسلام قبل ذلك ، فإن أسلموا قبل منهم وكف عنهم ثم يدعون إلى التحول من دارهم إلى دار ^(١) الإسلام ، فإن قبلوا ذلك كف عنهم وإلا أعلموا أنهم كأعراب المسلمين ليس لهم

(١) لعل بعض العبارة سقط هنا من الأصل نحو : وروى ذلك عن عثمان رضى الله عنه ، وهو قول زمر رضى الله عنه أو ما شاكله ، والله أعلم كما مر ذلك فى التعليق من كتاب لم يرد من المخرج .
(٢) وفى البيضة ينتبذ .

(٣) سقط لفظ دار من الأصول ، وردناه من نسخة المخرج وهذا هو الصواب . قلت وفى المخرج : هذا إذا كان مكانهم فى دار الحرب ، ولو كان متصلاً بدار الإسلام لا يؤصر . انتهى .

فيهم ولا في غنيمتهم نصيب^(١) ، وإن أبوا الإسلام دعوا إلى إعطاء الجزية ، فإن فعلوا ذلك قبل منهم وكف عنهم ، وإن أبوا ذلك استعين بالله عز وجل^(٢) عليهم ثم قوتلوا^(٣) بعد ذلك ، وإن كانوا ممن بلفته الدعوة ورأى الإمام أن يدعوهم دعاهم كما ذكرنا ، وإن رأى أن لا يدعوهم لم يدعوهم ، وإنما نفى فيما ذكرنا من الدعاء إلى إعطاء الجزية سوى العرب الذين لا يدينون بكتاب . وللإمام إذا لم يحتاج إلى الدعوة فيما وصفنا أن يبيت^(٤) من نزل بساحته من العدو ، ويقتل مقاتلتهم ، ويسبي ذراريهم ونساءهم^(٥) وينغم أموالهم ، ويقطعوا أشجارهم مشمرة كانت أو غير مشمرة ، وأن يرهبهم بالمنجنقات ، وتحرق حصونهم بالنيران^(٦) وأن يفرقها بالنساء^(٧) ، ولا يجتنب ذلك بمن في أيديهم من^(٨) الأسرى من المسلمين ولا بمن فيهم ممن لا ينبغي أن يعد إلى قتله ؛ لأنه إنما يقصد بما يفعل من ذلك ، إلى العدو الذين له قتلهم^(٩) . ولا ينبغي للإمام إذا غنم غنمية أن يقسمها في دار الحرب حتى يخرجها إلى دار الإسلام^(١٠) .

-
- (١) وفي الفرج : ليس لهم في الغنمة ولا في الغنم ولا في الخمس نصيب ولا في بيت المال .
(٢) وفي الفرج : استعان الله على قتلهم ومقاتلتهم .
(٣) كان في الأصل قتلوا والصواب ما في الفيضية قوتلوا .
(٤) بيت العدو هجم عليه ليلا والاسم الليات كالسلام من سلم .
(٥) لفظ نساءهم ساقط من الفيضية .
(٦) كان في الأصل ويحرب حصونهم بالنيران والصواب ما في الفيضية ونسخة الفرج ويحرق حصونهم بالنيران . قلت : ويحرب تصحيف يحرق .
(٧) قلت : وفي الفرج ويدبح الحيوان ثم يحرقها بالنار وما كان من سلاح يمكن إحراقه يحرقه بالنار وما لا يمكن إحراقه كالديد يدفنه كيلا يعده أهل الحرب فيفعل هذا غيظا لهم وقهرا .
(٨) وفي الفيضية من وقوله بمن الثاني ساقط منها .
(٩) وفي الفرج وإذا قاتل الكفار وكان في أيديهم أسارى المسلمين وأطفالهم وترسوا بهم فليس للمسلمين أن يمتنعوا عن القتال ولهم أن يرموهم بالمنجنق والنار والنبل ولا يقصدون به المسلمين ولا أطفال المسلمين ، فإن أصابوا في ذلك أحدا منهم من غير أن يقصدوا لم يكن عليهم في ذلك دية ولا كفارة .
(١٠) وفي الفرج وإن قسم في دار الحرب جار وصار ملكا لهم لأنه قضى في المختلف فيه ، وكذلك لا ينبغي له أن يبيع الغنمة قبل الأحرار بدار الإسلام عندنا ولو باع جاز . هذا إذا كان غير متصل بدار الإسلام وإن كانت متصلة بدار الإسلام ففتحها وأجرى عليها حكم الاسلام فلا بأس =

وما كان في الغنيمة من طعام أو علف لم يكن على من يحتاج إلى شيء من ذلك جناح أن يأخذ منه مقدار حاجته وإن لم يستأذن الإمام في ذلك ، وكذلك إن كان فيها سلاح لم يكن على من يحتاج إلى ذلك للقتال به جناح أن يأخذه فيقاتل به حتى إذا غنى عنه رده إلى الغنيمة ، وكذلك إن كان في الغنيمة ثياب فاحتاج إلى لبسها أو دابة فاحتاج إلى ركوبها كان له أن يلبس من الثياب ، وأن يركب الدابة ما كانت به حاجة إليها ، فإذا غنى ^(١) عنه رده إلى الغنيمة . ولا ينبغي له أن يأخذ شيئاً مما ذكرنا بغير حاجة منه إلى ذلك . وما أصاب للمسلمون في دار الحرب من الغنائم فما كان منها مما مجزوا عن حله إلى دار الإسلام من غير الحيوان أحرقوه بالنار [وما كان من ماشية ذبحوها ثم أحرقوه بالنار] . ولا يقتل المسلمون في دار الحرب صبياء ولا معتوهاً ولا أعمى ولا مقعداً ولا الرهبان ولا أصحاب الصوامع ولا النساء إلا أن يقاتلهم فيكون لهم قتل من قاتلهم منهم ، وكذلك أيضاً لا يقتلون شيخاً كبيراً فانياً إلا أن يكون من أهل الرأي في الحرب ممن يرجع من سواه من المحاربين إلى رأيه فيها ^(٢) فإنه إذا كان ^(٣) ذلك [كان] لهم ^(٤) قتله . ومن أراد من العرب من أهل الكتاب المحاربين من الإمام أن يكونوا ذمة ويؤدوا الخراج أجابهم إلى ذلك ، وإن ظهر عليهم قبل أن يعطيهم من هذا شيئاً كانوا كلهم رجالهم ونسائهم وصبيانهم فيثأ ولم يجبروا على الإسلام . وأما مشركو العرب من أهل الحرب ممن لا يدين بكتاب فإنهم إذا أرادوا منا أن يحطوا بالخراج ويكونوا ذمة لنا لم ينبغ لنا أن نفعل ذلك بهم ، وإن ظهر عيهم كن

== بالقسمة ، وإن لحقهم الدد قبل الاحراز وقبل القسمة وقبل بيع فإنهم يشاركونهم ، فإذا مات واحد منهم في هذه الحالة فنصيبه لا يكون ميراثاً لورثته .

(١) وفي الفيضية وأن يركب من الدواب ما كانت به حاجة إليها فإذا استغنى .

(٢) وفي الفيضية منهم مكان فيها .

(٣) وفي الفيضية إن كان .

(٤) لفظ لهم ساقط من الفيضية .

نساؤهم وصبيانهم فيئاً ولم يجبروا على الإسلام . وأما رجالهم فإننا نعرض عليهم الإسلام فإن أسلموا وإلا قتلوا ولا يكونون فيئاً ، وإن واقف^(١) المسلمون عدوهم ققام العدو على سور مدينتهم مترسين بأطفال من أطفال المسلمين لم يمنع المسلمين ذلك من رميهم بالنبل والمنجنيق ومن ضربهم بالسيوف ومن طعنهم بالرمح من غير أن يتعمدوا في ذلك أحداً من الأطفال ، فإن أصابوا في ذلك أحداً منهم لم يكن عليهم في ذلك دية ولا كفارة . ومن قتل من المسلمين قتيلاً من العدو لم يكن له سلبه وكان سلبه كسائر الغنيمة سواء^(٢) إلا أن يكون الإمام قال قبل ذلك بعدما لقي العدو أو لما حضر لقتالهم : من قتل قتيلاً فله سلبه ، فإنه يستحق القاتل سلب المقتول ، وسلبه دابته التي هو راكبها ، وما كان معه من سلاح مما هو حامله ، ومن كسوة مما هو لابسها ؛ ولا يكون ماسوى ذلك من جنبيته^(٣) إن كانت معه أو من عبد إن كان معه من سلبه . وإذا قال الإمام هذا القول كان هو فيه كسائر الناس ، فإن قتل قتيلاً كان له سلبه ، إلا أن يكون قال للناس من قتل منكم قتيلاً فله سلبه ، فإن هذا القول إنما يقع على من سواه من الناس ولا يستحق هو به سلباً لأحد إن قتله . وإذا قال الإمام من قتل قتيلاً فله سلبه فقتل رجل قتلى^(٤) استحق أسلابهم جميعاً ، وإن قتل بعد هذا القول رجلاً قتيلاً من العدو استحق سلبه ، وكذلك الثلاثة وما هو أكثر منهم من العدد إلا أن يكون الأغلب عجز المقتول عنهم وقوتهم^(٥) عليه فإبهم إذا قتلوه كذلك لم يستحقوا سلبه^(٦) . وإذا ظهر الإمام

(١) وفي النسخة وافق .

(٢) وفي النسخة سواء .

(٣) كذا في الأصول وفي الفرج أيضاً ، والجنيب الفرس أو البعير التي يجنب فرسه وبعيره ، ويمكن أن يكون حقيقته مصحف . والحقيقة على ما ذكره ابن المهام الرقادة في مؤخر القتب وكل شيء شدته في مؤخرة رحلك أو قتبك فقد استحقته فذكر الحقيقة مقام الحنية .

(٤) وفي النسخة رجلاً .

(٥) وفي النسخة فوزهم .

(٦) وفي الشرح : وإن قال من قتل قتيلاً فله سلبه فقتل قتيبين أو أكثر فله سلب الكل =

على أرض مرج أرض العدو كان فيها بالخيل إن شاء خمسها وقسم أربعة أخماسها بين الذين افتتحوها ، وإن شاء تركها كما ترك عمر بن الخطاب رضى الله عنه أرض السواد فيكون أهلها يملكونها ويكونون ذمة المسلمين يؤدون الخراج عن رقابهم وعنها . وإذا قسم الإمام الغنيمة ضرب للفارس سهمين وللراجل سهم واحد ، وهو قول أبى حنيفة رضى الله عنه . وأما أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما فقالا : يضرب للفارس سهمين ، والبرذون في ذلك كالفرس سواء . ولا يسهم لبعير ولا لبغل ولا لحمار ، ولا يسهم لإلفرس واحدة في قول أبى حنيفة ومحمد رضى الله عنهما ، وهو قول أبى يوسف رضى الله عنه المشهور عنه ، وبه نأخذ . وقد روى أصحاب الإماء أنه يسهم لفرسين ولا يسهم لأكثر منهما . ومن دخل دار الحرب فارساً ثم نفق فرسه كان له من الغنيمة سهم فارس . ومن دخلها راجلاً ثم استفاد بها فرساً كان له سهم راجل ، وإنما ينظر في ذلك إلى الحال التي يدخل دار الحرب عليها ولا ينظر إلى ما يحدث بعد ذلك . ومن مات في دار الحرب قبل خروجه إلى دار الإسلام [لم يكن له في الغنيمة شيء . ومن مات في دار الحرب بعد خروجه إلى دار الإسلام] ضرب له في الغنيمة بسهمه^(١) . ومن لحق من المسلمين بدار الحرب للغزو هناك وقد دخلها جيش من المسلمين قبله وغنموا قبل دخوله ، شركهم في غنائمهم ، إلا أن يكون الإمام قد قسم الغنائم بينهم قبل ذلك أو باعها ، فإنه إذا كان شيء من ذلك لم يشركهم في الغنائم ، وإن كان الإمام افتتح الدار حتى صارت دار الإسلام ثم لحقه قوم من دار الإسلام لم يكن لهم شيء فيما غنم . ولا يسهم لعبد وإن ذل

== وإن قتل رجلاً أو ثلاثة أو أكثر منهم في عدد رجلاً منه يطرأ على مقتول سرراً ية وه الكل كان لهم سلبه ، وإن كان الذنوب لاية وه السك وكان عاجز ولا يستحقون سب ولا يحد عيبة ، لأن الإمام يقول (هذا) لإظهار الخلافة ، وهذا كذا عاجراً عنهم ولا حذرة من قتله . قلت : وكان في شبيعة العدو وبصواب لعدم .

(١) وفي مبيعة يضرب له سهم .

ولسكنه يرضخ له . ولا يسهم لامرأة وإن كانت تقوم على الجرحى ولسكنه يرضخ لها . ومن مرض من الجيش في دار الحرب فعجز عن القتال أو جرح فصار كذلك أسهم له كما يسهم لمن سواه . ولا ينبغي للمسلمين إذا سبوا^(١) والدة وولدها أو والدًا وولده بعد أن يكون صغيراً [لم يبلغ] أن يفرقوا بينهما ، وكذلك كل ذى رحم محرمة إذا كان فيهم صغير ، إلا أن يكون صغيراً معه أخطان له أو عمتان أو خالتان فلا بأس ببيع إحداهما وحبس الأخرى عليه حتى يبلغ الحال التي يصلح التفريق بينه وبينها فيه . ولا بأس بالتفريق بين ذوى الأرحام البالغين . ولا تقام الحدود في دار الحرب . ومن سبي من النساء ولها زوج في دار الحرب ثم سبي زوجها بعد ذلك كانا على نكاحهما ، ما لم يكن الإمام قسم الغنائم في دار الحرب ، وما لم يكن أخرجها إلى دار الإسلام . ومن لحق بدار الحرب من عبيد المسلمين آبقاً إليهم ثم غنمه المسلمون فاققسموه أو لم يقسموه ، فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال يرد إلى مولاه بغير شيء . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما إن جاء مولاه قبل أن يقسم كان له أن يأخذه بغير شيء ، وإن جاء بعد ما قسم لم يكن له أن يأخذه إلا بقيمته ، وبه نأخذ . ومن ندَّ له من المسلمين من دار الإسلام بغير أو فرس إلى دار الحرب فأخذه أنشركون ثم غنمه المسلمون عليهم نجاء صاحبه ، فإنه إن كان لم يقسم أخذه بغير شيء ، وإن كان قد قسم لم يكن له أن يأخذه إلا بقيمته في قولهم جميعاً . وما أوجب العدو عليه من أموال المسلمين فأحرزوه في دارهم ثم غنمه المسلمون عليهم ثم جاء أهله فأنهم إن جاءوا قبل أن يقسم أخذوه بغير شيء ، وإن جاءوا بعد ما قسم لم يأخذوه إلا بقيمته . ومن غنم العدو له من المسلمين عبداً فأحرزوه في دارهم ثم دخل إليهم رجل من المسلمين فوهبوه له وقبضه فأخرجه إلى دار الإسلام لم يكن لمولاه عليه سبيل إلا بقيمته ،

(١) وفي النقيضة إذا أسروا .

ولم يكتفوا به . ولو أعتق هذا المبتاع أو هذا الموهوب له أو الذي وقع العبد في سهمه العبد الذي ذكرنا ثم جاء مولاه لم يكن عليه سبيل^(١) وكان حراً . وكذلك لو أن أهل الحرب أسلموا عليه كان لهم ولم يكن لمولاه عليه سبيل^(٢) . ولو لم يستقره الذي وقع في سهمه ، ولا الذي وهب له ، ولا الذي ابتاعه ، ولكن وهبه لرجل أو باعه إياه وقبضه الموهوب له ثم جاء مولاه ، فإن محمداً رضي الله عنه قال ولم يحك خلافاً : إنه ليس لمولاه نقض ما صنع واحد من ذكرنا^(٣)

(١) وفي الشرح : وكذلك لو دخل مسلم دار الحرب فوهبوا منه أو باعوا منه فأخرجه إلى دار الإسلام فلصاحبه أن يأخذه بالقيمة في الهبة وبالثمن في المشتري بما قام عليه ، ولو كان عبداً فأعتقه المشتري أو الذي وقع في سهمه قبل أن يجيء صاحبه فلا سبيل لصاحبه عليه بعد ذلك لأنه صار حراً . (٢) وفي المجلد العاشر من مبسوط السرخسي ص ٥٧ : ألا ترى أن الكفار لو أسلموا قبل أن يبيعوه لم يكن للمولى أن يأخذه . وقال في ص ٦٢ من هذا المجلد : وإذا أسلم أهل الحرب على مال أخذوه من أموال المسلمين أو صاروا ذمة فهو لهم ولا سبيل للمسلمين عليه ؛ لأن القياس أن لا يكون للمالك القديم حق الأخذ بعد زوال ملكه بتمام الإحراز ، وبه كان يقول الزهري والحسن البصري . ولعمركنا لقياس بالسنة في الذي وقع في القنينة أو اشتراه منهم مسلم ، والسنة ما هنا جاءت بتقرير المالك الذي أسلم . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أسلم على مال فهو له » والمعنى الذي لأجله ثبت للمالك القديم حق الأخذ هناك وجوب نصرته والقيام بدفع الظلم عنه على المسلم الذي وقع في سهمه كما بينا وهذا غير موجود ما هنا ، فإنه ما كان على هذا الحربي القيام بنصرته حين أحرزوه ؛ لأن ذلك ثابت شرعاً وهم لا يحاطبون بذلك ؛ ولأن القيام بالنصرة على من هو من أهل دار الإسلام وهو ما كان يومئذ من أهل دار الإسلام فلم يثبت حقه في ملكه ، وإذا أسلم أو صار ذمة فقد تقرر ملكه .

(٣) وفي الشرح : ولو لم يستقره ولكنه وهبه من رجل أو باع أو تصدق ثم جاء صاحبه ، وليس له أن ينقض ما صنع من سبيل في ظاهر الرواية ولكنه يأخذه في الهبة بقيمته من الموهوب له إن أحب ذلك ، وفي البيع بثمنه الذي اشتراه . وروى عن أبي يوسف أنه قال : مولاه بالخيار إن شاء نقض تصرفه ويأخذه بالقيمة في الهبة وفي الذي أصابه من القسمة وبالثمن في الفراء ، وإن شاء لم ينقض فأخذه على ما هو عليه من البيع ومن الهبة يأخذه في الهبة بقيمته وفي بيع بثمنه . قلت : وفي المبسوط ج ١ ص ٥٧ : وليس لمالك القديم أن يبطل العقد الذي ليأخذه من يد المشتري الأول بآثمن الأول . وروى ابن سماعة عن محمد أن له ذلك ؛ لأن حق مولى القديم سابق على حق المشتري الأول ، ولم يبطل ذلك بتصرفه فيكون متبصراً من نقض تصرفه كما يتمكن الشفيع من نقض تصرف المشتري ، وهذا لأن له في نقض هذا التصرف فائدة له بين اثنين من التفاوت . ثم بين وجه ظاهر الرواية . قلت : فإذا روى عن محمد مثل ما روى عن أبي يوسف .

ولكنه يأخذه في الهبة بقيمته من الموهوب له إن أحب ذلك ، وفي البيع بثمانه الذي ابتاعه به بمقتاعه . وقد روى أصحاب الإملاء عن أبي يوسف رضى الله عنه أن مولاه بالخيار ، إن شاء أخذه بقيمته إن كان موهوباً ، أو بثمانه إن كان مبيعاً ، أو بقيمته إن كان معتوقاً ، أو تقض ما كان الموهوب له أو المبتاع له أو الذي وقع في سهمه أحدثه فيه من بيع^(١) ومن هبة ، وإن شاء أخذه على ما هو عليه من البيع^(٢) ومن الهبة فأخذه في الهبة بقيمته وفي البيع بثمانه الذي بيع به . وإن سبى أهل الحرب من المسلمين مدبراً أو أم ولد فأحرزوه في دارهم ثم ظفر به المسلمون رد على مولاه ، وسواء قسم أو لم يقسم ؛ لأن أهل الحرب لم يكونوا ملكوه . واختلف عن أبي حنيفة في العدا بمن نسيه من الحريين بمن في أيدي الحريين من المسلمين ، فروى عنه أنه لا يفادى بهم ، ولا يردوا إلى حريتهم ؛ لأن في ذلك قوة لأهل الحرب . قال : ولكن يفادى من في أيدي أهل الحرب من المسلمين بالدرهم والدنانير ، أو بما سواهما مما ليس لهم به قوة على قتالنا كالسلاح^(٣)

(١) كان في الأصل من مبيع وفي الفضية من بيع وهو الصواب .

(٢) كان في الأصل من المبيع وفي الفضية من البيع وهو الصواب .

(٣) كذا في الأصلين وأمل بعض العبارة سقط قبل كالسلاح . وفي الفرج : ويفادى أسرى المسلمين الذين في دار الحرب بالدرهم والدنانير وما ليس لهم فيه قوة للحرب كالتياب وغيرها ولا يفادى بالسلاح . فست لعل السقوط من الكتاب بعد قوله على قتالنا (كالتياب ونحوها ، ولا يفادى بما لهم به قوة على قتالنا) أو ما يشبهه ، والله أعلم . ثم رأيت في مبسوط السرخسي جلد ١٠ ص ١٣٩ أن ذم مفاداة الأسير بالأسير فلا يجوز في أظهر الروايتين عن أبي حنيفة ، وفي رواية عنه أنه جواز ذلك وهو قوله : إلى أن قال : وذلك جائز كما يجوز المفاداة في أسارى المسلمين بمال من كراع أو سلاح أو غير ذلك . وفي شرح لسير الكبير للإمام السرخسي ج ٣ ص ٣٢٣ بب مفاداة الأسرى قال : وإذا رغب أهل الحرب في مفاداة أسارى المسلمين بالمال فلا ينبغي للمسلمين أن يدفعوا بالأسرى ولا بالكراع والسلاح ؛ لأن منفعتهم في نفع المال إليهم دون منفعتهم في رد المنة أو دفع كرامة قتال . يجب ، ألا تسمى أن حل الأموال إليهم للتجارة جائز وحل السبي والكراع والسلاح يجب للتجارة حرم . وإن كرهوا المفاداة بالمال ورغبوا فيها بالكراع والسلاح فلا ينبغي لهم أن يدفعوا بالأسرى ؛ لأن حكم دفع الكراع والسلاح إليهم أهون من حكم رد المنة عليهم . ألا ترى أن يجب رد المنة عنهم إذا تمكن المسلمون من ذلك ولا يجب إلفاف الكراع وسلاحهم . فإن كرهوا ذلك أيضاً فحينئذ يجوز مفاداة بالأسرى . ولورغبوا في المفاداة بمال =

وما^(١) أشبه به ، وبه نأخذ . وروى عنه أنه قال : لا بأس أن يقادى بالمشركون أمرى المسلمين ، وهو قول أبي يوسف ومحمد رضى الله عنهما . ومن أسلمت امرأته في دار الحرب كانت امرأته على سالفها حتى تحيض ثلاث حيض ، فإذا حاضت ثلاث حيض بانت منه وكانت العدة عليها منه بعد ذلك . ومن خرج إلينا من نساء أهل الحرب بإسلام أو بذة فصارت في دار الإسلام ولها زوج في دار الحرب ، فإنها قد بانت منه . وقال أبو حنيفة رضى الله عنه : لا عدة عليها إذا لم تكن حاملا . واختلف عنه فيها إذا كانت حاملا ، فروى محمد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رضى الله عنهم : أن عليها العدة وهي وضع حملها ، وأنها لا تزوج قبل ذلك . وروى أصحاب الإجماع عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رضى الله عنهما أنه لا عدة عليها أيضا وأنه لا بأس بأن تزوج ولا بدخل بها زوجها حتى تضع حملها ، وبه نأخذ . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما من رأيهما : إن عليها العدة حاملا كانت أو غير حامل ، وإنها لا تزوج حتى تنقضي عدتها . ومن سبي من الأطفال من دار الحرب ومعه أبواه أو أحدهما كان حكمه حكم من سبي معه من أبويه . ولا يصلى عليه إن مات حتى يقر بالإسلام وهو يعقل ، وإن لم يسب معه أحد من أبويه كان مسلما وصلى عليه إن مات . ومن أسلم من أهل الحرب في دار الحرب ثم ظهر المسلمون على الدار التي هو منها ترك له ما كان في يده من ماله ومن متاعه ومن رقيقه ، وكان أولاده الصغار مسلمين لا يسبون ، وكان أولاده الكبار على حكم أنفسهم يسبون ويكونون فتياناً . وما كان له هناك من دار أو من أرض

== عظيم فهو إجماع المسلمين في بيت الله ؟ وبه يجوز مفادته . بالأمرى دون المال ؛ لأن هذه حالة الضرورة وعند الضرورة يجوز مفادة الأسرى منه . بل على روية الكتاب ، أي السير الكبير وفيه تخصيص منفعة المال للمسلمين فلا يجوز مفادة الأسرى بالأسرى لإتمام السبي الذي يحتاج المسلمون إليه في أيديهم كمن قتل . قلت : فاستفد من هذه الرواية أن المفادة بالسبي حارة إذا لم يرصوا بالمال . فذا ما في المتن صحيح في صورة دون صورة . زنة أعلم .

(١) كان في الأصل بكما أشبهه ون لم يصبه من شبيهه وهو اصبوب .

كان ذلك فينا للمسلمين ، وكانت زوجته وولده إن كان في بطنها منه فينا للمسلمين^(١) . وقد روى أصحاب الإماء عن أبي يوسف رضى الله عنه في الدور والأرضين اللاتي له في دار الحرب أنها تكون له أيضاً ، وأنه يكون محرراً لها بإسلامه كسائر أمواله سواها ، وليس هذا القول بالمشهور عنه ، وبه نأخذ . وإن كان هذا الحربى لم يسلم في دار الحرب ولكنه خرج إلى دار الإسلام فأسلم هناك ثم ظهر المسلمون على الدار التي هو من أهلها كان جميع أمواله التي له بها وأهله وأولاده الصغار والكبار فينا أجمعين . وإن أسلم في دار الحرب ثم دخل دار الإسلام ثم فتحت الدار التي هو من أهلها وهو في دار الإسلام كان ماله وأهله فينا أجمعين إلا أولاده الصغار فإيهم يكونون أحراراً مسلمين لا سبيل عليهم . ومن دخل دار الإسلام^(٢) بأمان من الحربيين فأودع رجلاً مالا وأقرض آخر مالا ثم لحق بدار الحرب فأخذ أسيراً فإن وديعته فيء ، وقد بطل قرضه عن الذى كان عليه ، وكذلك إن ظهر على الدار وقتل ، وإن قتل ولم يظهر على الدار كان ماله القرض وماله الوديعة جميعاً لورثته . ومن دخل من المسلمين دار الحرب بأمان فأدانه حربى ديناً ثم خرجا إلينا خرج^(٣) الحربى مستأماً فأخذ الحربى المسلم بدينه لم يقض له به عليه^(٤) ، وكذلك لو كان المسلم هو الذى أدان الحربى في دار الحرب والمسألة على حالها كان كذلك أيضاً ، وكذلك الحربيان إذا أدان أحدهما صاحبه ديناً في دار الحرب ثم خرجا إلينا مستأمنين لم يقض بذلك الدين الذى هو له على الذى هو عليه ، ولو كانا خرجا مسلمين قضى بالدين^(٥) الذى هو له على الذى هو عليه ، وإن كان أحدهما

(١) وفي شرح : وامراته تكون بيتاً ، والولد في البطن يكون رقيقاً مسلماً تبعاً للأب في الإسلام ، ورقيقاً والحكم تبعاً للأب .

(٢) كذا في النقيضة وكان في الأصل دخل إلى دار الإسلام .

(٣) وفي النقيضة ثم خرج إلينا وخرج .

(٤) وفي شرح : ومن دخل من المسلمين دار الحرب بأمان فأدانه حربى ديناً ثم خرج المسلم وخرج الحربى مستأماً فإن لعاصى لا يقضى عليه بقضاء الدين ولكنه يفتى فيما بينه وبين الله

(٥) كان في الأصل قضى الدين والصواب من النقيضة قضى بالدين .

افتتصب صاحبه شيئاً في دار الحرب ثم خرجا إلينا مسلمين لم يقض للمنعصوب على الفاسق في ذلك بشيء^(١) . ومن دخل من المسلمين دار الحرب بأمان فاعتصب أحداً من أهلها شيئاً ثم خرج هو والمنعصوب إلينا خرج المنعصوب مسلماً ، أفق المسلم برد ما غصب على المنعصوب ولم يحكم [عليه] بذلك . ومن أسلم من عبيد أهل الحرب في دار الحرب ثم ظهرنا على دارهم كان حراً . ومن أسلم من عبيد أهل الحرب في دار الحرب ثم خرج إلينا كان حراً . ومن دخل إلينا من أهل الحرب بأمان فاشتري عبداً مسلماً كان شراؤه جائزاً وبعناه عليه من مسلم^(٢) فإن لم يعلم به حتى أدخله دار الحرب فإنه يعتق عليه في قول أبي حنيفة رضي الله عنه ، ولا يعتق عليه في قول أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهما ، وبه نأخذ . ومن دخل إلينا من دار الحرب بأمان فتجاوز المدة التي يقيمها مثله ، تقدم إليه الإمام في الخروج أو الإقامة^(٣) ، فإن خرج بعد ذلك قبل أن يمضي عليه حول رجع إلى حرّيته . وإن أفاه حتى يمضي عليه حول جعله الإمام ذمة . وجعل عليه الخراج ومنعه من الخروج إلى دار الحرب إن حاول ذلك . ومن دخل إلينا من الحربين فابتاع أرض خراج فإن الخراج إذا وضع عليها صار بذلك ذمياً ووضع عليه الخراج ، وإن تزوج امرأة ذمية عندنا لم يكن بذلك ذمياً وكان على حرّيته على حاله . وإن دخلت إلينا حربية بئمان فتزوجت عندنا ذمياً كانت بذلك ذمية ولم يكن لها الرجوع إلى دار الحرب بعد ذلك . ولا يتوارث أهل الذمة وأهل الحرب . ولا ينبغي للمسلم أن يبتدئ أبه الحربى بالقتل ، ولكن أباه الحربى إن أراد^(٤) امتنع

(١) كان في الفيضية شيء وهو تصحيف ولصواب شيء .

(٢) وفي الفرج : ولو أن الحربى إذا خرج إلينا بأمان فاشتري عبداً مسلماً يجوز عندما ويجبر على بيع ، وكذلك لو خرج معه وأسلم في يده يجبر على البيع وعند الشافعى لا يجوز بيعه من الكافر

(٣) وفي الفيضية وترك الإقامة .

(٤) وفي التقيصبة إن رآه .

عليه وكان له قتله على ذلك^(١) . ولا بأس على المسلم أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو ، هكذا روى محمد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رضى الله عنهم في أصوله وفي جامعه ، وزاد في سيره إذا كان [في] عسكر عظيم مأمون عليه ، فإن كان على ما سوى ذلك لم ينبغ له أن يسافر به إلى دار الحرب [قال وكذلك حكم النساء في السفر بهن إلى دار الحرب^(٢)] . ولا ينبغي للمسلمين الاستمانة بالكفار على قتال الكفار إلا أن يكون حكم الإسلام هو الغالب ، فإن كان كذلك واحتيج إليهم فلا بأس بذلك^(٣) . وأمان النساء والرجال من المسلمين لأهل الحرب جائز غير العبد المسلم ، فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول إن كان يقاتل فأمانه جائز ، فإن كان لا يقاتل فأمانه باطل . ولا يجوز أمان الأسير المسلم ، ولا التاجر المسلم الذي^(٤) في دار الحرب . ومن دخل من أهل الحرب دار الإسلام فأخذه رجل من المسلمين فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول : هو فيء لجميع المسلمين^(٥) ؛ لأنه إنما أخذه بقوتهم . وكان أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما يقولان هو فيء لمن أخذه خاصة ، ولا خمس عليه فيه . وقد روى عنهما أن فيه الخمس ، وبه أخذ . ومن دخل دار الحرب وحده نفي إذن الإمام فغم غنيمته فأبها له نفي خمس فيها ، وكذلك الاثنان والثلاثة حتى يكون الداخلون لهم منعة فيكونوا في ذلك^(٦) في [حكم] السرية

(١) وفي الشرح : ولا ينبغي للمسلم أن يتدنى أماء الحرب بالقتل إلا إذا كان دينا عن نفسه فلا بأس بقتله ، وكذلك لا بأس بأن يعالجه ليقته غيره كما لو ضرب قوائم فرسه ومحوه . وأما ما سوى الوالد من دى رحمه المحرم فلا بأس بقتله ، هذا في حق الكافر وأما في أهل الفتي والحوارح كل دى رحمه محرم كالأب سواء لأنه احتنع هاهنا حرمتان حرمة القرابة وحرمة الإسلام فيكره . وأما في الرحم في باب الرد بداية باليهود شرط أن كان شاهد هو الولد لا بأس بأن يرى ولا يقصد القتل

(٢) وفي الشرح وكذلك حكم النساء على هذا وأفضل أن لا يدخل المرأة وأن يدخل الأمة .

(٣) وفي الشرح : إلا ما وقعت الحاجة إليه بحيث لا بأس بها . ذكره هكذا محصرا .

(٤) وفي الفحصه الذين .

(٥) كان في الأرض في جميع سميين وفي بعية في جميع لمسلمين وهو الصواب .

ور بعية مسلمين .

ويحمس ما أصابوا . هكذا قال محمد رضى الله عنه ولم يحك [فيه] خلافا ، وبه تأخذ . وأما أصحاب الإملاء فرووا عن أبى يوسف رضى الله عنه أنهم كانوا كالواحد ، وأنه لا يحمس ما أصابوا حتى يكون عدده تسعة فصاعدا فيكون يحكمهم بذلك حكم السرية فيخمس^(١) ما أصابوا . ومن كان من المسلمين في سفينة في البحر فرماها العدو بالنار^(٢) فعملت فيها [النار]^(٣) فإن للسلم الذى فيها بالخيار ، إن شاء صدر على النار حتى تحرقه ، وإن شاء ألقى نفسه فى الماء ، وإن كان يعلم أنه يموت فيه غرقا . هكذا كان أبو حنيفة رضى الله عنه يقول . وأما محمد رضى الله عنه فإنه كان يقول فى ذلك : إن كان يعلم أن النار تحرقه إن أقاء فى السفينة ويرجو أن ينجو من الفرق إن ألقى نفسه فى البحر فإنه يلقى نفسه فى البحر ولا يقيم فى السفينة حتى تحرقه النار ، وإن كان يعلم أن النار تحرقه إن أقام فى السفينة ويعلم أن الماء يغرقه إن ألقى نفسه فى البحر أقام فى السفينة ولم يلق نفسه فى البحر : لأنه إذا ذهب نفسه فى السفينة ذهب غير فعله ، وإذا ذهب بلقاء نفسه فى البحر ذهب فعله : فكان بذلك^(٤) قتلا لنفسه ، وبه تأخذ . والعلم المراد ههنا هو ما يغلب على قلبه ، لا ما سواه من العلم المحقوق^(٥) . ومن غزا فى البحر ومعه دابة أسهم لها وإن كان لا يحتاج إلى القتال عيب فيه ولا تحب الجزية إلا على الرجال الأحرار

(١) كان فى الأصل ويحمس وأصوب ما فى مصيبة فيحمس . وفى شرح : وروى عن أبى يوسف أنه قال لا يحمس حتى يكونوا تسعة فإذا كانوا تسعة يحمس .

(٢) كان فى الأصل فى . ر وأصوب ما فى لمصيبة وسعة لشرح بالدار .

١٣١ زيادة من مصيبة وسعة لشرح .

(٤) كان فى الأصل ذلك وأصوب ذلك كما هو فى مصيبة .

٥ من قوله وعلم مردى هذا سقط من المصيبة . وفى شرح : وعلم المذكور ههنا علم صاهر لا علم حمية وإساعة . قلت : من يلازم صدق بغيرها أقول : إن كنت تعلم . وفى شرح وقول أبى يوسف مصعب من يلازمه مع واحد ، وقيل إن قوله مع محمد . وقيل مع شيخ : المذكور فى يوم شتاء فسر به فى الحديث : لا ترق ، لأنه لا حيلة له فيها . ولا خلاف مما إذا كان له أدنى راحة .

الباقين للمعتلين ، فيؤخذ من الفنى [منهم] ثمانية وأربعون درهماً ، ومن الوسط منهم أربعة وعشرون درهماً ، ومن الفقير منهم اثنا عشر درهماً . ومن وجب عليه خراج رأسه فلم يؤخذ منه حتى انقضت السنة التى وجب عليه فيها ودخلت سنة أخرى لم يؤخذ منه شيء لما مضى ، فى قول أبى حنيفة رضى الله عنه . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : يؤخذ منه ، وبه نأخذ . ومن مات عند تمام السنة أو فى بعض السنة لم يؤخذ منه خراج رأسه فى قولهم جميعاً . وفى أرض السواد على كل جريب^(١) يصلح للزرع^(٢) درهم وقفيز ، وعلى جريب الكرم^(٣) عشرة دراهم ، وعلى جريب الرطبة^(٤) خمسة دراهم ، وما كان من أرض السواد^(٥) قد صنع^(٦) الزعفران والقواكه لا يصلح للزرع وضع عليه من الخراج بقدر ما يطيق . ومن أعتق من المسلمين عبداً نصرانياً وضع عليه الخراج كما يوضع على النصرانى النبطى ، ولم يمنعه من ذلك الولاء الذى عليه للمسلم . وكل أرض ارتد أهلها جميعاً فلم يبق فيها من المسلمين ولا من أهل ذمتهم إلا من قد غلب عليه المرتدون وجرت عليه أحكامهم فإنها قد صارت بذلك أرض حرب ، اتصلت بدار الحرب أو لم تتصل ، وهذا قول أبى يوسف ومحمد رضى الله عنهما ، وبه نأخذ . وأما أبو حنيفة رضى الله عنه فقال :

(١) هو ستون ذراعاً فى ستين ذراعاً بذراع الملك وهو يزيد على ذراع العامة بقبضة . شرح الإمام على بن محمد الاسييجانى .

(٢) وفى الفرح : يصلح للزراعة قدر طاقتها درهم الخ .

(٣) الكرم بالفتح والسكون : العنب .

(٤) الرطبة بالفتح الاسفست الرطب (مغرب) ويقال له الفصفصة أيضاً والجمع رطاب ويسمى الرئيسة أيضاً ويعرف فى مصر بالبرسيم . من تذكرة داود الانطاكى .

(٥) سواد البلدة ماحولها من اريف والقرى ، ومنه سواد العراق لما بين البصرة والكوفة ولما حولها من القرى يقال لها لسواد لحضرة أشجارها وزروعها . وحد السواد طولاً من حدينة الموصل إلى عبادان ، وعرضا من المذيب إلى حلوان ، وهو الذى فتح على عهد عمر رضى الله عنه . من المغرب وغيره .

(٦) وفى الفيضية وقد صبح وفى الفرح وعلى أرض الزعفران .

لا تكون أرض حرب حتى تكون متاخمة^(١) أرض الحرب لا دار بينها وبينها من أرض الإسلام ، وحتى لا يبقى فيها مع ذلك مسلم آمن ولا ذى ، فإذا كانت كذلك صارت أرض حرب ، وإن قصرت عن ذلك لم تكن أرض حرب . وإن افتتح المسلمون ما قد صار من دور أهل الإسلام دار حرب فجاء أهل^(٢) قبل أن يقسم ، رد عليهم وعاد على حكمه الأول من الخراج ومن العشر ؛ وإن جاءوا بعد ما قسم لم يأخذوه إلا بقيمته ، فإذا أخذوه بها عاد على حكمه الأول أيضا [من الخراج ومن العشر] إلا أن يكون الإمام قد حصل عليه الخراج قبل ذلك ، فإنه إن كان ذلك فإنه لا يزول عنه الخراج بعد ذلك . ومن كانت [له] من المسلمين أرض خراج فعجز عن عمارتها آجرها الإمام عليه فأخذ من أجرتها الواجب عليه من خراجها ثم دفع باقى فضلها إليه .

كتاب الصيد والذبايح

قال أبو جعفر : كل ما ذبح [به] فأنهر الدم وقطع الأوداج فإنه يؤكل المذبح به ، إلا أن يكون المذبح به سنا قائمة فى صاحبها ، أو ظفراً قائماً فى صاحبها ، فإنه لا يؤكل ما ذبح بهما . ومن ترك التسمية على ذبيحته أو على إرسال جارحه متمعداً لم تؤكل ذبيحته ولا صيده ، وإن ترك ذلك ناسياً أكلت ذبيحته وصيده . ولا بأس بالصيد بكل ذى ناب من السباع ، وبكل ذى مخلب من الطير . ومن ذبح ذبيحة فقطع الأكثر من الأوداج ومن الحلقوم ومن المرء منها قبل أن تموت ثم ماتت ، أكلها ، وإن ماتت قبل أن يقطع الأكثر مما ذكرنا لم يأكلها . ولا بأس بالذبح فى الحلق^(٣) أسفله

(١) أى متصلة يقال : تاحه ملكى ملكك إذا اتصل حده بحدك . قلت : هو سم الفاعل

من باب المعاملة .

(٢) وفى الفيضية أهلها .

(٣) وفى الفيضية فى الحلقوم .

ووسطه وأعلاه . ومن ذبح ذبيحة^(١) . فقطع رأسها لم تحرم بذلك عليه إذا كان قد قطع الأكثر من أوداجها ومن حلقومها ومن مريئها قبل موتها . والإبل تنحر ولا تذبح ، والبقرة والغنم والضأن تذبح ولا تنحر . ومن ذبح ما ينحر أو نحر ما يذبح كان مسيئاً [و] لم يحرم عليه بذلك أكله . وذباح أهل الكتاب وصيدهم جائزة وحلال للمسلمين^(٢) . ومن سمي على ذبيحته باسم المسيح لم يؤكل ذبيحته . ومن غاب عنه^(٣) ما كان منهم في ذبائحهم لم يكن عليه

(١) وفي المرح : اعلم بأن الذكاة على ضربين : ذكاة اختيار ، وذكاة اضطرار . وقيل ذكاة سعة ورقابية ، وضيق وضرورة ، ففي قدر على ذكاة الاختيار لا يحمل بذكاة الاضطرار ، وحتى يجوز عن ذكاة الاختيار حل بذكاة الاضطرار ، ثم ذكاة الاختيار ما بين اللية واللحين . واللية هي الصدر . واللحين هما الذقن . والذكاة بينهما . والسنة في الشاة الذبح ، وكذلك في البقر ، والسنة في الإبل النحر . ولو نحر فيما يجب الذبح أو ذبح فيما يجب النحر جاز ولكن ترك السنة . ثم في الذبح أربعة أشياء : الحلقوم ، والمرئ ، والودجان ، فإن قطع الكل أو الأكثر من كل واحد جاز ، وإن قطع الثلاث منها وترك واحداً يجوز عند أبي حنيفة . وقال محمد : لا يجوز حتى يقطع من كل واحد أكثره ، وعند أبي يوسف ثلاث روايات : في رواية كما قال أبو حنيفة ، وفي رواية إذا قطع ثلاثة من العروق منها الحلقوم والمرئ والودجين (كذا ولعله أحد الودجين) ، وإن ترك المرئ لا يجوز ، وفي رواية إذا قطع الحلقوم جاز ، وإن ترك الحلقوم لم يجوز . وقال الشافعي : إذا قطع المرئ وإن لم يقطع الودجين جاز ، ويكره له أن يبتلع بالذبح النخاع . والنخاع عظم العنق ، وإن ذبح من قبل العنق فإن قطع الكل أو الأكثر من كل واحد قبل أن يموت جاز ، وأما إذا مات قبل أن يقطع الكل أو الأكثر فإنه لا يحمل أكله . هذا كله ذكاة الاختيار . وأما ذكاة الاضطرار : فهي طعن وإخراج وإفراغ الدم في صيد ، وفي كل ما كان في عدة الصيد من الأهلي كالإبل إذا نذت أو وقعت في البئر فلم يقدر على نحرها فطعن في أي موضع قدروا عليه ، ويهل أكلها . ثم الصيد اسم لكل وحشي لم يجنأه أو بقوائمه . قلت : وأما النحر فهو الطعن في نحر البعير .

(٢) قلت : وهذا إذا سموا عليه ففي هذا الزمان لا تحوز ذبائح أهل الكتاب لأن عاداتهم معروفة اليوم بأنهم لا يسمون على الذبح خصوصاً منهم النصاري ؛ لأنهم لا يذبحون الحيوان بل يميئونه . وفي رد المحتار ج ٥ ص ٢١٠ : ولا تحل ذبيحة من ترك التسمية مسلماً أو كتابياً لنص القرآن ، ولا سفاد الإجماع من قبل شافعي عن ذلك ، ولما الحارث كان في الناس ، ولما قالوا : لا يسع فيه الاجتهاد . ونحو نصي ، نصي بغير ياء لا ينفذ ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « المسلم يذبح على اسم الله ، سمي أو لم يسم ، يجوز في حالة نسب . دفعه لتعرض يده وبين قوله عليه الصلاة والسلام حين سأله عمى بن حاتم رمى الله عنه عماد وجد مع كنهه كنه آخر » لا تأكل كل إنما سميت على كلبك ولا تسم على كلب غيرك » على الحرمة بترك تسمية ، وتعام المباحث في الهداية وشرورها ، وعلى خلاف هذا ترك التسمية عند إرسال بزي وسكاب وعند الرمي . هداية .

(٣) كان في أصل عنهم ونصوب في غيبة عنه .

ترك شيء منها وكان له أكلها . وذباح نصارى العرب وصيدهم كذبائح للنصارى سواهم وصيدهم . وذباح الجوس وصيدهم حرام لاتؤكل . وذباح الصابئين وصيدهم فى قول أبى حنيفة رضى الله عنه كذبائح النصارى وصيدهم لأنهم يدينون بكتاب ، وفى قول أبى يوسف ومحمد رضى الله عنهما لاتؤكل ذبائحهم ولاصيدهم ؛ لأنهم يدينون بكتاب لانعرفه ولا تؤمن به ، وبه نأخذ . واليهود فى جميع ما ذكرنا كالنصارى فى جميع ما وصفنا . ومن تهوّد أو تنصر من الجوس حلّت ذبيحته وصيده . ومن تمجّس من اليهود والنصارى حرمت ذبيحته وصيده . ومن أرسل كلبه على صيد وسمى فصاده وأكل منه لم يؤكل ذلك الصيد ؛ لأنه إنما أمسكه على نفسه ولم يمسكه على مرسله ، وكذلك الفهّد . ومن أرسل طائره على صيد فصاده فأكل منه لم يضره ذلك وأكله . ومن أرسل كلبه على صيد فصاده فقتله ولم يجرحه لم يأكله ، وكذلك الطير فى هذا . وكل ما يصاد به سوى الكلب فهو كالكلب فى ذلك . ومن وقع صيد كلبه أو صيد ماسواه فى يده وقد كان أرسله وسمى فذكى ذلك "صيد أكله . وإن لم يذكه حتى مات لم يأكله ، وسواء أمكنه أن يذكيه أو لم يمكنه حتى مات . ومن رمى صيداً فوقه على الأرض فمات ، أو وقع على جبل فاستقر^(١) عليه فمات قبل أن يدركه فيه يأكله ، وإن تردى من الجبل إلى الأرض ثم مات ، أو وقع فى ماء ثم مات لم يأكله . وهذه المتردية المذكورة فى القرآن . ومن أرسل كلبه على صيد فصاد^(٢) غيره أكله ولم يضره ذلك . ومن أرسل كلبه على صيد فزجره مجوسى فانزجر [لزجره] لم يضره ذلك وأكله إن صاده ، وكذلك لو أرسل مجوسى كلبه على صيد فزجره مسلم فانزجر لزجره ثم أصاب صيداً فقتله لم يؤكل وكان على حكم إرسال المجوسى على حاله . ومن أفلت^(٣) كلبه من

(١) وفى لفيضة فاستقر .

(٢) وفى لفيضة : فأصاب .

(٣) أفلت وفتت إلى شيء نزع به وفتت عليه وث .

المسلمين بغير إرسال منه إياه فصلا^(١) صيداً وقتله لم يؤكل ، وإن كان لما أقلت زجره صاحبه فأتزجر لزجره وسعى مع زجره إياه ثم أصاب ذلك الصيد أو غيره من الصيد أكله . ومن تردت له شاة من جبل أو ما أشبهه فصارت إلى الأرض في حال يعلم أنها^(٢) ميتة منه فذببحها وهي كذلك فإن أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول : لا بأس عليه بأكلها ، وهي عنده داخلة في قول الله عز وجل : « إلا ما ذكيتم » . وقال أبو يوسف رضى الله عنه : إن كانت قد صارت إلى حال هي ميتة منها لا محالة لم تؤكل ، وإن كانت قد تعيش منها^(٣) أكلت . وقال محمد رضى الله عنه : إن كانت قد صارت في حال لم يبق من الحياة معها فيها إلا مقدار الاضطراب للموت فذببحها وهي كذلك لم يأكلها ، وإن كانت مما تعيش المدة كالיום أو كبعضه أكلها ولم يضره علمه بموتها من ذلك لو تركها ، وبه نأخذ . ومن رى صيداً بمراض^(٤) فقتله به فإن كان أصابه بجده أكله ، وإن كان أصابه بعرضه لم يؤكل . ومن رى صيداً ببندقة^(٥) فقتله بها لم يأكل . ومن كان أحد أبويه مجوسياً والآخر كتابياً فحكمه حكم الكتابى في ذبائحه وصيده^(٦) . ومن ذبح شاة أو بقرة أو نحر ناقة فأصاب في بطنها جنيئاً ميتاً فإن أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول : لا تؤكل . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما تؤكل ، وبه نأخذ . وسواء عندهما في ذلك أشعر أو لم يشعر . ومن ندّت له [ناقة أو] بقرة أو [ندله] بغير رى ما ندّه من ذلك كما يرى الصيد وكان حكمه فيما يذكرى به في ذلك حكم

(١) وفي الفيضية فأصاب .

(٢) كان في الأصل أنه والصواب ما في الفيضية أنها .

(٣) وفي الفيضية وإن كانت موته ليس منها .

(٤) قال في المغرب : 'العراس السهم بلا ريش يمضى عرضاً فيصيب بمرضه لا بجده .

(٥) البندقة كل ما يرى به من تراب أو حجر أو رصاص ، ولكن رصاص النار اليوم إذا قطع الأعضاء وخرج جارحاً من الصيد يحمل أكله لأن علة الحل الجرح .

(٦) قلت : هذا إذا كان صيباً لم يبلغ ، فإذا بلغ فما اختار لنفسه من المذهبين يعتبر في حقه ،

فإن تمجس لا يحمل صيده .

الصبيد فيا يذكي^(١) به . ومن سقط له بسير أو ماسوله في بئر فلم يقتل على منحره طعنه بحربة أو بما سواها مما يجرح حتى يموت ثم يأكله . والجراد ذكي على أى حال وجد^(٢) والسماك ذكي على أى حال وجد^(٣) وبأى حال مات غير ما طفى منه على الماء فإنه لا يؤكل . ولا يؤكل ذوناب من السباع و[لا] ذو مخلب من الطير ولا الجر الأهلية . ولا بأس بأكل الجر الوحشية . وكان^(٤) أبو حنيفة رضى الله عنه يكره أكل لحوم الخيل ، وكان أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما لا يريان به^(٥) بأساً ، وبه نأخذ . والعقيقة تطوع ، من شاء فعلها ومن شاء تركها . ومن كان له سمن فمات فيه فأرة فإنها تلتق وما حولها ويؤكل ماسواه إذا كان جامداً ، وإن كان ذائباً أو كان مكانه زيتاً فإنه يستصبح به^(٦) وهو نجس ، ولا بأس ببيعه مع تبيان عيبه ، ولا يحل أكله ولا شربه . ومن مات له دجاجة فخرجت منها بيضة فلا بأس عليه بأكلها ؛ لأن البيضة لا تموت . ومن مات له شاة أو ما أشبهها وفي ضرعها لبن فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال : لا بأس عليه بأكله لأن اللبن لا يموت . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : إن كان جامداً كالبيضة أكله^(٧) وإن كان مائماً لم يأكله ؛ لأنه لبن في وعاء ميت ، وبه نأخذ . ومن رمى صيداً بسيف وسمى فقطعه نصفين كان مسبباً وكان له أكل النصفين جميعاً ، وإن قطع الثلث منه فأبانه فإنه ينظر ، فإن كان الثلث المقطوع [منه] مما يلي الرأس أكله كله ، وإن كان مما يلي العجز

(١) وفي الفيضية يؤكل ، هنا وفي سابقه .

(٢) وفي الفيضية على كل حال وجده .

(٣) وفي الفيضية وجده .

(٤) وفي الأصل فكان وانصواب ما في الفيضية وكان .

(٥) وفي الثاني بها .

(٦) أى يضاء به في السراج . وفي المغرب واستصبح بالدهن . ومنه قوله ويستصبح به أى

يسور به المصباح .

(٧) كذا في الفيضية ، وكان في الأصل : أكل .

لم يأكل ذلك الثلث وأكل ما سواه من الصيد : ومن روى ظلياً [بسهم] فأصاب قرنه أو خلفه فبات من ذلك فإنه إن كان أدماه^(١) أكله ، وإن كان لم يده لم يأكله . ومن أرسل كلبه على صيد فاتبه حتى غاب عنه فلم يزل في طلبه حتى أدركه وقد صاد^(٢) الصيد فإنه يأكله ، وإن كان تركه أو كان في طلبه إلا أنه قد بات^(٣) عنه ثم أصابه من غده كذلك لم يأكله . وصيد النساء في جميع ما ذكرنا كصيد الرجال ، وذبايحهن^(٤) [في جميع ما ذكرنا] كذبايح الرجال . وذبايح الصبيان الذين يعقلون الذبيحة وصيدهم إذا كانوا يعقلون الصيد كذبايح الرجال البالغين وكصيدهم في جميع ما ذكرنا .

كتاب الضحايا

قال أبو جعفر : والأضحية في قول أبي حنيفة رضى الله عنه واجبة على المقيمين الواجدين من أهل الأمصار وغيرهم ، ولا تجب على المسافرين . ويجب على رجل من الأضحية عن ولده^(٥) الصغير^(٦) مثل الذى يجب عليه من الأضحية عن نفسه ، وخالف أبو يوسف ومحمد أبا حنيفة رضى الله عنهم في ذلك فقالا : ليست بواجبة ولكنها سعة غير مرخص^(٧) لمن وجد السبيل إليها

(١) يقال أدماه إذا أخرج منه لده والمجرد منه من باب سمع وهو لازم يقال دميت يده إذا حرج منها الدم .

(٢) وفي المبضية وقد أصاب .

(٣) وفي مبضية عاب .

(٤) كان في الأصل وذبايحهم والصواب في مبضية وذبايحهن .

(٥) وفي شرح : ويجب على رجل أن يضحي عن أولاده الصغار ، هكذا ذكر الطحاوى . وفي ظاهر الرواية قل : لا يجب ولكن لأصل أن يعمل ، وإن كان للصغير مال هل يضحي بماله ؟ فهو على الاختلاف لذى ذكره في صدقة التمس . ولا يجب عن عبده .

(٦) وفي لأصل لثاني لصغار وكذا في سعة التمس .

(٧) كان في لأصل غير مرخص . وفي لمبضية غير مرخص وهو الصواب .

في تركه . ولا يجزىء في الهدايا والضحايا إلا الجذع^(١) من الضأن والثني من المعز والإبل والبقر فصاعدا^(٢) . والجزور^(٣) في الأضحية أفضل ماضحى به ، ثم يتلوه البقر في ذلك ، ثم يتلوه الشاة فيه . ولا تجزىء الأضحية بما سوى هذه الثلاثة الأصناف غير الضأن فإن حكمه حكم النعم في جميع ما وصفنا . ولا تجزىء الشاة إلا من واحد ، والجزور والبقر يجزىء كل واحد منهما عن سبعة ، ويستوى في ذلك أهل البيت الواحد وأهل القبائل المتفرقين ، ولا يجزىء عما فوق ذلك من العدد . وأيام النحر ثلاثة أيام : يوم النحر ويومان بعده ، وأفضلها أولها ، والذبح في لياليها كهو في أيها . ولا يجوز لأهل الأمصار أن يذبحوا ولا [أن] ينحروا حتى يصلى الإمام صلاة العيد ، ومن نحر قبل ذلك أو ذبح كان كمن لم يذبح و [كمن] لم ينحر . ولأهل السواد وما أشبهه من الأرياف^(٤) أن ينحروا وأن يذبحوا بعد ما يطلع الفجر من يوم النحر لأنهم في موضع لا صلاة عيد على أهلهم . ومن أمر أهلهم وهم في ريف وهو بمصر أن يضحوا عنه هناك ضحوا عنه إذا طلع العجر ، وإن أمرهم وهو في ريف أن يضحوا عنه وهم^(٥) في مصر لم يجزهم أن يضحوا عنه حتى يصلى الإمام ، وإنما ينظر في ذلك إلى موضع الأضحية لا إلى موضع المضحى عنه . وكل مصر فيه مسجدان يصلى في كل واحد منهما صلاة العيد أجزأ أهل ذلك المصر أن يذبحوا وأن ينحروا

(١) في المغرب : الجذع من البهائم قبل الثني إلا أنه من الإبل في السنة الخامسة ، ومن بقرة والشاة في السنة الثانية ، ومن الخيل في الرابعة ، والجمع جذعان وجذاع ، وعن الأزهري : الجذع من المعز لسنة ، ومن الحصان لثمانية أشهر الخ وفيه تفصيل فليراحمه من أراد زيادة .

(٢) وفي المرح : والثني من الإبل لدى أتى عليه أربعة أحوال ، ومن النحر (ونعم) الذي أتى عليه سنة وطمع في الثانية ، والجذع لا يجوز إلا من الضأن إذ كان سميماً عطفاً ، وجذع من الضأن الذي أتى عليه ستة أشهر . وفي المغرب : ثني من الإبل الذي أتى أي أتى ثبته وهو ما استكمل السنة الخامسة ودخل في السادسة ، ومن أضاف ثمانية ودخل في ثمانية ، ومن أخفر ما استكمل الثالثة ودخل في الرابعة وهو في كلها بعد ابدع وقبل الأربعة . وجمع ثنيين وثني .

(٣) أي الإبل .

(٤) وفي الفيض : من أهل الأوبار .

(٥) كان في الأسر وهو وسواد من مبيضة وهم .

إذا صَلَّى بأحد المسجدين . ولا بأس بأن يأكل الرجل ويدخر من أضحيته ،
وينبغي له أن يتصدق منها وأن لا يقصر^(١) عن الثلث منها في ذلك ، ولا ينبغي
له أن يبيع من لحما شيئاً ، فإن فعل جاز يبيعه إياه ويتصدق بثمنه الذي باعه به .
ولا بأس بأن يهدي منها إلى الأغنياء . ولا بأس بأن يعمل^(٢) بجلدها شيئاً من
متاع البيت ، ولا ينبغي له أن يبيعه بما سوى ذلك^(٣) . ومن أوجب أضحية
فلم يضع بها حتى مضت أيام النحر تصدق بها حية ولم يذبحها ، فإن ذبحها
تصدق بها مذبوحة وتصدق مع ذلك بما بين قيمتها مذبوحة و [ما] بين قيمتها
حية . ومن كانت عنده بقرة وحشية فحملت من ثور أهلي لم يجز له أن يضحي
بولدها . ومن كانت عنده بقرة أهلية فحملت من ثور وحشي أجزأه أن يضحي
بولدها ، وإنما ينظر في ذلك إلى الأم لا إلى ما سواها . ويستحب للرجل أن
يتولى أضحيته بيده ، وإن أمر بها غيره لم يضره إذا كان ممن تحل ذبيحته .
ويكره أن يذكر مع اسم الله غيره عند الذبح يقول : اللهم تقبل من فلان .
ولا بأس أن يقول ذلك بعد الذبح . ومن أوجب أضحية ثم مات بعد إيجابه
إياها قبل أن ينقذها فيما أوجبها فيه فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال : هي ميراث عنه ،
وبه نأخذ . وقال أبو يوسف [ومحمد] رضى الله عنهما : يذبح عنه بعد موته ، وهي
كالوقف ولا تكون ميراثاً . وإذا كان في السبعة المشتركين في البدنة أو في
البقرة من يريد نصيبه منها لحماً لم يجزىء واحداً منهم ، وإنما يجزىء إذا
كانت كلها لله عز وجل وإن كانت [منهم] تراد لوجوه شتى من أسباب
الحج وأسباب الضحايا^(٤) . وتجزىء العرجاء في الأضحية إذا مشيت قوائمها^(٥)

(١) وفي النفيضة وأن لا ينقص .

(٢) وفي النفيضة أن يبتاع بجلدها .

(٣) وفي لشرح : ويجوز الانتفاع بجلد الأضحية ويجوز بيعه بكل ما يمكن الانتفاع (به) مع
بقاء عينه من متاع البيت ، ولا يحل بيعه بما لا يملك الانتفاع به إلا باستهلاكه عينه كالدرهم والدينارين
والأكولات ، وبيع لحمه وشحمه بهذه الأشياء لا يحل .

(٤) وفي النفيضة ومن أسباب الضحايا .

(٥) كذا في الأصل وسقط هذا الكلام من النفيضة ولعل الصواب إذا مشيت بقوائمها .

إلى للنسك ، وتجزيء التولاء أيضاً في الأضحية وهي المجنونة . وتجزيء المتاء في الأضحية إذا كانت تمثلف وهي الداهية الأسنان . وما كان [مما] يضحي به قد قطع بعض أذنه أو بعض ذنبه أو بعض أليته فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول : إن كان الذى ذهب من [ذلك] الثلث فصاعداً لم يميز أن يضحي بها ، وإن كان أقل من ذلك أجزاً أن يضحي بها . وقال أبو يوسف رضى الله عنه : إذا بقى ذلك أكثر من النصف مما ذكرنا أجزاً أن يضحي بها . قال أبو يوسف رضى الله عنه : فذكرت قولى هذا لأبى حنيفة رضى الله عنه فقال : قولى مثل قولك ، وبه نأخذ . ولا يجزىء في الأضحية عوراء . ومن باع أضحيته بعد أن أوجبها جاز بيعه إياها وكان عليه مثلها . وإيجاب الأضحية على وجهين : فأيجابها في حال^(١) ابتياعها بالنية وإن كان لا قول معها ، وإيجابها بعد ابتياعها لا يكون إلا بالقول . ومن أوجب أضحية وكان لها لبن لم ينبغ له الشرب منه ولكنه يتصدق به^(٢) ، وكذلك إن وضعت قبل يوم النحر لم ينبغ له أن يذبح ولدها قبل يوم النحر ولكنه يذبحه معها يوم النحر . ومن ضلت أضحيته فإنه ينبغى له أن يبدل مكانها أخرى ، فإن فعل ثم وجد الأولى فإنه ينبغى له أن يذبحها جميعاً ، فإن لم يفعل [ذلك] ولكنه ذبح الثانية أجزأته من الأولى إن كانت مثلها أو أفضل منها ، وإلا تصدق بالفضل فيما بينها وبين الأولى . ولا يضر الأضحية أن تكون ذاهبة القرن . وما ذهب من عين الأضحية فهو كما^(٣) ذهب من أذنهما في جميع ما وصفنا . ومن أوجب أضحية وهي سمينة ثم أعجمت حتى صارت في حال لو أوجبها وهي كذلك لم يجزئه ، ضحى بها وأجزأته استحساناً وليس بقياس . ونوأوجبها وهي صحيحة ثم اعورت

(١) وفي الفيضية على مكان في .

(٢) وفي الفرج : وذكر (شىء مضاعف) في الكتاب (أى اثنين) : لا يحسن أن يجزى صوفه ولا يحلب لونه (كذا) ولا ينتفع به ولكن ينضح ضرعها بالماء البارد حتى يتقلس . قلت : فهذا كما ترى سقط منه بعضه هـ .

(٣) وكان في الأصل ما كان وفي الفيضية فهو كما وهو لصواب .

لم يميزه أن يضحي بها . ومن غلط في ذبح أضحيته فأذهب عينها في علاجه
[و] ذبحها أجزأه أن يضحي بها . وينبغي له أن يستقبل بذبيحته القبلة ، فإن
لم يفعل لم يحرمها ذلك عليه . وإذا غلط الرجلان فضحي كل واحد منهما
بأضحية صاحبه أجزأت كل واحد منهما أضحيته ، وأخذها من صاحبه بغير
ضمان يجب له على صاحبه استحساناً وليس بقياس .

كتاب السبق

قال أبو جعفر : قال محمد بن الحسن رضي الله عنه في الرهان مما لم يحكم
فيه خلافاً : لا سبق إلا في خف أو حافر أو نصل^(١) . وكان يميز السبق على
الأقدام . قال محمد رضي الله عنه : إذا جعل السبق واحداً وقال إن سبقتني
فلك كذا ولم يقل إن سبقتك فعليك كذا فلا بأس بذلك ، والمكروه في ذلك
أن يقول : إن سبقتك فعليك كذا وإن سبقتني فعلى كذا . قال محمد رضي الله
عنه : وإن كان الذي يجعل السبق رجلاً سوى المسابقين فيقول أيكما سبق
فله كذا [وكذا] كنحو ما يصنع الأمراء فلا بأس بذلك ، فإن كان بينهما
محلل يسبق ويسبق فلا بأس به . والمحلل أن يدخلهما ثالثاً إن سبق
أخذ وإن سبق لم يغره شيئاً ، فقليل لحمد رضي الله عنه : ما قولك يسبق
ويُسبق ؟ قل : يكون دابة مما يسابق عليها [و] لا تكون دابة لا تتحرك إنما
جاء بها للتحميل ، ولكن يكون دابة تسبق وتسبق ، فإذا كانت كذلك
فلا بأس^(٢) .

(١) أي لا تجوز سابقة إلا في خف والثراد منه ذو الحنف وهو الإبل ، أو حافر والثراد منه
ذو الحافر وهو الخيل ، ونصل ونراد منه السابقة في الرمي بالنبل لأن للسهم نصلاً .
(٢) وفي بدائع الصنائع جلد ٦ ص ٢٠٦ ومنها أن تكون المسابقة فيما يحتمل أن يسبق ويسبق
من الأشياء الأربعة حتى نوكات فيما يعلم أنه يسبق غالباً لا يجوز لأن معنى التحريض في هذه الصور
لا يتحقق فبق الرهان التزم باللفظ لا بالمنفعة فيه فيكون عبثاً ولما . والله تعالى أعلم .

كتاب الكفارات والنذور والأيمان

قال أبو جعفر : الأيمان ثلاثة أيمان^(١) : يمين يكفر ، ويمين لا يكفر ، ويمين نرجو أن لا يؤاخذ بها صاحبها . فأما اليمين التي لا تكفر فالرجل يحلف على الكذب وهو يعلم أنه كاذب^(٢) فيقول : والله لقد كان كذا ولم يكن ذلك^(٣) . والله لقد فعلت كذا وهو يعلم أنه لم يفعله . وعلى صاحب هذه اليمين الاستغفار والتوبة . وأما اليمين التي تكفر فالرجل يحلف ايفعلن كذا اليوم ، فيمضي ذلك اليوم قبل أن يفعله فقد وقع اليمين^(٤) على هذا وحثت فيها ووجبت عليه [فيها] الكفارة التي ذكرها الله جل وعز في كتابه . وأما اليمين التي نرجو أن لا يؤاخذ بها صاحبها فالرجل يحلف في حديثه فيقول : لا والله وبلى والله ، على ما يرى أنه حق وليس كما قال . واليمين هي اليمين بالله جل وعز بأى أسمائه ذكر فيها ، فهو حلف به جل جلاله ، وكذلك القسم به إذا قال : أقسم بالله ، أو أقسم ولم يقل بالله فهما يمينان ، وكذلك قوله : على عهد الله ، أو على ذمة الله ، وكذلك قوله أشهد بالله ، أو أشهد لأفعل كذا ، أو أحلف بالله ، أو أحلف لأفعل كذا ، أو على يمين الله جل وعز ، أو على يمين ولم يزد على ذلك ، فكل هذه أيمان ، وكذلك كل ما حلف به من صفات الله مثل قوله : وعزة الله ، أو جلال الله ، أو عظمة الله ، أو ما أشبه ذلك ، فكل هذه أيمان ، وعلى الخالف بها إذا حثت فيها الكفارة ، وكذلك ما عظم الله أن لا يفعله كقوله هو كافر بن فعل كذا ، أو هو يهودى أو نصرانى أو مجوسى أو برى . من الإسلام إن فعل كذا ، فهذه كلها أيمان ، وأياها حلف به

(١) وفي النقيضة الأيمان ثلاث .

(٢) وفي النقيضة كاذب .

(٣) وفي النقيضة كذلك .

(٤) وفي النقيضة وقعت يمين .

ثم حنث فعليه الكفارة . ومن قال وحق الله لا فعلت كذا فإن أبا يوسف رضى الله عنه قال : هذه يمين عليه فيها الكفارة إذا حنث . وقال محمد رضى الله عنه : ليست بيمين ولا كفارة فيها ؛ لأن حقوق الله هي ماله ^(١) على عباده من الصلاة والزكاة والصيام والحج وما سوى ذلك مما يعبد به ^(٢) ، فالحلف بذلك حلف بغير الله . ومن قال لعمر الله أو أيم الله لا فعلت كذا ، كان بذلك حائفاً ، وإن حنث في ذلك كانت عليه كفارة يمين . ومن حلف بحد من حدود الله أو بشيء من شرائع الإسلام كالصلاة أو الزكاة أو الصيام أو الحج أو ما أشبه ذلك كان آتماً ولم يكن عليه في ذلك كفارة . ولا ينبغي لأحد أن يحلف إلا بالله ، ولا يكون في الحلف بغير الله عز وجل كفارة . والكفارة الواجبة فيما ذكرنا وجوبها فيه في هذا الباب هي ما قال الله عز وجل في كتابه « إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة » هو مخير في ذلك ، فإن اختار إطعام عشرة مساكين أطعم كل مسكين مثل ما يطعمه مسكيناً من المساكين الذين يطعمهم في كفارة الظهار على ما ذكرنا من أحكامه ، ومن مقدار ما يعطيه ^(٣) إياه إن اختار أن يعطيه ذلك ويملكه إياه ، ومن مقدار ما يطعمه ^(٤) إياه إن اختار أن يطعمه ^(٥) ذلك طعاماً مما قد ذكرناه في موضعه من كتاب الظهار مما قد تقدم في كتابنا هذا . ويجزئه في ذلك إطعام أهل الذمة ، وإطعام المسلمين أفصل له . وإن اختار الكسوة كسا كل مسكين ثوباً إزاراً أو رداءً أو قميصاً أو قباءً أو كساءً ^(٦) أى ذلك فعل أجزأه ، وإن

(١) لعماله ساقط من نفى .

(٢) وفي النفية عنه به .

(٣) وفي النفية يطعمه .

(٤) وفي النفية وهو قدر ما يعطيه .

(٥) وفي النفية أن يطعم .

(٦) والكساء الثوب مطبقاً ولعل المراد منه ثوب غير معين بشرط أن يعطى أكثر بدنه ولا يلائم ذكره مع أنواع الثياب ولعل المراد منه جناب النساء والله أعلم لأنه قرنه بما يلبس فوق الثياب .

كسا نساء لم يجزئه لكل واحدة منهن إلا أقل ما يجزيها فيه الصلاة وهو واحد مما ذكرنا وخار . وقد قال محمد رضى الله عنه إنه إن كسا^(١) رجلا سراويل في ذلك أجزاء ولم يحك في ذلك خلافا . وقال أبو يوسف رضى الله عنه فيما روى عنه غير محمد رضى الله عنه : إنه لا يجزئه ، وبه تأخذ . وإن اختار عتق رقبة أجزاء في ذلك ما يجزئه في الرقبة التي تجب عليه في الظهار على ما ذكرنا في^(٢) ذلك في موضعه من كتابنا هذا في الظهار . قال الله جل ثناؤه « فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام » فهذه ثلاثة أيام لا تجزئه^(٣) إلا متتابعات ، ولا يجزئه أن يصومها في أيام لا يجزئه صوم مثلها في كفارة الظهار على ما ذكرنا في ذلك في موضعه من كتابنا هذا في الظهار . ومن دخل في صوم عن كفارة يمينه لإعساره بما يكفر به الأيمان من الإطعام والكسوة والعتق ثم أيسر قبل خروجه من الصوم استقض صومه ورجع إلى حكم اليسار الذي لا يجزئه معه الصوم . والنساء في الأيمان كالرجال . ومن كفر عن يمينه قبل حنثه فيها لم يجزئه ذلك وكان عليه أن يكفر عنها إذا حنت فيها . ولا يجزئ من عليه كفارة يمين صرفها في كفن ميت ، ولا في بناء مسجد ، ولا في عتق رقبة يشركه فيها غيره . ولا يجزئ^(٤) أن يعطى منها من لا يجزئه أن يعطيه من زكاة ماله على ما ذكرنا من ذلك في موضعه من الزكاة في كتابنا هذا . ومن حلف بعتق أو بصدقة أو بحج أو بمشي إلى بيت الله الحرام ثم حنت عليه أن يفعل ما حلف به ولا يجزئه غير ذلك من كفارة ولا من غيرها . ومن حلف بصدقة ماله أن لا يفعل شيئا ثم فعله كان عليه أن يتصدق من ماله ما تكون فيه الزكاة لا بغير ذلك مما يملكه . وإن ركب الذي حلف ناشئ إلى بيت الله

(١) وفي نسخة وقد محمد وإن كسا .

(٢) وفي نسخة من مكان في .

(٣) وفي نسخة لا يجزئه .

(٤) وفي نسخة ولا يجزئه .

[في حجه] لذلك أو في عمرته له أجزاء وكان عليه لذلك دم . وإن^(١) استثنى في شيء من أيمانه هذه أو فيها سواها من طلاق أو عتاق بأن قال إن شاء الله فهو استثناء . ولا حنث عليه إن فعل ما حلف أن لا يفعله ، وكذلك لو قال إلا أن يشاء الله كان كذلك أيضاً . ومن حلف أن لا يفعل شيئاً ففعل بعضه لم يحنث حتى يفعله كله . ومن حلف أن لا يسكن داراً بعينها فخرج منها بيده وترك فيها متاعه وأهله كان حائثاً ، وإن أخذ^(٢) في النقلة ساعة حلف حتى نقل متاعه كله منها برّاً في يمينه ، وإن ترك شيئاً من متاعه وإن قل فلم ينقله . وتراخى عن ذلك فإن أبا حنيفة رضي الله عنه قال : قد حنث بذلك ، وهو قول محمد رضي الله عنه . وقد روي محمد هذا القول عن أبي يوسف رضي الله عنهما ، وقد روى عن أبي يوسف في غير رواية محمد رضي الله عنهما أنه [قال] : إن كان الذي نقل من ساعته^(٣) منها هو الذي تصلح السكنى به والذي خلفه فيها ما لا تصلح السكنى به كان بذلك برا ، وبه نأخذ . ومن حلف أن لا يلبس ثوباً بعينه فأتزر به أو اعتمّ به حنث في يمينه ، وإن كانت يمينه على ثوب بغير عينه لم يحنث حتى يلبسه كما يلبس الثياب . ومن حلف أن لا يلبس ثوباً وهو لابس ، فإن أخذ في نزع ساعته حلف^(٤) لم يحنث ، وإن تراخى عن ذلك حنث . وكذلك لو حلف أن لا يركب دابة وهو راكبها فإن نزل عنها ساعة حلف برّاً في يمينه ، وإن لبث ساعة راكباً عليها حنث في يمينه . ومن حلف أن لا يدخل داراً هو فيها ساعة حلف لم يحنث في يمينه حتى يخرج منها ثم يدخلها بعد ذلك . ومن حلف أن لا يطلق امرأته وأن لا يعتق عبده ، أو أن لا يتزوج فأمراً إنساناً ففعل له ذلك فإنه قد

(١) وفي النقيضة ومن .

(٢) كان في الأصل أدخل وهو تصحيف والاصوب ما في النقيضة أخذ .

(٣) وفي النقيضة من متاعه .

(٤) راد في النقيضة بعد قوله حلف : ثم نزع .

حنث ، وإن قال عَنَيْتُ أَنْ [لا] أَلَى ذَلِكَ بِنَفْسِي دَيْتٌ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَ وَلَمْ يَدِينْ فِي الْقَضَاءِ وَقَدْ قَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : إِذَا حَلَفَ [أَنْ] لَا يَذِجُ شَاتَهُ ، أَوْ أَنْ [لَا] يَضْرِبَ عَبْدَهُ قَامِرًا إِنْسَانًا فَفَعَلَ ذَلِكَ فَقَالَ : عَنَيْتُ أَنْ أَلِيهِ بِنَفْسِي دَيْتٌ [فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ وَلَمْ يَدِينْ] فِي الْقَضَاءِ ، وَهَذَا وَمَا ذَكَرْنَا فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى فِي الْقِيَاسِ سَوَاءٌ . وَمَنْ حَلَفَ بِعَتَقِ عَبْدِهِ ، أَوْ بِطُلَاقِ امْرَأَتِهِ أَنْ لَا يَأْكُلَ ، أَوْ أَنْ لَا يَشْرِبَ ، أَوْ أَنْ لَا يَلْبَسَ فَقَالَ عَنَيْتُ طَعَامًا دُونَ طَعَامٍ ، أَوْ شَرَابًا دُونَ شَرَابٍ ، أَوْ لِبَاسًا دُونَ لِبَاسٍ ؛ لَمْ يَدِينْ فِي الْقَضَاءِ وَلَا فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ . وَإِنْ قَالَ لَا أَكُلُ طَعَامًا أَوْ لَا شَرِبْتُ شَرَابًا ، أَوْ لَا لَبَسْتُ لِبَاسًا ؛ فَقَالَ عَنَيْتُ طَعَامًا دُونَ طَعَامٍ وَشَرَابًا دُونَ شَرَابٍ وَلِبَاسًا دُونَ لِبَاسٍ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى وَلَمْ يَدِينْ فِي الْقَضَاءِ . وَمَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَدْخُلَ بَيْتًا فَدَخَلَ الْكُعْبَةَ ، أَوْ دَخَلَ مَسْجِدًا ، أَوْ بَيْعَةً ، أَوْ ظِلَّةً ، أَوْ دَهْلِيزَ بَابٍ دَارٍ [لَهُ] لَمْ يَحْنُثْ ، وَإِنْ دَخَلَ صُفَّةَ حَنْثٍ . وَمَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَكْلِمَ رَجُلًا زَمَانًا أَوْ حِينًا فَفَنَوَى فِي ذَلِكَ وَقْتًا بَعِينَهُ كَانَ كَمَا نَوَى ، وَإِنْ لَمْ يَتَوْقَّتْ بَعِينَهُ كَانَ ذَلِكَ ^(١) عَلَى سِتَّةِ أَشْهُرٍ . وَكَذَلِكَ لَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَكْلِمَهُ الزَّمَانُ أَوْ الْحِينُ ^(٢) . وَإِنْ حَلَفَ أَنْ

(٢) وَفِي الْقِضْيَةِ فَإِنْ ذَلِكَ مَكَانٌ كَانَ ذَلِكَ .

(٣) قَالَ الْعَتَابِيُّ فِي شَرْحِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ فِي بَابِ مَا يَقَعُ عَلَى الْأَبَدِ أَوْ عَلَى السَّاعَةِ : أَوَّلُ الْبَابِ أَنْ الْجَمْعَ لِلنَّكَرِ يَنْصَرَفُ إِلَى ثَلَاثَةِ وَالْجَمْعَ الْمَعْرُوفَ يَنْصَرَفُ إِلَى الْمَعْرُوفِ وَلَا يَنْصَرَفُ إِلَى كُلِّ الْجِنْسِ ، وَأَوَّلُ آخِرٍ وَهُوَ أَنَّهُ مَتَى جَعَلَ الْقَهْرَ لِلنَّكَرِ مَدَّةً لِفَعْلٍ يَمْتَدُّ وَيَتَعَلَّقُ بِالْوَقْتِ كَمَا إِذَا جَعَلَ مَدَّةً لِلصَّوْمِ فِي الْبَرِّ أَوِ الْخَنْثِ يَتَعَلَّقُ الْخَنْثُ أَوِ الْبَرُّ بِصَوْمِ شَهْرٍ فِي عَمَرِهِ لِأَنَّهُ لَوْلَمْ يَذْكُرِ الْمَدَّةَ لَتَنَاقَلَ صَوْمُ سَاعَةٍ فَيَكُونُ ذِكْرُ الْمَدَّةِ لِمَتَدَادِ الْفَعْلِ فِيهِ ، وَمَتَى جَعَلَهُ مَدَّةً لَتَرَكَ الْبَرَّ أَوِ الْخَنْثَ يَمْتَدُّ لَتَرَكَ مِنْ حِينَ حَلَفَ ، وَكَذَا إِذَا جَعَلَ الْمَدَّةَ ظَرْفًا لِفَعْلٍ لَا يَتَعَلَّقُ بِالْوَقْتِ بِحَيْثُ لَوْلَا ذِكْرُ الْمَدَّةِ لَتَنَاقَلَ جَمِيعُ الْعَمْرِ تَعْتَبَرُ الْمَدَّةُ مِنْ حِينَ حَلَفَ لِأَنَّ ذِكْرَ الْمَدَّةِ لَخَرَجَ مَا وَرَاءَهُ عَنِ الْيَمِينِ . وَقَالَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي هَذَا الْبَابِ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَا أُدْرِي مَا الدَّهْرُ ؟ أَرَادَ بِهِ مُتَكَرِّرًا لِأَنَّهُ لَا يَجِدُ فِيهِ اسْتِمَالًا فَيَتَوَقَّفُ ، وَالْمَعْرُوفُ جَمِيعٌ نَعْمَرُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى حِينَ مِنَ الدَّهْرِ . وَإِنْ ذَكَرَ الْأَزْمَنَةَ وَانْدَهَوْرَ أَوْ سَنِينَ أَوْ لَشَهْرًا أَوْ أَيَّامًا أَوْ أَجْمَعَ بِالْأَلْفِ وَالْإِلَافِ فَتَعَدُّ أُنَى حَنِيفَةً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَصْرَفُ إِلَى عَشْرَةِ مِثْلِ ذَلِكَ ، وَفِي الْأَزْمَنَةِ عَلَى عَشْرِ مَرَاتٍ سِتَّةَ أَشْهُرٍ اسْكَنْ فِي الصَّوْمِ فِي عَمَرِهِ وَفِي الْكَلَامِ مِنْ حِينَ حَلَفَ لِأَنَّ هَذَا الْجَمْعَ يَنْتَهِي بِالْعَصْرِ فَإِنْ أَعَادَهَا يَقُولُ أَحَدُ عَشْرِ يَوْمٍ هَكَذَا وَعِنْدَهُ فِي الْأَيَّامِ إِلَى سَبْعَةِ أَيَّامٍ فَهُوَ انْمَعُودُ وَالْأَيَّامُ تَنْتَهِي بِالسَّبْعَةِ وَفِي الشَّهْرِ ثَمَانًا عَشَرَ شَهْرًا وَفِي الْأَزْمَنَةِ وَلِدَهَوْرٍ وَسَنِينَ إِلَى جَمِيعِ نَعْمَرٍ =

لا يكلمه دهرأ ونوى في ذلك وقتاً كان على ما نوى ، وإن لم ينو في ذلك وقتاً فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال : لا أدرى ما الدهر . وقال أبو يوسف رضى الله عنه : مثل الحين والزمان ، وبه نأخذ . ولو حلف أن لا يكلمه الدهر فإن محمداً روى عن أبي يوسف رضى الله عنهما أنه كلفه أن لا يكلمه الحين أو الزمان ، وبه نأخذ . وروى أصحاب الإماء عن أبي يوسف رضى الله عنه أن ذلك على الأبد . ومن حلف أن لا يكلم رجلاً إلى بعيد كانت يمينه على أكثر من شهر . ومن حلف أن لا يكلمه إلى قريب كانت يمينه على أقل من شهر إلا أن يعنى في ذلك شيئاً فيكون على ما عنى . ومن حلف أن لا يكلم رجلاً عمراً ، فقد روى عن أبي يوسف رضى الله عنه أنه قال : مثل الحين . وروى عنه أنه قال : هو على يوم واحد إلا أن يعنى غير ذلك فيكون على ما عنى . ومن حلف أن لا يكلم رجلاً حُقباً فإن الحقب ثمانون سنة . ومن حلف أن [لا] يكلم رجلاً متيماً كان ذلك على شهر إلا أن يعنى غير ذلك . ومن حلف أن لا يكلم رجلاً أياماً كثيرة فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول : أكثر الأيام عشرة . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : أكثرها سبعة^(١) ، وبه نأخذ . وإن حلف أن لا يكلم رجلاً الأيام فهو على ما ذكرنا

== لأنه لامعهود فيه وفي الجمع إلى جمع جميع العمر وإن ذكر هذه الأشياء منكرأ ينصرف إلى ثلاثة من ذلك بالإجماع لأنه جمع منكرأ وله ثلاثة . ولو قال أياماً كثيرة فهو على عشرة أيام عند أبي حنيفة رضى الله عنه . ثم قوله جمع أو الجمع لا يقتل الأيام التي بين الجمع لأن الجمع جمع الجمعة وهو اسم ليوم خاسر لكن إذا ذكر بلفظ الواحد بأن قال جمعة فمن محمد في النوادر أنه قال ينصرف إلى الأيام السبعة إن لم ينو اليوم الخامس لمكان العرف ؛ يقول الرجل لم أرك منذ جمعة ، ولا عرف في الجمع . وكذا عن محمد في قوله لا أكله جنتين أو ثلاث جمع يقتل ما بينهما من الأيام ، فصار في الجمع روايتان .

(١) وفي أيمن الهداية : ومن قال لعبد له إن خدمتني أياماً كثيرة فأنت حر فالأيام الكثيرة عند أبي حنيفة رحمة الله عشرة أيام ، لأنه أكثر ما يتناول اسم الأيام ، وقال سبعة أيام لأن ما زاد عليها تكرار . وقيل لو كان يمين بالعربية ينصرف إلى سبعة أيام ، لأنه يذكر فيها بلفظ الفرد دون الجمع ، قال ابن المهام : وصورة المسألة أن لا نية للعائل في مقدار الكثير ففرع كل على أصله . ثم قال أبو اليسر : أما بلساننا فلا يحى هذا الاختلاف بل يصرف إلى أيام الجمعة بالاتفاق حتى

أيضا ، وعلى ما فيه من الاختلاف الذى وصفنا ^(١) . ومن حلف أن لا يكلم رجلا الشهور فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال : هو [على] عشرة أشهر . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : هو على اثني عشر شهراً ، وبه نأخذ . ومن حلف أن لا يكلم رجلا الجمع فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال : هو على عشر جمع . وقال أبو يوسف [ومحمد] رضى الله عنهما : هو على الأبد ، وبه نأخذ . ومن حلف أن لا يكلم رجلا أياما كان ذلك على ثلاثة أيام ^(٢) . ومن حلف أن لا يكلم الناس فكلم واحداً منهم حث . ومن حلف أن لا يكلم ناساً لم يحث حتى يكلم ثلاثة منهم . ومن حلف أن لا يأكل يادام ^(٣) فإن الإددام فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف رضى الله عنهما ما اصطليغ به ^(٤) .

== لو قال لبعده : أكر خدمت كنى ما روز هاى بسيار توازادى إذا خدم سبعة أيام عتق لأن فى لساننا تستعمل مع جميع الأعداد لفظة روز فلا يجيء ما قال أبو حنيفة من انتهاء الأيام إلى العشرة وهذا حسن . والله أعلم .
(١) وفى القىضية وقتناه .

(٢) وفى الشرح زيادة بعض الصور من هذه المسائل قن : ولو حلف لا يكلمه إلى بعيد يقع على شهر فصاعداً ، ولو حلف لا يكلمه إلى قريب يقع على أقل من الشهر ، ولو حلف لا يكلمه ملياً يقع على شهر كالبعيد سواء إلا أن يبي غيره . ولو حلف لا يكلمه شهراً يقع على ثلاثين يوماً ، ولو حلف لا يكلمه الشهر يقع على بقية الشهر . ولو حلف لا يكلمه يوماً يقع على طلوع الفجر إلى غروب الشمس إذا حلف قبل طلوع الفجر ، وإن كان بعد طلوع الفجر يقع على يوم كامل إلى الوقت الذى حلف من الغد . ولو حلف لا يكلمه يوماً يقع على بقية اليوم ، ولو حلف لا يكلمه يوماً يدخل فيه الليل سواء كان بعد الطلوع أو قبل الطلوع ، فما عرفت الجواب فى اليوم فكذلك الجواب فى الليل . ولو حلف لا يكلمه نهوياً يقع على ثلاثة أشهر ، ولو حلف لا يكلمه الفهور يقع على عشرة أشهر عند أبى حنيفة ، وعند أبى يوسف ومحمد يقع على ثنى عشر شهراً ، ولو حلف لا يكلمه السنة يقع على بقية السنة . ولو قال سنين يقع على عشر سنين عند أبى حنيفة ، وعند أبى يوسف ومحمد يقع على جميع عمره . ولو قال سنين يقع على ثلاثة أحوال بالإجماع ، ولو حلف لا يكلمه أياما يقع على ثلاثة أيام فى رواية الحامع . وذكره على الاتفاق وذكر فى الأيمان على قول أبى حنيفة يقع على عشرة أيام ، وعند أبى يوسف ومحمد يقع على ثلاثة أيام . ولو قال أياما كثيرة أو قال الأيام يقع على عشرة أيام عند أبى حنيفة ، وعند أبى يوسف ومحمد يقع على سبعة أيام . ولو قال لا يكلمه جمعاً يقع على ثلاث جمع ، ولو قال اجمع يقع على عشر جمع عند أبى حنيفة ، وعند أبى يوسف ومحمد يقع على جميع العمر .

(٣) وفى القىضية ونسخة الشرح : أن لا يأتدوم الإددام .

(٤) أى ما يأكل به الخبز ويصنعه به بخلاف لحمه وبيض فأنهما لا يصنعه بهما الخبز قال شارح : والإددام ما يصنعه به خبز كدرب وخل ونحوه وكل ما لا يؤكل غير الخبز ويؤكل ==

والملاح إدام . والشواء ليس بإدام . وقال محمد رضى الله عنه : كل شيء الغالب عليه أن يؤكل به انخبز فهو إدام ، وبه نأخذ . ومن حلف أن لا يتكلم قراً القرآن فإنه إن قرأه فى الصلاة لم يحنث ، وإن قرأه فى غيرها حنث . ومن حلف أن لا يضرب رجلاً كان ذلك على ضربه إياه فى الحياة دون ضربه إياه وهو ميت . ومن حلف أن لا يفضل رجلاً كان ذلك على الموت والحياة . ومن حلف أن لا يخرج إلى مكة فخرج من بلده يريدوها حنث . وإن حلف أن لا يأتى مكة كان ذلك على دخوله إياها . ومن حلف أن لا يصوم ثم أصبح صائماً فأفطر حنث . ومن حلف أن لا يصلى لم يحنث حتى يصلى ركعة وسجدة . ومن حلف لرجل أن يأتيه إن استطاع فذلك ^(١) على الصحة وإن لم ^(٢) يمرض ولم يمنع سلطان أو يحى ما لا يقدر أن يأتيه معه ، فإن عنى استطاعة القضاء [والقدر] من السماء دين فى القضاء وفيما بينه وبين الله عز وجل ^(٣) . ومن حلف أن لا يلبس حلياً فلبس خاتم فضة لم يحنث ، وليس ذلك بحلى . ومن حلف من النساء أن لا يلبس حلياً فلبست للؤلؤ لم تحنث ، وليس ذلك بحلى ، إلا أن يكون فيه ذهب ، فإن كان فيه ذهب حنث ، وهو قول أبى حنيفة رضى الله عنه . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : للؤلؤ وحده حلى ، وبه نأخذ . وقال محمد رضى الله عنه : الفضة وحدها حلى ، وبه نأخذ . ومن

== بالحزب فى الغالب كالخبز والسمن واللحم فهو ليس بإدام عند أبى حنيفة وأبى يوسف . وعند محمد هو إدام بالإجماع ، ولبلبل والفاكهة ليس بإدام بالإجماع ، وذكر فى الجامع الكبير مسألة على هذا : إذا حلف لا يأكل 'يوم شيئاً' إلا رغباً وأكل مع الرغب جبتاً أو كلاً ، لا يحنث عند أبى يوسف وجعله تبعاً للآخر ، وعند محمد يحنث ولم يجعله تبعاً . قلت : والمراد من البقل الخ . فإذا طبخ يصير إدام . وقوله : سكر لعله 'سكامة' فصحت ، والله أعلم .

(١) وفى الميضية إن استطاع ذلك فهو .

(٢) وفى الميضية إن لم يمرض .

(٣) وفى نشرح : ولو حلف أن يأتى ذلك إن استطاع فإن أراد به الاستطاعة من جهة القضاء والقدر فهو على ما سوى ، وإن سوى بها القدرة والحماية عن المرض والبلاء كان كذلك ، وإن لم يكن له بية يقع على الاستطاعة من جهة القدرة لأن الظاهر أنه لا يراد بها الاستطاعة من جهة القضاء والقدرة حتى لو مضى ليوم ولم يأت حنث إذ لم تنعه مرض أو بلاء أو سلطان أو غيرها من اللوائح .

حلف أن لا يتصدق فشرى سويقاً ، فإنه إن كان من أهل الحجاز الذين يعدون ذلك غداء حنث ، وإن كان من غيرهم ممن لا يعدون ذلك غداء لم يحنث . ووقت الغداء من طلوع الفجر إلى زوال الشمس ، ووقت العشاء من زوال الشمس إلى أن يمضي أكثر الليل ، ووقت السحور إذا مضى الأكثر من الليل إلى طلوع الفجر . ومن حلف أن لا يخرج من المسجد فأمر إنساناً ففعله حتى أخرجه منه حنث ، وإن أخرجه منه كرهاً لم يحنث ، ومن حلف أن لا يضرب امرأته فشد شعرها ، أو عضها ، أو خنقها حنث . ومن حلف أن لا يهب لرجل شيئاً ، أو لا يتصدق عليه بشيء فوهب له شيئاً ، أو تصدق عليه بشيء فلم يقبل ذلك منه حنث . ولو حلف أن لا يبيعه شيئاً ، أو [لا] يقرضه شيئاً ، فباعه أو أقرضه إياه فلم يقبل لم يحنث . ومن حلف أن لا يأكل لحماً فأكل كبداً أو كرشاً حنث . ومن حلف أن لا يشتري رأساً فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول : هو على رؤوس الغنم والبقر خاصة . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما هو على رؤوس الغنم^(١) خاصة ، وبه نأخذ . ومن حلف أن لا يشتري شحماً كان ذلك على شحم البطن خاصة دون غيره من الشحوم في قول أبي حنيفة رضى الله عنه ، وبه نأخذ . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : شحم الظهر في ذلك كشحم البطن . ومن حلف أن لا يأكل هذا الدقيق فصنع خبزاً فأكاه حنث . ومن حلف أن لا يأكل هذه الخنطة لم يحنث في قول أبي حنيفة رضى الله عنه حتى يقضها قضا ، ويحنث في قول أبي يوسف ومحمد رضى الله عنهما إن قضها قضا ، وأكلها خبزاً ، وبه نأخذ . ومن حلف بالمشى إلى بيت الله ثم حنث فإنه يمشى وعليه حجة أو عمرة ، وإن ركب في ذلك تجزأ وعليه دم .

(١) كان في الأصل على رؤوس غنم وغيره وأصوب رؤوس غنم كما هو في النسخة وشرح . قال في المرح : وعند أبي يوسف ومحمد يقع على رأس الغنم لا غدير ولا يقع على رأس إبل بالإجماع ، وفي الأكل يقع على السكر إذ أكل - يسمى رأساً .

وكذلك لو حلف بالمشى إلى مكة ثم حنث . وإن حلف بالخروج إلى بيت الله أو الذهاب إليه [ثم] حنث لم يكن عليه شيء . ومن حلف بالمشى إلى الحرم أو الصفا أو المروة ثم حنث فلا شيء عليه في قول أبي حنيفة رضي الله عنه . وأما أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما فكانا يقولان : حلفه بالمشى إلى الحرم كحلفه بالمشى إلى بيت الله ، وبه نأخذ . ومن حلف أن لا يدخل داراً فهدمت حتى صارت صحراء ثم دخلها ، حنث ، وإن بنيت حماماً أو جعلت بستاناً ثم دخلها لم يحنث . [ومن حلف أن لا يدخل بيتاً بعينه فهدم فصار صحراء ثم دخله لم يحنث] ومن حلف [أن] لا يأكل هذه الرطبة فصارت تمره فأكلها لم يحنث ، وكذلك لو حلف أن لا يأكل هذا اللبن فصنع شيرازاً^(١) ثم أكله لم يحنث . ومن حلف أن لا يكلم رجلاً يوماً بعينه كانت يمينه على ذلك اليوم ليلية معه . وكذلك لو حلف أن لا يكلمه ليلة بعينها كان ذلك [على] تلك الليلة لا يوم معها . وإن كان حلف ألا يكلمه يوماً ولم يذكر يوماً بعينه فإن كان ذلك مع طلوع الفجر كان على ذلك اليوم إلى غروب الشمس منه ، وإن كان ذلك في بعض النهار كان على بقية ذلك اليوم وعلى الليلة التي بعده إلى مثل الوقت الذي^(٢) حلف فيه من اليوم الثاني . وكذلك لو حلف أن لا يكلمه ليلة ولم يذكر ليلة بعينها فإن كان ذلك عند غروب الشمس كانت يمينه على تلك الليلة إلى طلوع الفجر منها ، وإن كانت يمينه في بعض الليل كان ذلك على بقية تلك الليلة وعلى اليوم الذي بعدها إلى مثل الوقت الذي كانت يمينه فيه من الليلة التي بعده . ومن حلف أن لا يكلم رجلاً يومين ولم يذكر يومين بعينهما كان ذلك على يومين وإيلتين . وكذلك لو حلف على أكثر من اليومين من الأيام التي بغير عينها كان ذلك على عدد تلك

(١) وفي المغرب لشوارب جمع شبر وهو المني الرائب إذ استخرج منه ماؤه .

(٢) وفي نفيضة إلى مثله من الوقت انتهى .

الأيام وعلى عدد أمثالها من الليالي . وكذلك لو حلف أن لا يكلمه ليلتين كان ذلك على ليلتين ويومين من حين حلف . وكذلك لو حلف على أكثر من ذلك من الليالي بغير أعيانها كان ذلك على عدد تلك الليالي وعلى عدد أمثالها من الأيام . ومن حلف ليشر بن هذا الماء الذى فى [هذا] الكوز اليوم فهراق^(١) قبل أن تغيب الشمس فإن أباحنية ومحمد رضى الله عنهما فالأ : لا يحنث . وقال أبو يوسف رضى الله عنه : قد حنث ، وبه نأخذ . ومن حلف ليشر بن الماء الذى فى هذا الكوز اليوم وليس فى ذلك الكوز ماء لم يحنث فى قول أبى حنيفة ومحمد رضى الله عنهما ، وبه نأخذ ، وحنث فى قول أبى يوسف رضى الله عنه . ومن حلف بصدقة مائه أن لا يفعل شيئاً ، أو يعتق مماليكه أن لا يفعل شيئاً ، لم يدخل فى ذلك من ماله إلا ما كان فى ملكه^(٢) يوم حلف منه ، ولم يدخل فيه من مماليكه إلا ما كان فى ملكه يوم حلف منه . ومن حلف يعتق مماليكه أن لا يفعل شيئاً ثم فعله عتق مماليكه وأمهات أولاده ومدبروه وما يملك من الحصص فى الممالك مما كان ذلك فى ملكه يوم حلف ، ولم يعتق مكاتبه إلا أن يعينهم . ومن حلف أن يتسرى^(٣) جارية فإن التسرى فى قول أبى حنيفة ومحمد رضى الله عنهما أن يحصن جاريته ويتمنعها من الخروج والدخول ويطأها مع ذلك وطئاً يكون به طائباً لولده أو غير طائب لولدها ، ولا يكون متسرياً لها فى قول أبى يوسف رضى الله عنه حتى يفص ذلك وحتى يكون فى وطئه إياها طائباً لولدها ، والقول الأول قول أبى حنيفة ومحمد^(٤) أحب

(١) وفى الفيضية مهراق وهو تصحيف هرق . وفى العرب هرق . أى أى صه بهريق تحريك الهاء ، وأهراق بهريق . يكون الهاء ، وهاء فى لأول بدل من هاء وفى لثاني زائدة .

(٢) وفى الفيضية إلا ما كان ملكه .

(٣) وفى الفيضية أن لا يتسرى .

(٤) وفى الفيضية وقول أبى حنيفة ومحمد أحب إلينا .

إليتنا . ومن حلف بنحر ولده أو غيره من بنى آدم^(١) ثم حنث فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول : عليه في حلفه بنحر ولده شاة وليس عليه في حلفه بنحر غير ولده شيء . وقال محمد رضى الله عنه : عليه في حلفه بنحر عبده الذى يملكه مثل الذى عليه في حلفه بنحر ولده إذا حنث^(٢) وقال أبو يوسف رضى الله عنه : لا شيء عليه في ذلك كله ، وبه نأخذ . ومن حلف أن لا يكلم رجلاً فسلم على جماعة هو فيهم حنث إلا أن يكون حاشاه به^(٣) فإن كان فصل ذلك لم يحنث ، وإن صلى بقوم هو فيهم ثم سلم كما يسلم الإمام ونوى في سلامه كما ينوى الإمام لم يحنث^(٤) . ومن حلف ليضرب رجلاً مائة سوط فجمع له مائة سوط ثم ضربه بها ضربة واحدة فإنه إن كان يعلم وصول كل سوط منها إليه برّ ، وإن كان لا يعلم ذلك لم يبر . ومن نذر أن يطيع الله عز وجل فليطعه ، ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصيه . ومن نذر فقال : لله على أن أقتل فلاناً اليوم كان عليه إذا مضى ذلك اليوم ولا يقتله كفارة يمين . ومن حلف بالنذر فقال : إن فعلت كذا فله على نذر ولم يسم [شيئاً ثم حنث] فعليه كفارة يمين . ومن حلف من أهل الكفر ألا يفعل شيئاً ثم أسلم ففعله فلا شيء عليه في حلفه إلا أن يكون حلف بطلاق أو عتاق فيلزمه ذلك .

(١) وفي نسخة الصرح قال : ومن حلف بنحر ولده أو بنحر عبده فإن أراد به تنفيذ الفعل لا يلزمه شيء ، لأن هذا نذر في المعصية . قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من نذر أن يطيع الله فليصمه ومن نذر أن يعصى فلا يعصيه » وإن لم يرد به تنفيذ الفعل في العين قال أبو يوسف وإنشأه لا يلزمه شيء فيهما . وقال محمد يلزمه ساة في الولد والعبد جميعاً . (و) قال أبو حنيفة في الولد شاة وفي العبد لا يلزمه شيء . وكذلك ولد الابن بمنزلة الولد عند أبي حنيفة ومحمد . وأما في الأب وخذ لا يلزمه شيء بالإجماع . وأما في نحر نفسه لا يلزمه شيء عند أبي حنيفة ، وعند محمد يلزمه شاة .

(٢) أى عليه شاة في كلتا صورتين .

(٣) وفي شرح : إلا إذا نوى بالسلام غيره .

(٤) وفي الصرح لأنه لا يعتبر ذلك كلاماً على الإطلاق . ومن حلف لا يتكلم فقرأ القرآن في صلاة لا يحنث ، وإن كان خارج الصلاة يحنث . وقيل هذا إذا كان الرجل من العرب ، وأما إذا كان أعجمياً واسانه غير لسان العرب فإذا قرأ القرآن في الصلاة أو خارج الصلاة لا يحنث .

ومن حلف بطلاق زوجته أن يقتل فلاناً وفلان ذلك ميت فإنه إن كان يعلم بذلك حنث ، وإن كان لم يعلم به لم يحنث . ومن حلف أن [لا] يشتري بهذا الدرهم خبزاً فاشتري [به] خبزاً لم يحنث إلا أن يكون دفعه قبل الشراء إلى صاحب الخبز ثم قال له بعني بالدرهم الذي دفعته إليك خبزاً فيحنث بذلك^(١) . ومن حلف فقال : عبده حر إن كان يملك إلا مائة درهم فكان يملك دونها لم يحنث وإنما يمينه على ملكه ما سواها . ومن حلف أن يضرب^(٢) رجلاً في المسجد فضربه والمضروب في المسجد والضارب خارج منه أو الضارب في المسجد والمضروب خارج منه ، أو كانت يمينه أن لا يرميه^(٣) في المسجد والمسألة على حالها فإنه إنما يراعى في ذلك المضروب والرمي ولا يراعى فيه الضارب ولا الراعي . ومن حلف أن لا يشتبه في المسجد روعى في ذلك الشاتم لا المشتوم ، فإن كان الشاتم في المسجد حنث . وإن كان في غيره لم يحنث^(٤) .

(١) وفي الشرح هكذا ذكر الطحاوي ، وذكر في الجامع الكبير ما يدل على أنه يحنث في الحالين جيماً وهو أنه لو حلف فقال إن بت هذا العبد بهذا الكر وهذه الألف فهما صدقة في الساكنين فباعه بهما يحنث في يمينه ووجب عليه التصديق بالكر ولا يلزمه التصديق بالدرهم فلولاً أن العقد تعلق بالدرهم وإلا لما حنث لأن المعلق بالفرطين لا ينزل إلا عند وجود انشراطين . وإنما لم يلزمه التصديق بالدرهم لمعنى آخر وهو أن اليمين لا يصدق إلا في الملك أو مضافاً إلى الملك وقد وجدت الإضافة في الدرهم إلى الملك لأن الدرهم لا تملك بالمقد وإنما تملك بالقبض فقد أوجب التصديق بمال الغير فلا يلزمه . وذكر الكرخي فقال الدرهم والدنانير لا يتعلق بهما العقد استحقاقاً ولكن يتعلق بهما تعلقاً الاتري إلى ما ذكره في الجامع لو أن رجلاً اغتصب من رجل ألف درهم فاشتري بها عبداً وأضاف العقد إليها وتقد الدرهم ثم باع العبد بألفين لا تطيب له زيادة ؟ فلولاً أن العقد يتعلق بها تعلقاً وإلا لطلب له الفضل كما لو اشترى أولاً ثم تقد مال الغير يصيب له الفضل .

(٢) وفي الفيضية أن لا يضرب .

(٣) وفي الفيضية أن يرميه .

(٤) وفي الشرح قال : ومن حلف لا يضرب رجلاً في المسجد قال الأصل في هذه المسائل : أن كل فعل يتم بالفاعل دون المفعول يعتبر فيه مكان التفاعل دون المفعول ، وكل فعل لا يتم إلا بالمفعول يعتبر فيه مكان المفعول دون تفاعل ، فإذا عرفنا هذا فقول : إذا حلف أن لا يشتبه فلا في مسجد فشتبه والشافع في المسجد والمشتوم خرج منه يحنث ، ولو كان هاتم خارج المسجد ومشتوم في المسجد لم يحنث ، لأن لشم يتم بدون المشتوم فبراعى فيه مكان هاتم . ولو حلف لا يضرب فلاناً في المسجد فضربه إن كان المضروب في المسجد حنث ، وإن كان خارج مسجد لا يحنث لأن ضرب لا يتم إلا بالمضروب يعتبر مكان المضروب . وأما لرمي حكمه حكم ضرب في دهر رويته . وذكر الطحاوي أنه قل حكمه حكم شتم . وهذا محتمل في مختصره . وفيه أعظم .

ومن حلف أن لا يكلم رجلاً حتى يأذن له زيد فأت زيد قبل أن يأذن له فإن أبا حنيفة ومحمداً رضي الله عنهما قالوا : قد سقطت يمينه ، فإن كلفه بعد ذلك لم يحنث ، وبه نأخذ . وقال أبو يوسف رضي الله عنه قد صارت يمينه مطلقة بعد موت زيد غير معلقة على شيء ففتى كلفه حنث . ومن حلف ألا يفارق رجلاً ففرب منه المحلوف عليه لم يحنث الخالف في يمينه لأنه لم يفارقه وإنما فارق المحلوف عليه^(١) . وإذا حنث المرأة في يمينها وهي معسرة كان لزوجها أن يمنعها من الصوم ، وكذلك العبد إذا حنث في يمين حلف بها كان لمولاه أن يمنعه من الصوم لها ، وكذلك سائر ما يجب عليه مما يوجب على نفسه فلمولاه أن يمنعه من الصوم لذلك ، إلا أن يظهر [من] زوجته فإنه لا يكون لمولاه أن يمنعه من الصوم ، وذلك لأن المرأة لا تصل إلى أخذه^(٢) بالجماع الذي لها عليه إلا بعد أن يكفر تلك الكفارة . ومن قال : إن كلفت عبد فلان فامرأته^(٣) طالق ولا ينوي عبداً بعينه ولفلان عبد فباعه ثم كلفه لم يحنث ، وإن كان^(٤) قال : إن كلفت عبد فلان هذا فامرأته^(٣) طالق فباع فلان عبده ذلك فكلمه الخالف لم يحنث أيضاً في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضي الله عنهما ، ويحنث في قول محمد رضي الله عنه ، وبه نأخذ . وإن قال : إن كلفت امرأة فلان فامرأته^(٣) طالق ولم ينو امرأة بعينها ولفلان زوجة فبانت منه ثم كلفها لم يحنث ، وإن قال : امرأة فلان هذه وأسأته بحالها حنث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وفي قول محمد^(٥) رضي الله عنهم . ولو قال : إن كلفت صديق فلان فامرأته^(٣) طالق ولم ينو صديقاً بعينه ولفلان صديق فعاده ثم كلفه لم يحنث ، وإن قال :

(١) وفي النسخ : ومن حلف لا يفارق عريته فبأنه لا يفارق عريته فبأنه لا يفارق عريته .
 (٢) وفي نفيضة عن الزوج .
 (٣) وفي نفيضة عن المرأة .
 (٤) وفي نفيضة وكذلك إن كان .
 (٥) كذا في الأصل واصواب ومحمد وفي نفيضة حنث في قولهم جميعاً .

صديق فلان هذا والمسألة على حالها حث في قولهم جميعاً^(١). وإن قال إن كلمت صاحب هذا الطيلسان فامرأته^(٢) طالق فباع صاحب الطيلسان طيلسانه ثم كله حث في قولهم جميعاً^(٣). ومن قال لرجل يوم أكلك فعبدي حر فكلمه ليلاً أو نهراً عتق عبده. وإن قال ليلة أكلك فعبدي حر فكلمه نهراً لم يحث، وإنما ذلك على الليل خاصة. ولو قال لامرأته يوم يقدم فلان فأمرك بيدك فقدم فلان ليلاً لم يجب لها بذلك أمر، وكان ذلك القول على الليل خاصة دون النهار^(٤). ومن حلف لا يشم الريحان فشم الورد أو الياسمين لم يحث^(٥). ومن حلف أن لا يشتري بنفسجا ولا نية له

(١) وفي المرح: ولو حلف لا يكلم عبد فلان هذا أو امرأة فلان هذه فتكلم بعد ما عاداه أو طلقها حث بالإجماع. ولو حلف لا يكلم صديق فلان أو امرأة فلان فتكلم مع امرأة موجودة وقت الحث دون اليمين لا يحث عند أبي يوسف ومحمد، وعند أبي حنيفة يحث، وإن كان موجوداً وقت الطرفين جميعاً يحث بالإجماع. ولو كان له صديق فعاداه أو امرأة فطلقها فتكلم معها بعد ذلك لا يحث عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد يحث.

(٢) وفي القبضية فامرأتي.

(٣) زاد في المرح هنا مسألة لم تذكر في المتن وهي: ولو حلف لا يكلم عبيد فلان يقع على ثلاثة أعبد موحودين في الملك وقت الحث عند أبي حنيفة ومحمد، وعند أبي يوسف يقع على ثلاثة أعبد موجودين في الملك وقت اليمين والحث جميعاً، والله أعلم.

(٤) وفي المرح: ولو حلف وقال يوم أكلك فعبدي حر فكلمه ليلاً حث، لأن ذكر اليوم في حال ذكر الفعل عبارة عن الوقت، ألا ترى إلى قوله تعالى «ومن يومه يومئذ دبره» فالتة تعالى ذكر اليوم ومن ولي دبره ليلاً أو نهراً دخل تحت هذا الوعيد. ولو قال عتيت به يياض النهار يصدق في القضاء، لأنه ادعى حقيقة لفظه. وروى عن أبي يوسف أنه قال لا يصدق في القضاء. ولو قال ليلة أكلك فعبدي حر فكلمه نهراً لا يحث؛ لأن الليل يراد به سواد الليل دون الوقت. ولو قال يوم يقدم فلان فأمرك بيدك فقدم فلان ليلاً لا يكون لها من الأمر شيء؛ لأن ذكر اليوم في حال ذكر الأمر في اليمين يراد به الوقت المعين؛ لأن ذكر الأمر يقتضي الأمر الموقت لا الحالة، لأن الصحابة رضي الله عنهم أجمعت أن الخيرة لها الخيار ما دامت في محسبها، فقد وجد الأمر فقد استثنى عن الوقت فذكر اليوم يقع على يياض النهار ولم يوجد فإن قدم نهراً صار الأمر في يدها، علمت أو لم تعلم وبطل بعض الوقت، لأن هذا أمر موقت فيبطل بعض الوقت، و علم ليس بشرط. لأن انقضاء الوقت لا يحتاج إلى تعلم. وأما في الأمر المرسل يقتصر على مجلس علمها. ولو قال ليلة يقدم فلان فأمرك بيدك فقدم نهراً ثبت لها ذلك لأننا ذكرنا أن الليل عبدة عن سواد الليل.

(٥) وفي المرح: اعلم أن الريحان اسم لكل نبت أخضر وليس له ساق شجر وله رائحة متندفة، والورد له شجر وكذلك الياسمين، وأما لعنبر فهو ريحان لا شجر له.

كان ذلك على دهن البنفسج لأعلى ورده . ومن حلف أن لا يشتري ورداً كان ذلك على ورق الورد لأعلى دهنه^(١) . ومن حلف أن لا يأكل فاكهة فأكل عنباً أو رماناً أو رطباً أو قثاء أو خياراً لم يحنث ، وإن أكل تفاحاً أو بطيخاً أو مشمشاً حنث ، وهذا كله قول أبي حنيفة رضى الله عنه . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : يحنث في العنب والرمان والرطب ، وبه نأخذ . ومن حلف أن لا يأكل لحماً فأكل سمكة طرية لم يحنث في قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما ، وبه نأخذ ، وكذلك قال أبو يوسف فيما روى عنه محمد . وقد روى غير محمد عن أبي يوسف رضى الله عنهما أنه يحنث في ذلك . ومن حلف أن لا يشتري رطباً فاشترى كباسة^(٢) بسر فيها رطب لم يحنث . ومن حلف أن لا يركب دابة رجل فركب دابة عبد لذلك الرجل مأذون له في التجارة ، عليه دين أو لادين عليه ، لم يحنث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضى الله عنهما ، وبه نأخذ ، وحنث في قول محمد رضى الله عنه . ومن أوجب لله على نفسه أن يصلي صلاة في غد فصلها اليوم^(٣) أجزأه ذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضى الله عنهما ، وبه نأخذ ، ولم يحزنه ذلك في قول محمد^(٤) رضى الله عنه . ومن أوجب لله عز وجل على نفسه أن يصوم يوم الخميس فصام يوم الأربعاء الذي قبله أجزأه ذلك

(١) ومن حلف أن لا يشتري البنفسج فيقع على دهنه لا على ورده في عرفهم . وأما في عرفنا فيقع على ورده لا على دهنه . ولو حلف لا يشتري الورد فيقع على الورد دون دهنه في عرفنا وعرفهم .
(٢) وفي مغرب الكيس والكباسة عنقود النخل والجمع كبائس .
(٣) وفي لفيضة بقية يوم .

(٤) وفي شرح : ومن أوجب على نفسه أن يصلي صلاة في غد فصلها اليوم جاز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف . وفي قول محمد لا يجوز . ولو أوجب على نفسه أن يتصدق بدينار غداً فتصدق به اليوم جاز . لا عدد رده فإنه لا يجوز ، وكذلك لو قال لله على أن أتصدق بهذا الدرهم على هذا فقير فتصدق بدينار درهم على غيره أو تصدق عليه بدينار آخر يجوز عندنا . وقال روى لا يجوز ، لأن تصدق على ذلك لسير بدينار الدرهم . وروى عن أبي يوسف أنه قال لا يلزمه شيء لأنه عين الدرهم فقير صار كالأمة منه وهبة لا تصح إلا مقبوضة ولم يوجد .

في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضى الله عنهما ، وبه نأخذ ، ولم يميزه
في قول محمد رضى الله عنه . ومن أوجب الله أن يتصدق غداً بدينار
فتصدق به قبل غد أجزاء ذلك في قولهم جميعاً^(١) . ومن حلف أن لا يشرب
من الفرات أو النيل فأخذ من مائه في إناء فشربه فإن أبا حنيفة رضى الله عنه
[قال] لا يحنث حتى يكرع فيه كراعاً . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما :
يحنث . وبه نأخذ . ولو قال : إن شربت من هذا الكوز أبداً ، لكوز فيه
ماء ، فصب ماءه في إناء آخر ثم شربه لم يحنث في قولهم جميعاً^(٢) . ولو قال
إن شربت من الفرات أبداً فامراته^(٣) طالق فكرع في نهر يأخذ من الفرات
أو شرب منه بإماء لم يحنث ؛ لأنه لم يشرب من الفرات إنما شرب^(٤) من
نهر^(٥) يأخذ منه . وإن قال امرأته طالق إن شربت^(٦) من الفرات والمسألة
على حالها حنث ؛ لأنه قد شرب من ماء الفرات . ولو قال لامراته : أنت
طالق إن شربت من ماء فرات فشرب^(٧) من النيل حنث ؛ لأن قوله من
ماء فرات إنما هو بمنزلة قوله من ماء عذب ؛ لأن الله تعالى قال في كتابه :
« وأسقينكم ماء فُرَاتًا » . ومن حلف أن لا يجلس على هذه الأرض ففرش
عليها حصيراً ثم جلس [عليه] لم يحنث . ولو حلف أن لا يجلس على سطح
ففرش عليها حصيراً ثم جلس عليه حنث . ومن حلف أن لا ينام على هذا

(١) وفي المرح : وهذا كله إذا لم يكن معلقاً بالشرط ، وأما إذا كان معلقاً بالشرط نحو قوله
إن قدم غائي فله على أن أصلي أو أصوم يوماً فصام قبل القدوم أو صلى أو تصدق لا ينوب عن
اللازم ، وإذا وجد الشرط يلزمه .

(٢) زاد في المرح : إلا إذا حلف لا يصرب من الماء الذي في هذا الكوز حينئذ يحنث .

(٣) وفي الفيضية فامراتى .

(٤) كان في الأصل يشرب والصواب ما في الفيضية شرب .

(٥) وفي الفيضية من ماء .

(٦) وفي الفيضية شرب .

(٧) وفي الفيضية ففرت وهو تصحيف والصواب فشرب .

[illegible]

حلف أن لا يكلم رجلاً فأرسل إليه رسولاً بشيء كله به رسولاً لم يحنث^(١) .
 وإن قال لعبده إن بشرتني بقدم زيد فأنث حر فبشره بقدمه عتق [و] إن
 كان الحالف [به] قد علم بذلك قبل أن يقول له عبده لم يعتق ، وليست هذه
 ببيشارة وإما البيشارة ما بشر به مما لم يكن علمه . وكذلك إن قال : إن أعلمتني
 بقدم زيد كان ذلك على أن يعلمه بما لم يكن علمه . ولو قال : إن أخبرتني أن
 زيدا قد قدم^(٢) فأنث حر كان ذلك على أن يخبره به ، علم بذلك الحالف أو لم
 يعلم . ولو قال : إن أخبرتني أن زيدا قد قدم فأنث حر ، فأخبره أنه قدم [ولم
 يكن قدم] فإنه قد عتق . ولو قال إن أخبرتني بقدمه والمسألة بحالها لم يعتق ،
 هذا على الصدق والأول على الصدق وعلى غيره . ولو قال إن بشرتني بقدم زيد
 أو إن بشرتني أن زيدا قد قدم فأنث حر كان ذلك على البيشارة بالصدق لا بغيره^(٣) .
 ومن حلف لا يشتري بهذا الدرهم إلا دقيقاً فدفعه إلى رجل ثم اشترى منه ببعضه
 دقيقاً وببعضه خبزاً لم يحنث حتى يشتري به كله غير الدقيق . ومن حلف أن
 لا يشتري هذا العبد فاشتراه شراءً فاسداً حنت . ومن حلف أن لا يتزوج هذه المرأة
 فتزوجها نكاحاً فاسداً لم يحنث^(٤) . ومن قال إن اشتريت هذا العبد فهو حر

(١) وفي الشرح : ومن حلف أن لا يكلم فلاناً فكتب إليه كتاباً أو أرسل إليه رسولاً فكله
 الرسول أو أوماً أو أشار لا يحنث . والكلام يقع على العلق دون هذه الأشياء . وكذلك لو حلف
 أن لا يحدث مع فلان .

(٢) وفي العيصية : إن أخبرتني بقدم فلان .

(٣) وفي الشرح : ولو قال إن كتبت إلى فلان فكتب قبل القدوم لا يحنث وإن كتب
 بعد القدوم بعد العلم حنت ؛ لأنه يقع على الصدق ويتكرر .

(٤) وفي الشرح : الأصل في هذا أنه متى في يمينه عقد أو المستعمل يقع على إحاثه ونفاسد
 جميعاً بعد أن يكون الفاسد يوقع الملك عند اتصال انقضاء أو يلحقه الإحاثه ، وإن كان لا يوقع
 الملك ولا يلحقه الإحاثه لا يحنث ، هذا في المعاملات ، وأما في العادات يقع على الإحاثه دون
 الفاسد إلا إذا كان في الماضي يقع عليهما جميعاً ، وبها : أنه إذا مال إن اشترى هذا العبد
 فاشترى خالقاً فاشتراه محسراً أو محرراً أو اشترى من غير مولاة غير إذن مولاة أو اشترى عتقة
 أو دم أو حر أو مكاتب أو يمدبر أو ثام ولد فانه لا يحنث . لأنه لا يقع الملك بهذه الأشياء .
 وكل جواب عرفت في الشراء فهو حوانك في البيع ولو اشتراه على أن يبعه لخيار يحنث ، لأنه
 يلحقه الإحاثه من صاحبه . وكذلك لو حلف لا يتزوج هذه المرأة وتزوج نكاحاً فاسداً غير
 شهود أو نحوه لا يحنث . وكذلك لو قال إن صدمت أو صليت معدى حر فصداء غير ده أو صلي
 غير صلاته لا يحنث ... الخ

فاشتراه شراء فاسداً ، فإنه إن كان اشتراه وهو في يد بائعه لم يعتق ، قبضه بعد ذلك أو لم يقبضه ، وإن كان اشتراه وهو في يده لافي يد بائعه عتق . ومن قال إن اشتريت هذا العبد فهو حر فاشتراه على أن بائه فيه بالخيار ثلاثة أيام ثم انقطع الخيار الذي فيه لبائعه عتق . ومن قال لعبده : إن دخلت هذه الدار فأنت حر فباعه ثم دخلها بعد ذلك لم يعتق وسقطت يمينه بذلك ؛ لأنه حث فيه وهو لا يملكه ، وإن لم يدخل الدار بعد البيع حتى رجع إلى ملكه ثم دخلها حث . ومن جعل لله عليه أن يصلى^(١) ركعتين في مسجد بعينه فصلها في غيره فقد برئت يمينه ولا شيء عليه بعد ذلك ، والواجب عليه في هذا هو الصلاة في أي الأماكن شاء ، وسواء أوجبها في المسجد الحرام فصلها في غيره ، أو أوجبها في غيره فصلها فيه ، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما ، وهو المشهور عن أبي يوسف رضى الله عنه ، وبه نأخذ . وقد روى عنه أنه قال إذا أوجبها في مكان ثم صلاها في أفضل منه من الأماكن أو في مكان مثله في الفضل من الأماكن أجزاء ، وإذا صلاها في مكان ليس بمثله في الفضل لم يجزئه ذلك^(٢) . ومن أوجب على نفسه إتيان مسجد النبي صلى الله عليه وسلم أو إتيان بيت المقدس أو المشى إلى واحد منهما لم يلزمه بذلك شيء ، ولا يشبهان المسجد الحرام في هذا . ومن أوجب على نفسه صيام أيام بعينها صامها إن شاء فرقها وإن شاء تابعها إلا أن يكون أوجبها متتابعة أو نواها كذلك في إيجابه إياها فلا يجزئه إلا كذلك^(٣) . ومن أوجب على نفسه صوم

(١) وفي الغبضية من قال لله على أن أصلى .

(٢) وفي بصرح : ونو قال لله على أن أصلى في هذا المسجد فصل في مسجد آخر يجوز ، وعند زفر لا يجوز . وقال أبو يوسف : إن كان الذي صلى به مثل الذي أوجب الصلاة فيه أو أفضل منه جز . وإن كان دونه في الفضل لا يجوز .

(٣) قلت : وفي بصرح خلاف ذلك قال : ومن أوجب على نفسه صوم أيام أو صوم شهر فإن كان بعينه يلزمه متابعاً ، سواء نوى اتباع أوله بنو ، وتجزئه البية قبل الروال ، وإن أعتار في ذلك يلزمه انقضاء ولا يلزمه الاستقبال ، فإن لم يصمه كله يلزمه القضاء إن شاء تابع وإن شاء =

يوم القطر أو يوم النحر أو أيام «التشريق» أفطر ما أوجب على نفسه صوته من ذلك وقضى مثله من الأيام التي يحل صومها ، وعليه في قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما كفارة يمين إن كان أراد يميناً . وقد اختلف قول أبي يوسف رضى الله عنه في ذلك فروى محمد رضى الله عنه هذا القول عنه أيضاً ، وروى الحسن بن زياد رضى الله عنه أنه قال عليه القضاء ولا كفارة يمين عليه مع ذلك ، وروى شير بن الوليد رحمه الله عنه أنه إن كان أراد بذلك الإيجاب واليمين كان ذلك على الإيجاب دون اليمين ولم يكن عليه كفارة ، وإن كان أراد به الإيجاب كان ذلك على الإيجاب أيضاً ، وإن كان أراد به اليمين كان ذلك على اليمين دون الإيجاب . وقال زفر رضى الله عنه : لا شيء عليه ، وبه نأخذ .

كتاب أدب القاضى

قال أبو جعفر : وينبغى للقاضى أن ينصف الخصمين في مجلسهما وفي النظر إليهما والمنطق ، ولا ينبغى [له] أن يرفع صوته على أحدهما ما لا يرفعه على الآخر منهما ، ولا يطلق بوجهه إلى أحدهما في شيء من المنطق ما لم يفعل بالآخر مثله ، ولا ينبغى له أن يشد على عضد أحدهما ولا يلقنه حجة^(١) ولا ينبغى له أن يشتري ولا [أن]^(٢) يبيع في مجلس القضاء لنفسه ، ولا بأس بذلك منه في غير مجلس القضاء ، ولا ينبغى له أن يسار أحد الخصمين . وإذا تقدم إليه الخصمان فإن ابتدأها فقال مالكما أو تركهما حتى يبتدئاه بالمنطق فلا بأس بذلك ، غير أنه إذا تكلم صاحب

== فرق . ولا يجوز إلا بوجود النية من الليل ، وإن لم ينو التنازع فهو بالخيار وإن شاء تابع وإن شاء فرق . وفي كل موضع إذا نوى التنازع إذا أفطر لا تجب الكفارة إذا لم يكن له نية أو نوى النذر لا غير أو نوى النذر ونوى أن لا يكون يميناً بالإجماع . . الخ .

(١) ذكر هذا في الفرح فاختصره فقال : ولا يمين أحدهما .

(٢) ذكر البيع ساقط من الفضية ولأنما زدنا أن ليناسب المقام وسياق العبارة وكان في الأصل ولا يبيع ولا ينبغى في مجلس القضاء ولعل هذا فيه تقديم وتأخير والصواب ولا ينبغى له أن يبيع الخ ولما لم يناسب المقام أسقطنا لفظ لا ينبغى .

الدعوى أسكت الآخر واستمع من صاحب الدعوى حتى يفهم حجته ثم يأمره بالسكوت ويستنطق الآخر^(١). وليس ينبغي [له] أن يقضى إلا وهو مقبل على الحجاج مفرغ نفسه لها فإن دخله غم أو غضب أو ناس كف عن ذلك حتى يذهب ذلك عنه . ولا ينبغي له تعجيل الخصوم عن حججهم ولا التخويف لهم . وإن كان^(٢) خيراً له أن يقعد عنده علماء من أهل الفقه والصلاح قعدوا معه ، وإن كان يدخله حصر من جلوسهم معه أو شغل عن أمور الناس جلس وحده . وليس ينبغي له إتمام نفسه بطول الجلوس لئلا يضر ذلك بنظره في الحجاج والخصومات ، ولكنه يقعد طرفي النهار أو^(٣) ما أطاق من ذلك . وينبغي أن يقدم الرجال على حدة والنساء على حدة ، وإن رأى أن يجعل لكل فريق يوماً على ما يرى من كثرة الخصوم فلا بأس [بذلك] . ويقدم الناس على منازلهم في مجيئهم إلى مجلسه الأول فالأول ، وإن رأى أن يجعل الغرباء مع أهل بلده فعل ، وإن رأى أن يبدى الغرباء فعل إلا أن يكون في تبدئته إياهم ما يضر بأهل المصر فلا ينبغي أن يفعل ذلك . ولا بأس أن يشهد القاضى الجنازة ، وأن يعود المريض ، وأن يجيب دعوة الجماعة ، كل هذا من السنة وما^(٤) يجب عليه أن يفعله . ولا يجيب الدعوة الخاصة ، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضى الله عنهما ، وبه نأخذ . وقال محمد رضى الله عنه : لا بأس أن يجيب الدعوة الخاصة للقرابة . ولا ينبغي له أن يضيف أحد الخصمين دون صاحبه . ولا ينبغي له أن يقبل الهدية إلا من ذى رحم محرمة منه . ولا ينبغي له أن يخلو في منزله بأحد الخصمين . ولا بأس بأن يقضى في منزله

(١) فى القىضة ويستلمه من الآخر .

(٢) وعبارة الشارح كما يأتى : ولا بأس بأن يقعد عنده أهل العلم والفقه إذا كان لا يدخله حصر ويمنعه من القضاء ، وإن كان يدخله حصر لا يقعد .

(٣) حرف أو ساقط من القىضة .

(٤) الواو ساقطة من القىضة .

وحيث أحب إلا^(١) أن أحسن ذلك أن يقضى حيث الجلاء^(٢) . ولا ينبغي له أن يقضى وهو يمشی أو يسير ، ولا بأس أن يقضى وهو متكئ . ويتبعى له أن يقضى بما في كتاب الله ، فإن أتاه شيء ليس في كتاب الله قضى فيه بما أتى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن لم يجد فيه نظر فيما أتاه عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى به ، فإن كانوا قد اختلفوا فيه تخير من أقاويلهم أحسنها في نفسه ، ولم يكن له أن يخالفهم جميعاً ويتدع شيئاً من رأيه ، فإن لم يجده في كتاب الله عز وجل^(٣) ولا فيما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٤) ولا عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اجتهد رأيه^(٥) في ذلك وقاسه بما جاء عنهم ثم يقضى بالذي يجمع عليه رأيه من ذلك والذي يرى أنه الحق ، فإن أشكل عليه شاور^(٥) رهطاً من أهل الفقه ثم نظر إلى أحسن أقاويلهم وأشبهها بالحق قضى به ، وإن رأى خلاف رأيهم أحسن وأشبه بالحق قضى به ، وإن [كان] قضى بقضاء ثم تبين له أن غير ما قضى به أولى مما قضى به ، لأن الذي [قضى به] خلاف [الكتاب و] السنة والإجماع أبطله ، وإن كان على غير ذلك لم يبطله وقضى في المستأنف بالذي يراه ، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضي الله عنهما . وقال محمد رضي الله عنه : إن كان [الذي] قضى به أولاً مما يختلف فيه الفقهاء فرأى [أن] غيره أولى منه فإن قضى في أول مرة بالاجتهاد الذي كان عليه فيه فالتقول في ذلك كما قال أبو حنيفة وأبو يوسف رضي الله عنهما ، وإن كان إنما قضى به بتقليد لفقهاء بعينه ثم تبين له أن غيره من أقوال الفقهاء أولى مما قضى به نقضه وقضى بما يراه فيه ، وبه نأخذ . ولا ينبغي له أن ينقض قضاء من تقدمه من القضاة إذا كان

(١) كان في الأصل إلى أحسن والصواب ما في الفيضية إلا أن أحسن المح .

(٢) لأنه أتى للهمة كذا في المرح .

(٣) زاد في المرح نصاً .

(٤) وفي المرح برأيه .

(٥) كذا في الأصل وكذا في المرح وفي الفيضية تشاور .

مما يختلف فيه الفقهاء^(١) . وإذا شهد عنده من لا يعرفه على رجل شهادة فلم يظن فيه الخصم قضي بشهادته ولم يسأل عنه بعد أن يكون من شهد عنده في ذلك^(٢) رجلين أو رجلاً وامرأتين ، وإن ظن الخصم عنده في الشهود عليه لم يقض بشهادتهم حتى يعدلوا عنده في السر ويؤكدوا عنده في العلانية ، وهذا قول أبي حنيفة رضي الله عنه . وقال أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما : لا يقضي بشهادتهم ظن الخصم فيهم أو لم يظن [حتى] يسأل عنهم في السر فيعدلوا عنده ثم يؤكدوا عنده في العلانية ، وبه نأخذ . ولا ينبغي له أن يقضي بشهود في زنا ولا في حد ، ظن الخصم فيهم أو لم يظن ، حتى يسأل عنهم فيزكوا عنده في السر ثم يعرفوا^(٣) عنده في العلانية في قولهم جميعاً . ولا ينبغي له أن يلقن شاهداً ولكن يدعه حتى يشهد بما عنده في قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما ، وهو قول أبي يوسف رضي الله عنه الأول ثم رجع عنه فقال لا أرى بأساً أن يقول له أتشهد بكذا أتشهد بكذا . ولا ينبغي له أن يتعنت الشهود^(٤) فإن ذلك ربما خلط على الشاهد عقله وإن كان صحيحاً في شهادته . ولا بأس بأن يفرق بين الشهود إذا اتهمهم ، وله أن يقبل تعديل الواحد وجرح الواحد في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضي الله عنهما . وقال محمد رضي الله عنه^(٥) لا يقبل في ذلك إلا ما يقبله في الشهادة ، وهو قول

(١) وفي المرح : وإذا قضي بشيء ظن أنه مذهب نفسه فإذا هو مذهب غيره له أن يبطله وليس للآخر أن يبطل ذلك ، لأنه حصل قضاؤه في مختلف فيه ، وإن قضي بمذهب خصمه وهو يعلم بذلك نفذ قضاؤه لأنه قضي في مختلف فليس له أن ينقضه ولا لأحد غيره .

(٢) وفي النفيضة على ذلك .

(٣) وفي النفيضة يعدلوا .

(٤) وفي المغرب : وأعنته إعانتاً وقع في لعنت وفيما يشق عليه تحمله ، ومنه أعنته في السؤال إذا سأله على جهة تلبس عليه . وتعنت لشهد أن يقول له أين كان هذا ومتى هذا وأي ثوب كان عليه حين تحملت لشهادة ، وحقيقته منبعت له ، ومنه لا ينبغي للقاضي أن يتعنت الشهود وهذا لفظ الرواية . وأما ما في شرح أدب القاضي لمصدر ويعنت الشهود ويتعنت على الشهود بهيه بطر .

(٥) كان في الأصل وقال أبو يوسف والنسوب في النفيضة وقال محمد الخ .

مؤفر رضى الله عنه ، وبه نأخذ . وقال أبو حنيفة وأبو يوسف رضى الله عنهما :
 إن اجتمع له في تعديل رجل شاهدان أو أكثر منهما وجرحه واحد أخذ
 يقول الشاهدين فأكثر منهما في التعديل وأبطل قول الواحد في الجرح . وله
 أن يقبل في الترجمة ممن لا يفهم كلامه قول واحد في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
 رضى الله عنهما . وقال محمد رضى الله عنه : لا يقبل في الترجمة إلا ما يقبله^(١)
 في الشهادة ، وبه نأخذ . وينبغي للقاضي أن يتخذ كاتباً من أهل العفاف
 والصلاح^(٢) ثم يقعه حيث يرى ما يكتب وما يصنع ، ثم يكتب خصومة كل
 خصمين وما كان بينهما من الشهادة في صحيفة ثم يطويها ويخزنها^(٣) ثم
 يختتمها بخاتمه ، ثم يكتب عليها خصومة فلان وفلان في شهر كذا من سنة
 كذا ، ويجعل خصومة كل شهر في قطر^(٤) على حدة^(٥) ، وإن قدر على مباشرة
 السؤال عن الشهود فعل ، وإن لم يقدر على ذلك ولأه رجلين عدلين ، فإن
 ولأه واحدا كذلك جاز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضى الله عنهما ، ولم يحز
 في قول محمد رضى الله عنه حتى يولى^(٦) عليه اثنين ، وبه نأخذ . وإذا وجد
 القاضي في ديوانه صحيفة فيها شهادة شهود لا يحفظ أنهم شهدوا عنده فإنه يقضى
 بما وجد من ذلك إذا وجد في قطره وتحت خاتمه في قول أبي يوسف ومحمد
 رضى الله عنهما ، وبه نأخذ ، ولا يقضى به في قول أبي حنيفة رضى الله عنه
 حتى يذكره . وما وجد في ديوان القاضي الذي كان قبله من ذلك لم يلتفت إليه

(١) وفي الفضية لا أقبل في الترجمة إلا ما أقبله .

(٢) وفي الفرح : ولا ينبغي أن يكون ذمياً أو عبداً أو صيباً أو مكانباً أو ممن لا تجوز شهادته .

قلت : ويجيء هذا بعد ذلك في المتن في مقامه .

(٣) وفي المغرب خزم البعير ثقب أشبه للخزامة من باب ضرب وكل شيء مثقوب مخزوم ، ومنه
 قوله في كتاب القاضي يخزمه ويختمه ؛ لأن ذلك الكتاب يثقب للسعاء ثم يختم ، وكتاب مخزوم
 بالحاء من الخزم بمعنى العدد تصحيف . قلت : وهو ساقط من الفضية موجود في الفرح .

(٤) اقمطر ما تصان فيه الكتب .

(٥) وفي الفرح : وينبغي أن يجعل لكل شهر قطراً على حدة حتى يكون أبصر على ذلك .

(٦) كذا في الفضية ، وكان في الأصل حتى يتولى .

ولم يقضى به إلا أن تقوم البيئة على قضائه به وهو قاض قبل أن يعزل . ولا ينبغي للقاضي أن يتخذ كتاباً ذمياً ولا عبداً ولا مكاتباً ولا محدوداً في قذف ولا أحداً ممن لا تجوز شهادته . ومن أثنائه بكتاب قاض على^(١) بلد سوى بلده فإنه ينبغي له أن يسأل الذي جاءه بالكتاب البيئة على كتاب القاضي أنه كتابه وخاتمه ثم يقرأه على الشهود بمحضر المکتوب له والمکتوب فيه بعد أن يشهد عنده الشهود أن القاضي الذي كتبه إليه قد كان قرأه عليهم . وإن مات القاضي الكاتب لم ينبغ للقاضي المکتوب إليه إنفاذ كتابه^(٢) وكذلك لو عزل . وإن مات القاضي المکتوب إليه أو عزل ثم ولي القضاء غيره لم ينبغ له أن يميز ذلك الكتاب ، لأنه إلى غيره . وكتب القضاة إلى القضاة جائزة في حقوق الناس من الطلاق والعتاق وسائر ما يدور بين الناس ما خلا الحدود والقصاص . ولا ينبغي للقاضي أن يقبل كتاب قاض إليه في حق لرجل على رجل حتى ينسبه إلى أبيه [وإلى جده^(٣)] وإلى أخذه أو إلى تجارته التي يعرف بها ، وحتى لا يكون في قبيلته أحد يقع الإشكال في أمره وأمره ، ولا يقبل الكتاب بالنسبة إلى أبيه وإلى بكر بن وائل أو إلى همدان أو إلى بني تميم حتى ينسبه إلى الفخذ التي هو منها . ولا يقبل كتابه في دار حتى يحدها في كتابه بأربعة حدود أو بثلاثة ، ولو نسبها إلى شيء معروف مما هي مشهورة به لم يقبل ذلك في قول أبي حنيفة رضي الله عنه ، وبه نأخذ ، وقبله في قول

(١) وفي الفضية كل مكان على وهو تصحيف .

(٢) وفي الفضية أن يميز ذلك الكتاب .

(٣) كان في الأصل الأزهرى فحذفه والصواب وإلى جده وإلى أخذه بالجمع بينهما ولعل أحدهما سقط من هذا والآخر من ذلك أى الفضى . وفي الشرح : نسبه إلى أبيه وجده وحرفته ، وبه طعن "شركة بينه وبين آخره" . وقال في مقام آخر : وإذا كتب القاضي إلى القاضي كتاباً بالحق لرجل على رجل فإنه لا يقبل ما لم يكتب اسمه واسم أبيه وجده وقبيلته وأن لا يكون في قبيلته أحد يقع الإشكال في أمره ، ولا يقبل الكتاب بالنسبة إلى أمه ولا إلى بكر بن وائل ولا إلى همدان ولا إلى تميم (حتى) ينسبه إلى الفخذ التي هو منها إلا أن يكون شيئاً مشهوراً ظاهراً أشهر من القبيلة حينئذ يقبل .

أبي يوسف ومحمد رضى الله عنهما ، قال أبو جعفر : القياس أنه لا يقبل الكتاب فيها حتى يمحدها بأربعة حدود : وهو قول زفر . ولو جاءه كتاب قاض^(١) في عبد أو في أمة محلي موصوف أنه له لم يقبله^(٢) في قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما ، وهو قول أبي يوسف رضى الله عنه الأول ، وبه نأخذ . ثم رجع أبو يوسف رضى الله عنه فقال يؤخذ منه الكفيل في العبد وسلم العبد إليه ويحتم في عنقه ثم يبعث به إلى القاضى الذى كتب إليه حتى يشهد الشهود عنده عليه بعينه ثم يكتب كتاباً آخر له على ذلك إلى القاضى الذى كان كتب إليه ، فإذا أثبت عنده قبله وقضى به وسلم العبد إلى الذى جاءه بالكتاب وبرئ كفيله . وقال أبو يوسف رضى الله عنه أفضل ذلك في العبد ولا أفعله في الأمة . وينبغي للقاضى أن يتخذ قاسماً إن رأى ذلك من غير أن يكره الناس على أن لا يقسم لهم غيره ، وأجر القاسم على الشركاء جميعاً على رؤوسهم في قول أبي حنيفة رضى الله عنه . وأما في قول أبي يوسف ومحمد رضى الله عنهما فعل مقادير أنصباهم ، وبه نأخذ . وإن قدر الحاكم أن يجعل رزق القاسم من بيت المال فعل . ولا ينبغي له أن يشرك بين قسامه^(٣) . ومن شهد عنده من قسامه على قسمة قسمها بين قوم بأمره أجاز شهادته . وقال أبو يوسف رضى الله عنه [لا] أرى شهادته جائزة في هذا ثم رجع أبو يوسف رضى الله عنه عن ذلك إلى قول أبي حنيفة رضى الله عنه فيه . وقال محمد رضى الله عنه لا تجوز شهادته^(٤) وبه نأخذ . ومن ادعى غلطا في قسمته لم يعد له القسمة وسئل البيهقي

(١) وفي الفبضية من قاس .

(٢) في الفبضية أنه لم يقبله .

(٣) وفي الشرح : وإن كان لا يجبر الناس على قسمته ولا يشرك بين القاسمين لأنه يؤدي إلى الضرر بهم لأنهم يتحكمون على الناس بأجرة كثيرة فإذا لم يكن بينهم شركة ، فكل واحد منهم يرضى قليل الأجرة لأنه إن لم يجبه إلى ذلك أجابه صاحبه وفي هذا يكون نعم للناس أكثر . وفيه أيضاً : وإن جعل القاضى أجر القاسم في بيت المال فهو أفضل الخ .

(٤) وفي الشرح : وإذا قسم القاسمون بينهم ثم شهدوا عند القاضى على القسمة والاستيفاء يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف الآخر ، وعند محمد لا يجوز ، وهو قول أبي يوسف الأول .

على ذلك ، فإن أقام عليه بينة حكم بها ورجع إلى ما شهدت به في ذلك . وما رآه القاضي من حقوق الناس في مصره الذي هو فيه قاض^(١) بعد ما استقضى قضى فيه بعله ولم يحتاج إلى غيره ، وما رآه في غير مصره أو قبل أن يلي القضاء ثم ولي القضاء فحوصم إليه فيه لم يحكم فيه بعله في قول أبي حنيفة رضي الله عنه . وقال أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما : يحكم فيه بعله ، وبه نأخذ . ولا يحكم القاضي بشهادة خصم ولا جازر إلى نفسه ولا دافع عنها^(٢) ، ولا بشهادة أعمى ولا محدود في قذف تاب أو لم يتب . ويستوى فيما يشهد به الأعمى ما شهد به وهو أعمى وما شهد به قبل ذلك ، ولا يقبل شيء من ذلك في قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما وبه نأخذ ، ويقبل منه في قول أبي يوسف رضي الله عنه ما شهد به قبل أن يعصى ثم قام به بعد أن عصى^(٣) ولا ينبغي للقاضي أن يقضى شيء من حدود الله عز وجل بعله . ولا يقضى لنفسه ولا لأحد ممن لا تجوز شهادته له ، ولا لأحد من آبائه ولا لأحد من أولاده وإن سفل ، ولا لزوجته^(٤) وينبغي له أن يفسر للخصم إذا آثر أن يقضى عليه ما [قد] ثبت عنده عليه . ولا ينبغي أن يولى القضاء إلا الموثق به في عفافه وعقله وصلاحه وفهمه وعلمه بالسنة والآثار ووجوه الفقه . ولا يولى صاحب رأى ليس له علم بالسنة والأحاديث ، ولا صاحب حديث ليس له علم بالفقه . ولا ينبغي أن يفتى إلا من كان هكذا إلا أن يفتى رجل بشيء قد سمعه . ولا يصلح أن يلي القضاء أعمى . ولا ينبغي للقاضي أن يولى القضاء

(١) وعبارة الفرح : في مصره الذي هو قاض عليه له أن يقضى بعله من غير بينة بالإجماع .
(٢) وفي الفرح : ولا يحكم القاضي بشهادة الخصم ولا بالذي يدفع معرماً أو يجبر إلى نفسه مغنا ولا بشهادة امبد ولعي والمحدود في القذف تاب أو لم يتب خلافاً للشافعي بعد التوبة ، فإنه قال يقبل . ولا يقضى بشهادة الأعمى في قول أبي حنيفة ومحمد في الوجوه كلها سواء كان بصيراً وقت التحمل أو كان أعمى . وقال أبو يوسف : يقل في الذي لا يحتاج إلى الإشارة إليه بعد أن كان بصيراً وقت التحمل وهو قول الشافعي .

(٣) وفي 'القيضية بعد دعوى .

(٤) وفي 'الفرح : وكل من لا يجوز له شهادة القاضي لا يجوز القضاء له كالوالدين والمولودين والرقيق ولزوجة عدنا . وعند الشافعي قضاؤه لزوجته يجوز كالشهادة عنده .

إلا أن يكون ذلك قد جعل إليه . وإذا طمع القاضى أن يصطليح الخصمان فلا بأس عليه بتريدهما المرة والمرة ، وإن لم يطمع فى ذلك أفند القضاء ، وإن أفند القضاء من غير ترديد للخصوم^(١) كان من ذلك فى سعة . وإن حكم خصمان رجلا قضى لأحدهما على الآخر ثم رفع ذلك إلى القاضى نظر فيه ، فإن كان موافقا لرأيه أمضاه ، وإن كان مخالفا له لم يمضه . ولا تجوز الشهادة على الشهادة فى حد ولا قصاص ، وتجوز فى الأموال وفيما حكمه حكمها . ولا يقضى بشاهد ويمين فى شيء . ولا يقضى فى الزنا بأقل من أربعة رجال . ومن رد القاضى شهادته لتهمة اتهم بها أو لأنه زوج امرأة شهر بها لم يقبلها بعد ذلك أبدا^(٢) . وإن ردها لكفر لم يقبلها من أجله ، أو لرق أو لصبا ثم أسلم الكافر وعتق العبد وبلغ الصبي قبل شهادتهم إن شهدوا بها عنده . وإذا طلب المدعى من القاضى استحلاف خصمه فيما خاصمه إليه فيه استحلّفه له عليه ، وقف قبل ذلك على أن بينهما مخالطة أو ملابسة أو لم يقف . ولا يستحلّف فى الزنا ولا فى القذف ولا فى شرب الخمر ولا فى الأنساب ولا فى النكاح ولا فى الإيلاء ولا فى النفي . فيه ولا فى الرجعة ولا فى الطلاق^(٣) وهذا كله قول أبى حنيفة رضى الله عنه . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : يستحلّف فى النكاح وفى كل شيء مما يدعيه بعض الناس على بعض إلا فى الحدود خاصة^(٤)

(١) وفى الفيضية من غير ترديده المصم .

(٢) وفى الفرح : ومن ردت شهادته للتهمة كالفسق والزوجة وغيرها لا تقبل بعد ذلك أبدا .

(٣) وفى الفرح : ولا يستحلّف فى الكاح والرجعة والنفي فى الإيلاء والولاء والنسب وأمومية الولد فى قول أبى حنيفة ، وفى قول أبى يوسف ومحمد يستحلّف . وصورة ذلك رجل ادعى على امرأة نكاحا وأنكرت المرأة لا يمين عليها ، أو الزوج ادعى الرجعة على المرأة وأنكرت لا يمين عليها ، وإعما تتصور الدعوى بعد انقضاء العدة ، أو ادعى الروح القوي فى الإيلاء فى المدة بعد انقضاء العدة وأنكرت لا يمين عليها ، أو ادعى على آخر أنه ابنه أو أبوه وأنكر الدعى عليه لا يمين عليه عند أبى حنيفة ، وكذلك جارية ادعت على مولاه أنها ولدت منه وأنكر المولى لا يمين عليه فى قول أبى حنيفة ، وعند أبى يوسف ومحمد عليه اليمين فى ذلك كله .

(٤) وفى الفرح : ولا يستحلّف فى الحدود إلا فى السرقة فإنه يستحلّف لأجل المال ولا يستحلّف =

وبه تأخذ . ومن وجبت عليه يمين في شيء فنكل فلم يحلف كره الإقاضي ذلك عليه ثلاث سرات يعلمه فيها أنه إن لم يحلف قضى عليه ، فإذا لم يحلف حتى تنكر ثلاث سرات كما ذكرنا قضى به عليه ، إلا أن يكون ذلك في دعوى دم في نفس فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول يحبس حتى يحلف أو يقر ، وإلا أن يكون ذلك في دعوى قصاص فيما دون النفس فإنه يقضى عليه في ذلك بالدية ولا يقضى عليه فيه بقصاص ، وهذا قول أبي حنيفة رضى الله عنهما . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : النفس وما دونها في ذلك سواء ، ويقضى في ذلك كله بالأرض ولا يقضى فيه بقصاص . وقال أبو جعفر : القول عندى أنه يقضى فيه بالقصاص في النفس وفيما دونها ، وهو قول زفر . ويستحلف المدعى عليه للمدعى بالله الذى لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذى يعلم من السر ما يعلم من العلانية . وإن اكتفى بالأولى أجزاءه^(١) ، ولا يستقبل به القبلة ولا يدخله المسجد ، وحيثما حلفه فهو مستقيم . وقال محمد رضى الله عنه : ويستحلف^(٢) النصراني بالله الذى أنزل الإنجيل على عيسى عليه السلام ، واليهودى بالله الذى أنزل التوراة على موسى عليه السلام ، والمجوسى بالله الذى خلق النار^(٣) . ومن استحلفه القاضى على شيء فخلف عليه [عنده]

== لأجل القطع ، ويستحلف في القصاص في نفس ، إن حلف برىء وإن نكل لا يقضى عليه بمىء ولكن يحبس حتى يقر أو يحلف في قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد يقضى عليه بالدية وقال زفر والمعدوى يقضى عليه بالقصاص ، وأما فيما دون النفس فإنه يستحلف فإن حلف برىء وإن نكل عن اليمين يقضى عليه بالقصاص في قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد يقضى عليه بالأرض . قلت : ويأتى ذلك عن قريب في المتن .

(١) وفي الشرح : وإذا أراد الاستحلاف يقول بالله الذى لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم ، وإن أكتفى بقوله (ذلك) كفاه ، وعلى قول الطحاوى يزيد عليه الذى يعلم من السر ما يعلم من العلانية .

(٢) ونسفيء واستحلف .

(٣) وفي الشرح : ولا يستحلف المجوسى بالله الذى خلق النار ولكن يكتفى بقوله الله ، وعلى قول محمد يستحلف بالله الذى خلق النار ، فقيد الريادة في المجوسى على مذهب محمد دون اليهودى والنصراني كما قيدهما في المتن . وليس أصواب ما في الشرح . والله أعلم .

ثم قامت^(١) عنده البيعة على استحقاق المدعى، لمخلف له عليه المدعى عليه، قبل البيعة على ذلك وقضى بها. ولا يقبل شهادة الصبيان ولا العبيد في شيء، ولا يقبل شهادة أهل الكفر بعضهم على بعض؛ لأن الكفر كله ملة واحدة. ولا يقبل شهادة أحد منهم على مسلم^(٢). ومن وجب عليه دين بإقرار أو ببيعة أو بنكول حبسه به القاضى إذا سأل ذلك خصمه، ثم سأل عنه، فإن كان موسراً لم يطلقه حتى يقضيه، وإن كان معسراً خلى سبيله، وسواء كان ذلك الدين من قرض أو من ثمن مبيع أو صداق امرأة أو من سوى ذلك^(٣). ولا يقبل شهادة الزوج لامرأته ولا المرأة لزوجها، ولا شهادة أحد لمن ولده وإن علا، ولا لأحد ممن يرجع إليه بولادة وإن سفل^(٤). ومن سأل عنه القاضى [عند شهادته عنده فوقف على أن فيه كبيرة من الكبائر التى وعد الله عليها النار رد شهادته، وإن لم يقف على ذلك منه فوقف على مساوئ ومحاسن فيه حمل أمره على الأغلب عليه من ذلك وجعله من أهله وحكم بشهادته إن كانت محاسنه أكثر، وردها إن كانت مساوئه أكثر. ولا يقبل فى الشهادة على

(١) كان فى الأصل: ومن استخلف على شئ، يخلف عليه ثم قامت وما فى النسخة أوضح منه فائتناه.

(٢) وقد ذكرنا ذلك فى التعليق قبل ذلك من الشرح.

(٣) وفى الصرح: ومن وجب عليه الدين إما ببيعة أو بإقرار أو بنكول أو بوجه من الوجوه لا يحبس القاضى إلا إذا طلب الخصم ذلك، فإذا طلب خصمه فلا يحبس بأول مرة ويقول له قم فأرض خصمك فإن عاوده ثانياً فيقول له قم فأرض خصمك، فإن عاوده ثالثة فيثبت يحبس ولو حبسه بأول مرة جاز أيضاً. ثم إذا حبسه لا يسأل عنه ما لم يمض شهر أو شهران أو ثلاثة على ما يرى الحاكم، ثم يسأل عن حاله فإن كان موسراً لا يطلقه قبل (أن) يمضى فيؤدى حقه وإن كان معسراً خلى سبيله وبأمر صاحب الحق بالملازمة. وأما إذا كان لاصي على أيه دين فأراد أن يحبس إن كان لأجل الغفلة يحبس لأنه أراد أن يهلكه، وأما إذا كان بدين آخر ليس له أن يحبس لحرمة الأبوة. وأما المسكاتب إذا كان له على المولى دين فإنه لا يحبس، وأما المولى إذا كان له على المسكاتب دين ينظر إن كان لأجل الكتابة لا يحبس، وأما إذا أراد أن يأخذ الكفيل ليس له ذلك، ولو أراد أن يأخذ الرهن له ذلك سواء كان لأداء الكتابة أو لسائر الديون وأما المرأة إذا أرادت أن تحبس زوجها لأجل المهر لها ذلك لإجماع لأن هذا دين قوى.

(٤) قت ومهرت مسأله من تقبل شهادته ومن لا تقبل منه قبل ذلك فى التعليق.

الشهادة إلا مثل ما يقبل في الشهادة على الحقوق ، ولا يقبل الشهادة إلا على شهادة ميت أو غائب بينه وبين القاضى للسافة التى تقصر فى مثلها الصلاة ، أو مريض لا يستطيع لمرضه إتيان القاضى . وجائز للرجل أن يشهد بما سمع إذا كان معائناً لمن سمعه منه وإن لم يشهده على ذلك . ولا يجوز له أن يشهد على شهادة أحد سمعه يقول أنا أشهد على فلان لفلان بكذا ، وإنما يجوز له أن يشهد على شهادته إذا قال له أشهد على شهادتى أنى أشهد أن لفلان على فلان كذا ، وإن قال ذلك له لم يحز لغيره ممن سمع ذلك القول أن يشهد على شهادته به . ولا ينبغي للرجل أن يشهد على شهادة من ليس عنده بعدل ، وإن شهد عند القاضى على شهادة رجل ولم يعدله عنده سأل القاضى عن المشهود على شهادته كما سأل عنه لو كان شهد عنده بنفسه ، وإن عدله عنده الشاهد على شهادته نظر فى حال الشاهد عنده فإن كان ممن يحسن التعديل ويصلح له قبل تعديله ، وإن كان على خلاف ذلك سأل غيره ممن يصلح لذلك . ويقبل القاضى شهادة شاهدين إذا كان كل واحد منهما شهد على شهادة كل واحد من ذينك الشاهدين . ولا يأخذ القاضى من وارث بما دفعه إليه من مال قد ثبتت ورائته إياه ولا من مال من قد ثبت له عليه دين ولا من مال من قد ثبت له من (١) وصية بذلك كفيلاً بما يدفعه إليه منه . وقال أبو حنيفة رضى الله عنه هذا شىء يحتاج به القضاة وهو ظلم . ومن ورث عبداً (٢) أو داراً أو شيئاً سواهما فجاء رجل فادّعى ذلك وطلب يمينه عليه استحلف له على علمه ، فأما ما سوى الميراث فيستحلف له فيه على البتات (٣) . ومن ادعى عند القاضى قضاء له

(١) وعبرة 'القبضية هذه' المسألة هكذا : ولا يأخذ القاضى من مال من قد ثبت له عليه دين ، ولا من مال قد ثبت له منه وصية لذلك كفيلاً بما يدفعه منه .

(٢) وفى القبضية عبداً .

(٣) وفى المرح : الأصل فى هذا أن كل من يحلف على فعل نفسه يحلف على البتات ، ومن حلف على فعل غيره لا يحلف على البتات ويحلف على العلم .

بشيء^(١) وهو لا يذكر ذلك وسأله المدعى له^(٢) إحضار بيعة تشهد له على ذلك فإن أبا يوسف رضى الله عنه قال : لا يجيبه إلى ذلك^(٣) ، ولا يسمع من بينته^(٤) إن شهدت عنده على ذلك لأنها شهدت عنده على أنه كان منه مالا يعلمه من نفسه . وقال محمد رضى الله عنه يجيبه إلى ذلك [ويسمع من بينته عليه] ويقضى به إن ثبت عنده ، وبه نأخذ^(٥) . وإذا قال القاضى لرجل إن هذا الرجل لآخر قد ثبت عندى أنه سرق ما يجب عليه فيه القطع وقضيت عليه بذلك فاقطع يده فإن أبا حنيفة وأبا يوسف رضى الله عنهما قالا : يسمعه أن يقطع يده وكذلك لو قال له إنه قد ثبت عندى على هذا الرجل أنه قد زنى بامرأة بعد أن أحسن وقد قضيت عليه بالرجم فارجمه ، وسمعه في قولهما جميعاً أن يرجه . وقد كان محمد بن الحسن رضى الله عنه أيضاً يقول بهذا القول ، ثم قال بأخرة لا يسمعه في السرقة أن يقطعه بقول القاضى له ما قال حتى يكون القاضى عنده عدلاً ، وحتى يشهد على ذلك عنده عدل آخر ، وأنه لا يسمعه في الزنا الذى قد ذكرنا رجحه بقول القاضى إني قد قضيت [عليه] بالرجم فارجمه حتى يكون القاضى عنده عدلاً ، وحتى يشهد عنده على ذلك الرجل ثلاثة رجال عدول بالزنا . وإذا قال القاضى : قد أقر عندى هذا الرجل لهذا الرجل بألف درهم والرجل ينكر ذلك فإن أبا حنيفة وأبا يوسف رضى الله عنهما كانا يقولان قول القاضى مقبول في ذلك وهو قول محمد رضى الله عنه الأول ، وبه نأخذ . ويجبى^(٦) قياس قوله الثانى أن لا يقبل ذلك منه^(٧) .

(١) سقط لفظ بشيء من الفيضية .

(٢) لمط له ساقط من الفيضية

(٣) من قوله فإن أبا يوسف إلى قوله ذلك ساقط من الفيضية وفيها مكانه فلا يسمع الخ . وفي المرح : ولو ادعى عند القاضى أنه قضى له بشيء على فلان والقاضى لا يحفظه فأقام على ذلك البيعة فإن القاضى لا يسمع بينته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد يقبل القاضى بينته على قضائه قلت : فقول أبي حنيفة هنا من زيادة المرح .

(٤) كان في الأصول بيعة والصواب بينته بالضمير صحيح .

(٥) وفي الفيضية وهذا عندنا أصوب .

(٦) وفي الفيضية ويجب ولعل الصواب وفي ، والله أعلم .

(٧) وفي المرح هما تفصيل قال : وإذا قال القاضى لرجل قد ثبت عندى أن هذا الرجل سرق

باب الشهادات

قال أبو جعفر : وجائز للرجل أن يشهد على موت غيره ممن قد اشتهر موته ، أو أخيره بذلك من يثق به ممن ذكر له أنه قد عاينه ، من رجل أو امرأة . وجائز للرجل أن يشهد على النسب المشهور ، ولا يجوز له في قول أبي حنيفة رضي الله عنه أن يشهد على الولاء المشهور كما يشهد على النسب المشهور ، وبه نأخذ . وجائز له ذلك في قول أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهما ^(١) . وجائز للرجل أن يشهد على أن فلانة زوجة لفلان بوقوفه ^(٢) على تعريسه ودخوله بها ، وإن لم يشهد التكاح . فإذا شهد شاهدان أن فلانا مات وهذه الدار في ملكه وتركها ميراثا لأبيه هذا لا يعلمان له وارثا غيره فهذا جائز ، ولا يكلفان في الشهادة أكثر من هذا . ولو شهدا أن لا وارث له غيره فإن القياس في ذلك أن القاضي لا يقبل الشهادة منهما على ذلك ؛ لأنهما شهدا على غيب ، والاستحسان في ذلك

== فقطعه أو قال إنه زنى غده أو قال وجب عليه القصاص فاقتله فإن له أن يقطع يده ويحده ويرجه ويسعه ذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف . وقال محمد لا يسعه ذلك حتى يكون القاضي عنده عدلا وحتى يشهد معه رجل آخر إن كان ذلك في حق يقبل فيه شهادة رجلين ، أو ثلاثة آخرين إن كان هذا في زنا . وقال نصير بن يحيى : القضاة ثلاثة : قاض يجب العمل بقوله بحجلا ومفسرا وهو أن يكون عالما عدلا له أن يأخذ بقوله في قول أبي حنيفة من غير أن يستفسر ، وقاض يجب العمل بقوله مفسراً ولا يجب العمل بقوله بحجلا وهو أن يكون جاهلا عدلا ، سواء فسر أو لم يفسر ؛ لأنه آمن عن الجور ولا يؤمن عن الغلط ، وقاض لا يجب العمل بقوله لا بحجلا ولا مفسرا حتى يستفسره مالم تقم البينة وهو أن يكون جاهلا عالما كان أو جاهلا ، لأنه لا يؤمن عن جوره . والمسألة مصورة عند أبي حنيفة في القاضي العالم العادل ؛ لأنه إذا كان غير هذا لا يولى القضاء ولا يؤتمن بأمره بالاتفاق . وكذلك إذا قلنا رضي آخر هذا الرجل عندي بألف درهم لهذا والآخر متكرر فقول القاضي مقبول عندها ، وعنده لا يزمه والله أعلم . قلت : ولا يؤمن أن تكون بمضى العبرة سقطت من آخر هذا الكتاب من الأصل ، والله أعلم .

(١) وفي المصريح : وشهادة على الولاء بالضميرة لا تقبل مالم يعاين العتاق عند أبي حنيفة ومحمد وهو قول أبي يوسف الأول ثم رجع أبو يوسف وقال يقبل كالنسب ، وذكر الطحاوي قول محمد مع أبي يوسف .

(٢) وفي نفيضة إذا وقف .

أنه يقبل الشهادة ويجعل^(١) هذا منهما على معنى العلم . ولو شهدا أن فلانا هذا ابن زيد المتوفى ولم يشهدا أنهما لا يعلمان له وارثاً غيره حكم القاضي بشهادتهما ، وتأنى في دفع الميراث إلى المشهود له حولا ، فإن ثبت أن للميت وارثاً سواء وإلا سلم إليه الميراث وأخذ منه به كفيلا ثقة ؛ خوفاً أن يثبت للميت وارث سواء . وكذلك لو ثبت له أنه أبوه كان هذا والأول سواء ، وسواء في هذا شهد الشهود أنه وارث الميت أو لم يشهدوا بذلك ؛ لأن الأب والولد لا يحجبان عن ميراث الميت بحال . وكذلك الشهادة على أن هذا زوج فلانة المتوفاة ، أو على أن هذه زوجة فلان المتوفى ، يستوى في ذلك أن يشهد الشهود أن الزوج قد ورث الميثة ، أو أن الزوجة قد ورثت الميت ، وسكوتهم عن ذلك ؛ لأن الزوج والزوجة لا يحجبان عن الميراث بحال ، فأما من سوى الولد والوالد والزوجة ، فلا يقضى له بالميراث حتى يشهد الشهود له بالوراثة^(٢) ؛ لأنه قد يجوز أن يكون دونه من يحجبه عنها ، فالألم في جميع ما ذكرنا كالأب ؛

(١) وفي الفضية ويجعل .

(٢) فصل هذه المسألة في الشرح فقال : ولو شهدوا أن هذه الدار لفلان الميت مات وتركها ميراثاً لورثته إما أن يقولوا هذا وارثه لا وارث له غيره أو يقولوا لا نعلم له وارثاً غيره ، فإن قالوا لا وارث له غيره القياس أن لا يقبل ، وفي الاستحسان يقبل ، ولو قالوا لا نعلم له وارثاً غيره يقبل قياساً واستحساناً ، وعند ابن أبي ليلى لا تقبل حتى يشهدوا أنه لا وارث له غيره وإن قالوا لا نعلم له وارثاً غيره في هذا المصير تقبل عند أبي حنيفة ، وعند أبي يوسف ومحمد لا تقبل ، فإن قالوا هذا وارثه لا نعلم له وارثاً غيره أو لا وارث له في أرض كذا (فهذا) على الاختلاف ، وإن لم يقولوا لا وارث له غيره ولا قالوا لا نعلم (له) وارثاً غيره فإن كان الوارث ممن يجب بحال كالأخ والعم والأخت والجد وأشباههم فإنه لا يدفع إليهم شيئاً ، وإن كان ممن لا يجب بحال كالأم أو الأب والابن والابنة فإنه يدفع جميع المال (إليهم) وأما الزوج والزوجة قال أبو حنيفة يعطيهما أقل ما يكون لهما من الميراث ولم يعطوا أكثر من هذا ، وعلى قول محمد يعطى أكثر النصيبين : للزوج النصف ، وللرأة الربع ، وفي قول أبي يوسف يعطى أقل النصيبين : للزوج الربع وللرأة الثمن . وروى عنه رواية أخرى أنه يعطى للزوج الربع وللرأة ربع الثمن . وروى عنه أصحاب الإملاء أنه يعطى للزوج الخمس وللرأة ربع التسع . أما الزوج فإنه يجوز أن يكون للميت أبوان وابنتان وزوج أصلها من اثني عشر : للابنتين ثلثان لأنما هو ثمانية وللابنتين =

لأنها لا تحجب عن الميراث بحال . ولو ثبت عند القاضي لرجل أنه زوج فلانة المتوفاة ولم يثبت عنده أن لا وارث لها سواء فإن أبا حنيفة قال : يقضى له القاضي من الميراث بأقل ما يكون له منه في حال ، ولم يفسر أكثر من هذا . وقال محمد رضي الله عنه : يقضى بالنصف من الميراث ولا يحجبه عنه بمن لم يعلم أنه قد حجبه عنه . وقال أبو يوسف رضي الله عنه فيما روى عنه أصحاب الإجماع يقضى له بخمس الميراث ولا يزيده عليه شيئاً ؛ لأن أحسن أحواله في الميراث أن يكون معه لليتة ابنتان وأبوان فيعادل له بالخمسة . وأما المرأة التي ثبت لها التزويج من الميت ولا يثبت عدد الورثة معها ، فكمثل الزوج في جميع ما ذكرنا على الاختلاف الذي وصفنا ، والذي لها في قول أبي يوسف رضي الله عنه الذي رواه عنه أصحاب الإجماع من الميراث جزء من ستة وثلاثين جزءاً ؛ لأن أحسن أحوالها في الميراث أن يكون معها ابنتان وأبوان وثلاث زوجات فيعادل لها وللزوجات معها بالثلث فيصير تسعاً ويصير بها ربع التسع ، والذي يقضى لها به في قول محمد رضي الله عنه ربع الميراث . وإذا شهد شاهدان عند القاضي أن هذه الدار [كانت] في يد فلان مات وهي في يده ، أجاز ذلك وقضى به . وإن قالوا : نشهد أنها كانت في يده منذ أشهر أو منذ سنة لم يقبل ذلك ولم يقض به . ومن أقام البيينة عند القاضي على دار ادّعاها في يد رجل منكر لدعواه مدّع للدار لنفسه أن هذه الدار كانت لأبيه وأن أباه مات وتركها ميراثاً بينه وبين أخيه الغائب لا وارث

الثالث أربعة ، وللازواج ربع ، فعالت ثلاثة أسهم فصارت خمسة عشر وثلاث من خمسة عشر إنما هو الخمس ، هذا إذا ماتت المرأة ، وأما إذا مات الزوج وترك أبوين وابنتين وروجة أصلها من أربعة وعشرين لثنتين الثلاثين ستة عشر . ولأبوين ثلاث ثمانية وللزوجة الثمن ثلاثة فعالت ثلاثة أسهم فصارت تسعة وعشرين وثلاثة من تسعة وعشرين إنما هو تسع . ويجوز أن يكون معها أخرى ثلاثة وهي راحة الزوجات فيكون الأربعة تسع وثلاثة على أربعة لا يستقيم فاضرب أربعة في تسعة ويكون ستة وثلاثين سهباً والتسع من ذلك أربعة أسهم فلها من ذلك سهم وهو رابع التسع وهو سهم من ستة وثلاثين سهباً .

له غيرهما قضى القاضى له بنصفها وترك النصف الباقي منها فى يد الذى هى فى يده ، ولم يستوثق منه فى قول أبى حنيفة رضى الله عنه . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : يقضى بنصفها لهذا الحاضر ويخرج النصف الثانى من يد الذى هى فى يده ويجعله فى يد أمين للغائب ، وبه نأخذ . وإن كان الذى الدار فى يده لم يدعها لنفسه ولكنه أقر بها للميت وجحد ما سوى ذلك وأقام هذا المدعى البينة على وراثته هو وأخوه الغائب^(١) الميت لأنه أبوها لم يخرج القاضى حق الغائب من يد الذى الدار فى يده منها فى قولهم جميعاً . وواسع للشاهد^(٢) أن يشهد على ما رأى فى يد رجل مما يدعيه لنفسه ومما يقع فى قلبه تصديقه فيه أنه له إلا العبد والأمة فإنه لا يسعه ذلك فيهما ، ولا يشهد عليهما بالرق للذى هما فى يده حتى يقرأ بذلك بألسنتهما ، وسواء كانا صغيرين أو كبيرين بعد أن يكونا ممن يعبر عن نفسه . ومن كان فى يده صبي فقال هو عبدى والصبي لا يعبر عن نفسه ، ثم شب بعد ذلك فادعى الحرية لم يلتفت إلى دعواه وكان عبد^(٣) الذى فى يده^(٤) . ومن ادعى غلاماً أنه عبده

(١) كذا فى الأصل وفى الفيضية : للغائب الميت . وفى المرح : ولو ادعى رجل على رجل عند القاضى أن الدار التى فى يديه كانت لأبيه مات وتركها ميراثاً (له) ولأخيه الغائب الخ قلل الصواب عن الميت ، والله أعلم . المصحح : ظاهر أن الميت مفعول وراثته .
(٢) كذا فى الفيضية . وفى الأصل وواحد . وفى المرح : ووسع للشاهد ، وهو قريب مما فى الفيضية .

(٣) وفى الفيضية وكان العبد للذى .

(٤) وفى المرح : ويسع للشاهد أن يشهد على ما يرى فى يدى رجل يدعيه لنفسه ويقع فى قلبه تصديقه أنه له على الثبات لأن اليد تدل على الملك إلا فى الأمة والعبد فإنه لا يشهد بالملك لصاحب اليد إلا إذا أقرأ بألسنتهما بالسودية أو كونهما رقيقاً ظاهر وأما قوله إلا فى العبد والأمة إذا رأى يبيعه ويخذه ولا يدرى أنه حر أو عبد كالأتراك خلف السلاطين . وأما إذا أقر أنه عبد له فإنه يسع له أن يشهد . هذا إذا كان العبد كبيراً يعبر عن نفسه وإن كان لا يعبر عن نفسه فإن أقر صاحب اليد أنه أقيط ادعى أنه عبده لا يقبل قوله ، لأن الأقيط إن الدار والدار دار الأحرار فقد سبق من إقراره ما يناقض دعواه فلا يصح . وإن لم يقر أنه أقيط لكنه ادعى أنه عبده فالقول قوله لأنه ادعى ما فى يدي نفسه لنفسه ولا مازع له فى دعواه فالقول قوله ، فبعد ذلك إذا كبر العبد وادعى أنه حر الأصل وأنكر تناول القول قول المولى إلا إذا أقام البينة على دعواه فحينئذ يقضى بحريته .

فقال لست ببعدك^(١) ولكنى عبد لزيد وزيد يدعيه أولا يدعيه وهو فى يد الذى يدعيه لنفسه قضى به له [و] لم يلتفت إلى إقرار الغلام أنه لغيره ، وإن قال كنت عبداً لزيد فأعتقنى وادعاه الذى هو فى يده لنفسه فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال أقضى به للذى هو فى يده ، وبه نأخذ^(٢) . وقال أبو يوسف رضى الله عنه : أستحسن أن أجعل القول قوله ولا أقضى به للذى فى يده^(٣) . وإذا قال الشاهدان للقاضى بعد أن حكم بشهادتهما إن الذى شهدنا به عندك باطل لم يضربهما . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : يعزرها^(٤) وبه نأخذ^(٥) . ومن ادعى على رجل أنى درهم فأنكر ذلك فأقام عليه شاهدين فشهد له أحدهما عليه بألف درهم والآخر بألفين^(٦) فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال [فى] ذلك

(١) وفى القضية ببعد له .

(٢) وفى المرح : وإذا قال أنا عبد فلان ولست ببعدك لاتصح دعواه لأنه أقر على نفسه بالرق والمبد لا قول له لقوله تعالى « عبداً مملوكاً لا يقدر على شئ » . فإن قال كنت عبد فلان فأعتقنى وأنا حر أو مكاتب فلان إن قال فلان إنه عبده لا يصدق . وأما إذا قال هو مكاتبى لا يصدق فى قول أبى حنيفة ومحمد ، وفى قول أبى يوسف القول قول العبد استحساناً وبمحكم بحريته . ولو قال أنا ولد أم ولد لفلان ، عند أبى حنيفة لا يصدق ، وعند أبى يوسف ومحمد يصدق .

(٣) وفى القضية يدعيه مكان فى يده .

(٤) وفى القضية يعزرها فى كلا الحرفين .

(٥) وفى المرح قال : إذا رجع الشاهدان عن الشهادة فلا يخلو ذلك ، إما أن يكون عند القاضى أو يكون عند غير القاضى ، فإن كان عند القاضى فلا يخلو ، إما أن يكون قبل القضاء أو بعد القضاء وحالهما وقت الرجوع أحسن من حالهما وقت الأداء أو ليس بأحسن ، أما إذا كان عند غير القاضى فلا يصح رجوعه حتى لو شهد المصهود على رجوعهم لم يقبل ولا يمين عليهما إذا لم يكن الرجوع عند القاضى إلا إذا حكيا عند القاضى رجوعهما عند غيره صار ذلك كرجوعهما عند القاضى ابتداء . وإن كان رجوعهما عند القاضى فإن كان قبل القضاء لا يقضى لورود التهمة وإن كان بعد القضاء لا يفسخ القضاء ولكن يضمنان للمصهود عليه ما ألتقا بهما بينهما ، سواء كان حالهما أحسن وقت الرجوع أو ليس بأحسن وكان أبو حنيفة يقول أولاً بأنه إن كان حالهما وقت الرجوع أحسن أنه يفسخ القضاء ثم رجع عن هذا وقال بأنه لا يفسخ . وإذا ثبت عنده رجوع الشاهد فإنه يبعث إلى سوقه إن كان سوقياً وإلى محله إن كان غير سوقى عند أجمع ما يكون الناس منه وقت العصر ويقول لهم إن القاضى يقرئكم السلام ويقول إن وجدنا هذا شاهد زور فأخذوه وحذروا الناس عنه ، ولا يسود وجهه ولا يضرب فى قول أبى حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد يعزرها بالضرب وحكم التعزير قد ذكرناه (٦) وفى القضية بألى درهم .

لا أقبل ذلك^(١) ولا أحكم له به ولا بشيء منه . وقال أبو يوسف و [محمد] رضى الله عنهما يحكم له بألف ويجعله على حجة في الألف الأخرى ، وبه نأخذ . وإن ادعى عليه ألف درهم وخمسمائة درهم فأنكر فشهد له عليه شاهد بألف وشاهد بألف وخمسمائة قضى القاضى له عليه بألف في قولهم جميعا . ومن ادعى على رجل ألف درهم فأنكر فأقام عليه شاهدين فشهدا له عليه بألف درهم وخمسمائة درهم فإنه إن ذكر للقاضى^(٢) أنهما قد صدقا ، وأنه قد كان له عليه ألف وخمسمائة فقضاه خمسمائة أو أبرأه من خمسمائة ولم يعلم بذلك الشاهدان قضى له عليه بألف ، وإن قال لم يكن له عليه قط غير الألف^(٣) لم يقض له عليه بشيء . ومن شهد له شاهدان على رجل بقرض ألف درهم وشهد له أحدهما أنه قد قضاه إياه ، قبل شهادتهما على القرض وقضى له بالمال على المدعى عليه . وقد روى عن أبي يوسف رضى الله عنه أنه قال لا تقبل شهادة الشاهد الذى شهد على القضاء لأنه شهد على أن لا شيء للمدعى على المدعى عليه مما يطالبه به ، وبه نأخذ . ومن ادعى على رجل أنه باعه هذا العبد بألف وخمسمائة فأنكر ذلك المدعى عليه فأقام عليه شاهدين فشهد له أحدهما بالبيع بألف وخمسمائة والآخر بألف كان ذلك باطلا ولم يقض له بشيء^(٤) ، وكذلك المكاتبه في هذا إن ادعاها العبد وأنكرها المولى ، وكذلك العتق على مال إن ادعاه العبد وأنكره المولى ،

(١) كان في الأصل قال ذلك لا أقبل ذلك ولفظ ذلك ساقط من الأصل الثانى ولعل حرف في سقط من الأصل والصواب في ذلك .

(٢) كان في الأصل إن أنكر القاضى والصواب إن ذكر للقاضى كما هو في الفيضية .

(٣) وفي الفيضية إلا الألف .

(٤) وفي المرح : بيانه إذا ادعى رجل أنه باع عبداً بألفين والمشتري ينكر فقصده شاهدان أحدهما على الألف والآخر على الألفين أو أحدهما على الألف والآخر على الألف والخمسمائة لا يقبل بالإجماع ، وكذلك لو كان المدعى هو المشتري والمنكر هو البائع ، ولو لم تقع الدعوى في البيع والعراء ولكن وقعت في الإجارة فإن كان المدعى هو المؤاجر في أول المدة فهذا دعوى عقد لا يقبل ، ولو كان بعد انقضاء المدة فهذا دعوى مال فهو كفصل الدين . ولو كان المدعى هو مستأجر قبل انقضاء المدة أو بعد انقضاء المدة فهذا دعوى عقد بالإجماع .

وكذلك الخلع إن ادعت المرأة وأنكره الزوج . فأما النكاح فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول أقضى فيه للمرأة بألف درهم وأجعلها على دعواها في الخمسمائة الباقية . وأما أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما فقالا : ذلك باطل أيضاً ، وبه نأخذ . ولو كان المولى في مسألة العتق هو المدعى على عبده أنه أعتقه على ألف وخمسمائة أو كان الزوج في مسألة الطلاق هو الذى يدعى الطلاق على ألف وخمسمائة والعبد والمرأة ينكران ذلك فأقام كل واحد من المولى والزوج شاهدين فشهد أحدهما له على دعواه على ألف وخمسمائة وشهد الآخر له على ألف قضى له بألف وهو على دعواه في الخمسمائة الباقية في قولهم جميعاً^(١) .

باب الرجوع عن الشهادات

قال أبو جعفر : وإذا شهد شاهدان على رجل أنه طلق امرأته ثلاثاً^(٢) فأجاز القاضى ذلك وقضى بشهادتهما ثم رجع الشاهدان عن شهادتهما فإنهما لا يصدقان على إبطال الطلاق ، وإن كان الزوج قد دخل بالمرأة فلا ضمان له^(٣) على الشاهدين ، فإن كان لم يدخل بها وكان سمى لها صداقا في عقد نكاحها

(١) وفي المشرح : ولو ادعت امرأة على رجل نكاح بألفين فشهد شاهدان أحدهما على ألف والآخر على ألفين فهذا دعوى مال عند أبي حنيفة حتى إن المرأة إذا ادعت النكاح بألف وخمسمائة فشهد أحدهما على ألف والآخر على ألف وخمسمائة فإن النكاح جائز بألف في قول أبي حنيفة ، وهو كدعوى لدين . وقد أبو يوسف ومحمد : لا تقبل الشهادة كدعوى العقد . ولو كان المدعى هو الزوج والمرأة تنكر فهذا دعوى عقد بالإجماع وأما إذا وقعت الدعوى في الخلع أو في الطلاق على مال أو في نكاح على المال أو نكاح من دم العمد على مال فإن المدعى هو الزوج أو المولى أو صاحب قصاص ، فهذا دعوى المال . ولو كان المدعى هو العبد أو المرأة أو القاتل ، فهذا دعوى عقد فلا تنس بالإجماع ، وكذلك نكاح إذا ادعى الكتابة فهذا أيضاً دعوى عقد . ولو كان المدعى هو المولى لا يثبت لى شهادتهما لأن دعوى المولى الكتابة لا تصح لأن المكاتب له أن يجز نفسه متى أراد فتنق شهادته غير خصم ... الخ .

(٢) راد في المشرح : والزوج يسكر .

(٣) لم يثبت له كان في الأصل . وقوله على شاهدين . وقوله به ضمان كما هو في النفيضة .

كان له أن يرجع على الشاهدين بنصف الصداق الذي كان سماه لها^(١) وإن كان لم يسم لها صداقا رجع عليهما بالمتعة التي يحكم بها عليه للمرأة ، ولو لم يرجع الشاهدان ولكن أحدهما رجع عن شهادته كان عليه نصف ما كان يجب عليهما لو رجعا^(٢) وإذا ادعت المرأة على الرجل أنه تزوجها على ألف درهم وهو ينكر ذلك فأقامت عليه شاهدين فشهدا لها عليه بذلك فقضى القاضى لها [عليه] بشهادتهما ثم رجعا عنها^(٣) فإنه ينظر إلى صداق مثلها وإلى الألف التي شهد لها به الشاهدان ، فإن كان في صداق مثلها وفاء بها فلا ضمان على الشاهدين ، وإن كان [صداق] مثلها دونها كان على الشاهدين ضمان الفضل عن^(٤) صداق مثلها من الألف للزوج ، وإن لم تكن المرأة هي للدعية في هذا ولم تكن الزوج هو المدعى فيه والمسألة على حالها لم يكن على الشاهدين ضمان شيء من صداق مثل المرأة للمرأة ، كان الذي شهدا به^(٥) لها من الصداق مثله أو دونه^(٦) . وإذا شهد شاهدان على رجل أنه باع عبده من رجل بألف درهم وكان صاحب العبد هو المدعى أنه باع

-
- (١) وفي المرح : لانهما أكداه عليه ، ذلك لأن المهر يجب علينا بنفس المقدار لكن يتأكد بالدخول أو بالموت فقبل وجود هذه المعاني كان على شرف السقوط ، لجواز أن تجيء الفرقة من قبلها وللمؤكد من الحكم ما للعوجب ، ألا ترى أن محرما لو أخذ صيدا في الحرم فجاء رجل فذبحه في يده يجب على المحرم الجزاء ويرجع بذلك على الذابح لأنه أكد الجزاء عليه فكذلك ههنا .
- (٢) وفي المرح : الأصل في هذه المسائل أنه يعتبر فيها كلمة الولاء ويعتبر فيها بقاء من نقي لا رجوع من رجع . وإذا وجب الضمان يجعل على الراجعين على قدر رجوعهم .
- (٣) وفي المرح : الأصل أن كل من أئلف بالشهادة على المصهور عليه منفعة لآعين مال ولا ضمان عليه بالرجوع ، وإن أئلف عين مال إن كان بعوض هو عين مال أو منفعة له حكم عين مال لا ضمان عليه ، وإن كان بعوض عوض يجب الضمان .
- (٤) وفي الثاية على صداق مكان عن صداق .
- (٥) كان في الأصل كان للذى شهد أنه وفيه تصحيف وتحريف والصواب ما في الفبضية كان الذى شهدا به لها .

(٦) وفي المرح : إذا ادعت المرأة على رجل على تزوجها على ألف درهم وهو ينكر فشهد شاهدان بذلك فقضى القاضى بالنكاح بألف ثم رجعا فإن القاضى لا يفسخ ولكن ينظر إن كان مهر مثلها ألفا أو أكثر لا ضمان عليهما لأنهما أئلفا على الرجل عين مال بعوض لأن البضيع يعتبر مالا حال دخوله في ملك الزوج ألا ترى أن الأب إذا تزوج من ابنة امرأة جاز لا أن البضيع كعين المال في حق الزوج ، وكذلك المريض إذا تزوج امرأة على ألف درهم وذلك مهر مثلها جاز ولا يعتبر من الثلث ، فلما كان في حق الزوج عين مال في حال دخوله في ملكه فقد حصل التلف بعوض فلا ضمان =

عبيده من رجل بألف درهم والمدعى عليه يحدد ذلك فشهد للمدعى منهما شاهدان على دعواه ف قضى القاضى بشهادتهما ثم رجعا عنها نظر إلى ما صار إلى المنكر منهما مما قضى به القاضى له بهذه الشهادة ، فإن كان فيه وفاء بقيمة ما أخذ منه لم يكن له على الشاهدين ضمان ، وإن كان فيه نقيصة عن ذلك كان عليهما ضمان النقيصة عنه له ^(١) . وإذا شهد شاهدان على رجل أنه استأجر هذه الدار من هذا الرجل سنة بألف درهم ف قضى القاضى له بذلك عليه وسكن الدار حتى مضت السنة ثم رجع الشاهدان عن شهادتهما نظر إلى أجر مثل الدار للسنة التي سكنها ، فإن كان فيه وفاء بالأجرة التي قضى بها عليه لم يكن على الشاهدين له ضمان ^(٢) . وإن كان فيما أخذ منه فضل عن ذلك كان له عليهما ضمان ذلك الفضل . وإن كان المدعى هو صاحب الدار والمسألة على حالها فلا ضمان على الشاهدين ^(٣) وإذا قتل رجل رجلا عمدا فوجب لوليهِ القصاص عليه فشهد شاهدان

= وإن كان مهر مثلها أقل من الألف يضمنان الزيادة على مهر المثل ، لأن هذا القدر من التلف حصل بغير عوض ، هذا إذا كان الزوج هو المنكر ، ولو كانت المرأة تنكر والزوج يدعى ذلك ف قضى بالنكاح بألف ومهر مثلها ألفان لا يضمنان للمرأة شيئا لأنهما أتلغا عليها المنفعة ومن أخلف المنفعة فلا ضمان عليه .

(١) وفي الشرح : ولو كان المشتري يدعى أنه اشتراه بخمسة مائة وقيمة العبد ألف والبائع ينكر ثم رجعا يضمنان (البائع خمسمائة) لأنها أتلغا عليه خمسمائة بيدل وخمسمائة بغير بدل . ولو كان قيمة العبد ألف درهم فادعى المشتري أنه اشتراه بألفين إلى سنة والبائع ينكر فشهد شاهدان ثم رجعا فالبائع بالخيار ، إن شاء اتبع المشتري بألفين إلى سنة وإن شاء أبرأ المشتري ويضمن الشاهدين ألف درهم حالا ، وأى ذلك فعل برىء للآخر فإن اختار اتباع الفاهدين كان لهما أن يأخذا من المشتري عند حلول الأجل ألنى درهم فيطيب لهما أن يأخذا من المشتري عند حلول الأجل ألنى درهم فيطيب لهما ألب بإزاء ما ضمنا ويتصدق بألف درهم ، فإذا وجد المشتري بالعبد عيباً فردّه إن كان بغير قضاء القاضى فهذا بمنزلة الإقالة فيأخذ منه البائع ألنى درهم ولا سبيل له على الشاهدين ، وإن كان بقضاء القاضى رد العبد على البائع ويأخذ من الشاهدين ما دفعهما ألنى درهم ثم رجع الفاهدان على البائع بما دفعا إليه ألف درهم .

(٢) وفي الشرح : لأنهما أتلغا عين مال بعوض ، لأن المنفعة إذا دخلت تحت العقد تقدر كعين مال قائم ، وإن كان دونه يضمنان الزيادة ، وإن كانت الدعوى بعد مضي المدة يضمنان الأجرة لأنها أتلغا بغير عوض .

(٣) وفي الشرح ولو كان المدعى هو المستأجر يدعى أنه استأجر منه الدار بعشرة وأجر مثلها مائة والمؤجر ينكر فشهدا بذلك ثم رجعا فلا ضمان عليهما ، لأنها أتلغا المنفعة وتلف المفعة لا ضمان عليه .

على الولي بالعفو عن القاتل فقتضى القاضي عليه بذلك بشهادتهما ثم رجما عن شهادتهما فإن أبا حنيفة ومحمداً رضى الله عنهما قالوا : لا ضمان عليهما^(١) ، وهو قول . أبو يوسف الذى رواه محمد رضى الله عنهما عنه . وقد روى أصحاب الإجماع عن أبي يوسف رضى الله عنه أنه قال عليهما ضمان الدية لولى المقتول . ولو لم يشهدا على العفو ولكنهما شهدا على القاتل أنه صالح ولى المقتول من الدم على مال فقتضى القاضي بذلك ثم رجما عن شهادتهما فإنه ينظر فيما شهدا به من المال عليه ، فإن كان مقدار الدية أو دونها فلا ضمان عليهما^(٢) ، وإن كان أكثر من الدية كان عليهما ضمان الفضل من الدية له^(٣) . وإذا شهد رجل وعشر نسوة على رجل بمال فقتضى القاضي به بشهادتهم ثم رجعوا جميعا عنها فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال على الرجل سدس المال وعلى النسوة خمسة أسداسه . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما على الرجل نصف المال وعلى النسوة نصفه ، وبه نأخذ^(٤) . وإذا شهد رجلان وامرأة على رجل بمال فقتضى القاضي عليه بالمال

(١) لأنهما أتلغا عليه القود والقود ليس بمال ، ألا ترى أن رجلا لو أكره رجلا على العفو فعفا لا يضمن شيئا . ألا ترى أن من وجب له القصاص وهو مريض فعفا ثم مات في مرضه ذلك لا يعتبر عفو من ثلث ماله . هذا في ظاهر الرواية . وروى عن أبي يوسف أنه قال يضمنان لولى المقتول الدية اه من المرح .

(٢) وفي المرح : لأنهما أتلغا عليه عين مال يموض وهو النفس فجاز أن يكون هذا بدلا . ألا ترى أن المريض إذا وجب عليه القصاص فصالح مع الولي على الدية جاز ولا يعتبر ذلك من الثلث لأنه حصل له العوض إلا إذا شهدا على الصلح بأكثر من الدية حيثئذ يضمنان الفضل على الدية . (٣) وزاد في المرح فقال : ولو كان المدعى هو القاتل لا ضمان على الشاهدين ولو شهدا على الإبراء من الدية ثم رجما يضمنان الدية .

(٤) وفي المرح : ولو رجع الرجل وحده فعليه نصف المال بالإجماع . ولو لم يرجع الرجل ولكن ترجع النسوة عليهن نصف المال . ولو رجع ثمان نسوة لم يكن عليهن شيء ، فإن رجعت امرأة بعد ذلك كان عليها وعلى الثمان ربع المال . ولو رجع رجل وامرأة فعليهما نصف المال أثلاثا ثلثاه على الرجل والثلث على المرأة . زاد في المرح فقال : ولو شهد رجل وثلاث نسوة فقتضى به ثم رجع رجل وامرأة ضمن الرجل نصف المال ولم تضمن المرأة شيئا في قول أبي يوسف ومحمد ، وفي قياس قول أبي حنيفة (يضمن) نصف المال أثلاثا ثلثاه على الرجل وثلثه على المرأة . ولو رجعوا جميعا كان على الرجل النصف وعلى النسوة النصف في قول أبي يوسف ومحمد ، وفي قول أبي حنيفة على الرجل خمسا المال وعلى النسوة ثلاثة أخماسه .

ثم رجعوا جميعا فإن الضمان في ذلك على الرجلين دون المرأة^(١) . وإن شهد شاهدان على رجل أنه أعتق عبده فقضى القاضى عليه بشهادتهما بذلك ثم رجعا عن شهادتهما كان عليهما ضمان قيمة العبد لمولاه ويكون ولاؤه لمولاه^(٢) دونهما . وإذا شهد شاهدان على رجل أنه أقر أن هذه الأمة لأمة له قد ولدت منه وهو يفكر ذلك فقضى القاضى بشهادتهما عليه بذلك ثم رجعا عن شهادتهما كان عليهما [له] ضمان ما بين قيمتها مملوكة إلى قيمتها أم ولد ، فإن توفى المولى بعد ذلك فمقتت كان عليهما بقية قيمتها أمة يرد ذلك إلى تركتها مولاهما فيكون حكمهما كحكمها . ولو كانا شهدا أن مولاهما أقر أنها ولدت منه ابنا لها في يده والمسألة على حالها ، كان عليهما لمولاهما في الأمة كما ذكرنا ، وكان عليهما لمولاهما أيضا ضمان قيمة ولدها ، فإن قبض ذلك المولى ثم مات فورثه هذا الابن كان عليه أن يرد على الشاهدين [مما يورث مثل ما كان الميت أخذ من الشاهدين] في حياته من قيمته ومن قيمة أمه ؛ لأنه يقول إن الميت أخذ ذلك منهما ظلما وإنه دين في تركته لهما . وإذا شهد شاهدان على رجل أنه دبر عبده فقضى القاضى عليه بذلك بشهادتهما ثم رجعا عنها فعليهما له ضمان ما بين قيمة العبد مدبرا إلى قيمته غير مدبر ، فإن مات المولى بعد ذلك عتق^(٣) من ثلث تركته [و] كان عليهما ضمان بقية قيمته عبدا لوورثته . وإذا شهد شاهدان [على رجل] أنه كاتب عبده على ألفي درهم إلى سنة وقيمتها ألف درهم فقضى القاضى بذلك ثم رجعا عن شهادتهما فإن المولى بالخيار ، إن شاء ضمن الشاهدين ألف درهم حالا ورجعا بالمكاتبة على المكاتب

(١) لأن القاضى لا يقضى بشهادة امرأة وحدها بوجودها وعدمها بمنزلة (من المشرح) . قلت وزاد في المشرح لمسألة الآنية عاريا إلى اثني وعشرين سنة قال : ولو شهد رجل وامرأتان بمال فقضى القاضى ثم رجع الرجل ونسيت رأته على الرجل نصف المال لأنه يرجوعه يجرى نصف الشهادة وإذا لم يرجع لرجل ونسيت رأته على الرجل نصف المال ولو رجع رجل وامرأة عليهما ثلاثة أرباع المال نصف على الرجل وربع على المرأة وإن رجعا جميعا نصف المال على الرجل والنصف على المرأة نصفين .

(٢) وبوت الولاء لا يكون عوضا لأن الولاء ليس بمال وإنما هو سبب يورث به . شرح .

(٣) كان في الأصل فعتق ونحوه مفي فيضية عتق .

إلى أجلها ، فإذا قبضها احتبسا لأنفسهما منها ألفا وتصدقا بالفضل عن ذلك ، وإن شاء المولى اتبع المكاتب بالمكاتبة وترك تضمين الشاهدين فأى الوجهين اختاره المولى ثم أدى المكاتب المكاتبة فعتق كان ولاؤه لمولاه^(١) ، ولو لم يعتق المكاتب ولكنه عجز فعاد رقيقا برىء الشاهدان من الضمان ووجب على المولى رد شيء^(٢) إن كان قبضه منهما من قيمة العبد عليهما^(٣) . وإذا ادعى المشهود عليه على الشاهدين اللذين^(٤) قضى بشهادتهما فى شيء مما ذكرنا فى هذا الباب أنهما قد رجعا عن شهادتهما وهما ينكران ذلك لم يكونا خصمين له فى ذلك ولم يسمع من بينته^(٥) إن أقامها عليهما به . وإذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين على رجل لرجل بمال فقضى القاضى بشهادتهما ثم رجعا عنها كان عليهما ضمان المال للمشهود عليه ، ولو لم يرجعا عن شهادتهما ولكن الشاهدين المشهود على شهادتهما حضرا فأقرا أنهما قد كانا أشهداهما على شهادتهما بما شهدا به عند القاضى ورجعا عن ذلك فإن أبا حنيفة وأبا يوسف رضى الله عنهما قالوا : لا ضمان عليهما . وقال محمد رضى الله عنه : عليهما الضمان فى ذلك لأن القاضى قد كان قضى بشهادتهما^(٦) وبه نأخذ^(٧) وإذا شهد شاهدان

-
- (١) لأنهما بالضمان لا يملكان رقة المكاتب وإنما يملكان الكتابة . شرح .
 (٢) كان فى الأصل بضمى وفى الفيضية شىء ولعله رد كل شىء والله أعلم ولم نجد العبارة بعينها فى الشرح بل فيه أيضا العبارة هنا غير مفهومة وفيه بياض أيضا .
 (٣) لأن العبد بالعجز يرجع إلى ملكه فارتفعت الحماية فيرتفع الضمان . شرح .
 (٤) وفى الفيضية قضى عليهما عنده بشهادتهما ولعل الصواب قضى عليه بشهادتهما فصاف عليه وصار عليهما وزيد (عنده) ولا حاجة إليه .
 (٥) كان فى الأصل فى بينة والصواب ما فى الفيضية من بينته .
 (٦) وفى الشرح : وإذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين بمال فقضى القاضى ثم رجعا الناقلان وثبت الأصيلان فالضمان على الناقلين ، وإن رجعا الأصيلان وثبت الناقلان فلا ضمان على الناقلين لأنهما لم يرجعا ، ولا ضمان على الأصيلين لأنهما لم يشهدا وهذا قول أبى حنيفة وأبى يوسف . وقال محمد يضمن الأصيلان . ولو رجعا الأصيل مع الناقل قال الأصيل أننا تشهدان على شهادةتنا كاذبين ، وقال الناقلان نحن أيضا شهدنا على الزور ، عند أبى حنيفة وأبى يوسف الضمان على الناقل ، وعند محمد المشهود عليه بالخيار ، إن شاء ضمن الأصيلين ، وإن شاء ضمن الناقلين . ولو لم يرجع الناقلان ولكن الأصيلين أنكرنا الإشهاد فلا ضمان على الناقلين ولا على الأصيلين بالإجماع .
 (٧) وفى الفيضية : قال أبو جعفر قول محمد أجود .

على رجل أنه طلق امرأته ثلاثاً ولم يعلم^(١) أنه قد كان دخل بها قبل ذلك وقد كان تزوجها على ألف درهم وشهد عليه شاهدان آخران أنه قد كان تزوجها على ألف درهم ودخل بها فقضى القاضى بشهادتهم^(٢) جميعاً ثم رجعوا جميعاً عن شهادتهم فإن القاضى يقضى بضمان الألف الصداق عليهم أرباعاً على شاهدى الطلاق من ذلك الربع وعلى شاهدى الدخول من ذلك ثلاثة أرباعه . وكل عقد مما ذكرنا من طلاق أو نكاح أو بيع قضى به القاضى بظاهر [من] شهد عنده على ذلك كان ذلك القضاء فى الباطن مثله فى الظاهر فى التحريم والتحليل^(٣) . وإذا شهد شاهدان على رجل أنه وهب هبة لرجل و[أنه] سلمها إليه وقبضها منه الموهوب له والمشهد عليه يحدد ذلك كله فقضى القاضى بشهادتهما ثم رجعا عنها كان عليهما ضمان قيمة ما شهدا به للمشهد عليه ولم يكن^(٤) للمشهد عليه أن يرجع^(٥) فى هبته بعد ذلك . وإذا قضى القاضى بشهادة شاهدين لرجل على رجل بمال ثم علم أنهما عبدان أو محدودان فى قذف وقد كان المحكوم له بالمال قبضه من المحكوم عليه به ، فإن على المحكوم له بالمال أن يردّه على المحكوم له عليه^(٦) به ، ولا ضمان فى ذلك على الشاهدين ، [وإن كان] الذى قضى به القاضى فى ذلك بشهادتهما قوداً والمسألة على حالها ، فإن ضمان الدية فى ذلك إن كان المشهد له قد أخذ القود على المشهد له للمشهد عليه . وقد اختلف عن أبى حنيفة رضى الله عنه

(١) وفى الفيضية ولم يعلم .

(٢) كان فى الأصل بشهادتهما والصواب ما فى الفيضية بشهادتهم .

(٣) وفى المصرح : الأصل أن القاضى متى قضى فيما له فيه شهود ولاية وظاهره عدالة ، ينفذ قضاؤه ظاهراً وباطناً عند أبى حنيفة ، وهو قول أبى يوسف الأول ثم رجع فقال ينفذ ظاهراً ولا ينفذ باطناً ، وهو قول انشاقى ومحمد . وتقول متى قضى بعقد ينفذ ظاهراً وباطناً على الاختلاف ، ومتى قضى بشئ ينفذ ظاهراً لا باطناً بالإجماع الخ . قلت : ويأبى فى المصرح بالتفصيل .

(٤) كان فى الأصل ولو لم يكن وزادة لو من سهو الناسخ والصواب ما فى الفيضية ولم يكن .

(٥) كان فى الأصل يرجع وهو تصحيف والصواب أن يرجع بالإفراد كما هو فى الفيضية .

(٦) كذا فى الأصلين وانفذ له لا حاجة إليه .

غروى عنه في ذلك أن ضمان الدية في مال المشهود له ، وروى عنه أنها على عاقلة^(١) ، وبه نأخذ^(٢) .

كتاب الدعوى والبيّنات

قال أبو جعفر : البيّنة على المدّعى^(٣) واليمين على المدّعى عليه . ومن ادّعى داراً في يد رجل أنها له وادّعاها هذا الذي^(٤) هي في يده أنها له وأقام كل واحد منهما البيّنة على دعواه فإنه يقضى بها للمدّعى الذي ليست في يده ، وكذلك العبد والأمة وسائر الأشياء سواهما . وإن أقام الذي في يده العبد أو الأمة البيّنة أنه ولد في ملكه وأقام المدّعى البيّنة على مثل ذلك فإنه يقضى بالعبد والأمة في هذا للذي^(٥) هما في يده دون الذي ادّعاها . ومن ادّعى على رجل داراً في يده أنها له وادّعاها آخر أنها له والذي هي

(١) وفي الفرح : وإذا قضى القاضي بيمينه شاهدين لرجل بماله ثم علم أنها محدودان في قذف أو عيّدان الأصل في هذا أن خطأ القاضي إذا تبين في قضائه فإنه لا ضمان عليه ولكنه ينظر إن كان القضاء لله تعالى فالضمان على بيت المال كقطع السرقة والرجم ، وإن كان القضاء لرجل بعينه فعلى ذلك الرجل ضمان (ما) أخذ إن كان مالا ، وإن كان قودا فيجب الدية في ماله في رواية وفي رواية على العاقلة ، والله أعلم .

(٢) وفي الفيضية قال أبو جعفر : وهو عندى عطية في ماله .

(٣) وفي الشرح معرفة المدعى من المدعى عليه قال بعضهم : ينظر إلى المنكر منهما فأيهما كان منكراً فإن الآخر مدع . وقال بعضهم : كل من ادّعى باطلاً ليزيل به ظاهراً فهو المدعى ، وكل من ادّعى ظاهراً وقرار الشيء على هيئته فهو منكر . وصورته : أنه إذا ادّعى رجل مينا في يد رجل وأنكر صاحب اليد فالخارج مدع ؛ لأنه يدعى باطلاً ليزيل به ظاهراً ؛ لأن اليد تدل على الملك في الظاهر لدفع الاستحقاق للاستحقاق ، وصاحب اليد منكر لأنه يدعى قرار يده وملكه على ظاهر ، وكذلك لو ادّعى ديناً فهو مدع لأنه يدعى شغل الزمة والذمة في الظاهر فارغة ، والآخر ينكر لأنه يدعى ظاهر الأمر (كذا) وهو فراغ الزمة . إلى أن قال : وقال بعضهم : صورة المدعى ، أن كل من ترك الدعوى يترك فهو المدعى لأن المدعى يخير في دعواه (والمدعى عليه) غير مخير فكل من ترك الدعوى لا يترك فذاك هو المنكر لأن اندعى عليه مجبر على الدعوى غير مخير . وقال بعضهم : كل من شهد بما في يد غيره لغيره فهو شاهد . وكل من شهد بما في يد نفسه لنفسه فهو منكر ، وكل من شهد بما في يد غيره لنفسه فهو مدع ، وكل من شهد بما في يدي نفسه لغيره فهو مقر .

(٤) وفي الفيضية وادعى الذي .

(٥) كان في الأصل اللذين وفي الفيضية الذي وهو تصيحف والصواب للذي .

هى فى يديه ينكر دعواها ويدعيها لنفسه ، وأقام كل واحد منهما البينة على دعواه فإنه يقضى بها للمدّعين نصفين ، ويكون ذلك القضاء من القاضى قضاء للمدّعين بالدار على المدّعى عليه ، وقضاء كل واحد منهما على صاحبه بنصفها الذى قضى له به منها^(١) ، ولا يسمع القاضى بعد ذلك من بينة يقيمها الذى كانت الدار فى يده على المدّعين ، أو على أحدهما أنها له ، ولا يسمع من بينة يقيمها كل واحد من اللذين قضى لهما بها على صاحبه أن الذى فى يده من الدار له . ولو كان المدّعيان أقام أحدهما البينة أنها له منذ سنة وأقام الآخر البينة أنها له منذ سنتين قضى بها لصاحب السنتين ، لأن ملكه الذى شهدت له [به] بينته أقدم من ملك الآخر الذى شهدت له [به] بينته^(٢) . وإذا ادّعى أحدهما أنها له منذ سنة وأقام على ذلك البينة وادّعى الآخر أنها له بلاوقت ذكره فى دعواه وأقام على ذلك بينة فإن أبا يوسف رضى الله عنه قال : أقضى بها لصاحب الوقت . وقال محمد رضى الله عنه : أقضى بها للآخر الذى لاوقت فى دعواه ؛ لأن ذلك يوجب القضاء له بأصلها ، وبه نأخذ . ولو ادّعى كل واحد من المدّعين أنه اشتراها من الذى هى فى يده بثمن ذكره وأقام كل واحد منهما البينة على دعواه قضى بالبينتين جميعاً وكان كل واحد من المدّعين بالخيار ، إن شاء أخذ نصف الدار بنصف الثمن الذى شهدت له به بينته^(٣) ، وإن شاء ترك . ولو كان فيما شهدت به واحدة من البينتين قبض من صاحبها للدار التى ادّعى ابتياعها وليس ذلك فيما شهدت به البينة الأخرى قضى بالدار للذى شهدت له بينة بقبضها ، وكذلك لو كان فيما شهدت به إحداها وقت ولاوقت فيما شهدت به الأخرى ، أو كان فيه وقت دون وقت الذى شهدت به الأخرى قضى بالدار^(٤) لصاحب الوقت دون

(١) وفى الفيضية فيها .

(٢) فى فيضية بيعة .

(٣) كذا فى الأصل بلذى وهو تصحيف و'صواب ما فى الفيضية بالدار .

الذى لا وقت فى شهادة شهوده ، وقضى بها لصاحب الوقت التقديم إذا كانت البيئتان قد وقتتا وقتين أحدهما أقدم من الآخر . ومن ادعى ثوبا فى يد^(١) رجل أنه له وأنه نسجه وأقام على ذلك بينة وادعى الذى هو فى يده مثل ذلك وأقام على ذلك بينة فإنه ينظر إلى الثوب ، فإن كان مما يتبها نقضه وإعادة نسجه كثياب الخنز وكثياب الشعر قضى به للخارج الذى ليس هو فى يده ، وإن كان مما لا يتبها نقضه بعد نسجه ولا إعادة نسجه بعد ذلك قضى به للذى هو فى يده على الخارج . ومن ادعى داراً فى يد^(٢) رجل أنها كانت لأبيه وأن أباه مات منذ سنة وتركها ميراثاً له لا وارث له غيره ، وادعى آخر أنها كانت لأبيه وأن أباه مات منذ شهر وتركها ميراثاً لا وارث له غيره ، فإن أباً يوسف قال : أقضى بها لصاحب الوقت الأول ، وقال محمد : أقضى بها بين المدعين نصفين لأن الوقتين ههنا إنما هو على موت الأبوين لا على ملك الدار . ومن ادعى داراً فى يد رجل أنه ابتاعها من الذى هى فى يده^(٣) بألف درهم وادعى قبضاً لها أو لم يدع ذلك وادعى الذى^(٤) هى فى يده على المدعى مثل ذلك وأقام كل واحد منهما البينة^(٥) على دعواه فإن أباً حنيفة وأباً يوسف رضى الله عنهما قالوا : يبطل القاضى البيئتين جميعاً ويجعل الدار للذى هى فى يده . وقال محمد رضى الله عنه : إن لم تشهد بينة الخارج على قبض الدار من الذى هى فى يده قضى [بها] للخارج على الذى هى فى يده ، وإن شهدت على قبض منه لها قضى بالبيئتين^(٥) جميعاً وقضى بالدار للذى هى فى يده^(٦) ، وبه نأخذ ، وهو

(١) وفى الفيزية فى يدى رجل .

(٢) وفى الفيزية فى يديه .

(٣) وفى الفيزية والذى مكان وادعى النى .

(٤) وفى الفيزية بينة .

(٥) كان هذا فى الأصل على صورة بالسعر وهو تصحيف والصواب بالبيتين كما هو فى الفيزية

(٦) وفى مبسوط السرخسى ج ١٧ ص ٦٠ : دار فى يد رجل فأقام الآخر البينة أنه اشتراها =

قول زفر رضى الله عنه . ومن ادعى داراً في يد رجل^(١) أنها له وادعى آخر أن نصفها له والذي هى في يده يدعيها لنفسه وأقام كل واحد منهما البيينة على دعواه فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال : أقضى بها للمدعين أرباعاً : لصاحب النصف وربعها وللآخر ثلاثة أرباعها . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما يقضى بها لهما أثلاثاً لصاحب النصف ثلثها وللآخر ثلثاها ، وبه نأخذ . وإذا كانت الدار في أيدي رجلين وأحدهما يدعى نصفها والآخر يدعيها كلها فأقام كل واحد منهما البيينة على ما ادعى فإنه يقضى للمدعى بجميعها بالنصف الذى في يد صاحبه منها ولا يقضى لصاحبه بشيء مما في يده ؛ لأنه إنما شهد له شهوده بما في يده من الدار خاصة ولم يشهدوا له بشيء مما في يد صاحبه منها . وإذا كان^(٢) الحائط بين دارين فادعاه كل واحد من صاحبي الدارين [أنه له] فإنه ينظر إليه فإن كان داخلاً في ترايع بناء إحدى الدارين كان لصاحبها من حقوق داره ، وإن لم يكن داخلاً في ترايع واحدة منهما وكان متصلاً ببناء إحداها دون الأخرى قضى به لصاحبها ، وإن لم يكن كذلك وكان عليه خشب لإحداها دون الأخرى قضى به لصاحب الدار التى لها عليه الخشب وجعل من حقوقها دون الأخرى ، وإن كان لا خشب لواحدة منهما عليه ولإحداها عليه هُرَادَى^(٣)

من ذى اليد بألف درهم وتقدم الثمن وأقام ذو اليد البيينة أنه اشتراها من المدعى وتقدم الثمن فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تهاجر البيئتان جميعاً ، سواء شهدوا بالقبض أو لم يشهدوا ، وترك الدار في يد ذى اليد ، وعند محمد رحمه الله يقضى بالبيتين جميعاً ، فإن لم تشهد الشهود بالقبض يجعل شراء ذى اليد سالماً فيؤمر بتسليمه إلى الخارج ، وإن شهدوا بالقبض يجعل شراء الخارج سابقاً فيسلم لذى اليد الخ . قلت : ولم يذكر قول زفر رحمه الله كما لم يذكره في لقيضية أيضاً . وهذه المسألة لها تفريعات ذكرها الشارح وطولها .

(١) وفي القبضية في يد رجل .

(٢) قال الشارح : وقد ذكرنا هذه المسألة وأجناها في كتاب الصلح .

(٣) وفي القبضية حرادى وفي رد المختار : المرادى جمع هرديّة قصبات تضم ملوية بطاقات من أؤلام يرسل عليها قضبان السكر ، كذا في الهامش وفي منهوات الزمية : المرديّة بضم الهاء وسكون الراء المهملة وكسر الدال المهملة واءياء المشددة والمرادى بفتح الهاء وكسر الدال . وقال في التفرع : المرديّة عن اللّيث قصبات تضم منوية بطاقات من السكر ترسل عليها قضبان السكر . قال ابن السكيت هو المردي ولا تقبل هردي .

فإنه لا يستحق صاحب المهادى بها من الحائط شيئاً . ولو كان [الحائط] غير مرتبط ببناء واحدة من الدارين ولا داخل في ترايع بنائها وكان لإحدى الدارين عليه خشب وللأخرى عليه خشب أيضاً فهو من حقوق الدارين نصفين ، ولا ينظر في ذلك إلى عدد الخشب ولا إلى قلتها إلا أن يكون الذى عليه من الخشب لإحدى الدارين خشبة واحدة وللأخرى عليه عدد من الخشب ، فإنه يكون لصاحب الخشبة [الواحدة] منه موضع خشبته ويكون بقيته للأخرى^(١) ولا يقضى بوجه البناء ولا بظهره ، ولا يلتفت إلى شيء من ذلك . وكذلك انحص إذا كان قُطعه^(٢) إلى أحد مدعييه فإنه لا يقضى به لصاحب القمط . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : يقضى به لصاحب القمط دون الآخر ، وبه نأخذ . ومن كان له سفلى وآخر علو من حائط فإنه ليس لصاحب السفلى أن يؤتد فيه وتداً ولا يتقب فيه كوة ، وهذا قول أبى حنيفة رضى الله عنه . وقال أبو يوسف [ومحمد] رضى الله عنهما : له أن يفعل في سفله مالا يضر بصاحب العلو . ومن باع عبداً قد ولد في يده من حمل كان في يده ثم ادعاه^(٣) وكذبه المشتري قبلت دعواه فيه وفسخ البيع . ومن باع أمةً حاملاً حملاً كان أصله في ملكه فجاءت بولد في يد المشتري لأقل من ستة أشهر فادّعاه البائع قبلت دعواه وفسخ البيع فيه وفى أمه ، وإن كان المشتري قد اعتق أمه قبل ذلك لم يصدق البائع على ردها رقيقاً وصدق في ولدها وقسم الثمن عليه وعلى أمه ثم فسخ البيع فيه بمحضته من الثمن .

(١) كان في لأصل للآخر وفي الفيضية للأخرى .

(٢) وفي المغرب : القمط جمع قاط وهو الحبل الذى تشد به قوائم الشاة ، والحرقرة التى تلب على الصبي إذا شد في المهد ، والمراد بها في حديث شريح شرط الحصن التى توثق بها جمع شريط وهو حبل عريض ينسج من ليف أو خوص . وقيل : القمط هى الخشب التى تكون على ظاهر الحصن أو باطنه يشد إليها حراوى القصب . وأصل القمط الشد . يقال : قط الأسير أو غيره إذا جمع يديه ورجليه بحبل ، من باب طلب .

(٣) أى ادعى نسبه بأنه ابنه ولد من أمته .

وإن كان المشتري أعتق الولد ولم يعتق الأم والمسالمة على حالها كانت دعواه^(١) باطلا وكان البيع على حاله . ومن ولد في يده ولدان في بطن واحد فباع أحدهما فأعتقه المشتري ثم ادّعاها البائع قُبِلَتْ دعواه فيهما وفسخ البيع في الذي كان باعه منهما . ومن ادّعى صبيا في يده وفي يد امرأة أنه ابنه من غيرها وادعت المرأة أنه ابنها من غيره فإنه يكون ابن هذين اللذين هو في أيديهما^(٢) . ومن قال لعبد صغير في يده هذا ابن عبدى الغائب ثم قال هذا ابني^(٣) فإن العبد إن قدم فادّعه جعل^(٤) ابنه ، وإن لم يدعه لم يجعل ابن مولاه . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : إن لم يدعه جعل ابن مولاه ، وبه نأخذ . وإذا كانت الأمة بين مسلم وذمى^(٥) فجاءت بولد فادّعياه جميعاً معاً فإنه يجعل ابن المسلم منهما^(٦)

(١) كذا في الفيضية وكان في الأصل دعوته .

(٢) هذا إذا ادّعيها معا ، ولو ادعى الزوج أولا أنه ابنه من غيرها وهو في يده ثبت النسب منه من غيرها ، فبعد ذلك لو ادعت المرأة لا يثبت منها النسب . ولو ادعت المرأة أولا أنه ابنها من غيره وهو في يدها وأنكر الرجل وادعى أنه ابنه من غيرها ، إن كان بينهما نكاح ظاهر فالقول قولها وثبت نسبه منهما (كذا) إذا صدقها الرجل ؛ لأن دعوى البتة منها لا تصح لما فيه من حل النسب على الغير إلا إذا صدقها ذلك الغير ، هذا إذا كان الغلام لا يعبر عن نفسه ، وإذا كان ممن يعبر عن نفسه وليس هناك رق ظاهر فالقول قول الغلام أيهما صدق يثبت نسبه منه بصديقه . وأما إذا كان هناك رق ظاهر وهو أن العبد إذا كان في يد رجل فادعى المولى أنه ابنه وليس له نسب معروف ومثله يولد لمثله ثبت نسب الولد وعتق ، وإن كان له نسب معروف ولكن مثله يولد لمثله لا يثبت النسب منه ؛ لأن النسب إذا ثبت من واحد لا يثبت من غيره بعد ذلك ولكه يعتق ، وإن كان مثله لا يولد لمثله فإنه لا يثبت النسب بالاتفاق ، سواء كان له نسب معروف أو لم يكن له نسب معروف ، ويعتق عند أبي حنيفة ، وعند أبي يوسف ومحمد لا يعتق . انتهى من شرح الشيخ الإمام على الإسيجاني .

(٣) وفي الفيضية هو .

(٤) كان في الأصل فجعل والصواب ما في الفيضية جعل .

(٥) وفي الفيضية وإذا كانت الأمة بين رجلين مسلم وذمى الخ .

(٦) وفي المخرج : نقض أن يثبت نسب منهما وهو قول زفر ، وث الاستحسان يثبت من المسلم دون الذمى ، وكذلك لو كانت الحارية بين كذا ذمى ومجوسى . ولدت فادّعياه معا القياس أن يثبت منهما ، وفي الاستحسان يثبت من كذا ذمى . ولو كانت بين عبد مسلم أو مكاتب مسلم وبين كذا ذمى أو مجوسى حر فادّعياه معا ثبت النسب من الذمى الحر دون المكاتب والعبد المسلم . ولو كانت بين حر وعبد مسلم فادّعياه معا يثبت النسب من الحر منهما . ولو كانت بين عبيد فادّعياه معا في رواية يحتاج إلى تصديق المولى ، وفي رواية بقره لا يحتاج إلى تصديق المولى . والتوفيق =

ويضمن نصف قيمة^(١) الأم لشريكه ويكون نصف العقر^(٢) بنصف العقر قصاصاً ، وإن كانت بين مسلمين فادّعياه جميعاً معاً جعل ابنهما وجعلنا^(٣) الأمة أم ولد لهما ، ولا يكون ابن ثلاثة لو ادّعوه في قول أبي يوسف رضى الله عنه ، و[قال] محمد رضى الله عنه يكون ابن ثلاثة إذا ادّعوه معاً كما يكون ابن الاثنين^(٤) . وإذا كان الصبي في أيدي رجل وامرأتين فادّعاه الرجل أنه ابنه وادّعت كل واحدة من المرأتين أنه ابنها من ذلك الرجل أو من غيره ، فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال : أجعله ابن الرجل وابن المرأتين الذين هو في أيديهم^(٥) . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : نجعله ابن الرجل خاصة ، ولا نجعله ابن واحدة من المرأتين^(٦) . وإذا كانت الجارية بين رجل وابنه نجاءت بولد فادّعياه جميعاً كانت دعوة الأب أولى من دعوة الابن^(٧) . ومن أقرّ بعبد في يده أنه لرجل ف قضى له [به] عليه ثم أقام بينة أنه كان اشتراه منه قبل ذلك لم يلتفت إلى بينته وكان إقراره به للمدعى إكذاباً منه لبينته ، ولو لم يكن قضى به للمدعى بما ذكرنا ولكن قضى [به] للمدعى [له] بنكول من المدعى عليه عن اليمين له ثم أقام بينة على ابتياعه إياه قبل ذلك

= بينهما ممكن ، فالرواية التي قالت يحتاج إلى تصديق المولى : إذا كان محجوراً عليه (أى وقت الدعوة) والرواية التي قالت لا يحتاج إلى تصديق المولى إذا كان العبد مأذوناً . ولو كانت الجارية بين مكاتب وعبد مأذون فولدت فادّعياه معاً فالمكاتب أولى اه مافى الشرح من الفروع .
(١) وفي الفيضية قيمة الأمة .

(٢) كان في الأصل العقر والصواب مافى الفيضية نصف العقر .

(٣) وفي الفيضية وجعلت .

(٤) وفي الشرح : ولو كان في يد ثلاثة قال أبو يوسف لا يثبت النسب من ثلاثة ، وقال محمد يثبت من ثلاثة ولا يثبت (من) أكثر من ذلك . وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنه يثبت من خمسة وهو قول زفر والحسن رضى الله عنهم .

(٥) وفي الفيضية أيديهما .

(٦) وفي الشرح فرض المسألة بين رجل وامرأة دون امرأتين .

(٧) لأن نصفها ملك له والنصف الآخر له تأويل الملك فيه لقوله عليه الصلاة والسلام : أنت وملك لأبيك ، والحد بمنزلة الأدب في حالة فوات الأدب ، ولو كان بين الحد والناقل جارية فادّعياه جميعاً والأب قائم ثبت النسب منهما جميعاً اه من الشرح .

من المدّهي فإن أبا حنيفة ومحمداً رضي الله عنهما قالوا : هذا والأول سواء .
ورواه محمد عن أبي يوسف رضي الله عنهما . وروى أصحاب الإملاء عن أبي يوسف
رضي الله عنه أن القاضي يسمع من بينته في هذا ويقضى له بها ، وبه نأخذ .
ومن كان له على رجل مال فجحده إياه ثم قدر له ^(١) على مثله من جنسه
أخذه قصاصاً به كالدرهم بالدرهم ، وكالدنانير بالدنانير ، وكسائر الأشياء المكيّلات
والموزونات ذوات الأمثال ؛ إلا أن يكون ما صار في يده أجود من الذي
كان له فإنه إذا كان كذلك لم يكن له أن يأخذه قصاصاً لفضل الجودة
التي فيه ^(٢) . ولا يقضى بقول القافة في نسب ولا في غيره ^(٣) . ومن قال
لعبد في يده : أحد هذين ابني ثم مات ولم يبين عتقت منهما رقبة وسعى
كل واحد منهما في نصف ^(٤) قيمته لمن سواهما من الورثة ^(٥) ولم يثبت نسب

(١) لفظ له ساقط من الفضية .

(٢) وفي الفرج : ومن كان له على رجل ألف درهم فجحد وحلف ولم يكن له بينة ثم لأنه أودع
عند الرجل ألف درهم له أن يحبسها وينكر الوديعة فصار قصاصاً بحقه وإذا حلف له أن يحلف
بأفه ما أودعه ويستثنى إلا كذا وكذا قال محمد في هذا دليل على أن الاستثناء يعمل في الماضي
والمستقبل جميعاً ؛ لأن هذا استثناء تعطيل فيطل أصل كلامه ، سواء كان على الماضي أو على المستقبل .
ولو كان مقراً بحقه ولكن لا يؤدي فإذا قدر على جنس حقه على صفته له أن يقتضيه بغير رضاه ،
وكذلك الدينار بالدينار وكل شيء له مثل من جنسه ، فإذا قدر يأخذ الجيد بالجيد والردى بالردى
لأن زيادة الجودة حق الغير فلا يأخذ إلا برضاه ، وكذلك الدينار بالدينار ، ولو أخذ الردى بالجيد
فذلك له لأنه رضي بدون حقه ، وليس له أن يفيض خلاف جنس حقه كالدرهم بالدنانير عندنا ،
وعند الشافعي له أن يأخذ بقدر قيمة حقه ، هذا في القرض ونحوه وأما في القصب إذا كان عنه
فإنما ليس له سبيل على مثله ؛ لأن حقه عين ذلك الشيء لا مثله إلا إذا هلك عنده إن كان مثلياً له
أن يأخذ مثله كالسكك والوزن والهدى والتقارب ، وإن لم يكن مثلياً كالثياب والحيوان له أن يأخذ
قيمتها دراهم أو دنانير إذا قدر عليها ، وليس له أن يأخذ ثوباً مكانه ولا حيواناً مثله ، وكذلك
رجلان لكر واحد على صاحبه دين ألف درهم لأحدهما جيد والآخر ردىء فضاء من عليه الردىء
شرط المقاصة ، وكذلك لو كان لأحدهما دين مؤجل والآخر دين مجل مرضاء من له المجل شرط .
(٣) ولو تنازع فيه رجلان وامرأتان كل رجل يدعى أنه ابنه من هذه المرأة والمرأة تصدقه ،
على قول أبي حنيفة يقضى بين الرجلين من المرأتين ، وعلى قول أبي يوسف ومحمد يقضى بين الرجلين
ولا يقضى بين المرأتين ، هذا عندنا . وقال الشافعي : لا يقضى لأحدهما وإنما يقضى بقول القافة ،
وعندنا لا يقضى بقول القافة اه من الفرج .

(٤) وفي الفضية في بقية .

(٥) إن كانا يخرجان من الثلث يمتن من كل واحد نصفه كآيه قال أحدهما حر وإني =

واحد منهما^(١) . ومن كانت في يده جارية وثلاثة أولادها قد ولدتهم في بطون مختلفة فقال : أحد هؤلاء^(٢) ابني ثم مات ولم يبين فإن الجارية تعتق لإحاطتنا علما أنها أم ولد . وأما الأولاد الثلاثة فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول : يعتق^(٣) منهم رقبة فيتساوون فيه ويسعى كل واحد منهم في ثلثي قيمته . وقال أبو يوسف^(٤) رضى الله عنه : يعتق الأصغر منهم كله لإحاطتنا علما باستحقاقه العتاقة^(٥) ويعتق من الأكبر ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته ؛ لأنه يعتق في حال ويرق في جالين ، ويعتق من الأوسط نصفه ويسعى في نصف قيمته ؛ لأنه يعتق في حال ويرق في حال واحدة ، وكان يجعل أحوال العتق حالا واحدة ، وهذا هو قوله المشهور . وقد روى عنه عيسى بن أبان أنه قد قال بأخرة^(٦) إنه يجعل أحوال العتاق أحوالا يعتد له بها كما يجعل أحوال الرق أحوالا يعتد عليه بها . ولا يثبت نسب أحد من الأولاد الثلاثة في قولهم جميعا . وإذا كانت الجارية في يد رجلين فجاءت بولدين في بطنين فادّعى أحدهما الأكبر وادّعى الآخر الأصغر وكانت دعواهما معا ، جمل كل

== كانا لا يخرجان من الثلث يعتق من كل واحد نصفه من ثلث المال ، هذا إذا كان القول في المرض ، وإن كان القول في الصحة يعتق من كل واحد نصف جميع المال اه من الشرح .

(١) لأن النسب لا يثبت على الجهالة . من المرح .

(٢) كان في الأصل أحد هذين والصواب ما في الفيضية والمريح أحد هؤلاء .

(٣) كان في الأصل للعتق والصواب ما في الفيضية يعتق .

(٤) وذكر في المرح قول محمد مع أبي يوسف ولما ذكر قول أبي يوسف قال : وعلى قياس

رواية الزيادات حيث اعتبر أحوال العتق أحوالا يعتق ثلثاه وهو رواية عيسى بن أبان عن محمد ، وقال وذكر الطحاوي اختلافا بين أبي يوسف ومحمد قال يعتق الأصغر كله على قولهما ، وأما الأكبر والأوسط يعتق من كل واحد منهما ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته على قول أبي يوسف ولا يخرج لهذا القول وفي قول محمد يعتق من الأوسط نصفه ومن الأكبر ثلثه على ما ذكرنا كله اه فهذا مخالف لما هنا فتنبه .

(٥) وفي الفيضية العتق .

(٦) كان في الأصل آخره والأنسب ما في الفيضية بأخرة .

واحد منهما ابن الذى ادّعاه^(١) وجعلت الأم أم ولد للذى ادّعى الأكبر منهما ، وجعل عليه نصف قيمتها يوم علقت به لشريكه ، وجعل على مدعى الأصغر من الولدين قيمته للذى^(٢) ادّعى الأكبر منهما وجميع عقر الجارية ، فيكون نصفه بنصف العقر الواجب على الأول قصاصا^(٣) . ومن اشترى جارية فأولدها ولداً [ثم] استحقّت عليه كان لمستحقّها أن يأخذ منه عقرها وقيمة ولدها يوم يختصمان . ومن مات من ولدها قبل ذلك لم يكن عليه شيء من قيمته ثم يرجع المستحقة عليه الجارية^(٤) على بائع إن كان ابتاعها منه بضمنها الذى كان ابتاعها به منسه وبقيمة ولدها ولا يرجع عليه بمقرها ، ويرجع البائع أيضاً على بائعه بالثمن الذى^(٥) كان^(٦) ابتاعها به منه ولا يرجع عليه بقيمة الولد التى غرمها^(٧) فى قول أبى حنيفة رضى الله عنه ويرجع

(١) وفى المرح : ويثبت نسب الأصغر من مدعى الأصغر والقياس أن لا يثبت لأنه لما ثبت نسب الأكبر من مدعىه صارت الجارية أم ولده ومدعى الأصغر يدعى ولد أم ولده الغير فيحتاج إلى تصديقه ولم يوجد ، وفى الاستحسان يدعى لأن مدعى الأكبر لما أخر الدعوة إلى دعوة مدعى الأصغر صار مدعى الأصغر مغروراً وولد انفرد حر ثابت النسب بالقيمة .
(٢) كان فى الأصل الذى وهو ساقط من الفيضية والصواب للذى ، يفهم له قول الشرح لمدعى الأكبر .

(٣) وفى المرح : ويغرم نصف العقر لمدعى الأكبر ، وفى رواية جميع العقر لا اختلاف بين الروايتين فى الحاصل ؛ لأن الرواية التى قالت يغرم نصف العقر فهو حاصل ما يغرم ؛ لأن مدعى الأكبر يرمى نصف العقر فنصف العقر بنصف العقر قصاص فبقى على مدعى الأصغر (نصف) العقر وقيمة الولد الأصغر وعلى مدعى الأكبر نصف قيمة الجارية فنصف قيمة الجارية بقيمة الولد الأصغر ونصف عقر يصبر قصاصاً إذا كانا على السواء ويترادان الفضل .

(٤) هذا كلامه فى حكم قوله ثم يرجع الذى استحققت عليه الجارية .

(٥) كان فى الأصل للذى والصواب الذى كما هو فى الفيضية .

(٦) لفظ كان ساقط من الفيضية .

(٧) زاد فى لفيضية بعد قوله غرمها بالثمن الذى ابتاعها منه وليس بشيء إلا أن يكون بعض الأنساق ساقطاً منها فيصح حينئذ وهو (ويرجع بالثمن الذى ابتاعها به منه) .

بها عليه في قول أبي يوسف ومحمد^(١) رضى الله عنهما ، وبه نأخذ^(٢) ومن اشترى من رجل داراً فبناها ثم استحققت عليه كان لمستحقها أن يأخذها وأن يأخذ مبتاعها بهدم ما ابتناه فيها ، ثم يرجع المبتاع بها على بائعه إياها بالثمن الذى ابتاعها به منه^(٣) وبقية البناء الذى كان ابتناه فيها قائماً ، ثم يرجع بائعه أيضاً على بائعه^(٤) إن كان باعه إياها بالثمن الذى كان ابتاعها به منه ، ولا يرجع عليه بقية البناء في قول أبي حنيفة رضى الله عنه ويرجع بها في قول أبي يوسف ومحمد رضى الله عنهما ، وبه نأخذ^(٥) . ومن وهب لرجل جارية فأولدها ثم استحققت عليه أخذها مستحقها وعقرها وقيمة ولدها يوم يختصمان فيه ، ولم يرجع الموهوبة له على الواهب بشيء ؛ لأنه لم يكن أخذ منه شيئاً . ومن اشترى جارية من رجل

(١) وفي الفرح بين المسألة مفصلة مشروحة فقال : ولو أن رجلاً اشترى من رجل جارية فاستولدها فجاء رجل فأقام البينة أنها جاريته فإنه يأخذها لأنها عين ماله فأخذ المقر لأنه سقط الحد بالشبهة فلفنه المقر فأخذ قيمة الولد ولا سبيل له على الولد لأن المشتري كان مغروراً وولد المغرور حر بالقيمة ؛ لأن الولد علق حراً في حق المستولد ويطلق رقية في حق المستحق ولا يتحول حقه من العين إلى الدل إلا بالقضاء فيعتبر قيمة الولد يوم القضاء ، ولو كان الولد ذارحاً محرم من المستحق لا يسقط الضمان عن المستولد ؛ لأن الولد لم يعتق بالفراية وإنما علق حراً بالمغرور فلا يسقط الضمان ، هذا إذا كان الولد قائماً فلو هلك الولد عنده قبل الخصومة فإنه لا يضمن شيئاً من قيمته ؛ لأن المشتري بمنزلة الغاصب وولد المصوب أمانة فلا يضمن . ولو كان الولد مات وترك مالا فكله للمشتري ولا يضمن من القيمة شيئاً لأن الولد هلك أمانة إلا إذا قتل فأخذ دية فإنه يضمن قيمته . إلى أن قال ثم المستولد يرجع على بائعه بالثمن وبقية الولد الذى كان قبل الحرية لأنه مغرور والمغرور يرجع على الغار بما غر ولا يرجع بقيمة الذى ولدت بعد الحرية لأنه مقتر فيه وليس بمغرور لأنه بالحرية والعرق أبطل . ملك نفسه فيها فانتفى الغرور وصار مقتر فلا يرجع ، ثم البائع لا يرجع عليه المشتري من قيمة الولد عند أبي حنيفة ويرجع بالثمن إلى أن قال : وليس للبائع أن يرجع بذلك على بائعه الأول عند أبي حنيفة ، وعند أبي يوسف ومحمد يرجع له ما في الشرح وزاد عليها فروعا بعضها . قلت : وهذه المسائل مسائل كتاب العتاق وسيأتى بعضها في العتاق وإنما أوردها الإمام الصاوى هنا بمناسبة دعوة نسب الولد .

(٢) وفي الفيضية قال : أبو جعفر قولها أجود .

(٣) وكان في الأصل منها والصواب منه كما في الفيضية .

(٤) كان في الأصل بائع والصواب ما في الفيضية بائعه .

(٥) وفي الفيضية وهذا أجود .

ثم مات فوطئها ابنه وهو وارثه لا وارث له غيره فأولدها ثم استحققت عليه فقضى بها مستحقها وبقرها وبقية ولدها فإن له أن يرجع على بائع أبيه إياها بالثمن الذي كان باعها من أبيه به وبقية الولد التي غرمها لمستحقها ، هكذا روى محمد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رضى الله عنهم ولم يحك في ذلك خلافاً . وقد روى الحسن بن زياد رضى الله عنه عن أصحابه في ذلك أن الولد لا يرجع بقيمة الولد التي غرمها على بائع أبيه ^(١) الجارية ^(٢) وهذا أجود من القول الأول . ومن أخذ من رجل داراً بشفعة وجب له أخذها [بها] بقضاء قاض أو بغير قضاء قاض فبناها ثم استحققت عليه لم يكن له أن يرجع على الذي أخذها منه إلا بالثمن الذي كان دفعه إليه خاصة لا بما سوى ذلك ^(٣) . ومن ادعى على رجل ألف درهم فقال المدعى عليه للقاضي : ما كان له على شيء قط فأقام المدعى البينة على ما ادعى فقضى له به فأقام المدعى عليه البينة أنه قد كان قضي المدعى هذا الألف ، قبلت بينته ^(٤) وبرى مما كان قضي به عليه . وإن

(١) كذا في الفيضية بائع أبيه وهو الصواب وكان في الأصل بائع الأمة وهو تحريف .
(٢) وفي المرحح أما إذا ملك بغير البذل كالمبة والصدقة والوصية فلا يرجع على أحد بما غرم من قيمة الولد ؛ لأنه لم يفره الواهب حيث لم يأخذ منه بدلا ولا في الميراث فإن الوارث إذا غرم يرجع على بائع مورثه ؛ لأنه قام مقام مورثه في الخصومة ، ألا ترى أنه يرد باليب ويرجع بمصة العيب لأنه قام مقام مورثه ؟ كذلك ها هنا . هذا في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن بن زياد لا يرجع الوارث بقيمة الولد على بائع الجارية من أبيه .

(٣) وفي المرحح ولو ملك بغير البذل لا يرجع وإن ملك بالبذل يرجع إلا في ثلاث مسائل إحداها أن الشفيع إذا جاء فأخذها بالشفعة فبني فيها أو غرس أغراساً ثم جاء مستحق فاستحق الدار وقلع البناء فله أن يرجع بالثمن على من أخذ الدار منه برضاه يبعاً جديداً ، هذا إذا بني الشفيع ، ولو بني المشتري قبل أخذ الشفيع في قول أبي حنيفة ومحمد له أن يأخذ الدار بالشفعة وينقض البناء ، وفي قول أبي يوسف والشافعي بالخيار إن شاء أخذ الدار مبينة ويعطيه الثمن وقيمته ، وإن شاء ترك الشفعة وليس له أن يأخذ الدار وينقض البناء ، وإذا أخذ الدار بالشفعة ونقض البناء فالمشتري لا يرجع على البائع بقيمة النقض ، لأنه لم يفره لأن البائع بالبيع لما أوجب للمشتري الملك فقد أوجب الحق للشفيع فكان على المشتري أن لا يبي حتى يسلم الشفيع الشفعة فإذا بني فقد رضى بالفرم فلا يرجع على الغير .

(٤) لأنه لم يسبق من إقراره ما يناقض دعواه ؛ لأن قوله لم يكن لك على شيء إلا أنى قضيتك دفعاً لباطل دعواك اهـ من الشرح .

كان قال ما كان له على شيء قط ولا أعرفه والمسألة على حالها ، لم تقبل بيته على قضائه المدعى المال الذى قضى به له عليه^(١) . ومن قال لرجل قد وكلنى فلان بقبض ما له عليك فصدقه على ذلك لم يكن له أن يمتنع من دفع المال^(٢) وإن دفعه إليه فضاع عنده ثم جاءه الذى له المال فأنكر أن يكون وكله فأخذ المال من الذى كان له عليه لم يكن^(٣) للمأخوذ منه المال أن يرجع على الوكيل بشيء إلا أن يكون ضمنه المال حين دفعه إليه فإنه إن كان فصل ذلك رجع عليه بالمال فأخذه منه^(٤) . ولو كان الذى عليه المال لم يصدقه^(٥) على ما ادعى من الوكالة ولكنه دفع المال إليه بدعواه الوكالة لم يكن له أن يأخذه منه بعد ذلك^(٦) وإن جاء صاحب المال فأنكر الوكالة وأخذ المال من الذى كان له عليه كان للذى عليه المال أن يرجع به على الذى كان دفعه إليه فيأخذه منه^(٧) وسواء كان ضمنه المال فى وقت دفعه إليه أو لم يضمنه إياه . ومن قال لرجل ادفع إلى ما عندك لفلان وعلى ضمانه لك

(١) لأنه سبق من كلامه ما يناقض دعواه لأنه كيف يقضى رجلاً لم يكن عرفه ، وكذلك ذكر فى الجامع الصغير : رجل ادعى على رجل أنه اشترى منه عبداً بعينه والبائع ينكر وأقام البينة ونفى القاضى ثم وجد به المشتري عبداً فأراد رده فأقام البائع البينة أنه كان أبرأه عن كل عيب فإنه لا تصح دعواه ولا تقبل بيته لأنه لما جحد البيع فهو للبراءة أجحداه ما فى المخرج فى هذا المقام .
(٢) لأنه ظهرت الوكالة بالتصديق فبعد ذلك إذا أراد أن يسترد ليس له ذلك اهـ ما فى المخرج .

(٣) وفى الفيضية يأخذ المالك من الذى كان له عليه ولم يكن الخ .
(٤) وإن حلك فى يده إن كان صدقه وضمنه أى شرط عليه الضمان وضمنه يرجع ؛ لأنه بالضمان زعيم وقال عليه الصلاة والسلام « الزعيم غارم » اهـ من المخرج .

(٥) كان فى الأصل لم يصدق وفى الفيضية لم يصدقه وهو الصواب .
(٦) وإن جحدته أو سكت فالجحد والسكوت سواء فلا يجبر على دفعه ، ولو دفع مع ذلك ثم أراد أن يسترد ليس له ذلك أيضاً ، لأنه لما دفعه إليه فصار كأنه صدقه فبعد ذلك إذا دعا الوكيل فإن أقر بالوكالة مضى الأمر على وجهه فيأخذ من الوكيل إن كان قائماً ، وإن حلك لا ضمان عليه ، وإن استهلك يضمن مثله اهـ من المخرج .

(٧) ولو أنكر الوكالة خلفه خلف فإنه يدينه من الغريم ثم الغريم يرجع على الوكيل فيأخذ إن كان قائماً ، ويأخذ مثله إن كان مستهلكاً اهـ من المخرج .

ليس لأيه^(١) وكلنى بذلك ولكنه يستجيز قبضى ، فدفعه إليه فضاغ عنده
ثم جاء فلان ، كان له أن يضمن الذى كان ماله^(٢) عنده ماله ولم يكن للذى
كان المال عنده أن يرجع به على الذى كان دفعه إليه^(٣) .

باب كيفية الاستحلاف على الدعوى

قال أبو جعفر : ومن ادعى على رجل مالا ذكره وطلب من القاضى
استحلافه له على ذلك بعد إنكار المدعى عليه عند القاضى ما ادعاه عليه المدعى
من ذلك . فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قد روى عنه فى ذلك أن القاضى لا يستحلف
له للمدعى عليه إن ذكر له المدعى أن له على دعواه بينة حاضرة ؛ ولم نجد هذه
الرواية عند محمد بن الحسن رضى الله عنه . وقال أبو يوسف رضى الله عنه
يستحلف له على ذلك ولا يمنعه من استحلافه ذكره له أن له بينة حاضرة
تشهد له على دعواه ، فإن حلف برىء ، وإن نكل عن اليمين قضى عليه
بذلك . ولا يستحلف بالله ما أقرضك ولا بالله ما أودعك ولا بالله ما غصبك ، وإنما
يستحلف فى الدين بالله ماله عليك هذا المال الذى ادعاه عليك وهو كذا وكذا
ديناراً ولا شيء منه ، ويستحلف فى الوديعة مالى قبلك هذا الكذا الذى
ادعى^(٤) ولا شيء منه ولا له قبلك حق منه ؛ لأنه إن كان استهلكه فقد

(١) وفى الفيضية أنه .

(٢) لفظ ماله ساقط من ابيضية .

(٣) وفى المشرح : وأما فى الوديعة إذا قال لفلان عندك وديعة فوكلنى بقبضها وصدقه المودع
ثم امتنع من دفعها إليه كان له ذلك بخلاف الدين ؛ لأن الدين فى الزمة بإقراره فى ملكه والوديعة
عين مال الغير فأول ما يلقى بالإقرار يلقى ملك الغير والإقرار فى ملك الغير لا ينفذ ، هذا كله إذا
ادعى الوكالة ، وأما إذا قال لم يوكلنى ولكن ادفع لى إلا أنه سيجيز قبضى فإنه لا يدفع إليه الدين
ولا العين ، وإن دفع يكون ضامناً ، ولا يرجع عليه لأنه دفع إليه على سبيل الوديعة والمودع
لا يرجع على المودع .

(٤) وفى الفيضية الذى ادعاه .

وجب له عليه باستهلاكه إياه ما يجب في استهلاك مثل ذلك^(١) . وإن ادعى عليه أنه ابتاع منه أرضاً ذكرها وحددها بجمال ذكره وأنكر ذلك المدعى عليه وطلب المدعى من القاضى استحلاف المدعى عليه له على ذلك فإن أبى يوسف رضى الله عنه قال إن كان المدعى [عليه] قال للقاضى ما بعته هذه الأرض هذا البيع الذى يدعيه على فيها ، استحلفه له القاضى بالله ما بعته هذه الأرض بهذا الثمن الذى ادعى ، وإن كان المدعى عليه قال للقاضى قد يبيع الرجل الشيء ثم يرجع إليه بإقالة أو بفسخ بيع أو بما سواه وأنا أكره^(٢) أن أقر بشيء فيلزمى فإنه يستحلفه بالله جل وعز ما بينك وبين هذا هذا البيع^(٣) الذى ادعى قائماً الساعة في هذه الأرض^(٤) ، وكذلك لو لم يعرض المدعى عليه للقاضى بشيء من هذا ولكنه قال له ما بينى وبينه هذا البيع الذى يدعى^(٥) وقال محمد رضى الله عنه يستحلف المدعى عليه في هذا كله على ما ذكر أبو يوسف رضى الله عنه في الوجه الأخير ولا يستحلفه على أصل البيع الذى يدعيه المدعى . ومن ادعت [عليه] زوجته أنه طلقها ثلاثاً فإنكر ذلك وطلبت الزوجة يمينه عليه فإنه يستحلف لها بالله ما طلقها ثلاثاً في هذا النكاح الذى تدعى أنك مقيم معها عليه^(٦) .

(١) وإنما يحلف على صورة إنكار المنكر لا على صورة دعوى المدعى وهو قول أبى حنيفة ومحمد . وقال أبو يوسف يحلف على صورة دعوى المدعى لا على صورة إنكار المنكر إلا إذا عرض المنكر للقاضى حيثئذ يحلف المدعى عليه على صورة إنكاره . وبيانه إذا ادعى عنده ودیعة أو قرصاً أو غصناً أو يعباً أو ما أشبه ذلك فهو ينكر ويقول ليس لك على شيء ، فعلى قول محمد يحلف على صورة إنكاره بالله ليس له عندك شيء ولا عليك دين . وأما على قول أبى يوسف يحلف بالله ما أودعه ولا باعه ولا أقرضه . من المرح .

(٢) وفي الهمزية وإنما أكره . (٣) هذا البيع ساقط من لفيضية .

(٤) وفي المرح إلا إذا قال المنكر للقاضى : الرجل قد يبيع ثم يفسخ أو يقبل وقد يودع ثم يسترد ، فإذا عرض للقاضى مثل هذا حيثئذ يحلف بالله ليس له عليك هذا الحق الذى يدعى وهذا السبب الذى يذكر ولا مثله ولا مثل شيء منه ولا بدله وبديل شيء منه وليس المقصد بينهما قائماً لأنه ربما يستهلك الوديعة فيجب عليه بدلها .

(٥) وفي الهمزية ادعاه .

(٦) لأنه يجوز أن يطلقها ثلاثاً ثم يعود إليه بعد زوج آخر فإن حلف يكرن كاذباً ولكن بالله ما طلقها ثلاثاً في النكاح الذى بينكما . من المرح .

ومن ادعت عليه أمة أنه أعتقها فأنكر ذلك وطلبت يمينه عليه فإنه يستحلف لها في ذلك كما يستحلف المدعى عليه الطلاق^(١) في المسألة الأولى ، وإن كان المدعى لذلك غلاماً مسلماً والمسألة على حالها استحلف له بالله ما أعتقه هذا العتاق الذي ادعى^(٢) ، وإن كان الغلام ذمياً استحلف له في ذلك كما يستحلف للأمة فيما ذكرنا ؛ لأن الأمة [قد] تترد وتلحق بدار الحرب فتسبي بعد عتاق مولاهما إياها ، والعبد الذي قد ينقض العهد ويلحق بدار الحرب فيسبي بعد عتاق مولاه إياه فيملكهما مولاهما فيكونان مملوكين له وقد كان أعتقهما قبل ذلك والعبد المسلم ليس كذلك^(٣) . ومن ادعت عليه امرأة نكاحاً فأنكر ذلك وطلبت استحلافه عليه في قول أبي يوسف ومحمد^(٤) فإنه يستحلف لها بالله عز وجل ما هي زوجتك بهذا النكاح الذي تدعيه عليك ، وكذلك المرأة إذا كانت [هي] الجاحدة والرجل هو المدعى استحلفها^(٥) بالله ما هذا زوجك كما يدعى . ومن ادعى على رجل أنه قتل وليه خطأ وأنكر ذلك المدعى عليه وطلب يمينه على ذلك فإنه قد روى عن أبي يوسف رضى الله عنه في ذلك أنه يستحلف على أصل الجناية بالله عز وجل ما قتلت فلانا هذا ، قال لأنى لا آمن أن يتأول أن الحق الواجب ما قتله^(٦) إياه إنما هو على عاقلته دونه . وأما في قياس قول محمد رضى الله عنه فيستحلف بالله عز وجل ماله قبلك ولا قبل عاقلتك الواجب فيما يدعيه عليك من قتلك فلانا ، فإن حلف على ذلك برىء ، وإن نكل

(١) وفي الفبضية بالطلاق .

(٢) وفي الفبضية ما أعتق هذا العبد الذي ادعاه .

(٣) وفي الصرح : أما إذا كان العبد مسلماً كبيراً فإنه يحلف بالله ما أعتقه ؛ لأنه بعد الحرية لا يسترى .

(٤) وفي الصرح : فلا يستحلف على قول أبي حنيفة ، وعلى قول أبي يوسف ومحمد يستحلف ، ثم على قول أبي يوسف يحلف على صورة دعوى المدعى . وعلى قول محمد يحلف على صورة إنكار النكاح .

(٥) كذا الفبضية وكان في الأصل استحلف .

(٦) وفي الفبضية في قتله .

عن اليمين ألزم إقراره بذلك^(١) وعاد حكمه إلى حكم من أقر أنه قتل فلانا خطأ ولم يعلم ذلك إلا بقوله فالهدية عليه في ماله .

كتاب العتاق^(٢)

قال أبو جعفر : ومن أعتق من عبده جزءاً فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول : يعتق منه ذلك الجزء ويصعب [له] في بقية قيمته . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما هو حرٌّ كله ولا سعاية عليه^(٣) وبه نأخذ . ومن أعتق عبده على مال فإن قبل ذلك منه في مجلسه الذى يعلم فيه به قبل أن يقوم منه أو يأخذ في عمل آخر أو في كلام آخر عتق ولزمه لذلك المال ، وإن رد ذلك أو لم يقبله حتى قام من مجلسه أو أخذ في عمل آخر أو في كلام آخر بطل ذلك القول فلم يعمل بعد ذلك وعاد العبد مملوكاً لمولاه . ومن قال لعبده إذا أدت ألف درهم فأنت حر كان العبد بهذا القول مأذوناً له في التجارة ، فإن أدى إلى مولاه ألف درهم كما قال له مولاه عتق ، وإن أحضر الألف إلى مولاه فأبى مولاه قبول ذلك أجبر على ذلك . ومن أعتق عبده كان المال الذى اكتسبه قبل العتق للمولى لا للعبد . ومن قال لعبده أنت حر وعليك ألف درهم كان حراً بغير شيء في قول أبي حنيفة رضى الله عنه . وأما في قول أبي يوسف ومحمد رضى الله عنهما فإن قبل ذلك العبد كان حراً وكان عليه المال الذى جعله مولاه عليه بالعتق ، وبه نأخذ . ومن قال لعبده أنت حر إن شاء الله أو قال لزوجه أنت طالق إن شاء الله لم يعتق العبد ولم تطلق المرأة^(٤) . ومن قال لعبده أنت حر إن شاء فلان

(١) وفي الفرج فعلى قول أبي يوسف يحلف بالله ما قتلته ، وعلى قول محمد ليس له عليك الدية ولا على عاقبتك ، فإن حلف برىء وإن نكل قضى عليه كما إذا أقر .

(٢) وفي الفبضية العتق مكان العتاق .

(٣) الأصل عند أبي حنيفة رحمه الله أن العتق يتجزأ فإذا عتق بعضه لا يعتق كله ، وعند أبي يوسف ومحمد لا يجزأ فإذا أعتق بعضه عتق كله . شرح الاسبيجاني .

(٤) وفي الفرج ولو قال أنت حر إن شاء الله لا يقع ، وكذلك لو قال أنت حر بمشيئة الله =

فشاء فلان ذلك قبل أن يقوم من مجلسه [الذى يعلم ذلك فيه وقبل أن يأخذ فى عمل آخر وكلام آخر] عتق العبد^(١) ، وكذلك لو قال له أنت حر إن شئت أنت كان كذلك أيضاً . ولو قال له أنت حر إن دخلت الدار أو إن دخل زيد الدار كان كما قال ، فإذا^(٢) دخل الدار التى جعله حراً بدخوله إياها عتق ولا يعتق قبل ذلك ، وللمولى أن يبيع العبد فى هذا وفى كل ما جعله حراً إذا كان شيئاً قبل أن يكون ذلك الشيء . وكذلك كل^(٣) من أعتق عبده إذا كان [شيئاً] ذكره كان له أن يبيعه قبل ذلك الشيء إلا فى قوله أنت حر بعد موتى فإنه لا يكون له بعد هذا القول يبيعه ولا تملكه غيره بغير البيع ؛ لأنه يكون بهذا القول مدبراً . ومن قال لعبده أنت حر على أن تخدمنى أربع سنين فقبل عتق حينئذ وكان عليه أن يخدم مولاه أربع سنين من حينئذ ، فإن مات العبد بعد ذلك وقد كسب مالا أو مات مولاه قبل الخدمة كان على العبد إن كان حياً أو فيما ترك إن كان ميتاً قيمة نفسه لمولاه إن كان مولاه حياً ، أو لورثة مولاه إن كان مولاه ميتاً فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف رضى الله عنهما .

== ولو قال إن لم يشأ الله أو قال إن شاء هذا الحائط أو إن لم يشأ لا يقع فى هذا كله ، الأصل فى هذا أنه متى علق بمشيئة من لا تظهر مشيئته فإنه يافو كله ولا يعتق ، ولو قدم المشيئة فقال إن شاء الله فأنت حر لا يعتق ، ولو قال إن شاء الله أنت حر لا يعتق فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف ، وعلى قول محمد يعتق . ولو قال إن شاء الله وأنت حر لا يصح الاستثناء ويعتق بالإجماع .

(١) وفى الشرح ولو قال أنت حر إن لم يشأ فلان فعلق بمشيئة فلان ، فإن قال فى مجلس علمه شئت لا يعتق . ولو قال لا أشاء يقع لا بقوله لا أشاء واسكن لإعراض عن المجلس ، ألا ترى أنه إذا قال إن لم يشأ فلان انبوه فأنت حر فإن قال شئت لا يقع . ولو قال لا أشاء لا يعتق ، لأن له أن يشاء بعد ذلك مدامت مدة باقية إلا إذا مضى اليوم ولم يشأ فكذلك فى الفصل الأول إذا أعرض عن المجلس قبل المشيئة يقع .

(٢) كان فى الأصل وإذا والصواب ما فى الفيضية فإذا .

(٣) وفى البنية وكذلك ما عتق عبده إذا كان نبيء ذكره كان له أن يبيعه قبل ذلك الشيء إلا فى قوله أنت حر بعد موتى الخ . وفى الشرح قال يجوز للرحل بيع العبد وإخراجه عن ملكه فى العتق بمعنى بالشرط قبل وجود الشرط . لأن تعاقب العتق بالشرط لا يزيل ملكه وهو أن يقول إن دخلت الدار فأنت حر فإن دخل لا يعتق ويجوز بيعه ، فإذا باعه ثم اشتراه إن كان دخل قبل الشراء سبعت له لأن له لم يرجد شرط حثه . وكذلك هذا الجواب فى كل عتق معلق بالشرط إلا التدبير خاصة .

وقال محمد رضى الله عنه عليه قيمة خدمته أربع سنين^(١) وهذا قول أبى حنيفة رضى الله عنه الأول ، وبه نأخذ . ومن قال لعبده أنت حر بعد موتى على ألف درهم فالقبول لذلك إنما يكون بعد موت مولاه [لا] فى حياته ، وإن قال له إذا مت فأنت حر على ألف درهم فإن أبى حنيفة ومحمد رضى الله عنهما قالوا هذا والأول سواء^(٢) ، والقبول فيه من العبد إنما يكون بعد موت مولاه ، وقد كان أبو يوسف رضى الله عنه يقول هذا القول أيضاً ثم روى أصحاب الإملاء عنه أنه قال فى هذا لا يكون القبول فيه إلا فى حياة المولى لا على حكم ما يكون عليه القبول لو قال له أنت حر على ألف درهم^(٣) ، وبه نأخذ . ومن أعتق عبداً بينه وبين آخر وهو معسر^(٤) فشريكه بالخيار ، إن شاء أعتق ، فإن أعتق كان

(١) وأصل المسألة أن من باع العبد من نفسه بجمارية ثم استحققت الجارية ، فعلى قول أبى حنيفة وأبى يوسف يرجع المولى عليه بقيمة نفسه وعلى قول محمد يرجع بقيمة الجارية ، وكذلك لو لم تستحق ولكن وجد بها عيباً فردها (يكون) على هذا الاختلاف ، هذا إذا كان عيباً فاحشاً وإن كان غير فاحش كذلك عندهما ، وعند محمد لا يدر على رده ؛ لأنه يجعل هذا مبادلة مال بغير مال فأشبهه النكاح والمرأة لا تدر على رد المهر إلا فى العيب الفاحش وإنما يرجع فى الاستحقاق بقيمة ما استحق لأبهر المثل كذلك فى العبد . انتهى من المرح .

(٢) وفى المرح إذا قبل بعد الوفاة لا يعتق بالقبول حتى يعتقه الورثة أو الوصى لأن الأصل أن كل عتق تأخر وقوعه بعد الموت ولو بساعة لا يعتق إلا بالإعتاق . ألا ترى أنه لو قال لعبده أنت حر بعد موتى بشهر لا يعتق بالموت حتى يعتقه الورثة بعد شهر ، ثم الوصى يملك عتقه تحقيقاً لا تعليقاً حتى لو قال أنت حر إن دخلت الدار فإنه لا يعتق بدخول الدار ، والوارث يملك عتقه تحقيقاً وتعليقاً ، فلو علقه بدخول الدار يعتق بدخولها ، وكذلك لو أعتقه عن كفارة يمينه أو دبره فيعتق ويكون عن الميت ولا يجوز عن الكفارة والولاء من الميت لامن الوارث . وهذا قول أبى حنيفة ومحمد .

(٣) فإذا قبل صح التدبير ولا يلزمه المال ؛ لأن عبده لا يعتق بالقبول لأنه جعل القبول شرطاً لوقوع العتاق بعد الموت فصار هذا تدبيراً مقيداً فإذا مات عتق ولا يلزمه من المال شيء لأنه لم يلزم وقت القبول فلا يلزمه وقت وقوع العتاق ، وأجمعوا أنه لو قال أنت حر على ألف درهم بعد موتى فالقبول فى هذا بعد الوفاة لا فى حالة الحياة .

(٤) وفى المرح : وإنما يعتبر البيان وقت العتق ، فإن كان موسراً وقت العتاق يضمن ، وإن أفسر بعد ذلك لا يسقط ، وإن كان معسراً وقت العتق لا ضمان عليه وإن أيسر بعد ذلك ؛ لأنه إذا كان موسراً فصار جانباً بالعتق لأنه يمكنه أن يعتقه من حيث لا يضر شريكه ، وهو أن يشتري نصيب شريكه فلما أعتق قبل الشراء فقد أضر به على قول أبى يوسف ومحمد ؛ لأنه عتق السكر ، وأبو حنيفة يقول لم يعتق كله ، فقد أدخل باعتاقه ضرراً بالآخر من حيث لا يملك إخراجه عن ملكه إلى ملك الغير فصار جانباً فيعتبر اليسار وقت الجنابة ، وإن كان معسراً وقت الإعتاق فلم يضر جانباً لأنه =

(٢٤)

الولاء بينهما نصفين ، وإن شاء استسعى العبد في نصف قيمته ، فمضى أدى ذلك إليه عتق وكان الولاء بينهما نصفين ؛ وإن كان الذى أعتق موسراً كان شريكه بالخيار ، إن شاء أعتق وكان الولاء بينهما نصفين ، وإن شاء استسعى الغلام في نصف قيمته ، فإذا أدى ذلك إليه عتق وكان الولاء بينهما نصفين ، وإن شاء ضمن المعتق الأول قيمة نصيبه كانت من العبد ، فإن ضمنه ذلك رجع به المضمن^(١) على العبد فاستسماه فيه فإذا أدى ذلك إليه عتق وكان الولاء كله للمعتق الأول ، وهذا قول أبى حنيفة رضى الله عنه . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : إذا أعتق أحدهما كان العبد حرّاً كله ، فإن كان المعتق موسراً ضمن لشريكه نصف قيمة العبد ، وإن كان معسراً سعى العبد في نصف قيمته للذى لم يعتق ، ولا يرجع العبد على المولى المعتق^(٢) ولا يرجع المولى على العبد بشيء ، وبه نأخذ . ومن أعتق أم ولد له ولرجل آخر وهو موسر لم يضمن لشريكه من قيمتها شيئاً ولم تسع المعتقة لشريكه أيضاً في شيء من قيمتها في قول أبى حنيفة رضى الله عنه ، وكذلك لو كان معسراً في قوله . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : إن كان [موسراً] ضمن لشريكه قيمة نصيبه منها ، وإن كان معسراً سعت المعتقة لشريكه في قيمة نصيبه منها ، وبه نأخذ . ومن دبر عبداً بينه وبين آخر فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال شريكه بالخيار ، إن شاء دبر كما دبر فكان مدبراً لهما ، وإن شاء أعتق ، فإن كان أعتق كان لشريكه أن يضمه قيمة نصيبه مدبراً ، أو إن شاء استسعى العبد في قيمة نصيبه منه ، فإذا أداها إليه عتق وكان لشريكه أن يستسعى العبد في قيمة نصيبه منه ، وليس له في هذا الوجه أن يضم شريكه قيمة

== تصرف في نصيبه ، لأنه لا يمكنه الصراء فلا يقدر أن يتقرب إلى الله تعالى إلا على هذا الوجه فلم يهرجانياً فلا ضمان عليه وإن أيسر بعد ذلك ، ثم مقدار اليسار ذكر في رواية العتاق : إذا كان له من المال والعروض مقدار قيمة نصيب شريكه فإنه يضمه ، وإن كان أقل من ذلك فإنه لا يضمه .

(١) وفي الفيضية المعتق مكان المضمن .

(٢) من قوله ولا يرجع العبد الخ ساقط من الفيضية .

نصيبه من العبد ، وإن شاء ترك العبد على ما هو عليه فكان شريكه منه مدبراً ونصيبه منه غير مدبر . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : قد صار العبد مدبراً كله بتدبير الذى دبره من موليه وعلى الذى دبره لشريكه ضمان قيمة نصيبه منه ، موسراً كان أو معسراً ، وبه نأخذ^(١) . وإذا كان العبد بين رجلين فقالا له : إذا متنا فأنت حر لم يكن بذلك مدبراً وكان لهما أن يبيعا^(٢) ، وإن مات أحدهما صار مدبراً من قبل الباقي^(٣) وكان حكمه حكم عبد بين رجلين دبره أحدهما . وإن كان كل واحد من موليه قال له : إذا مت فأنت حر وقد دبرتك ، أو قد دبرت نصيبى منك فخرج القولان من الموليين جميعاً كان العبد مدبراً لهما ولم يكن لواحد منهما بيع نصيبه منه فأيهما مات عتق نصيبه من المدبر وسعى المدبر للآخر في قيمة نصيبه منه مدبراً وكان ولاؤه لموليه جميعاً . ومن مات من مولى أم الولد عتقت ولم تسع للآخر في شيء في قول أبي حنيفة رضى الله عنه . وأما في قول أبي يوسف ومحمد رضى الله عنهما فتسعى في نصف قيمتها أم ولد^(٤) ، وبه نأخذ . وإذا كانت

(١) هذا إذا كان أحدهما أسبق من الآخر . أما إذا خرج الكلام منهما جميعاً فعلى قول أبي حنيفة صح التدبير في النصف والعتق في النصف ولكن يجعل كأنه دبر أحدهما ثم أعتق الآخر ، وعلى قول أبي يوسف ينفذ العتق ولا ينفذ التدبير فيجعل كأنه أعتقه أحدهما ثم دبر الآخر فالتعق ينفذ والتدبير لا ينفذ ، وعلى قول محمد ينفذ التدبير ويصح العتق إلا أن العتق يغلب فيعتق كله ، فالمدبر يرجع على المعتق فيضمنه نصف قيمته مدبراً والولاء بينهما نصفان . هذا إذا علم ، وإن كان لا يعلم كيفما كان فعلى قولهما يجعل كأنه خرج الكلام منهما جميعاً ، وعلى قول أبي حنيفة يصح التدبير ويصح العتق والولاء بينهما ويرجع بربع قيمته مدبراً على المعتق لأن العتق لو كان سابقاً فالتدبير يكون ميراثاً له ، وإن كان التدبير سابقاً فيجب الضمان ، فإذا كان لا يعلم يرجع نصف الضمان وهو ربع القيمة مدبراً اه من الفرح .

(٢) كان في الأصل أن يبيعا به والصواب ما في الفضية أن يبيعا .

(٣) وفي الفرح : ولو أنهما قالوا إذا متنا فأنت حر وخرج الكلام منهما معاً لا يصير مدبراً إلا إذا مات أحدهما يكون نصيبه موروثاً لورثته وصار نصيب الآخر مدبراً فورثة الميت بالخيار إن شاءوا دبروا ، وإن شاءوا استسعوا ، فإذا مات الآخر عتق من الثلث .

(٤) وإذا كانت جارية بين رجلين فجاءت بولد فادعاه أحدهما ثبت النسب وعتق الولد وصارت الجارية أم ولد له ويقرم لشريكه نصف قيمة الجارية مع نصف العقر موسراً كان أو معسراً ؛ لأن هذا ضمان حبس فيستوى فيه اليسار والعسا (الإعسار) فبعد ذلك إذا جاءت بولد لحكمه حكم الأم =

المدبرة بين رجلين فجاءت بولد فادّعاه أحدهما كان ابنه وكان عليه لشريكه ضمان قيمة نصيبه منه مدبراً ولم تكن المدبرة بذلك أم ولد للذي أولدها خارجة عن تدبير الآخر ولكنها تبقى مدبرة لها على حالها ؛ غير أن نصيب القبي أولدها إن توفى الذي أولدها يكون حراً من جميع ماله ، ولم يقولوا^(١) ذلك قياساً إنما قالوه استحساناً ، وكان القياس عندهم ألاّ يثبت نسب الولد من الذي ادّعاه^(٢) لما قد وقع فيه من التدبير من صاحبه ، وهو قول زفر رضى الله عنه ،

== إذا نفي ، وإذا ادعى غمكه حكم الولد الأول . ولو جاءت بولد فادّعياه جميعاً ثبت النسب منهما وصارت الجارية أم ولد لها ويجب لكل واحد نصف القيمة ونصف القر فيصير قصاصاً ، فبعد ذلك إذا جاءت بولد فهي أم ولد لها ولا يثبت نسب من أحدهما حتى توجد الدعوة ؛ لأن ولد أم الولد ثابت النسب مالم ينف إلا إذا حرم الفرج على المولى بنكاح أو تقيل لها أباه أو ابنه فلا يثبت النسب ويكون ولد أم الولد هاتناً ؛ لأن الجارية إذا كانت بين اثنين لا يحمل لأحدهما وطؤها فإذا ادّعاه أحدهما بعد ذلك يثبت النسب ويعتق ولا ضمان عليه عند أبي حنيفة ، وعند أبي يوسف ومحمد يضمن نصف قيمته ، لأن ولد أم الولد كأم الولد ، ثم أم الولد إذا كانت بين اثنين فأعتقها أحدهما يعتق (نصفها) ولا ضمان عليه لفرىكه عند أبي حنيفة ، وعند أبي يوسف ومحمد تعتق كلها ولكن يفرم لفرىكه نصف القيمة إن كان موسراً ، وتسمى الجارية إذا كان موسراً ، وكذلك لو مات أحدهما عتقت ولا سعاية عليها عند أبي حنيفة ، وعند أبي يوسف ومحمد تسعى في نصف قيمتها ، فكذلك هاتنا إذا ادعى أحدهما الولد الثاني عتق ويضمن إن كان موسراً ، وإن كان موسراً سعى للآخر عندهما . انتهى من الشرح .

(١) وفي الفضية فهم ليس (كذا) يقولون .

(٢) وفي الشرح : ولو كانت مدبرة بين رجلين جاءت بولد فلا يحلو لما أن يدعيه أحدهما أو يدعياه جميعاً والقياس أن لاتصح الدعوة لسريان التدبير فيها من كل واحد ، وهو قول زفر واختيار الطحاوى . وأما في الاستحسان تصح الدعوة ، فإذا ادّعياه جميعاً ثبت النسب منهما وصارت الجارية أم ولد لها وبطل التدبير ؛ لأن عتق الاستيلاء خير لها من التدبير ؛ لأن عتق الاستيلاء ينفذ من جميع المال والتدبير ينفذ من ثلث المال . وأما إذا ادّعاه أحدهما ثبت النسب منه وصار نصيبه من الجارية أم ولد له وغرم لفرىكه نصف القر ونصف قيمة الجارية مدبراً للآخر ويفرم نصف قيمة الولد مدبراً للآخر في قولهم جميعاً ، فإن مات الذي ولدته منه أولاً عتق نصيبه بغير شيء ، لأن نصيبه أم ولد وتسمى في نصيب الآخر في قولهم جميعاً ، لأن نصيب الآخر مدبر فإذا مات الآخر قبل أن يأخذ السعاية سقطت عنها السعاية إن خرجت من ثلث مال الباقي في قول أبي حنيفة ، وفي قول أبي يوسف ومحمد لا تسقط عنها السعاية بموت الباقي لأن السعاية وجبت عليها بد الحرية فلا تعبر بموت الباقي . ولو مات الذي لم تلد منه أولاً عتق نصيبه من الثلث ؛ لأن نصفها مدبر له ولا تسعى في نصيب الآخر في قول أبي حنيفة لأن نصفها أم ولد له ، وتسمى في قول أبي يوسف ومحمد ، وبعد ذلك إذا جاءت بولد فادّعاه الآخر القياس أن لا يثبت وفي الاستحسان يثبت كما قلنا في الجارية بين اثنين ==

وبه تأخذ . ومن قال لعبيده أحداً حر لا ينوي واحداً منهما بعينه عتق أحدهما ويقال للمولى أوقع العتاق على أيهما شئت ، فأيهما أوقعه عليه كان حُرّاً وبقى الآخر مملوكاً على حاله ، ولو لم يوقع العتق حتى باع أحدهما ، أو وهبه ^(١) ، أو تصدّق به ، أو أخرجه من ملكه ^(٢) بما سوى ذلك ، أو دبره ، أو كاتبه عتق الآخر ، وكذلك لو مات أحدهما عتق الآخر ، ولو لم يكن شيء من هذا ولم يمت واحد من العبدین ولكن المولى مات عتق من كل واحد منهما نصفه وسعى لورثة مولاه في نصف قيمته وكان حكمه في حدوده ^(٣) وفي موارثه وفي سائر أموره كحكم المكاتب في قول أبي حنيفة رضي الله عنه حتى يفرغ من سعيته . وأما في قول أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهما فحكمه في حال سعيته كحكم الحر ^(٤) . وكذلك كل من وجبت عليه سعاية في شيء من قيمته

== جاءت بولد في بطنين مختلفين فادعى أحدهما الكبرى والآخر الصغرى يثبت نسب الكبرى من مدعى الكبرى وثبت نسب الصغرى من مدعيها استحساناً ، كذلك ههنا ، ويغرم للمستولد الأول نصف المقر ولا يغرم قيمة الولد عند أبي حنيفة ، وعند أبي يوسف ومحمد يضمن إن كان موسراً ويسمى الولد إن كان مصرراً .

(١) وفي الصرح وإذا كان عبدان لرجل أو أمتان فقال أحداً حر فإنه يعتق أحدهما بغير عينه فإدام حياً يجبر على البيان لأنه هو المجل فإليه بيانه ، ثم البيان قد يكون صريحاً وقد يكون دليلاً ، فالصرح أن يقول اخترت أن يكون هذا حراً باللفظ الذي قلت . إلى أن قال : وأما الدليل هو أن يخرج أحدهما من ملكه بالبيع أو بالهبة أو بالصدقة أو كاتباً أو دبراً أو رهن أو أجر ، وكذلك لو باع أحدهما على أنه بالخيار أو على أن العتري بالخيار أو باع يعباً فاسداً وقبضه المشتري فإنه يكون ياباناً في هذا كله . وإن وطئ أحدهما إن علق يكون ياباناً بالإجماع فإن لم تعلق قال أبو حنيفة لا يكون ياباناً وقال أبو يوسف ومحمد : يكون ياباناً . وروى محمد بن سماعة عن أبي يوسف أنه قال : لو قبل أحدهما بمهوه أو لمس أحدهما بمهوه أو نظر إلى فرج أحدهما بمهوه أو سا (كذا) أحدهما يكون ياباناً ولو استخدم أحدهما لا يكون ياباناً بالإجماع ... الخ .

(٢) كان في الأصل من ملك والأصوب ملكه كما هو في الفيزية .

(٣) وفي الفيزية في حرته .

(٤) وفي الصرح فإذا مات قبل البيان انقسم ذلك عليهما ولا يملك الورثة البيان ، خلاف ما لو أعتق أحد عبده ثم نسي لا يجبر على البيان ، لخافة أن يسرق الحر ، ولكن لو بين الورثة يصح بيانهم ؛ لأنه اختلط عد بمر ، فإذا مات يملك الورثة البيان (أي في الذي نسي ثم مات) والله أعلم ، ولو كان له عشر إماء بمنع عن وطنهن واستخدامهن . والحيلة فيه يعقد عليهن عقد ==

سبب عتاق دخله فحكه في كل واحد من القولين اللذين ذكرنا على ما وصفنا من قول قائله . ومن دبر^(١) عبده^(٢) فمات عتق من ثلثه فإن كان لامال له غيره عتق ثلثه وسعى في ثلثي قيمته لورثة مولاه ؛ إلا أن تميز ذلك له الورثة بعد موت مولاه وهم بالغون أصحاب العقول فيبرأ بذلك من السعاية ويكون ولاؤه كله لمولاه . وإن مات مولاه وعليه دين أكثر من قيمته سعى في قيمته فقضى بها دين مولاه وعتق^(٣) . ومن قال لعبديه أحدا خُر ثم قتلها رجل واحد بضربة واحدة أو بحائط ألقاه عليهما كانت عليه دية وقيمة وهي نصف

= النكاح فيحل الفرج . ولوبايعهن جلة يفسخ البيع في الكل . ولوبايعهن على الانفراد يجوز البيع إلا الباقية فإنها تعتق ويكون بياناً . قلت : والحيلة هذه إذا لم تكن له أربع سواها فإن كانت فلا تنفع الحيلة إذن . فتلبه .

(١) كان في الأصل خبر وهو تصحيف والصواب ما في الفضية دبر .

(٢) وفي الفرج ثم التدبير على وجهين : مطلق ومقيد . فالمقيد أن يقول أنت حر إن مت من مرضى هذا أو إن مت في سفرى هذا ، فهذا تدبير مقيد فيجوز بيعه ، فإن لم يبع حتى مات عتق لوجود العسر ، فإن كانت جارية وفي بطنها ولد عتق تبعاً للأم ، وإن كان الولد منفصلاً ينظر ، إن كان العلوق بعد القول بذلك لا يعتق بالإجماع ، وإن كان الولد في البطن وقت التعليق به ثم انفصل قبل الموت لا رواية لهذا ولكن على قياس قول أبي حنيفة وجب أن يعتق بالموت بذلك اللفظ السابق على سبيل الاستناد ، والولد كان في البطن فقد استحق العتاق بذلك اللفظ فوجب أن يعتق كما قال في الجامع الكبير في رجل قال لأمه أنت حرة قبل موت فلان بمهر فولدت بعد ذلك بخمسة عشر يوماً ثم مات فلان تمام الشهر فإنها تعتق ويعتق الولد على قول أبي حنيفة ، وإن كان باعها ثم اشتراها ثم مات تمام الشهر لا يعتق أحدهما على قول أبي حنيفة ، لأنه وجد ما يمنع الاستناد وهو الخروج عن الملك ، وعلى قولهما تعتق الجارية ولا يعتق الولد . ولو باع الأم دون الولد يعتق الولد عند أبي حنيفة ، وعند أبي يوسف ومحمد لا يعتق . ولوبايع الولد وبقيت الأم عتقت الأم بالإجماع إلى أن قال : وأما التدبير المطلق وهو أن يقول أنت حر بعد موتى أو قال إن مت فأنت حر أو قال قد دبرتك فصار هذا مدبراً على الإطلاق فلا يجوز بيعه وإخراجه عن ملكه بوجه من الوجوه كالهبة ولصدقة ونحو ذلك عندنا ، وعند الشافعي يجوز بيعه ، ثم يجوز عندنا الاستخدام والاتقاع به ، ويجوز وطؤها إن كانت جارية والمكاسب للدولة . وإذا مات عتق من الثلث فإن كان يخرج من ثلث عتق كله . وإذا لم يكن له مال عتق ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته .

(٣) وفي الفرج : وإن كان عليه دين أكثر من قيمته يسعى في جميع قيمته ؛ لأن الدين مقدم على الوصية ، وإن كان الدين أقل يسعى في قدر الدين ، والزيادة على الدين ثلثها وصية له ويسعى في ثلثي الزيادة . هذا في الموت . وإن قتل مولاه إن كان عمداً يقتل وإن كان خطأ يسعى في جميع قيمته لأجل الجنابة ولكن رداً للوصية لأنه لا وصية لأماتل .

قيمة كل واحد منهما لورثته وما يفرمه من قيمة كل واحد منهما لمولاه ^(١) .
ولو لم يقتلها رجل واحد ولكن قتل كل واحد منهما رجل على حدة إلا أن
ذلك كان من القتالين معاً كان على كل واحد منهما قيمة الذي قتل عبداً
لا شيء عليه غير ذلك ^(٢) ، ولو قطع قاطع أيديهما كان عليه في ذلك أنصاف
قيمتها لمولاهما ، أوقع المولى بعد ذلك العتق على أحدهما أو لم يوقمه حتى مات .
ولو كان مكان العبدین أمتان ^(٣) فجاءت كل واحدة منهما بولد ثم أوقع المولى
العتق على إحداها عتقت وعتق ولدها معها ^(٤) . ومن قال لأمتيه إحداً كما حُرّة
ثم جامع إحداها لم يكن بذلك مختاراً لها في قول أبي حنيفة رضي الله عنه ،
وكان به مختاراً لها في قول أبي يوسف ومحمد رضي الله عنهما ، وبه نأخذ ^(٥) .
ومن قال لأمتيه إحداً كما مدبرة قيل له أوقع التدبير على أيتها شئت ، فإن لم
يفعل حتى جامع إحداها لم يكن بذلك مختاراً لها في قولهم جميعاً ^(٦) . ومن
كانت له جارية فقال لها : إن كان أول ولد تلدينه غلاماً فأنت حرة ،
فولدت غلاماً وجارية فتصادقوا على أنهم لا يدرون أيهما ولدت أولاً فإنه يعتق
نصف الأم والغلام عبد ، والبنت يعتق نصفها وسعى كل واحد من الجارية ومن
ابنتها في نصف قيمتها لمولاهما ^(٧) وإن قال مولى الجارية ولدت الجارية أولاً

(١) وفي المرح : لأنه قتل حراً وعبداً ولم يكن أحدهما أولى من الآخر فيجب نصف قيمة كل واحد للمولى ونصف دية كل واحد لورثة ذلك المقتول ، فإذا صرف العتق إلى أحدهما وقال كنت عنيته بذلك اللفظ لا يصدق في حق الآخر ويدفع إلى من يرثه نصف القيمة مع نصف الدية .
(٢) وفي المرح إن كان على التماقب قتل الأول أرض العبد للمولى وعلى الثاني أرض الحر لورثته ، وإن كان ممأً يجب على كل واحد قيمة المقتول ؛ لأن لكل واحد أن يقول قتل عبداً ولم أقتل حراً ، ويكون قيمة للمولى وقيمة بين (ورثة) المقتولين لصقين .

(٣) كان في الأصلين أمتين .

(٤) لما أن الولد كان في النظر وقت الإعناق والبيان يكون لذلك الواقع فتعتق مع ولدها . المرح .

(٥) وفي الفيضية وقول أبي يوسف أحب إلينا .

(٦) لأن التدبير لا يزيل ملك المنافع . من الشرح .

(٧) وفي المرح : وإن اتفقا على أنها لا يعلمان أيهما خرج أولاً فالغلام يكون رقيقاً ، وتمتق الأم ونصف الجارية ، لأنهما تعتقان في حال وترقان في حال ، فيعتق من كل واحد نصفها وتسمى في نصف قيمتها ، وروى عن محمد أنه قال لا يعتق واحد منهما .

كان القول قوله في ذلك مع يمينه على علمه ، وإن ادعت الأم أن الغلام أولاً وأنكر ذلك المولى حلف المولى ، فإن نكل عن اليمين عتقت الأم والابنة دون الابن^(١) واليمين على العلم ، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رضى الله عنهما ، وهو قول محمد بن الحسن رضى الله عنه الأول ، ثم قال بعد ذلك إذا تصادقوا على أنهم لا يعلمون أى الولدين ولد أولاً لم يعتق من الجارية ولا من وليها شيء ؛ لأنه لم يعلم وقوع العتاق فيستعمل فيه الأحوال ، وبه نأخذ^(٢) . ومن شهد عليه شاهدان أنه أعتق عبده والعبد ينكر ذلك والمولى ينكره أيضاً لم تقبل شهادتهما على ذلك في قول أبي حنيفة رضى الله عنه وقبلت في قول أبي يوسف ومحمد رضى الله عنهما . وبه نأخذ^(٣) ولو كان مكان العبد في هذا أمة والمسألة بمجالها كانت الشهادة في ذلك مقبولة في قولهم جميعاً . وأمهاة الأولاد يعتقن من جميع

(١) وفي المرح : أما إذا كان الغلام (أى أولاً) فقد رق الغلام وعتقت الأمة والجارية لأنه على عتقها يكون الغلام أولاً وقد وجد ؛ لأن الملق بالمرط ينزل عند وجود المرط ، فالغلام انفصل والأم رقيق وتمتق الأم بعد ذلك ، فلذلك رق الغلام ، وتمتق الجارية تبعاً للأم . ولو كانت الجارية هى الأولى لا يعتق واحد منهم ؛ لأنه عدم شرطه . ولو اختلفا فالقول قول المولى ؛ لأن الجارية هى الأولى ؛ لأنه ينكر العتق فالقول قول المنكر .

(٢) ثم ذكر في المرح مسألة تعليق عتق الأمة بالحبل وذكر فروعا كثيرة إلى أن قال : وإذا قال لأخته أول ولد تلدينه فهو حر أو قال إذا ولدت ولداً فهو حر أو قال متى ولدت ولداً فهو حر فولدت ولداً ميتاً ثم ولدت ولداً حياً يعتق الحى عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف ومحمد لا يعتق . ولو قال لها إذا ولدت ولداً فأنت حرة أو قال فاصراًتى طالق فولدت ولداً ميتاً عتقت فطلقت المرأة .

(٣) قوله وبه نأخذ ساقط من الفيضية ومكانه هو الحق . وفي المرح : وإذا شهد شاهدان على رجل أنه أعتق عبده والعبد يدعى أنه حر يقبل ، وكذلك إذا كان العبد ينكر ولكن رجل ادعى على العبد الجناية أو القذف فادعى أنه حر وجب له عليه ثمانون جلدة والعبد والمولى ينكران نقل الشهادة بالإجماع ويقضى القاضي بحريته ، وإن كان العبد ينكر وليس أحد يدعى عليه حقاً فإنه لا تقبل هذه الشهادة عند أبي حنيفة ، وعند أبي يوسف ومحمد تقبل ، وبمثله لو كان مكان العبد أمة تقبل بالإجماع ، وكذلك إن شهد شاهدان على رجل أنه قال لعبديه أحداً حر والعبدان يدعيانه أو يدعيه أحدهما وهو ينكر تقبل عند أبي يوسف ومحمد ، ولا تقبل عند أبي حنيفة ، وإن شهد بذلك بعد الوفاة إن قالوا كان ذلك في الصحة فهو على الاختلاف أيضاً وإن قالوا ذلك كان في المرص قبل بالإجماع ، ويمتق من كل واحد نصفه على اعتبار الثلث .

المال ، ولا يعين ولا يوهب ولا يملك على موالين^(١) . ولا تكون الجارية بما ولدت من مولاها أم ولد حتى تلد ما يستبين خلقه أو بعض خلقه فتكون بذلك أم ولد . ومن تزوج مملوكة فأولدها ثم إنه ملكها باقتناع أو بشهر صارت بذلك أم ولد له في حكمها لو كان أولدها وهو يملكها^(٢) . وإذا جاءت أم الولد بولد كان ابن مولاها ، وإن نفاه بحضرة ولادتها إياه اتفق منه ولم يثبت نسبه منه وكان [ابن] أم ولد يعتق بموت مولاة حكما بعنق أمه ، ولا سبيل لمولاة إلى تملكه غيره ، كما لا يكون ذلك له في أمه . وإن لم ينفعه عند ولادتها [إياه] ولكنه نفاه بعد ذلك كان حكمه في الوقت الذي يجوز له أن ينفعه فيه حكم الزوج في نفي ولده من زوجته^(٣) على ما ذكرنا في ذلك في أبواب اللعان من كتابنا هذا . وللرجل تزويج أم ولده كما له تزويج أمته . وإذا عتقت أم الولد بموت مولاها أو بتعجيله عتقها في حياته كان ما كان لها من مال لمولاها^(٤) لا شيء لها^(٥) منه . وجائز للرجل الوصية لأم ولده . ومن قال لعبده أنت حر قبل موتي بشهر كان كما قال ، فإن مات المولى بعد هذا القول بأقل

(١) وفي الفرح قال : وأمها الأولاد يعتق موت سيدهن ، ولا سعاية عليهن ، ولا يعين ولا يوهب ولا يستعين في الدين لأن عتقهن من جميع المال وإنما تجب السعاية في الدين إذا كان العتق وصية وعتقهن ليس بوصية ؛ وإن قتلت مولاها عتقت لأن تحت القتل موت ، فإن كان عمدا يقتص ، وإن كان خطأ لا شيء عليها لأن القيمة لو وجبت للمولى على المولى تجب على نفسه لنفسه .

(٢) وفي الفرح : ولو أقر أن الجارية ولدت منه إن كان القول في الصحة صارت أم ولده وعتقت من جميع المال بموته ، وإن لم يكن معها ولد صارت أم ولده ولكن حكمها حكم المدبر عتقها من ثلث المال .

(٣) فإذا جاءت بولد بعد العتق أو لأقل من سنتين فالولد ثابت النسب ولا يملك نفيه إلا إذا أقرت بانقضاء العدة فولدت بعد ذلك لأقل من ستة أشهر لا يملك نفيه وإن كان لسته أشهر فصاعدا بعد الإقرار لا يثبت النسب إلا بالدعوة أو الفرح .

(٤) كان في الأصل مولاها والصواب لمولاها كما هو في الفضية . وفي الفرح : ولو أعتقها المولى فما كان لها من مال فهو للمولى ، وكذلك لو مات المولى وعتقت فما كان من المال في يدها فهو للمولى ، ولو أراد المولى أن يجعل المال لها يوصي لها به ، وتصح الوصية لأم الولد سواء قال أوصيت لها بثلث مالي أو أوصى بعين ماله .

(٥) سقط من الفضية قوله لا شيء لها منه وراد فيه ما قوله لأنه تولد لها منه .

من شهر بطل هذا القول فلم يعمل شيئاً ، فإن مضى شهر والمولى حى ثم مات بعد ذلك فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول : العتق قبل موته بشهر كما قال ^(١) فإن كان المولى حينئذ صحيحاً كان العبد حرّاً من جميع ماله ، وإن كان مريضاً مرضاً مات منه كان حرّاً من ثلث ماله . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : يكون فى هذا حرّاً بعد موت مولاه من ثلث مال مولاه ، وبه نأخذ . ومن قال لعبد أنت حر قبل قدوم فلان بشهر فقدم فلان قبل شهر كان عبداً [و] بطل هذا القول فلم يعمل شيئاً ، وإن مضى شهر ثم قدم بعد ذلك فإنه يكون حرّاً بعد القدوم فى قولهم جميعاً . قال أبو جعفر : والقول عندى أنه يكون حرّاً قبل قدومه بشهر ، وهو قول زفر ^(٢) ثم رأيت بعد ذلك أن القول كما قال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما فيه ^(٣) . ومن قال له عبد رجل اشتري نفسى من مولاي بألف درهم فاشتراه منه بذلك فإنه إن كان قال له إني إنما اشتريته لنفسه وبين له ذلك فباعه إياه مولاه على ذلك فالعبد حر وولاه لمولاه ، وإن كان لم يبين لمولاه أنه يشتريه لنفسه كان [العبد] عبداً له

(١) وفى المشرح : ويستند إلى ما قبل موته بشهر حتى إنها لو كانت أمة فولدت ما بين ذلك يعتق الولد . زاد الشارح فقال : وكذلك زجل قال لأمراة أنت طالق ثلاثاً قبل موت فلان بشهر نخلها فى وسط الشهر ثم مات فلان تمام الشهر فإن كانت غير مدخولة أو كانت مدخولة ولكن انقضت العدة بوضع الحمل صح الخلع ولا تطلق بالموت ، وإن كانت فى العدة تطلق عند أبي يوسف ومحمد ولا تسترد ، وعند أبي حنيفة تطلق وتستند وتسترد من الزوج ما قبض منها . قلت : وذكر مد ذلك فرعين للطلاق سوى هذا أيضاً فراجع إن أردت زيادة التفصيل .

(٢) وفى المشرح : وأبو حنيفة يجعل الموت كالوقت ، وأبو يوسف ومحمد يجعلان الموت كالقدوم وبؤق أن أنت حر قبل موت فلان وفلان بشهر فمات أحدهما قبل مضى الشهر لا يقع العتق ولو مات أحدهما بعد مضى الشهر يعتق ولا ينتظر إلى موت الآخر إلا أنه يعتق مستنداً عند أبي حنيفة ، وعند أبي يوسف ومحمد يعتق للحال ، وهذه حجة أبي حنيفة عليهما ؛ لأن الموت لو كان شرطاً لوجب أن لا يعتق حتى يموتا جميعاً ، كما لو قال أنت حر قبل قدوم فلان وفلان بشهر فقدم أحدهما بعد مضى الشهر لا يقع العتق حتى يقدم الآخر ، ولو مات أحدهما بعد مضى الشهر عتق ولا ينتظر إلى موت الآخر إلا أنه لا يستند .

(٣) من قوله قل أبو جعفر إلى فيه ساقط من الفيضية

ولم يعتق وكان عليه الثمن لمولى العبد^(١) . ومن قال لعبد ولعبد غيره أحداً حر ولم يعن بذلك عبده لم يعتق عبده^(٢) . ومن قال لعبد ولحر أحداً حر لم يعتق بذلك عبده إلا أن يعنيه^(٣) . ومن قال لعبدية أحداً حر على ألف درهم قبلاً فإن له أن يوقع العتق على أحدهما ويلزمه المال . ولو قال أحداً حر بألف درهم قبلاً ثم قال أحداً حر بمائة دينار قبلاً كان قوله الثاني باطلاً . ولو قال لهما القولين جميعاً بلا قبول كان منهما بين القولين ثم قبلاً بعد ذلك كان لمولاهما أن يجمع المالين على أحدهما فيجعله حراً بذلك ، وكان له أن يجعل أحدهما حراً على أحد المالين والآخر على المال الآخر^(٤) . وإن مات

(١) ذكر في الفرح مسألة توكيل الرجل عبد غيره عن مولاه قبل هذه المسألة ناقلاً من المتن فقال : قال : وإذا قال الرجل لعبد اشتر نفسك من مولاك بألف درهم فاشترى العبد فلا يخلو إما أن يبين أن يشتري نفسه للأمر أو لا يبين ، فإذا اشترى نفسه للأمر يكون للأمر وبفس العقد صار قابضاً لنفسه لأنه في يد نفسه وليس للبائع أن يحبس لاستيفاء الثمن لأنه صار مسلماً للعبد برضا نفسه ، والأمر إذا وجد به عبداً له أن يردده والعبد هو الذي يتولى الرد ؛ لأنه وكيل وحقوق العقد ترجع إلى العاقد ، هذا إذا لم يضرب الأجل ، ولو ضرب الأجل للثمن فإنه يجوز لأنه خالف إلى غير (كذا) ولو ضرب أجلاً مجهولاً جهالة متفاوتة كالديار والحصاد يكون عقداً فاسداً ويصير قابضاً بنفس العقد حتى إن الأمر لو تصرف فيه يجوز ، ولو ملك هلك على الأمر ويلزمه القيمة بأخذ البائع من العبد ، والعبد يرجع على الأمر إن كان أعتقه ، وإن مات يأخذ من الأمر ، لأن المقبوض بقصد الفاسد مضمون بالقيمة . إلى أن قال : وأما إذا لم يبين وقال بع نفسي بألف فباع صار به مشترياً لنفسه وعتق ، وكذلك إذا بين ولكن خالف أمره كما لو أمره بالعراء بألف فاشترى بألف وزيادة عشرة دراهم يصير مشترياً لنفسه ويعتق ويثبت الولاء من المولى ويلزمه الثمن . فهذه سقطت من الأصلين وهي من مسائل المتن يدل عليه ثقلها بلفظ قال ، أو الذكر والسقوط من اختلاف المسخ . والله أعلم .

(٢) لأنه كفى بالحرية عن الشخص وصرح بالحرية ، فصار كما لو كفى بالحرية وصرح بالشخص لا يعتق إلا بالنية ، كذلك هاهنا ، وإنما قلنا إنه كفى عن الشخص لأن لفظه يصلح للأجنبي كصلاحه للعبد فلا يعتق عبده إلا بالنية كما لو قال أمرك بيدك لا يعتق حتى ينوي ، فإذا نوى فإنه يتعلق بالمجلس حتى لو أعتق نفسه في المجلس عتق وإلا فلا اه شرح الإمام على الإسبيجاني .

(٣) وفي الفرح : وكذلك لو جمع بين حر وعبد فقال أحداً حر لا يعتق عبده إلا بالنية لأنه صادق في مقاله نفع لفظه مخرج الأخبار فلا يعمل ، وكذلك لو جمع بين عبد وحر أو دابة أو حائط أو أسطوانة أو ميت فقال أحداً حر لا يعتق عبده إلا بالنية ؛ لأنه لو صرف اللفظ إلى من لا يقع عليه يلفو ، وإذا صرف إلى عبده يعتق فكأنه قال لعبد أنت حر أولاً أو قال أنت حر أو لا شيء لا يعتق .

(٤) وفي الشرح قال : ولو قال لعبدية أحداً حر بألف لا يعتق واحد منهما حتى يقبل في المجلس لأن العتق على المال يحتاج إلى القبول فإن لم يقبل حتى قاما عن المجلس بطل القبول ، وإن قبل =

للمولى ولم يوقع من ذلك شيئاً فإنه يعتق من العبدین رقبة ونصف على المالین جميعاً ويسعیان جميعاً في نصف رقبة ، يسعى كل واحد منهما في ربع قيمته لورثة مولاه (١)

== أحدهما ولم يقبل الآخر لا يعتق ؛ لأن للمولى أن يقول عتيت غير القابل ، وإن قبل فإن قال كل واحد قبلت بخمسمائة لا يعتق واحد منهما ؛ لأنه أعتق أحدهما بألف لا بخمسمائة ، وإن قال كل واحد قبلت بألف أو لم يقل بألف ولكن قال قبلت يعتق أحدهما بألف فيقال للمولى أوقع العتق على أحدهما فإذا أوقع العتق على أحدهما عتق ولزمه الألف ، وإن مات قبل البيان اتهم تلك الرقبة بينهما (كذا) نصفين فيعتق من كل واحد نصفه بخمسمائة ويسعى في نصف قيمته . ولو أنه قال أحدهما حر بألف يقبل يعتق أحدهما لا بعينه ثم قال أحدهما حر بألف ولم يقبل أو قال أحدهما حر بغير شيء فاللفظ الثاني لنوء ؛ لأنه خرج بين حر وعبد . ولو أنه قال أحدهما حر بألف ولم يقبل ثم قال أحدهما حر بغير شيء عتق أحدهما باللفظ الثاني بغير شيء واللفظ الأول خرج على الصحة فيقال له اصرف اللفظ الثاني إلى أحدهما ، فإذا صرف إلى أحدهما عتق بغير شيء ، ويعتق الآخر باللفظ الأول إن قبل في المجلس بالبدل وإلا فلا . ولو قبل جميعاً قبل البيان عتقا جميعاً أحدهما يعتق بغير شيء والآخر بالألف إلا أنه لا يقضى على أحدهما بغير شيء ، فصار كما إذا قال رجلان لرجل لك على أحدهما ألف درهم فلا يلزمهما بهذا الإقرار شيء ؛ لأن المقضى عليه مجهول ، ولو قال لك على أحدهما ألف وعلى الآخر خمسمائة يلزم كل واحد خمسمائة ؛ لأن خمسمائة فيها تمين . ولو لم يقبل جميعاً ولكن قبل أحدهما لا يعتق إلا أحدهما ولكن إذا صرف اللفظ الثاني إلى غير القابل عتق القابل بألف ، وإن صرف اللفظ الثاني إلى القابل يعتق القابل بغير شيء ، ويعتق غير القابل باللفظ الأول إذا قبل في المجلس عتق وإلا فلا ، ولو قال أحدهما حر بغير شيء ثم قال أحدهما حر بألف فاللفظ الثاني لنوء . ولو قال أحدهما حر بألف أو قال أحدهما حر بمائة دينار فإن لم يقبل حتى قاما عن المجلس لا يعتق واحد منهما ، وكذلك لو قبل كل واحد بأحد المالین أو قبل أحدهما بالمالین (لأن للمولى أن يقول) عتيتك بالمالین أو يقول عتيت غيرك ، أما إذا قبل جميعاً فقالا قبلنا أو قال كل واحد قبلت بالمالین فيقال للمولى أنت بالخيار ، إما أن تصرف اللفظين إلى أحدهما فيعتق بالمالین ويبقى الآخر رقيقاً أو تصرف اللفظين إلى أحدهما والآخر إلى الثاني فيعتق أحدهما بألف والآخر بمائة دينار .

(١) وفي الدرر وإن مات قبل البيان عتق من كل واحد ثلاثة أرباعه بنصف المالین ويسعى كل واحد في ربع قيمته ، وذلك لأن أحدهما حر لا محالة إما باللفظ واحداً أو باللفظين جميعاً والآخر يعتق في حال أن لو صرف إلى كل واحد لفظ على حدة ، ولا يعتق في حال أن لو جمع اللفظين في واحد فيعتق نصفه فيعتق رقبة ونصف فيقسم بينهما نصفين إذ ليس أحدهما بصرف الرقبة إليه أولى من الآخر ، وذكر في الزيادات أنه لو قال لعبد أنت حر على ألف درهم فقبل (ثم جمع) بينه وبين آخر فقال أحدهما حر بمائة دينار فقالا قبلنا فإن صرف اللفظين إلى المعين عتق بالمالین جميعاً ، وإن أوقع اللفظين عليهما يعنى المعين بألف درهم وغير المعين بمائة دينار ، وإن مات قبل البيان عتق المعين كله ؛ لأنه دخل في اللفظين جميعاً ويلزمه ألف وخمسون ديناراً ، أما ألف فلائنه لا مدخل للثاني فيه ، وأما الدينار فسكأته يلزمه في حال مائة دينار لو صرف اللفظين إليه ولا يلزمه في حال إذا صرف الأول إليه خاصة فيلزمه نصفها وغير المعين يعتق نصفه ؛ لأنه يعتق في حال ولا يعتق في حال ، ويلزمه نصف البدل وهو خمسون ديناراً ، هذا إذا عرف المعين من غير المعين ، وإن لم يعرف وقال كل واحد منهما أنا المعين يعتق من كل واحد ثلاثة أرباعه بنصف الألف ونصف المائة الدينار ويسعى كل واحد في ربع قيمته

ولو قال أحدكما حر بألف درهم والآخر بخمسمائة درهم قبلا عتقا [وكان] على كل واحد منهما خمسمائة درهم للمولى ولا شيء له غيرها عليه ؛ لأنها قد صارا حرين وصار لمولاهما على أحدهما خمسمائة درهم وعلى الآخر ألف درهم ولا يعرف هذا من هذا فليس له أن يطالب واحدا منهما إلا بما يعلم أنه له عليه وهو خمسمائة درهم^(١) . ولو قال أحدكما حر بألف درهم والآخر حر^(٢) على مائة دينار قبلا عتقا ولم يكن له على كل واحد منهما شيء^(٣) . ومن اختلط عبده بحر فلم يعرفا قضى القاضى بالاختلاط فى ذلك وجعل على كل واحد منهما أن يسعى فى نصف قيمته لمولى العبد وأعتق أنصافهما^(٤) . ومن أعتق عبديه

(١) وفى الشرح : ولو قال لعبديه أحدكما حر على ألف والآخر على خمسمائة فإن قالوا جميعا قبلنا أو قال كل واحد قبلت بالمالين أو قال كل واحد قبلت بأكثر المالين عتقا جميعا ، ويلزم كل واحد خمسمائة لأنه عتق أحدهما بألف والآخر بخمسمائة وفى الألف قدر خمسمائة فيلزم كل واحد ما هو اليقين ، ولو قبل أحدهما بأقل المالين والآخر بأكثر المالين عتق الذى قبل بأكثر المالين ؛ لأنه لا يخلو إما أن يعنيه بالأقل أو بالأكثر والأكثر قدر الأقل وزيادة فكأنه قال قبلت بالمالين ويلزمه الأقل وهو خمسمائة فصار بعد العتق كأنه قال لك على ألف درهم أو خمسمائة يلزمه الأقل كذلك ها هنا . ولو قبل كل واحد بأقل المالين لا يستعان لأن حجة المولى لم تنقطع لأن له أن يقول لم أعنتك بهذا المال .

(٢) لأن أحدهما عتق بألف والآخر عتق بمائة دينار والمضى عليه مجهول ، وكذلك هذا فى الطلاق إذا قال إحداكما طالق بألف والأخرى بمائة دينار فقبلنا جميعا طلقت كل واحدة تطليقة بائنة لأن الطلاق وقع بالمال إلا أن المضى عليها مجهولة فلا يلزمها شيء . ولو قبل كل واحد عتق بأحد المالين لا يعتق واحد منهما لأن له أن يقول لم أعنتك بهذا المال الذى قبلت . ولو قبل أحدهما بالمالين عتق ويلزمه أحد المالين فيقال له بين ، فإن قبل الآخر فى المجلس عتق وسقط المال عن القابل الأول ، هذا إذا قبل الثانى قبل البيان . ولو قبل بعد البيان عتق الثانى بغير شيء وعتق الأول بمالين ؛ لأن بيانه فى حق نفسه صحيح وفى حق الآخر لا يصح اه من المرح . قلت : وذكر الشارح قبل ذلك فرعا يناسب هذا المقام قال : ولو قال لعبد واحد أنت حر على ألف درهم فقبل أن يقبل قال له أنت حر بمائة دينار فقال قبلت مبهما أو قال قبلت بالمالين عتق ولزمه المالاين جميعا ، لأن اللفظ الثانى لا يدفع اللفظ الأول لأن المولى لا يملك الرجوع عن اللفظ الأول ... الخ .

(٣) وفى المرح : ولو اختلط حر بعبد كرجل له عبد فاختلف بحر فيقول كل واحد أما حر ، وهو يقول أحدكما عبدي فإن لكل واحد أن يحلف المولى بالله ما تعلم أنه حر ، فإن حلف لأحدهم ونكحل للآخر عتق الذى نكحل له ورق الآخر ، وإن نكحل لها اختلط إلا أن القاضى يعتق من كل واحد نصفه بغير شيء ونصفه بنصف القيمة ، وكذلك لو كانوا ثلاثة يعتق من كل واحد ثلثه ويسعى فى ثلثى قيمته ، وكذلك لو كانوا عشرة يعتق من كل واحد عشرين ويسعى فى تسعة أعشاره =

وهو عريض مرض موته ولا مال له غيرهما فلم يُجز ذلك لهما الورثة عتق من كل واحد منهما ثلثه وسعى لورثة مولاه في ثلثي قيمته^(١) فإن مات أحدهما بعد ذلك قبل أن يسعى في شيء ولم يترك شيئاً مات مستوفياً لوصيته ، وضرب الآخر في قيمته لوصيته وهي نصف الثلث ، وضرب الورثة بثلثي المال فيسعى هذا الباقي للورثة في أربعة أخماس قيمته وعتق [منه ثلثه]^(٢) ومن قال لعبده أنت حر اليوم أو غداً لم يعتق حتى يجيء غداً إلا أن يقع مولاه عليه العتق اليوم بقوله أنت حر اليوم . ولو قال أنت حر إن دخلت هذه الدار أو هذه الدار فأيهما دخل عتق . ولو قال أنت حر اليوم وإذا دخلت هذه الدار فإن محمداً رضى الله عنه قال لا يعتق حتى يدخل الدار ولم يحك فيه خلافاً ، وبه نأخذ . وقال أبو يوسف رضى الله عنه فيما روى عنه أصحاب الإملاء : يعتق اليوم وإن لم يدخل الدار^(٣) . ومن قل لعبده أنت حر أو مدبر نعم مات المولى وقد قال ذلك المولى

== وهذا كرجل أعتق أحد عبديه بعينه ثم نسي أيهما كان ، فإن بين فعل ما بين ، وإن لم بين وقال لا أدري أيهما حر لا يجبر على البيان ولكن يعتق من كل واحد نصفه مجاًاً ونصفه بنصف القيمة كذلك ها هنا .

(١) هذا إذا لم يكن على الميت دين وإن كان على الميت دين مستغرق سعى كل واحد في نصف قيمته ونصف كل واحد له وصية كما لو كان الدين ألفاً وقيمة كل واحد ألف فإن أجازت الورثة عتق النصف الباقي من كل واحد ، وإن لم يجز الورثة يعتق من كل واحد سدسه مجاًاً وسعى في خمسة أسداسه ، ولو لم يكن على الميت دين فإن لم يكن له مال سواهما ولم يجز الورثة يعتق من كل واحد ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته فيصير كل رقبة على ثلاثة أسهم لكل عبد سهم فيكون سهمين وللورثة أربعة أسهم اهـ الفرح .

(٢) وفي الفرح : فإن مات أحدهما قبل السعاية صار مستوفياً لوصيته متلقاً لما عليه من السعاية فالتلف يدخل على الورثة والعبد الباقي فيجمع نصيب الورثة أربعة أسهم ونصيب العبد الحى سهم فيكون خمسة فيعتق من الحى خمسة ويسعى في أربعة أخماسه فيجمل للورثة أربعة أسهم وللعبد سهم والميت استوفى سهماً فحصل للورثة أربعة أسهم والوصية سهمان فاستقام على الثلث والثلثين .

(٣) وفي الفرح : ولو قال لعبده أنت حر اليوم أو غداً لا يعتق ما لم يجيء الغد . ولو قال أنت حر اليوم وغداً يعتق اليوم الجملة في هذا ؛ لأن المضاف إلى وقتين ينزل بأول الوقتين ، والمعلق بالفتلين ينزل بآخر الفتلين ، والمضاف إلى أحد الوقتين ينزل بآخر الوقتين ، والمعلق بأحد الفتلين ينزل بأولهما . وإذا جمع بين فعل ووقت وأدخل بينهما أو فإن وجد الفعل أولاً وقع ، وإن وجد الوقت (أولاً) لا يقع حتى يوجد الفعل ، وروى عن أبي يوسف أنه قال يتعلق بأسبقهما وجوداً . =

وهو صحيح عتق نصفه من جميع مال مولاه ونصفه من ثلث مال مولاه^(١) .
ومن كان له ثلاثة أعبد فقال لأحدهم بعينه أنت حر أو هذا لأحد الآخرين
وهذا للباقي منهما عتق الأخير وقيل له أوقع العتاق على أى الباقين شئت^(٢) .

كتاب المكاتب

قال أبو جعفر : وإذا أراد الرجل أن يكاتب عبده وقد علم منه الخير الذى
أمر الله جلّ وعزّ بمكاتبته أهله [من] العبيد^(٣) فإنه جائز له أن يكاتبه على

== يأنه إن قال له أنت حر إن قدم فلان وفلان فما لم يقدم لايقع ؛ لأنه يتعلق بالعتق فلا ينزل إلا
بآخرهما . ولو قال أنت حر إن قدم فلان أو فلان فقدم أحدهما يقع ؛ لأنه علقه بأحد العتقين
فيتعلق بأولهما . ولو قال أنت حر اليوم وغداً يعتق اليوم . ولو قال أنت حر اليوم أو الغد يعتق
بآخرهما . ولو قال أنت حر إن قدم فلان أو جاء غد فإن قدم اليوم قبل مجئ الغد عتق ، وإن
جاء غد أولاً لا يعتق حتى يقدم فلان إلا على قول أبى يوسف فإنه يعتق . ولو قال أنت حر اليوم
غداً يعتق فى اليوم . ولو قال أنت حر غداً اليوم يعتق غداً . ولو قال لأمراه أنت طالق اليوم
غداً تطلق فى اليوم واحدة ولا تطلق فى الغد ، ولا إذا قال عنيت أخرى . ولو قال أنت طالق غداً
واليوم تطلق فى اليوم تطليقة وفى الغد أخرى ، لأن عطف اليوم على الغد غير صحيح فكان
ذلك للاستئناف .

(١) وفى المرح قال : وإذا قال لعبده أنت حر أو مدبر يؤمر بالبيان ، فإن قال عنيت الحرية
يعتق ، وإن قال عنيت التدبير صار مدبراً فإن مات قبل البيان والقول فى الصحة عتق نصفه مجاناً
من جميع المال ونصفه بالتدبير من الثلث إن خرج عتق ، وإن لم يكن له مال غيره عتق ثلث النصف
مجاناً ويسعى فى ثلثي النصف وهو ثلث السكل . ولو كانا عبيدين فقال أحدهما حر أو مدبر ومات
قبل البيان ولا مال له غيرهما والقول فى الصحة عتق ربع كل واحد مجاناً من جميع المال وربع كل
واحد بالتدبير من الثلث ويسمى كل واحد فى نصف قيمته على كل حال . ولو قال أنتما حران
أو مدبران والمسألة بمألهما عتق نصف كل واحد بالعتق البات ونصف كل واحد بالتدبير ، هذا
إذا كان القول فى الصحة ، وإن كان القول فى المرض يعتق كل واحد من الثلث .

(٢) وفى المرح : وإن كان للرجل ثلاثة أعبد فجمع بينهم فقال لواحد أنت حر وهذا وهذا
عتق الأول ووقع العكس بين الثانى والثالث فيؤمر بالبيان . ولو قال أنت حر أو هذا وهذا عتق
الثالث ووقع الشك فى الأول والثانى فيؤمر بالبيان . ولو قال رجل إن كلمت هذا وهذا أو هذا فعبدى
حر ، فإن كلم الأول وحده يحنت ، وإن كلم الثانى أو الثالث وحده لا يحنت . ولو قال إن كلمت هذا
أو هذا وهذا فعبدى حر فإن كلم الأول أو الثانى وحده لا يحنت ، وإن كلم الثالث وحده يحنت
والله أعلم .

(٣) وفى المرح : القياس أن لا تجوز الكتابة ؛ لأن فيها إثبات الدين على العبد والمولى لا يثبت له
الدين على العبد ، ولكن يجوز استعسانا لقوله تعالى « فكاتبوهم إن علمتم بهم خيراً » . بعضهم ==

ما يتراضيان عليه من قليل الأموال ومن كثيرها ، ومن عاجلها ^(١) ومن آجلها ، ومن منجمها ^(٢) ، وليس عليه أن يضع عنه من مكاتبته شيئا ، وتأويل قول الله : « وآتوهم من مال الله الذي آتاكم » ^(٣) فإنما هو على الندب والحض على الخير لاعلى الإيجاب . وجائز للرجل أن يكتب عبده ، وإن كان العبد لم يبلغ إذا كان يعقل الشراء والبيع ^(٤) ، ولا تصح المكاتبه إلا أن يقول له مولاه ^(٥) في مكاتبته : إذا أدبت إلى جميع ما كاتبتك عليه فأنت حر ، ويعتق إذا أدى ذلك إليه ، ولا يعتق المكاتب حتى يبرأ من جميع المكاتبه كلها من غير عجز يلحقه قبل ذلك . وليس للمكاتب ولا للمكاتبه أن يتزوجا في مكاتبتهما بغير إذن مولاهما ولهما أن يتزوجا بإذنه ^(٦) . وللمكاتبه الخيار إذا عتقت في رد ذلك النكاح عنها ^(٧)

= قال الخير الذي أراد به إقامة الصلاة وأداء الفرائض ، وبضمهم قال : أراد به أنه بعد العتق لا يضر بالمسلمين لأنه مادام عبداً وتحت ولاية المولى فيمنعه عن ذلك فإن علم المولى أنه يضر بالمسلمين بعد العتق لأفضل للمولى أن لا يكتب ؛ ولأنه كاتب مع ذلك يجوز ؛ لأن هذا ليس على سبيل الصراط وإنما هو على الندب .

(١) وعند القاضي لا يجوز معجله ، والسلم عنده معجلا ومؤجلا يجوز ، وعندنا السلم لا يجوز إلا مؤجلا . ثم إذا كاتب معجلا فإن قدر على الإبقاء في المجلس عتق إذا أدى وإن لم يقدر على الأداء في المجلس له أن يردّه في الرق وإن أراد أن يؤجله أجله اه من المرح .

(٢) وفي الفيزية ومن عاجل ذلك ومن آجله ومن منجمه .

(٣) قال مضمه أراد به أن يحط عنهم بعض بدل الكتابة على سبيل الندب لاعلى سبيل الحتم والإيجاب . وقال بعضهم : أراد به صرف الصدقة إليهم بقوله « وفي الرقاب » فسر المفسرون أن الرقاب أراد به المكاتبون اه من المرح .

(٤) وصار مأذونا له في التجارة وتجاوز تصرفاته إلا التبرعات كالهبة والصدقة اه من المرح .

(٥) كان في الأصل لا يضر المكاتب إلا بقوله مولاه ، والصواب ما في الفيزية ولا تصح المكاتبه إلا أن يقول له مولاه .

(٦) لا يملك أن يزوجها لأن لرقبة باقية على مال المولى وليس للمولى أن يزوجها بغير رضاها لأنه لا يملك مساقعة فصار كمنه أو كأمه بين اثنين ولا يملك أحد تزويجه إلا برضا الآخر ، فكذلك المكاتب ونولى إذا اجتمعا فإن تزويج جئرا اه من المرح .

(٧) فإذا أدى عبد عتق وليس له خيار اعتاق لأنه لا خيار للعبد ، وأما الأمة فلها الخيار لأنه عقد عيبها في حالة الرق ، هذا إذا حتمه . وأما عبد والأمة إذا تزوجا بغير رضا المولى توقف على إجارته ، فإن أديا فعتقا أو أعقهما لمولى مد النكاح جبر النكاح ؛ لأن اتوقف كان لحق المولى وقد زال حقه بالعتاق ، وإن عجز ورد في رق مد جبر لمولى جاز ... اه من المرح .

والمكاتب والمكاتبة أن يخرجها إلى حيث أحبنا ، وليس لمولاهما أن يمنعهما من ذلك ، وإن كان اشترط ذلك عليهما كان شرطه باطلاً^(١) .. وجائز للرجل مكاتبه عبده على نفسه وعلى ماله^(٢) وإن كان ماله أكثر مما كاتبه عليه^(٣) . وجائز للرجل أن يكاتب عبده على أن يخدمه شهراً ، أو على أن يبنى له داراً ، استحساناً وليس بقياس^(٤) . ومن كاتب عبده على مال إلى أجل ، ثم صالحه قبل حلول الأجل على أن يجعل له بعض ذلك المال ويبرأ من بقيته لم يجز فيما روى أصحاب الإملاء عن أبي يوسف رضى الله عنه . من قوله^(٥) . وأما محمد فروى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رضى الله عنهم أن ذلك جائز ولم يحك فيه خلافاً . وجائز للمكاتب قبول الصدقات من الزكوات ومن غيرها ، وجائز للمولى أخذ ذلك منه قضاء من المكاتب . وجائز له أيضاً أخذ ذلك وأكله^(٦) بعد هجز المكاتب عن الكتابة . ولا تجوز المكاتبه على قيمة الذى يكاتب^(٧) والمكاتبه على ذلك فاسدة إلا أن يكون سمي^(٨)

- (١) لأن الكتابة لا تتعلق بالجائز من المصروف ، والمال من المصروف لا يبطلها من المصروف .
 (٢) وماله ما كان من كسبه كالتيجارة والهبة والصدقة . من المصروف .
 (٣) نحو أن يكاتبه على ألف درهم عن نفسه وماله ألفان فإنه يجوز فيؤدى من أحد الألفين ويبقى الآخر له فضلاً ، ولا يكون في هذا ريباً لأن العقد جرى بين السيد وعبده ولا ريباً بينهما من المصروف .
 (٤) أو على أن يبنى له داراً ينظر إن كانت المارة مما يجوز عليه عقد الإجارة تجوز عليه الكتابة استحساناً ، والقياس أن لا يجوز . من المصروف .
 (٥) وقاس هذا على سائر الديون المؤجلة إذا صالح على أن يجعل بعضاً ويعط عنه بعضاً فالصالح فاسد ويرد ما قبض فيكون حقه عليه إلى الأجل من المصروف .
 (٦) وإن كان المولى غنياً لأن العين يختلف حكمها باختلاف أسباب الملك وإن كانت العين عينا واحدة ، ألا ترى أنه كان يتصدق على بريرة وكانت تهدي إلى النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ويأكله ، ألا ترى أن الفقير إذا مات وترك مالا جمعه من الصدقات ونحوها ووارثه غنى يحمل له أكله ، كذلك هاهنا من المصروف .
 (٧) لأن القيمة لا تعرف إلا بالجزر والظن وتختلف باختلاف المقومين فيجهل مقدارها فلا يجوز وتكون فاسدة فإذا أدى قيمته يعنى . وفائدة فسادها أن للمولى أن يردده في الرق ويعسخ الكتابة بشير رضاه وفي الجائز لم يفسخ إلا برضا العبد . وللعبد أن يفسخ في الجائزة والفسادة بغير رضا المولى فكذلك هذا . من المصروف .
 (٨) كذا في الفضية ، وكان في الأصل يسمى .

لها مقداراً فتكون المكاتبة على ذلك جائزة . والمكاتبة حرام على مولاهما كانت في المكاتبة حتى تعجز عنها فتعود رقيقاً . ومن كاتب عبده أو أمته مكاتبة فاسدة فأدى إليه ما كاتبه عليه عتق ، وكان عليه أن يسعى في بقيته إن كانت في قيمته لمولاه . ومن اختلف ومكاتبه^(١) فيما كاتبه عليه فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول يتحالفان ويتزادان المكاتبة ، ثم رجع عن ذلك وقال : القول للمكاتب في مقدار المكاتبة مع يمينه على ذلك ولا يتحالفان ، وبه نأخذ . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما في ذلك بقوله الأول وهو صحيح على أصولهم . ومن كاتب عبده على عبد غيره كانت المكاتبة فاسدة ، وإن أجازها رب العبد كانت كذلك أيضاً ولم يحجز^(٢) . وإذا حل على المكاتب نجم من نجوم مكاتبته فمحجز عنه فرده مولاه إلى الرق برضاه بذلك دون السلطان كان [ذلك] جائزاً ، وإن رفعه مولاه إلى السلطان قبل أن يرده إلى الرق وقد أخذ بنجم من نجوم مكاتبته نظر السلطان في ذلك ، فإن وجد للمكاتب مالا حاضراً قضى منه مكاتبته وأعتقه ، وإن وجد له مالا غائباً يرجو قدومه بعد يوم أو يومين انتظره ، فإن جاء قضى منه مكاتبته وأعتقه ، وإن لم يكن شيء مما ذكرنا رده في الرق^(٣) ، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما . وقال أبو يوسف رضى الله عنه لا يرده إلى الرق^(٤) حتى يتوالى عليه نجمان . ومن مات وله مكاتب كانت المكاتبة التي على المكاتب موروثه [للورثة] عن

(١) وفي الفيضية ومن اختلف هو ومولاه .

(٢) وفي لشرح قال : ولو كاتبه على عبد أو ثوب فإن كان بيعته في يدي العبد فهو جائز ، وإن كان العبد للغير لا يجوز لأنه لا يدرى أيقدر على تسليمه أم لا إلا إذا أجاز صاحبه فإذا أجاز يجوز ورجع المحيز على المكاتب بقيمة ذلك العين ، هذا في رواية ، وفي رواية لا يجوز وإن أجاز وهو رواية الطحاوي ، هذا إذا كان بيعته وأما إذا كان بغير عينه وسمى جنسه ووصفه وقدره فإنه يجوز فإن أدى يعتق وإن لم يسم جنسه يجوز أيضاً ويقع على الوسط ، وإن كاتبه على ثوب أو على دابة بغير عينه لا يجوز ولو أدى لا يعتق .

(٣) وفي الفيضية والشرح إلى الرق .

(٤) من قوله وقال أبو يوسف إلى قوله إلى الرق ساقط من الأصل ثابت في الفيضية والعرض .

مولاه ، كما يورث عنه سائر أمواله سواها^(١) ، وكان ولاء المكاتب إذا أدى للمكاتبة لمولاه [لا^(٢)] للورثة^(٣) . وإذا مات المكاتب في حياة مولاه أو بعد وفاته ولم يترك وفاء بمكاتبته كان عاجزاً حياً^(٤) وميتاً من مال مولاه^(٥) . ولو ترك مالا فيه وفاء بمكاتبته أدبت عنه مكاتبته وجعل كأنه قد مات حراً . وإذا علقت^(٦) للمكاتبة من مولاه كانت بالخيار ، إن شاءت هجرت فصارت أم ولد لمولاه ، وإن شاءت مضت على مكاتبته وأخذت عقرها من مولاه ، فاستعانت به في مكاتبته^(٧) . ومن كاتب نصف عبده على مال فإن

(١) ولا يكون (أى المكاتب) موروثاً إلى أن قال : والدليل على أن الرقة لا تصير مورثة أن المولى لو زوج ابنته من مكاتبه ثم مات لا يفسد النكاح ، ولو كانت مورثة وجب أن يفسد ؛ لأن أحد الزوجين إذا ملك رقة صاحبه أو بعضاً منه يفسخ النكاح فلو أنه طلقها ثم أراد أن يتزوجها لا يجوز لأن لها فيه حق الملك وحق الملك يمنع ابتداء النكاح ولا يفسد نكاحاً قد صح ، وهذا كما يقول في الأمة المقبوضة بالعقد الفاسد إذا تزوجها ابن البائع جاز ، ثم إذا مات البائع فللأن حق الاسترداد ولا يفسد النكاح حتى يسترد . ولو أراد النكاح بعد موت البائع لا يجوز اهـ من الفرح . (٢) زيادة من الفرح . وهذه العبارة ساقطة من الفيضية .

(٣) حتى يرث الذكور من عصبة المولى دون الإناث . ولو أعتقه الوارث يعتق ويكون الولاء من المولى لا من الوارث ، هذا إذا كان الوارث واحداً . ولو كان اثنين أو أكثر فاعتقه أحدهما لا يعتق ولا يبرأ إلا أنه إذا كان وحده فيعتقه يعتق لالحق الملك ولكن لما أنه يبرأ في ذمته لأن تحت العتاق إبراء وهو يملك الإبراء ، وفي هذا الإبراء فائدة فلذلك عتق . وأما إذا كان اثنين فصتته لا ينفذ لأنه لا يعتق وليس بصريح الإبراء حتى يبرأ فلم يصح ، وليس هذا ككتاب بين اثنين أعتقه أحدهما يعتق لأن الملك بينهما فاعتق ملك نفسه اهـ من الفرح .

(٤) كان في الأصل حراً أو ، والصواب حياً وهو تصحيح ، وهو ساقط من الفيضية . (٥) وفي الفرح : وإذا مات المكاتب قبل الأداء عاجزاً مات عبداً ، وإن مات عن وفاء مات عبداً على قول زيد بن ثابت رضى الله عنه ، وعلى قول علي بن أبي طالب رضى الله عنه يموت حراً إذا أدبت كتابته من ماله بعد الموت ، وهو مذهبنا فأخذنا بقول زيد بن ثابت في حال الحياة ويقول على بعد الوفاة .

(٦) وفي الفيضية حبلى . (٧) وفي الفرح اعلم بأن المكاتب إذا جاءت بولد لسته أشهر أو لأكثر أو لأقل فادعى المولى أنه ولده ثبت النسب ويعتق الولد ، صدقته المكاتب أو كذبه ، فإن صدقته فلا يشك لأنها مائة على ملك المولى ، وإن كذبه فكذلك لأنها تسمى لكاتب رقبته وورقة ولدها عن ذل لرق فإذا نالت مقصودها بغير مال لا يعتبر تكذيبها ، ثم لأنها بالخيار إن شاءت هجرت نفسها فتصير أم ولد له ويسقط المقر ، وإن شاءت مضت على الكتابة وتأخذ المقر فتستعين به على أداء الكتابة إذا كان العلوق في حالة الكتابة لأن المولى كالأجير من منافعها ومكاتبته ، وامر بدل منافعها .

أما حنيفة رضى الله عنه كان يقول نصفه مكاتب على ذلك المال^(١) فإذا أهدى إليه ذلك المال عتق^(٢) وسعى له فى بقية قيمته . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : يكون العبد كله مكاتباً على ذلك المال ، وبه نأخذ^(٣) . ومن كاتب عبداً بينه وبين آخر وكاتب نصفه بغير إذن شريكه كان لشريكه إبطال ذلك ما لم يؤد العبد إلى مولاه الذى كاتبه ما كاتبه عليه^(٤) ، وإن لم يبطل المولى الذى لم يكاتبه المكاتب حتى أداها العبد إلى الذى كاتبه عليها ، فإنه قد عتق نصيبه ذلك ، وكان أبو حنيفة رضى الله عنه يقول : إن كانت المكاتبه وقعت على العبد كله كان للذى لم يكاتبه أن يرجع على الذى كاتبه بنصف ما قبض من العبد فيأخذه منه ثم يرجع حكم العبد إلى حكم عبد بين رجلين أعتقه أحدهما^(٥) ، ولا يرجع المولى الذى كاتب على المكاتب بشئ .

(١) والنصف الآخر مأذون له فى التجارة اهـ من الصرح .

(٢) وما فضل فى يده من الكسب نصفه له ونصفه المولى لأنه إنما كاتب النصف وصار النصف الآخر مستسماً ، فإن شاء أعتق وإن شاء استسماً غير مشقوق عليه ، وهذا قول أبى حنيفة ، لأن الكتابة مخرجة بالتاق والعتق عنده يتجزأ كذلك الكتابة عنده تجزأ . من الصرح .

(٣) وفى الصرح : ولو أنه دبر مكاتبه فكذلك هو بالخيار إن شاء تقض الكتابة ، وإن شاء مضى على الكتابة لأنه استفاد العتق من وجهين فهو بالخيار ، فإن مات مولاه وهو لا يخرج من الثلث فى قول أبى حنيفة هو بالخيار ، إن شاء سعى فى ثلث بدل الكتابة ، وإن شاء سعى فى ثلثي القيمة ، وفى قول أبى يوسف ومحمد عليه الأقل من ثلثي قيمته ومن ثلثي بدل الكتابة ولا خيار فالاختلاف فى هذا العصل فى الخيار والاختلاف فى المقدار .

(٤) لأنه يؤدى إلى الضرر به فى الحال من حيث لا يجوز بيعه فى الحال ، وفى ثانى الحال يصبر مستسماً فيكون له حق الفسخ . من الصرح .

(٥) فى الجامع الكبير ص ٣٠٦ وقال أبو حنيفة فى عهد بين رجلين كاتبه أحدهما على نصيبه خاصة فأذن شريكه له فى ذلك وفى قبض المكاتبه على ألب فاكسب العبد خمسمائة فنصفها للمكاتب ونصفها للذى لم يكاتب ، فإن أداها المكاتب كلها إلى الذى كاتب لم يرجع الذى لم يكاتب على الذى كاتب بهى . ، وكذلك إن عجز العبد والمال فى يدي الذى كاتب أو قد استهلكه لم يرجع شريكه عليه بشئ . ، ولو كان المولى الذى كاتب قبض من العبد خمسمائة ثم نهاه الآخر الذى لم يكاتب عن القبض فقبض بعد ذلك خمسمائة رجع عليه الذى لم يكاتب بنصف الخمسمائة الأخيرة . وفى مختصر الحاكم وإن كاتب نصيبه منه بإذن شريكه جاز ولم يكن الاخر أن يبيع نصيبه فله أن يكاتبه ، وهذا قول أبى حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد إذا كاتب أحدهما نصيبه بإذن شريكه فهو مكاتب كله بينهما =

مما أخذه منه شريكه . وإن كانت المكاتبه وقعت على نصيبه من العبد كان الجواب كذلك أيضا ، غير أنه يكون للمكاتب أن يرجع على العبد بما أخذ منه شريكه فيستسعيه فيه . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : سواء كانت المكاتبه وقعت من المكاتب على كل العبد أو على نصيبه من العبد ، وهو ^(١) كما قال أبو حنيفة رضى الله عنه فيها ^(٢) إذا كانت وقعت على كل العبد ، وإن كانت المكاتبه وقعت من هذا المولى على نصيبه من العبد بإذن شريكه كانت جائزة ^(٣) وكان ما أداه المكاتب إلى الذى كاتبه ^(٤) يرجع الذى لم يكاتب على الذى كاتب فيأخذ منه نصفه ثم يرجع الذى كاتب بذلك على المكاتب حتى يسعى له فيه . وإن كانت المكاتبه وقعت من الذى كاتب بإذن شريكه له فى ذلك وفى قبض ^(٥) المكاتبه كان كذلك أيضا إلا أنه ليس للشريك الذى لم يكاتب أن يرجع على الذى كاتب بشيء مما يقبضه من المكاتبه ، فإذا قبض المكاتب جميع المكاتبه عتق المكاتب وكان حكمه حكم عبد بين رجلين أعتقه أحدهما . وإن نهى الشريك شريكه عن قبض المكاتبه أو مات قبل قبض شريكه إياه انقطع إذنه بذلك وعاد حكم العبد إلى حكمه لو كانت المكاتبه وقعت بإذن الشريك لشريكه ^(٦) فى قبض شيء

== وإن أخذ ما كاتبه عليه عتق نصيبه فكان لغيره أن يأخذ منه نصيبه ويرجع به المكاتب على الغلام فى قول أبى حنيفة وليس للغير أن يضمن المكاتب نصيبه لأنه كاتبه بإذنه اه ورقة ١٠٦ باب مكانة الرجلين .

(١) وفى الفيضية فهو .

(٢) وفى الميضية فيها .

(٣) وفى الفرح : فأما إذا أجاز شريكه صار مكاتباً بينهما فإن أدى إليهما معا عتق والولاء بينهما وجميع الكسب للمكاتب ، وإن أدى إلى أحدهما لا يعتق إلا إذا وصل نصفه إلى الآخر إلا إذا أذن لغيره بقبض الكتابة ، فإن أدى كله إلى المأمور عتق ، ولو أدى كله إلى الأمر لا يعتق حتى يصل نصفه إلى المأمور ... الخ .

(٤) كذا فى الأصول ولم أجد هذه العبارة فى الفرح . والظاهر أن بعض الكلام سقط من البين (مشتركاً بين الذى كاتب وبين الذى لم يكاتب و) أو مثله . والله أعلم .

(٥) كان فى الأصل وفى بعض النسخ والصواب وفى قبض وفى الفيضية وقد قبض وحرف قد تصحيف فى .

(٦) وفى الفيضية غير إذن الشريك لغيره .

من المكاتبه في جميع ما ذكرنا^(١) ، وهذا كله قول أبي حنيفة رضى الله عنه .
وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : هذه المكاتبه مكاتبه بجميع العبد ،
وهو بها مكاتب لموليه ، فإن كان مولاه الذى لم يكاتبه أذن لمولاه الذى كاتبه
في قبض المكاتبه فقبضها عتق العبد من موليه جميعاً ، وإن كان لم يأذن له
في قبضها لم يعتق بقبض الذى كاتبه إياها حتى يقبض المولى الآخر حصته
منها ، وبه نأخذ . ولا يجوز عتق المكاتب لعبد ولا هبته شيئاً^(٢) من ماله
في حال مكاتبته عتق بعد ذلك أو هجز^(٣) . ومن كاتب عبديه على ألف
درهم مكاتبه واحدة إن أديا عتقا وإن هجزا ردا في الرق^(٤) . كانا بذلك
مكاتبين ، وكان للمولى أن يأخذ كل واحد منهما بالمكاتبه كلها فأيهما أداها
إليه عتق وعتق صاحبه ، وكان له أن يرجع على صاحبه بمحضته منها ، وكذلك
ما أداه من المكاتبه من شيء كان له أن يرجع على صاحبه بنصفه . وإن
كانت المكاتبه وقتت على ألف درهم ولم يذكر في المكاتبه شيئاً غير ذلك

(١) إن كان موسراً فللعربك خيارات ثلاثة ، وإن كان معسراً فخياريان . من المرح .

(٢) وفي النقيضة بشيء مكان شيئاً .

(٣) وفي المرح : ولا يجوز عتق المكاتب لعبد ولا هبته شيئاً من ماله . اعلم بأن المكاتب
عقد الكتابة يملك مكاسبه ومنافعه ، وله أن يتصرف جميع التصرفات في المصرو خارج المصرو ،
إلا أن العتق لا يملك ببدل أو بغير بدل ، ولا يجوز له أن يقول لعبد إذا أدبت إلى ألفا فأنت
حر ، لأنه تعليق العتق بالمرط وهو لا يملك ذلك لأنه لا يملك التحقيق فلا يملك التملك إلا الكتابة
فانه يجوز ، لأن هذا عقد مبادلة ، إلا أن العتق ينزل بالأداء حكماً ، وقد يثبت بالحكم ما يطل
بالفصد ، ألا ترى أن الأب يملك كتابة عبد الصبي ولا يملك عتقه على مال ، وكذلك الوصى ،
وكذلك انصريك شركة مفاوضة يملك كتابة عبد بينه وبين شريكه ولا يملك عتقه على مال الخ .

(٤) وفي المرح : فإذا أدبنا عتقنا وإن هجزنا تردان في الرق على أن كل واحد منهما كفيل ضامن
عن صاحبه أو لم يشترط هذا فإن لم يقبل أو لم يقبل أحدهما بطل ؛ لأن هذه صفقة واحدة فشترط
قبولها جميعاً ، وأما إذا قبلا ، القياس ألا تصح هذه الكتابة لأن هذه كتابة بشرط الكفالة لأن
كل واحد يكون كفيلاً وكفالة المكاتب لا تجوز ، ولا تجوز الكفالة عن المكاتب ببدل الكتابة
أيضاً فوجب أن تفسد إلا أنها تجوز استحساناً لأنه يصير كأنه كاتب كل واحد منهما وعلق عتق
الآخر مادانه فلذلك جازت ، فإذا أديا عتقا فإذا هجزا ردا في الرق وعجز أحدهما لا يصح لأن
الآخر يؤدي فيعتقان .

كانت المكاتبه جائزة على الألف ، وكان على كل واحد منها حصته منها لمولاه لاشيء له عليه منها غير ذلك . ولا تجوز الكفالة من المكاتب في غير ما ذكرنا من المكاتبه إذا وقعت عليه وعلى صاحبه إن أديا عتقا وإن عجزا ردا [في الرق] . وإن وقعت المكاتبه من المولى على عبديه مكاتبه واحدة إن أديا عتقا وإن عجزا ردا فمات أحدهما كان للمولى أن يأخذ الباقي بجميع المكاتبه ، وإن لم يمت واحد منها ولكن المولى أعتق أحدهما عتق وبطلت حصته من المكاتبه ، وكان للمولى أن يأخذ كل واحد منهما بمحصة الآخر من المكاتبه ^(١) ، فإن أخذ بها الذي أعتقه فأدّاها إليه كان له أن يرجع بها على المكاتب حتى يسعى له فيها ^(٢) . ولا تجوز الكفالة للمولى بما على عبده من المكاتبه في غير ما ذكرنا من المكاتبه ^(٣) إذا وقعت منه على عبديه مكاتبه واحدة إن أديا عتقا وإن عجزا ردا . وللمكاتب أن يكاتب عبده ويكون ولاؤه إذا أدى إليه المكاتبه مد أن صار حراً بأدائه المكاتبه إلى مولاه للمكاتب الذي كاتبه . وإن أدّاها قبل ذلك فعتق كان ولاؤه لمولى مولاه الحر ^(٤) . وللرجل أن يكاتب عبد ابنه الصغير ، وللوصى أن يكاتب أيضا عبده بقيمته . وليس لواحد منهما أن يعتق ذلك العبد على مال . وإذا ولد

(١) ويطلب الآخر بأداء حصته لأجل الأصالة والمعتق لأجل الكفالة . من الفرح .
(٢) وفي الفرح فلو لم يمتق ولكنه وهب النصف من أحدهما أو أبرأه عن النصف الذي عليه بالأصالة فذلك بمنزلة الاستيفاء فله أن يحمل نصف ذلك عن الآخر وله أن يطالب الآخر بمحصة بالأصالة ويطلب هذا بالكفالة . ولو أنه وهب الكل من أحدهما يعتقان جميعاً ، وله أن يرجع على صاحبه بنصف ذلك لأن الهبة تمامية . ولو أنه لم يمت ولكنه أبرأه عن الجميع لا يعتقان ؛ لأنه أبرأه عن النصف لأجل الأصالة والنصف لأجل الكفالة وبراءة الكفيل لا توجب براءة الأصيل فله أن يطالب الآخر بالنصف فإذا أدى عتقا معا .

(٣) وفي الفرح : ولا يجوز للمكاتب أن يكفل عن أحد بمال ولا بغير مال ؛ لأنها تبرع وتبرعات العبد لا تجوز ، ولا يجوز أن يكفل رجل عن الكتابة للمولى ، لأن الكفيل يتحمل ما على المكفول عنه وما هنا المكفول عنه لا يجبر على الأداء ؛ لأنه بالخيار بين العجز والأداء ، فلو جازت الكفالة لكان الكفيل مجبراً على الأداء فيكون على الكفيل أكثر مما على الأصيل فلذلك لم يجز .
(٤) ولا يثبت من الأعلى (أى المكاتب الأعلى) لأنه ليس من أهل الولاء فثبت من لمولى .

وكذلك لو أديا جميعاً ثبت ولاؤهما جميعاً من المولى اهـ من الفرح .

للمكاتب ولد من أمة ابتاعها كان كسبه لأبيه وعق بعتاق أبيه^(١). وإن مات المكاتب ولم يترك مالا خلفه ابنه هذا في المكاتبه فيسعى فيها على نجومها ، فإذا أداها عتق وعق أبوه^(٢). ومن ملكه المكاتب من ولده وإن سفل ومن والده وإن علا لم يكن له أن يبيعه وكان له كسبه ، فإذا أدى المكاتب للمكاتبه عتق وعق معه من اشتراه ممن ذكرنا^(٣). وإن اشترى سوى من ذكرنا من ذوى أرحامه المحرمات^(٤) فإن أبا حنيفة كان يقول : له أن يبيعهم جميعا . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : ليس له أن يبيع أحداً منهم وهم^(٥) في حكم من سواهم من ذوى أرحامه المحرمات^(٦) ، وبه نأخذ . وإن مات المكاتب والمكاتبه عليه وترك من اشترى ممن له يبيعه في قول أبي حنيفة رضى الله عنه ، ومن ليس له يبيعه في قوله من ذوى أرحامه المحرمات ، فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال يباعون جميعا ، وسواء في ذلك بين الوالدين وغيرها إلا في ولده فإنه قال يقال له : إن أدت المكاتبه حالة قبلناها منك وعتقت وعق أبوك بعتاقك ، وإن أبيت ذلك كنت أنت وأبوك مملوكين . وقال أبو يوسف

(١) وفي الفرح : وصورة رجل كاتب أمة حاملا بجاءت بولد قالولد يدخل في كتابة الأم ، وكذلك لو كاتب عبده . ثم إن المكاتب اشترى أمة فاستولدها دخل الولد في الكتابة وللمولى أن يطالب الأصيل دون الولد ، لأن الولد لم يدخل قصدا وإنما دخل تبعاً ، وليس له أن يطالب التبع في حال قيام التبوع إلا أن مال الولد من كسب الوالد إلا أن الرجل يسترد المؤدى قياساً واستحساناً ؛ لأنه أدى عن عبد فاسد فصار كالبيع الفاسد ، فإذا أدى يعتق ويمتق الولد .

(٢) ويرث من الأب والأم . من الفرح .

(٣) وفي الفرح وأما في الولد المشتري وإن سفل أو والدون وإن علوا إذا اشتراه المكاتب يدخلون في كتابته كالولد المولود سواء ، إلا في فصل وهو أنه إذا مات بغير مال فيقال لهم إما أن تؤدوا الكتابة حالا أو ردوناكم في الرق .

(٤) كالأنخ والمم ونحوهما . الفرح .

(٥) وفي الفضية وهو مكان وهم .

(٦) وأصلا في ذلك أصلا وقالوا : كل من ملك الحر يعتق عليه ، فإذا ملك المكاتب يكاتب عليه ويقوم مقامه . وكل من اشترى الحرة تصير أم ولد ، فإذا اشترى المكاتب صارت أم ولد له فله أن يؤدى الكتابة من كسب الولد . من الفرح .

ومحمد رضى الله عنهما : كل ذوى أرحامه المحرمت [فى] هذا فى حكم ابنه للولود فى المكاتب من أمة كانت له ، يسعون فى المكاتب على نجومها ، فإن أدوها عتقوا وعتق المكاتب الميت ، وإن هجروا عنها عادوا [وعاد] المكاتب الميت رقيقا ، وبه نأخذ . وإذا ابتاع المكاتب زوجته لم يفسخ بذلك نكاحه وكانت زوجته على حالها^(١) وله أن يبيعها إلا أن يكون ابتاعها وولداً كانت ولدته منه فإنه إن كان كذلك لم يبيعها ، وإن طلقها بعد ابتياعه إياها طلاقاً أبانها منه ثم أراد أن يتزوجها بعد ذلك لم يكن له ذلك^(٢) . ولو كان ابتاعها دون ولدها منه كان له فى قول أبى حنيفة رضى الله عنه بيعها ، ولم يكن له ذلك فى قول أبى يوسف ومحمد رضى الله عنهما ، وبه نأخذ . ومن غر من المكاتبين فى أمة ابتاعها فوق عليها ثم استحققت عليه كان عليه عقرها^(٣) ويؤخذ به فى المكاتب . ولو كان ذلك الغرور فى نكاح والمسألة على حالها كان عليه عقرها بعد العتق . والمأذون له فى ذلك كالمكاتب فى جميع ما ذكرنا^(٤) .

(١) وذلك لأن المكاتب له حق الملك لا حقيقة الملك وحق الملك لا يفسد النكاح بعد صحة النكاح إلا أنه يمنع اجدها النكاح . الفرح

(٢) وفى الفرح ثم هاهنا لو طلقها طلاقاً رجعياً له أن يراجعها فإن طلقها تطليقة بائنة فليس له أن يتزوجها بعد ذلك ، ألا ترى أن المكاتب إذا تزوج مكاتبته على أمة ثم إن المكاتب تزوج الأمة ثم طلق المكاتب قبل الدخول عاد نصف الأمة إلى الزوج ، ولا يفسد النكاح حتى يقضى القاضى أو ترد المكاتب على الزوج نصفها ، فلو لم يتزوج الأمة حتى طلق المكاتب قبل الدخول والأمة فى أيدي المكاتب فأراد أن يتزوجها لا يجوز ، ألا ترى أن رجلاً لو زوج ابنته الالفه برضاها من المكاتب جاز فإذا مات المولى فورثت الابنة ما على المكاتب لا يفسد النكاح ، ولو لم يتزوجها حتى مات المولى ثم أراد أن يتزوجها لا يجوز .

(٣) وفى نسخة الفرح مهرها مكان عقرها والأصوب عقرها ، ويمكن أن يبر عن العقر بالمهر مجازاً لأنه قائم مقام المهر .

(٤) وفى الفرح اعلم بأن المكاتب إذا اشترى أمة فاستولدها فجاء رجل فاستحقها فالولد رقيق ويرد الولد ويلزم العقر للحال . ولو كان تزوج امرأة على أنها حرة فإذا هى أمة لرجل إن كان ذلك الرجل أذن لها بالنكاح فالنكاح جائز ، وإن كان لم يأذن لها بالنكاح فالنكاح فاسد فيأخذ العقر بعد الحرية إلا إذا كانت بكرأ فافتضاها فيؤخذ للحال لأنه ضمان جناة ، هذا إذا كان للمولى لم يأذن لمكاتب بالنكاح ، ولو كان أذن له فالعقر يؤخذ للحال ؛ لأن الإذن بالنكاح يناول الجائز والفساد جميعاً ، وهذا كله عند أبى حنيفة وأبى يوسف . وقال محمد : الولد يكون حراً =

ومن كاتب أمته على^(١) نفسها وعلى^(٢) ابنين لها صغيرين كان ذلك جائزاً ، فإن كبرا فآدى أحدهما جميع المكاتب أو أدياها جميعاً أو أدتها أمهما لم يرجع من أداها منهم على بقيتهم منها بشيء . ومكاتبه النصراني عبده النصراني على أرطال من خر مسماة جائزة^(٣) فإن أسلم أحدهما قبل أداء المكاتبه بطلت الخمر ولم تبطل المكاتبه وكان على المكاتب قيمة الخمر لمولاه يؤديها إليه على نجوم المكاتبه فإذا أداها عتق^(٤) . ومن كاتب عبده وهو مريض على ثلاثة آلاف درهم إلى سنة وقيمة العبد ألف درهم ثم مات المولى^(٥) فلم يحز ذلك الورثة فإن أبا حنيفة وأبا يوسف رضى الله عنهما كانا يقولان يقال للمكاتب إن أديت [ثلثي] المكاتبه الآن قبل ذلك منك وكان الباقي منها عليك إلى الأجل الذي وقعت المكاتبه عليه ، فإن فعل ذلك وإلا رد في الرق . وقال محمد رضى الله عنه : يقال له إن أديت ثلثي قيمتك الآن قبل ذلك منك وكان ما بقى عليك من المكاتبه إلى أجله ، فإن فعل ذلك وإلا رد رقيقاً^(٦) . قال أبو جعفر : قول محمد رضى الله عنه عندنا في هذا أجود ، وهو قول زفر

في هذه الأصول ؛ لأن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين قالوا : ولد المفرور حر بالقيمة ولم يفصلوا بين أن يكون حراً أو عبداً إلا أنهما قالوا هذا انصرف إلى الحر ؛ لأن الحر يملك المئزر فيملك عتق الولد بالقيمة . فما عرفت الجواب في الكتابة فهو جواب في العبد المأذون .

(١) وفي الفريضة عن مكان على في الموضين كليهما .

(٢) لأن الخمر لهم كالعصير لنا والخنزير لهم كالشاة لنا . الفرح .

(٣) وفي الفرح : فعد ذلك إذا أسلم أو أسلم أحدهما انقلب إلى القيمة حتى لو أدى الخمر لا يعتق ، وإذا أدى القيمة يعتق ؛ لأن الكتابة عن الخمر كانت جائزة في حالة الكفر إلا أنه يحز عن تسليمه بالإسلام فينتقل إلى القيمة . وروى عن محمد أنه قال : تبطل الكتابة لأنه يحز عن تسليم ما وقع عليه العقد فصار كأنه يحز نفسه . وإن شئت زيادة التفصيل فعليك بالفرح .

(٤) ولا مل له . الفرح .

(٥) ولو كاتبه على ثلاثة آلاف وقيمته ثلاثة آلاف يقال له عجل ثلثي الكتابة حالا بالإجماع . ولو كانت قيمته ثلاثة آلاف فكاتبه على ألف إلى سنة فإنه يقال له : عجل ثلثي قيمتك حالا ويعتق بالإجماع ، وكذلك لو كاتبه على ألفين وقيمته ثلاثة آلاف . ولو كانت قيمته ألفين فكاتبه على ثلاثة آلاف درهم إلى سنة فإنه يقال له : عجل جميع قيمتك وهو ثلثا الكتابة عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، وعند محمد يقال له : عجل ثلثي القيمة اه من الفرح .

رضى الله عنه . ولا تجوز وصية المكاتب في ماله وإن خلف وفاء ، ولا تجوز وصايته على ابنه الصغير إلا أن يعتق قبل وفاته ثم يموت بعد ذلك ^(١) . وأما إن لم يعتق في حياته لم يكن وصيه وصيا على ابنه الصغير كوصاية وصي الحر على ابنه الصغير ^(٢) . والخيار في المكاتب جائزة كما يجوز في البيعات ^(٣) . والمكاتب في الشفعة له وعليه فيما بينه وبين مولاه وفيما بينه وبين من سوى مولاه كالحر . ومن أعتق مكاتبه وهو مريض ثم مات ولا مال له غير الذي كان بقي له عليه من مكاتبته له فلم يحز ذلك الورثة له فإن عليه أن يسعى لورثة مولاه في الأقل من ثلثي ما بقي عليه من [جميع] المكاتب ومن ثلثي جميع قيمته ^(٤) . ومن أعتق

(١) لأن الولاية تنتقل إليه عند الموت وعند الموت كان حرا فتنتقل الولاية فصار كوصي الحر . من المرح .

(٢) وإن مات من وفاء قبل الأداء يكون وصيا على أولاده الذين دخلوا في كتابته دون الأولاد الأحرار الذين ولدوا من امرأة حرة ، فيكون أضعف الأوصياء كوصي الأم فيكون له ولاية الحفظ ولا يكون له ولاية البيع والمراء . وأما وصيه بالمال فلا يخلو من ثلاثة أوجه : في وجه لا تجوز بالإجماع ، وفي وجه تجوز بالإجماع ، وفي وجه اختلفوا فيها . أما التي تجوز بالإجماع (فهي) أن يقول إذا أعتقت ثلث مالي وصية فأدى فعتق ثم مات صحت الوصية لأنه أضاف الوصية إلى الحرية والحر من أهل الوصية ، والتي لا تجوز بالإجماع (فهي) إذا أوصى بين مال لرجل فأدى فعتق ثم مات لا تجوز ، لأنه لم يضاف الوصية إلى الحرية وإنما أوصى بعتق من يملك ذلك اليوم وذلك ملك المكاتب وملك المكاتب لا يجهل المعروف إلا إذا أجاز بعد تلك الحرية فتجوز ؛ لأن الوصية مما يجوز بلفظ الإجازة ، ألا ترى أن رجلا لو قال لورثته أجزت لكم أن تعطوا ثلث مالي لفلان فهذا يكون منه وصية . وأما الوجه الذي اختلفوا فيه وهو أن يقول أوصيت بثلث . لي فأدى ثم مات لا تصح الوصية عند أبي حنيفة لأنه لم يضيفها إلى حال الحرية فتعلق وصيته بها يعني ماله في وقت الوصية وذلك لا يحتمل المعروف ، وعند أبي يوسف ومحمد يجوز . وكذلك لو قال المكاتب كل مملوك أملكه إلى ثلاثين سنة فهو حر فأدى فعتق فبعد ذلك ملك عبدا وإمام لا يعتق عنده وعند أبي يوسف ومحمد يعتق ما ملك بعد الحرية ، هذا كله إذا مات المكاتب بعد الأداء ، ولو مات المكاتب قبل الأداء عن وفاء لا يجوز وصيته ؛ لأنه وإن حكم مثله قبل موته بلا فصل فذلك ساعة لطيفة لا تسع لفظ الوصية فلا تجوز وصيته بالإجماع ؛ لأنها تكون وصية عبد والعبد ليس من أهل الوصية . اهـ المرح .

(٣) إن كان ثلاثة أيام ، وإن كان أكثر من ذلك فالكتابة فاسدة في قول أبو حنيفة ، وعند أبي يوسف ومحمد جائزة . اهـ من المرح .

(٤) فإن كان يخرج من الثلث يعتق مجانا ، وإن كان لا يخرج من الثلث ولم يحز الورثة فإنه ينظر إلى ثلثي قيمته وإلى ثلثي باقي الكتابة فله الخيار إن شاء يسعى في ثلثي الكتابة مؤجلا وهذا =

حكايتاً بينه وبين آخر فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال : لا ضمان عليه في ذلك لشريكه ، موسراً كان أو معسراً ، ولكن المكاتب يسعى لمولاه الذي لم يعتقه في حصته من المكاتب ، فإن أدى ذلك إليه عتق وكان ولاؤه لمولايه وإن هجر عن ذلك قضى بمعجزه وعاد حكمه إلى حكم عبد بين رجلين أعتقه أحدهما . وقال أبو يوسف رضى الله عنه : قد بطلت المكاتب بهذا العتاق وعاد حكم المعتق إلى حكم عبد بين رجلين غير مكاتب أعتقه أحدهما ^(١) . وقال محمد رضى الله عنه : إن كان المعتق موسراً ضمن لشريكه الأقل من قيمة نصيبه من العبد وبما بقي له عليه من المكاتب ، وإن كان معسراً سعى المكاتب في ذلك وكان ولاؤه للمعتق خاصة دون شريكه ، وبه نأخذ .

كتاب الولاء

قال أبو جعفر : الولاء لمن أعتق كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(٢)

== قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد بنظر إلى ثلثي القبة وإلى ثلثي باقي الكتابة فيلزمه الأقل بلا خيار ، وإنما كان كذلك لأن الكتابة سبقت العتق والعتق في المرض بمنزلة التدبير ، ومن دبر مكاتبه لحكمه هذا . اهـ الفرح .

(١) كذا في الأصل . وفي الفيضية وقال أبو يوسف ومحمد قد بطلت المكاتب بهذا العتاق الخ . وفي الفرح : وعلى قول أبي يوسف ومحمد عتق كله والولاء يثبت منه إلا عند أبي يوسف إن كان موسراً يضمن نصفه لشريكه ، وإن كان معسراً يسعى العبد في الأقل ، هذا إذا أعتقه أحدهما ولو لم يعتقه ولكنه دبره صار نصيبه مدبراً ويكون مكاتباً على حاله ؛ لأن التدبير لا ينافي الكتابة فإن أدى الكل عتق ، والولاء يثبت منهما جميعاً . وإن عجز صار كمبد بين اثنين دبره أحدهما صار نصيبه مدبراً ولشريكه خمسة خيارات إن كان موسراً ، وإن كان معسراً فأربعة خيارات ، وهذا قول أبي حنيفة ، وعلى قول أبي يوسف ومحمد صار كله مدبراً وكان التدبير لا يتجزأ ، والكتابة لا تمنع نقل الملك إلى الملك فبطلت الكتابة فضمن لشريكه نصف القيمة موسراً كان أو معسراً لأن هذا ضمان حبس المال ، وهذا قول أبي يوسف ، وعلى قول محمد وجب أن يضمن الأقل من نصف القيمة ومن جيع ما بقي من الكتابة . فهذا كما ترى يعلم منه سقوط مسألة التدبير بين قول أبي يوسف ومحمد من الأصول ، والله أعلم ، أو هي من نظائر الفرح .

(٢) وهو قوله عليه الصلاة والسلام « الولاء لمن أعتق » أخرجه الستة عن عائشة رضى الله عنها أنها لما اشترت بريرة اشترط أهلها أن ولاها لهم فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال « أعتقها فإنما الولاء لمن أعتق » أخرجه البخارى في المكاتب ، ومسلم وأبو داود في العتق ، والترمذى في الولاء ، والنسائى وابن ماجه في الأحكام ، ومسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة ، والبخارى عن ابن عمر في المكاتب وفي الفرائض . من نصب الرأية باختصار .

وسواء في ذلك الرجال والنساء فيما يعتقدون ، وسواء في ذلك من عتق بقول مولاه^(١) أو بعقاق عنه بأمره في حياته ، أو بعد وفاته ، أو بأداء مكاتبه إليه ، أو بأداء مال إليه أعتقه عليه ، أو بعقاق بعد وفاته بتدبير كان منه في حياته ، وكذلك ما أعتق بعد وفاة رجل من أمهات أولاده فإن ولاءهن أيضا يكون له^(٢) . ومن أعتق مملوكة سائبة كان كعتاقه إياها غير سائبة وكان ولاؤها له . ومن أعتق على رجل بحق ملكه إياه برحم بينه وبينه كان ولاؤه له أيضا . ومن قال لرجل أعتق عبدك عنى بألف درهم فأعتقه عنه على ذلك كان ولاؤه للآسر كهو لو ابتاعه ثم أعتقه عن نفسه . ومن أعتق عبده عن^(٣) واجب عليه من ظهار أو من كفارة كان ولاؤه [له] كما يكون له لو أعتقه

(١) وفي الفبضية يقول من مولاه .

(٢) اعلم أن كل من حصل العتق من جهته ثبت ولاء المعتق منه ، سواء اشترط الولاء أو لم يشترط أو تبرأ من الولاء ، وسواء كان العتق بيدل أو بغير بدل وعتق بالإعتاق أو بالقرابة ، وسواء كان العتق عن غير واجب أو واجب ككفارة القتل والصوم والظهار واليمين والنذور ، وثبوت الولاء منه لا يمنع جوازَه عن الكفارة لأن الولاء ليس بمال وإنما هو سبب التوريث ، ألا ترى لو أن رجلا أعتق عبدا فشهد شاهدان أن هذا معتق فلان لرجل آخر فقتل القاضى بالولاء للمسيهود له ثم رجعا لا يضمنان للمسيهود عليه شيئا لأنهما لم يتلفا عليه المال فلا يكون عتقا بيدل فيجوز عن الكفارة ، ثم لا يخلو إما أن يكون المعتق مسلما أو ذميا أو حريا والمعتق مسلم أو ذمي أو حربي فإن كان المعتق مسلما والمعتق مسلم ثبت الولاء منه ويرث الأعلى من الأسفل ولا يرث المعتق من المعتق . ولو كان المعتق ذميا جاز ويثبت الولاء منه ، وكون المعتق كافرا لا يمنع ثبوت الولاء كالنسب والكفر لا يمنع ثبوت النسب ولكن لا يرث منه ، لأن المسلم لا يرث من الكافر إلا إذا أسلم المعتق قبل الموت . ولو كان المسلم دخل دار الحرب فاشتري عبدا حريا فأعتقه عتق إلا أنه لا يثبت الولاء منه عند أبي حنيفة ومحمد . وقال أبو يوسف ثبت الولاء منه استحسانا حتى إنهما لو خرجا إلى دار الإسلام مسلمين فلا يرث المعتق من المعتق (أي عندهما) وللمعتق أن يوالى من شاء عندهما ، وعند أبي يوسف ليس له أن يوالى أحدا ، ويرث المعتق من المعتق ، هذا إذا كان مسلما . ولو كان المعتق ذميا فهو والمسلم سواء في حكم العتق ولو كان المعتق حريا فإن كان في دار الإسلام عتق ويثبت الولاء منه ، سواء كان العبد ذميا أو مسلما أو حريا ، وإن كان في دار الحرب قاذى والمسلم يعتق ويثبت الولاء منه . ولو كان العبد حريا فعتقه باطل إلا بالتخلى بالاتفاق وإذا أعتق بالتخلى لا يثبت الولاء منه في قول أبي حنيفة ومحمد ، وفي قول أبي يوسف يثبت الولاء منه ، وكذلك تدبيره باطل ، وأما استيلاؤه فجائز فصارت أم ولد له لا يجوز بيعها له من الفرح .

(٣) كان في الأصل على والصواب في الفبضية عن .

متطوعاً^(١) بعتاقه . ومن أعتق عبده عن غيره بغير أمره كان حراً عن نفسه وكان له ولاؤه ، أجاز ذلك الذى أعتقه عنه أو لم يجزه ، وسواء فى ذلك كان الذى أعتقه عنه حياً أو ميتاً . وعتق المسلم اليهودى والنصرانى والمجوسى فى استحقاق الولاء بذلك كعتاق المسلم سواء ، إلا أنه إن مات على دينه لم يرثه لاختلاف دينيهما ، كما لا يرث ابنه الذى [على] غير دينه لاختلاف دينهما . ومن أعتق من أهل الكفر عبداً مسلماً عتق عليه وكان ولاؤه له ، ولم يمنعه من ذلك كفره كما لا يمنعه كفره من ثبوت أنساب المسلمين منه إذا كانوا من ذوى أنسابه . ولا يرث النساء بالولاء إلا ما أعتقن أو كاتبن أو أعتقن من أعتقن أو كاتب من كاتبن^(٢) . ومن تزوج من العبيد بإذن مولاه مولاة تقوم فولدت منه ولداً كان ولاؤه لموالى أمه ، فتى عتق أبوه بعد ذلك جر ولاءه^(٣) . ولا يجر الولاء إلا الأب لا يجره من فوقه من الآباء ممن بعد ولا ممن قرب . وإذا أعتق الرجل أمة فتزوجها رجل مسلم ليس بعربى ولا مولى عتقة لعربى فولدت منه ولداً فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول : ولاؤه لموالى أمه ؛ لأن أباه لا نسب له ولا ولاء عليه . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : حكمه فى هذا حكم أبيه ولا ولاء عليه فى هذا لموالى أمه ، وبه نأخذ . ولو أن عبداً تزوج [أمة] لقوم فحملت منه ثم أعتقها مولاها وهى حامل كان له ولاؤها وولاء ولدها ، ولم يتحول ذلك الولاء أبداً إلى موالى أبيه وإن أعتق أبوه . والمدة التى يعلم بها أن

(١) وفى الفيضية متبرعا .

(٢) لقوله عليه الصلاة والسلام : « ليس للنساء من الولاء إلا ما أعتقن أو أعتق من أعتقن أو كاتبن أو كاتب من كاتبن أو دبرن أو دبر من دبرن أو جر ولاء معتقهن » أخرجه رزين البدرى من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده كما هو فى منية الأملى ص ٥٣ وفى الفرح عبد تزوج حرة فولدت ولداً فولاه لمولى الأم . ولو أن امرأة اشترت العبد فأعتقته يجر ولاء الولد إلى نفسه ، فلو مات المقتى ثم مات الولد فبرائه لها ؛ لأنها عصبة معتقها . وكذلك لو اشترت عبداً فتزوج بامرأة حرة أو بمولاة قوم ثم ولدت ولداً فأعتقت المرأة العبد ثبت ولاء العبد منها ويجر ولاء الأولاد .

(٣) قلت : وصورة جر الولاء مرت فى ولاء النساء .

الأمّة كانت حاملا بالولد يوم اعتقت أن تأتي^(١) به بعد عتقها بأقل من ستة أشهر ، فيعلم بذلك أنها كانت حاملا يوم عتقت ، إلا أن تكون في علة من طلاق بئن أو موت زوجها ، فيكون ما جاءت به لأقل من سنتين محكما بوقوع العتق عليها وهي حامل به . وجائز لمن لا ولاء عليه لأحد^(٢) أن يوالى من شاء من الأحرار^(٣) ، وله أن يتحوّل بعد ذلك بولائه عن والاه إلى غيره من الأحرار ، إلا أن يكون الذى والاه قد عقل عنه ، وإن كان قد عقل عنه لم يكن له أن يتحوّل بولاية عنه إلى غيره^(٤) . ومن والى رجلا وله أولاد صغار فلإنهم يكونون بذلك موالى^(٥) للذى والى أبوهم^(٦) . ومن توفى عن عليه ولاء عتاق وترك من عصبته ذوى أرحامه من يحوز ميراثه كانوا بذلك أولى من مولاه الذى أعتقه ، وإن كان له من ذوى أرحامه من لا يحوز ميراثه كله ، ولكنه يحوز بعضه ، أو كانت له زوجة لا وارث له غيرها ، أو كان المعتق امرأة لها زوج

(١) وفي الفيصية وهو أن تأتي .

(٢) وكل من كان له ولاء عتاقه فليس له أن يعقد عقد ولاء مولاة ، سواء كان ولاء العتاقة معلوما أو موقوفا ، لأن ولاء المولاة أضعف من ولاء العتاقة ، لأن مولى المولاة أبعد الورثة من إنسان فالأقوى أولى اه من الشرح

(٣) وعقد الولاء أن يقول أنت مولى جنانتي عليك وجنانتك على وميراثي لك إن مت ، فإذا مات فيرثه للأعلى إن لم يكن له وارث ، ولا يرث الأسفل من الأعلى إلا إذا شرط ميراث الأعلى لنفسه ، ومن أسلم على بدي رجل فبفس لإسلام لا ينقذ الولاء وله أن يوالى من شاء إن شاء وإلى الذى أسلم على يديه ، وإن شاء وإلى غيره اه من الشرح . قلت وفي رد المحتار ج ٥ ص ١٧ قوله وكذا لو شرط الإرث من الحائنين أى بعد استيفاء الشروط الآتية في كل منهما ، فيرث كل صاحبه الذى مات قبله ، وقد ذكر في عامة الكتب من غير خلاف ، ونقل المقدسى عن ابن ضياء أنه عند أبي حنيفة يصير الثانى مولى الأول ويبطل ولاء الأول . وقالا : كل مولى صاحبه . وتماه في القرنبلالية . ونقل الخلاف أيضا في عاية البيان عن التحفة .

(٤) لأنه ضمن عه فيكون ولاؤه ثابتا عه خراجا لضمانه اه من الشرح .

(٥) وفي الشرح : والمرأة إذا عاقدت رجلا عقد الولاء يثبت ولاؤها منه وولاء أولادها الصغار أيضا على قول أبي حنيفة ، وعلى قول أبي يوسف ومحمد لا يثبت ولاء أولادها الصغار منه .
(٦) وفي الفيصية : أباهم . وفي الشرح : ولا يثبت ولاء أولاده السكبار لأنه لا ولاية له على أولاده السكبار .

لاوارث لها غيره كان الذى يفضل من ميراث هذا المولى وهذه المولاة^(١) للذى له ولاؤه ولو لم يكن ولاء هذا المتوفى ولا هذه المتوفاة ولاء عتاقة ولكنه ولاء مولاة لم يكن للمولى فى هذا ميراث مع ذى الرحم ، وكان ذو الرحم أولى بالفاضل عن الفرائض من المال منه ، وكان مابقى بعد نصيب [الزوج وبعد نصيب] الزوجة له . ومن ترك ابن مولاة وأبا مولاة فإن أبا حنيفة ومحمدأ رضى الله عنهما قالا : ميراثه لابن مولاة دون أبى مولاة ، وبه نأخذ . وقال أبو يوسف رضى الله عنه : ميراثه بين أبى مولاة وابن مولاة على ستة أسهم : لأبى مولاة من ذلك سهم ، ولابن مولاة من ذلك خمسة أسهم . ومن ترك جد [مولاة] أبا أبيه وأخا مولاة لأبيه وأمه أو لأبيه فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول : ميراثه لجد مولاة دون أخى^(٢) مولاة لأبيه وأمه^(٣) ، وبه نأخذ^(٤) . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : ميراثه بينهما نصفان^(٥) والولاء للكبير^(٦) . وتفسير ذلك أن يترك المتوفى ابن مولاة وابن ابن مولاة فيكون ميراثه لابن مولاة دون ابن ابن مولاة^(٧) . وما^(٨) أعتقته المرأة من مملوك ثم ماتت ولها ولد من غير قومها كان ميراث مولاها إن مات لولدها إن كان ذكراً وكان عقل جنبايات

(١) وفى الفيضية المولاة والصواب المولاة أى المعتقة التى ذكرت فى المسألة .

(٢) وفى الفيضية أخوى مولاة .

(٣) وهو قول أبى بكر لصديق رضى الله عنه لأنه لا يورث الإخوة والأخوات مع الحد اهـ الشرح .

(٤) وفى الفيضية قال أبو جعفر : قول أبى حنيفة أجود .

(٥) لأن الحد يقاسم الإخوة كأحدهم . الفرح .

(٦) وفى الفيضية باب الولاء لذكر ولعله للإكبر .

(٧) وفى الفرح وهذا (معنى) قول النبی صلى الله عليه وسلم . قلت : هو من قول سادتنا عمر وعلى وابن مسعود وزيد بن ثابت رضى الله عنهم ، أخرجه عنهم البيهقي وعبد الرزاق والدارمي والقاسم بن حزم المرقطلي فى غريب الحديث ١٥٠ من نص الراية باختصار .

(٨) وفى الفيضية ومن .

مولاهما على قومها لا على ولدها^(١). ومن كان له نسب وجرى عليه ولاء فلان عَقِلَ جنائياته على ذوى ولائته دون [ذوى] نسبه^(٢). ومن اِجَاعَ عبداً ثم أقر أن يائمه قد كان أعتقه وأنكر ظك يائمه كلن حراً وكان ولاؤه موقوفاً^(٣). ومن أعتق من أهل الكفر عبداً له كافرأ في دار الحرب لم يكن بذلك مولاه.

(١) وفي المرح : ولو أن امرأة من بنى همدان تزوجت برجل من بنى أسد فولدت ولداً ثم لأنها أعتقت عبداً فالولاء يثبت منها (لولدها) وولدها تبع للأب من بنى أسد . فإذا ماتت ثم مات المتق فبرائه لابن المتقة وهو ولد الأسدى . ولو جنى جنابة تكون على عاقلتها من بنى همدان فبرائه لبنى أسد والعقل على بنى همدان ، وقد يجوز مثل هذا أن يكون الميراث للغير والضمان على الغير ، ألا ترى أن رجلاً له خال وابن عم فنفتته على الخال وميراثه لابن العم .

(٢) وفي مبسوط السرخسى ج ٨ ص ١١٧ : امرأة من بنى أسد أعتقت عبداً لها في ربتها أو قبل ربتها ثم لحقت بدار الحرب فسببت فاشتراها رجل من همدان فأعتقها فإنه يقتل العبد بنو أسد في قول أبى يوسف رحمه الله الأول ، وترته المرأة إن لم يكن له ولورث ، لأن قبل ربتها كان عقل جنابة هذا المتق على بنى أسد باعتبار نسبة المتقة إليهم ، وذلك باق بعد السبي ، وبعد ما عتقت هى منسوبة إليهم بالنسب أيضاً فكان عقل جنابته عليهم ، ألا ترى أنه بعد السبي قبل المتق كان الحكم هكذا فلا يزداد بالعقل إلا وكادة ثم رجع يعقوب عن هذا وقال يقتل عنه همدان وهو قول محمد رحمه الله تعالى ، لأن المتقة لما سببت فأعتقت صارت منسوبة بالولاء إلى قبيلة معتقها فكذلك معتقها يكون منسوباً إليهم بواسطتها ، وهذا لأن ولاء العتق في الحكم أقوى من النسب ، ألا ترى أن عقل جنابتها يكون على قوم معتقها . ولو أعتقت بعد هذا عبداً كان مولى لقوم معتقها فكذلك ما سبق ، وقبل الردة إنما كان المعتبر النسبة لانعدام ولاء العتق عليها فإذا ظهر ولاء العتق كان الحكم له كما ينسب الولد بالولاء إلى قوم أمه ، ما لم يظهر له ولاء في جانب أبيه ، فإذا ظهر كان الحكم له ، وكذلك لو كانت معتقة للأولين لما بينا أن الولاء الثابت عليها للأولين قد بطل حين سببت وأعتقت فكذلك ما يبتنى عليه من ولاء معتقها .

(٣) فإن صدقه البائع بعد ذلك لزمه الولاء ورد الثمن لأنه أقر ببطان البيع وأنه كان حراً من جهته حين باعه ، وكذلك إن صدقته ورثته بعد موته . أما في حق رد الثمن فلائنه أوجب من التركة والتركة حقهم . وأما في حق الولاء ففي القياس لا يعتبر تصديق الورثة ، لأنهم يلزمون الميت ولاء قد أنكره وليس لهم عليه ولاية لإلزام الولاء ، ألا ترى أنهم لو أعتقوا عنه عبداً لم يترمه ولاؤه فكذلك هذا ولكنه استحسن فقال : ورثته يخلفونه بعد موته ويقومون مقامه في حقوقه فيكون تصديقهم كتصديقه في حياته . ألا ترى أن في النسب يجعل لإقرار جميع الورثة إذا كانوا عدداً كإقرار المورث ، فكذلك في الولاء . انتهى مبسوط السرخسى ج ٨ ص ١١٠

وكذلك لو دخلا بعد هذا العتاق إلى دار الإسلام لم يكن مولى للذى كان أعتقه بذلك [العتاق الذى كان منه فى دار الحرب ، وكذلك لو لم يعتقه] ولكنه دبره . ولو كان مكان العبد أمة كانت كذلك أيضاً . ولو لم يعتق الأمة ولم يدبرها ولكنه أولدها ثم أخرجها إلى دار الإسلام وهما مسلمان ودخلا بأمان كانت أم ولد له ، ولم يكن له منها إلا ما يكون للمسلم من أم ولده . ومن- أعتق من المسلمين فى دار الحرب عبداً له هناك حريباً كان عتاقه باطلاً ولم يستحق به ولاءه ؛ لأن له أن يسببه بعد ذلك فيسترقه ، وهذا قول أبى حنيفة ومحمد رضى الله عنهما ، وبه نأخذ . وكذلك فى قولها لو خرجا إلينا بعد ذلك مسلمين . وقال أبو يوسف رضى الله عنه فى هذا يكون مولاه إذا خرجا إلينا مسلمين استحساناً وليس بقياس . ولو سبى العبد المعتق بعد عتاق مولاه إياه كان مملوكاً للذى سباه فى قولهم جميعاً^(١) . ومن أعتق عبده ثم مات المعتق ثم مات العبد المعتق بعد ذلك وترك بنى بنى مولاه ذكوراً كلهم^(٢) ورثوه بالسوية ، ولا ينظر فى ذلك إلى موارثهم بأبائهم^(٣) ؛ لأنه إنما يرثونه بجدهم الذى كان أعتقه ، وكل واحد منهم موضعه من جده الذى كان أعتقه كموضع كل واحد من إخوته ومن بنى عمومته من جده الذى كان أعتقه .

(١) قلت : وأصول هذه المسائل قد ذكرت فى ابتداء كتاب الولاء من الفرح .

(٢) وفى الفيضية ذكرنا كلهم .

(٣) وفى الفرح : ولومات وترك خمسة : بنى ابن المعتق وابن ابن المعتق من ابن آخر فالمرث يكون أسداساً ؛ لأنهم يرثون بالعصوبة وعصوبتهم من ابن الابن . ولو كان للمعتق ابن وابن ابن آخر فالمرث لابن دون ابن الابن ؛ لأن الابن أقرب عصوبة من ابن الابن . وهذا (معنى) قول النبی صلى الله عليه وسلم « الولاء للكبير » . قلت : وقد مر تخريج قوله « الولاء للكبير » .

كتاب المفقود^(١)

قال أبو جعفر : وإذا فقد الرجل لم يقسم ماله حتى يعلم موته^(٢) ولم تزوج امرأته حتى يعلم زوال نكاحه عنها بما تزول به النكاحات^(٣) عن الزوجات^(٤) . وإن احتاج أحد من يرثه لو صحت وفاته إلى نفقة من ماله فإنه لا ينفق على أحد منهم من ماله إلا على زوجته أو على أصغر ولده بالمعروف^(٥) . وإن استوثق القاضي في ذلك بكفيل كان حسناً ، وإن ضمنهم ذلك بغير كفيل أخذهم منهم كان حسناً^(٦) . وإن كان هؤلاء الذين طلبوا النفقة من ماله كباراً من ولده فإن كانت بهم زمانة كانوا كالصغار في جميع ما ذكرنا ، وإن لم يكن

(١) هذا الكتاب في نسخة المصحح في آخر الكتاب قبل كتاب الكراهة وبعد كتاب المأذون . والمفقود اسم لموجود هوحي باعتبار أول حاله ، ولكنه خفي الأثر كالميت باعتبار مآله ، وأهله في طلبه يمدون ، ولحقاء أثر مستقره لا يمدون ، قد انقطع عليهم خبره ، واستتر عليهم أثره ، وبالمجد ربما يصلون إلى المراد ، وربما يتأخر اللقاء إلى يوم التاد ، وهذا الاسم في النفقة من الأصدقاء ؛ يقول الرجل : فقدت الشيء : أى أضلته ، وفقدته : أى طلبته ، وكلا المعنيين يتحقق في المفقود فقد ضل عن أهله وهم في طلبه . وحكمه في المصحح أنه حتى في حق نفسه حتى لا يقسم ماله بين ورثته ، ميت في حق غيره حتى لا يرث هو إذا مات أحد من أقربائه ؛ لأن ثبوت حياته باستصحاب الحال فإن علمت حياته فيستصحب ذلك مالم يظهر خلافه ، واستصحاب الحال معتبر في إبقاء ما كان على ما كان ، غير معتبر في إثبات ما لم يكن ثابتاً ، وفي الامتناع من قسمة ماله بين ورثته إبقاء ما كان على ما كان ، وفي توريثه من الغير لإثبات أمر لم يكن ثابتاً له ؛ ولأن حياته باعتبار الظاهر والظاهر حجة لدفع الاستحقاق وليس بحجة للاستحقاق ، فلا يستحق به ميراث غيره ، ويندفع به استحقاق ورثته لما له بهذا الظاهر . ولهذا لا تزوج امرأته عندما وهو مذهب على رضى الله عنه . كما بدأ (أى محمد) به الكتاب (أى كتاب المفقود) من قوله في امرأة المفقود إنها امرأة ابتليت فلتصبر حتى يستبين موت أو طلاق ، وبه كان يأخذ إبراهيم ، كما قال « قد سمعنا أن امرأته تترى أربع سنين وليس ذلك بشيء » أى امرأة ابتليت فلتصبر ، وترى أربع سنين كان يقول به عمر رضى الله عنه في الانتداء ثم رجع إلى قول على رضى الله عنه . الخ مبسوط السرخسي ح ١١ ص ٢٤ .

(٢) لأننا عرفنا حياته باليقين وشككنا في وفاته ، واليقين لا يترك بالشك . اه المصحح .

(٣) وفي الفيضية الكاح .

(٤) لأننا عرفنا قيام الزوجية وشككنا في زوالها فلا تزول بالشك . اه المصحح .

(٥) لأن هؤلاء تجب نفقتهم بغير القضاء . اه المصحح .

(٦) لأنه ربما أعطاهم نفقتهم مرة فلا يعطى ثانياً . اه المصحح .

بهم زمانة أنفق على الإناث منهم دون الذكور الذين لا زمانة بهم^(١) . وإن كان فيمن طلب النفقة والدا المفقود وكانا محتاجين زمنين أو غير زمنين أنفق عليهما من ماله كما ينفق على الصغار من ولده . ولا يباع من عقاره ولا من دوره ولا من أرضه ولا من ثيابه ولا من متاعه ولا من رقيقه شيء دون القاضى^(٢) . وإذا رفع ذلك إلى القاضى جعل فيه قima يحفظه ويبيع ما يخاف عليه الفساد منه^(٣) ، ولا يبيع مالا يخاف عليه الفساد منه في نفقة ولا غيرها لزوجة ولا لولد صغير ولا لمن سواهما ، وكذلك الخادم لا يباع في هذا إلا أن أباحنيقة رضى الله عنه قد كان يقول : إذا غاب الرجل وأبواه محتاجان فلائيه أن يبيع من ماله فيما يكتسى وفيما يأكل من متاع ابنه ما خلا عقاره فإنه لا يبيع منه شيئاً ، وكذلك قياس قوله في المفقود . وأما أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما فكانا لا يميزان ذلك له إلا أن يقضى له القاضى [به] ، وبه نأخذ . ويتفق القاضى على من تجب النفقة عليه ممن ذكرنا وجوب النفقة عليه من مال المفقود ، ومن ودائع المفقود ، ومن ديونه اللاتى يقر بها من [هـ] عنده ومن هـ عليه . فأما ما كان من ذلك لا يقر^(٤) به من هو عنده [ولا من هو] عليه فإن القاضى لا يسمع من بينة إن أقامت عنده على ذلك ؛ لأن من ذلك عنده أو من هو عليه لا خصومة بينه وبين من طالبه بالنفقة عليه منه . ولو أن

(١) فى الكبير الذى كرمته سببان : الفقر والزمانة ، وفى الإناث يعتبر الفقر لا غير . اهـ المرح .
(٢) وفى المرح : وما سوى ذلك من الدور والعقار والحيوان لا يبيع إلا الأب ، فإنه يبيع المفقول فى النفقة على قول أبى حنيفة ، ولا يبيع غير المنقول ، وعلى قول أبى يوسف ومحمد : لا يبيع شيئاً من ذلك .

(٣) كالثمار ونحوها ، لأن القاضى نصب ناظراً لأمر المسلمين فيفعل ما هو خير للمفقود ، وهو يبيع ما يخاف عليه الفساد . اهـ المرح .

(٤) كذا فى الأصلين ولعله ما لا يقر به فسقط ما من الأصل وانه أعلم . وفى المرح وإن كان الرجل منكراً للوديمة أو للدين أو للسبب الذى يستحق به النفقة فأراد أن يقيم البينة على ذلك فإن القاضى لا يقبل بينة هؤلاء على الرجل ، لأن هؤلاء ليسوا بخصم عن المفقود ولا تقبل البينة إلا عن خصم على خصم .

هذا المفقود أتى عليه من المدة وهو مفقود مالا يعيش مثله إلى مثلها قضى بموته وقسم ماله على ما يجب أن يقسم عليه . ولم يوقت محمد بن الحسن رضى الله عنه في روايته في هذه المدة وقتاً^(١) . وأما الحسن بن زياد رضى الله عنه فوقيت في روايته في هذا عن أبي حنيفة رضى الله عنه أنه إذا أتت عليه مائة وعشرون سنة من يوم ولد^(٢) قضى بموته ، ولا يقضى بموته فيما دون ذلك . وإذا بلغ المفقود من المدة مالا يعيش مثله إلى مثلها جعلناه ميتاً [وقضينا] في ماله كمثل الذى تقضى به في أموال الموتي . وإن مات أحد من ورثته [قبل ذلك لم نورثه] منه . ومن مات وله ابنتان وابن ابن أبوه مفقود ما يدرى ما حاله فإن القاضى يجعل تركته في يد رجل يحفظها ، فإن طلبت الابنتان ميراثهما منه فإن القاضى يعطيها النصف منها [لأنه] لا يدرى لعل المفقود حتى يرث معهما ، ولا يدرى لعله مات قبل أبيه ، فيعطيهما أقل النصيبين وهو النصف ، ويقف ماسوى ذلك من تركة أبيهما حتى يتبين الأمر في ابنه المفقود^(٣) .

كتاب الإكراه^(٤)

قال أبو جعفر : ومن تواعده لصوم أو من سوام بحيث لا مغيث له ،

(١) وفي مبسوط السرخسى : فإذا لم يظهر خبره فظاهر المذهب أنه إذا لم يبق أحد من أقرانه حياً فإنه يحكم بموته لأن ما تنفع الحاجة إلى معرفته فطريقه في الفرع الرجوع إلى أمثاله كقيم المتلفات ومهر مثل النساء . وبقاؤه بعد موت جميع أقرانه نادر ، وبناء الأحكام الشرعية على الظاهر دون النادر .

(٢) وهذا يرجع إلى قول أهل الطبائع والنجوم فإنهم يقولون : لا يجوز أن يعيش أحد أكثر من هذه المدة ، لأن اجتماع التحسين يحصل للطباع الأربع في هذه المدة . ولا بد من أن يضاد واحد من ذلك طبعه في هذه المدة فيموت ، ولكن خطأهم في هذا قد تبين للمسلمين بالنصوص الواردة في طول عمر بعض من كان قبلنا كنوح صلوات الله وسلامه عليه فلا يعتمد على هذا القول . وعن أبي يوسف رحمه الله قال : إذا مضى مائة سنة من مولده يحكم بموته ، لأن الظاهر أن أحداً في زماننا لا يعيش أكثر من مائة سنة . اه مبسوط السرخسى ج ١١ ص ٢٥ .

(٣) وفي الفرع : والصف الآخر يبقى موقوفاً حتى تظهر حياته أو وفاته ، فلو لم يظهر من ذلك شيء حتى مضت المدة مالا يعيش مثله يحكم بموته فتجعل تركته لورثته وتعطى الابنتان كالثلثين ولابن المفقود الثلث .

(٤) الإكراه اسم لفعل يفعله المرء بغيره فينتهي به رضاه أو يفسد به اختياره من غير أن تتعدم =

فقالوا لتفعلنك أو لتضربن. هذا الحجر، أو لتأكلن هذه الميتة، ففعل ذلك كان في سعة^(١)، وكذلك لو قالوا له لتفعلن ذلك أو نقطعن يدك أو نأساها من أعضائه ففعل ذلك كان منه في سعة. ولو قالوا له^(٢) لتفعلن ذلك أو لتضربنك مائة سوط ففعل ذلك كان في سعة، وكذلك مادون المائة السوط بما يخاف

== به الأهمية في حق المكره أو يسقط عنه الخطاب، لأن المكره مبتلى والابتلاء يقرر الخطاب، ولا شك أنه مخاطب في غير ما أكره عليه، وكذلك فيما أكره عليه حتى يتنوع الأمر عليه، فتارة يلزمه الإقسام على ما طلب منه، وتارة يباح له ذلك، وتارة يرخص له في ذلك، وتارة يحرم عليه ذلك، فذلك آية الخطاب، ولذلك لا ينعدم أصل القصد والاختيار بالإكراه، كيف ينعدم ذلك وإنما طلب منه أن يختار الأمرين عليه. مبسوط الإمام السرخسي ج ٢٤ ص ٣٨.

(١) وفي الفرح: اعلم بأن الإكراه على تناول المخطور على ثلاثة أوجه: في وجه يباح له تناوله ولو تركه يؤاخذ به، وفي وجه يباح له تناوله وتركه أفضل، وفي وجه لا يسهه أن يفعل وإن أتى على نفسه. أما الذي يباح له تناوله ولا يباح له تركه فهو أن السلطان أو اللس الغالب إذا تواعد رجلا فقال: لأفعلنك أو لتضربن هذه الحجر، أو قال لأضربنك ما يخاف منه التلف أو ذهاب بعض أعضائه، أو قال لأفعلن يدك أو رجلك أو أصبعك، أو قال لأضربنك، يحل (له) أن يضرب الحجر أو يأكل لحم الميتة، أو لحم الخنزير، أو أكرهه على تناول شيء يباح له في حالة الضرورة له أن يتناوله، لأن هذا مما يباح في حال الضرورة لقوله تعالى: «فمن اضطر غير باغ ولا عاد». والإكراه ضرورة. ولو امتنع عن تناوله حتى قتله يكون مؤاخذاً بدمه، لأنه ترك المباح. وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «إن الله تعالى يحب أن يؤتى برخصه كما يحب أن يؤتى بعزمه». فيباح له تناوله وينتهي عن قتل نفسه لقوله تعالى: «ولا تفلحوا بأيديكم إلى التهلكة»؛ لذلك يكون مؤاخذاً بدمه. هذا إذا كان الرجل يعلم أنه يباح له تناوله، وإن كان لا يعلم بذلك فإنه لا يكون مؤاخذاً به، لأن الجهل يزيل الإثم. هذا كله إذا كان في أكبر رأي أنه يقتله، وإن كان في أكبر رأي أنه لا يفعل به ذلك لا يباح له تناوله. وإن تواعد بذلك بوعيد في أكبر رأي أنه يقتله إن لم يأتع بأمره كان له أن يتناوله. والعبرة في هذا لأكثر الرأي لا للتوعيد والتخويف، لأن العلم بأكثر الرأي واجب. هذا كله إذا تواعد بقتل أو بقطع أو ما يكون فيه تلف عضو من الأعضاء. أما إذا قال: أضربك سوطاً أو سوطين أو توعده بهيء لا يكون تلف شيء من أعضائه لا يباح له تناوله. أما الذي يباح له تناوله وتركه أفضل فهو أنه إذا تواعد على إجراء كلمة الكفر على لسانه، أو شتم مسلم، أو استهلاك مال مسلم، أو توعده بما يكون فيه تلف عضو من الأعضاء يباح له إجراؤه على لسانه ولا تبين منه أمراته، قال الله عز وجل: «إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان» ولكن تركه أفضل لإعزاز الدين، وإن قتل يكون من شهداء الآخرة، وإن أجرى كلمة الكفر من غير توعده بقتل أو بما يتلف شيئاً من أعضائه فإنه يكفر وتبين منه أمراته. وإن قال كنت مطمئناً بالإيمان لا يصدق. قلت: وهذه المسألة مع أهميتها لم يذكرها الإمام الضحاوي، أو سقطت من الأصول، والله أعلم.

(٢) كان في الأصل ولو قال، والأصوب، في الفيضية: ولو قالوا له.

منه تلف نفسه^(١) أو ذهاب عضو من أعضائه [ففعل ذلك كان منه في سعة]. وإن قالوا [له] لتفعلن كذا أو لنضربن^(٢) سوطاً أو سوطين لم يسعه أن يفعل ذلك ، وإنما هذا على ما يقع في نفسه مما يخاف فيه التلف أو ذهاب بعض الأعضاء من بدنه ، أو [مالاً] يأمن فيه منهما . ولو قالوا لتفعلن كذا أو لنحبسناك لم ينبغ له أن يفعل ذلك . ولو كان هذا الوعيد الذي ذكرنا من القتل أو الضرب والقطع والحبس على أن يقر بشيء من مال في يده لرجل فأقر به على ذلك كان إقراره باطلاً ، ولا يشبه هذا الوجوه الأول ؛ لأن ما ذكرنا في الوجوه الأول إنما يحل بالضرورة ، وما ذكرنا في هذا الوجه إنما يجوز بغير الإكراه ويبطل بالإكراه . ومن أكرهه على عتق عبده ، أو على طلاق زوجته ففعل ذلك جاز عليه ما فعله منه ، وكان له على من أكرهه على عتق عبده ضمان قيمة عبده ، ولم يمنعه من [ذلك] وجوب ولاء عبده له ، وكان له على من أكرهه على طلاق زوجته إن لم يكن دخل بها قبل ذلك ضمان ما يقضى^(٣) به لها عليه من نصف صداق ، أو من متعة ، وإن كان قد دخل بها قبل ذلك لم يرجع عليه شيء . ومن أكرهه على تزويج امرأة على عشرة آلاف درهم ومهرٍ مثلها كذلك فتزوجها كانت زوجة له ولم يرجع على الذي أكرهه^(٤) بشيء^(٥) . وإن كان صداق مثلها دون العشرة الآلاف درهم رجع على من أكرهه بالفضل الذي في الصداق^(٦) الذي تزوجها عليه على صداق مثلها^(٧) .

(١) وفي الفيضية مما يخاف التلف منه على نفسه .

(٢) كذا في الأصلين وفي المرح : أضربك . ولعل الصواب : أو لنضربنك بإثبات ضمير المفعول وبصيغة التكلم ، والله أعلم .

(٣) كان في الأصل نقصانه وهو تصحيف والصواب ما في الفيضية يقضى به .

(٤) كذا في الفيضية ، وكان في الأصل : على ذلك .

(٥) لأنه أُلْغِيَ مالا بموض وهو البضع ، لا عتباره مالا في حال دخوله في ملك الزوج . شرح

(٦) كان في الأصل في الطلاق وهو تصحيف والصواب ما في الفيضية في الصداق .

(٧) هكذا ذكره الطحاوي ، وفي ظاهر الرواية لا يلزمه في الزيادة شيء . لأن الزيادة على ذلك

جعلت كالإقرار بها ، والإكراه على الإقرار يفسده فلا يلزمه إذا أقر به . اه المرح .

وإن كانت المرأة هي المفكرة على ذلك دون الرجل وصادق مثلها أكثر مما زوجت عليه أضافاً جاز النكاح أيضاً ، ولم يكن لها على من أكرهها على ذلك شيء ، وكان الزوج بالخيار إن كان كفواً لها ، إن شاء تم لها صداق مثلها ، وثبتا على نكاحهما ، وإن أبى ذلك فرق بينهما ، ولا شيء عليه للمرأة من صداق ولا من غيره إن لم يكن دخل بها^(١) . ومن أكره على مراجعة امرأة قد كان طلقها حتى راجعها كانت مراجعة ، ولا شيء له على من أكرهه . ومن أكره على بيع عبده فباعه لم يجز بيعه إياه كذلك^(٢) ، ولا يشبه البيع ما ذكرنا قبله من الطلاق والعتاق والنكاح والرجعة ؛ لأن البيع قد ينقض بالعيوب ويرد بخيار الشرط وبخيار الرؤية ، فكذلك يرد بالإكراه . والطلاق والعتاق والنكاح والرجعة لا يردن^(٣) بشيء مما ذكرنا ولا مما سواه ، فكذلك أيضاً لا يردن بالاستكراه . ولو أن المشتري لهذا العبد المكره مولاه على بيعه إياه أعتقه^(٤) [فإنه إن كان أعتقه بعد ما قبضه جاز عتقه] وكان مولاه بالخيار ،

(١) وإن دخل بها وهي مكرهة فهذا رضا من الزوج بتبليغها إلى مهر المثل ، وإن دخل بها وهي طائفة فهذا رضا منها بالسمي ، وللأولياء حق التفريق عند أبي حنيفة ومحمد ، وعند أبي يوسف ليس لهم ذلك ، وكذلك لو رضيت فهو على هذا الاختلاف ، هذا إذا كان الزوج كفواً لها . وأما إذا لم يكن لها كفواً فيفرض بينهما . وإن دخل بها يلزمه تمام مهر المثل إن كان الدخول كرهاً ، وإن كان عن رضا فلا يلزمه إلا السمي ، وللأولياء أن يفرقوا بينهما لعدم الكفاءة ، وإن فرق قبل الدخول لا يلزمه شيء . اهـ الصرح .

(٢) وفي الشرح : وإذا أكرهه السلطان على البيع فباع يكون فاسداً لعدم رضاه . فإذا سلم جاز ذلك وزال الأثر ؛ لأن الإكراه على البيع لا يكون إكراهاً على التسليم ، لأنه ليس من شرط صحة البيع التسليم ، فإذا أكرهه على البيع والتسليم يكون ذلك فاسداً ، فإذا قبضه ملكه على الفساد وله أن يتصرف ، فإن تصرف فيه تصرفاً يلحقه الفسخ كالمعتق والتدبير والاستيلاء فلا يفسخ ويلزمه القيمة . والمكره بالخيار إن شاء رجع على المكره ويرجع المكره على المشتري ، وإن شاء رجع على المشتري ، فإن تصرف فيه تصرفاً يلحقه الفسخ كالبيع والكتابة والإجارة ونحوها له أن يفسخه ، فإن كان المشتري باعه من آخر ثم باعه المشتري الآخر وتداولته الأيدي فله أن يفسخ العقود كلها . وأي عقد أجازة جازت العقود كلها ، لأن العقود كلها نافذة إلا أن له حق الفسخ لعدم الرضا .

(٣) وفي الفيزية لا يرد ولعله لا ترد

(٤) وفي الفيزية أعتق هذا العبد .

• إن شاء ضمن قيمة العبد^(١) المكره له على البيع ، وإن شاء ضمنها المشتري ،
فإن ضمنها المكره رجع بها على المشتري ، وإن ضمنها المشتري لم يرجع بها
على المكره . ولو كان أعتقه المشتري قبل أن يقبضه كان عتقه باطلا ، وإن
لم يعتقه ولكنه باعه بعد قبضه أو وهبه أو تصدق به عليه كان ذلك باطلا ؛
لأن البيع على الإكراه غير جائز ، والعناق على الإكراه جائز . هكذا حكى
محمد رضى الله عنه في كتابه في الإكراه ، وقد قال في غيره إن العتق في هذا
جائز بعد القبض وقبل القبض ، ولم يختلف عنه في البيع والصدقة والهبة أنه
لا يجوز شيء^(٢) من ذلك بعد القبض ولا قبل القبض . والإكراه على الإجارة
وعلى الكتابة وعلى سائر الأشياء التي قد تنقض بعد وقوعها ، كالإكراه على
البيع ، وإنما الذى يجوز على الإكراه كما يجوز على غير الإكراه الأربعة الأشياء
التي ذكرنا ، وهى : الطلاق والعناق والنكاح والرجعة ؛ وإن كانت الأصدقة
في النكاحات^(٣) قد يعتبر فيها ما قد ذكرنا فيما تقدم منا في هذا الكتاب
إذا كان ذلك على الإكراه مالا يعتبر مثله إذا كان على غير إكراه^(٤) .
ومن أكره على قتل رجل فقتله بسيف فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول
يقتل المكره ولا يقتل المأمور المكره . وقال أبو يوسف رضى الله عنه : على

(١) وفي الفيزية قيمة عبده .

(٢) كان في الأصل بضماء والصواب شيء كما هو في الفيزية .

(٣) وفي الفيزية فيما ذكرنا في النكاحات .

(٤) وأما ما أكره على الطلاق وما هو جده وهزله سواء فإنه يجوز من غير فساد ، فإذا
أكره على الطلاق فطلق يقع عندنا ، وعند النافعي لا يقع ، ثم عندنا إن كان قبل الدخول يرجع
بما لزمه من نصف المصداق أو المتعة على المكره ، وإن كان بعد الدخول لا يرجع بشيء ، وإن
أكره على العتق يعتق ويرجع بقيمته على المكره ، فإن أكرهه على الرجعة صح ، وكذلك
لو أكرهه على العفو من دم العمد صح ، وكذلك لو أكرهه على النذر صح ، وكذلك لو أكره
على اليمين صح ، وكذلك لو أكره على الظهار صح ، أو الإيلاء من غير الفساد صح ، وكذلك
لو أكره على الإيلاء أو ما لزمه به من كفارة اليمين لا يرجع على المكره . اهـ من المرح .

المكروه الأمر ضمان دية المقتول لوليه في ماله ، ولا شيء على المأمور المكروه^(١) .
وقال زفر رضى الله عنه يقتل المأمور المكروه ، وقال : الإكراه في هذا لا يبيح
المكروه أن يقتل الذى أكرهه على قتله وإن ما يبيحه الإكراه ما يبيحه الضرورة ،
وهذا القول أجود من القولين الأولين ، وبه نأخذ . ومن أكرهه على أن ينزى
بامرأة فنزى بها فإن أبا حنيفة كان يقول يحمد في ذلك كما يحمد فيه لو أتاه على
غير إكراه^(٢) ، ثم رجع عن ذلك فقال : إن كان الذى أكرهه سلطان
لم يحمد ، وإن كان غير سلطان حد^(٣) ، وهذا قول أبى يوسف رضى الله عنه .
وقال محمد رضى الله عنه : إذا أكرهه غير سلطان [ممن إكراهه] كما إكراه سلطان
لم يحمد ، وقياس قول زفر رضى الله عنه في ذلك أنه يحمد ، وهو القول الصحيح
من هذه الأقوال .

كتاب القسمة^(٤)

قال أبو جعفر . وإذا كانت الدار بين رجلين فطلب أحدهما قسمتها وأبى^(٥)

(١) قال الشارح : وفي الإكراه على القتل يجب القصاص على القاتل عند زفر ، وعند أبى حنيفة
ومحمد يجب القصاص على المكروه دون المكروه (أى بفتح الراء) ، وعلى قول أبى يوسف لا يجب
القصاص ولكن يجب الدية على المكروه . والطحاوى ذكر قول محمد مع قول أبى يوسف ، وذلك
ليس بسديد ، وعلى قول الشافعى يقتلان جميعاً . قلت : وقول محمد مع الإمام معروف عندهم
كما ذكره السرخسى في مبسوطه ج ٢٤ س ٧٢ ، وكذلك هو في الهداية وغيرها من كتب
الفقه ، والإمام الطحاوى أعلم أصحابنا بأقوال أصحابنا ، فلعلمه وجد قول الإمام محمد رجع عما ذكره
في ظاهر الرواية ، أو بلغه قوله بسنده كما هو دأبه يذكر أقوالهم عنهم بسنده ، والله أعلم .

(٢) وفي الفرح : وأما الذى لا يباح له الإقدام عليه فهو أن يكرهه على الزنا أو على قتل مسلم
لا يباح له ذلك ، ويجب الحد في الزنا عليه قياساً ، وهو قول زفر ، وهو قول أبى حنيفة الأول .
ثم رجع وقال : لا يجب عليه الحد ولكنه يعزر ، وهو قول أبى يوسف ومحمد .

(٣) وفي الفرح : والإكراه لا يكون إلا من مثل السلطان عند أبى حنيفة ، وعند أبى يوسف
ومحمد إذا كان من غير السلطان من الوعيد مثل ما يحىء من السلطان يكون إكراهها حتى إنه
لو أكرهه غير السلطان على البيع حتى باع فالبيع جائز عند أبى حنيفة ، وعند أبى يوسف
ومحمد فاسد .

(٤) القسمة مبادلة بالمعادلة لإفراز الأنصاء لتحصيل المنفعة ، لا للتفويت ، فإن كانت على هذا
يحوز وإلا فلا . الأصل أن القسمة في مستوى الأجزاء استيفاء وفي محتاف الأجزاء مبادلة . الفرح .
(٥) وفي القبضية وأبأها .

الآخر وارتفعوا إلى القاضى فى ذلك نظر القاضى فيها وكشف عن أمرها ، فإن كانت مما يقع لكل واحد منهما بنصيبه منها بالقسمة ما ينتفع به ، قسمها بينهما ؛ وإن كانت مما يصيب كل واحد منهما بالقسمة منها ما لا ينتفع به منها لم يقسمها بينهما حتى يرضيا بذلك ، وإن كان الذى يصيب الطالب منها بنصيبه ما ينتفع به منها لكثرة ، وما يصيب الآخر منها بنصيبه لا ينتفع به لقلته ، قسمها بينهما^(١) . وإذا كانت الدار بين ورثة كبار أحماء فأقروا عند القاضى أنها ميراث بينهم عن أبيهم وأرادوا منه ، قسمتها بينهم فإنه لا يجيبهم إلى ذلك إلا أن يقيموا عنده بيعة على ميراثهم إياها فى قول أبى حنيفة رضى الله عنه . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : يلزمهم بإقرارهم ويقضى به عليهم ويقسمها بينهم على ذلك ، ويشهد أنه إنما قسمها بينهم بإقرارهم على أنفسهم وأنه لم يقض فى ذلك بشيء على أحد سواهم ، وبه تأخذ . ولو كان مكان الدار [عين أو] دراهم أو دنائير أو عروض^(٢) سوى العقار قسمه فيما بينهم بإقرارهم فى قولهم جميعاً . وإن كان فى الورثة صغير أو غائب وطلب البالغون الحاضرون وهم أحماء منه قسمة الدار بينهم وبين الصغار والغيب لم يقسمها بينهم حتى تقوم البيعة عنده على أصل المواريث فى قول أبى حنيفة^(٣) رضى الله عنه . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله

(١) لأن الآخر يريد أن ينتفع بنصيبه فله أن يمنعه ، وإن كان كلاهما لا ينتفع ، أو صاحب التقليل هو الطالب فإنه لا يقسم لأنه متعنت . اهـ المرح .

(٢) كان فى الأصل عرس وفى الفضية عروض وهو الأول .

(٣) وفى المرح : وأما إذا كان سبب الملك هو الميراث ، فإن قالوا ليس بيننا غائب فإنه يقسم المنقول بينهم ولا يقسم غير المنقول بقولهم حتى يقيموا البيعة على أصل الميراث عند أبى حنيفة ، وعند أبى يوسف ومحمد المنقول وغير المنقول سواء فيقسم بقولهم ، فإن كان فيهم غائب فإنه يقسم ولا ينتظر حضور الغائب بعد أن يكون الحاضر اثنين كبيرين أو أحدهما صغير فينصب عن الصغير فيقسم على ما ذكرنا إذا لم يكن فيهم غائب من الاختلاف ، ويضع حصص الغائب على يدى عدل ، وذلك لأن الملك بالميراث (فيه) الواحد (ليس) خصاً عن الباقيين فلذلك قسم بينهم ، فبعد ذلك إذا حضر الغائب فإن أقر كما أقروا أمضى الأمر على وجهه ، وإن أنكر يرد القسمة فى المنقول وغيره على قول أبى يوسف ومحمد ، وعلى قول أبى حنيفة فى المنقول كذلك ، وفى غير المنقول لا يرد القسمة لأنه قسمها بالبيعة فنفذت البيعة على الغائب حكماً ولا يلتفت إلى قوله .

عنهما : يلزمهم ما أقروا به عنده فيها ويقسمها على إقرارهم ، ويجعل شركاهم . ومن سواهم من الناس على حجبهم فيها ، ويؤن في قسمته إياها الوجه الذي قسمها عليه والإقرار الذي كان عنده ممن سأله قسمتها^(١) ، وبه تأخذ . وإن لم يقرروا عنده فيها بميراث وذكروا له أنها بينهم بما سوى الميراث وأنهم^(٢) لا شريك لهم فيها سواهم وسألوه قسمتها [بينهم قسمها] ولم يكلفهم إقامة بينة على شرائهم لها ، ولا على ملكهم إياها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد^(٣) رضى الله عنهم . وإذا قسمت الدار بين أهلها فأصاب بعضهم موضع منها بغير طريق اشترط له منها^(٤) في القسمة فإنه ينظر في ذلك ، فإن كان له مفتاح مما أصابه إلى الطريق أمضيت^(٥) القسمة وإلا بطلت^(٦) . وكان أبو حنيفة رضى الله عنه يقول في العلو الذي لا سفلى له وفي السفلى الذي لا علوه : يحسب في القسمة ذراع من السفلى بذراعين من العلو . وكان أبو يوسف رضى الله عنه

(١) وفي الشرح : ويكتب في الصك بأن قسمت بينهم بإقرارهم والغائب على حجته إذا حضر .

(٢) وفي الفيضية أنه .

(٣) وفي المرح : وإن جاء قوم وفي أيديهم مال إلى القاضي فقالوا للقاضي اقسم هذا المال بيننا فهذا لا يخلو إما أن يكون فيهم غائب أو يكون فيهم صغير أو لم يكن فيهم غائب ولا صغير ؛ فإن كان الملك بغير الميراث فإنه يقسم بينهم بقولهم ويكتب الصك بأن قسمت بينهم بإقرارهم والغائب على حجته إذا حضر ، ولا يطلب منهم البينة على أصل الملك في المتقول وغيره . وأما إذا كان فيهم غائب فإنه لا يقسم بينهم لأن الحضور ليسوا بمنصم عن الغائب سواء كان الغائب واحداً أو أكثر .

(٤) وفي المرح فيها مكان منها .

(٥) وفي الفيضية أمضيتا .

(٦) وفي المرح فهذا على وجهين : إما أن يمكنه أن يتطرق في موضع آخر أو لا يمكن ، ولا يخلو إما أن ذكروا الحقوق والمرافق أو لم يذكروا ذلك أما إذا أمكنه التطرق إلى موضع آخر فإن القسمة جائزة سواء ذكروا الحقوق والمرافق في القسمة أو لم يذكروا ذلك إلا أنهم إذا ذكروا الحقوق فله أن يتطرق في الطريق الأصل ، وإن لم يذكروا الحقوق والمرافق فليس له في الطريق الأصل حق وله أن يتطرق (حيثما) أمكنه التطرق في موضع آخر . وأما إذا لم يمكنه التطرق في موضع آخر إن ذكروا الحقوق والمرافق بطلت القسمة ، لأن القسمة لتعديل وتحصيل المنفعة ، فإذا كان فيهما نفويت المنفعة تبطل إلا إذا شرطوا أن لا طريق له لأنه رضى بالضرر ، وكذلك هذا في مسيل الماء إن أمكنه تسهيل الماء إلى موضع آخر فهو كالماء أمكنه التطرق في موضع آخر ، فاعرفت الجواب في الطريق فهو جوابك في مسيل الماء .

يقول : يحسب كل ذراع من العلو بذراع من السفلى . وكان محمد رضى الله عنه . يقول : يقوم كل ذراع من العلو على أن لا سفلى له وكل ذراع من السفلى على أن لا علوه ^(١) ، وبه نأخذ ^(٢) . وكان أبو حنيفة رضى الله عنه يقول فى المدارين . إذا كانتا بين قوم فطلبوا قسمتهما إن كل دار منهما ^(٣) يقسم على حدة . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : يقسمان بينهما على الأصلح لأهل القسمة ، فإن كان الأصلح لهم جمع الأنصباء منهما لكل واحد من أهلها حتى يجعل نصيب كل واحد منهم فى واحد منهما فعل ذلك ، وإن كان التفريق أصلح فرقت الأنصباء فيهما ^(٤) وقسمت كل ذراع على حدة ، وبه

(١) وفى الهداية ج ٤ ص ٤٠٢ ثم اختلفا فيما بينهما فى كيفية القسمة بالذراع فقال أبو حنيفة . ذراع من سفلى بذراعين من علو ، وقال أبو يوسف ذراع بذراع . قيل أجاب كل منهم . على عادة أهل عصره وأهل بلده فى تفضيل السفلى على العلو واستوائهما وتفضيل السفلى مرة والعلو أخرى . وقيل هو اختلاف معنى ، ووجه قول أبي حنيفة أن منفعة السفلى تربو على منفعة العلو بضعفه لأنها تبقى بعد فوات العلو ومنفعة العلو لا تبقى بعد فناء السفلى ، وكذا السفلى فيه منفعة البناء والسكنى وفى العلو السكنى لا غير ؛ إذ لا يمكنه البناء على علوه إلا برضاء صاحب السفلى فيعتبر ذراعان منه بذراع من السفلى . ولأبى يوسف أن القصد أصل السكنى وما يتساوىان فيه ، والمنفعتان متماثلتان لأن لكل واحد منهما أن يفعل ما لا يضر بالآخر على أصله . ولمحمد أن المنفعة تختلف باختلاف الحر والبرد بالإضافة إليهما فلا يمكن التعديل إلا بالقيمة . والفتوى اليوم على قول محمد . وقوله لا يقتصر إلى التفسير . وتفسير قول أبى حنيفة فى مسألة الكتاب أن يجعل بمقابلة مائة ذراع من العلو المجرد ثلاثة وثلاثون وثلاث ذراع من البيت الكامل ، لأن العلو مثل نصف السفلى ثلاثة وثلاثون وثلاث ذراع من السفلى ستة وستون وثلاثان من العلو ومعه ثلاثة وثلاثون وثلاث ذراع من العلو ، فبلغت مائة ذراع تساوى مائة من العلو المجرد ، ويجعل بمقابلة مائة ذراع من السفلى المجرد من البيت الكامل ستة وستون وثلاث ذراع ، لأن علوه مثل نصف سفله فبلغت مائة ذراع كما ذكرنا . وتفسير قول أبى يوسف أن يجعل بإزاء خمسين ذراعاً من البيت الكامل مائة ذراع من السفلى المجرد أو مائة ذراع من العلو المجرد ، لأن السفلى والعلو عنده سواء ، فخمسون ذراعاً من البيت الكامل بمنزلة مائة ذراع خمسون منها سفلى وخمسون منها علو .

(٢) فى الفيزية قال أبو جعفر : وهذا أجود . وفى المرح وهذا أجود الأقوال .

(٣) فى الأصل الأزهرى ذراع منها والصواب أن كل دار منهما كما هو فى الفيزية .

(٤) لأن الذى يأبى الأصلح متعنت فله أن يحجر عليه ويقضى بالأصابع ، والحجر على الحر عند أبى يوسف ومحمد جائز وعند أبى حنيفة لا يجوز ، وهذا فرع تلك المسألة ، وإن كان بين رجلين بيتان متصلان أو منفصلان فانه يجمع نصيب كل واحد منهما فى بيت على حدة بالإجماع ، وإن كان بينهما منزلان إن كانا متصلين فهما كالبيتين ، وإن كانا منفصلين فهما كالدارين . اهـ من المرح . قلت : وابتدأ الشارح كتاب القسمة بهذه المسألة .

نأخذ . ولو اختلفوا في مقدار الطريق التي ترفع من الدار بينهم رفعت الطريق بينهم على سعة باب الدار^(١) . ولا يقسم لحائط ولا ثوب بين مالكيه إلا بتراضيهما بذلك واتفاقهما عليه . ولا ينبغي^(٢) للقاسم أن يقسم في شيء مما ذكرنا برد بشرطه لبعض أهل القسمة على بقيتهم ما قدر على ذلك^(٣) . ولا ينبغي له أن يجمع نصيب بعضهم مع نصيب غيره منهم إلا باتفاقهما على ذلك^(٤) . ولا ينبغي له أن يقسمها بينهم حتى يقومها ذراعاً ذراعاً على ما يتناهى إليه كل ذراع منها من شارع ومن غامض ، ثم يصورها صورة ، ثم يقرع بينهم عليها . وينبغي له أن يجرىء ما يحاول قسمته بين أهله من الدور والعقار

(١) وإذا اختلفوا في الطريق التي يرفع بينهم فانه يرفع بمقدار سعة الباب لأن ما يسع في الباب يسع في الطريق وما لا يسع في الباب لا يسع في الطريق . ولذلك ترفع سعة الباب . وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال « اذرعوا الطريق سبعة ثم ابنوا » كان ذلك في أقوام بأعيانهم رأى الصلاح لهم في ذلك ولم يكن ذلك بأمر لازم اه من الفرح . قلت هذا الحديث أخرجه ابن ماجه عن أبي هريرة وابن عباس والترمذي عن أبي هريرة وليس فيه زيادة « ثم ابنوا » . وذكر الإمام محمد في كتاب العرب من الأصل : وقد بلغنا عن عكرمة أثر يرفعه « إذا تشاجر القوم في الطريق جعل سبعة أذرع » ولا تأخذ به ؛ لأننا لا ندري أحق هذا الحديث أم لا ، ولو تعلم أنه حق أخذنا به . وقال الإمام السرخسي في شرح هذا القول من مبسوطه ج ٢٣ ص ٢٠٣ ومعنى هذا أنه أثر شاذ فيما يحتاج الخاس والعام إلى معرفته ، وقد ظهر عمل الناس بخلافه ، فإن الصحابة رضى الله عنهم فتحوا البلاد ولم ينقل عن أحد أنه أخذ بهذا الحديث في تقدير الطريق المنسوب إلى الناس بسبعة أذرع ، فعرفنا أن الحديث غير صحيح . ولو علم أنه حق وجب الأخذ به لأن ما قدره صاحب الفرح عليه الصلاة والسلام بتقدير يجب العمل به ولا يجوز الإعراض عنه بالرأى .

(٢) حرف لا من ولا ينبغي كان ساقطاً من الأصل وزيد من الفيضية .

(٣) وفي الفرح : ولا ينبغي للقاضي أن يقسم شيئاً مما ذكرنا برد شيء يفترط لبعض أهل القسمة على بعضهم ما قدر . وهذا على وجهين : إما أن يشترط على أحدهما زيادة لفضل نصيبه وبين مقدار الدراهم ، أو يقول على أن لصاحب الفضل مقدار قيمته ، أما إذا ذكر المقدار جاز لأنهم تراضوا عليه وهو معلوم ، وإن لم يذكر المقدار ولكن ذكر القيمة ، القياس أن لا يجوز لأن هذا بيع بالقيمة وبالقيمة لا يجوز البيع ، وفي الاستحسان يجوز لأنه اشترط شرطاً يوجب الحكم لأن الحكم يوجب رد القيمة في الفضل فالشرط لم يزد إلا تأكيداً .

(٤) وفي الفرح والأفضل للقاسم أن يسوى بين الأنصاء بالتعديل وبالقيمة حتى لا يكون في ذلك جور على الباقيين ؛ ولا يجمع نصيب بعضهم مع بعض إلا بالرضا ؛ لأنه يحتاج إلى القسمة ثانياً يؤدي إلى الضرر فالرضا شرط .

على أقل أنصباؤه أهله فيه ثم يقرع بين أهل القسمة^(١) بعد أن يبين لهم أن من خرج سهمه أولاً أعطاه جزاءه من الدار من الجانب الكذا منها ثم مما يليه حتى يستوفى حقه ثم يفعل ذلك بهم واحداً واحداً حتى يستوفى أجزاءهم كلها كذلك^(٢). ومن أصابه في قسمته حجرة سفلا وعلوا^(٣) من دار فأراد أن يفتح في حائطها باباً من حجرة له سواها في دار أخرى ليتطرق من تلك الحجرة في هذه الدار لم يمنع مما يفعله في حائطه^(٤) ثم ينظر ، فإن كان ساكن الحجرتين واحداً لم يمنع من التطرق في هذه الدار ، وإن كان ساكن الحجرة التي من وراء هذه الدار غير ساكن الحجرة التي وقعت له من هذه الدار لم يخل بينه وبين ذلك^(٥). ومن ادعى غلطاً من أهل القسمة أوحيفاً من بعد وقوع القسمة وأنكر ذلك أصحابه^(٦) سئل البيهقي على ذلك ، فإن أقام بينته عليه فسخت

-
- (١) لتطليب الأنفس . والقرعة ليست بواجبة ، وهذا كما ذكرنا في القسمة بين النساء أنه يقرع للبداية ، وفي الخروج إلى السفر يقرع بينهم تطليبا لقلوبهم ، وعند الشافعي يقرع (كذا) وبالإجماع لا يقضى بالقرعة في النسب ، وفي المتق لا يقرع عندنا ، وعند الشافعي يقرع حكماً . اهـ الصرح .
(٢) وفي الصرح : وإذا أقرع بينهم في القسمة ينبغي أن يقول كل من خرجت قرعته أو لا أعطيته من هذا الجانب ، والذي يليه في الخروج أعطيته بمجنب نصيب الأول ، ولكل واحد أن يرجع عن هذا ، سواء خرجت له القرعة أو لم تخرج ما دام الباقي اثنين ، فإذا خرج الكل وبقي الواحد فقد تغير نصيب الباقي فليس لواحد أن يرجع .
(٣) وفي القبسفة سفل وعلو .
(٤) لأنه تصرف في ملك نفسه . شرح .

(٥) وفي الصرح : ولو كان اثنين فليس لساكن تلك الدار أن يتطرق في هذه الدار ؛ لأنه لاحق له في هذه الدار ، وليس هذا كنهه خاص بين أقوام فأراد أحدهم أن يفتح في أعلى النهر يمنع عن ذلك ؛ لأنه أكثر أخذاً للماء فيؤدى إلى الضرر بالباقيين فيمنع ، ولأن حاقى النهر مشترك بينهم فلا يجوز التصرف في الملك المشترك إلا برضا منهم . قلت : وكان في الأصلين لم يحل بالحاء والصواب بالحاء المعجمة كما وضع من الصرح الذي ذكرناه .

(٦) وفي الصرح : فهذا على ثلاثة أوجه : في وجه لا يلتفت إلى قوله ، وفي وجه يتحالفان ، وفي وجه تسأل منه البيهقي . أما الذي لا يلتفت إلى قوله إذا ادعى الغلط في التقويم فقال نصيب قيمته خمسمائة وقد قوم بألف ونصيب صاحبي قيمته ألفان وقد قوم بألف فهذا لا يلتفت إلى قوله إذا كانت القسمة قسمة رضا ؛ لأنه بالغ عاقل حر باع ما يساوى ألفاً بخمسمائة فيجوز ولارجوع فيه ؛ لأن القسمة مبادلة كالبيع ، وإن كانت القسمة قسمة إجبار فإنه يقوم ثانياً إذا كان مدعى الغلط هو الجبر عليه ، وإن كان مدعى الغلط هو الذي طلب القسمة لا يلتفت إليه . وأما الوجه الذي يتحالفان ويتراذان القسمة إذا ادعى الغلط في النصيب فقال نصيب كان الثلاثين أو النصف وإنما وصل إلى أقل من =

القسمه ثم استؤنفت إن طلب ذلك أهلها . وإذا كانت الغنم بين جماعة فطلب بعضهم قسمتها قسمت ، وكذلك الإبل والبقر والدواب والثيلب والحنطة والشحير . وأما الرقيق فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان لا يقسم الرقيق . وقال أبو يوسف وعمر رضى الله عنهما : يقسم للرقيق كما يقسم ما سواه ، وبه نأخذ . وإن كان مع الرقيق سواه من ثياب أو غيرها قسم ذلك كله بينهم وأدخل فيه الرقيق في قولهم جميعا . ولا بأس بالقسمه باشتراط الخيار فيها كما يشترط في البيعات^(١) ولا شفعة في قسمه ولا خيار رؤية^(٢) . ولأبي الصغير مولى اليتيم أن يقاسما على الصغير واليتيم . والجد أبو الأب في ذلك إذا لم يكن أب ولا وصى أب كالأب . ووصى الجد في ذلك إذا لم يكن وصى أب

== ذلك فإنهما يتعالفان ويترادان القسمه ؛ لأن تحت القسمه مبادلة فأشبهت البيع . وأما الوجه الذى تسأل منه البينة : إذا ادعى النصب فقال هذا نصيبى ولكى قض صاحبى نصيبى فهذا دعوى مستأنف فإن أقام البينة وإلا يحلف النكر ، هذا كله إذا لم يقر بالاستيفاء ، فأما إذا كان أقر بالاستيفاء ثم ادعى الغلط فإنه لا يلتفت إلى قوله إلا في دعوى النصب .

(١) لأن القسمه مبادلة فأشبهت البيع فيجوز فيها الخيار كما يجوز في البيع ثلاثة أيام أو دونها ، وزيادة على الثلاثة لا يجوز عد أبى حنيفة . وعند أبى يوسف ومحمد يجوز إذا كان معلوماه المرح . (٢) قوله : ولا خيار رؤية ، روى بروايتين روى لا خيار رؤية بالخفض وروى لا خيار بالنصب . أما الشفعة فلا تجب ؛ لأن الدار إذا قسمت فأخذ أحدهما نصيبه والآخر نصيبه فكل واحد ماقبض نصفه ملكه ونصفه الآخر أخذ بإزاء ما ترك فيكون شريكا والمريك إذا اشترى نصيب شريكه لاشفعة للجار (فيه) ؛ لأن المريك أولى من الخليط والجار ؛ لأن المريك وإن اشترى صار كأنه أخذ بالشفعة ، لأن كل من اشترى أو اشترى له فله الشفعة . وأما قولنا ولا خيار رؤية بالنصب فهذا غلط (لا) يثبت في القسمه خيار رؤية ؛ لأنهما إذا اقتسما دارا لم يرها أحدهما فله الخيار إذا رآها . وذكر في كتاب القسمه في بعض الروايات إذا كانت قسمه لإجبار فله خيار الرؤية ؛ لأن للقاضى أن يلزمه شاء أو أبى ، وإن كانت قسمه رضا فليس له خيار رؤية ، فعلى الرواية بالنصب يرجع إذا كانت القسمه قسمه (رضا) ، وإن كانت الرواية بالخفض لاشفعة في خيار رؤية ، وهو أنه إذا اشترى دارا مسلم الشفعة ثم لم يرد الدار بخيار الرؤية فأراد الشفع الشفعة وهو يرد بخيار رؤية أو بخيار شرط ، بعد القبض أو قبله بقضاء أو بغير قضاء ، أو يرد بالقبض قبل القبض بقضاء أو بغير قضاء ، فهذا كله فسخ لا يثبت الشفعة . وإن عادت بملك جديد ثبتت الشفعة كالد بالعب بعد القبض غير قضاء ، أو بإقالة إذا أقر لاشترى والبائع بأن البيع بات فى (الإقالة أو) أقر البائع (بخيار العيب) للشترى فردها ، فهذا كله عود بملك جديد فثبتت للشفع الشفعة ، والله أعلم . المرح . قلت : وكان فى الأصل ولا فى خيار رؤية ، والصواب ولا خيار رؤية كما هو فى القيصية وكما فهم من المرح .

كوصى الأب^(١). وإذا كانت الدار بين رجلين نصفين فاقسمها سائماً أحدهما الثلث من مقدمها وقيمتها ستمائة درهم وأخذ الآخر الثلثين من مؤخرها وقيمتها ستمائة درهم ثم استحق نصف ما في يدي صاحب المقدم فإن أبا حنيفة رضى الله عنه قال في ذلك : يرجع صاحب المقدم على صاحب المؤخر بربع ما في يده وإن شاء أبطل القسمة . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : يرد ما بقي في يده^(٢) . ويبطل القسمة ويكون ما بقي من الدار بينهما نصفين^(٣) ، وبه نأخذ . وإذا كانت الدار بين رجلين فباع أحدهما نصيبه من بيت منها فإن لشريكه أن يبطل بيعه ؛ لأن في ذلك ضرراً عليه ؛ ألا ترى أنه قد كان من حقه جمع نصيبه له من الدار في حيز واحد منها ، وأنه إن لم [يبطل]^(٤) هذا

(١) الأصل في هذا أن كل من له ولاية البيع فله ولاية القسمة ؛ لأن في القسمة مبادلة مال بمال كالبيع ، ووصيه (الأب) والجد ووصيه والقاضي ومن نصبه القاضي لهم ولاية بيع مال الصغير فلهم ولاية قسمة ماله ، ووصى الأم والعم ليس لهم ولاية البيع فليس لهم ولاية القسمة . وأما وصى المكاتب إذا مات عن وفاة كوصى الأم ووصى الأم لا يجوز بيعه فلا تجوز قسمة . وذكر في رواية القسمة وأجاز قسمة وصى المكاتب فيكون دليل جواز بيعه . اهـ من المشرح .

(٢) كذا في الفيزية وكان في الأصل في يدها .

(٣) هذه المسألة على ثلاثة وجوه : أولها إذا استحق نصف الدار مشاعاً فإنه يبطل القسمة لحق المستحق ؛ لأننا لو قلنا بأنه لا يبطل القسمة لاحتاج إلى القسمة لما في يدي كل واحد فيتفرق عليه نصيبه فيؤدي إلى الضرر والضرر مني بالخبر فتبطل القسمة لحقه . وثانيها فإنه لو استحق نصف ما في يدي أحدهما معلوماً مقسوماً فله المستحق عليه خيار إن شاء أبطل القسمة لعدم رضاه ؛ لأنه تفرقت عليه الصفقة لأنه استحق بعض المعقود عليه ، والاتقاس في الأعيان عيب والعيب يوجب الخيار ، وإن شاء لم يبطل القسمة ويرجع على صاحبه برقع ما في يديه ، لأنه لو استحق جميع ما في يديه لكان يرجع بنصف ما في يدي شريكه ، فإذا استحق النصف يرجع برقع ما في يدي صاحبه اعتبار الجزء بالكل ، وثالثها إذا استحق ما في يدي أحدهما مشاعاً فهو عند أبي حنيفة الخيار كما لو استحق نصف ما في يده معلوماً ، وفي قول أبي يوسف ومحمد تبطل القسمة كما لو استحق عليه مشاعاً ، وهذا الوجه هو ما ذكره في الكتاب . اهـ ملقطاً من المشرح .

(٤) لفظ يبطل ساقط من اللسطين ، ويدل على ثبوته عبارة المشرح حيث قال : فإن أجاز شريكه حاز والبيت للمشتري والباقي بينهما ، وإن لم يميز بطل البيع ولا يجوز في حق البائع ؛ لأننا لو قلنا بأنه يجوز يؤدي إلى الضرر بالعريكة ، لأنه يبيع موضعاً آخر من آخر حتى يجعل له عشرين شريكاً فيحتاج إلى القسمة مع كل واحد فيتفرق عليه نصيبه فيتضرر والضرر مني ؛ فلهذا أثبتناه من الربيعين .

اليوم يفرق عليه نصيبه^(١) . ولو كانت ثياب بين رجلين أو غنم أو ما أشعبه ذلك مما يقسم فباع أحدهما حصته من شاة أو من ثوب أو مما سوى ذلك منها لم يكن لشريكه أن يبطل ذلك عليه في رواية محمد بن محمد رضي الله عنه ، وكان له أن يبطل ذلك عليه في رواية الحسن رضي الله عنه^(٢) ، وبه تأخذ^(٣) . ومن كانت بينه وبين رجل دار فأقر بيت من ثياب وأسكر ذلك صاحبه قسمت الدار بين الشريكين ، فإن وقع البيت في نصيب المقر دفع إلى المقر له ، وإن وقع في نصيب المنكر قسم ما أصاب المقر بالقسمة بين المقر وبين المقر له ؛ يضرب فيه المقر له بذرع البيت ، ويضرب فيه المقر بذرع نصف الدار بعد البيت ، فيكون لكل واحد منهما من ذلك ما أصابه منه^(٤) .

(١) وزاد الشارح فرعا فقال : وكذلك لو باع ذراعا من الأرض ، أو مكانا معلوما ، وكذلك لو باع نصيبه من بيت منها فليشريكه أن يبطله كما ذكرنا من اعتبار الضرر ، ولو باع النصف فقال بت النصف ، أو قال بت نصبي انصرف إلى نصيبه فيجوز .

(٢) وفي الفرج : وفي رواية حسن بن زياد : هذا والبيت سواء ، وهذا اختيار الطحاوي وذكر ابتداء المسألة هكذا : ولو كان عيدين رجلين ، أو ثياب ، أو إبل ، أو بقر أو نحوها .

(٣) وفي الفضية : قال أبو جعفر : هكذا كما قال الحسن .

(٤) وفي الفرج : ويضرب المقر بنصف ذراع الدار ، مكان بذرع نصف الدار بعد البيت ، وذكر الخلاف قال : على قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وعلى قول محمد يضرب المقر كما قال ، ويضرب المقر له بنصف ذراع البيت لأبجعيه . ثم قال : ويان هذا هو أن يجعل جميع ذراع الدار مائة وذراع البيت عشرة ، فالدار تقسم بينهما نصيبين ، ثم ما أصاب المقر يجعل على خمس وخمسين ، لحق المقر خمسة وأربعون وحق المقر له عشرة وجميع الحقين خمسة وخمسون ، فيجعل كل خمسة بينهما فيصير أحد عشر سهما سهمان للمقر له وتسعة أسهم للمقر . ومحمد يقول : يقسم على عشرة أسهم لأن المقر له يضرب بخمسة أذرع لأنه لما وقع البيت في نصيب الآخر فنصفه له بحق الملك والنصف الآخر يبدل ، والمقر لم يترك نصيب البيت وأخذ بدل ذلك فيضرب بذرع النصف من البيت في بدله إلا أنها قالوا هذا أن لو تعلق الإقرار بنصيبه وهما كان موقوفين لأمعلقا بينهما ، (و) الدليل على هذا أنه لا يلزمه قيمته وإنما شاركه في بدله بمان أن الإقرار وقع موقوفا لما في العين ولما في القدر من البديل فلذلك يضرب بذرع جميعه ، ثم قال : هذا إذا كان الإقرار في شيء يحتمل القسمة كالدار ونحوها ، وإن كان في شيء لا يحتمل القسمة كتمام بين رجلين أقر أحدهما بيت منه بعينه لرجل وأنكر شريكه فإنه يلزمه نصف ذلك والقسمة ههنا لا يمكن فلم يقر إلا بالقيمة ؛ لأن الإقرار بين لا يقدر تسليمه لإقرار ببدله وهي القيمة ، وكذلك لو أقر بمجذع في الدار فيلزمه نصف قيمه ما أقر ، وهذا لا يشبه الدار لأن الدار يمكن قسمتها فلم يقر بالعين في حال تضرر تسليم العين فلذلك لا يلزمه .

كتاب المأذون له في التجارة

قال أبو حنيفة : وجائز للرجل أن يأخذ لعبد له ، بالعين كالا أو غير بالعين ، في التجارة بعد أن يكون الذي ليس ببالغ منهما يعقل التجارة ويعرف البيع والشراء . ومن أذن لملوكه في خاص من التجارات كان بذلك مأذونا له في جميع التجارات ، وكذلك لو أذن له أن يعمل في الخياطين ، كان بذلك مأذونا له في التجارة كلها . ولو قال له : اذهب فاشتر ثوبا من فلان فاقطعه قميصا ، أو اشتر من فلان طعاما فكله ، أو اشتر لي لحما بدرهم ، لم يكن بشيء من هذا مأذونا له في التجارة . ولو دفع إليه حمرا أو راوية ^(١) فقال له : استق الماء في هذه الراوية على هذا الحمار ثم بعه ، أو دفع إليه حمرا فقال له : انقل عليه كذا وكذا بالأجر ، كان بذلك مأذونا له في التجارة ، وسواء أشهد بذلك على نفسه أو لم يشهد ^(٢) . ومن رأى عبده يشتري ويبيع كما يشتري المأذون لهم في التجارة فسكت عنه فلم ينهه كان ذلك إذنا منه له في التجارة ، ولا يكون للسكوت حكم في شيء من الأشياء إلا في هذا ، وفيما ذكرناه من أمر البكر في التزويج في كتاب النكاح من كتابنا هذا ،

(١) في المغرب : الراوية المزادة من ثلاثة جلود ، ومنها قوله : اشترى راوية فيها ماء ، وشق راوية لرجل ، وفي السير طفروا بروايا فيها ماء . وأصلها بغير السقاء ، لأنه يروى الماء أي يحمله .

(٢) وفي المرح : وكذلك لو أذن له في التجارة في نوع خاص يكون مأذونا في الأنواع كلها لأن التجارة سلسلة الأجزاء مشبكة الأبعاس والإذن في النوع يكون إذنا في جميع الأنواع ، وهذا عندنا ، وعند الشافعي يكون إذنا في ذلك النوع خاصة ، وعند زمر يكون إذنا في ذلك النوع خصوصا وفي نواصيه ومروعه ولا يكون في جميع الأنواع مأذونا . ومتى أذن له في عقد متكرر يكون إذنا في التجارة ، كما لو قال : اذهب واشتر ثوبا لأبيعه فهذا إذن في التجارة . ولو قال : اذهب واشتر طعاما لتأكله أو ثوبا لتلبسه أو ثوبا للأهل فهذا استخدام وليس بإذن للتجارة ؛ لأننا جعلنا هذا إذنا في التجارة لقاعد الناس عن الاستخدام ويذهب الانتفاع من الخدم تضايق الأمر ومضائق الأمر فيه اتسع حكمه . والإذن في الإجارة إذن في التجارة . كما لو دفع حمرا فقال : اقل عليه كذا وكذا الأجرة . والإذن في التجارة يكون إذنا في الإجارة أيضا .

وفي الشفعة إذا عليها الشفع فسكت عنها على ما ذكرناه في كتاب الشفعة من كتابنا هذا^(١) ، وفي الغلام يباع بمحضره وبطله بذلك ثم يقال له قم مع مولائك فيقوم فذلك إقرار منه بالرق^(٢) ، وفي الرجل يبيع الشيء بالثمن الحال فيكون له حبسه حتى يبرئ مشتريه من ثمنه فقبضه مشتريه وهو يراه ولا ينهيه^(٣) فذلك إذن منه له في قبضه^(٤) . وليس للمأذون^(٥) له في التجارة ولا للمكاتب أن يقرضا ؛ لأن القرض معروف^(٦) . ومن قدم من العبيد مصراً من الأمصار فذكر أن مولاه قد أذن له في التجارة وسع الناس أن يبايعوه ويكون حكمه حكم المأذون له في التجارة^(٧) ، غير أنه لا يباع في ديونه حتى يحضر مولاه فيقر بإذنه له في التجارة . ومن أذن لعبده في التجارة يوماً أو شهراً أو سنة كان بذلك مأذوناً له في التجارة أبداً كالمأذون له فيها لا إلى وقت . وللمولى أن يحجر على عبده المأذون له في التجارة غير أنه لا يكون حجره عليه حجراً إلا في جمع

(١) زاد الشارح فقال : والرابع إذا وهب أو تصدق فقبض للموهوب له أو التصديق عليه بمحضر الوهاب فسكت يكون ذلك إذا له بالقبض ، والخامس إذا باع يبيعا فاسداً فقبض المشتري فسكت البائع فلم ينهيه يكون إذا له في القبض .

(٢) وفي الشرح : وكذلك رجل مجهول النسب إذا باعه رجل بمحضره فقال له قم فاذهب مع مولائك فقام فسكت يكون إقراراً منه بالرق حتى لو أنكر الرق بعد ذلك لا يلتفت إلى قوله .

(٣) كان في الأصل فلا ينهيه والأنسوب ماقى الفيضية ولا ينهيه .

(٤) وفي الشرح : وله حق الاسترداد في ظاهر الرواية ، وفي رواية الطحاوي يكون ذلك إذا له بالقبض قياساً على المقد الفاسد .

(٥) كان في الأصل المأذون له والصواب ماقى الفيضية للمأذون له .

(٦) وفي الشرح : وليس للمأذون له في التجارة أن يقرض وأن يهب ؛ لأنه تبرع وتبرعاته لا تجوز ، وكذلك ليس له أن يكفل بالنفس ولا بالمال كالمكاتب سواء إلا أن يأذن له مولاه بذلك جاز له أن يفعل ، وما ذكرنا إذا لم يكن عليه دين ، وإن كان عليه دين لا يجوز وإن أذن له بذلك . وإن كفل لا يؤاخذ للحال ، وبعد الحرية يؤاخذ إن كان وقت الكفالة كبيراً ، وإن كان صغيراً لا يؤاخذ ؛ لأن الصغير غير مؤاخذ بأقواله وإنما يؤاخذ بأفعاله كالاستهلاك ونحوه .

(٧) أعلم بأن لإخبار المخبر على ثلاثة أنواع : خبر في الديانة ، وخبر في الشهادة ، وخبر في المعاملة . أما الخبر في باب الديانة فيشترط فيه العدالة دون العدد ، وأما الشهادة فيشترط فيها العدالة والعدد . (أما) في باب المعاملات فلا يشترط العدالة والعدد ؛ لأنه لو اشترط لضايق الأمر على الناس ؛ لأن المعاملة إنما تجرى في أيدي الوكلاء والأجراء والعبيد ولا يكون كلهم عدولاً يؤذى لدى الضيق والضرر وكل ما ضاق به الأمر اتسع حكمه . اهـ الشرح .

عن أهل سوقه . وإذا قال له : إذا جاء غد فقد حجرت عليك لم يكن هذا حجراً في يومه ذلك ولا في غده . وإذا وجب على المأذون له في التجارة ديون فطلب غرامؤه يبيع فيها بآعه^(١) القاضي لهم فيها قضاهم ثمته من ديونهم ، فإن فضلت لهم منها فضلة كانت على العبد إذا أعتق^(٢) ومن أذن لأتمته في التجارة فولدت ولداً من غير مولاه ، أو فقئت عيها فوجب أرشها على فاقئها وعليها دين كان ذلك مصروفاً في دينها ، وإن لم يكن عليها دين كان ذلك لمولاه خارجاً من تجارتها ، وإن لحقها دين بعد ذلك لم يكن لغرمائها على ولدها ولا على أرشها سبيل وهما لمولاه . وإن وهبت لها هبة وعليها دين [صرفت في دينها وإن لم يكن عليها دين] كان لمولاه أخذها ، فإن لم يأخذها حتى لحقها دين صرفت في قضاء دينها^(٣) . ومن أعتق عبده وعليه دين كان لغرمائه أن يضمّنوه الأقل من قيمته ومن الدين^(٤) ويتبعون العبد ما بقي من ديونهم ، وإن شاءوا

(١) كان في الأصل فباعه والصواب ما في الفيضية بآعه .

(٢) وفي الفرح : فإنه يباع كسبه في الدين فما فضل على الدين يكون للمولى فإن فضل على الكسب فإنه تباع رقة العبد في الدين عندما ، وعند الشافعي لا تباع الرقة في الدين ، وعندما يباع إلا إذا قضى المولى الدين فإن لم يقض المولى فحينئذ يباع وينتقل حقهم من العين إلى الثمن ، فإن حصل الثمن على الدين فالفضل للمولى ، وإن فضل الدين على الثمن فالمولى لا يطالب بالفضل والعبد (أيضاً) ولكن يتبع بعد العتاق .

(٣) اعلم بأن الولد إذا كان بعد لحوق الدين يباع في الدين بخلاف ولد الجانية لأنه لا يدخل في الجناية ، والفرق بينهما أن الدين أقوى من الجناية ، ألا ترى أن الجناية لا تطالب بعد العتق أو الخروج من ملك السيد والدين (يطالب) به بعد الحرية ويدور أينما دارت الرقة ؟ ألا ترى أن الولد لا يدخل في جناية توجب العقوبة فلا يدخل في جناية توجب الدفع أو القداء ؟ هذا إذا كانت ولدت بعد لحوق الدين ، فإن ولدت قبل الدين فإن الولد لا يدخل في الدين ، لأنها حين ولدت لم يكن في رقبته لأحد حق موقع الولد في يد المولى فصار ككسب أخذه المولى قبل لحوق الدين فإنه لا يثبت للغرماء فيه حق وليس هذا كالكسب والهبة والصدقة إذا كانت قبل لحوق الدين فلم يأخذ المولى منه حتى لحق الدين فإن ذلك يكون للغرماء ، وذلك لأن الولد بمنزلة الرقة . ألا ترى أنه لا يجوز تصرفاته في الولد كما لا يجوز تصرفها في رقبته فصار ذلك باقياً في ملك المولى قبل أن يتعلق به حق الغرماء وأما الكسب لجائز تصرفها فيه فما لم يأخذ المولى لا ينقطع حق الغرماء عنه فقبل الأخذ إذا لحق الدين كانوا هم أولى به من المولى . اهـ من الفرح .

(٤) لأنه كان مخيراً بين الدفع في الدين وبين القداء ، فباعتق حبس الرقة عند نفسه فيغرم القيمة لهم ، سواء كان عالماً بالدين أو غير عالم ، بخلاف الجناية أن العبد إذا جنى فأعتقه المولى =

اتبعوا العبد بدينهم كلها وتركوا المولى فلم يصحّوه شيئاً ، ولم يعد اختيارهم وجهاً من هذين الوجهين أن يرجعوا إلى الوجه الآخر فيطلوه ، وإن اختار بعضهم اتباع المولى واختار بعضهم اتباع العبد كان لمن اختار منهم اتباع العبد أن يتبعه بجميع دينه^(١) وكان لمن اختار منهم اتباع المولى أخذ جميع القيمة بدينه إذا كان دينه يبلغها^(٢) . وإن لم يعتق العبد ولكنه دبره كان لفرمائه أن يضمّنوا المولى قيمته إلا أن يكون دينهم أقل منها ، فإن ضمّنوا القيمة لم يكن لهم اتباع العبد بشيء من بقية دينهم حتى يعتق ، وليس لهم بعد اختيارهم اتباع المولى بالقيمة أن يتبعوا العبد بشيء من دينهم مادام عبداً ، وأتى الوجهين ما اختاروا من اتباع العبد أو من اتباع المولى لم يكن لهم بعد ذلك تركه وطلب الوجه الآخر^(٣) . وإن اختار بعضهم اتباع المولى واختار بعضهم اتباع العبد لم يكن

لأن كان عالماً بالجنابة يصير مختاراً للفداء ، وإن كان غير عالم يلزمه قدر القيمة لا غير ؛ لأن الضمان وجب على المولى بالجنابة إلا أنه كان يتخلص عنه بالدفع ، فبالعتق بطل حق الدفع فصار مختاراً للفداء إذا كان عالماً ، وأما الدين فثبت في ذمة العبد إلا أن المولى أبطل حق البيع ، ولو باع لا يكون البيع إلا بقدر القيمة ؛ لأنه في الظاهر لا يشتري بأكثر من القيمة فلذلك لزمته القيمة في مسألنا هذه . فاذا اختاروا اتباع المولى لا يكون في ذلك إبراء للعبد ، ولو اتبعوا العبد لا يكون ذلك إبراء للمولى بخلاف الفاسب وعاسب الفاسب إذا اختار تضمين أحدهما انقطع حقه عن الآخر ، لأن الحق هناك وجب على كل واحد منهما بطريق الأمالة وفي تضمين أحدهما تملك للمصوب منه فبعد التملك لا يملك الرجوع عنه ؛ وأما هاهنا فالدين وجب على العبد إلا أنه وجب على المولى على سبيل الكفالة عنه ؛ لمذ ليس في هذا التضمين تملك الدين من المولى ثبت أنه كالكفيل ، ومن طلب الكفيل أو المكفول عنه لا يكون في ذلك إبراء الآخر لذلك افترقا . اهـ الصرح .

(١) لأن الدين عليه . شرح .

(٢) والذي اتسع المولى يأخذ منه جميع حقه إذا كان مثل القيمة وما يأخذون من المولى يكون بينهم بالفرقة وإن لم يكن أصل الدين بالفرقة لأنه ثبت حقهم في القيمة فصارت كالشركة بينهم ، وما يأخذ من العبد لا يكون بينهم بالفرقة إلا إذا كان أصل الدين بالفرقة . اهـ من الصرح .
(٣) وإن لصرح : واختار أحدهما إبراء الآخر لأن المدبر كسه يكون للسيد فكان تحت التضمين تملك وفي العتاق لا يكون كسه للسيد فلم يكن تحت التضمين تملك لذلك افترقا . وقرئ آخر بين هذا وبين العتق : أن ما يأخذونه من المدبر يكون بينهم بالفرقة وفي العتاق لا يكون ، وإنما كان كذلك لأن هذا كسب العبد والعبد ليس له أن يقصى عرياً دون غريم ، وأما العتق فله أن يقصى غريماً دون غريم . وقرئ آخر بين التديير والعتاق : أنه إذا اختار بعضهم اتباع المولى فإنه يأخذ من مولى قدر حصته أن لو اتبعوه جميعاً لم كان نصيبه ، وفي العتاق يأخذ جميع القيمة ، فوقع الفرق بين التديير والعتق في ثلاثة مواضع .

لمن اختلعت انتماع المولى فأن يقيم من قيمة العبد الاستعداد حصص منها ثم انبسط هو وسائر الغرماء . ولا يكون العبد محجوراً عليه بتدبير مولاه إياه . ولو كانت أمة فأولدها كانت بذلك محجوراً عليها في الاستحسان لا في القياس^(١) . وإن صار في يد المأذون له في التجارة عبد من تجارته فأعتقه مولاه ولا دين عليه فعتقه جائز^(٢) وقد أخرجه من تجارة عبده ؛ وإن كان عليه دين فإن أما حنيفة رضى الله عنه كان يقول : عتقه باطل ، ثم رجع فقال : إن كان [الدين] الذي عليه يحيط بقيمته وقيمة عبده الذي أعتقه مولاه وبما في يده سوى ذلك فعتقه باطل ، وإن كان الدين أقل من ذلك كان عتقه جائزاً ، وكان عليه لعبده ضمان قيمة عبده الذي أعتقه^(٣) . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : عتق المولى في هذا كله جائز وعليه ضمان قيمة العبد المعتق لعبده المأذون له في التجارة ، وبه نأخذ . ومن أذن لعبده

(١) وما عرفت الجواب في التدبير فهو جوابك في الاستيلاء إلا في فصل واحد وهو أنه بالتدبير لا يصير محجوراً وبالإستيلاء تصير محجورة ، والقياس أن لا يكون حجراً كالتدبير سواء ، لأنه يجوز الإذن بعد الاستيلاء فورود الاستيلاء لا يرفع الإذن ولكن في الاستحسان تصير محجوراً (عليها) لأنه لما استولدها فقد حصنها عن الخروج والبروز فصارت محجورة من جهة دلالة الحال . اهـ من المرح .

(٢) وإن كان الدين غير مستغرق فكذلك أيضاً ولكن يعم القيمة لغرماء العبد ، لأنه ألتف عليهم كسه . وذكر في الحامع الصغير العبد المأذون إن اشترى عبداً بقيمته ألف درهم وعلى العبد ألف درهم فأعتق المولى عد عبده يجوز ولم يحمل ذلك ديناً مستغرقاً ، والمستغرق أن لا يكون بإزائه عوض ، وأما إذا كان الدين مستغرقاً كسب العبد ورقبته فذلك مستغرق فحينئذ إن أعتق عبد عبده لا يجوز عد أبي حنيفة إلا أنه إذا سقط الدين نفذ العتق . اهـ من المرح .

(٣) وكذلك هذا في الوارث إذا أعتق عبداً من التركة وعلى الميت دين إن كان مستغرقاً لا ينفذ عتقه وإن كان غير مستغرق قال أبو حنيفة أولاً : لا ينفذ عتقه ، وكذلك كان يقول في العبد إذا كان الدين غير مستغرق لا ينفذ عتقه في عبد عبده إلا أنه رجع وقال : ينفذ إلا إذا كان مستغرقاً لا ينفذ ، ولكن إذا سقط حق الغرماء أو باعوه فلكه نفذ ذلك العتق بالإجماع ، وكذلك الموصى له إذا أعتق العبد الموصى به وعلى الميت دين مستغرق لا ينفذ ، ولكن إذا ملك بعد ذلك نفذ بالإجماع . وكذلك على قول أبي حنيفة : المرند إذا أعتق عبده لا ينفذ ، ولكن إذا أصلم بعد ذلك وعاد إلى دار الإسلام مسلماً نفذ العتق . اهـ من المرح .

في التجارة. فباع عبداً ثم حط من ثمنه ليعب فيه كما يحط التجار كان جائزاً^(١). ومن باع عبده وعليه دين فلقرمائه لإبطال بيعه ، وإن باعه وسلمه إلى مبتاعه منه ثم غاب فلا خصومة بين الغرماء وبين المبتاع في قول أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما^(٢) ، وبه نأخذ . وقال أبو يوسف رضي الله عنه : هو خصم لهم^(٣) ويقضى لهم في بيع العبد ما كان يقضى به لهم منه^(٤) لو كان مولاه حاضراً ، وهذا إذا كانت الديون حالة ، فإن كانت آجلة فإن محمداً رضي الله عنه روى في المأذون الكبير أنه ليس للغرماء سبيل إلى إبطال بيع المولى^(٥) ، فإذا حلت ديونهم كان لهم تضمين المولى قيمة العبد إذا كان دينهم^(٦) يبلغها . وقال محمد رضي الله عنه بعد ذلك في نوادره : إن للغرماء لإبطال بيعه بدينهم الآجل ، كما يكون لهم إبطاله بدينهم العاجل^(٧) ، وبه نأخذ . وإقرار المأذون له بالديون والنصوب واستهلاك الودائع والعواري والجنائيات في الأموال التي لو صحت عليه بيع فيها ، جائز^(٨) . وإن قتل المأذون له في التجارة رجلاً خطأ قيل لمولاه ادفعه إلى

-
- (١) وفي الفرح : وللمأذون له أن يبيع بما عز وهان ، وبأى ثمن كان عند أبي حنيفة ، وعندما يبيع على المعروف ، وهذا كله حالة المقد . وأما الحط فلا يجوز به المقد بالإجماع قل أو كثر ، إلا إذا كان الحط لأجل الميب فيجوز بالإجماع .
(٢) لأنه يحتاج إلى إثبات الدين أولاً ثم يبيعه القاضي وهو ليس خصم في إثبات الدين على المولى وإقراره عليه لا ينفذ . اهـ من الفرح .
(٣) لأنه يدعى ملك الرقة لنفسه وهو المانع لهم عنه فلم يحق الخصومة . اهـ الفرح .
(٤) وفي الفيضية بما كان يقضى لهم .
(٥) لأنه انقطعت المطالبة للحال . اهـ الفرح .
(٦) وفي الفيضية ديونهم ببلغها .
(٧) لأن الدين ثاب وتأخير المطالبة لا يوجب سقوط الدين ، ألا نرى أن من كان عليه دين مؤجل فإنه يمنع وجوب الركاة كالدين الذي ثبت حالا . اهـ من الشرح .
(٨) وفي الفرح : العبد المحجور . وأخذ بأفعاله غير مؤاخذ بأقواله إلا إذا كان فيما إلى نفسه كالقصاص وحد الزنا وحد الضرب وحد القذف ، يصح إقراره ، إلى أن قال : والإقرار بمجنابة توجب الدفع أو العداء لا يصح محجوراً كان أو مأذوناً . وأما الإقرار بالدين والنصب أو الإقرار بصين مال لرحل في الحجر فلا يصح ، وكذلك لو أقر باستهلاك المال . وأما في العبد المأذون فإن لإقراره بذلك جائز ويؤاخذ للحال ، والمأذون له إذا أقر بمهر امرأة وصدقة المرأة لا يصح في حق المولى ولا يؤاخذ إلا بعد الحرية . وأما إذا أقر باقتضاض أمة بالأصع فقد أبي حنيفة ومحمد هذا إقرار بأخاية فإنه لا يصح إلا بتصديق المولى ، وعد أن يوسف هذا إقرار بالمال فيصح .

وَلَى الْجَنَائِيَةِ أَوْ أَخَذَهُ بِالْيَدِ ، فَأَيُّ هَذَيْنِ مَا فَضَّلَ اتَّبِعَهُ غَرَمَاؤُهُ بِلَايَتِهِمْ فَبَاعُوهُ فِيهِ ^(١) فَإِنْ حَضَرَ غَرَمَاؤُهُ وَغَابَ صَاحِبُ الْجَنَائِيَةِ ^(٢) يَبِيعُ لِلْغَرَمَاءِ فِي دِينِهِمْ وَبَطْلٌ بِذَلِكَ حَقُّ صَاحِبِ الْجَنَائِيَةِ ، إِذَا كَانَ الْقَاضِي هُوَ الَّذِي بَاعَهُ ^(٣) . وَلَيْسَ لِلْمَأْذُونِ لَهُ أَنْ يَكْفَلَ بِنَفْسٍ وَلَا بِمَالٍ ^(٤) ، وَلَهُ أَنْ يَأْذَنَ لِعَبِيدِهِ فِي التَّجَارَةِ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَكَاتِبَهُمْ ^(٥) ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَزُوجَ عَبْدَهُ وَلَا أُمَّتَهُ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وَبِهِ نَأْخُذُ . وَأَمَّا فِي قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَإِنْ لَهُ أَنْ يَزُوجَ أُمَّتَهُ وَلَيْسَ أَنْ يَزُوجَ عَبْدَهُ . وَمَنْ حَجَرَ [عَلَى] عَبْدَهُ الْمَأْذُونِ لَهُ فِي التَّجَارَةِ ثُمَّ أَقْرَعَ الْعَبْدَ بَعْدَ ذَلِكَ بِدَيْنٍ وَفِي يَدِهِ شَيْءٌ مِنْ كَسْبِهِ الَّذِي كَانَ اِكْتَسَبَهُ فِي حَالِ التَّجَارَةِ فَإِنْ أَبَا حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : إِقْرَارُهُ جَائِزٌ فِي مَقْدَارِ مَا فِي يَدِهِ مِنْ كَسْبِهِ الَّذِي لَمْ يَأْخُذْهُ مَوْلَاهُ مِنْهُ . وَقَالَ : أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : لَا يَجُوزُ إِقْرَارُهُ عَلَى حَالٍ ^(٦) ، وَبِهِ نَأْخُذُ . وَالْعَبْدُ الْمَأْذُونُ لَهُ

(١) وَذَلِكَ لِأَنَّا لَوْ قُلْنَا بِأَنَّهُ يَبِيعُ أَوَّلًا فِي الدِّينِ تَبْطُلُ الْجَنَائِيَةُ ، وَلَا يُوَاخِذُ الْمَوْلَى بِالْجَنَائِيَةِ لِأَنَّ الْعَبْدَ بِمُخْرَجِهِ عَنْ (يَدِ) الْمَوْلَى يَطْهَرُ رَقَبَتُهُ عَنِ الْجَنَائِيَةِ ، وَلَا تَجِبُ عَلَى الْمَوْلَى لِأَنَّ الْبَيْعَ كَانَ بِأَمْرِ الْقَاضِي ، وَفِي الدَّفْعِ إِلَى وَلِيِّ الْجَنَائِيَةِ لَا يَبْطُلُ الدِّينُ لِأَنَّ الدِّينَ ثَابِتٌ فِي الرَّقَبَةِ وَحَيْثُمَا دَارَتْ الرَّقَبَةُ فَيَتَّبِعُهُ صَاحِبُ الدِّينِ فِي يَدَيْ أَصْحَابِ الْجَنَائِيَةِ فَيَأْخُذُونَ قَدْرَ الدِّينِ وَمَا فَضَلَ مِنَ الثَّمَنِ يَكُونُ لِأَصْحَابِ الْجَنَائِيَةِ فَإِنْ فَضَلَ الدِّينَ يُوَاخِذُ الْعَبْدَ بَعْدَ الْحُرِّيَةِ فَكَانَ فِي الدَّفْعِ تَوْفِيرُ الْحَقِيقِينَ ، لِذَلِكَ بَدَى بِالْدَّفْعِ . اهـ مِنْ الصَّرْحِ .

(٢) وَفِي الْقَبِيضَةِ وَلَى الْجَنَائِيَةِ .

(٣) وَلَا ضِمَانَ عَلَى الْمَوْلَى لِأَنَّهُ مَا عَ يَأْذَنُ الْقَاضِي . اهـ مِنْ الصَّرْحِ .

(٤) وَفِي الصَّرْحِ : وَكَذَلِكَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَكْفَلَ بِنَفْسٍ وَلَا بِمَالٍ كَالْمُكَاتِبِ سِوَاهُ ، إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ مَوْلَاهُ بِذَلِكَ جَازٍ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ ، وَمَا ذَكَرْنَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ ، وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ لَا تَجُوزُ كِفَالَتُهُ وَإِنْ أْذَنَ لَهُ بِذَلِكَ ، وَإِنْ كَفَلَ لَا يُوَاخِذُ لِحَالِهِ وَبَعْدَ الْحُرِّيَةِ يُوَاخِذُ إِنْ كَانَ وَقْتُ الْكِفَالَةِ كَبِيرًا وَإِنْ كَانَ صَغِيرًا لَا يُوَاخِذُ لِأَنَّ الصَّغِيرَ عَمِلَ وَيُوَاخِذُ بِأَقْوَالِهِ وَلِنَا يُوَاخِذُ بِأَفْعَالِهِ كَالِاسْتِهْلَاكِ وَنَحْوِهِ (٥) لِأَنَّ الْكِتَابَةَ أَعْلَى مِنَ الْإِذْنِ ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ الْكِتَابَةِ لَا يَمْلِكُ حَجْرَهُمْ إِلَّا بِرِضَائِهِمْ ، وَالشَّيْءُ يَتَصَمَّنُ مِثْلَهُ أَوْ دُونَهُ وَلَا يَتَصَمَّنُ مَا هُوَ فَوْقَهُ . اهـ مِنْ الصَّرْحِ .

(٦) وَفِي الصَّرْحِ الْمَوْلَى إِذَا حَجَرَ عَلَى عَبْدِهِ فَمَا يَكُونُ فِي يَدِهِ يَكُونُ لِلْمَوْلَى إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ ، وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَالْغَرَمَاءُ أَوَّلَى بِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَلَكِنْ أَقْرَعَ بَعْدَ الْحَجْرِ بِدَيْنٍ أَوْ أَقْرَعَ بَيْنَ مَالٍ لِرَجُلٍ فَاهُ يَحْتَاجُ (كَذَا) بِإِقْرَارِهِ فَمَا فِي يَدِهِ ، وَلَا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : لَا يَجُوزُ إِقْرَارُهُ فَمَا فِي يَدِهِ وَيُوَاخِذُ بَعْدَ الْعِتَاقِ .

في التجارة في الشفعة بينه وبين مولاه وبينه وبين غيره كالحجر ، والمأفون له أن يصالح عن عبده من القتل العمد ، وليس له أن يصالح من ذلك عن نفسه . ومن حجر على عبده وقد كان عبده قبل ذلك اشترى عبداً فأذن له في التجارة فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول : إن كان على العبد الأعلى دين فالحجر عليه حجر على عبده ، وإن كان لادين عليه كان عبده مأذوناً له في التجارة^(١) . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : العبد الثاني محجور عليه كان على العبد الأول دين أو لم يكن ، وبه نأخذ^(٢) . ومن أذن لعبده في التجارة فأبق العبد كان بذلك محجوراً عليه . وكذلك لو ارتد عن الإسلام في قول أبي حنيفة رضى الله عنه . وقال أبو يوسف رضى الله عنه : لا يكون برده محجوراً عليه^(٣) وهو قياس قول محمد رضى الله عنه ، وبه نأخذ . وجائز للرجل أن يأذن لمديره ولأم ولده في التجارة كما يأذن للملوكة . ومن قال للناس : هذا عبدى فقد أذنت

(١) وفي الفرح المولى إذا اشترى داراً بمجن دارة في يدى العبد إن لم يكن على العبد دين فلا شفعة للعبد ؛ لأنه لو أخذ يأخذ لمولاه ، وإن كان عليه دين فإنه يأخذ الدار بالشفعة ، ولو لم يشتد المولى ولكن اشترى العبد فإن كان عليه دين فإن المولى يأخذها بالشفعة ، وإن لم يكن عليه دين فالدار للمولى . ولو أن المولى باع داراً من (العبد) إن لم يكن عليه دين فلا يكون بيعاً وإن كان عليه دين فالبيع جائز ويأخذ الشفيع بالشفعة إذا كان باع بمثل قيمتها أو أقل ، وإن كان أكثر من قيمتها فالبيع فاسد عند أبي حنيفة ولا شفعة فيه . وقال أبو يوسف ومحمد : تطل الزيادة ويأخذ الشفيع بالشفعة إذا رضى المولى . ولو كان على العبد دين فباع داراً من المولى إما أن يكون بمثل قيمتها أو أكثر أو أقل ، فإن كان بمثل قيمتها أو أكثر جاز ويأخذ الشفيع الدار بالشفعة ، وإن كان بأقل من قيمتها فالبيع فاسد عند أبي حنيفة ولا شفعة فيها وعندهما الحاماة لا تجوز يأخذ الشفيع بالقيمة .

(٢) لأنه يملك مكاسه وكأنه أذن لها ثم حجر على أحدهما فلا يوجب حجر أحدهما حجراً على الآخر ، وإن كان على الأعلى دين فالناتى يصير محجوراً عند أبي حنيفة لأنه لا يملك منافعه ومكاسه والثانى استفاد الإذن من جهة الأعلى لا من جهة المولى فحجره صار كونه . ولو مات يصير الثانى محجوراً كالموكل إذا مات يعزل الوكيل علم أو لم يعلم ؛ لأنه عزل حكماً فيستوى فيه العلم والجهل

أه من الفرح .

(٣) إلا إذا لحق بدر الحرب صار محجوراً عليه من وقت الحقوق عند أبي يوسف ومحمد ، وعند أبي حنيفة من وقت الارتداد . أه من الفرح .

له في التجارة فيما يبيع قبلها فوجيت لم عليه ويون ثم استحقه مستحق^(١) كذا
 لأصحاب الديون أن يضموا المولى الأقل من قيمة العبد ومن ديونهم لغوره لإيهم ،
 ولا يكون غارا لم حتى يقول هو عبدي وقد أذنت له في التجارة فيما يبيع .
 ولا بأس بقبول هدية المأذون له في التجارة وأكل طعامه وركوب دابته على
 العارية ، ولا يجوز قبول هبته ولا كسوته^(٢) . وما ولدت أمة المأذون له
 في التجارة من ولد فادعاه ثبت نسبه منه^(٣) . وإذا أذن للعبد أحد مولايه
 في التجارة ولم يأذن له الآخر فيها فإذان دينا قيل لمولاه الذي أذن له في التجارة
 أذ دينه وإلا بعنا نصيبك فيه^(٤) . وللعبد المأذون له في التجارة أن يرهن
 وبرتهن وهو في ذلك كغيره ممن يجوز ذلك منه^(٥) . وما أقر به المأذون له من
 دين في مرض موته جاز عليه غير أنه يبدأ^(٦) على ذلك دين إن كان عليه
 في صحته ، ودين إن كان عليه معلوم أصله بيينة^(٧) . وشهادة النصارى على
 العبد النصارى المأذون له في التجارة جائزة في الديون وإن كان مولاه مسلما^(٨) .

(١) فإن أقر المستحق أنه كان أذن له في التجارة فإن العبد يبقى مأذوناً وبإيع في الدين ، وإن
 أنكر الإذن لا يلحق العبد من الدين شيء في الحال إلا أن المستحق عليه يقرم الأقل من الدين ومن
 القيمة لغرماء لغوره لإيهم حيث أمرهم بالمباينة معه عند إضافته إلى نفسه لأنه ضمن لهم بأمره لإيهم
 بيع الرقبة في الدين ولم يوفهم ذلك فقد غرم فيقرم لهذا المعنى ، ولو لم يقل هذا عبدي أو لم يقل
 ببيعوه لا يقرم شيئاً لأنه لم يقرم حيث لم يقل ببيعوه أو لم يصف إلى نفسه ، وكذلك لو لم يظهر
 مستحق ولكن ظهر أنه مدبر أو أم ولد يقرم الأقل من الدين والقيمة . اهـ من الفرح .

(٢) وفي الفرح وللمأذون له أن يطعم الطعام وليس له أن يتصدق بالبراهم ونحوه لأن النبي
 عليه الصلاة والسلام أجاب دعوة المملوك وفي الدعوة لطعام الطعام . وإله المارح في مقام آخر :
 وليس للمأذون في التجارة أن يقرض وأن يهب لأنه تبرع وتبرعاته لا تجوز .

(٣) لأنها بالإذن لا تخرج عن ملكه . الفرح .

(٤) لأن الإذن يصح في حق نفسه ولا يصح في حق شريكه . الفرح .

(٥) لأن في الارتهان استيفاء وفي الارتهان إيقاع وهو علك ذلك . الفرح .

(٦) كان في أهل يندى والصواب ماني الفيضة يبدأ أي يقدم على ذلك .

(٧) فما فضل من ذلك يصرف إلى الدين الذي ثبت بإقراره في المرس . الفرح .

(٨) وفي الفرح : وتجوز شهادة النصارى والكتابي على العبد المأذون إذا كان كافراً وإن
 كان مولاه مسلماً لأن الشهادة أولاً تقبل على العبد ثم تتمدى إلى المولى برضاه حيث أذن له ،
 والله أعلم .

ومن أذن لعبده في التجارة ثم أغنى عليه لم يخرج بذلك عبده من الإذن له في التجارة . وإن جن حتى صار معتموها خرج العبد بذلك من الإذن له في التجارة ^(١) . وللعبد أن يأذن لابنه الصغير وليتيمة الذي إليه الولاية عليه في التجارة ^(٢) . ومن قال لقوم هذا ابني وقد أذنت له في التجارة فبايعوه ثم ثبت أنه ابن لغيره كان عليه ضمان ما صار عليه من الدين [لغرمائه] بالغاً ما بلغ ^(٣) . ولا يكون للمولى على عبده دين على حال من الأحوال ، مأذوناً له كان أو محجوراً عليه ، وجائز لمولاه بيعه والابتياح منه .

كتاب الكراهة

قال أبو جعفر : ويكره للإمام أن يكون مقامه في الصلاة في الطاق ، ولا نرى بأساً أن يكون مقامه في المسجد وسجوده في الطاق . ويكره أن تعاد الصلاة جماعة في المسجد الذي قد صلى فيه تلك الصلاة جماعة إذا كان ذلك المسجد من المساجد التي يؤذن فيها ويقام ويجمع فيها الصلوات . ولا بأس بذلك في المساجد التي لا يؤذن فيها ولا يقام ولا يجمع فيها الصلوات ^(٤) . ويكره للرجل أن يؤذن

(١) وفي الشرح : وكذلك إن جن جنوناً غير مطبق ، وإن كان مطبقاً يصير محجوراً حتى إنه لا يمود الإذن بالإمافه . ولو جن المولى جنوناً مطبقاً يصير العبد محجوراً عليه فإذا أفاق المولى بعد ذلك عاد الإذن كالموكل إذا أفاق بعد جنونه تعود الوكالة .

(٢) هذه المسألة من خصائص هذا المختصر لا توجد في كثير من المطولات .

(٣) وفي الشرح بهذا والعبد سواء إلا في فصل وهو أنه في العبد يفرم الأقل من الدين ومن القيمة وهاهنا يفرم الدين بالغاً ما بلغ لأنه لم يضمن لهم بيع الرقبة وإن ضمن لهم لزوم الدين في ذمة الصبي ، وهاهنا لا يلزمه الدين إلا في الحال لا بعد الكبر فلم يوف بما وعد فصار عاراً فيلزمه ما ذكرنا .

(٤) وفي الشرح : ويكره أن تعاد الصلاة بجماعة قد صلى فيها أهلها بجماعة مرة عندنا ، وعند الشافعي لا يكره . وروى عن أني يوسف أنه قل : لا يكره أن تعاد الصلاة بجماعة في ناحية من المسجد لم يصل أهلها في تلك الناحية ، هذا إذا صلى فيه أهلها ، وأما إذا صلى فيه بجماعة غير أهلها فلائله أن يعيدوا تلك الصلاة بجماعة من غير كراهة ؛ لأن الولاية لآلهم ، هذا إذا كان له أهل ، ولو كان مسجداً للمرة ليس له مؤذن وإمام معروف فلكل واحد أن يصلي (فيه) الجماعة من غير كراهية . قلت : وظاهر المذهب الكراهة من غير تفريق بين ناحية دون ناحية . قال الإمام محمد في كتب الصلاة من أصوله : قلت : أرايت قوماً فاتتهم الصلاة في جماعة فدخلوا المسجد وقد أقيم =

جنباً ولا يكره له [١] أن يؤذنه وهو على غير وضوء . ويكره استقبال القبلة بالفرج (١) في الخلاء في المنازل وفي الصحارى جميعاً . ولا يروى عن أبي حنيفة رضي الله عنه في استقبالها بالفرج للبول شيء علمناه . قال محمد رضي الله عنه : واستقبالها بالفرج للبول مكروه كما يكره استقبالها بالفرج لغير البول . ويكره ترك السجود للتلاوة (٢) في الصلاة وفي غير الصلاة (٣) . ويكره للجنب دخول المسجد (٤) من غير ضرورة تدعوه إلى ذلك (٥) فإن كانت به ضرورة تدعوه إلى .

وفي ذلك المسجد وصلى فيه فأراد القوم أن يصلوا في جماعة بأذان وإقامة ؟ قال : أكره لهم ذلك . ولكن عليهم أن يصلوا وحداناً بغير أذان ولا إقامة ؛ لأن أذان أهل المسجد وإقامتهم يميزهم . قلت : فإن أذناً وأقاموا وصلوا جماعة ؟ قال : صلاتهم تامة وأحب إلى أن لا يفعلوا . قلت : أرايت إن كان ذلك المسجد في طريق من طرق المسلمين فصل في قوم مسافرون بأذان وإقامة ثم جاء قوم مسافرون سوى أولئك فأرادوا أن يؤذنوا فيه ويقيموا ويصلوا جماعة ؟ قال : لا بأس بذلك . قلت : لم ؟ قال : لأن هذا مسجد لم يصل فيه أهله إنما صلى فيه أهل الطريق وإنما أكره ذلك إذا كان أهله قد صلوا فيه . قلت : فإن صلى فيه قوم مسافرون ثم جاء أهل المسجد فأذن مؤذنه وأقام فصلوا فيه ثم جاء قوم مسافرون فأرادوا أن يصلوا فيه جماعة بأذان وإقامة ؟ قل : أكره لهم ذلك لأن أهل المسجد قد صلوا فيه . فهذا كما ترى ، يؤيد ما حرره الإمام الطحاوي في المختصر دون ما نقله الفارح عن الإمام أبي يوسف .

(١) وفي الفيضية بالفروج هنا وفيها يأتي .

(٢) وفي الفيضية عند التلاوة .

(٣) لأنه فرار عن السجود . وللرجل أن يقرأ آية السجدة خاصة . والأصل أن يقرأ معها آية أو آيتين . اهـ من الفرح .

(٤) لما روى عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها عن صلى الله عليه وسلم أنه قال : « وجهوا هذه البيوت عن المسجد فإن لا أهل المسجد لحائض ولا جنب » أخرجه أبو داود ، وأخرجه ابن ماجه والطبراني عن أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها .

(٥) وفي الفرح : إلا إذا اضطر إلى ذلك كما لو كان في المسجد ماء فإنه يتيمم ويدخل ، فإن كان الماء مما لا يخلص بعضه إلى بعض يقتل فيه ، وإن كان يخلص لا يقتل فيه ولكن يرفع الماء فيقتل خارج المسجد ، وإن لم يكن معه شيء يرفع به فلا يقتل في المسجد ولكن يصلى بذلك التيمم . وفي باب التيمم من مبسوط الإمام السرخسي ج ١ ص ١١٨ « مسافر مر بمسجد فيه عين ماء وهو جنب ولا يجد غيره فإنه يتيمم لدخول المسجد » لأن جنباته تمنعه من دخول المسجد على كل حال عندنا سواء قصد المكث أو الاجتياز ، وعند الشافعي رحمه الله تعالى له أن يدخله مجتازاً لطاهر قوله تعالى : « ولا جنباً إلا عابري سبيل حتى تغسلوا » ، ولكن أهل التفسير قالوا إلا هنا بمعنى ولا أي ولا عابري سبيل ، وهذا محتمل فبقى المنع بقوله تعالى : « لا تقربوا » وهو عاجز عن الماء قبل دخول المسجد « فيتيمم ثم يدخل المسجد فيستقي منه ، وإن لم يكن معه ما يستقي به =

ذلك كما في [المسجد] فيه بئر لا يجيد ماء غيره تيمم به ثم دخل المسجد .
ويكره أن يقخذ شيء من القرآن لشيء من الصلوات لا يتجاوز إلى غيره^(١) .
ويكره أن يضع الرجل مقدم السرير الذي عليه الميت أو مؤخره على أصل
عنته من الجانب الأيمن^(٢) . ويكره السدل في الصلاة . ولا نرى به بأساً إذا جمع
طرفي إزاره إليه^(٣) . ويكره الاختصار في الصلاة^(٤) . ولا نرى بأساً أن يصلي
الرجل على ساط فيه تصاوير . ويكره أن يسجد على العصاوير . ويكره أن
يصلي وفوق رأسه في السقف تصاوير أو مجذاته أو بين يديه صورة معلقة
أو في البيت تصاوير ، ولا يفسد ذلك صلاته . ويكره التصاوير في التوب^(٥)

== ولا يستطيع أن يقترب منه ولكنه يستطيع أن يقع فيه فإن كان ماء جارياً أو حوضاً كبيراً اغتسل
فيه ، وإن كان عينا صغيراً فالإغتسال فيه ينجى الماء ولا يطهره فلا يشتغل به ولكنه يتيمم للصلاة .
فهذا إشارة منه إلى أنه لا يصلي بالتيمم الأول ؛ لأن قصده عند ذلك دخول المسجد ، ونية الصلاة
شرط لصحة التيمم في ظاهر الرواية فلهذا تيمم ثانياً ، وكذلك لو تيمم لمس المصحف فليس له أن
يصلي به ، بخلاف ما إذا تيمم لسجدة تلاوة ؛ لأن السجدة من أركان الصلاة فنيته للسجدة عند
التيمم كنية الصلاة ، فأما لمس المصحف ودخول المسجد فليس من أركان الصلاة فلا يصير بنيه ذلك
ناوياً للصلاة . قلت : علم من عبارة المبسوط أن قوله في الشرح ولكن يصلي بذلك التيمم ليس
بصواب بل سقط منه حرف لا أي ولكن لا يصلي الخ وذلك هو الصواب والله أعلم بالصواب .
(١) يعني إذا اعتقد أن غيره لا تجوز الصلاة (به) وقيل هذا الرجل إذا كان ممن يقتدى
به كالفتهاء . وأما العوام فلا بأس لهم به . ولو عرف أن غيره يحوز ولكن قرأ هذا لما أنه
يتسبب (كذا) عليه أو قرأها تبركا بقراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا بأس به اه
من الشرح .

(٢) لأن السنة أن يضعه على كتفه . اه من الشرح .
(٣) وفي الشرح : ولو جمع طرفي ردائه على كتفه وكان بعضه متعلقاً فلا بأس به . قلت :
والسدل أن يرسل التوب من غير أن يضم جانبيه ، ويكره لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن
السدل وأن يضطى الرجل فاه . رواه أبو داود عن أبي هريرة .
(٤) أي وضع اليد على الخاصرة ، وقيل النوكز على الخصرة وهي العصا ، وقيل أن لا يتم
الركوع والسجود . وذلك لقول أبي هريرة رضي الله عنه : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
أن يصلي الرجل مختصراً » وفي لفظ « نهى عن الاختصار في الصلاة » أخرجه الجماعة سوى
ابن ماجه ، وزاد ابن أبي شيبة في مصنفه قال ابن سيرين : وهو أن يضع الرجل يده على خصرته .
وفي رواية « الاختصار راحة أهل النار » وأخرج أبو داود عن زياد بن صبيح الحنفي قال :
صليت إلى جنب ابن عمر فوضعت يدي على خصرتي فلما صلى قال : هذا الصلب في الصلاة وكان
رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عنه . اه شرح المولى على القاري المختصر الوقاية .
(٥) كان في الأصل في البيوت وهو تصحيف والصواب ما في الفيضية في التوب .

بجائيل ، ولا يكره ذلك في البسط . وما كان من التماثيل مقطوع الرأس فليس
بتمثال^(١) . ويكره لباس الحرير للرجال والنسبانيان من الله كور وكذلك الذهب^(٢) .
ويكره النقطة والتشير في المصاحف^(٣) . ويكره التخنم بالذهب للرجال ، ولا نرى به
بأساً للنساء . ولا بأس بالتخنم بالفضة للرجال والنساء ، ولا نرى بأساً إذا
كان القص فيه حجر أن يجعل فيه مسبار ذهب^(٤) . ولا بأس بتقش المسجد بالجص

(١) وفي المرح : ويكره الصورة في الحائط والمتور ، ولا يكره على البسط والوسائد ،
هذا في صورة ذى الروح . وأما إذا كانت الصورة صورة شجرة فلا بأس بها ، وما كان في
الصورة مقطوع الرأس فليس بكمروه . قلت : وفي كراهة التماثيل والصور وردت أحاديث كثيرة
كما لا يخفى .

(٢) في الصلاة وغير الصلاة للرجال (الشرح) قلت : أخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه
وأحمد وابن حبان عن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ حريراً فجعله في يمينه ،
وأخذ ذهباً فجعله في شماله ثم قال : « إن هذين حرام علي ذكور أمي » زاد ابن ماجه « حل لإنائهم »
من نصب الراية باختصار .

(٣) النقطة : أي إظهار الإعراب ، والتشير : جعل المواشر في المصحف ، وهو كناية عن
العلامة عند منتهى عشر آيات ، ويكره هذا لقول ابن مسعود رضى الله عنه « جردوا القرآن »
وروى « جردوا المصاحف » رواه ابن أبي شيبة ، وفي التشير والنقطة ترك التجريد ؛ ولأن
التشير يخل بمحفظ الآي والنقطة بمحفظ الإعراب اتكالا عليه فيكره . قالوا في زماننا لا بد للمجم
من دلالة فترك ذلك لإخلال بالحفظ وهجران القرآن فيكون حسناً (الهداية) أي فسكون بدعة
حسنة ، وقد صح عن ابن مسعود رضى الله عنه : « ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن » .
قلت : وفي زماننا لا بد للعوام من العجم والعرب من الإعراب ؛ لأن العرب أضاعت الإعراب ،
وأما العجم فهم عجم . وفي الكفاية : وعلى هذا كتبت أسامي السور وعدد الآي فهو وإن كان
لأحداثاً فهو بدعة حسنة ، وكل من شيء يختلف باختلاف الزمان والمكان . كذا ذكره الإمام
الترمذي . قلت : وكذلك في زماننا علامات الوقف والركوعات والأجزاء لا بأس بها للتسهيل
على الناس وعليه عمل الناس اليوم .

(٤) لحديث علي رضى الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن التخنم بالذهب » .
رواه الجماعة إلا البخاري . ولا بأس بمسبار الذهب في القص ؛ لأنه تانسع كالعلم في الثوب فلا يعد
لابساً له ، وأما جواز خاتم الفضة فلما روى أبو داود والترمذي والنسائي عن عبد الله بن بريدة
عن أبيه قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه خاتم من حديد فقال : « ما لي أرى
عليك حلية أهل النار » ثم جاء وعليه خاتم من شبه فقال : « ما لي أجد منك ريح الأصنام ! »
فقال : يا رسول الله من أي شيء أتخذه ؟ قال : « أتخذه من ورق ولاتنه مثقالاً » راد الترمذي :
ثم جاءه وعليه خاتم من ذهب فقال : « ما لي أرى عليك حلية أهل الجنة » وقال صفر عوس شبه
وقال : حديث غريب ، والشبه بمركه وبكسر الحاس الأصفر . واعلم أنه وقع في الجامع الصغير
« ولا يختم إلا بالفضة » قال شمس الأئمة السرخسي في شرحه : وبظاهر هذا اللفظ يعي بطريق

وماء الذهب^(١). ومن تحركت منه ولم تبين منه فلا بأس أن يشدها بالفضة ، وكره^(٢)
أبو حنيفة رضي الله عنه أن يشدها بالذهب ولم ير به محمد رضي الله عنه بأساً^(٣)

== المحصر كره بسن مشايخنا التعم باليشب والأصح أنه لا بأس بذلك ، وأن مراده كراهة التعم بالذهب والحديد على ما ورد به الأمر . وأما اليشب ونحوه فلا بأس بالتعم به كالمعيق ، فقد ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم تعم بالمعيق واليشب بفتح الياء وسكون الشين : حجر .

(١) وفي الفرح : قيل هنا إذا كان من غير وقف المسجد ، وأما ما كان من شاة المسجد فإنه لا يجوز ويضمن المتولى ذلك . وقوله « لا بأس » يشير إلى أنه لا يؤجر عليه لكونه لا يأثم وقيل هو قرية (هداية) . وقيل هو مكروه لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « إن من أشرط الساعة تزيين المساجد » . حاشية الهداية للعلامة الله دار الجونبوري . وفي البحر : وقيل مستحب لأنه من عمارته وقد مدح الله فاعلها بقوله : « إنما يصير مساجد الله » الآية ، وأصحابنا قالوا بالجواز من غير كراهة ولا استعجاب ؛ لأن مسجد رسول الله كان مسقفاً من جريد النخل وكان يكفه إذا جاء المطر ، وكان كذلك إلى زمن عثمان رضي الله عنه ثم رفعه عثمان وبناه وبسط فيه الحصى كما هو اليوم ، وعمل الخلاف في غير نقش المحراب ، أما نقشه فهو مكروه لأنه يلحق المصلى كما في فتح القدير وغيره . ج ٢ ص ٣٧ .

(٢) كنا في الفضية ، وكان في الأصل ويكره هنا وفيما يأتي في وكره أبو حنيفة أحوال الإبل .
(٣) وعن أبي يوسف مثل قول كل منهما ، ودليل الإمام أن الأصل فيه التحريم والإباحة للضرورة وقد اندفعت بالفضة وهي الأدنى فيق الذهب على التحريم ، والضرورة فيها روى (أي حديث إصابة أنف عريضة ونقشها) لم تندفع في الألف دونه حيث أتت . كذا في الهداية . قلت : وروى عن الإمام أيضاً أنه لا بأس بشدها بالذهب . قال العيني في شرح الهداية ، ج ٥ ص ٢١٩ : وقال نضر الإسلام البزدوى : قول أبي يوسف مثل قول أبي حنيفة كما أشار إليه في الجامع ، وروى عنه في الإملاء مثل قول محمد وهو قوله الأخير الذي رجع إليه ، وذكر في الأمالي عن أبي حنيفة أنه لم ير بالذهب بأساً أيضاً . وقال الكرخي في مختصره : قال بشر عن أبي يوسف في كتاب الأشربة من الإملاء : ولو أن رجلاً تحركت ثنيته ولم تسقط غطاء سقوطها فشدّها بذهب أو فضة لم يكن به بأس في قول أبي حنيفة رواية ، وفي قول أبي يوسف . وليس هذا يشبه المسار في الفس ، ثم قال الكرخي فيه : فإن سقطت ثنية رجل فإن أبا حنيفة كان يكره أن يعيدها ويشدها بفضة أو ذهب ويقول هو كس مية أخذها فسدّها مكانها ، ولكن يأخذ من شاة ذكية يشدها مكانها ، وخاله أبو يوسف فقال : لا بأس أن يشد ثنيته في موضعها ، ولا يشد منه بسن ميت الخ قلت : ورواية إمام بجوار شدّها بالذهب مؤيدة بأحاديث مرفوعة وموقوفة ، منها ما روى الطبراني في أوسعنه : حدثنا موسى بن زكريا ثنا شيبان بن فروخ ثنا أبو الربيع السمان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن أباه سقطت ثنيته فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يشدها بذهب . ولم يروه عن هشام بن عروة إلا أبو الربيع السمان . والثاني ما رواه ابن قانع في معجم الصحابة : حدثنا محمد بن الفضل بن جابر ثنا إسماعيل بن زرارمة ثنا عاصم بن عمارة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن أبي ابن سلول رضي الله عنه قال : اندقت ثنيتي يوم أحد فأمرني النبي صلى الله عليه وسلم أن أتخذ ثنية من ذهب . والموقوف ما رواه الطبراني في معجمه عن محمد بن سعدان عن أبيه قال رأيت أنس بن مالك رضي الله عنه يصوف به بنوه حول الكعبة ==

وبه نأخذ^(١) . ويكره لحوم الأتن والبانها^(٢) . ويكره أن ينظر الرجل من ذات الحرم منه إلى بطنها أو إلى ظهرها . ولا بأس أن ينظر إلى رأسها^(٣) . وكره أبو حنيفة رضى الله عنه أبوال الإبل وأكل لحم الفرس^(٤) ،

== على سوا عدم وقد شدوا أسنانه بذهب . والثاني ما روى في مسند أحمد من غير روايته عن واقد بن عبد الله التميمي عن رأى عثمان بن عفان رضى الله عنه أنه شرب أسنانه بذهب اه من نصب الراية بدمرف ص ٢٣٧ ج ٤ والتفصيل فيها وفي البنية .
(١) وفي الفيضية : وهذا أجود .

(٢) وفي الفرج : وكذلك أبوال ما يؤكل لحمه عند أبي حنيفة ، وعند أبي يوسف يجوز شربه للتداوى ، وعند محمد يجوز للتداوى ولغير التداوى . قلت : وحرمة الحر وردت فيها أحاديث ، منها ما روى عن خالد بن الوليد رضى الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الخيل والبغال والحمير » أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وأحمد والطبراني والدارقطني . واللبن متولد من اللحم فأخذ حكمه . وأما الأبوال فورد في حل شرب أبوال الإبل حديث العرينيين أنه صلى الله عليه وسلم قال لهم : « واشربوا من ألبانها وأبوالها » ولم يرد في غير الإبل شيء . وأما رخصة شرب أبوال الإبل فواقعة حال لا عموم لها أو هي منسوخة بقوله عليه الصلاة والسلام « استزوها من البول فإن عامة عذاب القبر منه » يدل عليه أن عامة ما فعل بالعرينيين من المثلة وغيرها منسوخ فهذا مثله . وأما الرخصة للتداوى فمنوع لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا شفاء في الحرام » .

(٣) وفي الفرج : ويكره النظر من ذوات المحارم إلى ظهرها وبطنها وفرجها ونغذها ، ولا يكره النظر إلى رأسها وإلى صدرها وعنقها وعضدها وساقها .

(٤) قلت : لحوم الفرس اختلف فيها الأئمة : أباحها أبو يوسف ومحمد والشافعي وأحمد ، وكرهها أبو حنيفة ومالك . أما حلها فاستفاد من نهيه عليه الصلاة والسلام عن لحوم الحر الأهلية ولأذنه في لحوم الخيل يوم خيبر ، كما رواه جابر رضى الله عنه ، أخرجه البخارى وغيره . وأما كراهتها فلما مر من حديث خالد . قال في الهداية : ولأبي حنيفة قوله تعالى : « والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة » خرج مخرج الامتنان ، والأكل من أعلى منافعها ، والحكيم لا يترك الامتنان بأعلى النعم ويعتن بأدناها ؛ ولأنه آلة لإرهاب العدو فيكره أسكله احتراماً له ؛ ولهذا يضرب له بسهم في الغنيمة ولأن في إباحته تقليل آلة الجهاد ، وحديث جابر معارض بحديث خالد رضى الله عنهما والترجيح للمعمر . ثم قيل الكراهة عنده كراهة تحريم ، وقيل كراهة تنزيه ، والأول أصح . وأما لبنة فقد قيل لا بأس به لأنه ليس في شربه تقليل آلة الجهاد ج ٤ ص ٤٢٥ . قلت : أما كراهة لحمه فلهفرفه دون نجاسته فبقي لبنة على حله الأصل ، وانفس المسلمون شرقاً وغرباً على عدم ذبحه ونحره صباحاً ومساءً في الأسواق كما هو دينهم بالنباه والبقر والإبل مع اختلاف مذاهبهم فيها من الحل والحرمه ، فهذا من أظهر الدلائل على شرفه واحترامه .

ولم ير بذلك كله أبو يوسف ومحمد رضي الله عنهما بأساً ، وبه نأخذ ^(١) . ويكره
أكل الزنبور ^(٢) . و [يكره] حمل الخرقه التي يمسح بها العرق ^(٣) . ويكره
التختم بالحديد وبماسوى الفضة إلا الذهب خاصة للنساء ^(٤) . ويكره أن يصلى
على الجنائز فى المسجد ، كذا كان أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رضي الله عنهم
يقولون ؛ إلا أن أبا يوسف رضي الله عنه قد روى عنه أصحاب الإماماء أن المسجد
إذا كان قد جعل لذلك مصلى فلا بأس به ^(٥) ، وبه نأخذ . ويكره

(١) وفي الفيسية قال أبو جعفر الأيوال كلها كما قال أبو حنيفة وذكر الفرس كما قال أبو يوسف .
(٢) الزنبور بضم الزاى ذباب أليم اللسع جمه زناير والواحدة زنبورة . منجد . قلت : وكراهتها
لأنها من المحشرات وهي من الحباث لقوله جل شأنه : « ويحرم عليهم الحباث » .
(٣) وفي الصرح : وقيل هذا إذا كانت لها قيمة فيؤدى إلى التكبر ، وأما إذا كانت شيئاً
لا قيمة لها فلا يكره . وفي الهداية لأنه نوع تجبر وتكبر ، وكذا التي يمسح بها الوضوء أو يمشط
بها ، وقيل إذا كان عن حاجة لا يكره ، وهو الصحيح . وإنما يكره إذا كان عن تكبر وتجبر
وصار كالتربع فى الجلوس . قلت : وأخرج الإمامان أبو يوسف ومحمد فى آثارهما عن إبراهيم
فى الرجل يتوضأ فيمسح وجهه بالثوب قال : لا بأس ثم قال : أرايت لو اغتسل فى ليلة باردة أيقوم
حتى يجف ؟ قال محمد : وبه نأخذ ، ولا نرى به بأساً ، وهو قول أبى حنيفة . وأخرج الترمذى
عن عائشة ومعاذ رضي الله عنهما مرفوعاً : « أنه صلى الله عليه وسلم مسح وجهه بعد الوضوء » . وقال
الترمذى فى حق الحديثين لإنهما لا يثبتان . وقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه لم يمسح وجهه
بعد الوضوء ولما عرضت عليه الخرقه لم يأخذها . قال الترمذى : وقد رخص قوم من أهل العلم من
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن بعد فى المدبيل بعد الوضوء ، ومن كرهه لأنها كرهه
من قبل أن الوضوء يوزن ، وروى ذلك عن سعيد بن المسيب والزهرى ، ثم روى بسنده عن
الزهرى .

(٤) قلت : وقد مر الحديث الذى فيه كراهة التختم بالحديد والشبه قبل ذلك فى التعليق .
وأما رخصة التختم بالذهب للنساء فلا الحلى محل عن والحام من الحلبة ، وحرمة التختم بالذهب خاصة
بالرجال كما ورد فى الأحاديث ، دون النساء .

(٥) وفى الصرح : سواء كانت الجنائز فى المسجد أو خارج المسجد والناس فى المسجد
إلا إذا كان المسجد أعد لمئات فإنه لا بأس به . قلت : وكراهة صلاة الجنائز فى المسجد لحديث
أخرجه أبو داود وابن ماجه وابن أبى شيبة والطحاوى وابن عدى عن ابن أبى ذئب عن صالح
مولى الوهامة عن أبى هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من صلى
على ميت فى المسجد فلا شيء له » و« يعط ابن ماجه » فليس له شيء » ولفظ ابن أبى شيبة « فلا
صلاة له » وتكلموا فى الحديث لأجل صالح لأنه منفرد به وقال ابن معين فيه : ثقة إلا أنه اختلط قبل
موته فمن سمع منه قبل ذلك فهو ثبت حجة . ومن سمع منه قبل لاخطأ ابن أبى ذئب كما فى نصب =

اللعب بالشطرنج ، والتّرد ، والأربعة عشر ، وكلّ الفهر (١) . وحصركه

== **الراية** . وفيه أيضاً : وقال في الخلاصة وقد ضعف هذا الحديث أحمد بن حنبل وابن المنذر والخطابي والبيهقي ، قالوا هو من أفراد مولى التّوامة وهو مختلف في عدائه ، ومطعم ما جرحوه به الاختلاط لكن قالوا لأن سماع ابن أبي ذئب منه كان قبل الاختلاط . انتهى كلامه نصب الراية . قلت : وقال الطحاوي في شرح معاني الآثار : إن هذا الحديث ناسخ لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي روته أم المؤمنين عائشة الصديقة رضي الله عنها بأنه صلى على سهيل بن بيضاء في المسجد ، فقال : لأن حديث عائشة لإخبار عن فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في حال الإباحة التي لم يتقدمها نهى ، وحديث أبي هريرة لإخبار عن نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قد تقدمته الإباحة ، فصار حديث أبي هريرة أولى من حديث عائشة لأنه ناسخ له ، وفي إنكار من أنكروا على عائشة وهم يومئذ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم دليل على أنهم قد كانوا علموا في ذلك خلاف ما علمت ، ولولا ذلك لما أنكروا ذلك عليها . وهذا الذي ذكرنا من النهي عن الصلاة على الجنائز في المسجد وكراهتها قول أبي حنيفة وعمر ، وهو قول أبي يوسف أيضاً ، غير أن أصحاب الإملاء رَوَوْا عن أبي يوسف في ذلك أنه قال : إذا كان مسجد قد أفرد فصلاة على الجنائز فلا بأس بأن يصلى على الجنائز فيه اهـ ما قاله الإمام الطحاوي .. وإن شئت تفصيل البحث فارجع إليه ، ج ١ ص ٢٨٤ ، وإن شئت زيادة الاطلاع له على هذا فعليك بالجواهر النقي على سنن البيهقي ج ٤ ص ٥٢ .

(١) لما أخرج مسلم عن سليمان بن بريدة عن أبيه بريدة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من لعب بالترديد فكذا صلب يده في لحم الخنزير ودمه » وأخرج العقيلي في ضعفاته من طريق مطهر بن الهيثم عن شبل عن عبد الرحمن بن معمر عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « مر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم يلعبون بالشطرنج فقال : ما هذه السكوبة ؟ ألم أنه عنها ؟ لمن الله من يلعب بها » وأعله بمطهر وقال : لا يصح حديثه ، وشبل وعبد الرحمن مجهولان . وأخرجه ابن حبان أيضاً في كتاب الضعفاء وأعله بمطهر . وأخرج ابن حبان عن وائلة بن الأسقع عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن لله عز وجل في كل يوم ثمانية وستين نظرة لا ينظر فيها إلى صاحب الشاه يعني الشطرنج » ثم قال : ومحمد بن الحجاج أبو عبد الله المصغر منكر الحديث جداً لا تحل الرواية عنه . ورواه ابن الجوزي في اللال المتناهية من طريق الدارقطني عن ابن حبان بسنده المذكور ثم قال : ومحمد بن الحجاج قال الإمام أحمد : تركت حديثه . وقال يحيى : ليس بثقة ، وقال مسلم والنسائي ولدارقطني : متروك . من نصب الراية ج ٤ ص ٢٧٥ . قلت : وفي كتاب الورع للإمام أحمد بن حنبل : أنبأنا ابن جريج قال : أخبرني عن حبة بن سلام أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ملعون من لعب بالشطرنج والناظر إليها كالأكل لحم الخنزير » عن ليث عن مجاهد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة صاحب الشاه الذي يقول قتلته والله ، أهلكته والله ، افتراء وكذباً على الله » عن أبي إسحق قال : أتى علي رضي الله عنه على قوم يلعبون بالشطرنج فقال : « ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون » ==

الاحتكار^(١) والتلقى في المواضع التي يضر ذلك بأهلها ، ولا نرى بهما بأساً في موضع لا يضر ذلك بأهله^(٢) . وكان أبو حنيفة رضى الله عنه يكره لبس الحرير والديباج ، ولا يرى بأساً بتوسدهما والنوم عليهما ، وكان محمد رضى الله عنه يكره ذلك كله ، وبه نأخذ^(٣) . ويكره الأكل والشرب والأدّهان في آنية

عن عبيد الله بن عمر قال : سئل ابن عمر عن الشطرنج فقال : هي شر من النرد . عن أبي موسى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله » . عن نافع قال دخل ابن عمر على بعض أهله وهو يلعب بأربعة عشر ف ضرب به على رأسه حتى كسرها . عن عبد الملك بن عمير عن رجل لما من الصحابة ولما من التابعين أن آتياً أثناء في مناه في العصر من ذى الحجة فقال : ما من مسلم إلا يغفر له في هذه الأيام كل يوم خمس حرار إلا أصحاب الشام يقول مات ، ما موته . انتهى ما في كتاب الورع ص ٥٦ . قلت يعلم من هذه الأحاديث والآثار أن للحديث أصلاً . وقد ذكرت تخريج أحاديث الشطرنج والنرد في تعليق كتاب الآثار للامام أبي يوسف ص ٢١٥ ؛ فمن أراد زيادة الاطلاع فليرجع إليه . وأما حديث كراهة اللهو فأخرجه الحاكم في المستدرک عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « كل شيء من هو الدنيا باطل إلا ثلاثة : اتصالك بقوسك ، وتأديبك فرسك ، وملاعبتك أهلك ، فإنهن من الحق » وقال صحيح على شرط مسلم . وأخرجه الطبراني عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل هو يكره إلا ملاعبة الرجل امرأته ، ومشية بين الهدفين ، وتمايه فرسه » وفي سند كلا الحديثين مقال . راجع نصب الراية ج ٤ ص ٢٧٤ . قلت : وأخرجه الأربعة بسند صحيح في حديث طويل عن عقبة رضى الله عنه : « ليس من اللهو ثلاث : تأديب الرجل فرسه ، وملاعبته أهله ، ورميه بقوسه ونبله » الحديث .

(١) لما أخرجه ابن ماجه عن عمر رضى الله عنه قال : قال رسول الله عليه الصلاة والسلام : « الجالب مرزوق ، والمحتكر ملعون » . وقال في الفرح : المحتكر الذى يحصل به عامة غذاء بني آدم كالحنطة والشعير في مصر فيجمعها ولا يبيع انتظار الفلاء ، فهذا هو المحتكر . وأما إذا دخل من ضيعة فلا يكون محتكراً ، وكذلك من يشتري خارج المصر لا يكون محتكراً إلا أنه جالب ، وقال النبي عليه الصلاة والسلام : « الجالب مرزوق والمحتكر ملعون » . قلت وقد ذكر الحديث .

(٢) لما أخرجه مسلم عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تلقى الجلب . وأخرج عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تتلقوا الركبان ، ولا يبيع حاضر لباد » .

(٣) وفي انقيضية : قال أبو جعفر : قول محمد أجود .

الفضة^(١) ، ولا نرى بأساً بالإتياء بالمفضض^(٢) . ويكره لمن بانت منه سته أن يعيدها ، كذا كان أبو حنيفة رضى الله عنه يقول ، وكان يقول : قد ضارت ميتة ، كذا روى أبو يوسف رضى الله عنه فى أماليه . وقد روى عنه خلاف ذلك وإباحة^(٣) إعادة السن إلى مكانها ، وقال العظم لا يموت^(٤) ، وبه نأخذ^(٥) . وأما أبو يوسف رضى الله عنه فكان لا يرى بذلك بأساً . ولا نرى بأساً بلبس ما كان سداه حريراً ولحمته غير حرير^(٦) . ويكره

(١) قلت : أخرج البخارى فى الأشربة والأطعمة واللباس عن حذيفة رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا تلبسوا الحرير ولا الديباج ولا تصربوا فى آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا فى صحافها فإنها لهم فى الدنيا ولكم فى الآخرة » وأخرجه أيضاً مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه والإمام محمد فى كتاب الآثار . وفى الهداية : ولذا ثبت هذا فى الشرع (قلت والأكل) فكذا فى الادهان ونحوه ، لأنه فى معناه ؛ ولأنه تشبى بزي المفركين وتنعم بتنعم المترفين والسرفين . وقال فى الجامع الصغير : يكره ، ومصادره التحريم . ويستوى فيه الرجال والنساء لعموم التهمى ، وكذلك الأكل بملقة الذهب والفضة والاكتحال ببيل الذهب والفضة ، وكذلك ما أشبه ذلك كالمسكحة والمرآة وغيرهما لما ذكرنا .

(٢) قال فى الهداية : ومعناه يتقوى موضع الثم ، وقيل هذا وموضع اليد فى الأخذ ، وفى السرير والسرير موضع الجلوس . وقال أبو يوسف يكره ذلك ، وقول محمد مع أبى حنيفة ، ويروى مع أبى يوسف . قلت : ذكر الزيلعى فى شرح الكنز : روى أن هذه المسألة وقعت فى مجلس أبى جعفر الدوائقى وأبو حنيفة وأئمة عصره حاضرون فقالت الأئمة يكره ، وأبو حنيفة ساكت . فقيل له ما تقول ؟ فقال : إن وضع يده فى موضع الفضة يكره ، وإلا فلا . فقيل له : من أين ذلك ؟ فقال : أرايت لو كان فى أصبعه خاتم فضة فشرّب من كفه أيكره ذلك ؟ فوقف الكل وتعجب أبو جعفر من جوابه . قلت : والمفضض أى المزوق . وفى القاموس : يقال لكل منقش ومزين مزوق .

وفى القىضية فى إباحة .

(٤) قلت : وتعليق هذه المسألة مر قبل ذلك عند مسألة شد الأسنان بالذهب فأرجع إليه .

(٥) وفى القىضية قال أبو جعفر : وهذا أجود ، ولكن ذكره بعد قول أبى يوسف .

(٦) وفى الهداية لأن الصحابة رضى الله عنهم كانوا يلبسون الخنز والخزمدى بالحرير؛ ولأن الثوب إنما يصير ثوباً بالنسج والنسج باللحمة فكانت هى المعتبرة دون السدى ج ٤ ص ٤٤٠ . قلت وأخرج الإمام محمد فى آثاره عن الإمام عن الهيثم بن أبى الهيثم البصرى أن عثمان بن عفاز وعبد الرحمن بن عوف وأباهريرة وأنس بن مالك وعمران بن حصين وحسينا وشرىحا رضى الله عنهم كانوا يلبسون الخنز . قال محمد : وبه نأخذ وهو قول أبى حنيفة . وأخرج عن الإمام عن سعيد =

[لبس] ما كان لحيته حريراً وسداه غير حرير في غير الحرب ، ولا نرى به بأساً في الحرب . وما كان حريراً كله فإن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يكرهه في الحرب وغير الحرب . وقال أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما : لا بأس بلبس الحرير والديباج في الحرب^(١) ، وبه نأخذ^(٢) . ويكره للرجل أن يُقبَّل من الرجل فمه أو يده أو شيئاً منه . وكره أبو حنيفة رضى الله عنه المعانقة ، ولم ير بأساً بالمصافحة^(٣) . وقد روى عن أبي يوسف رضى الله عنه أنه قال :

== ابن المزيان عن عبد الله بن أبي أوفى أنه كان يلبس الخز . قلت : وروى عن سعد وابن عمر وأبي قتادة وجابر وأبي سعيد وابن عباس وأبي هريرة وزيد بن ثابت والسائب بن يزيد وعمرو ابن حريث ولي ابن لبا وهانئ بن عمرو المزني وأبي بن أم حرام والأقطس رضى الله عنهم أيضاً أنهم كانوا يلبسون الخز ، وتخرج أحاديثهم في نصب الراية ج ٤ ص ٢٢٨ — ٢٩ — ٣٠ . وأخرج أبو داود في سننه من حديث عبد الله بن سعد الدشتكي عن أبيه قال : رأيت رجلاً ببخارى على بغلة يلبس عليه عمامة خرسوداء ، وقال كسانها رسول الله صلى الله عليه وسلم راجع نصب الراية ج ٤ ص ٢٣١ ، فهذه جماعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم تبلغ واحداً وعشرين صحابياً يستعملون الخز ، فلو كانوا يكرهونه لما لبسوه .

(١) لأن ابن سعد روى في طبقاته في ترجمة عبد الرحمن بن عوف عن القاسم بن مالك المزني عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن قال : « كان المسلمون يلبسون الحرير في الحرب » راجع نصب الراية ج ٤ ص ٢٢٧ . وفيها مرسل الشعبي أيضاً أخرجه ابن عدى في الكامل وضعف سنده . قلت : فحمل الإمام الأعظم أبو حنيفة حديث الباب على الذي لحيته حرير لأن الضرورة تندفع بهذا المقدار فلا يحتاج إلى لبس المصمت الذي ورد فيه أشد الزجر والنهي ، وهو قوله عليه الصلاة والسلام : « إنما يلبس الحرير في الدنيا من لا خلق له في الآخرة » أخرجه البخاري في الآباس عن عمر رضى الله عنه .

(٢) وفي الفيضية : قال أبو جعفر : وهذا أجود .

(٣) وفي الهداية : ويكره أن يقبل الرجل فم الرجل أو يده أو شيئاً منه أو يمانقه ، وذكر الطحاوي أن هذا قول أبي حنيفة ومحمد . وقال أبو يوسف : لا بأس بالتقبيل والمعانقة ؛ لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم عانق جعفرأ رضى الله عنه حين قدم من الحبشة وقبل بين عينيه ، وكل ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المسكامة ومي المعانقة وعن المسكامة ومي التقبيل ، وما رواه محمود على ما قبل التحريم ، ثم قالوا : الخلاف في المعانقة في إزار واحد ، أما إذا كان عليه قميص أوجبة فلا بأس بالإجماع ، وهو الصحيح . وفي غاية البيان : وكذا التقبيل إذا لم يكن على وجه المصاهرة بل على وجه البرة فلا بأس به . قلت : وما عزاه صاحب الهداية إلى الطحاوي فهو في ==

لابأس بالمعاقبة . قال : وبه نأخذ . [وكره أبو حنيفة رضي الله عنه بيع أرض مكة ، وهو قول محمد] رضي الله عنه . ورواه محمد عن أبي يوسف رضي الله عنهما أيضاً ^(١) .

== شرح معاني الآثار ج ٢ ص ٣٦٢ وأخرج أيضاً عن أم المؤمنين سيدتنا عائشة الصديقة رضي الله عنها قالت : قدم زيد بن حارثة المدينة (أي من مكة مهاجراً) ورسول الله صلى الله عليه وسلم في بيتي فأتاه ففرع الباب فقام إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم عريان وثلة ما رأيته عرياناً قبله فاعتنقه وقبله . وقولها عرياناً أي في إزار واحد من غير قميص ، ويستفاد منه كراهة بروز الرجل في إزار واحد إلى غيره ، والحديث حجة لمن قال بجواز المعاقبة ولو في إزار واحد إذ لم تكن بطريق الصهوية . ثم ذكر الإمام الطحاوي عن الشعبي أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا إذا التقوا تصالحوا وإذا قدموا من سفر تمتعوا ، ثم ذكر عن أم الدرداء قالت : قدم علينا سلمان فقال : أين أخى ؟ قلت في المسجد ، فأتاه فلما رآه اعتنقه . قال : فهو لاء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كانوا يتعاقبون ، فدل ذلك أن ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من لإباحة المعاقبة متأخراً عما روى عنه من النهي عن ذلك في ذلك نأخذ ، وهو قول أبي يوسف اهـ . فأفتى الطحاوي على قول الإمام أبي يوسف ، وعليه عمل المسلمين اليوم شرقاً وغرباً . وفي الدر المختار ج ٥ ص ٢٦٩ « وكره تحريماً قهستاني » بتقيل الرجل فم الرجل أو يده أو شيئاً منه ، وكذا بتقيل المرأة المرأة عند لقاء أو وداع . فنية . وهذا لو عن شهوة ، وأما على وجه انبر فخائر عند السك . خاتمة . وفي الاختيار عن بعضهم : لا بأس به إذا قصد البر وأمن الصهوية كتقيل وجه فقيه ونحوه الخ . وفي ص ٢٧١ : « ولا بأس بتقيل يد » الرجل « العالم » والمتورع على سبيل التبرك . درر . ونقل المصنف عن الجامع أنه لا بأس بتقيل يد الحاكم « و » المتدين « والساكن العادل » وقبل سنة . مجتبى . « وتقبل رأسه » : أي العالم « أجود » كما في البرازية « ولا رخصة فيه » : أي في تقبيل اليد « ولغيرهما » : أي لغير عالم وعادل ، هو المختار . مجتبى . وفي المحيط لأن تعظم إسلامه وإكرامه جاز ، وإن نيل الدنيا كره . وفي رد المختار على قوله هو المختار : قدم عن الخاتمة والحقائق أن التقبيل على سبيل البر بلا شهوة جائز بالإجماع ، وفي هذه الصفحة من الدر المختار « طلب من عالم أو زاهد أن » يدفع إليه قدمه و « ليمكنه من قدمه ليقبله أجابه وقيل لا » برخص فيه كما يكره تقبيل المرأة فم أخرى أو خدما عند اللقاء أو الوداع . فنية مقدماً للقبيل . وفي رد المختار على « قوله أجابه » لما أخرجه الحاكم أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله أرني شيئاً أزداد به يقيناً ، فقال : اذهب إلى تلك الشجرة فادعها ، فذهب إليها فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم بدعوك ، فخأت حتى سلمت على النبي صلى الله عليه وسلم فقال لها : ارجعي فرجعت . قال : ثم أذن له فقبل رأسه ورجليه وقال : « لو كنت امرأةً أحدلاً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها » وقال صحيح الإسناد . من رسالة الشرنبلالي اهـ ما في رد المختار ص ٢٧١ ح ٥ .

(١) وفي الفرح : ولا يكره بيع الأبنية في الملك . قلت : وروى الإمام محمد في آثاره في باب بيوت مكة وأجرها من كتاب المناسك عن الإمام عن عبيد الله بن أبي زياد عن أبي نعيم ==

وقد روى غيره عن أبي يوسف رضى الله عنه أنه لا بأس به [وهذا أجود] .
ويكره أن ينتفع بشيء من الخنزير أو يباع إلا شعره ، فإنه لا بأس
للخرازين بالاتفاف به . قال أبو جعفر : ونحن نكره ذلك للخرازين كما نكره
لمن سواهم ولا يصلح لهم بيعه ، وهو قول أبي حنيفة ومحمد رضى الله عنهما .
وقد اختلف عن أبي يوسف رضى الله عنه في ذلك ^(١) فروى محمد عنه
موافقة أبي حنيفة رضى الله عنهما على ذلك . وروى [غيره] عنه كراهته
لذلك ، وبه نأخذ . ويكره للرجل أن يحمل الراية ^(٢) في عنق عبده ولا يكره
له تقييده . ويكره له أكل السلقاة . ويكره دردى الخمر أن يتشط به النساء ^(٣) .
ويكره ابتداء الكافر [بالسلام] ولا نرى برد السلام عليه بأساً إن لم يزد على
وعليكم ^(٤) . ولا نرى بأساً بالبيضة تخرج من الدجاجة الميتة ، وهى عندنا مما

== من عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أكل من أجور
مكة شيئاً فإنه يأكل ناراً » . ثم قال محمد في المناسك : وكان أبو حنيفة يكره أجور بيوتها في
الموسم ، وفي الرجل يعتزم يرجع ، فأما انقيم والمجاور فلا يرى بأخذ ذلك منهم بأساً . قال محمد :
وبه نأخذ . قال محمد أخبرنا أبو حنيفة قال : حدثنا عبد الله بن زياد عن أبي نجيع عن عبد الله
ابن عمرو رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن الله حرم مكة ، فحرام بيع
رباعها وأكل ثمنها » قال محمد : وبه نأخذ ، لا ينبغي أن تباع الأرض ، فأما البناء فلا بأس به
ص ٦٥ ، وكذلك أخرجه في باب ما يكره من الزيادة على من استأجر شيئاً بأكثر مما استأجره
ص ١٣٤ . قلت : وأخرج الحديث الدارقطني أيضاً ، والتفصيل في نصب الراية ج ٤ ص ٢٦٦ .
(١) أى في الانتفاع لا في البيع ؛ لأن كراهة البيع متفق عليها فيما بينهم ، وإنما الاختلاف
في الانتفاع بشعره .

(٢) الراية بالراء المهملة غل من الحديد يحمل في عنق العبد على أنه آبق . وفي الهداية
وبروى الداية وهو طوق الحديد الذى يمنع من أن يحرك رأسه وهو معتاد بين الظلمة ؛ لأنه عقوبة
أهل النار فيكره كالإحراق بالنار ، ولا يكره أن يقيد ؛ لأنه سنة المسلمين في السفهاء وأهل
الدعارة فلا يكره في العبد تحرراً عن إبانته وصيانة لماله . قلت : وقال في تعليقها ناقلاً عن غاية
البيان : والداية بالدال ليس ببيع وهو غلط من الكتّاب والحواس وكان في الأصل الداية بالدال
وفي الفيضية بالراء ، وهو الصواب .

(٣) لأن الخمر قليلها حرام ونجس ودرديها منها .

(٤) لأن مسلماً أخرجه عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم =

لا يموت . ولا بأس بعبادة الكافر^(١) . وكره أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد
رضي الله عنهم أكل الضب . قال أبو جعفر : ونحن لانرى بأكله بأساً^(٢) .

== « لا يبدءوا اليهود ولا النصارى بالسلام ، وإذا لقيتم أحداً في طريق فاضطروه إلى أضيقه » .
وأخرج البخاري ومسلم عن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم » . وأخرج أبو داود عن أنس رضي الله عنه
أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم : إن أهل الكتاب يسلّمون
علينا فكيف ترد عليهم ؟ قال : « قولوا وعليكم » وأخرج النسائي وابن ماجه بمعناه ، وأخرج
الإمام محمد في آثاره عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه سب رجلًا من أهل القبة فلما أراد أن
يفارقه قال السلام عليك قال ابن مسعود وعليك السلام ، قال محمد يكره أن يتبدأ المصرك بالسلام ،
ولا بأس بالرد عليه ، وهو قول أبي حنيفة .

(١) لأن النبي صلى الله عليه وسلم عاد جارا له يهودياً وعرض عليه الإسلام فأسلم فأت فكتفنه
ودفته . رواه الإمام محمد في آثاره عن الإمام عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه مفصلاً وأخرج
البخاري في صحيحه في الجنائز عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : كان غلام يخدم النبي
صلى الله عليه وسلم فرض فأناه النبي صلى الله عليه وسلم يعود فقعد عند رأسه فقال له : أسلم ،
فنظر إلى أبيه وهو عنده ، فقال له : أطلع أبا القاسم ، فأسلم ، فخرج النبي صلى الله عليه وسلم
وهو يقول : الحمد لله الذي أتقذه من النار . وأخرجه الإمام أحمد ولفظه : كان غلام يهودي يخدم
النبي صلى الله عليه وسلم يضع له وضوءه ويتأوله بقلته . وعبد الرازي وابن حبان في صحيحه
والحاكم في المستدرک وابن السني في عمل يوم وليلة من طريق الإمام محمد . راجع نصب الراية
ج ٤ ص ٢٧١ — ٢٧٢ .

(٢) قلت : خالف الإمام الطحاوي الإمام وأصحابه كلهم في حل الضب ، وقد عقد الباب
على الضبع والضب في شرح معاني الآثار ، واستدل بحل الضب واحتج على الإمام محمد وذكر
احتجاجة للإمام ثم رد عليه . قلت : أما الضب فهو من الحشرات وهي من الحائث ، وقال الله
تعالى : « ويمحرم عليهم الحبائث » وأخرج أبو داود في الألطمة عن إسماعيل بن عياش عن ضمض
ابن زرعة عن شريح بن عبيد عن أبي راشد الخبراني عن عبد الرحمن بن شبل أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل الضب وسكت عليه أبو داود . وفي نصب الراية ج ٤ ص ١٩٥
قال المنذري في مختصره : وإسماعيل بن عياش وضمض فيهما مقال . وقال الخطابي : ليس لإسناده
بذلك . وقال البيهقي لم يثبت لإسناده لأنما تفرد به إسماعيل بن عياش وليس بحجة . اهـ ما في نصب
الراية . وفي عقود الجواهر المنيفة ج ٢ ص ٧٨ بعد ما ذكر قول المنذري والخطابي والبيهقي . قلت :
ضمض حمصي ، وابن عياش إذا روى عن الشاميين كان حديثه صحيحاً ، كذا قاله ابن معين والبخاري
وغيرهما ، وكذا قال البيهقي نفسه في باب ترك الوضوء من الدم ؛ ولهذا أخرج أبو داود هذا
الحديث وسكت عنه ، وهو حسن عنده على ما عرف ، وقد صحح الترمذي لابن عياش عدة أحاديث
من روايته لأهل بلده ، فتأمل ذلك . والقول بكراهة أكل لحم الضب هو مذهب أبي حنيفة ==

ويكره بيع السلاح من أهل الفتنة في عساكر الفتنة ، ولا نرى بيعه بأساً في الأمصار ممن لا يعرف من أهل الفتنة . ويكره للمرأة الحرة أن تسافر سراً

== وأبي يوسف ومحمد ، واحتج محمد بحديث الباب . قلت : وهو حديث الصديقة رضي الله عنها التي رواه الإمام عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عنها أنها أهدى لها ضب فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فنهى عن أكله ، فجاء سائل فأصرت له به ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أتعلمين ما لا تأكلين » أخرجه الحارثي من طريق أبي سعد الصغاني وابن خسر من طريق الإمامين محمد والحسن بن زياد ، والكلاعي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه . وقال : فقد دل ذلك على أن النبي صلى الله عليه وسلم كره لنفسه ولغيره أكل الضب . قال وبهذا نأخذ ، وكان أبو جعفر الطحاوي يذهب إلى ما ذهب إليه الشافعي من حل أكله استدلالاً بما في المتفق عليه من حديث خالد بن الوليد وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم على ما هو مفصل في المطولات اهـ ما في العقود . قلت : وما ذكره العلامة السيد مرتضى نقله بعينه عن الجوهر النقي ، وعد الحفاظ علاه الدين المارديني الأحاديث التي صححها الترمذي من طريق ابن عباس فقال : منها حديث : « لاوصية لوارث » ومنها حديث : « ما ملأ آدمي وعاء شراً من بطن » ج ٩ ص ٣٢٥ من سنن البيهقي . قلت : أخرج الإمام محمد في كتاب الصيد من الأصل ، وفي كتاب الآثار ص ١٣٨ باب ما يكره من أكل السباع وألبان الحر عن الإمام عن حماد عن إبراهيم عن عائشة رضي الله عنها أنه أهدى لها ضب فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن أكله فنهاها عنه ، فجاء سائل فأرادت أن تطعمه إياه فقال لها : « أتعلمين ما لا تأكلين ؟ » قال محمد : وبه نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة ، ولفظ ما رواه في الأصل : فكرهه بدل فنهاها عنه . قال الإمام السرخسي في كتاب الصيد من مبسوطه ج ١١ ص ٢٣١ في شرح الحديث : فقول : لا يحمل أكل الضب . وقال الشافعي رحمه الله تعالى يحمل لحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الضب فقال « لم يكن من طعام قوي فأجد نفسي تعافه فلا أحله ولا أحرمه » وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : أكل الضب على مائدة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الآكلين أبو بكر رضي الله عنه ، كان ينظر إليه ويضحك . واعتمادنا على حديث عائشة رضي الله تعالى عنها . فيه تبين أن امتناع رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكله لحرمته لئلا كان يعافه ، ألا ترى أنه نهاها عن التصديق به ولو لم يكن كراهية الأكل للحرمة لأمرها بالتصدق به كما أمرها به في شاة الأنصاري بقوله : « أطمعوها الأسارى » والحديث الذي فيه دليل الإباحة محمول على أنه كان قبل ثبوت الحرمة ، ثم الأصل أنه متى تعارض الدليلان أحدهما يوجب الحظر والآخر يوجب الإباحة يقبل الموجب للحظر . وقال بعض المتأخرين حرمة الضب لأنه من المسوخات على ما روى أن فريقين من عصاة بني إسرائيل أخذ أحدهما طريق البحر والآخر طريق البر فسيخ الذين أخذوا طريق البر ضباً وقردة وخنازير ، وروى هذا الأثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكنه غير مشهور . ثم قد بينا أن المسوخ لا نسل له ولا بقاء ، فهذا الذي يوجد الآن ليس بمسوخ وإن مسخ قوم من جنسه ، ولكنه من الحيات ؟ ولهذا عافه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيدخل تحت قوله تعالى : « ويحرم عليهم الحيات » لكونه مستغنياً طبعاً كسائر الهوام . قالت : أما آثار مسخ بني إسرائيل ضباً فأخرجها الإمام الطحاوي في باب أكل الضباب ج ٢ ص ٣١٤ عن عدة من الصحابة عبد الرحمن

يكون ثلاثة أيام فصاعداً إلا مع زوج أو ذى محرم^(١) ، ولا نرى بذلك بأساً للملوكات ولا لأمهات الأولاد . ويكره كسب الخبثيان من بنى آدم وملسكهم واستخدامهم^(٢) . وقال أبو حنيفة رضى الله عنه : لولا استخدام الناس إياهم لما أخصام الذين يُخْصونهم . ولا بأس بإخصاء البهائم . ولا بأس بإنزاء الحمير على الخيل ، والكراهية لذلك المروية في حديث علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين^(٣) أُهْدِيَتْ إليه بغلة : لو حملنا فلانا [يعنى حماراً] على فلانة ؛ يعنى فرساً ، جاءنا مثل هذا ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنما يفعل ذلك الذين لا يعلمون » فعناه عندنا - والله أعلم - أن من حمل حماراً على فرس كان الذى يكون من ذلك ، بغلاً أو بغلة ، لا ثواب في ارتباطه ؛ وإذا حمل فرس على فرس كان عنهما ما في ارتباطه الثواب الذى وعده رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الخيل فقال النبي صلى الله عليه وسلم « إنما ينتج ما لا ثواب فيه ويدع إنتاج ما فيه الثواب من لا يعلم » . والكراهية

ابن حسنة وثابت بن زيد الأنصارى وسمرة بن جندب وثابت بن وديعة وجابر وأبي سعيد الخدرى رضى الله عنهم ، ثم ذكر عن ابن مسعود رضى الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله لم يهلك قوماً فيجعل لهم نسلاً ولا عقباً » وذكر عن أم سلمة رضى الله عنها مثله . قلت : ومسوخ قوم ضباباً يدل على خبثه ؛ لأن الله تعالى لا يمسخ قوماً بصور حيوانات طيبة طاهرة بل يمسخ الناس بصور حيوانات رجس نحو خنازير وقرود فالضب مثله ، فهذا أدل دليل على خبث الضب وحرمة ، والله أعلم .

(١) وفي الفرج : ويكره للمرأة الحرة أن تسافر فوق ثلاثة أيام بغير محرم ، ولا يكره مع المحرم ، وإن كان دون ثلاثة أيام فلا بأس به وإن كان بغير محرم . وأما المدبرة وأم الولد فلا يكره بغير محرم . قلت : والأحاديث في هذا الباب معروفة أخرجها الأئمة في مسانيد الإمام عنه وصحى البخارى ومسلم ، منها ما أخرجه مسلم عن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تسافر المرأة فوق ثلاث إلا ومعها زوجها أو ذو رحم محرم » وأخرج البخارى ومسلم عن ابن عمر « لا تسافر المرأة فوق ثلاث » الحديث .

(٢) وفي الهداية لأن الرغبة في استخدامهم حث الناس على هذا الصنيع وهو مثله محرمة . قلت : ومنع النبي صلى الله عليه وسلم بعض أصحابه ثابت عن هذا حين هموا بإخصاء أنفسهم وتركهم الطبيات بقوله : « فن رغب عن سنتي فليس منى » والأحاديث في هذا الباب ثابتة مخرجة في الصحاح .

(٣) وفي القيفية قال لما سار رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى حنين .

المروية فيه في حديث ابن عباس رضى الله عنهما : « اختصنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يعنى بنى هاشم ، ألا ننزى حمراً على فرس » هي لما ^(١) قال عبد الله ابن الحسين بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضى الله عنهم : كانت الخيل في بنى هاشم قليلة فأحب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تكثر عليهم . ومما يدل على إباحة ذلك ما روى [عن] رسول الله صلى الله عليه وسلم في ركوب البغلات واتخاذها ، ولو كان ذلك مكروهاً لما ركبها ولا اتخذها . والله أعلم ^(٢)

(١) وفي النيفية هي لنا .

(٢) زاد في النيفية : وبالله التوفيق .

تم التصحيح والتعليق بقدر الوسع يوم الاثنين التاسع من صفر سنة ١٣٧٠
والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وآله وصحبه أجمعين
أبر الوفا

قام بتصحيحه عند الطبع الشيخان : رضوان محمد رضوان ، وعبد الحليم
بسيونى من علماء الأهرر

فهرس مختصر الإمام الطحاوى

| صفحة | صفحة |
|---|--|
| ٢٣ كتاب الصلاة | ٣ مقدمة الكتاب لمصححه ومطلعه |
| ٢٣ باب المواقيت | ١٥ خطبة الكتاب للمصنف |
| ٢٤ تأخير العشاء إلى ما بعد نصف الليل | ١٥ كتاب الطهارة |
| ٢٤ لساءة | ١٥ باب ما يكون به الطهارة |
| ٢٤ لا يقضى الصلاة عند طلوع الشمس | ١٦ حكم الماء المستعمل |
| ٢٤ ولا عند غروبها ولا عند استوائها | ١٦ حكم وقوع النجاسة في الماء |
| ٢٤ الأوقات المكروهة للأنوافل | ١٦ مسائل الآبار |
| ٢٤ من أغشى عليه خمس صلوات | ١٦ موت ما ليس له نفس سائلة في الماء |
| ٢٤ لم يكن عليه أن يصلى شيئاً مما | ١٦ حكم أسرار الإنسان والحيوان |
| ٢٤ فات وقته | ١٧ لئلا يمان فيهما ماء أحدهما نجس |
| ٢٤ يوم النعم يجعل العصر والعشاء | ١٧ فاشتبهها عليه |
| ٢٤ باب الأذان | ١٧ باب الآنية وجلود الميتات سوى الخنزير |
| ٢٥ لا ترجيع في الأذان | ١٧ باب السواك وسنة الوضوء |
| ٢٥ الإقامة كالأذان | لا يقرأ القرآن حائض ولا جنب |
| ٢٥ إجابة الأذان | ١٨ ولا يحسبه |
| ٢٥ باب استقبال القبلة | ١٨ باب الاستطابة والحدث |
| ٢٥ من صلى في ليلة مظلمة على تحجر ولم | ١٩ مسائل الغسل |
| ٢٦ يصب أعاد الصلاة | ١٩ مقدار الصاع |
| ٢٦ باب صفة الصلاة | ١٩ أسرار بني آدم طاهرة |
| ٢٧ لم يشر بهىء من الأصابع في التمسيد | ٢٠ باب التيمم |
| ٢٧ نظر المصلى في قيامه وركوعه وسجوده | ٢١ مسائل المسح على الجبيرة |
| ٢٧ وقعوده | ٢١ باب المسح على الخفين |
| ٢٧ لا يقرأ المأموم القرآن | ٢١ المسح على الجورين |
| ٢٨ يجهر الإمام في المغرب والعشاء والصبح | ٢٢ صفة المسح على الخفين |
| ٢٨ لا تقنوت في شيء من الصلوات | ٢٢ باب الحيض |
| ٢٨ سوى الوتر | ٢٢ مسائل الاستحاضة |
| ٢٨ صلاة الوتر | ٢٣ حكم صاحب الحدث الذي لا ينقطع |
| ٢٨ رأى أبو يوسف رفع اليدين في دعاء الوتر | ٢٣ النفاس |
| | ٢٣ أقل الطهر |

| صفحة | صفحة |
|------|--|
| ٢٨ | القراءة المسنونة في الصلوات ... |
| ٢٨ | من لم يقرأ بفاتحة الكتاب وقرأ |
| ٢٨ | مكانها آية طويلة |
| ٢٨ | مسائل ستر العورة في الصلاة ... |
| ٢٩ | قضاء الفوائت ... |
| ٢٩ | يؤدب الرجل ولده على الطهارة والصلاة |
| ٢٩ | لا يقضى المرتد بعد ما أسلم شيئاً من |
| ٢٩ | الصلوات ولا مما تعبد به سواها ... |
| ٢٩ | باب أقل ما يجزئ من عمل الصلاة |
| ٢٩ | قرائن الصلاة |
| ٣٠ | باب سجود السهو ... |
| ٣٠ | الشك في الصلاة |
| ٣٠ | من ترك سجدة الصلاة سهواً ثم ذكرها |
| ٣١ | باب الصلاة بالنجاسة ... |
| ٣١ | مسائل الاتنجاس |
| ٣١ | إذا خفي موضع النجاسة من الثوب |
| ٣١ | حكم أبوالحيوانات ... |
| ٣١ | أبوالصبيان ... |
| ٣١ | صفة طهارة الأرض ... |
| ٣١ | من صلى بالناس جنباً أعاد وأعادوا |
| ٣١ | حكم المني |
| ٣٢ | باب الحدث في الصلاة ... |
| ٣٢ | باب الإمامة ... |
| ٣٣ | صلاة الإمام والمأموم في مكان أرفع |
| ٣٣ | من مكان الآخر |
| ٣٣ | اقتداء من هو خارج المسجد بالإمام |
| ٣٣ | باب صلاة المسافرين |
| ٣٣ | صفة أجمع بين الصلاتين في السقر والمطر |
| ٣٣ | والمرض وما سواها من الأعذار ... |
| ٣٤ | الصلاة في "سفينة" |
| ٣٤ | باب صلاة الجمعة ... |
| ٣٥ | لا بأس بأن يجمع الإمام بالناس في |
| ٣٥ | مسجدين لا أكثر من ذلك ... |
| ٣٦ | متطوع النهار غير إن شاء صلى أربعا |
| ٣٦ | وإن شاء اثنتين والمتطوع بالليل إن |
| ٣٦ | شاء صلى ثمانياً أو ستاً أو أربعا أو اثنتين |
| ٣٦ | بنية واحدة ... |
| ٣٦ | لا تحب الجمعة على مسافر وعبد وامرأة |
| ٣٦ | وصبي ... |
| ٣٦ | من صلى الظهر ثم خرج يريد الجمعة |
| ٣٦ | أدنى الخطيئة تسيحة أو تهليلة ... |
| ٣٦ | غسل يوم الجمعة |
| ٣٧ | باب صلاة العيدين ... |
| ٣٧ | ينبغي لمصلي العيد في القرافة أن يأخذ |
| ٣٧ | في طريق غير الطريق الذي أتى |
| ٣٧ | المصلي منه ... |
| ٣٨ | تكبيرات التثنية ... |
| ٣٨ | باب صلاة الخوف |
| ٣٩ | الصلاة المفروضة على الدواب بمنذر |
| ٣٩ | باب صلاة الكسوف ... |
| ٣٩ | باب صلاة الاستسقاء ... |
| ٤٠ | باب صلاة الجنائز |
| ٤١ | الميت الذي مات في الاحرام كاللحال |
| ٤١ | يكفن الجين ويفسل ويدفن ولا يصلى |
| ٤١ | عليه ... |
| ٤١ | الصلاة على الشهيد ... |
| ٤١ | تفسل المرأة زوجها ولا يفسل الرجل |
| ٤١ | زوجته ... |
| ٤١ | يفسل المسلم ذا قرابته من الكفار |
| ٤١ | الكفن والحنوط من رأس المال |
| ٤١ | يسرع بالجنائز ما دون الحجب ... |
| ٤١ | أحق الناس بالصلاة على الميت ... |
| ٤١ | يقوم الرجل من الميت بمحذاه صدره |
| ٤٢ | لا يصلى على الميت في الأوقات المكروهة |
| ٤٢ | الصلاة على الجنائز أربع تكبيرات |
| ٤٢ | بلا قراءة ولا تشهد ... |

| صفحة | صفحة |
|---------------------------------------|---|
| من مات وعليه صدقة الفطر | ٤٢ لا تعاد الصلاة على الجنائز . . . |
| ٥٢ أو زكاة المال | ٤٢ المعنى خلف الجنائز أفضل من المعنى |
| ٥٢ باب مواضع الصدقات | ٤٢ أمامها |
| لا بأس بأن يؤدي صدقة الفطر | ٤٢ لا بأس بتعزية أهل الميت . . . |
| ٥٢ وسائر الكفارات إلى الكفار . . . | ٤٢ لا بأس بالبكاء على الميت من غير |
| لا تحل الصدقة لمن له فضل عن مسكنه | ٤٢ ندب ونيابة |
| وكسوته وتبلغ قيمته ما يجب فيه | ٤٣ كتاب الزكاة |
| ٥٣ الصدقة | ٤٣ باب صدقة الإبل |
| ٥٣ كتاب الصيام | ٤٣ باب صدقة البقر |
| ٥٣ النية للصيام | ٤٤ باب صدقة الأنعم |
| ٥٣ من نوى صوم رمضان ثم أغنى عليه | لا زكاة على طفل ومجنون ولا على |
| من سافر قبل التجر فله أن يفطر | ٤٥ مكاتب وذى |
| ومن سافر بعد طلوع الفجر لم يفطر | ٤٥ تقديم الزكاة جائز |
| ٥٣ وإن أفطر قضى فقط | ٤٥ النية في الزكاة |
| ٥٤ من أكل أو شرب أو جامع ناسيا | من امتنع من أداء الزكاة يأخذها |
| ٥٤ الكفارة للصيام | الإمام منه كرها |
| للصائم أن يقبل زوجته ما لم يخف | ٤٥ لا زكاة في الحملان الخ |
| ٥٤ من ذلك الخ | من باع ماشيته بماشية غيره استقبل |
| ٥٤ من أكل يرى أنه في ليل ثم علم أنه | ٤٥ بها حولا |
| ٥٤ كان في نهار | ٤٥ باب الخيل فيها زكاة |
| ٥٤ لا بأس بالحجامة للصائم | ٤٦ باب زكاة الثمر والزروع |
| ٥٤ على الكبير العاجز عن الصوم القديمة | ٤٧ باب زكاة الذهب والورق |
| ٥٤ على الحائض والفساء قضاء الصيام | ٤٧ شرائط وجوب زكاة المال . . . |
| ٥٥ من مات وعليه صوم | ما استفاد في أثناء الحول يزكى مع |
| ٥٥ للمسافر والمريض أن يفطر ثم يقضى | ٤٩ باقى المال |
| ٥٥ من بلغ أو أسلم في رمضان | ٤٩ المعدن والركاز |
| ٥٥ من جن في شهر رمضان | ٤٩ لا شيء فيما يوجد في الجبال والبحار |
| ٥٥ من أغنى عليه قبل شهر رمضان فلم | ٥٠ باب زكاة البجارة |
| ٥٥ يزل حتى خرج رمضان | لا ينظر إلى نقصانها ولا إلى تغير قيمتها |
| ٥٥ من رأى هلال رمضان أو شوال | ٥٠ بين طرفي الحول |
| ٥٥ وحده | باب الدين على رجل وله مال هل يمنع |
| ٥٥ من اشتبهت عليه الفهور من | ٥٠ الزكاة وهل فيه إذا كان للرجل زكاة |
| ٥٠ الأسارى فتحرى رمضان قضى . . . | ٥١ باب زكاة الفطر |

| صفحة | صفحة |
|------|--------------------------------------|
| ٦٠ | تقبل شهادة رؤية هلال رمضان |
| ٦٠ | رجل واحد مسلم ٥٦ |
| ٦٠ | إن رثى الهلال نهارة فهو ليلة الجائفة |
| ٦٠ | لا بأس بالكحل والسواك للصائم |
| ٦٠ | مفسدات الصوم ٥٦ |
| ٦٠ | من أكل أو شرب أو جامع ناسيا |
| ٦٠ | ثم متعمدا فعليه القضاء فقط . . . ٥٧ |
| ٦١ | من داوى جائفة أو مأمومة . . . ٥٧ |
| ٦١ | من أصبح في يوم من رمضان ولم ينو |
| ٦١ | في الليلة التي قبله صوما ثم أكل أو |
| ٦١ | شرب أو جامع متعمدا ٥٧ |
| ٦١ | باب الاعتكاف ٥٧ |
| ٦٢ | لا يخرج المعتكف إلى جنازة وعيادة |
| ٦٢ | صهري ٥٨ |
| ٦٢ | لا بأس للمعتكف أن يخرج إلى المئذنة |
| ٦٣ | التي للمسجد للأذان ٥٨ |
| ٦٤ | يجوز الاعتكاف يوما فما فوقه . . . ٥٨ |
| ٦٤ | من أوجب على نفسه الاعتكاف . . . ٥٨ |
| ٦٤ | لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد |
| ٦٤ | عن أحد ٥٨ |
| ٦٤ | كتاب الحج ٥٩ |
| ٦٤ | باب وجوب الحج ٥٩ |
| ٦٤ | المرأه في وجوب الحج كالرجل . . . ٥٩ |
| ٦٤ | لاحج على أحد غير حجة واحدة |
| ٦٤ | العمرة سنة ٥٩ |
| ٦٤ | من لم يحج فأوصى به عند موته . . . ٥٩ |
| ٦٥ | لا يجوز الاستئجار على الحج ولا على |
| ٦٦ | شيء من الصناعات ولا على شيء من |
| ٦٦ | المعاصي ٥٩ |
| ٦٦ | من حج وهو طفل أو عبد فعليه |
| ٦٦ | الحج مستقبلا ٥٩ |
| ٦٦ | من خرج للحج فعجز عن التلبية أو عما |
| ٦٦ | سواها ففعل ذلك عنه ٥٩ |
| ٦٠ | من طيف به محولا أجزأه ٦٠ |
| ٦٠ | ينبغي لولي من أحرم من الصبيان |
| ٦٠ | أن يجرده الخ ٦٠ |
| ٦٠ | باب ذكر الحج والعمرة ٦٠ |
| ٦٠ | المحرمون أربعة ٦٠ |
| ٦٠ | مواقيت الحج ٦٠ |
| ٦٠ | التمتع الذي يوجب الهدى ٦٠ |
| ٦١ | أشهر الحج ٦١ |
| ٦١ | القران ٦١ |
| ٦١ | إدخال الحج على العمرة جائز وإدخال |
| ٦١ | العمرة على الحج مكروه ٦١ |
| ٦١ | باب المواقيت ٦١ |
| ٦٢ | باب ذكر ما يعمل عند الميقات . . . ٦٢ |
| ٦٢ | الاحرام بالعمرة وصفها ٦٢ |
| ٦٣ | النساء في العمرة كالرجال إلا أنهن |
| ٦٣ | لا يسهن ولا يرمن ولا يحلقن . . . ٦٣ |
| ٦٤ | إذا أقيمت الصلاة وهو يطوف |
| ٦٤ | ويسعى بنى ٦٤ |
| ٦٤ | لو طاف لعمرته محولا لغير علة كان |
| ٦٤ | عليه دم ٦٤ |
| ٦٤ | العمرة جائزة في السنة كلها . . . ٦٤ |
| ٦٤ | لا شيء على من سعى بين الصفا |
| ٦٤ | والمروة بلا طهارة ٦٤ |
| ٦٤ | باب ذكر الحج ٦٤ |
| ٦٤ | لإحرام الحج وصفته ٦٤ |
| ٦٤ | بأخذ الحصى للجبار من المزدلفة |
| ٦٥ | أو من حيث يتيسر ٦٥ |
| ٦٦ | صفة القران ٦٦ |
| ٦٦ | صفة التمتع ٦٦ |
| ٦٦ | من لم يسع في قدومه سعى يوم |
| ٦٦ | النحر ٦٦ |
| ٦٦ | إذا توجه الفارن إلى عرفة قبل أن |
| ٦٦ | يطوف بالبيت ٦٦ |

| صفحة | صفحة |
|---|--------------------------------------|
| ٧٩ الإطالة | المعتمة أو القارئة إذا حاضت بعد |
| ٧٩ من ابتاع شيئاً يدينه أو قرضه ... | ٦٦ الإحرام قبل أن تطوف رفقت عمرتها |
| ٧٩ من اشترى طعاماً فقبضه جاز بيعه | ٦٧ الجماع ودواعيه في الحج والعمرة .. |
| من اشترى صبرة طعام على أن كل | ٦٧ من جامع صراراً قبل الوقوف ... |
| ٧٩ قفيز منها بدرهم | باب ما يجتنبه المحرم |
| ٧٩ إن اشترى صبرة كلها بمائة درهم | ٦٨ لا بأس للمحرم أن يتزوج ... |
| كل قفيز منها بدرهم صح البيع في | لا بأس بأكل لحم الصيد إذا اصطاده |
| ٧٩ جميعها | ٧٠ الحلال بغير أمره في غير الحرم ... |
| ٧٩ باب المصراة وغيرها | ٧٠ لا بأس للمحرم بذبح الأنعام ... |
| ٨٠ من تصرف في المبيع ثم وجد به عيباً | لا بأس للمحرم بقتل البرغوث والذئبة |
| من اشترى عبداً وله مال فإله للبايع | ٧٠ والبقرة |
| ٨١ إلا أن يشترط المبتاع | لا بأس للمحرم أن يستظل راكباً |
| ٨١ البيع بالبراءة من العيوب | ونازلاً |
| ٨٢ شراء شيء بأقل مما باعه | ٧٠ من أدهن بزيت وهو محرم فعليه دم |
| ٨٢ المراجعة والتولية | باب الفدية وجزاء الصيد ... |
| إذا اختلف المتبايعان في الثمن والمبيع | ٧٠ من دفع من عرفات قبل الغروب |
| ٨٢ قائم أو فائت | من بات في غير منى في أيام منى ... |
| ٨٢ يبيع ماليس عنده | ٧١ المحصر من الحج والعمرة |
| ٨٢ من باع شيئاً بغير أمر مالكة ... | ٧٢ من فاته الوقوف برفة |
| ٨٣ من اشترى لرجل شيئاً بغير أمره | إذا أحرم العبد بغير إذن سيده أو |
| بيع الأعمى وشراؤه جائز وله فيه | ٧٢ المرأة بغير إذن زوجها |
| ٨٣ خيار الرؤية | الهدايا |
| ٨٣ يبيع الملامسة والمناينة ويبيع الحصاة | باب خطب الحج |
| لا يجوز بيع الحمل دون أمه ولا يبيع | باب الإشعار |
| الأم دون حملها ولا يبيع الابن في الضرع | باب حكم التمتع في سياقته الهدى عند |
| ٨٣ ولا يبيع عيب الفحل | لأحرامه وفي تركه سياقته ... |
| ٨٤ خيار الرؤية | ٧٤ كتاب البيوع |
| من باع عبده وسمى ثمنه على أن يبيعه | ٧٤ مسائل خيار المهرط |
| ٨٤ الآخر عبده ثمن عينه | باب الربا والصرف |
| ٨٤ لا يحل النجش | مسائل خيار العيب |
| تلقى الجلب ويباع الحاضر للباد وسوم | باب الغرية |
| ٨٤ الرجل على سوم أخيه | باب أصول أشجار والنخل والثمار |
| من كان عليه دين غير قرض فأخره | دخل الشجر والبناء في بيع الأرض |
| (٧٩) | ٧٩ دون الزرع والثر |
| | ٧٩ من ابتاع شيئاً فهلك في يد بائعه |

| صفحة | صفحة |
|---|---|
| ٩٧ ... لا يقضى بشاهد ويمين في شيء ... | ٨٤ إلى أجل |
| ٩٧ ... ينفق من مال المحجور المحبوس على ... | ٨٤ لأبأس بأن يتجر الوصي بمال اليتيم |
| ٩٧ ... من يجب عليه الاتفاق عليه ... | ٨٤ أقر العبد بدين وكذبه مولاه ... |
| ٩٧ ... لا يمنع المديون من السفر إذا كان ... | ٨٤ بيع الكلاب والقهود والصقور والمهر |
| ٩٧ ... الدين مؤجلاً | ٨٤ أجرة كمال لمبيع ووازته وعاده |
| ٩٧ ... كتاب الحجر | ٨٤ لا يجوز بيع ما لم يقبض ... |
| ٩٧ ... فروع الحجر على الفلام والجارية | ٨٤ لا يجوز لمن اشترى كلباً أو وزنياً |
| ٩٧ ... وعدمه عليهما ... | ٨٤ أو عددياً أن يبيعه حتى يكتله أو يزنه |
| ٩٨ ... لإقرار المحجور عليه ... | ٨٤ أو يهد به بخلاف بيع الثوب مزارعة |
| ٩٨ ... كتاب الصلح | ٨٥ بيع الأخرس وشراؤه وعقوده سواهما |
| ٩٨ ... إذا وقعت المنازعة في الحائط الذي | ٨٥ من اشترى شيئاً لا يقوم أحدهما |
| ٩٩ ... بين الدارين ... | ٨٥ إلا بصاحبه فهما كالشيء الواحد |
| ٩٩ ... سفل لرجل وعلو لآخر فسقطاً جميعاً | ٨٥ للبائع احتباس ما باع ما بقي له شيء |
| ١٠٠ ... شرع جناحاً على طريق نافذة ... | ٨٥ على المشتري ... |
| ١٠٠ ... إذا كان لرجل على رجل مال إلى | ٨٥ تفريق الصغير من ذي رحمه في البيع |
| ١٠٠ ... أجل فصالحه على أن يعطى بمضاً | ٨٥ باب أحكام البيوع الفاسدة ... |
| ١٠٠ ... حالاً وبريء بما بقي لا يجوز ... | ٨٦ باب السلم ... |
| ١٠٠ ... الصلح عن الاستعلاف على دراهم | ٨٨ الرهن في السلم ... |
| ١٠١ ... معلومة ... | ٨٨ الشركة والتولية والإقالة في السلم .. |
| ١٠١ ... صالحه على دار لجاه القميص يطلبها | ٨٨ تجوز المراجعة والتولية في السلم بعد |
| ١٠١ ... إذا ادعى دراهم فصالحه على دنابر | ٨٩ قبضه لإياه ... |
| ١٠١ ... إذا صالح الوكيل من المدعى عليه | ٨٩ لا يجوز للمسلم بعد الإقالة أن يشتري |
| ١٠٢ ... أو صالح الفضولي عنه ... | ٨٩ برأس مال السلم شيئاً قبل قبضه لإياه |
| ١٠٢ ... كتاب الكفالة والحوالة والضمان | ٩٠ لا يجوز التسعير على الناس ... |
| ١٠٢ ... براءة المحيل إذا قبل المحتال عايه | ٩٠ كتاب الاستبراء ... |
| ١٠٢ ... الحوالة إلا إذا توى وبينان التوى | ٩٢ كتاب الرهن ... |
| ١٠٢ ... إذا كانت الحوالة بغير أمر الذي | ٩٢ إذا اختلف الراهن والمرتهن في مقاسر |
| ١٠٣ ... عليه نال ... | ٩٥ الدين فالقول قول المرتهن ... |
| ١٠٣ ... إذا أخذ من المحتال عليه خلاف | ٩٥ المرتهن أحق بالرهن وبشمه إن يبيع |
| ١٠٣ ... جنس ماله وصارقه عليه جاز إذا | ٩٥ من الراهن ... |
| ١٠٣ ... كان في مجلس الصرف ... | ٩٥ كتاب المداينات ... |
| ١٠٣ ... إذا ضمن الرجل عن رجل وليس | ٩٦ حبس المديون في الدين ... |
| ١٠٣ ... له عليه المال ... | |

| صفحة | صفحة |
|------------------------------------|-------------------------------------|
| ١٠٩ | ١٠٤ |
| توكيل الوكيل غيره | للكفالة والحالة كالضمان ... |
| ١٠٩ | ١٠٤ |
| للموكل عزل الوكيل متى شاء ... | تجاوز الكفالة بغير حضور |
| ١٠٩ | ١٠٤ |
| ما فعله الوكيل قبل علمه بالوكالة | للمكفول له |
| ١٠٩ | ١٠٤ |
| فقير نافذ | الموالة والكفالة في قبولها |
| ١٠٩ | ١٠٤ |
| لاتجاوز الوكالة في الحدود والتفصيص | وتركها كالوكالة |
| ١٠٩ | ١٠٤ |
| إذا وكل رجلاً ببيع عبده غداً | لبراء المكفول له المطلوب |
| ١٠٩ | ١٠٤ |
| قبض الثمن وتسليم المبيع على الوكيل | أو الكفيل |
| ١٠٩ | ١٠٤ |
| في البيع والعراء | حبة المكفول له المال من الكفيل |
| ١٠٩ | ١٠٥ |
| الوكيل خصم في حقوق البيع ... | وتصدقه به عليه |
| ١٠٩ | ١٠٥ |
| الوكالة بالإجارة كالوكالة بالبيع | آخر المكفول له المال من الكفيل |
| ١٠٩ | ١٠٥ |
| والعراء | أو المطلوب |
| ١٠٩ | ١٠٥ |
| الوكالة بالنكاح والخلع والصلح | صلح الكفيل المكفول له على |
| ١٠٩ | ١٠٥ |
| عن دم العمد | بعض المال أو بغير شيء ... |
| ١١٠ | ١٠٥ |
| الوكالة تبطل بموت الموكل ... | من ضمن لرجل عهدة في دار |
| ١١٠ | ١٠٦ |
| إذا وكل صبياً محجوراً وعبداً | اتباعها |
| ١١٠ | ١٠٦ |
| محجوراً فالمهدة على الأمر ... | كتاب الشركة |
| ١١٠ | ١٠٦ |
| إذا باع الوكيل ثم ادعى تلف الثمن | المفاوضة |
| ١١٠ | ١٠٧ |
| دفع إلى رجل مالا ليدهضه إلى رجل | لإقرار المفاوض يترمه وشريكه ... |
| ١١٠ | ١٠٧ |
| فادعى دضه إليه وكذبه الأمر | الضمان |
| ١١٠ | ١٠٧ |
| والمأمور له | الشركة بالأبدان |
| ١١٠ | ١٠٧ |
| لا يجوز شراء الوكيل من نفسه | شركة الصناعة |
| ١١٠ | ١٠٧ |
| ولا يبيع إلا لأب الطفل وجده | لاتجاوز شركة العنان إلا على الدراهم |
| ١١٠ | ١٠٧ |
| لا يجوز ابتياع الوكيل إلا بما | والدنانير |
| ١١١ | ١٠٧ |
| يتفان الناس فيه | ما جاز عليه العنان جارت المفاوضة |
| ١١١ | ١٠٨ |
| تقدير ما يتفان الناس فيه ... | عليه |
| ١١١ | ١٠٨ |
| إذا وكله ببراء الصد أو يبعه | المريكان في الكل أمينان ... |
| ١١١ | ١٠٨ |
| فاشترى نصفه أو باع نصفه ... | الشركة تفسخ بالموت |
| ١١١ | ١٠٨ |
| لا يجوز لمن وكله بالابتياح إلا أن | لكل واحد من المريكين أن |
| ١١١ | ١٠٨ |
| يبتاعه بالدراهم أو بالدنانير ... | يفسخ الشركة |
| ١١١ | ١٠٨ |
| لوكيل بالبيع أن يبيع بالنقد | كتاب الوكالة |
| ١١١ | ١٠٨ |
| والنسيئة | ليس له أن يوكل أحداً إلا برضا |
| ١١١ | ١٠٨ |
| من وكل ببيع شيء فوكل غيره | الحصم عند الإمام إلا أن يكون |
| ١١٢ | ١٠٨ |
| بذلك فعمله محضره | حراً أيضاً إلخ |

| صفحة | صفحة |
|------|---|
| ١١٩ | ١١٢ بيع الفضولى وشراؤه .. |
| ١١٩ | ١١٢ إذا وكل رجلين قياشر أحدهما |
| ١١٩ | ١١٢ وكله بابتياح عبد ولم يسم له جنماً |
| ١١٩ | ١١٢ وكله بابتياح دابة أو ثوب ولم يسم له صنفاً |
| ١٢٠ | ١١٢ وكله بابتياح دار ولم يسم له ثمنها |
| ١٢٠ | ١١٣ كتاب الإقرارات |
| ١٢١ | ١١٣ لو أقر فلان على شيء - الاستثناء |
| ١٢١ | ١١٣ بعد الإقرار |
| ١٢١ | ١١٤ لو قال هذا العبد لزيد لا بل لمبرو |
| ١٢١ | ١١٤ إذا قال فلان على من درهم إلى |
| ١٢١ | ١١٤ عشرة دراهم |
| ١٢١ | ١١٤ لو قال فلان على من هذه الدار |
| ١٢١ | ١١٤ ما بين هذا الحائط وبين هذا الحائط |
| ١٢١ | ١١٤ لو قال له على دينار إلا درهما |
| ١٢١ | ١١٤ أو إلا قبض حطة |
| ١٢١ | ١١٤ اختلاف المقر والمقر له في |
| ١٢١ | ١١٤ الوديعة والغصب |
| ١٢١ | ١١٤ لو أقر بألف درهم من ثمن متاع ثم |
| ١٢١ | ١١٥ قال هي زيوف |
| ١٢١ | ١١٦ من أقر بدين في حرضه لزمه .. |
| ١٢١ | ١١٦ إقرار المريض بدين لو أقره .. |
| ١٢١ | ١١٦ كتاب الهاربة |
| ١٢١ | ١١٦ هل يعبر المستعبر الشيء المستعار |
| ١٢١ | ١١٦ استعار أرضاً إلى مدة معلومة .. |
| ١٢١ | ١١٦ استعار الأرض للبناء والفرس .. |
| ١٢١ | ١١٧ كتاب الغصب |
| ١٢١ | ١١٧ من حال بين رجل وبين داره |
| ١٢١ | ١١٨ فهدمت |
| ١٢١ | ١١٨ لا أجره على غاصب في استخدامه |
| ١٢١ | ١١٨ عبداً غصبه ولا في سكنى دار |
| ١٢١ | ١١٨ غصبها |
| ١٢١ | ١١٩ من أئلف لذى خراً أو خزيراً |
| ١١٩ | من أئلف لرجل شيئاً مماله مثل |
| ١١٩ | من كسر لرجل قلباً أو ديناراً |
| ١١٩ | أو درهما |
| ١١٩ | غصب ثوباً قطعته |
| ١١٩ | غصب ثوباً أبيض فصبغه |
| ١٢٠ | كتاب الشفعة |
| ١٢٠ | طلب للمواثبة |
| ١٢١ | الشفعة تجب بالبيع وتستحق |
| ١٢١ | بالإشهاد والطلب وتملك بالأخذ |
| ١٢١ | لا شفعة في صداق ولا في أجرة |
| ١٢١ | ولا في جعل خلع الخ |
| ١٢١ | إذا شهد الشفيع ثم تراخى عن |
| ١٢١ | طلبها |
| ١٢١ | الشفعة على عدد رؤوس الشفعاء .. |
| ١٢١ | إذا اختلف الشفيع والمطلوب |
| ١٢١ | بالشفعة في الثمن |
| ١٢٢ | للشفيع خيار الرؤية والعيب .. |
| ١٢٢ | الشفعة لا تورث |
| ١٢٢ | من أخذ داراً بشفعة فبني فيها |
| ١٢٢ | فاستحقها مستحق |
| ١٢٢ | من اشترى داراً فبني فيها ثم أخذت |
| ١٢٢ | بالشفعة |
| ١٢٢ | ناع داراً وله فيها خيار لم يكن |
| ١٢٤ | للشفيع أخذها |
| ١٢٤ | الشفعة للذمي والصغير |
| ١٢٤ | من اشترى داراً لرجل بأمره ثم |
| ١٢٤ | جاء شفيعها ليأخذها |
| ١٢٤ | كتاب المضاربة |
| ١٢٤ | في المضاربة الفاسدة للمضارب |
| ١٢٤ | أجر مثله |
| ١٢٤ | المضارب أمين في مال المضاربة |
| ١٢٤ | الصحيحة |
| ١٢٥ | المضارب في المضاربة الفاسدة أجير |

| صفحة | صفحة |
|------|-------------------------------------|
| ١٢٥ | تصرفات المضارب |
| ١٢٥ | ثقة المضارب ودواؤه |
| ١٢٥ | إذا خالف المضارب رب المال |
| ١٢٦ | إذا اذان المضارب مال المضاربة |
| ١٢٦ | حات المضارب ولم يوجد مال المضاربة |
| ١٢٦ | حق المضارب أو رب المال العبد |
| ١٢٦ | من مال المضاربة |
| ١٢٦ | لا يشتري المضارب عبداً ذا رحم |
| ١٢٦ | من رب المال ولا أمهات أولاده |
| ١٢٦ | بمال المضاربة |
| ١٢٧ | كتاب المساقاة |
| ١٢٨ | كتاب الإجازات |
| ١٢٨ | استأجر داراً أو عبداً ولم يشترط |
| ١٢٨ | تأجيل الأجرة ولا حلها |
| ١٢٨ | لو انتقضت الإجارة بعد قبض |
| ١٢٨ | المؤاجر الأجرة |
| ١٢٨ | بموت المؤاجر أو المستأجر تنقض |
| ١٢٨ | الإجارة |
| ١٢٨ | استأجر دابة إلى مكان معين تجاوز |
| ١٢٨ | بها إلى مكان آخر |
| ١٢٨ | استأجر داراً فقبضها ولم يسكنها |
| ١٢٨ | كان عليه أجرتها |
| ١٢٩ | خيار الرؤية في الإجارة |
| ١٢٩ | استأجر داراً فليس له أن يؤجرها |
| ١٢٩ | بأكثر مما استأجرها |
| ١٢٩ | استأجر داراً فحدث بها عيب |
| ١٢٩ | لا ضمان على أجبر مشترك إذا لم يتعد |
| ١٢٩ | ولا أجر له إذا تلب شيء في يده |
| ١٢٩ | لا ضمان على أجبر خاص إذا ضاع في |
| ١٣٠ | يده شيء بغبر تعد منه |
| ١٣٠ | اختلاف الأجبر والمستأجر في رد |
| ١٣٠ | العين إليه |
| ١٣٦ | للصباغ والخياط والحائك احتباس |
| ١٣٠ | ما استؤجروا على عمله دون الجمال |
| ١٣٠ | والجمال |
| ١٣٠ | من استؤجر على فسارة ثوب فذقه |
| ١٣٠ | فقطب الثوب أو حدث به عيب |
| ١٣٠ | لا تفسخ الإجارة إلا بالأهذار |
| ١٣١ | إذا يمت النار المستأجرة |
| ١٣١ | استئجار حصاة شائعة من الدار |
| ١٣١ | استأجر داراً من رجلين فأت |
| ١٣١ | أحدهما |
| ١٣١ | استأجره ليحمل له شيئاً فطالبه فيها |
| ١٣١ | بين الطريق بأجرة ما مضى من |
| ١٣١ | الطريق |
| ١٣١ | استأجره على خربث فحفر بعضها |
| ١٣٢ | وطالبه بأجرة ما حفر |
| ١٣٢ | كتاب المزارعة |
| ١٣٢ | يجوز استئجار الأرض للمزارعة |
| ١٣٣ | المزارعة يجرى ما يخرج من الأرض |
| ١٣٣ | العصر في الخارج من الأرض |
| ١٣٣ | المستأجرة على رب الأرض |
| ١٣٣ | عصر الأرض الممنوحة فيها خرج |
| ١٣٣ | استأجر أرضاً لإجارة فاسدة كان |
| ١٣٣ | لصاحبها الأقل مما أجرها به ومن |
| ١٣٣ | أجر مثلها |
| ١٣٤ | التبن عند الإمام محمد لصاحب البذر |
| ١٣٤ | استأجر أرضاً ولم يسم ما يزرع فيها |
| ١٣٤ | كتاب أحكام الأرضين الموات |
| ١٣٤ | صفة الموات |
| ١٣٤ | لا ينبغي للإمام أن يقطع ما لا غنى |
| ١٣٥ | بالمسلمين عنه |
| ١٣٥ | أراضي الخراج مملوكة لأربابها |
| ١٣٥ | حريم النهر والبيدر والعين |
| ١٣٥ | من كانت في أرضه بئر أو عين كان |
| ١٣٦ | له أن يمنع الناس من دخول أرضه |
| ١٣٦ | إلا أن يكون بالناس حاجة |
| ١٣٦ | شركة الناس في الماء والكلأ والنار |

| صفحة | صفحة |
|------|------------------------------------|
| ١٤٢ | لا يجوز لأحد بيع ما في نهره أو بئر |
| ١٤٢ | من الماء ولا يبيع كلاً ولا تارفي |
| ١٤٢ | أرضه إلا أن يأخذ ذلك ويحفظه |
| ... | كتاب المطايا والوقوف ... |
| ... | مذهب الإمام في الوقف والمحبس ... |
| ... | لا يجوز وقف المقام ولا صدقته |
| ... | ولا هبته ... |
| ... | لا يجوز اشتراط منافع الوقف لنفسه |
| ... | لا يجوز الوقف إلا على شرائط |
| ... | لا تنقطع ... |
| ... | لا يجوز وقف المتقول إلا تبعاً ... |
| ... | لا بأس بتجسس الخيل ... |
| ... | لا بأس ببيع ما هم من خيل الوقف |
| ... | القبض شرط لتكثير الهبة والصدقة |
| ... | يلبى للرجل أن يعدل بين أولاده |
| ... | في المطايا ... |
| ... | الهبة على الموضع بعد القبض كالبيع |
| ... | للأب أن يقبض ما وهب لابنه |
| ... | الصغير أو تصدق عليه ... |
| ... | يصح الرجوع في الهبة بالشرائط |
| ... | دون الصدقة ... |
| ... | لا يرجع في الهبة إلا بحكم الحاكم |
| ... | أو برضا الموهوب له ... |
| ... | العمري والرقي ... |
| ... | لا يجوز الهبة ولا الصدقة في جزء |
| ... | شائع مما يقسم ... |
| ... | من تصدق بشيء واحد على رجلين |
| ... | لم يجز ... |
| ... | كتاب القصة والآبى ... |
| ... | إن ضاعت اللقطة من يد الملتقط |
| ... | ضالة الإبل وتأويل ما ورد فيها |
| ... | من الحديث ... |
| ... | الآبى وجعله ... |
| ... | كتاب القبط ... |
| ... | كتاب أمراض ... |
| ... | موانع الإرث من الحبس والحرمات |
| ... | الفرق والحرقي والهدى ... |
| ... | المحروم لا يحجب ... |
| ... | لا ترث المرأة بالولاء إلا من أعتقت |
| ... | أو أعتق ما أعتقت ... |
| ... | باب قسمة الموارث ... |
| ... | أحوال الزوجين ... |
| ... | الأم والبنت وبنت الابن ... |
| ... | لا يحجب من الجسد والجندات |
| ... | إلا من كان من قبله ... |
| ... | أولاد الأم ... |
| ... | الأخوات من الأب والأم |
| ... | والأخوات لأب ... |
| ... | لا ترث مع الأخ لأب وأم |
| ... | بنو العلات ... |
| ... | المسألة المعركة ... |
| ... | البنات والأب والجندات ... |
| ... | باب العصبية ... |
| ... | باب ميراث الجد أب الأب ... |
| ... | الأكدرية ... |
| ... | باب ميراث والد الملائنة ... |
| ... | إذا ادعى الملائع الولد الذى |
| ... | لاعن عليه .. |
| ... | باب ميراث المحبوسى .. |
| ... | باب الميراث بالأرحام ... |
| ... | الرد على ذوى الفروض ... |
| ... | باب الميراث بالموالاة ... |
| ... | باب من يجوز للرجل أو للمرأة دعواه |
| ... | فيحجب من سواء من عصبية أو |
| ... | من ذوى أرحامه ... |
| ... | باب إقرار بعض الورثة بوارث |
| ... | مجهول ... |
| ... | باب الخنثى ... |
| ... | إذا بال الخنثى من حيث يبول |
| ... | الرجل فهو مذكر . |

| صفحة | صفحة |
|------|---|
| ١٦٣ | أحكام الخلق سوى الورثة ... ١٥٥ |
| ١٦٣ | مكتاب الوصايا ... ١٥٦ |
| ١٦٣ | وصية المسلم للكافر ... ١٥٨ |
| ١٦٣ | الوصية للحمل وبالحمل ... ١٥٩ |
| ١٦٣ | أوصى بأمته لرجل ثم أوصى بها لآخر ... ١٥٩ |
| ١٦٣ | الرجوع عن الوصية ... ١٥٩ |
| ١٦٤ | حكم المرض الذي صار به ذا فراش ثم مات فيه وحكم الأمراض الطويلة ... ١٥٩ |
| ١٦٤ | مثل السل والدق ... ١٥٩ |
| ١٦٤ | حكم وصية من قدم ليقول في قصاص ... ١٥٩ |
| ١٦٥ | حكم أفعال المرتد ... ١٦٠ |
| ١٦٥ | العتق والمحاباة في المرض ... ١٦٠ |
| ١٦٥ | أوصى لقوم بأعيانهم وأوصى بركة مال وكفارات أيمان وأن يبيع عنه ... ١٦٠ |
| ١٦٥ | والثلث مقصر عن ذلك ... ١٦٠ |
| ١٦٥ | الأوصياء الأحرار البالغون على ثلاث مراتب ... ١٦٠ |
| ١٦٥ | أوصى إلى عبده ... ١٦١ |
| ١٦٥ | أوصى إلى رجلين ... ١٦١ |
| ١٦٥ | من أوصى إلى رجل في خاص من ماله ... ١٦٢ |
| ١٦٥ | ليس للوصي رد الوصية في حياة الموصي ... ١٦٢ |
| ١٦٥ | الوصي إذا قال لا أقبل ثم قبل ... ١٦٢ |
| ١٦٥ | صح قبوله ... ١٦٢ |
| ١٦٥ | للوصي أن يحتال بمال اليتيم ... ١٦٢ |
| ١٦٥ | أوصى بثلاث ماله لرجلين فكان أحدهما ميتاً ... ١٦٢ |
| ١٦٥ | أوصى بثلاثة لأجنبي ولأحد ورثته ... ١٦٢ |
| ١٦٥ | أوصى بثلاث ماله بين زيد وعمرو فكان أحدهما ميتاً ... ١٦٣ |
| ١٦٥ | وصية الجدة إذا لم يكن له أب كوصية أبيه ... ١٦٣ |
| ١٦٥ | أحكام الأوصياء ... ١٦٣ |
| ١٦٥ | الوصية بخدمة العبد وبسكنى العقار ... ١٦٣ |
| ١٦٣ | وعرة النخل وغلقة العبد والفقار ... ١٦٣ |
| ١٦٣ | أوصى بثمره بستانه ... ١٦٣ |
| ١٦٣ | وصية المسلم إلى الذي لا يجوز ... ١٦٣ |
| ١٦٣ | ليس للوصي أن يأكل من مال الموصي قرصاً ولا غيره ... ١٦٣ |
| ١٦٣ | أوصى إلى رجلين ... ١٦٣ |
| ١٦٤ | كتاب الوديعة ... ١٦٤ |
| ١٦٤ | استودع رجلاً وديعة فأودعها رجلاً آخر فضاعت منه ... ١٦٤ |
| ١٦٤ | من في يده ألف فغضرجلان كل واحد يدعى أنه أودعها ... ١٦٥ |
| ١٦٥ | كتاب قسمة الغنائم والنيء ... ١٦٥ |
| ١٦٥ | مصارف الخمس والنيء ... ١٦٥ |
| ١٦٥ | مصرف ما يؤخذ من مال للمسلم ... ١٦٥ |
| ١٦٦ | مصرف أربعة أخماس الغنيمة ... ١٦٦ |
| ١٦٦ | الاستعانة بأهل النعمة ... ١٦٦ |
| ١٦٦ | لا ينبغي أن تقسم الغنائم في دار الحرب ... ١٦٦ |
| ١٦٦ | كتاب النكاح ... ١٦٦ |
| ١٦٦ | الأولياء ... ١٦٦ |
| ١٦٦ | موانع الولاية من الجنون والسكفر والرق والغيبوبة ... ١٧٠ |
| ١٧٠ | إذا امتنع ولي المرأة أن يزوجه ممن تسأله أن يزوجه منه ... ١٧٠ |
| ١٧٠ | الأكفاء ... ١٧٠ |
| ١٧٠ | لا يكون كفواً إلا بوجود المهر والنفقة ... ١٧٠ |
| ١٧١ | تزوجت بغير أمر وليها ... ١٧١ |
| ١٧٢ | العهداء لعقد النكاح ... ١٧٢ |
| ١٧٢ | أولى يستأذن البكر ويستامر النثيب الولي غير الأب والجد إذا زوج الصغير والصغيرة كان لها خيار البلوغ ... ١٧٣ |

| صفحة | صفحة |
|------|------------------------------------|
| ١٧٩ | طلاق ذمية فتزوجها مسلم أو ذمي |
| ١٧٩ | في عتقها |
| ١٨٠ | تزوج أكثر من أربع نسوة أو |
| ١٨٠ | جمع بين المحارم ثم أسلم ... |
| ١٨٠ | إذا فرق بينهما بإسلام أحدهما |
| ١٨٠ | يلزمها العدة |
| ١٨١ | ارتداد أحد الزوجين |
| ١٨١ | نكاح الشغار |
| ١٨١ | تزوجها على خمر أو خنزير ثم |
| ١٨١ | أسلمها |
| ١٨١ | نكاح المتعة |
| ١٨١ | لا بأس للمحرّم أن يتزوج ولكن |
| ١٨١ | لا يدخل حتى يحل |
| ١٨١ | البرس والجنون والجذام لا يوجبان |
| ١٨١ | فسخ النكاح |
| ١٨٢ | تزوج حرة أو أمة فلم يدخل بها |
| ١٨٢ | حتى قتلت نفسها |
| ١٨٢ | لها خيار فسخ النكاح إذا اعتقت |
| ١٨٢ | باب أجل العتق والخصى والمحجوب |
| ١٨٢ | والحنثي |
| ١٨٣ | لزوجة العتق جميع الصداق وعليها |
| ١٨٣ | العدة بعد الفرقة |
| ١٨٣ | من وصل إلى زوجته ثم عن عنها |
| ١٨٣ | الحنثي إذا لم يصل إلى زوجته كان |
| ١٨٣ | كالعتق |
| ١٨٤ | باب الأصدقاء |
| ١٨٤ | أدنى المتعة في الطلاق |
| ١٨٤ | اختلف الزوجان في الصداق |
| ١٨٦ | من تزوج على أقل من عشرة دراهم |
| ١٨٦ | الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج |
| ١٨٦ | لأبي البكر أن يقبض صداقها ... |
| ١٨٦ | تزوج على عبد فوجدت به عيباً |
| ١٨٦ | أو وجدته حراً |
| ١٨٦ | تزوج على وصيف أبيض بشير عينه |
| ١٨٦ | تزوج على بيت وخادم ولم يسم |
| ١٨٦ | لذلك ممناً |
| ١٧٣ | لا ولاية للوصى على الصغير والصغيرة |
| ١٧٣ | في النكاح |
| ١٧٣ | إذا زوج القاضي الصغير هل له |
| ١٧٣ | خيار البلوغ |
| ١٧٤ | نكاح الفضول |
| ١٧٤ | للرجل أن يزوج عبده أو أخته |
| ١٧٤ | بشير لأذنها |
| ١٧٤ | زوجها ولياها هذا رجلاً وهذا |
| ١٧٤ | رجلاً |
| ١٧٤ | من انتسب إلى قوم فزوجوه ثم |
| ١٧٤ | علم أنه ليس كما انتسب |
| ١٧٥ | من تزوج حرة فإذا هي أمة |
| ١٧٥ | نكاح الرقيق |
| ١٧٦ | لا يجوز للحر أن يتكح أكثر من |
| ١٧٦ | أربع ولا لأعبد أن يتكح أكثر من |
| ١٧٦ | اثنين لا يتكح أخت زوجته في عتقها |
| ١٧٦ | باب ما يحرم نكاحه من النساء |
| ١٧٦ | وما يحرم الجمع بينه وغير ذلك |
| ١٧٦ | لا بأس بالجمع بين المرأة وزوجة |
| ١٧٧ | أبيها |
| ١٧٧ | حرار نساء أهل الكتاب وذبايحهم |
| ١٧٨ | حلال للمسلمين الخ |
| ١٧٨ | تزويج الصبايات |
| ١٧٨ | من كان أحد أبويه مجوسياً |
| ١٧٨ | والآخر كثنائياً |
| ١٧٨ | ثم يكن للمسلم إجبار زوجته |
| ١٧٨ | الكتابية على النسل من الحيض |
| ١٧٨ | تجسست زوجته الكتابية حرمت |
| ١٧٨ | عليه |
| ١٧٨ | الخطبة على خطبة غيره والخطبة |
| ١٧٨ | في العدة |
| ١٧٨ | باب نكاح أهل الكتاب |
| ١٧٨ | إذا رضى أهل الذمة بحكم الإسلام |
| ١٧٨ | في الأنكحة يحكم بينهما بحكم |
| ١٧٩ | الإسلام |

| صفحة | صفحة |
|------|--------------------------------------|
| ١٨٧ | تزوج على غير أو يختير ... |
| ١٨٧ | تزوج امرأتين في عقد واحدة على |
| ١٨٧ | صداق واحد ... |
| ١٨٧ | تزوج على صداق في السرو سمع |
| ١٨٧ | بالملانية بأكثر منه ... |
| ١٨٧ | تزوجها على عبد بينه أو على دار |
| ١٨٧ | بينها فاستغلتها فطلقها قبل أن |
| ١٨٧ | يدخل بها ... |
| ١٨٨ | تزوجها على أمة فولدت في يدها |
| ١٨٨ | أو على ماشية فولدت في يدها |
| ١٨٨ | أو على نخل أو شجر فأثمرت |
| ١٨٨ | في يدها فطلقها قبل أن يدخل بها |
| ١٨٨ | لها أن تمنه من الدخول بها لقبض |
| ١٨٨ | الصداق العاجل ... |
| ١٨٨ | الزيادة في المهر بالتراضي تلحقه |
| ١٨٨ | تزوجها على دراهم أو دنانير بينها |
| ١٨٨ | له أن يطيبها مثلها ... |
| ١٨٩ | تزوجها على دنانير أو دراهم |
| ١٨٩ | أو ما سواهما فوهبتها له ثم طلقها |
| ١٨٩ | قبل أن يدخل بها ... |
| ١٨٩ | تزوجها على حكمه أو حكمها |
| ١٨٩ | لا تجب عليه نفقة زوجته الصغيرة |
| ١٨٩ | التي لم يدخل بها ... |
| ١٨٩ | يجب في ملك الصغير النفقة لزوجته |
| ١٨٩ | الكبيرة ... |
| ١٨٩ | باب وليمة وعشرة النساء ... |
| ١٨٩ | أجاب إلى الوليمة فوجد هناك لها |
| ١٩٠ | لأبأس بثائر العرس ... |
| ١٩٠ | الفروع المتعلقة بقسم النساء ... |
| ١٩٠ | ليس للرجل أن يزل من زوجته الخ |
| ١٩١ | فروع الشقاق بين الزوجين والخلع |
| ١٩١ | بينهما ... |
| ١٩١ | كتاب الطلاق ... |
| ١٩١ | طلاق المكره ومن لم يبلغ الحلم |
| ١٩١ | والجنون والبكراني ... |
| ١٩١ | صفة طلاق السنة ... |
| ١٩٢ | صفة المراجعة بعد الطلاق ... |
| ١٩٢ | طلقها وهي حائض ... |
| ١٩٢ | مسائل وصور مختلفة تتعلق بطلاق |
| ١٩٣ | السنة ... |
| ١٩٤ | لا سنة للدخول بها ... |
| ١٩٤ | باب صريح الطلاق ... |
| ١٩٤ | المنعة للمطالبة ... |
| ١٩٤ | قال لزوجته أنت طالق أو أنت |
| ١٩٥ | واحدة أو اعتدى أو استبرئ |
| ١٩٥ | رحك وأراد الطلاق وقمت عليها |
| ١٩٥ | تطبيقه يملك فيها الرجعة ... |
| ١٩٥ | ألفاظ الكناية ووقوع الطلاق بها |
| ١٩٥ | بالنية ووقت مناصرة الطلاق |
| ١٩٥ | وفي الغضب ... |
| ١٩٥ | طلق زوجته ثلاثا في كلمة واحدة |
| ١٩٦ | حرمت عليه ... |
| ١٩٦ | خير امرأته أو جعل أمرها بيدها |
| ١٩٦ | قال لامرأته بارك الله فيك أو أطعميني |
| ١٩٦ | رغيفا أو اسقني ونوى بذلك طلاقا |
| ١٩٦ | لم يقع ... |
| ١٩٦ | جعل خيار الطلاق لمن سواها بقوله |
| ١٩٦ | طلقها لا يختص ذلك بالجلس |
| ١٩٦ | قال لها أنت طالق طلاقا فان نوى |
| ١٩٦ | واحدة كانت واحدة وإن نوى |
| ١٩٧ | ثلاثا فتلاث ... |
| ١٩٧ | قال لها أنت طالق ونوى به أكثر |
| ١٩٧ | من واحدة فنيت باطل ... |
| ١٩٧ | قال لها أنت طالق وطالق وطالق |
| ١٩٧ | أو قال لها أنت طالق وطالق وطالق |
| ١٩٧ | إن دخلت الدار ... |
| ١٩٧ | قال لغير المدخول بها أنت طالق |
| ١٩٧ | واحدة بعد واحدة أو واحدة قبل |

| صفحة | صفحة |
|------|------------------------------------|
| ٢٠٢ | واحدة كانت طالفا اثنتين ... |
| | قال لها أنت طالق مع موتى أو مع |
| | موتك فليس ذلك بهي ... |
| ٢٠٢ | علق طالقها بما هو كائن لا محالة |
| | أو بما هو قد يكون وقد لا يكون |
| ٢٠٢ | قال لها أنت طالق في غد ... |
| | قال لها أنت طالق إن شاء الله |
| | أو إن لم يشأ الله ... |
| ٢٠٢ | طلقها نصف طليقة أو جزءاً من |
| | أجزائها ... |
| ٢٠٢ | قال لها أنت طالق قبل أن أتزوجك |
| | أو أمس ... |
| ٢٠٣ | إضافة الطلاق إلى أعضائها ... |
| | دخل عليه الشك فلم يدر أطلق |
| | زوجته أو لم يطلقها ... |
| ٢٠٣ | قال لزوجته إحداكما طالق ... |
| | قال لها أنت طالق مثل الجبل |
| | أو مثل عظم الجبل أو طليقة |
| ٢٠٣ | تقلاً الكوز ... |
| | قال لها أنت طالق كالف ... |
| | قال لها أنت طالق إن شئت فقالت |
| ٢٠٣ | قد شئت إن كان كذا وكذا ... |
| ٢٠٣ | قال لها أنت طالق طليقة شديدة |
| | أو طويلة أو عريضة أو من ههنا |
| | إلى مكان كذا أو أقبح الطلاق |
| ٢٠٣ | أو أحسن الطلاق ... |
| ٢٠٤ | قال لها اختارى اختارى اختارى |
| | أو قال اختارى اختارى اختارى |
| | بألف درهم فقالت اخترت نفسى |
| ٢٠٤ | بالأولى أو بالوسطى أو بالآخرة |
| ٢٠٤ | قال لها اختارى واختارى واختارى |
| | بألف درهم فاخترت بالأولى أو |
| ٢٠٤ | بالوسطى أو بالآخرة ... |
| | قالت طلقني ثلاثاً بألف درهم أو على |
| | ألف درهم فطلقها واحدة ... |
| | قال لها أنت طالق من واحدة إلى |
| | ثلاث أو أنت طالق مابين واحدة |
| ٢٠٢ | إلى ثلاث ... |
| | قال لها أنت طالق ما لم أطلقك |
| ٢٠٢ | أو إذا لم أطلقك أو إن لم أطلقك |
| | قال لها أنت طالق كم شئت |
| | أو ما شئت أو طلق نفسك |
| ٢٠٢ | كلما شئت أو قال كيف شئت ... |
| | طلقها طليقة أو طليقتين ثم قضت |
| | عديتها وتزوجت بعدها ثم رجعت |
| | إلى الأول هل ترجع إليه بطلاق |
| ٢٠٣ | جديد ... |
| | طلقها طليقة رجعية ثم قال قبل |
| | انقضاء العدة جعلتها ثلاثاً أو قال |
| ٢٠٣ | جسمها بائناً ... |
| | قال للأجنبية إذا تزوجتك أو متى |
| | تزوجتك أو إن تزجتك أو كلما |
| ٢٠٣ | تزجتك فأنت طالق فتزوجها .. |
| | خلا بزواجه ثم طلقها ولم يصبها |
| | كان لها جميع الصداق إلا بمنذر |
| ٢٠٣ | شرعى أو حسى ... |
| ٢٠٣ | طلاق المريض ... |
| | قال لها أنت طالق إذا حضت |
| | أو أنت طالق إذا حضت حيضة |
| | أو قال إن حضت فبىدى حر |
| | أو فامرأتى الأخرى طالق فقالت |
| ٢٠٤ | قد حضت ... |
| | قال لزوجته إذا حضتها أو إذا ولدتها |
| ٢٠٤ | فأنما طالقان ... |
| ٢٠٤ | قال لها أنت طالق اثنتين في اثنتين |
| ٢٠٤ | الطلاق والعدة بالنساء .. |
| | تحل النصرانية لزوجها المسلم الذى |
| | طلقها ثلاثاً بعد ما تزوجها مسلم |
| | أو نصراني بالغ أو مراهق حر أو عبد |

| صفحة | صفحة |
|------|------------------------------------|
| ٢١٠ | إذا جامعها فطلقها ورجعت إليه |
| ٢١٠ | طلقها ثم جاءت بولد ... |
| ... | توفي عنها ثم جاءت بولد ... |
| ... | طلقها وهي صغيرة أو أميسة ثم |
| ٢١٠ | جاءت بولد ... |
| ٢١١ | طلقها بائنا ثم طلقها في العدة وقع |
| ... | عليها إن كان صريحا ... |
| ... | إذا اعتقت الأمة كان لها خيار في |
| ٢١١ | فسخ النكاح حرا كان زوجها أو عبدا |
| ... | باب الرجعة ... |
| ٢١١ | قال لها راجعتك فقالت قد انقضت |
| ٢١٢ | عدتي أو قالت قد انقضت عدتي |
| ... | فقال لها قد راجعتك قبل ذلك ... |
| ٢١٢ | أقل المدة التي تصدق المرأة فيها |
| ٢١٢ | بانتضاء عدتها ... |
| ٢١٢ | باب الإيلاء ... |
| ... | حلف بطلاق أو عتق أو معنى |
| ٢١٢ | إلى بيت الله أو بصيام أن لا يقربها |
| ... | كان موليا دون الصلاة ... |
| ٢١٢ | المبدى في الإيلاء كالحر ... |
| ... | أحرم بالحج قبل وقته بأكثر من |
| ... | أربعة أشهر ثم آلى منها ساعتين |
| ... | لم يكن فيثه الرضا بلسانه بل كان |
| ٢١٣ | فيثه الجماع ... |
| ... | حلف على قرب امرأته بعتق عبده |
| ٢١٣ | ثم باعه سقط الإيلاء ... |
| ... | حلف لا يقرب امرأته ولم يوقت |
| ٢١٤ | في نفسه ... |
| ٢١٤ | قال لامرأته إن قربتك فأنت على |
| ٢١٥ | حرام سئل عما نوى بذلك الحرمة |
| ... | قال لامرأته لا أقربك حتى اشتريك |
| ٢١٥ | وهي أمة لم يكن موليا ... |
| ٢١٦ | كل ما حلف به أن لا يقربها |
| ... | أو أوجبه على نفسه إن قربها |
| ٢١٦ | كان بها موليا فإذا جعلها غاية |
| ... | لقربها كان بها موليا ... |
| ٢١٠ | مسألة إيلائه من زوجيه أو لأحدهما |
| ٢١٠ | قال لها لا أترك سنة إلا يوما |
| ... | آلى منها قضت أربعة أشهر فبانت |
| ... | منه ثم مضت أربعة أشهر أخرى |
| ٢١٠ | وهي في العدة ... |
| ٢١١ | آلى منها ثم طلقها ... |
| ... | آلى منها ثلاث مرات في مجلس |
| ... | واحد يريد التخليط قضت أربعة |
| ٢١١ | أشهر ... |
| ... | أهل الذمة في الإيلاء من نسائهم |
| ٢١١ | كأهل الإسلام ... |
| ٢١٢ | باب الظهار ... |
| ... | لاظهار بالرجال كقوله أنت على |
| ٢١٢ | كظهار أبي ... |
| ٢١٢ | ظاهر بأمر مزينته لم يكن مظاهرا |
| ... | قال أنت على كظهار أمك أو |
| ٢١٢ | كظهار أمتك ... |
| ٢١٢ | ما يكون به مظاهرا من الألفاظ |
| ... | ظاهر منها وقتنا ذكره لم يكن |
| ٢١٢ | مظاهرا إلا في ذلك الوقت خاصة |
| ... | معنى المود التي ذكره الله تعالى |
| ٢١٢ | في كتابه ... |
| ٢١٣ | ظاهر من امرأته ... |
| ٢١٣ | ظاهر منها ثم طلقها ثلاثا ... |
| ٢١٣ | صفة الكفارة وفروعها ... |
| ... | أصاب أهله بعد الطهارة قبل الكفارة |
| ... | أو أصابها ناسيا أو متعمدا ليلا |
| ٢١٤ | أو نهارا ... |
| ٢١٤ | ظهار أهل الذمة ليس بظهار ... |
| ٢١٥ | باب اللعان ... |
| ... | إن أقرت الملائنة بالزنا في مجالس |
| ٢١٥ | مختلفة حدث خد الزنا ... |
| ٢١٦ | قال لزوجه يا زانية بذت الزانية |
| ٢١٦ | صفة اللعان ... |
| ... | قذف امرأته ثم طلقها ثلاثا أو بائنا |
| ... | مادونها سقط اللعان ولم يجب |

| صفحة | صفحة |
|---|--|
| ٢٢٢ ... حرمتا عليه ... | ٢١٧ ... حبه حسد ... |
| تزوج ثلاث صبايا فأرضعتن امرأة | ٢١٧ ... باب العدد ... |
| واحدة بعد واحدة حرمت عليه | أعتق أمة وكان يحسبها لم تكن |
| ٢٢٢ ... الأوليان دون الثالثة ... | عليها عدة ... |
| لا يحرم من الألبان إلا ألبان | ٢١٩ ... ليس على الزانية عدة ... |
| بنات آدم خاصة دون ألبان ما | ٢١٩ ... الحاصل التي تحجب الممتدة منها |
| ٢٢٣ ... سواهن من الأنعام ... | مات عنها زوجها في السفر وبينها |
| باب النفقة على الأقارب والزوجات | ٢١٩ ... وبين بلدها مسافة ثلاثة أيام فصاعدا |
| ٢٢٣ ... المطلقات ... | تجب العدة من يوم كان الطلاق |
| ٢٢٣ ... تجب نفقة خادم الزوجة ... | فيه أو كان الموت فيه علمت بذلك |
| ٢٢٣ ... بحث نفقة زوجة المعسر ... | ٢١٩ ... أو لم تعلم به ... |
| ٢٢٤ ... نفقة الأولاد والآباء والأمهات | خرجت إلينا بإسلام أو ذمة |
| ٢٢٤ ... لا يجبر على نفقة غير ذوى الأرحام | ولها زوج في دار الحرب وإيست |
| لا يجبر على نفقة ذوى الأرحام إذا | ٢٢٠ ... بحامل فلا عدة عليها ... |
| اختلفت أديانهم إلا الولد والوالدة | ٢٢٠ ... باب الرضاع ... |
| ٢٢٤ ... والزوج ... | يحرم من الرضاع ما يحرم من |
| إذا كان الصبي معسرا وأبوه | الزلب ... |
| معسرا وأمه موسرة تؤمر الأم | لو لم يكن لحملها نسب وأرضعت |
| ٢٢٤ ... بأن تنفق عليه ديناً على أبيه ... | صبيا كانت أمه وأولادها إخوة |
| ٢٢٥ ... نفقة الصبي اليتيم على أقاربه ... | لأمه ... |
| ٢٢٥ ... نفقة الأقارب المعسرين ... | إن أرضعت امرأته الكبيرة امرأته |
| باب أحكام المطلقات في عددهن | الصغيرة ولم يدخل بها كان له أن |
| ٢٢٥ ... والنفقة والسكنى ... | يتزوج الصغيرة بعد انقضاء نكاحها |
| أنفق عليها في عدتها أكثر من | ٢٢١ ... السموط والوجور يحرم أن لا الحقة |
| ٢٢٦ ... حولين ثم جاءت بولد بعدها ... | زوج امرأة ثم قال قبل دخوله بها |
| ٢٢٦ ... باب الحضانة ... | هي أختي من الرضاعة ... |
| إذا استنق الغلام أو الجارية فأبوها | لا يثبت الرضاع إلا بعهادة رجلين |
| ٢٢٧ ... أحق بهما ... | أو رجل وامرأتين ... |
| فروع تتعلق بنقل الماطقة ولدها | ٢٢١ ... طلقت ولها لبن ثم أرضعت صبيا |
| ٢٢٧ ... الذي تحضنه إلى بلدة أخرى ... | لا يحرم رضاع الكبير ... |
| ٢٢٧ ... باب نفقة المالك والبهائم ... | لبن لينة كلبن الحية ... |
| إذا أبت أرباب البهائم أن ينفقوا عليها | ٢٢٢ ... أوجر صبي اللبن المحلوط بالماء |
| ٢٢٨ ... باب الزوجين مختلفان في متاع البيت | أو لبن امرأة أخرى ... |
| ٢٢٨ ... كتاب القصاص والديات والجراحات | لبن البكر يحرم ... |
| ٢٢٩ ... جنابة الصبي والمجنون ... | ٢٢٢ ... إذا تزوج صبيتين فأرضعتها أجنبية |

| صفحة | صفحة |
|----------------------------------|-------------------------------------|
| ٢٣٨ | ٢٣٠ |
| تفسير حكومة العدل ... | القصاص ... |
| قتل عمدا وله أولياء بعضهم غائب | جناية الحر على العبد وجناية العبد |
| ٢٣٩ | ٢٣٠ |
| لم يقتص منه حتى يحضروا جميعا | على الحر فيما دون النفس ... |
| ٢٣٩ | فروع القصاص فيما بين النساء |
| عفا عن اليدين ثم مات منها ... | وبينهن وبين الرجال في النفس وفيما |
| ٢٣٩ | دون النفس ... |
| قطع يد رجل عمدا فاقصص منه ثم | ٢٣١ |
| ٢٤٠ | ٢٣١ |
| مات المقتصص منه ... | تقتل الجماعة بالواحد ... |
| ٢٤٠ | لا يقطع المضون بضو واحد... |
| باب الديات في الأنفس وفيما دونها | ٢٣١ |
| ٢٤٠ | جناية الوالد على الولد وجناية الولد |
| الأنفس وفيما دونها سواء ... | ٢٣١ |
| ٢٤١ | على أبيه ... |
| مقادير ديات الأعضاء ... | ٢٣١ |
| ٢٤١ | قطع يمين رجلين عمدا... |
| ضرب رجلا فألقى أسنانه كلها | إذا اجتمع في الجناية من يقتصص منه |
| ٢٤١ | ومن لا يقتصص منه ... |
| قطعت يده وفيها أصبع واحدة | ٢٣١ |
| ٢٤٢ | ٢٣٢ |
| أو أكثر منها ... | باب كيفيات القتل والجراحات... |
| ٢٤٣ | القتل على ثلاثة أوجه ... |
| قتل حر عبد الرجل خطأ ... | ٢٣٢ |
| ٢٤٣ | الخطأ وديته والكفارة فيه |
| ما جرى على العبد فيما دون النفس | ٢٣٢ |
| لم تحمله الماقلة ... | ٢٣٣ |
| ٢٤٣ | العائلة أهل الديوان ... |
| ضرب بطنها فألقت جنينا ... | معنى أخذ الدية في ثلاث سنين في |
| ٢٤٣ | ثلاث عطيات ... |
| جنين الذمية كجنين المسلمة ... | ٢٣٣ |
| ٢٤٣ | لأن كان الجناني لا عاقلة له ... |
| جنين الأمة ... | ٢٣٣ |
| كل جناية جنيت على مولود من | شبه العمد ... |
| ٢٤٤ | ٢٣٤ |
| فقء عين أو قطع عضو ... | الكفارة والدية في شبه العمد |
| ٢٤٤ | الجراح على نوعين همد وخطأ |
| جرى على عين رجل فذهب ظفرها | ٢٣٤ |
| أو على سن فاسودت أو على يد | باب من أحكام العمد ... |
| ٢٤٤ | ٢٣٦ |
| أو على رجل فشلت ... | قطع يد عبد خطأ فأعتقه مولاه |
| ٢٤٤ | ٢٣٦ |
| ضرب سن رجل فخرمها ... | قطع يد رجل من نصف ذراعه ... |
| ٢٤٤ | قطع أصابع اليد كلها خطأ فديتها |
| شج موضحة فصارت منقلة اختلف | ٢٣٦ |
| الشاج والمشجوج ... | ٢٣٦ |
| ٢٤٥ | دية اليد ... |
| قلع سن رجل فنبتت مكانها أخرى | ٢٣٧ |
| ٢٤٥ | لاقصاص في عظم إلا في السن ... |
| كما كانت ... | لاقصاص في أمة ولا جائزة وفي كل |
| ٢٤٥ | وحدة ثلث دية النفس ... |
| ٢٤٥ | ٢٣٧ |
| قلع ظفر رجل فنبت متفرا ... | قطع يمين رجل ويمين القاطع شلاء |
| ٢٤٥ | لا قصاص في الشجاج غير الموضحة |
| قلع سن رجل فأثبتها مكانها فنبتت | ٢٣٧ |
| وكذلك الأذن قطعها فأثبتها ... | أحكام الفجاج من الأمة واجانة |
| ٢٤٥ | واهاشمة والمنقلة والسحاق والمتلاحة |
| شج رجلا موضحة خطأ فذهب | ٢٣٨ |
| ٢٤٥ | منها شعر رأسه أو ذهب عقله |
| ٢٤٥ | والدامية ... |

| صفحة | صفحة |
|------------------------------------|--------------------------------------|
| ٢٥٣ | أو سمعه أو بصره ... ٢٤٥ |
| باب حكم الحائط المائل فيما يتلف به | ٢٤٥ صربه فانقطع عنه الدم أو ماء ظهره |
| ٢٥٣ | ٢٤٦ رماها بحجر فأفضاها ... |
| باب جناية المد والمدبر والمكاتب | ٢٤٦ قطع أصبعه عمداً فشلت أصبعه |
| ٢٥٤ | ٢٤٦ الأخرى أو سقطت كفه ... |
| ٢٥٦ | ٢٤٦ صربه فانقطع منه كلامه ... |
| ٢٥٦ | شج رجلاً موضحة فأحاطت بين |
| ٢٥٧ | ٢٤٦ قرني المشجوج وهي لا تأخذ ما بين |
| ٢٥٧ | ٢٤٦ قرني الشاج ... |
| ٢٥٧ | في اليد الشلاء والسن السوداء |
| ٢٥٧ | ٢٤٧ وذكر الحمى حكومة عدل ... |
| ٢٥٨ | ٢٤٧ باب القسامة ... |
| ٢٥٨ | لا قسامة في بهيمة ولا عرم إذا |
| ٢٥٨ | ٢٤٨ وجدت في محلة قوم ... |
| ٢٥٨ | ٢٤٨ في العبد القسامة ... |
| ٢٥٨ | القتيل وحد في دار مكاتب أو |
| ٢٥٩ | ٢٤٨ مأذون له في التجارة ... |
| ٢٥٩ | لا يدخل في القسامة صبي ولا عبد |
| ٢٥٩ | ولا امرأة إلا أن يوجد في دارها |
| ٢٥٩ | ٢٤٨ في مصر ولا عشيرة لها ... |
| ٢٥٩ | ٢٤٩ وجد القتيل في دار ذى ... |
| ٢٦٠ | كل مصر لا قائل فيه وفيه دروب |
| ٢٦٠ | ٢٤٩ ومحال ... |
| ٢٦٠ | القتيل إذا وجد في قرية ليتأى |
| ٢٦٠ | ٢٤٩ ولا عشيرة لهم ... |
| ٢٦٠ | من أصابه حجر في قبيلة أو سهم |
| ٢٦٠ | ٢٤٩ من لم يعرف هات منه ... |
| ٢٦٠ | ٢٤٩ وجد في سفينة أو نهر عظيم أو صغير |
| ٢٦٠ | ب. حنابة التراكب والسائق |
| ٢٦٠ | ٢٥٠ وقائد والناخس والحافر والبرتدف |
| ٢٦٠ | ٢٠٧ قد قطار في طريق فخطب به لسان |
| ٢٦٠ | أثني في الصريق من الهوام فخطب |
| ٢٦٠ | ٢٥٢ بها لسان ... |
| ٢٦٠ | لا يجب به صان إذا تدهت به نفس |
| ٢٦٠ | ٢٥٣ لا يمكن فيه كفارة ... |
| ٢٦٠ | من حمل عليه الكفارة حرماه |
| ٢٥٣ | الميراث ووصية منه إن كان وارثاً |
| ٢٥٣ | باب حكم الحائط المائل فيما يتلف به |
| ٢٥٣ | في سقوطه ... |
| ٢٥٤ | باب جناية المد والمدبر والمكاتب |
| ٢٥٤ | وأمهات الأولاد ... |
| ٢٥٦ | ٢٥٦ جناية المدبر ... |
| ٢٥٦ | ٢٥٦ جناية أم الولد والمكاتب ... |
| ٢٥٧ | ٢٥٧ كتاب قتال أهل البنى ... |
| ٢٥٧ | لا يصلى على البغاة ... |
| ٢٥٧ | ٢٥٧ حكم زكاة أخذها البغاة ... |
| ٢٥٨ | حكم من شمر على رجل سلاحاً |
| ٢٥٨ | ليقتله ... |
| ٢٥٨ | من صال عليه بغير فقتله ... |
| ٢٥٨ | ٢٥٨ كتاب المرتد ... |
| ٢٥٨ | إذا ارتد الزوجان كما على نكاحهما |
| ٢٥٩ | فرقة المرتد مسح بغير طلاق ... |
| ٢٥٩ | لحق المرتدان بدار الحرب ثم سبياً |
| ٢٥٩ | ارتد سكران لم يقتل ولم تبين |
| ٢٥٩ | ٢٥٩ منه روجته ... |
| ٢٥٩ | ردة من يبلغ ممن يعقل الردة |
| ٢٦٠ | ٢٦٠ ارتداد ... |
| ٢٦٠ | لإسلام من يبلغ ممن يعقل الإسلام |
| ٢٦٠ | ٢٦٠ لإسلام ... |
| ٢٦٠ | حكم مال المرتد الذي لحق بدار |
| ٢٦٠ | الحرب ... |
| ٢٦٠ | وله في حالة الارتداد قاعداه ... |
| ٢٦٠ | ٢٦٠ ارتداد العبد ... |
| ٢٦٠ | ٢٦٠ اكتسبات المرتد ... |
| ٢٦٠ | من قتل المرتد أو قطع عضوه بغير |
| ٢٦٠ | استتابه ... |
| ٢٦٠ | نصر في يهود أو تنجس أو يهودى |
| ٢٦٠ | ٢٦٠ نصر أو تنجس خلى بينه وبين دينه |
| ٢٦٠ | لا يجب على المرتد قضاء صلوات |
| ٢٦٠ | وصيام وركعة أيام الارتداد |

| صفحة | | صفحة | |
|------|---------------------------------|------|-----------------------------------|
| ٢٧٠ | الضمان | ٢٦١ | إذا ناب وعليه حج |
| ٢٧٠ | فروع من لا قطع عليه من السارقين | ٢٦٢ | حكم من سب النبي صلى الله عليه |
| ٢٧٠ | بشبهة وغيرها | ٢٦٢ | وسلم من المسلمين أو قصه ... |
| ٢٧٠ | سرق سرقا مختلفات | ٢٦٢ | حكم من سبه عليه الصلاة والسلام |
| ٢٧٠ | سرق من رجلين عشرة دراهم | ٢٦٢ | من الكفار ذوى المهود ... |
| ٢٧٠ | سرقة واحدة | ٢٦٢ | كتاب الحدود |
| ٢٧٠ | سرق الرجلان سرقة واحدة فقال | | الفرق بين الحد المتكاد بالفسادة |
| ٢٧٠ | أحدهما إلى | ٢٦٤ | وبين المتكاد بالاقرار |
| ٢٧١ | سرق فرد السرقة إلى المسروق | ٢٦٥ | باب حكم القذف |
| ٢٧١ | منه أو وهبها له | ٢٦٥ | عفو المذنب باطل |
| ٢٧٢ | أقر بسرقة حرة واحدة ... | | من حد في قذف سقطت شهادته |
| ٢٧٢ | لا تقبل شهادة النساء في سرقة | ٢٦٦ | أبدأ |
| ٢٧٢ | ولا حد ولا قصاص | ٢٦٦ | من قذف مضرب ثم أسلم ... |
| ٢٧٣ | دخل عليه جماعة فولى رجل منهم | | قذف وهو عبد فلم يقيم عليه حد |
| ٢٧٣ | أخذ متاعه | ٢٦٦ | حتى عتق |
| ٢٧٣ | سرق من النائم في الطريق أو من | ٢٦٦ | يحد المستأن من حد القذف دون الزنا |
| ٢٧٣ | أبل قيام | | أقر بالزنا بأمرأة فكذبه وطلبته |
| ٢٧٣ | هل يقطع النباش | ٢٦٧ | يحد القذف |
| ٢٧٣ | لا يقطع صبي ولا مجنون ... | ٢٦٧ | الرجوع عن الفسادة في الزنا ... |
| ٢٧٣ | سرق المازف والكلاب واليهود | | قذف رجلا بالزنا فصدقه آخر |
| ٢٧٣ | والنمور | ٢٦٧ | حد الفاذف دون المصدق ... |
| ٢٧٣ | سرق صبي حرا أو مملوكا ... | ٢٦٧ | لا يأخذ أباه بقذف أمه الميتة |
| ٢٧٤ | سرق ثوبا ولم يخرج من حرزه | | من رد شهادته لنفسه لا يكون عليه |
| ٢٧٤ | حتى شقه بنصفين | ٢٦٨ | حد القذف |
| ٢٧٤ | سرق شاة فلم يخرجها حتى ذبحها | ٢٦٨ | قال لامرأته بازانية فقالت بل أنت |
| ٢٧٤ | صدة قطع اليد والرجل وما تعلق | | من تزوج من الجوس ذات محرم |
| ٢٧٤ | بهما من الصحة والملة | ٢٦٨ | ثم أسلما فذفهما رجل ... |
| ٢٧٤ | وجب عليه القطع فلم يقطع حتى | ٢٦٨ | فروع التعزير |
| ٢٧٤ | قطع قاطع يمينه | ٢٦٩ | كتاب السرقة |
| ٢٧٥ | سرق من الذي خرا لم يقطع فيها | | ضاع الثوب المسروق من يد المستأجر |
| ٢٧٥ | أخطأ القاطع فقصم اليسرى ... | ٢٦٩ | أو المستودع أو المستعير ... |
| ٢٧٥ | إقرار المبد بما يوجب العقوبة في | | ضاع الثوب المسروق في يد مبتاع |
| ٢٧٥ | يدنه أو ماله | ٢٧٠ | من السارق |
| ٢٧٥ | فروع تتعلق بقطع الطريق ... | | من درى عنه القطع وجب عليه |
| | معى الصلب الذى ذكر في آية | | |

| صفحة | صفحة |
|------|--------------------------------------|
| ٢٨٠ | المحاربة |
| ٢٨١ | قطع الطريق في المدينة ليلاً أو بين |
| ٢٨١ | الدينين |
| ٢٨١ | كتاب الأشربة وأحكامها |
| ٢٨١ | وما يجب فيه الحدود منها ومقادير |
| ٢٨١ | الحدود فيها |
| ٢٨١ | بحث تحريم الأنبذة وغيرها سوى |
| ٢٨١ | الخمر |
| ٢٨١ | ما يسكر كثيره قليله نجس عند |
| ٢٨١ | الإمام محمد |
| ٢٨١ | حد السكر |
| ٢٨١ | حد الخمر ثمانون لغير ونصفها |
| ٢٨١ | للدلوك |
| ٢٨١ | النساء لا يضربن فيما |
| ٢٨١ | الماليك في سائر الحدود على تصفين |
| ٢٨١ | من حدود الأحرار |
| ٢٨١ | شرب العصير حلال |
| ٢٨١ | لا يحل الانتفاع بالخمر للرجال |
| ٢٨١ | ولا للنساء ولا للصبيان ولا في |
| ٢٨١ | مداواة جراحهم بها |
| ٢٨١ | تخليل الخمر |
| ٢٨١ | صب خمرأ في حنطة قدست وطريق |
| ٢٨١ | طهارتها |
| ٢٨١ | لا ينبغي أن تسقى البهائم خمرأ |
| ٢٨١ | لا بأس ببيع العصير |
| ٢٨١ | شاة شربت خمرأ فذبحت ساعتئذ |
| ٢٨١ | لم تحرم |
| ٢٨١ | حواز شرب الخمر وأكل الميتة |
| ٢٨١ | والخنزير للمضطر يؤمن به من |
| ٢٨١ | الموت |
| ٢٨١ | صفة الضرب ومراتبه في الضرب |
| ٢٨١ | والزنا والنمذير |
| ٢٨١ | يجرد المضروب إلا القادف |
| ٢٨١ | من وحدته ريح خمر أو قاءها |
| ٢٨١ | لا يحسد |
| ٢٨٠ | طلاق السكران وعتاقه أفضاله كلها |
| ٢٨٠ | كأفعال الصحيح إلا الردة |
| ٢٨١ | ما طبخ من العصير حتى ذهب ثلثاه |
| ٢٨١ | لا بأس به |
| ٢٨١ | لا بأس بقرب ما انقبذ في الدباء |
| ٢٨١ | والحنث والتقيير والمزفت |
| ٢٨١ | شرب القذى خمرأ أو مسكرأ لا يحسد |
| ٢٨١ | كتاب السير والجهاد |
| ٢٨١ | يقاتل أهل الكتاب عربهم |
| ٢٨١ | وعجمهم ومن سواهم من |
| ٢٨١ | الكفار |
| ٢٨١ | إذا أسلم في دار الحرب يهاجر إلى |
| ٢٨١ | دار الإسلام |
| ٢٨١ | لا بأس بأن لم يدعهم إذا بلغتهم |
| ٢٨١ | الدعوة |
| ٢٨١ | الجزية على ما سوى العرب |
| ٢٨١ | المشركين |
| ٢٨١ | لا ينبغي للإمام أن يقسم الفنائم |
| ٢٨١ | في دار الحرب |
| ٢٨١ | ما يجوز للمقاتل أن يستعمله من |
| ٢٨١ | مال الغنيمة |
| ٢٨١ | ما أصاب المسلمون من الفنائم |
| ٢٨١ | وعجزوا عن حمله |
| ٢٨١ | من نهى عن قتله من أهل الحرب |
| ٢٨١ | أهل الكتاب من العرب لأن |
| ٢٨١ | أرادوا أن يكونوا ذمة جار |
| ٢٨١ | ولا يقبل ذلك من المشركين من |
| ٢٨١ | عرب |
| ٢٨١ | حكم نساء مشركي العرب وذريتهم |
| ٢٨١ | ورجالهم |
| ٢٨١ | إذا تترسوا بأطفال المسلمين |
| ٢٨١ | مروع تتعلق باستحقاق القاتل سلب |
| ٢٨١ | الماتول وعدمه |

| صفحة | صفحة |
|--------------------------------------|--|
| أسلم عبيد دار الحرب في دار | ٢٨٥ بالخيار إن شاء شخصها أو قسمها الخ |
| ٢٩١ الحسرب | ٢٨٥ لفارس سبهان وللراجل سهم |
| اشتري المستأمن عبداً مسلماً في دار | ٢٨٥ شركة المدد في الفتيمة |
| ٢٩١ الإسلام | ٢٨٥ لا يسهم لعبد ولا امرأة |
| دخل لآلينا بأمان فتجاوز المدة التي | لا يفرق بين الصغير ووالدته وذو |
| يقيمها أو ابتاع أرض خراج أو | رحمه في السبي |
| ٢٩١ تزوج بدمية | ٢٨٦ لا تمام الحدود في دار الحرب |
| لا يتوارث أهل القمة وأهل الحرب | من سبي من النساء ولها زوج في |
| ٢٩١ لا ينبغي للسلم أن يبتدىء أباه | دار الحرب |
| الحربي بالقتل | ٢٨٦ أبقى عبد للمسلمين أو ند بعيرهم |
| لا بأس أن يسافر بالقرآن والنساء | أو فرسهم إلى دار الحرب ثم ظهروا |
| ٢٩٢ إلى أرض العدو | ٢٨٦ عليه |
| ٢٩٢ هل يجوز الاستعانة بالكفار | ٢٨٦ ما أحرزه العدو من أموال المسلمين |
| أمان الرجال والنساء واعد المسلم | ٢٨٨ مسألة مفاداة الأسرى بالأسرى |
| المقاتل جائز | ٢٨٩ أسلمت في دار الحرب ولها زوج |
| الحربي إذا دخل دار الإسلام بغير | أسلمت فخرجت إلى دار الإسلام |
| ٢٩٢ الاستئذان فأخذه مسلم | أو خرجت حرة إلى دار الإسلام |
| ٢٩٢ دخل دار الحرب وحده فغم | فصارت ذمية ولها زوج في دار |
| سفينة المسلمين رماها العدو بالدار | الحسرب |
| ٢٩٢ فعملت فيها هل يلقى نفسه في البحر | ٢٨٩ حكم سبي سبي من دار الحرب |
| ٢٩٣ غزا في البحر ومعه فرسه أسهم لها | أسلم في دار الحرب ثم ظهر المسلمون |
| ٢٩٤ مسائل الجزية | ٢٨٩ على الدار التي هو فيها |
| ٢٩٤ فروع خراج الأرض | حربي خرج لآلينا فأسلم في دار |
| أرس ارتد أهلها وغلبوا عليها | الإسلام ثم ظهر المسلمون على الدار |
| ٢٩٤ وجرت فيها أحكامهم | التي هو من أهلها |
| دار الإسلام تصد دار حرب | فروع تتعلق بمسلم وحربي أدان |
| ٢٩٥ بشرائط | أحدهما صاحبه أو حربيان أدان |
| أرض خراج للمسلم ففجز عن | أحدهما صاحبه ثم خرجا إلى دار |
| ٢٩٥ عمارتها | الإسلام أو أسلما ثم خرجا إلى دار |
| ٢٩٥ كتاب الصيد والذئب | الإسلام فطالب صاحبه بالدين عند |
| ٢٩٥ ذبائح الجوس والنصابين | القاضي |
| من نهود أو تنصر من الجوس | خرج القاصب والفصوب منه لآلينا |
| حلت ذبيحته ومن تمجس من اليهود | ٢٩١ فطالبه بما اغتصب عند القاضي |
| والنصارى حرمت ذبيحته | |

| صفحة | صفحة |
|---------------------------------------|---|
| لا يضحى بمولود بين بقرة وحشية | ٢٩٧ غرور الصيد |
| ٣٠٢ وتور أهلى | تردت شاة من جبل فذبحها هل |
| ٣٠٢ يستحب أن يتولى أضحيته بيده | ٢٩٨ توكل |
| يكره أن يذكر مع اسم الله غيره | من كان أحد أبويه مجوسيا والآخر |
| ٣٠٢ عند الذبح | ٢٩٨ كتابيا تحككه في ذبايحهم حكم كتابي |
| أوجب أضحية ثم مات قبل أن | ٢٩٨ خرج جنين ميت بعد ذبح أمه هل يوكل |
| ٣٠٢ يضحى بها | ٢٩٨ ند له حيوان أو وقع في بئر |
| إذا كان في المشتركين من يريد | ٢٩٩ هل تؤكل الخيل |
| ٣٠٢ نصيبه لحما لم تجزى واحدا منهم | ٢٩٩ الحقيقة تطوى |
| ما يجوز في الضحايا وما لا يجوز | ٢٩٩ سمن أو دهن مات فيه فأرة ... |
| ٣٠٢ من الحيوان | ذجاجة ماتت فخرجت منها بيضة |
| باع أضحيته بعد أن أوجبها جاز | أو شاة ماتت وفي ضرعها لبن حل |
| ٣٠٣ وكان عليه مثلها | ٢٩٩ أكلها |
| ٣٠٣ تفسير لإيجاب الأضحية | رمى صيدا بسيف وسمى فقطعه |
| ٣٠٣ أوجب أضحية ولها لبن | ٢٩٩ لصقن أو أثلاثا ... |
| وضعت أضحيته قبل يوم النحر | رمى ظيأ فأصاب قرنه أو ظلفه |
| ٣٠٣ يذبح ولدها معها يوم النحر | ٣٠٠ فأت منه ... |
| ٣٠٣ ضلت أضحيته بدل مكانها أخرى | أرسل كلبه على صيد فأتبعه حتى |
| لا يضر الأضحية أن تكون ذاهبة | ٣٠٠ قاب ثم أدركه ... |
| ٣٠٣ القروى | صيد النساء والصبيان وذبايحهما |
| أوجبها سنية ثم أعجفت أو صحبة | ٣٠٠ كصيد الرجال وذبايحهم |
| ٣٠٣ ثم أعورت ... | ٣٠٠ كتاب الضحايا ... |
| غلط في ذبح أضحيته فأذهب حينها | ٣٠٠ يضحى عن ولده الصغير |
| ٣٠٤ في علاجه | أيام النحر ثلاثة أفضلها أولها |
| ٣٠٤ ينبغي أن يستقبل بذبيحته القبلة | وليلتها كأيامها |
| غلط الرجلان فضحى كل واحد | ٣٠١ إنما ينظر في الأضحية موضع |
| ٣٠٤ أضحية صاحبه أجزاء | ٣٠١ الأضحية دون المضحى ... |
| ٣٠٤ كتاب السبق | كل مصر يصلى فيه في المسجدين |
| كتاب الكفارات والنذور | ٣٠١ يضحى بعد ما صلى في أحدهما ... |
| ٣٠٥ والأيمان | لا بأس أن يأكل من أضحيته |
| من حلف بحد من حدود الله | ٣٠٢ ويتصدق ولا يقصر عن الثلث ... |
| أو بشيء من شرائعه كان آثما | ٣٠٢ لا يبيع لحم الأضحية وجدها ... |
| ٣٠٦ ولم يكن عليه كفارة | ٣٠٢ من أوجب أضحية فلم يضح بها حتى مضت أيام النحر تصدق بها حية |

| صفحة | صفحة |
|------------------------------------|-----------------------------------|
| ٣١٢ | ٣٠٦ |
| حلف لا يضرهم رجلاً ولا يفسله | صفة الكفارة ... |
| حلف لا يخرج إلى مكة أو لا يأتي | يجزئه إتمام أهل التمتع في |
| ٣١٢ | ٣٠٦ |
| إلى مكة ... | الكفارة ... |
| ٣١٢ | ٣٠٦ |
| حلف لا يصوم أو لا يصلي ... | تفسير الكسوة ... |
| ٣١٢ | ٣٠٧ |
| حلف لا يلبس حلياً ... | تفسير صوم البمين ... |
| ٣١٣ | ٣٠٧ |
| وقت الغداء والعشاء والسجود | كفر عن يمينه قبل حثه لم يجزئه |
| حلف لا يخرج من المسجد فأمر | لا يجوز صرف كفارة البمين |
| ٣١٣ | ٣٠٧ |
| إنساناً غيلة ... | في كفن ميت ولا في بناء مسجد |
| حلف لا يأكل لحماً فأكل كعبداً | حلف بعتق أو صدقة أو بهج |
| ٣١٣ | ٣٠٧ |
| أو كرسياً ... | أو بمضى إلى بيت الله ... |
| ٣١٣ | ٣٠٨ |
| حلف لا يقتل رأساً ... | الاستثناء في الأيمان ... |
| حلف لا يأكل هذا الدقيق فأكل | حلف لا يفعل شيئاً ففعل بعضه |
| خزعه أو لا يأكل هذه الخبطة | لم يحث حتى يفعله كله ... |
| ٣١٣ | ٣٠٨ |
| فأكل خبزها ... | حلف لا يسكن داراً بينها غرج |
| حلف بالمضى إلى بيت الله فحث | منها يبدنه ... |
| ٣١٣ | ٣٠٨ |
| فعليه حبة أو عمرة ماشياً ... | حلف لا يلبس ثوباً بعينه فأنزله به |
| ٣١٤ | ٣٠٨ |
| حلف لا يدخل داراً فهدمت فدخلها | أو اعتم به ... |
| حلف لا يأكل هذه الرطبة فصار | حلف لا يلبس ثوباً وهو لابس |
| تمراً فأكلها أو لا يأكل هذا اللبن | أو لا يركب دابة وهو راكبها |
| ٣١٤ | ٣٠٨ |
| فصنع منه شيرازاً فأكله لم يحث | أو لا يدخل داراً وهو فيها ... |
| ٣١٤ | ٣٠٨ |
| فروع الحلف على اليوم أو الليل | الأفعال التي يحث بها باشرها بنفسه |
| حلف ليعبرن هذا الماء القدي | أو بوكيله ... |
| في الكوز أو ليعبرن الماء القدي | حلف بأفعال عامة وقال عنيت فعلا |
| ٣١٥ | ٣٠٩ |
| في هذا الكوز ... | دون فعل ... |
| حلف بصدقة ماله أن لا يفعل شيئاً | حلف لا يدخل بيتاً فدخل |
| أو يعتق ماله ففعل ... | الكعبة الخ ... |
| ٣١٥ | ٣٠٩ |
| في ملكه يوم حلف ... | حلف لا يكلمه زماناً أو حيناً |
| المملوك يطلق على العبد وأم أولاد | أو الزمان أو الحين أو دهر |
| ٣١٥ | ٣٠٩ |
| والمدبر والعبد المشترك لا المسكاتب | أو الدهر ... |
| حلف أن يتسري جارية ... | فروع تتعلق بالأيمان التي تتعلق |
| ٣١٦ | ٣١٠ |
| حلف بنحر ولده أو غيره ... | بالأرملة منكراً أو معرفة ... |
| حلف لا يكلمه فسلم على جماعة | حلف لا يأكل بأدام ... |
| هو فيهم حث إلا أن ينوي غيره | حلف لا يتكلم فقرأ القرآن ... |
| ٣١٦ | ٣١٢ |
| وإن صلى بهم وهو فيهم ثم سلم | |
| سلام الإمام لا يحث ... | |

| صفحة | صفحة |
|------|---|
| ٣٢٠ | حلف ليضربن رجلا مائة سوط لجمع له مائة سوط وضربه بها |
| ٣٢١ | ضربة واحدة ... ٣١٦ |
| ٣٢١ | فروج النذر ... ٣١٦ |
| ٣٢١ | حلف وهو كافر أن لا يفعل كذا فأسلم ففعله فلا شيء عليه ... ٣١٦ |
| ٣٢١ | حلف بطلاق زوجته أن يقتل فلانا وهو ميت علم بموته أو لم يعلم ... ٣١٧ |
| ٣٢١ | حلف لا يشتري بهذا الدرهم خبزا فاشتري به لم يحث ... ٣١٧ |
| ٣٢٢ | حلف أن يضربه في المسجد أو أن يرمي في المسجد يراعى في ذلك المضروب وإن حلف لا يستمه في المسجد روعي في ذلك الشاتم ... ٣١٧ |
| ٣٢٢ | حلف لا يكلمه حتى يأذن له زيد فات زيد قيل أن يأذن له ... ٣١٨ |
| ٣٢٣ | حلف لا يشتريه فاشتراه بيما فاسدا أولا يزوجها فزوجها نكاحا فاسدا ... ٣١٨ |
| ٣٢٣ | حلف أن دخلت هذه الدار فباعه ثم دخلها أو باعه ثم رجع إلى ملكه فدخلها ... ٣١٨ |
| ٣٢٤ | حلف لا يكلم عبدا فلان فاعتقه أو زوجة فلان ففارقها أو صديق فلان فعاداه فكلمه ... ٣١٨ |
| ٣٢٤ | قال له يوم أكلمك فعبسني حر قال لها يوم يقدم فلان فأمرك يديك ... ٣١٩ |
| ٣٢٤ | حلف لا يشتري بنفسها فهو على الدهن ولو حلف لا يشتري وردا فهو على ورق الورد ... ٣٢٠ |
| ٣٢٤ | حلف لا يأكل فاكهة ... ٣٢٠ |
| ٣٢٥ | حلف لا يأكل لحما ما كل سمكا طريا حلف لا يشتري رطبا فاشترى كباسة ... ٣٢٠ |
| ٣٢٥ | حلف لا يشتري رطب ... ٣٢٠ |
| ٣٢٥ | حلف لا يركب دابته فركب دابة عبده المأذون ... ٣٢٠ |
| ٣٢٦ | أوجب لله تعالى أن يصلي صلاة في غد فصلاها اليوم أجزأه ذلك ... ٣٢٠ |
| ٣٢٧ | أوجب أن يصوم يوم الخميس فصام يوم الأربعاء أجزأه ذلك ... ٣٢٠ |
| ٣٢١ | مسائل الحلف على شرب الماء وعدمه من الكوز أو الفرات وغيره ... ٣٢١ |
| ٣٢١ | حلف لا يضربن ماء فرات فمضب من النيل حث ... ٣٢١ |
| ٣٢١ | مسائل الحلف على الجلوس على الأرض أو النوم عليها أو على الفراش أو على السرير ... ٣٢١ |
| ٣٢٢ | مسائل الحلف على عدم الخروج إلا بالإذن ... ٣٢٢ |
| ٣٢٢ | حلف لا يكلمه فكتب إليه كتابا أو أرسل إليه رسولا لا يحث ... ٣٢٢ |
| ٣٢٣ | حلف إن بقرتني بقدم زيد أو أعلمتني أو أخبرتني بقدمه ... ٣٢٣ |
| ٣٢٣ | حلف لا يشتريه فاشتراه بيما فاسدا أولا يزوجها فزوجها نكاحا فاسدا ... ٣٢٣ |
| ٣٢٤ | حلف أن دخلت هذه الدار فباعه ثم دخلها أو باعه ثم رجع إلى ملكه فدخلها ... ٣٢٤ |
| ٣٢٤ | أوجب الصلاة على نفسه في مسجد بعينه وصلاها في غيره لا يحث ... ٣٢٤ |
| ٣٢٤ | أوجب على نفسه إتيان مسجد النبي صلى الله عليه وسلم أو إتيان بيت القدس أو المقى إلى واحد منها لم يقرمه ... ٣٢٤ |
| ٣٢٤ | أوجب صيام أيام بعينها لم يلزمها متابعة إلا أن يوجبها متتابعة ... ٣٢٤ |
| ٣٢٥ | أوجب على نفسه صوم يوم الفطر أو النحر أو التمتع ... ٣٢٥ |
| ٣٢٥ | كتاب أدب القاضي ... ٣٢٥ |
| ٣٢٦ | ما ينبغي للقاضي أن يفعله وما لا ينبغي له ... ٣٢٦ |
| ٣٢٧ | ينبغي له أن يقضى أولا بما في كتاب الله الخ ... ٣٢٧ |

| صفحة | صفحة |
|--|--|
| فروع دعوى نسب عبد ولد عنده | ٣٤٢ اختلاف الشاهدين في الشهادة |
| بعد ما باعه أو باع أمته حاملاً | ٣٤٤ باب الرجوع عن الشهادات |
| فوضعت عند المشتري فادعى البائع | شهد رجل وعشر نسوة على رجل |
| ولدها | بمال ففضى به ثم رجعوا جميعاً |
| ٣٥٥ ولد في يده ولدان في بطن واحد | أو بعضهم |
| فباع أحدهما فأعتقه المشتري ثم ادعاهما | ٣٤٧ شهدا على رجل أنه أعتق عبده ثم |
| البائع قبلت دعواه | ٣٤٨ رجعا |
| ٣٥٦ صبي بين زوجين ادعى كل منهما | شهدا على أن المولى أقر أن هذه |
| ٣٥٦ أنه ابنه من غيره | الأمه ولدت منه ثم رجعا |
| ٣٥٦ فروع ادعاء رجلين ولد أمة بينهما | شهدا عليه أنه دبر عبده أو كاتبه |
| لذا كان الصبي بين رجل وامرأتين | ثم رجعا بعد ما حكم على تديره |
| فادعاه أنه ابنه وادعت كل واحدة | ٣٤٨ أو كتابته |
| ٣٥٧ من المرأتين أنه ابنها | شهدا على الشهادة ثم رجعا أو |
| جارية بين رجل وامرأتين حات | ٣٤٩ رجع الأصيلان أو رجعوا كلهم |
| ٣٥٧ بولد فادعياه جميعاً فهو لأبيه ... | ٣٥٠ بحث نفوذ القضاء ظاهراً وباطناً |
| من كان له على رجل مال فحجده | شهدوا ثم علم بعد القضاء أنهما |
| ٣٥٨ إياه ثم قدر على مثله من جنسه أخذه | ٣٥٠ عبدان أو محدودان في قذف |
| قصاصاً به | ٣٥١ كتاب الدعوى والبيّنات ... |
| لا يقضى بقول القافة في نسب | ٣٥١ اختلاف البيّتين |
| ٣٥٨ ولا في غيره | ادعى أحدهما شيئاً وأرخ الآخر |
| قال لعبد في يده : أحدهما ابني | تمسكه قبل ذلك أو أرخا قضى |
| ٣٥٨ ثم مات بلبان | للتقدم |
| في يده جارية وثلاثة أولادها ولدتهم | ٣٥٢ ادعى كل واحد داراً ميراثاً عن أبيه |
| في بطون مختلفة فقال أحد هؤلاء | ٣٥٣ وأرخ كل واحد منهما موت أبيه |
| ٣٥٩ ابني ومات بلا بيان | ادعى كل واحد شراء الدار من |
| جارية بين رجلين جاءت بولدين في | صاحبه وأقام كل واحد منهما بينة |
| بطنين فادعى أحدهما الأكبر منهما | ٣٥٣ على دعواه |
| ٣٥٩ والآخر الأصغر | دار بين يدي رجلين يدعى أحدهما |
| ٣٦١ اشترى داراً فبناها ثم استحققت | كلها والآخر نصفها وأقام كل |
| وهبت لرجل جارية فأولدها ثم | ٣٥٤ واحد بينة على ما ادعى ... |
| ٣٦١ استحققت | لرب كان الحائط بين الدارين يدعى |
| ٣٦٢ أخذ داراً ببيعة فبناها ثم استحققت عليه | صاحب كل من الدارين أنه له ... |
| ادعى على رجل ألف درهم فقال المدعى | لواحد سفل ولآخر علو من حائط |
| عليه ما كان له شيء فقام المدعى | ليس لصاحب السفل أن يوتنه فيه |
| بينة على دعواه وأقام المدعى عليه بينة | ٣٥٥ وقد ولا أن ينقب فيه كوة ... |
| ٣٦٢ أنه كان قد قضاه قبلت بينة المدعى عليه | |

| صفحة | صفحة |
|------|--|
| ٣٧١ | قال له وكفى فلان ببعض ماله عليك فصدقه وأعطاه المال ثم جاء صاحب المال وأنكر توكله ... |
| ٣٧٢ | ٣٦٣ قال له رجل ادفع لي ماله فلان الذي عليك وعلى عبائه فدفع إليه فضاع لا يرجع إليه ... |
| ٣٧٣ | ٣٦٤ باب كيفية الاستحلاف على الدعوى طلب استحلاف الخصم وله بيئة حاضرة ... |
| ٣٧٤ | ٣٦٤ طريق الاستحلاف في القرض والوديعة والغصب والبيع ... أدعت عليه أنه طلقها ثلاثاً فأنكر يستحلف لها ما طلقها ثلاثاً في هذا النكاح الخ ... |
| ٣٧٤ | ٣٦٥ طريق الاستحلاف في دعوى الأمة عليه أنه أعتقها إذا أنكر ذلك كتاب المتق ... |
| ٣٧٥ | ٣٦٦ أعتق من عبده جزءاً يعتق ذلك الجزء ويسمي في بقية قيمته ... المتق على مال وفروعه ... |
| ٣٧٥ | ٣٦٧ كسب العبد الذي أعتق لمولاه ... قال لعبد أنت حر إن شاء الله أو قال لزوجته أنت طالق إن شاء الله لا يقع ... |
| ٣٧٦ | ٣٦٨ تعليق العتق وفروعه ... قال لعبد أنت حر على أن تخدمني أربع سنين فقبل عتق فإن مات أحدهما قبل ذلك كان عليه قيمة نفسه ... |
| ٣٧٦ | ٣٦٩ علق عتقه بعد موته على مال ... أعتق عبداً بينه وبين آخر ... أعتق أم ولد له ولرجل آخر ... |
| ٣٧٧ | ٣٧٠ دبر عبداً بينه وبين آخر ... كان العبد بين رجلين فقال له إذا متنا فأنت حر لم يكن بذلك مدبراً ... |
| ٣٧٧ | ٣٧١ أم ولد بين رجلين مات أحدهما عتقت ولم تجمع للآخر ... مدبرة بين رجلين جاءت بولد فادعاه أحدهما ... |
| ٣٧٨ | قال لعبد أحدهما حر لا ينوي واحداً منهما عتق أحدهما ويقال له أوقع العتق على أيهما شئت ... |
| ٣٧٨ | ٣٧٤ مسائل التدبير ... قال لعبد أحدهما حر ثم قتلها رجل بضربة واحدة كانت عليه دية وقيمة ... |
| ٣٧٩ | ٣٧٤ قال لأمتيه إحدا كاحرة أو إحدا كما مدبرة ثم جامع إحداها لا يكون بيانا للعتق أو التدبير ... |
| ٣٧٩ | ٣٧٥ قال لها إن كان أول ولد تلدينه غلاماً فأنت حرة فولدت غلاماً وجارية ولا يدرى أيهما أول ... |
| ٣٨١ | ٣٧٥ شهد عليه شاهدان أنه أعتق عبده والعبد والمولى ينكران ذلك ... بحث أمهات الأولاد ... |
| ٣٨١ | ٣٧٦ الوصية لأم الولد جائزة ... قال لعبد أنت حر قبل موتي بمهر كان كما قال وبطل إن مات قبل المهر ... |
| ٣٨١ | ٣٧٧ قال له عبد لرجل اشتر لي نفسي من مولاي بألف فاشتره ... قال لعبد ولعبد غيره أحدهما حر ولم يعن بذلك عبده لم يعتق ... |
| ٣٨١ | ٣٧٩ قال لعبد أحدهما حر على ألف درهم فقبلا ... لو قال أحدهما حر بألف والآخر بخمسمائة فقبلا عتقا وعلى كل واحد منهما خمسمائة ... |
| ٣٨١ | ٣٨١ لو قال أحدهما حر بألف درهم والآخر على مائة دينار فقبلا عتقا بغير شيء ... |

| صفحة | مقالة | صفحة | مقالة |
|------|---|------|---|
| ٣٨٦ | كاتبه ثم مات عنه كانت مكانته موروثة لورثته وولاه مولاه | ٣٨١ | اختلط عبده بحر فلم يعرفه جعل القاضي على كل واحد نصف قيمة |
| ٣٨٧ | لا لورثته مات المكاتب وترك مالا أولم يترك | ٣٨٢ | العبد يسعى لمولى العبد ... تملق العتق باليوم أو اللد أو بدخول هذه الدار أو هذه الدار قال له أنت حر اليوم وإذا دخلت هذه الدار قال لعبده أنت حر أو مديرومات المولى بلا يات له ثلاثة أعيد فقال لأحدهم بعينه أنت حر أو هذا وهذا عتق الأخير ويوقع العتق على أحد الأولين |
| ٣٨٧ | مضت على كتابتها كاتب نصف عبده كاتب عبداً ببنه وبين آخر لا يجوز للمكاتب أن يعتق عبده أو يهب شيئاً من ماله كاتب عبده على ألف مكانة واحدة كاتبهما كتابة واحدة فأت أحدهما أو أعتق للمولى أحدهما لا تجوز الكفالة للمولى بما على عبده من المكاتب لمكاتب أن يكاتب عبده له أن يكاتب عبد ابنه الصغير ويجوز للوصى أيضاً وإذا ولد المكاتب ولد من أمته أو ملكه أو ملك والدته يكون معه مكاتباً مات المكاتب والمكاتب عليه وترك عبيداً يباعون جميعاً إذا ابتاع المكاتب زوجته لم ينفسخ بذلك فكاحه كاتب النصراني عبده النصراني على خر جاز ذلك فإن أسلم أو أحدهما يؤدي قيمة الحجر مريض كاتب عبده على ثلاثة آلاف درهم إلى سنة ثم مات لا تجوز وصية المكاتب في ماله ولا وصايته في ابنه الصغير للمكاتب خيار في مكانته وهو في الشفعة كأحر | ٣٨٢ | قال لعبده أنت حر أو مديرومات المولى بلا يات له ثلاثة أعيد فقال لأحدهم بعينه أنت حر أو هذا وهذا عتق الأخير ويوقع العتق على أحد الأولين |
| ٣٨٨ | كاتب نصف عبده كاتب عبداً ببنه وبين آخر لا يجوز للمكاتب أن يعتق عبده أو يهب شيئاً من ماله كاتب عبده على ألف مكانة واحدة كاتبهما كتابة واحدة فأت أحدهما أو أعتق للمولى أحدهما لا تجوز الكفالة للمولى بما على عبده من المكاتب لمكاتب أن يكاتب عبده له أن يكاتب عبد ابنه الصغير ويجوز للوصى أيضاً وإذا ولد المكاتب ولد من أمته أو ملكه أو ملك والدته يكون معه مكاتباً مات المكاتب والمكاتب عليه وترك عبيداً يباعون جميعاً إذا ابتاع المكاتب زوجته لم ينفسخ بذلك فكاحه كاتب النصراني عبده النصراني على خر جاز ذلك فإن أسلم أو أحدهما يؤدي قيمة الحجر مريض كاتب عبده على ثلاثة آلاف درهم إلى سنة ثم مات لا تجوز وصية المكاتب في ماله ولا وصايته في ابنه الصغير للمكاتب خيار في مكانته وهو في الشفعة كأحر | ٣٨٣ | كتاب المكاتب معنى الخير الذي أمر الله جل شأنه أن يكاتب العبيد إن علم منهم ليس عليه أن يضع عنه من مكانته شيئاً وتأيل قوله تعالى « وآتوهم من مال الله الذي آتاكم » ليس للمكاتب ولا للمكاتب أن يتزوجا بنير إذن مولاهما للمكاتب الخيار في رد النكاح عنها إذا أعتقت للمكاتب أن يخرج حيث أحب وليس لمولاه أن يمنعه وإن اشترط عليه كان شرطه باطلاً ما يجوز عليه الكتابة وما لا يجوز يجوز للمكاتب قبول الصدقات ويجوز للمولى أخذ ذلك وإن عجز ورد في انرق المكاتب حرام على مولاهما اختلاف المولى والمكاتب في مقدار الكتابة عجز المكاتب بعد حلول نجم أو نجمين |

| صفحة | صفحة |
|------|---------------------------------------|
| ٤٠١ | أعتق مكاتبه في مرضه ثم مات |
| ٤٠١ | ولم تجز الورثة عنه ... |
| ٤٠١ | أعتق مكاتبه بينه وبين آخر ... |
| ٤٠٢ | كتاب الولاء ... |
| ٤٠٢ | عتق المسلم غير المسلم في استحقاق |
| ٤٠٢ | الولاء كعتاق المسلم ... |
| ٤٠٢ | لا يرث النساء بالولاء إلا ما أعتق الخ |
| ٤٠٢ | تزوج رجل مسلم ليس بحربي |
| ٤٠٣ | ولا مولى عتاقة مولاة لقوم فولاء |
| ٤٠٣ | ولده لمواليها عند الإمام ... |
| ٤٠٣ | تزوج العبد أمة خلعت منه فأعتقها |
| ٤٠٤ | مولاهما كان ولاؤها وولاء |
| ٤٠٤ | أولادها له لم يتحول إلى مولى |
| ٤٠٤ | أبيه أبدا ... |
| ٤٠٤ | المدة التي يعلم بها أن الأمة كانت |
| ٤٠٤ | حاملًا بولد أن تأتي به بعد عتقها |
| ٤٠٤ | بأقل من ستة أشهر ... |
| ٤٠٤ | ولاء الموالاة ... |
| ٤٠٤ | ميراث مولى العتاقة لفرائه وما بقي |
| ٤٠٤ | منهم يكون لمولاه ... |
| ٤٠٤ | لم يكن لمولى الموالاة ميراث مع |
| ٤٠٤ | ذوي الرحم ... |
| ٤٠٤ | ترك ابن مولاة وأباه فيراثه لابنه |
| ٤٠٤ | عندهما خلافا لأبي يوسف ... |
| ٤٠٤ | ترك جد مولاة وأخا مولاة يكون |
| ٤٠٤ | ميراثه لجدّه عند الإمام دون أخيه |
| ٤٠٤ | الولاء للكبير وتفسيره ... |
| ٤٠٤ | ما أعتقته المرأة وماتت ولها ولد |
| ٤٠٤ | من غير قومها كان ميراث مولاهما |
| ٤٠٤ | لولدها وعقل جنائيات مولاهما |
| ٤٠٤ | على قومها ... |
| ٤٠٤ | من له نسب وجري عليه ولواء |
| ٤٠٤ | يكون عقل جنائياته على ذوى |
| ٤٠٤ | ولائه دون ذوى نسبه ... |
| ٤٠٤ | ابتاع عبدا ثم أقر أن بائعه كان |
| ٤٠٤ | أعتقه ... |
| ٤٠١ | بحث فيمن أعتق عبده من أهل |
| ٤٠١ | الكفر في دار الحرب أو دبره |
| ٤٠١ | أو أولد أمة ثم خرجا إلى دار الاسلام |
| ٤٠١ | لعتاق المسلم في دار الحرب عبدا |
| ٤٠٢ | حريرا باطل ... |
| ٤٠٢ | إذا مات المتق يكون ولاؤه |
| ٤٠٢ | لأولاده بالسوية يرث الأقرب |
| ٤٠٢ | فالأقرب من المتق دون الأبعد |
| ٤٠٣ | كتاب المفقود ... |
| ٤٠٣ | بحث في مال المفقود وحفظه ومن |
| ٤٠٤ | يجب عليه نفقته ... |
| ٤٠٤ | لو أن المفقود أتى عليه من المدة |
| ٤٠٤ | ملا يعيش مثله إلى مثلهما قضى بموته |
| ٤٠٤ | من مات وله ابنتان وابن ابن يومه مفقود |
| ٤٠٤ | كتاب الإكراه ... |
| ٤٠٤ | أكراه على عتق عبده أو طلاق |
| ٤٠٤ | زوجته أو تزويج امرأة ففعل |
| ٤٠٤ | صح فعله ... |
| ٤٠٤ | أكراه على النكاح ومهر مثلها |
| ٤٠٤ | أكثر مما زوجت عليه أضعاظا |
| ٤٠٤ | أكراه على مراجعة امرأة طلقها |
| ٤٠٤ | صح رجعت ... |
| ٤٠٤ | الإكراه على البيع والقرءاء ... |
| ٤٠٤ | الإكراه على الإجارة والكتابة |
| ٤٠٤ | مثل الإكراه على البيع ... |
| ٤٠٤ | الطلاق والعتاق والنكاح والرجعة |
| ٤٠٤ | نصح منه مع الإكراه كما هو |
| ٤٠٤ | في غير الإكراه ... |
| ٤٠٤ | أكراه على قتل رجل ... |
| ٤٠٤ | أكراه على أن يزني بامرأة فزنى |
| ٤١٠ | بها يحد ... |
| ٤١٠ | كتاب القسمة ... |
| ٤١٠ | طلبوا القسمة وفي الورثة صغير |
| ٤١١ | أو غائب ... |

| صفحة | الأسياء التي لا يؤذن للأذن | صفحة | إذا قسمت الدار بينهم فأصاب |
|------|-----------------------------------|------|-----------------------------------|
| ٤٢٠ | أن يفعلها | ٤١٢ | بضمهم منها موضع منها بغير طريق |
| ٤٢٠ | يقبل خبر المأذون الذي قدم مصرا | ٤١٢ | طريق تهيم الملو الذي لا سفل له |
| ٤٢٠ | فذكر أن مولاه أذن له في التجارة | ٤١٣ | مع السفل الذي لا علو له ... |
| ٤٢٠ | للمولى أن يحجر على عبده المأذون | ٤١٣ | طريق قسمة دارين بين قوم طلبوا |
| ٤٢١ | لماذا وجب على المأذون ديون يباع | ٤١٣ | قسمتها |
| ٤٢١ | فيها للقرماء | ٤١٤ | لو اختلفوا في الطريق التي ترفع |
| ٤٢١ | ولد المأذونة وأرض أعضائها | ٤١٤ | من الدار رقت على سعة الباب |
| ٤٢١ | وما وهب لها لمولاه إذا لم يكن | ٤١٤ | لا يقسم ثوب ولا حائط بينهما |
| ٤٢١ | عليها دين | ٤١٤ | إلا براضيهما |
| ٤٢١ | أعتق المولى عبده المأذون أو دبره | ٤١٤ | ما يلغى للقاسم وما لا يلغى له |
| ٤٢١ | وعليه دين أو استولد أمته المأذونة | ٤١٤ | وطريق القسمة |
| ٤٢١ | وعليها ديون | ٤١٥ | ادعى غلطاً في القسمة أو حيفاً بعد |
| ٤٢٣ | أعتق عبد عبده المأذون هل ينفذ | ٤١٥ | وقوعها وأنكر ذلك أصحابه |
| ٤٢٣ | عتقه فيه | ٤١٦ | إن كانت الغنم أو الإبل أو البقر |
| ٤٢٤ | لإقرار المأذون بالديون والفصوب | ٤١٦ | أو الدواب سواها والثياب والخطة |
| ٤٢٤ | واستهلاك الودائع والموارى | ٤١٦ | والشعر بينهم فطلب بعضهم قسمتها |
| ٤٢٥ | والجنابات في الأموال جائز ... | ٤١٦ | هل يقسم الرقيق |
| ٤٢٥ | ليس للمأذون أن يكفل بنفس | ٤١٦ | لابأس بالقسمة باشتراط الخيار فيها |
| ٤٢٥ | ولا مال وله أن يأذن لعيده في | ٤١٦ | لاشفعة في القسمة ولا خيار رؤية |
| ٤٢٥ | التجارة وليس له أن يكتبه | ٤١٦ | لوصى اليتيم أن يقاسم على الصغير |
| ٤٢٥ | ولا أن يزوجه | ٤١٦ | واليتيم |
| ٤٢٥ | لإقرار المأذون بعد ما حجر عليه | ٤١٧ | أقسما الدار بينهما ثم استحق |
| ٤٢٥ | بدين | ٤١٧ | نصيب أحدهما |
| ٤٢٦ | المأذون في الشفعة كالحجر ... | ٤١٧ | كانت الدار بينهما فباع أحدهما |
| ٤٢٦ | للمأذون أن يصلح عن عبده | ٤١٧ | نصيبه من بيت منها فلشريكه أن |
| ٤٢٦ | في القتل العمد وليس له أن يصلح | ٤١٧ | يبيع ببيع |
| ٤٢٦ | عن نفسه | ٤١٨ | دار بين رجلين أقر أحدهما بيت |
| ٤٢٦ | العبد المأذون إذا اشترى عبداً | ٤١٩ | منها لرجل وأنكر الآخر ... |
| ٤٢٦ | فأذن له في التجارة ثم حجر عليه | ٤١٩ | كتاب المأذون في 'تجارة ... |
| ٤٢٦ | هل يحجره بحجره عبده أيضاً | ٤١٩ | الفرق بين ألقاظ الإذن وألقاظ |
| ٤٢٦ | المأذون إذا ارتد لا يحجر عليه | ٤١٩ | الاستخدام |
| ٤٢٦ | للمولى أن يأذن للمدبرة ولأم ولده | ٤١٩ | الأسياء التي السكوت فيها بمنزلة |
| ٤٢٦ | في التجارة | ٤١٩ | الإقرار من جهتها سكوت المولى |
| ٤٢٦ | قال هذا عبدي أذنت له في التجارة | ٤١٩ | حين رأى عبده يبيع ويشترى |
| ٤٢٦ | فبايعوه ولحقه دين ثم استحققه | | |
| ٤٢٧ | مستحق | | |

| صفحة | صه |
|------|------------------------------------|
| ٤٢٧ | ما يجوز للمأذون وما لا يجوز |
| ٤٢٧ | من التصرفات ... |
| ٤٢٧ | ولدت أمة المأذون فادعاء ثبت |
| ٤٢٧ | نسبه منه ... |
| ٤٢٧ | عبد مشترك أذن له أحد موليه |
| ٤٢٧ | إقرار المأذون بدين في مرض موته |
| ٤٢٧ | شهادة النصارى على المأذون |
| ٤٢٧ | النصراني جائز في الديون وإن |
| ٤٢٧ | كان مولا مسلما ... |
| ٤٢٨ | أذن لمبده ثم أغني عليه أو جن |
| ٤٢٨ | للمبده أن يأذن لابنه الصغير في |
| ٤٢٨ | التجارة وليتيه الذي إليه ولايته |
| ٤٢٨ | قال هذا ابني أذنت له في التجارة |
| ٤٢٨ | ثم ثبت أنه ابن لغيره ... |
| ٤٢٨ | لا يكون للمولى على عبده دين |
| ٤٢٨ | على حال ... |
| ٤٢٨ | كتاب الكراهة ... |
| ٤٢٨ | يكره للامام أن يقوم في الطاق |
| ٤٢٨ | يكره أن تعاد الصلاة جماعة |
| ٤٢٨ | إذا كان مسجد يجمع فيه صلوات |
| ٤٢٨ | يكره أذان الجنب واستقبال القبلة |
| ٤٢٩ | بالفرج في المنارل والصغارى |
| ٤٢٩ | يكره ترك تلاوة آية السجود |
| ٤٢٩ | في الصلاة وغير الصلاة ... |
| ٤٢٩ | يكره للجنب دخول المسجد من |
| ٤٢٩ | غير ضرورة ... |
| ٤٢٩ | يكره أن يتخذ شيئا من القرآن |
| ٤٣٠ | لغى من الصلوات لا يتجاوز |
| ٤٣٠ | إلى غيره ... |
| ٤٣٠ | يكره أن يضع سرير الميت |
| ٤٣٠ | على عنقه ... |
| ٤٣٠ | يكره السدل والاختصار في الصلاة |
| ٤٣٠ | ما يكره من التصاوير أن تكون |
| ٤٣٠ | في مقام المصلى وثوبه وما لا يكره |
| ٤٣١ | يكره لباس الحرير والذهب والفضة |
| ٤٣١ | لذكور من الرجال والصبيان |
| ٤٣١ | النقط والتشير في المصاحف ... |
| ٤٣١ | يكره التخم بالذهب للرجال ولا بأس |
| ٤٣١ | بفس الحجر وأن يشد بعمارة ذهب |
| ٤٣١ | لا بأس بنقش المسجد بالجبس |
| ٤٣١ | وماء الذهب ... |
| ٤٣١ | لا بأس أن يشد أسنانه بالفضة إذا |
| ٤٣٢ | تحركت ولم تبين منه ... |
| ٤٣٢ | يكره لحوم الخمر وألبانها ... |
| ٤٣٢ | كرامة نظر الرجل إلى بطن ذات |
| ٤٣٢ | الحرم وإلى ظهرها ... |
| ٤٣٢ | كرامة أبوال الإبل وأكل لحم |
| ٤٣٢ | الفرس ... |
| ٤٣٢ | يكره أكل الزنبور ... |
| ٤٣٢ | يكره حمل الخرقه يمسح بها العرق |
| ٤٣٢ | يكره التخم بالحديد وبما سوى |
| ٤٣٢ | الفضة إلا الذهب للنساء ... |
| ٤٣٢ | يكره أن يصلى على الجنائز في المسجد |
| ٤٣٢ | يكره اللعب بالشطرنج والتزوير |
| ٤٣٢ | والأربعة عشر وكل هو ... |
| ٤٣٢ | يكره الاحتكار والتلق إذا أضر |
| ٤٣٢ | بأهله ... |
| ٤٣٢ | يكره لبس الحرير والديباج |
| ٤٣٢ | ولا بأس بتوسدهما ... |
| ٤٣٢ | كرامة استعمال آنية الذهب والفضة |
| ٤٣٢ | ولا بأس بالمقضض ... |
| ٤٣٢ | بحث في إعادة السن التي بانث منه |
| ٤٣٢ | لا بأس بلبس ما سده الحرير |
| ٤٣٢ | ولحمته غير الحرير وبعبكسه جاز |
| ٤٣٢ | في الحرب ... |
| ٤٣٢ | تقيل فم الرجل ويده والمعاقبة |
| ٤٣٨ | والمصاحفة ... |
| ٤٣٩ | كرامة بيع أرض مكة وإجازتها |
| ٤٣٩ | يكره أن ينتفع بمى من الخنزير |
| ٤٤٠ | أو يباع الخ ... |
| ٤٤٠ | يكره للرجل أن يجعل الراية |
| ٤٤٠ | في عنق عبده ولا يكره تقييده |

| صفحة | صفحة |
|------|-----------------------------------|
| ٤٤٢ | ٤٤٠ يكره أكل السلحفاة |
| | ٤٤٠ يكره أن يمشط بدوى الحر |
| | يكره أن يبتدأ الكافر بالسلام |
| ٤٤٢ | ٤٤٠ ولا بأس برد السلام عليه ... |
| | لا بأس بأكل بيضة تخرج من |
| ٤٤٣ | ٤٤٠ دجاجة ميتة |
| | ٤٤١ لا بأس بعبادة الكافر ... |
| | ٤٤١ محت كراهه الضب وإباحته ... |
| | ٤٤٣ يكره بيع السلاح من أهل العتنة |
| | يكره للمرأة الحرة أن تسافر |
| | ثلاثة أيام فصاعداً إلا مع زوج |
| | أودى رحم |
| | يكره كسب الخصيان واستخدامهم |
| | ولا بأس باستخدام البهائم ... |
| | لا بأس بأنزاع الحبر على الخيل |
| | وتأويل الكراهة التي وردت |
| | في هذا |

بيان الخطأ والصواب

| الصفحة | المطر | الخطأ | الصواب | الصفحة | السطر | الخطأ | الصواب |
|--------|-------|-------------|-------------------------|--------|-------|-----------------|------------------------|
| ٣ | ١٧ | ٦٩٣ | ٥٩٣ | ١٣٦ | ١١ | يأخذه ذلك | يأخذ ذلك |
| ٥ | ١٩ | نال | قد نال | ١٤٠ | ١١ | أعطيتك | أعطيك |
| ٦ | ٢١ | العبادات | العبارات | ١٤٤ | ٢٦ | والتي | ولتي |
| ١١ | ٢٠ | أنى عدى | ابن عدى | ١٤٦ | ٢٢ | لسن | ليستا |
| ١٢ | ٢٤ | منه | من شره | ١٥١ | ١٨ | واين أخيه | واين أخته |
| ١٦ | ١٧ | طاهر مأ كول | طاهر مأ كولا | ١٧١ | ٨ | عليهما | عليها |
| ١٦ | ٢٣ | (٤) وكان فى | (٤) وفى القيصبة طاهر | ١٧١ | ١٦ | فى الأصول | فى الأصول |
| | | الأصل الخ | ما كول بالرفع والصواب | ١٧٥ | ٣ | على آيه | وعلى آيه |
| | | | ما فى الأصل بالنصب لأنه | ١٨٠ | ١٩ | السكن | السكى |
| | | | خير كان | ١٨٤ | ٢ | كقولها | كفؤ لها |
| ١٧ | ١٠ | كذلك | كذلك (٧) | ١٨٩ | ٢٢ | فلا يرجع | فله أن يرجع |
| ١٧ | ٢٤ | كذلك | كذا فى الأصول ولعل | ١٩٠ | ٧ | كل سبعة | من كل سبعة |
| | | | الصواب بذلك | ١٩٢ | ٢٧ | قولها | قولها |
| ٢٢ | ١٥ | ولذا ابتدأت | ولعما ابتدأت | ١٩٩ | ٦ | فان مكنت | وان مكنت |
| ٢٣ | ٢٢ | () | (٣) | ٢٠٦ | ٢٤ | سبعين | ثمانين |
| ٢٧ | ١٢ | ممتدا | ممتدا (٤) | ٢٠٧ | ١١ | عزيم | عزيمة |
| ٢٧ | ٢٥ | | (٤) كذا فى الأصول | ٢٠٩ | ٢٠ | فانه لامع - - - | لامع |
| | | | ولعل الصواب غير ممتد | ٢١١ | ٢٥ | والثالث ينقدح | |
| ٣٢ | ١١ | لم يفرد | لم يضره | ٢١٥ | ٢٢ | له | فله |
| ٤٥ | ١٨ | فى فى | فى | ٢١٩ | ٥ | أو العصف | والعصف |
| ٥٢ | ٢١ | بغنيان | بغنيان | ٢٢٢ | ٩ | كلبن الحى | كلبن الحية |
| ٦٢ | ٢٣ | فى القيصبة | من القيصبة | ٢٢٦ | ١٧ | به | بها |
| ٦٧ | ٧ | ولا يرجع | ولا ترجع | ٢٣٨ | ٢ | موضعها | موضعها |
| ٦٨ | ١ | عصفور | عصف | ٢٣٨ | ٢٢ | وكان بينها | وكان هو كذا بينها الخ |
| ٧٦ | ١٠ | (٢) | (٦) | ٢٣٩ | ١٨ | المعنى | المعنى اه مافى المبسوط |
| ٨٩ | ٩ | ولا | فلا | ٢٤٢ | ٣٠ | وهامش | وهامشه |
| ٩٤ | ١٣ | (١) | (٢) | ٢٤٤ | ١٢ | وأرشد ديتة | وأرشد ديتة |
| ٩٦ | ١٣ | أن | أته | ٢٥٦ | ١ | استهلك | استهلك |
| ٩٧ | ٩ | رشدا | رشيدا | ٢٦٣ | ٥ | البهيسة | البهيسة |
| ١٢١ | ١٢ | وفيه | فيه | ٢٧٢ | ٧ | (٢) | (٣) |
| ١٢١ | ٢٣ | المسكونة | السكونة | | | | |

| الصفحة السطر الخطأ | الصواب | الصفحة السطر الخطأ | الصواب |
|---------------------|------------------------|---------------------|----------------|
| ٢٧٣ ١٣ النخل | التخيل | ٣٣١ ٨ فإذا أثبت | فإذا ثبت |
| ٢٧٣ ٢٦ بالثمرة | بالثمرة وجعلت | ٣٣٩ ١٦ ووارثا | وارثا |
| ٢٧٧ ١٥ ضمير | خير | ٣٤٠ ٤ يقضى | يقضى له |
| ٢٧٩ ١١ ضمير | خر | ٣٤١ ٢٢ يبيعه | يقبمه |
| ٢٨١ ٨ ومن | وين | ٣٤٤ ١٩ فإن المدعى | فإن كان المدعى |
| ٢٨١ ١٧ (١) | (٣) | ٣٦٠ ٧ على بائع | على بائمه |
| ٢٨٣ ٩ ذبحوها | ذبحوه | ٣٦٠ ٨ منه | منه |
| ٢٨٣ ٢٥ (٤) لفظ الخ | + | ٣٦٤ ١٤ مالى | ماله |
| ٢٩٨ ١٢ لم يأكل | لم يأكله | ٣٦٩ ٢٦ يعتبر البيان | يعتبر اليسار |
| ٢٩٨ ٢٢ ما يرى | ما يرى | ٣٧٠ ٥ كانت | كانت |
| ٣٠٩ ١٥ (٢) | (١) | ٣٧١ ٢٩ الصا | الصار |
| ٣٠٩ ١٦ (٣١) | (٢) | ٣٧٧ ٢١ أو لأقل | لأقل |
| ٣١٢ ١٨ هو إدام | هو إدام والنلح إدام | ٣٨٠ ٢٣ اللفظين | أحد اللفظين |
| ٣١٦ ١٨ فلا يعصيه | فلا يعصه | ٣٨٠ ٣٢ فكاه | ولأته |
| ٣١٧ ٦ (١) | (٢) | ٣٨٢ ٥ منه ثلثه | منه خمسة |
| ٣١٧ ٨ (٢) | (٣) | ٣٨٢ ٢٣ من الحى خمسة | من الحى خمسة |
| ٣١٧ ١١ (٣) | (٤) | ٣٨٣ ٢٤ وهذا وهذا | وهذا أو هذا |
| ٣١٩ ٦ بذلك أمر | بذلك أمر (٦) | ٣٨٤ ٢٥ منافع | منافها |
| ٣١٩ + | (٦) كذا فى الأصول | ٣٨٩ ٢٦ من البين | من البين نحو |
| | ولعل من المبار | ٣٩٤ ٥ المكاتبه | المكاتبه |
| | سقطها من الأصول | ٣٩٥ ١٣ وصبه | وصيته |
| | تقديره د ولو قال ليلة | ٣٩٥ ١٥ ثلث | ثلث |
| | يقدمه فلان فاصرك ييدك | ٣٩٥ ١٨ لا يجهل | لا يجهل |
| | فقدمه نهارا لم يجب لها | ٤٠٩ ١٥ أبو يوسف | أبو يوسف ومحمد |
| | بذلك شيء د يدل على | ٤١١ ١٢ قسمه | قسمها |
| | سقوطه سياق عبارة | ٤١٢ ٢٧ فيها | فيها |
| | التن ويدل عليه | ٤١٢ ٢٧ سبل | مسبل |
| | الصرح أيضا والله أعلم | ٤١٤ ٤ برد بصرطه | برد شيء بشرطه |
| | ماصواب | ٤١٦ ٢١ (لا) يثبت | يثبت |
| | من ماء الفرات | ٤٣٢ ٩ الله دار | الله داد |
| ٣٢١ ١٠ من الفرات | من ماء الفرات | | |
| ٣٢٥ ٦ رحمه الله عنه | رحمه الله | | |

فهارس البخاري

الجامع الصحيح للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري كتاب كبير جليل
للقدر حوى من الأحاديث النبوية تسعة آلاف واثنين وثمانين حديثاً ، ومن
آثار الصحابة والتابعين زهاء ألف وستائة أثر ، وهي ثروة واسعة يصعب
الوصول إليها إلا بمجهود كبير ووقت طويل . وقد عني فضيلة الأستاذ رضوان
محمد رضوان بتسهيل الوصول إليها في الوقت القصير والجهد اليسير ، وذلك
بفهرسته كما ترى :

أولاً : فهرس الأحاديث المسندة المرفوعة — يذكر طرف الحديث والراوي
له ، ثم يقف على ذلك بذكر مواضع تكرار الحديث .
ثانياً : فهرس الأحاديث المتعلقة على هذا الأسلوب .
ثالثاً : فهرس الآثار ، وهو يزفها بحروفها ذاكراً مواطنها .
رابعاً : فهرس الكتب والأبواب موضحة بأرقام صفحات الكتاب
وأرقام صفحات شروحه : للكرمانى ، والعسقلانى ، والعينى ، والقسطلانى .
وقد قرظله فضيلة الأستاذ الكبير الشيخ محمد زاهد الكوثرى وكيل مشيخة
الإسلام باستانبول سابقاً . وفضيلة الأستاذ الشيخ محمد يوسف البنورى أستاذ
الحديث بمدرسة دار العلوم الإسلامية بباكستان . ومما قاله حفظه الله فيه :
إنه فتح جديد فى خدمة الأطراف أغنى الباحثين عن مقاساة عناء كثير فى
البحث وتصنع الأوراق وتتبع اللذان ، فسهلت مهمة الباحث ، ويتسنى له
فى الدقائق والثوانى أن يخرج الحديث من درك هذا البحر الزاخر ،
وتتوفر به فرصته المضمونة .

والكتاب يقع فى ٦٠٠ صفحة . ويطلب من المؤلف فضيلة الأستاذ
رضوان محمد رضوان بعارة على خليل رقم ٢ بميدان السيدة زينب — القاهرة
ومن مكاتب الميناوى بالقاهرة والإسكندرية ، ومن سائر المكتبات .
وتمنه ٩٠ قرشاً مصرياً غير أجرة البريد .



